

الحمد لله الذي اعطانا العاقين والصلوة والسلام على افضل رسله
الذي هدانا لسبيل مواد الطرية على طبع النين في الجارية والفاية

تكملة في الحقوق

تتميم ومعا بله جناب مولانا سرفراز صاحب آيوسعيد دلهي
تقر الله ذنوبه ودينه وكرمه بكني دركاهانه محمد بن يوسف ارا



الحمل والذى اتم علينا بنعم العظام وتفضل علينا بتبني الجسام ورفع مال العربيه ومنارها
بين الناس اسواءها وانوارها وجعل علم الاعراب اقربها فاقربها فبها عاينة وارجمها معيارا واسماها
بقدر ما ميث صيرها فغناها بنائده في معرفه العلوم الاسلاميه ومصباحا بهوده بسضاء في سائر فون بلاد
فصبه سلما به يتيسر لا تعلق الى العلم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن والصلوة على رسول
محمد الذي كثرنا الجمل في الانام وحقق الشكوك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى الدواصباح الكرام
يقول العبد الضعيف الحقير صفى بن نصير رحمه الله تعالى يعيوب نفسه ويصل يومه من اسد ما راسل
ن الاحتياج الى التحصيل علم الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى مكشوف لا يتقنع وان المخلص التسمي بالشيخ
في هذا الفن جامع لرفع الفروع وشامل لاحكامه وشهوده متعلق بحليه التفقيه والمذهب والشيخ
الترتيب مقبول فيما بين الانام وشايع في بلاد الاسلام وقد شرح طائفة من العلماء واشتغل بحمل ثقله
اشبه زمره من الفضلاء غير ان شروحهم وعواشيهم لم تكن في فنيهم بلان بما منه وانزل بها يسر وكثرة
بحر شكا لانه الاحواشي شيخني اسفندي مولاي وهو الشيخ الامام سادة الاسلام قدوة ارباب الفقيه
اصحاب البلد في قول ما في فنون الادب كاشف غوا عن كلام العرب ناشر اريد القول والمقول عامرا
والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي استنسا وتصل الحاف من ش
ضياء الاسلام من رومان فكنه واخص صناية الله تعالى به شهاب بن شمس بن علال
اهل علم وعلوم واعطاء قوة وانبايع وموسم مع هذا المسلك . . . ادام علينا الله تعالى . . .
معانيه واسراره وكشف ما بينه واستاره ولذ لك توفرت رعايه على تلميذها وتخصيلها وامد
اعناهم نحو الاحاطة بجهلها ونقصها فغير ان بعضها مشكوك في انعدام المحاسن في كشف الغناع عن جمال خدتها

محمد ذلك انوارها وعجزنا عنها مسد عن ادراك رموزها ولسنا بدارين كثير
 المفاصل بنحو ان يكون لم اطلاع على حقيقة الحال وقوف على ما فيها من مطويات
 والاستناد للفتنة ثم عجزنا عن تفويض لطيفها الى الجاهل عن حاشية حقايقها النفاذ
 ضامنا لجل دقايقها ومعضلاتها متوقفا في الكلام على وجه يتخلل به القاطن ومعا
 ويتنقح به حقايقها ودقايقها طلبا للتسهيل على الخوان والاجابة لما نفضه شيئا
 ولم نطوف ذكر ما فيها من دد الولد وغر الفوائد الا ما لا يخفى على الطالب من التوايد
 وتديق المباعدة الحقيقية والله ولا التوفيق والهادي الى سواء الطرق تستلزم من اد
 بجمل الصالحين الكرم وسبب الوصول الى جنت النعيم وانما لا بد من التوايد
 من فاضل الصور والزمان الذي يشرح بالمطالعة وتوجد الانها انما فيه عين
 الواسع والامكان لاطلاق على الخطا والفساد او جريا القاء في الامن من
 والنسب الموكب مع الانسان والخطا قد يقع من المجتهد في زمان والافهام
 المنان بما ينبغي وايضا كذا في الغرور وان ترقى ولما في نية الله والوضوح وشي
 جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من الغايد وللزام في الاستغناء عن بداية كتابه
 ينبغي ان يبدأ بعد الشبهة بالحمد لله اقتداء بالسلف وقد ذكر في كتابه
 فهو قطع اكثر من ذلك هضمنا للنفس بتبديل ان كتابه من يد
 سننهما وليس ذالك حتى يكون بترك الحدايق في مكان الحق في بحث عن احوال الك
 والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض دائمة لها وما يبحث في علم عن
 ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوع في هذا العلم بداهة الشيخ ان لا يدرك الكلمة وثما
 الشيء مسبوقة بغير ذلك الشيء ويجوز ان يكون الموضوع امر متعدد او بشرط اشتراك في
 كماله الشريعة من الكتاب السنة والاجماع والقياس فانها موضوعات لعلم واحد
 كون كل واحد منها لا يشترط اثباتا شرعيا في الكلمة والكلام كذلك انها ليست
 موضوعا لان ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للشيء وهو واحد باللفظ
 وانما في الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب ومعنى المركب من معنى

طبقاً على الوصف، فقدم وصفاً لواقع الوجود، لأن الوصف الذاتي للشيء هو الذي يحدد ما هو الشيء، ولا يخرج سواه من وصفه.
 فثبت أن الوصف الذاتي للكلمة والكلام هو الخراب والبناء والخراب لا يلحق الكلام، بالنظر إلى ذاته وأما ملحوظة النظر إلى
 جبرته، وهو الكلمة القائمة مقامها، إذا حصل له من الخراب إلا إذا قام مقام الفرد على ما عرفت فكانت أحق بالتقديم منه
 لها، لأن قولنا الخراب كما يجب عن قول المركب الاستدلال يثبت من قول المركب الإضافي والتوصيف في الاستدلال غير ذلك، بل
 كقولنا بناءً بقرين في أحد عشر ولو أبداً بعد دون الآخر في استعارة وكيفية خاصة فذا حد بشرى في غير غيره من واحد عشر واثني عشر
 أو بغيره وغير ذلك من الأحكام، غير ذلك كونه المركب كما ذكره ذلك اللهم إلا أن يجاب عنه بأن ذلك الكلمة من غير أن يذكرها لأن الوصف
 يثبت عن قولها من حيث هو لا يلزم به ما يثبت بها أو ما يحد بها، وبأن الآخر هو في ذلك مكانه سبحانه هذا المركب، بل بعد الإحاطة
 من حيث يجب سبحانه الكلمة فلا حاجة إلى ذكرها بخلاف المركب الاستدلال منه، وقد تقدم مقام الفرد في كونه على ما عرفت، فيكون المركب
 محلاً في الوصف، يثبت عن قولها من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الخراب باعتبار جبرته فلا يكون مباحثاً من حيثها
 الكلمة فلا بد من ذكرها في جواب ضعف لا يخفى أن قول الكلام في الكلمة لا يخلو ما أن يكون الجنس الاستدلال في الكلام، بل
 لا يستغنى كل واحد منهما، أما اللفظ في الجنس فلا يثبت إلى الماهية من حيث هو، فسطح النظر عن الفرد واللفظ الذي من غير اشتراط
 وكثرة البناء التي في الكلمة، تشتر الوحدة وهي توجد باعتبار اللفظ، فكان بينهما ما سافا، أو ما لا يحد، وهو مستغرق فلا يحد في اللفظ
 للماهية من حيث هي موجودة في جميع الأفراد الفردية، أو العرفية، والناقض في جميعها على الفردية، بل بينهما أيضاً ما
 ولاهما التام، بل لأن المحل محل التعريف والتعريف إنما يكون للحقيقة لا للأفراد، أما اللفظ العهد الخاص فلا يحد
 إلى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معصومين للكلام والسامع في الخارج، وليس هناك كلمة معصومة في اللفظ
 ولم يجز لها ذكر في إشارتي فقيتها وعمديتها إلى تلك الكلمة، وأما اللفظ العهد الذهني فلا يحد بغير جهالة العهد، وهو
 قسراً للماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معصومين للكلام والسامع، واللفظ هو قبل أن يعرفه، هو الذي كان الكون
 قبل يمكن أن يكون الكلام للجنس، لأنه للوحدانية النوعية دون الفردية وذلك لأن الكلام بدو الله اسم جنس، سبحانه
 وقوم وضعاً على الطبيعة، وعلى كلمة الشهادة، وعن الكلمة المنطقية، وهي الفصل وحده، وعلى الكلمة اللغوية، وهي ما ينفرد
 به الإنسان مفرداً أو مركباً على الكلمة، وهي كل لفظ وضع لشيء مفرداً إذا دخلت في اللفظ، أو إذا دخلت
 النوع الفعلي المعين، وأما بدو اللفظ، النوع المعين، وهو الكلمة النوعية، ثم دخلت في اللفظ الجنس، لأنه
 إلى نفس ماهية الكلمة النوعية، فلا يحد الجنس، وتألف الوحدة لأن النوع الواحد يحد بالنظر إلى الأفراد
 الجنس كل باللفظ، لأنواعه فيكون اللفظ معصوم من جنس الكلمة النوعية، ويمكن أن يكون البناء للوحدانية الفردية

ولاشك في هذا ايضا لان الكلمة الواحدة كلمة باعتبار المفهوم وان كانت جماعية باعتبار ما صدق عليه والعربية اداء
المفهوم لا باعتبار ما صدق عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح كلام الجلسان ان الله عز وجل عن معنى الوحدة وهو ليس
للكائنه بل هو المقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للآحاد وانما في هذا قوله
المراد على التلخيص فضاء كل واحد من الجبروتات الثلاث لا يكون التعريف للآحاد بخلاف الكلمة مع الآحاد فانها جبروتات
واحدة في نظر الآحاد عرفان الاله الهم ويصعب تجريد عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان الانسان لغير خلاق الا
جود عن معنى الوحدة وايدى بما لا يستغراق بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاما ما
عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم كونه نصا في الوحدة اللهم الا ان ياميان الله بحسب الموضع فتدعى معنى الوحدة
الثاني جمعا وايدى هذا الثاني فخط على سبيل الجمان بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل وايدى البعض
لا يخرج في ثبوت الاعتقاد والخلق بل يحتاج في حصة الى الاتصال بالمفرد لا بالصانع عن العرب وفي فهم السامع الا ان
معنى ارادة الحقيقة وقد تحقق معنا كلامها كان الهم هو مبدأ تعيد بحسب الموضع معنى الحال والاكيد تدعى
معنى هذا عن معنى الحال جعلت حقيقة للاكيد في قوله تعالى ولو كنت تعلم انك لن تكفيك اذ لو كان فيها معنى الحال للمجاعة
سوءه لا الاستقبال وكان الاستعلاء والفتح لانها بالليل ثم اني بهلا زهاب فخط في قوله تعالى سبحان الذي
يعلم ما بين يدينا قول لا وكذلك كل لفظ ايدى به بعض معناه واذا ثبت ان الله الوحدة النوعية والقرينة
تدعى بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي الهم الاستعلاء لا يستغراق هذا استغراق
كل الافرادى ومن الجوهري الاستغراق الاستفاد من كلمة كل وذلك لان الله عز وجل لا يستغراق الفرد
فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا شك في محله كما لا شك في حصة قوله كل فرد وكل واحد وكلمة
معنى لفظ وضع كذا اعني تافى الاستغراق لكن محل التعريف باها كما مر ان التعريف انما يكون للحقيقة
ومعنى كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود منها بيان الطرق الثلاث للتعريف والتعريف انما ينفى
بخصتها فاما التعريف الكلمة قصد الان اول نظر الفاعل الى افراد الكلمة كذا الى ما هيتهما فذكر الهم
به من كل الافرادى يكون ذلك الافراد قصد الهم للتعريف ضمنا وعلامة استغناء بيان الطريقان صحيح
الحمد والمحدد وهما كذا انك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لفظ معنى مفرد
الهم الهم للمعنى الخارج المعهود الجارية على السنن الفاعل بقرينة ان الحكم في كل متكلم بكلامه
نعم في العهد الجاهلي ان يكون للمعنى مقدمات بل يلزم ان يكون معلوما ليصح الاستغراق اليه

المكتوبة على السنة الفارة معلومة الخاطب بالغاثة كما يقال خرج الامير لانه لم يكن في البلد الا امير واحد وعين ان يكون
العهدة الفارة. ^{الشيخ} لا يخرج من معادلة المحدود لمحدود تعيين الكلمة التي يتعدى السامع باعتبارها مقام وغير نظر لانها لا تخرج من ^{الشيخ}
بعضها اما الحكماء باللام لامه بالغاثة يخرج من ذلك المعنى مع الامام سبعة الذين المراد في شرح الشيخ ^{الشيخ} في بحث لام العهد الخ
او على معنى من بعد ذكره اسم النبي بالغاثة يخرج من غير ان يكون في البلد الا امير واحد لان هذا لفظه هذا نص في معنى من على
ما لا يرد ان على الهم بالغاثة هو العهد الخارج عن ابيته ويمكن ان يقال اللام الجنس والكلمة مع اللام صار في
لغة الله تعالى ^{الشيخ} فيكون مستوفى كما اصطلاحه فلم يبق التاء معناه الوحدة فلا بد من شيء فافهم وانسجم لتفاوت النسخ
في الكلام اليه ^{الشيخ} في جميع كثر في قوله بدل الهم بالغاثة الحكماء المعرفين من ذلك صفته كقولهم ان يصعد الحكم الطيب
او ياد ^{الشيخ} بيته ومن النصفي بلا دليل ولغة مع كون على غير صيغة الفاعل يقال على كلامه ولو كان جها
يكونه ومن وقوعه غير التام عدل يقال احد عشر كجدا ولو كان جها لا وقع شيئا له لان غيره
جميع وانما لا يخرج على الكلمة والكلمتين بمسألة الاستعمال لا بالوضع وقيل ان جميع بدل الهم
فصاعدا ولو كان جها لوقع على الرامد فصاعدا لا اوتصهرا على هذا في المصنف
عليه القول بتصفير على كلامه ووقوعه غير التام عدل في جميع جها من ذهب
كلمة وفي التميز لعدس كلمة تم تعريف الكلمة لا اشتمل على قبول واحد ها كونهما لفظا
في ذلك كون ذلك المعنى في الاشارة الشيخ لا القيد الاول بقوله لفظ هو نفس
الادب الخطب والحققة والنصب عند جها ومعنى الوكان لا حصرية والاعلام
في المكتوبة وهي الاء والياء والذال والكانت مشاكلة للكلمة فيكون هما موضوعا
من الحافظة فان قيل الاخران من الجنس لا يصح لامر ذلك في الحد المشمول لا الاخر
الجنس الفصل هو ما يخصنا مطلقا اما اذا كان بينهما عموم ونصوص من وجه
فيكون سابل كونه فضلا من وجه وهذا كالكلمات فان اللفظ عام بالنسبة الى اللوح
عاما ولا يكون كالمصلا والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ ^{الشيخ} وهو قوله
الايض ^{الشيخ} . . . للغة من شئ من الهم يقال اكلت الفرة وتظن اني ميتة
فدل على ان من عرف فصاعدا وفي نظر جميعه الاول ان الصعود فعل القائل
بحال بل لفظ هو اللفظ هو الكيفية الحاصلة عن الصعود فكيف يصح القول بغيره

بان الصوت يستعمل للعينين أحسن المصدر والذي هو أصل الصائغ وليس الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر
والله عا الثاني والثالث ان الصوت على الشيء من خاص كإيمان والصوت عرض لا يتصور غير ان يعتد على شيء ممكن
يقال صوت يعتد على الخارج واجب بان معناه صوت يحصل باستعانة بالخارج وهذا معنى في الاعتقاد الصوت على الخارج
ما يجوز اقل من هذا المعنى ليس يعتد في عدم الوضع كالحجاز لعدم الاتصال وان استعمال الحجاز الغير المشهور غير
بأنه في ذلك ان هذا المصدر بحيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ ولهذا النوع في اعتبار
ان من وجب المصدر في ذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس الفصل فاذا عرف
النوع لم يعد له لفظا خاصا واجب بان المراد من الحرف اللفظ في تعريف اللفظ فالجواب دون المعنى واللفظ
ما انواع اللفظ صغر وهو الخيال لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اتم من اللفظ بحيث يعرف من تعريف اللفظ
والواجب ان الخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة لحرف كل واحد منها معناه على
بان الام في الجنس فكل معتد عليه فيكون المعنى ما يعتد على جنس الخرج والجنس يقع على الواحد فصار
اللفظ ما يعتد به كذا ان من حرف فصارا وفيه نظر بوجه الاول ان تعريف اللفظ باللفظ وبما يعتد به
تعريف الشيء بما هو في العرف والجهالة اذا امتنع واجب بان تعريف اللفظ لا يصلح الى اللفظ المعنى
اسم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللفظ لانه ما يتعلق به كذا ان واجب بان اللفظ للتعريف
بالسببية ولا يستعان بذلك ان قبله كذا ان لا يكون ما يتعلق به باللفظ والجنس لفظا وليس له مركب
بان تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الى اللفظ امطلقا فاما يتعلق به باللفظ والجنس ليس بداخل في الحد فلا ضرورة
يجب امثال ذلك عن المراد الرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف لانه ثابته من باب الحركات الجهرية سبعة كواو في
دوال لفظ في ايات والياء في ايات وهي ليست باللفظ لانهما اخذت حكم الحركات الجهرية التي ليست باللفظ
نطق واجب بانها لفظ اخذت البعض وان لم يكن الحركات الجهرية ثلثة ان تمنع وبعدا لعدم قلنا ان المراد
لها معنى حقيقة وكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الجهرية وقبل اللفظ هو الحرف
صوت يقصد به حصول الحرف وفيه نظر بوجه الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل
بجمل صوت سائر في يسمع لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصول
لثباته ايضا يصدق هذا بان لا يقصد به حصول الحرف ولم يحصل ذلك بان في الحرف
تعريف اللفظ ولا يجوز واجب بان المراد الفصل المتكلم به باعتبار حصول الحرف على احوال نقول ان

والثاني ان صوت الهمزة من غير الحرف وكذا صوت صاحب السعال من غير الحرف لفظ يدل لئلا يحدوا عنها بقيد الوضع
ادون اللفظ ولم يصدق عليه ما هذا الحد اعم قصد حصول الحرف فيها واجيب بان المراد بالاعتقاد ^{حقيقة} ان يكون
او حكما والاعتقاد الحكمي صادق عليها والثالث ان الماهل مستفاد من تقديره وسوفي وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ
او الصوت او الحرف اذ لا تصور غيرهما الا يستقيم ^{الاول} حيث يلزم ذكر الحرف وفي الحرف وذات الحرف باثر وكذا الثاني
حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان لا ينسب جنس ثلثان ^{لي} يوصف
حصوله بالضمير لفظي محاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان الابداء الصوت الثاني المصدر وبها ^{الاول} وحول
الهمزة ولا شك ان يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف كالفهم تحقيق معاد
الضمير لان الموصوف الماعذ واقعت الصفة قامة لم يبق للضمير معاد لئى سئلنا انك بناء على ان المقد
كاللفظ قلنا هذا من باب وضع المظهر موضع للضمير لتلكه والتكته هنا التنبية على ان لا يشرط في اللفظ ان يحصل
حرف يقصد اللفظ حصوله بل الشرط حصول حرف اى حرف كان حقا او قصدا اللفظ حصول حرف وحصل مكانه حرف
اخرى يكون لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بسبب الهمزة فلا بد فيها بل يحصل مكانها ولفظا وكذا
لفظي في غير احكام اللفظ من ثبوت البيع والجماعة والنكاح والطلاق وغير ذلك والى اشارة اليه على السبيل
بقوله سين بلا عند الله شين والاربع ان يقصد على فرج يحصل من سماع صوت طيب يقصد حصوله
فصاعدا وكذا يصدق على حرف يحصل من سماع صوت كى يقصد به حصول حرف فصاعدا واجيب
بان المراد بالاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرج والمزج يحصلان منه بوما تطلع على اشارة
ذلك قد خرجت من تقديره موصوف الماهل فان قيل المتنوى في زيد ضرب وفي اضراب ليس باللفظ لانه ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كونه بالانفاق قيل المراد باللفظ
ما يكون ملفوظا بحقيقة او حكما وهو ملفوظا بحكم حيث يجري عليه احكام اللفظ من اسناد ^{اللفظ}
اليه وتأكيد العطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المتنوى في زيد ضرب او اضراب وبين
المحدوف في قوله تعالى واسأل القرية في كون الاول لفظا وحكايا والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما
غير مذكور قبل الفرق بينهما ان المتنوى انما لا يكون لفظا حقيقة لانه ما هيته اللفظ لم يستدل
عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل

لفظ الانفصل لمن نحو هو وانت لكنهم ابروا عليه احكام اللفظ في صدق عليه ما هيته اللفظ اعتبارا وعكسا فكان اللفظ
حكما بهذا الاعتبار بخلاف الحمد ووف فان ما هيته اللفظ صادق عليه حقيقة لا من من مقوله ما ينقلب الا
مكان لفظ حقيقة ولا يقال لما صدق عليه ما هيته اللفظ مكان موجودا لا محذورا فكيف يقال انه محذور وعكسا فقول
ان صدق ما هيته لا يقتضي الوجود حقيقة والحذر فلا ينافيه فان قيل الكلمة محلى ببناء الوجود فيجب ان يقول لفظ
محلى ببناء الوجود ايضا ليوافق الحمد والحد وقيل اما لفظ اللفظ لان الوحدة في اللفظ غير ارادة لان في اللفظ
بالشأن ان لا يقع الا على حرفي ولعل ان نسبتهما من اللفظ مثل نسبة الضوية من الضرب وهو غير اراد بالاجماع
بمخلاف الثاني في الكلمة فانها محذورة من معنى الوحدة او مضادة وعدة فهي غير ارادة فوجبة على ما سبق ذكره فقول
الوحدة فهي غير ارادة لا يقال المطابقة بين البناء والتخرج اجبة فيجب ان يقول لفظ لا فاقول المطابقة اما
وجبة بينهما اذا كانا محذورتين واللفظ غير متفق فلما كان اللفظ غير ارادة والمطابقة غير واجبة واللفظ
المقصود من اللفظ فكان ذكر اللفظ اولى كما اشار الى الزيد الثاني بقوله وضع لمعنى الجهاد والجهاد مفعول به
بالاسماء المجلة الفعلية صفة قوله اللفظ وفيه استمرار عن الحركات والاصوات والمهلث وما يرد في اللفظ
كوجود اللفظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى ولكن اعترض في الجاهل
وضعت لغرض تركيب اللفظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض منها
فلا وجه للاعتراض ان هذا اللفظ لا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذا المعنى ما يبين من اللفظ
لا ما لا يجلد اللفظ ولا كما نشد حروف الجاهل كلها متراذفات في الوضع في اللغة النعين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ
المعنى اولا وفيه نظر يجهين الاول انه يخرج منه التشريك باعتبار المعنى الثاني وكن المنقولات باعتبار المعنى الثالث
وهذا انما يراد اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان
اللفظ بعينه باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يحتاج الى تسمية كلمة باعتبار الوضع واجيب بان المراد بالوضع
فان النسب المتعاقب في الاستمرار اما خبان الوضع الاول وضد الواسع وكل وضع بالنسبة اليه ولوثانيا والثالث
وهل يجرى الاول فيدخل التشريك واللفظ الثاني انه يخرج من قيد اللفظ الذي لا يرفع مع كونها موضوعة للمعنى
واجيب بان مراد اللفظ الموضوع لا تفرقه بكل موضع فلا يكون الذي لا يرفع حاطة في الحمد ودقيل الوضع
تعيين اللفظ ما زاء المعنى بنفسه وفيه تشكيلا من يخرج منه الحرف لا يخلط الى الضميمة واجيب بان ما يحتاج الى
الضميمة في حق دلالة على المعنى لا في حق تعيينه للمعنى وهما قد ذكرنا التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء

متى أطلق الشخص واحد أو أكثر من نفس النوع فليس فيها تخصيص وانما هو على ما هو في اللفظ
 اجيب بان المراد بالتخصيص الوضع وليس فيها تخصيص وانما هو على ما هو في اللفظ
 كالصلوة والملاعبة فيفهم منهما المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقا مع انهما ليسا
 موضوعين لثبوت ايراد الابد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا في المنقول بانها من اقسام
 محال لا حقيقة وان تخصيصها بكونها باعتبار محل الحقيقة وليجب بان المراد بالتخصيص الاول وهو تخصيص
 اللفظ يخرج بتخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعرف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد به مطلق الوضع
 لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنفردات اصل والثالث انه يخرج منها ما يحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل
 اذا اطلق مع حقيقة وليجب بان المراد متى اطلق اعتقادا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اعتقادا صحيحا يفهم معناه لا محالة
 ولا خلاف في الصحيح اذا اطلق مع ضمنية لان اطلاقه بلا ضمنية فهو صحيح فان قيل يخرج من جميع الشبهات المذكورة بقيد الضمنية
 مرفوعا لجامع كونها موضوعات لفرض تركيب اللفظ وقد بينا ان الفرق من الشيء لا يكون معناه فكيف يستقدّر بغير المعنى
 في جمل الوضع قبل هذا الشرح فان تفرقات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون صرف اللفظ واسم له وصف المحدث وثالثا
 الى النهاية لثبات بقوله مفرد والمعنى المفرد لا ينقسم عليه اللفظ كمنى زيد وعبد الله وكلما في غير هذا لعل البعض الركب
 حيث ينقسم عليه لفظه كمنى الرجل وضرب فقول مفرد بالتبع صفة اللفظ وبالجملة صفة المعنى وبالانصب حال من
 ضمير وضعه في الجواشي لا يقال ان الجر راجع على الرفع القرب وعدم الفصل ولا يشيع المدول عن التوب بل هو انما
 تقول بل كلا الوجهين متساويان لا كلا منهما راجع على الآخر من وجه اما وجهان الجر فلما ذكرتهما واما وجهان الرفع فلان
 على تقديره يجري على منتهى على ان الاخر حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى بفتح اللفظ لان المفرد من اللفظ
 يقصد بجزءه فلا يرد على جزءه من وجهين هو بجزءه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افرد المعنى لا يستقل به دون
 افراد اللفظ اصطلاحا واعتبارا افراد اللفظ فينقل بدون افراد المعنى فاستوفى الوجهان ولما قلنا ان بقوله لا يخرج
 بما ذكرنا قوله وضع المعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يبيح فضلا وكان لا يخرج
 التبع بما ذكرنا ما ذكرنا لاخر حقيقة صفة اللفظ في اصطلاح المتكلمين بدون التوهم لان ما قد وجدنا في
 جميع نصابهم المعنى انهم جعلوا الاخر صفة للمعنى دون اللفظ بل ان اصطلاحهم هذا خارج عن الصفة
 في ذلك لان كل متكلم يكلمه باصطلاحه فلا يخرج احد من الجواشي على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكر
 ان الوجه غير مراد فان قيل نحو قائمة وتضرب وبصرى كلمة بدل لئلا انما العربت باعراب كلمة مع ان جزم اللفظ

لفظها يدل على جزء منها فان التاء في قاعدة تدل على الثاني وهو في الضمارة في تضويدها يدل على الضمارة والياء
 في جزم تدل على التثنية في بيان يكون كل واحد منهما مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين مع ان جميع ما ذكرنا
 كلمتان صارتان شدة الامتناع كالكلمة الواحدة فاعلم بالركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال
 المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حشره قول اربع حركات في
 كلمة واحدة وفي عدة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب في فاعلة اجتناع التذكير والثاني ان اوله
 اجتناعها فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتناع الضمير والتذكير وليس في الرجل اجتناع الضمير
 والتذكير بالانفلاق وليس فاعلة اجتناع التذكير والثاني ثبت انه مركب بهذا شرح القيود والمذكورة في تعريف الكلمة
 فان لم يدل ذكر الفيد الرابع وهو كونهاد الر على المعنى كما ذكرنا في محشر وغيره قيل لان قيد الوقوع في معنى ضم
 اما قيد وباللذ لا يخرج المصروف وذلك حاصل قيد الوقوع لان الوقوع في معنى اللفظ بازاء المعنى فيخرج بعد
 ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى في كلمة
 بالاتفاق وقيد نظرا لان الراد بالدلالة الدلالة بالفتحة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على
 المعنى بالفتحة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف ويجب بانه لو كان الراد بالدلالة
 الدلالة بالفتحة لكانت للمصروف في تعريف الكلمة لانه ايضا تدل على المعاني بالفتحة لحصول الدلالة فيها بعد
 الوقوع بالفعل وفيه نظر لان الراد بالدلالة الدلالة بالفتحة بلا شرط شيء والدلالة في المصروف بشرط الوقوع على
 ان دلالة المصروف على المعنى قبل الوقوع لا يفي دلالة بالفتحة لان دلالتها بالفعل بعد الوقوع انما تحصل بتقدير
 ما هيتهلا انها بعد الوقوع لا يفي مصروف الا ترى انك لا تقول الجراد انه ناطق بالفتحة باعتبار حصول
 التعلق فيه بعد ان جعله الله تعالى انما ناطق في غير تقديرها هيتهلا لانه بعد ما صار انسانا لا حيوانا
 جارا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانه يفتي دلالة بالفتحة لان دلالتها بالفعل بعد ضم الضميمة
 تحصل بدون تقديرها هيتهلا الحرف فاقض الفرق بين دلالة المصروف قبل الوقوع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة
 ثم افرغ المصنف عن تعريف الكلمة شيئا في بيان تعريفها وانحصارها في الافعال الثلاثة فانه هو اعم
 وفصل وحوث الضمير عاين الى الكلمة ثم قيل الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فاعل ولا حرف بل هي
 اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف لم يثبت لها افعال ان الضمير في ان كان معاد مذكرا جزم مؤنثا او على
 العكس كان وعاية الخبر احسن وانما هما مذكرا واكتفى دموث كان تذكر الضمير احسن قيل ان الخبر

والثقل وهو منقطة الى اسم وضلع من فواوهي سادقة على اسم وفيه عوف فان قبل الواو الجميع والجميع حرف الجميع كما يجمع لفظ
الجميع فيجاء ان يكون الكلمة بجميع هذه الثلاثة لكل واحد منها قبل التثنية على فوعين اهد ما قسم الكل الى لفظين كما قول
السكرين قبل وعسل وماء والواو فيه وجوب اجتماع ^{بعض} لفظين عليه في اليهودية كما يحكم على الجميع فلا يصح إطلاق
المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكرين لا يطلق حقيقة على الكل ولا على السيل بل على الجزء وثانيهما قسم الكل
الى جزئين كما قول الحيوان ^{انسان} وفروغ وغنم ولا يفيد ان يكون مودا التفسير مشتركا فيصير إطلاق المقسم على كل جزء
بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيه يطلق الجمع الاخرى الثابت في كل فرد والتقسيم
عن بصدده من هذا القبيل فيصير إطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم لا ممتنع ان يمتنع من السكوت
عند الجريين بدليل امثلة اشتقاقها من نحو متى بقيت تسمية وسمى فاسمائل على انه مسئل اللام فاسل عند دم
سوق على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف الفياس وجعلت همزة
الوصل عوضا عنها ووزنه افعج فعند الكوفيين من الهم ليجي الناسب بينهما لان الهمزة في اللفظ العلامية واللام
ايضا علامية يعرف به المشتق فاسل عند دم وسكوت العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت
همزة الوصل عوضا عنها وامثلة اشتقاقها عندهم محمولة على الفاء فاسل متى بقيت وقم فوهم واصلا اسماء او اسما
واصل متى وسكوت فقلت وهذا كثره خلاف الظاهر في الفعل ما خذ من قفل وفي التثنية سمي الفعل به لنفسه الفعل
اللفظي وهو المصدر تسمية الدال باسم الدلول والحرف ما خذ من حرف الواو اي طرفه ومتى لا يكون
في طرف من الاسم والفعل ثم لما قسم الكلمة وصرفها في الافعال الثلاثة شرى في تحليل اقسامها وصرفها فيها ظاهرا
لانهما فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى ان يعلق به اللام حتى يجعل الدليل على الصلة فيعلق به
اللام قبل الموضع موضع بيان الحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان بيان وقد سكنت علامية
كما ذكرنا في انحصار الكلمة على هذا الثلاثة لكونها اكن فيكون اللام متعلقا بفهم الكل وهو الضمير ليعي الى الكلمة
اي لان الكلمة ان تدل على معنى في نفسها لا لفظا كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بعناه وقيل لا لفظا
فهم المعنى منه عند اطلاقه او قبله او احاسه وفيه قطران الدلالة تسمية اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
البنائي للفاعل اعني الفاعلية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر بالبنائي للفعول اعني المفهومية فهو صفة
وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجب بان هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك
ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى

معنى المصدر البني المفعول $\text{ف} \text{ف} \text{ف}$ صفة المعنى حقيقة وصفتها للفظ سببا اذا للفظ سببا فاللفظ
 منه وكما جاز قريظ الشيء بصيغة فائز به جاز بصيغة فائز بمعلقة اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل المعنى
 في قوله لانها لما كان واجعا الى الكلمة وهو اسم ان وقولان تدل بنا على المصدر وغيره فيصير معنى الكلام
 اما دلا لهما على معنى في نفسه او لا وهو غير مستقيم لان الدلالة للمصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح
 حمل الوصف على الذات لانها لا زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل في الكلام مضاف مضاف اما
 من الاسم اي لان حالها اما دلا لاذن من الخبر اي لانها اما ذات ولا لاذن ويمكن ان يحمل قولان تدل بنا على
 المصدر ومنه داء واحد وفاعله والخبر ان اي لانها اما دلا لهما على المعنى في نفسه ثابتة او لا ويمكن ان
 يؤول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دلا ولا يلزم ان يجاز في الجملة لان الفعل مع ان المصدرية مصدر
 حقيقة بالوضع الكلي وان كان ضل صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجاء والمجرور
 قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ولا عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل
 لو كان الضمير واجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرر لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلول
 لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها كالاسم فهو تكرر لا ما يدلا ما يل تحذف قبل لا تكرر
 في ذكره لان الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرهما كالنحو
 فان تدل على معنى حاصل في غير اي مدلول لغيره كالاسم تدل على قريظ تضمنه الاسم ولم تدل على معنى تضمنه
 الفعل وعلى هذا فقس وسياق تمام الكلام في تنويع الهم انشاء الله تعالى ويمكن ان يكون الجاء والمجرور ظرا لقول
 تدل وفي معنى الباء اي تدل بنفسها لا يفهم ضمنية بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضمنية وفي بعض النسخ وتحت في نفسها
 بذكر الضمير في هذا يرجع الى اللفظ المذكور معنى لدلالة الكلمة عليه والى المعنى وعلى الاخير يكون في معنى الباء
 لتلازم اتحاد الظرف والظرف فعلى هذا النسخ ان كان الجاء والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى
 حاصل بنفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر الى غيره مدلول لغيره من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه تدل على معنى حاصل
 بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل وان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف
 فانه تدل على معنى في غيره ولا في ذاته فويل لبعض الامثلة لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارة
 وغيره لتأنيب فانها يحتاج الى الصلوة والمشاو اليه والاماد فينبغي ان يكون حقا واسماء قيل المراد الدلالة على معنى
 في نفسها دلا لهما بحسب الوضع وهذه الامثلة تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب استعمال

والمراد بقوله الثالث هو ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدأ وخبر الكوف والجملة مستأنفة لأنها قالوا ما ان تدل على
في نفسها الا هو له السامع ان يقال ما الاول وما الثاني فقال الثاني كذا ولاول كذا واما قدم الكوف في الدليل انك
اخوة في الدعوى لان في اللغة العطف قد ذكر في طرقت ومن في طرقت او المتبوع في البيان من الضرب والعدم التثني
لان الكلمة التي لا تدل على معنى نفسها فانها لا تحتاج الى التثني في دليل الصيغة لان ما تدل على معنى في نفسها فانها
يحتاج الى التثني الا انه عدى كذا بعبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل
العدم لا يكون مقوما اى محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا مقوما للكوف وكذا عدم
الافتزان كيف يكون مقوما للاهم قيل هذا التعريف اسمي لا ماهية او يقال عدم المحضر لا يكون مقوما للماهية
واما عدم المضاف الى الوجود فلا يتم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى انهم قالوا العطف عدم البصر عما من شأنه
البصر الموت عدم الحيوة عما من شأنه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شأنه العلم والعدم ههنا مضاف الى الوجود
وهو الدلالة فيصلي ان يكون فصلا مقوما للماهية الكوف والمراد بقوله الاول وهو ما يدل على المعنى في نفسه و
هو مبتدأ مخبر اما ان يقتزن معناه بعد الاثمنة الثالثة اى الماضي والحال والاسم فبالتركيب على طرقت
اما ان تدل في حذف المضاف من المبتدأ اى حال الاول اما افتزان او من المخبر اى ولاول اما ذواتان فيجعل
قوله اما ان يقتزن مبتدأ وعهد وفالمخبر اى ولاول اما اقتل فباجد الاثمنة الثالثة فباعتبارها اى اول
المصدوع اسم الفاعل اى ولاول اما مقتزن باحد الاثمنة الثالثة او اعطف على قوله يقتزن اى لا يقتزن باحدا
الثالثة فباعتبار افتزان باحد الاثمنة الثالثة بمنع خرج نحو الصبوع والقبوق والتدبير والتأديب عن حد الاسم وقوله
فحد الفصل لا يقتزن زمان مطلق والفعل مقتزن باحد الاثمنة الثالثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفصل لا
مقتزن بزمان الحال ولا مستقبل قيل لا يقتزن باحد هاتين التوابع ولما شراك انما تعرض بفصله الواضع او قد
او يقال انه لما كان مقتزنا بالماضي صدق عليه انه مقتزن باحد الاثمنة الثالثة لوجود الواسع في التثني لكن لا
يصدق عليه انه مقتزن باحدا فقط والمراد ههنا بالافتزان باحدا لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال المراد
بالافتزان بالماضي باحد هاتين التوابعين بل باحد هاتين التوابعين سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضي او غير معين
كما في المضارع لا يقال فيلهذا يدخل نحو الصبوع والقبوق والتدبير والتأديب فحد الفصل لا نقول انما افتزان زمان
مطلق باحد من زمان مطلق والفعل باحد من زمان مطلق والوجه هو الجواب لاول فان قيل حد الفصل
منقوض بطلان وعكسا اما طرقتا فلا نه صادقة على غيبيات وزيد ضارب لكان او خذ او امس فلما مقتزن باحد الاثمنة

باحد الاثنى عشر التثنية انما ليست بافعال واما عكسا فلا يرد يصدر على الاضمار الجاسق نحو قوله تعالى
 وما احسن زيد لانها غير مقتضية تلبعا لكان منزه التثنية مع انما افعال قبل المدا بلاقتران بحسب الوضع فيخرج نحو هيات
 وزيد ضارب يلان او غلا واسلا انها غير مقتضية بحسب الوضع بدليل فعول خصائص احسن عليها وانما اقترنت بالاسماء
 الفاعل ويدخل نحو عيسى بشر ما احسن زيد لانها مقتضية بحسب الوضع بدليل فعول خصائص الفعل عليه وانما خرجت
 عن الاقتران باستعمال الفاعل ولما قيل ان يقول سلطان عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب يلان او غلا واسلا لكن
 لا فاعل ذلك في ايتاء الافعال فان هيات مثلا يدل على معنى بمرضا وكذا لم يدل على معنى اسكت كجيب بان المراد
 بالوضع الوضع الاول والاقتران اسما ولا فاعل بحسب الوضع الثاني وهو الوضع كاختيارى الاستعمال
 ذلك لان هذه الاسماء متعولة عن مصادر سواء كان الفعل صريحا نحو زيد فانه قد يساهل مصدر ايضا او
 غير صريح نحو هيات فانه وان لم يستعمل مصدر الا انه على وزن قوافل مصدر قوق او عن الضرف او الجا
 والجر ونحو ما ملك زيد او عليك عمرا ولم يقتض بزمان شئ من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها تستعمل
 بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسيأتي الكلام فيها في موضع اخر افتاء الله تعالى فان قيل يدل على لفظ المضي
 والمستقبل فاعمل كمنها مقرران باحد الاثنى عشر التثنية واما اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان يدل
 بما ذكره ابي جعفر وهو مقرر على الحديث وبصقته على زمان معين من الاثنى عشر التثنية ولفظ الماضي والمستقبل يدلان
 على زمان بالمادة لا بالصيغة لانها اسماء الافعال والفعل وليس فيها صيغة الاقتران اذ لو كان فيها صيغة الاقتران لما افتاه
 الاقتران عنهما وفعل وجدا هما متفكران في حادثة وادراك استعمال فعلنا ان اسماء الافعال والفعل ليس فيها صيغة الاقتران
 بخلاف ضارب بفتح الواو فان فيه صيغة الاقتران حيث لم يحد هذه الصيغة في موان الاستعمال فتفك عن الاقتران فلا
 يراد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل فيكون صيغة الاقتران وصيغة فاعل بكسر الهمزة عدم صيغة الاقتران نحو قوله تعالى
 عليه او يقال انهما لا يدخلان في حد الفصل لانهما لا يسلطان حرفا الا على الفعلين المجهولين وهما الفصل الاسمي والفعل
 المستقبل نحو ضرب يضرب مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان للسماحة والزمان المستقبل فان اراد بها الفعل
 المجهودان فمعناها غير مقرر لان معانيها في اللفظ لا اقتران قيد وانما اقتران معنى معانيها فلا يصدرق عليها حد الفصل
 وان اراد بها الزمان فقط فمعناها الزمان لا ماضي لا مضى لا مستقبل بذكر الزمان فلا يصدرق عليها الحد ايضا لان الفعل
 ما دل على معنى مقرر بزمان من الاثنى عشر التثنية لم يجد فيها بهذا التقدير شئ مقرر بان زمان فان قيل لا فاعل ذلك
 بل يوجد فيها شئ مقرر بزمان وهو المضي والاستقبال كافي في مضي بعض الاستقبال فيقبل قبل اذ اراد بها الزمان

لفظ السبيل مدغم بالآثار انما هو الموصوف بالمضي والاستقبال لا الحاضر والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف معنى
 ماضٍ واستقبال لا يقبل حيث اريد به ماضى يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضي والاستقبال وهذا ظاهر لا
 يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد بهما الضلان المهيذان فلا فساد ان معناه غير مقترن بل مقترن لان معنى المضي
 مشتق من لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون المعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان وكاشك ان
 الحدث مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاء مقترن بالزمان يصدر قلمي ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال
 فضاء ما غير مقترن قيل ان الحدث هو الزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير متصلين في جزئيهما
 اللفظ فلفظ ماضٍ قوله فضاء غير مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد لان منذ الثالثة وهو مبتداء خبر
 الاسم والجملة مسندة ايضا لا لما قال اما ان يقترن باحد لا زمنة او كان كما سألنا قال ما الاول والثاني
 فقال الثاني لهم والاول الفصل وانما لم يصرح بالصنف لا وهو معلوم بالحضرة كما في قوله تعالى وورثاياه فاصلا
 وهذا من باب الاختصار وهذا الدليل اعني قوله انما اما ان تدل الى اخره فيجوز اصطلاح المنطقيين قياسا اقترانيا
 مركبا من شرطهم منفسلين كما يقال العدد ما نطق او فردا القواما مركب من نطق وفردا غير مركب منهما
 العدد اما نطق او فردا مركب وغير مركب وهذا الدليل يجب ان يحصل ان هذه قعدة دائرية بين النفي والاثبات فوجب
 المحذور انما ارتفع النفيضين او اجتماعهما لاختصاص كل سورة وهي الدلالة لعدم الدلالة لان الاقتران جسم بين
 الاثر على هذا الاقسام الثلاثة لا انتفاء الاثبات والنفي اى انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الدلالة
 وهو المستقبول المثلث من ارتقاء النفيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اى وجود الدلالة وعدم الدلالة
 وجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المستقبول الجدي في ارتقاء النفيضين وهو محال ايضا فانصرفت الاقسام
 في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل الحقول او نقل السبيل الى الاول لان العقل يحكم بالحصول الضم الثاني بمحل التقسيم
 عطلا اذ العقل لا يبان ينقسم غير الدال الى المقترن باحد لا زمنة ولا غير المقترن باحد لا زمنة وكذا كل قسم من قسمي التكمول
 بمحل التقسيم ايضا عقلا اذ العقل لا يبان ينقسم للمقترن بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي
 ان ينقسم الى الماضى القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الزمان والآخر وكذا غير المقترن بالزمان
 لا ينقسم العقل ان ينقسم الى شاق وغير شاق الى ما لا يتناهى وكذا السبيل الى الثاني لان الدليل التقلي ما يكون منتزعا
 من احد من العرب وهذا الدليل غير منتزعا من احد من العرب حتى يكون مجزعا في الدليل عقلية ومقدما اصطلاحية
 فلفظية يائنا وعبرنا في اصطلاح العلماء ان الكلمة مختصة على معين احد هما مدلول على معنى في نفسه وانما هو ما لا يدل

ما لا يدل على تحقق نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه ونفسه على تقدير احدهما باقرن
بأحد لا زم من التثنية وتأتي طالما لا يتقرر بلعد ها فخذ المقدمات عنقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هو
المقدمات معك العقل بالخصوص لما ذكرنا ان هذه قسمه اثر بين النفي والاثبات فوجب ان يصح ان لا يرفع
التقيضين او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقل لا يلزم ان يكون مقدمات عقلية بل قد يكون
عقلية وقد يكون عقلية وقد يكون شيئا وقد يكون تجربة على الحرف في المنطق وقد علمت ذلك اى بدليل الدلالة
وهو دليل المصير لكل واحد منها اى من الانواع الثلاثة لا نقول ان الحرف هلكا دبا لثام لا يدل على معنى في نفسه
وهو صحت ثم قال الثاني لا سم ولا دبا لثام ما يدل على معنى في نفسه لا يقرن بأحد لا زم من التثنية وهو صحت
وقد علم بالضرورة ان الاول الفصل وهو دل على معنى في نفسه واقترن بأحد لا زم من التثنية وهو صحت الفعل فان
قبل الحد ما يذكر فيه ذاتيات التي ود امتياز الحرف عن غيره بتقدير صحت وهو عدم الدلالة وكذا امتياز لا
عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقياس لك لا يكون فصلا مقوما للماهية كما في فكيف يحق هذا قيل ليس
للمراد واحد هنا الحد الحقيقة بل المراد القول بما صح لافراد الحد من المنفع فيها المعنى اللغوي لسواء كان من الذاتيات
الخاصة بصفات او من غير ما فليزج ما ذكرتم ثم الوا في قوله وقد علمت ان يكون اعتراضية والجملة معتزلة على الحد
الذكريات غيبا لظلاله في ثبني اعطان هذا الدليل بما يلزم حفظه وضبطه لنفسه حد كل واحد منها او الكبير
من لا يكفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبية وذلك لان طماع الناس على ثبات اسبابه لا يشعرون ان يفهم معنى
الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبية والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبية
والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبية بل يحتاج الى التصريح والله والمنتصف حيث اشار الى الحد في نفس
الدليل فربما عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله انهم كانوا العقل كذا لينا
على اختلاف مراتب الطباع لئلا يخلو طبيعة من الطباع من الاستفادة هذا اولى مما قيل ان هذا الجملة معتزلة
لرد من ثن ان هذه حروب وتعرف الاقسام وانما باطل لانه وقع كثيرا في قصاصهم فهم ولا ن ودود الجواب
مع واو العطف فليل هذا فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون ما لحظ على محذوف التثنية في
فد علم بذلك وكلمة قد التحقيق او لا التريب اى التريب للمدخل الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بل
لغيره يبين زمان النظم فكذلك قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان النظم وانما
الخيار علم بدون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله وعرفت

وبنال الله عالم دون مارت ومهنا اود الله الكلي لان الحد كلى انما قال وذلك معن به مع ان الحق موشع
 للقدم المعادن لادة الثكن في الذهن وانما انشاء ذلك دون هذا لان الشارايه وهو دليل المحر قريب لتعظيم
 دليل المحر تعظيم شانه بلعنا ان تزيل بعد وجعوه وعنه محله منزله بدل المساء في قوله تعالى الله اعلم الخ الكتب
 وانما استحق التعظيم لانه به مع الشان عجيب البنيان لا مزيل محله تعظم جنس كل واحد منها وفصلها وانما اظهر
 القصوى انما على كمال اهتماما فبان هذا الدليل ان لا امر التزييب والشئ البهيم فان قيل اضافة كل الى واحد
 لا يغلو من ان يكون معنى اللام بمعنى من لا يستغني كل واحد منهما اما اول فلان الاضافة بمعنى اللام يفصح
 المتعارف بين المضاف والمضاف اليه ولا متعارف ههنا لان كل واحد لا حاطا فاما اذا ما اضيفت هي اليه واما انما
 فلان الاضافة بمعنى من يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح العمل ههنا اذ لا يصح ان يقال الكلي
 واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلمة كل جزئي لانها متنوعة لاحاطة بجزئيات ما اضيفت
 هو اليه على سبيل الاستقراء وهو ان يعتبر كل سمي باقتراده كان ليس صغيره ومفهوم قوله واحد منها كلى لا مزيل
 على وجه مسم والحق والحق والجزئي متاخر الكلي فاذا ثبت هذا المتعارف بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة
 بمعنى اللام لكنه يمنع انما لها الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز ولا مزيل
 لانم الاضافة يصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات هذا الكلي ولا يلزم في ما يكون الاضافة بمعنى اللام
 ان يصح اطلاق اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو من لول الام الا يرد ان الاضافة في قولهم وطول
 سينا ويومها واحد معنى اللام ولا يصح اطلاقها في مثل هذه ههنا فحينئذ لا اختصاص بل هي حد جزئيات مخصوصة بهذا
 فلو انما عن تعريف الكلمة وبيان اعضاها في انواع الثلاثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام المصنف بحالين
 واما ما يصف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة فتطالع وجد التامع والثنا سب لكون كل منهما موضوعا علم النعم
 وجملة امسية لعدم قصد التاويل وهذه كسطة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما انشاء تعظم
 دون ترتيب لا مخصص ولا مستغنايه من صله من بخلاف تركب فانه يحتاج اليها ولا مخصصا في حقها ضرب حقيقة
 بخلاف تركب فانه منافق عليه حكما كما قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيها بينه فقط الافراد والتركيب في
 التعظيم والاولى التلطف ما لمصطلح عليه لان تركب خصة من تعظم لوجهها لا كنهها عن قوله كل اثنين وسما
 فان يقال ما تركب بالامساك اذا التركيب لا يكون بينون الكلمتين بخلاف تعظم فانه يحتاج الى كلمتين على ان
 محل احرب منضمنا الكلمتين حقيقة محل فاصل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها انما كاشف الحقائق

حقيقة التركيب كلثان ملفوظان حقيقة كذلك في الحقيقة النفس كلثان ملفوظان حقيقة وذلك لأن الكلمة
 حقيقة ما يكون ملفوظا حقيقيا واللفظ في الحيز ليس ملفوظا حقيقة بل حكما كما عرف من قبل فلا يكون أصوب
 مضمنا لكليتين حقيقة بل حكما مثل تركيب يكون أصوب وكما من كليتين حكما ومضمنا لهما حقيقة كما
 خارج عن مفهوم اللفظة اللهم إلا أن يقال المراد الحقيقة الحقيقية اللفظية دون اللفظية فإن لفظ تضمن
 اللفظ قد يطلق فيما كان فيه لحد الجزم من ملفوظ أو اللفظ مقدرا بخلاف لفظ تركيب فإنه لا يطلق في اللفظ إلا
 فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا اللفظ هو مخصص الكلام بكليتين ملفوظتين لا نهو انشأ
 فيه فكان لفظ تضمن أظهر لا على محول نحو أصوب في مدالكلام فكان أولى فان قيل لفظ تضمن هو م
 يكون المركب من كليتين مخوذين فانه كذا ما لأن التضمن يلزم أن يكون غير التضمن في ذاتهما من ماضن
 كليتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد التضمن والتضمن قبل الصورة الجوهرية الحاصلة من تركيب لكليتين
 لكل واحد من جزئي المركب فالتضمن الكليتان من حيث الاجتماع والتضمن الكليتان من حيث اللفظ فلو كان
 بصورة الجوهرية مضمنا لزيد فانه يصورته ما لاخر اذ لا يلزم اتحاد التضمن والتضمن فان قيل لو قال
 ما تضمن اللفظ أو ما فيه لاسناد لكان احصاء لا سناد لا يكون بدون الكليتين فماذا عطف قبل لو قال
 ذلك فهو صدق الحد على الجزم ايضا لأن اللفظ صفة متعلقة بكل جزء وقيل لو قال ذلك لزم الاتصاف على
 الفصل فيكون الحد ناقصا دائما وفيه نظر لانه انما يلزم الاتصاف على الفصل اذا جعلت كلمته ما هو صفة
 لكون الموصول هو الصلة كشيء واحد ما هو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمته ما جنسا
 والجملة التي وقعت بعد ما هي صفة فصل كقولنا حيوان فاطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بان ذلك ممكن
 ذلك الا انه لا يخرج عن توهم الاتصاف على الفصل باعتبار ان كلمته ما يحتمل ان يكون موصوفا فان قيل لم
 قال ما تضمن اسمين او خلافا واسما بالاسناد لكان احصاء فائدة الاطراب قيل لا وان كان احصاء
 لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح ما صنفه اصوب فلما فسد من تعريف الكلام الى الاقسام
 ثانيا ولو قال ما ذكرتم لزم الاتصاف على ذكر التعريف واما كون ما خرج فلما فسد من سلوك طريق الاجزاء
 والتفصيل وهو من باب اللبس فلا يمكن في الذهن فان قيل يخرج من المعنى غير ما هو فاعلم ما تضمن
 اكثر من كليتين قيل لا يخرج لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كليتين صدق انه تضمن كليتين وبوجهها
 في الاكثر لكنه لا يصدق ما فيه تضمن كليتين فقط والمراد تضمن صدق بكليتين لا يفيد فقط لانه

قوله بانفع كلين مثله على التركيب الاسنادي ولا منافق والوصفي ولا مناسج وغيرهما فيقول بالاسناد
 احرازهما واداء التركيب بالاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد من المركب على اقله قيل النسبة المفيدة
 قايمة فامة وانما اختلف الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعلم من الاخبار ولتساو له الاشياء والاختيار والبناء
 للاسناد انما هو السببية او الاتساق او المصاحبة والجار والمجرور متعلق بنفع او صفة مصدر محذوف
 اي نفعنا مفعلا بالاسناد او صفة كلين اي كلين ملتبس بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصل على ان
 لذاته فخر جبت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصله وكن اخو جبت
 القائمة تمام للفرد والواحدة معلقة او شرط او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها عالم يقصد لذاته
 بخلاف الاسناد الماخوذ في جدار الفاعل فان المراد به اعلم ان يكون اصلها او لا مقصود لذاته ولا وهذا
 ما قيل ان هذا الحد غير مطرد لا يصدق على نحو جل غام ايوه والذوق غام ايوه للتحقق بالاسنادين قام ايوه
 والموصوف مع الصفات والوصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف ما فصل من قوله هو المركب من كلين
 اسنادا ^{سقط} اي بهما الى الاخرى فان صدق على غام ايوه وهو كلام وليرصد على ان النقص وجعل الجواب ما قلنا ان المراد
 بالاسناد المذكور في الحد الاسناد الاصل للنقص ولذا انه والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة وكذا بين الكلام
 والصفة ^{سقط} فيصير هذا فيكون الحد مطردا ثم احرم ان كلام المصنف يشي الى ان هو ضرب زيد فاما مجموع كلام لا ينفصل
 لكلين بالاسناد وكلام جاو الله الصلاة من قوله هو المركب من كلين اسندت احديهما الى الاخرى وشي الى ان
 الكلام هو ضرب زيد وللشك في ان هذا من كلامه لا ان يقال المراد بكلين اما حقيقة نحو ضرب زيد كما هو ضرب زيد
 فاما لان الفعل مع جميع مفعلاته بمنزلة الكلمة واحدة والسند اليه مع تواجد بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين
 الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تفسيره وبيان انحصاره في النوعين فقال ولا ياتي ذلك الا في
 اسمين واسم وصلى ستمنى مفرغ اي لا يحصل الكلام او نفع كلين بالاسناد في تركيب ما الا في احد هذين
 التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو ظم زيد فان قيل ان كان ذلك
 اشارة الى الكلام او الى ما نفع كلين بالاسناد يلزم اتحاد الفاعل والظرف لكان الاسمين عين الكلامين
 ما نفع كلين بالاسناد فيصير المعنى ولا ياتي الكلام الا في الكلام ^{سقط} اي لا ياتي ما نفع كلين بالاسناد
 الا في ضمن كلين بالاسناد ^{سقط} اي لا ياتي الكلام على كلاما نفع كلين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي يصلح مطلقا
 للجزئي وانما انحصار الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ما اخوذ في حده وهو يقتضي السند والاسناد اليه

وهما لا يحصلان كلا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مستندا ولا مستندا اليه والفعل لا يقع مستندا اليه
 وانما قد تركب الاعمين على تركيب الاسم والفعل لا مستطافا من جهة التقديم وانما قد لم يتركب على الفعل في
 تركيب الاسم والفعل لا مستطافا من جهة التقديم وفي بعض النسخ وقع لفعل واسم ودفعه الى التركيب من الفعل وانما
 لا يقع تقديم الفعل خلفه في الذكر فان قيل ما المحذور في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالحرف ولم يذكر
 به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام
 الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل
 مع الحرف والكلام ياتي في اثنين منها لعدم وجود الاسناد في غيرها فاحتاج الى الحرف والخارج ما وراءها بما يتلوا
 فتميم الكلمة فانه ليس هناك امر يحتاج الى الحرفان قيل صرا الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانهما
 قد يتركب من حرف واسم نحو ما زيد وقد يتركب من كلمتين نحو ان تذكر منى اكبرك قيل نحو ما زيد في التقديم مركب
 من الفعل والاسم اذ التقديم ادعوان بدأ والمبغضة الجملة الشرطية هو الجزاء والشكوك فبعد لم يطل الحرفان قيل ما
 السرف ان المصنف أسند اليه حيث قال لا ينافي ذلك والزم من خبره ما عرفت قال وذلك لا ينافي قيل انما اخره
 المصنف اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متروك في هذا الخبر ولا مستكمل فلا يخل الى
 التقوى والثاكيده الى تقوى حكمه هذا الخبر وثاكيده بذكر ان الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قلنا
 ان من خبري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر بل على غير الزد بجملة الزد والاسايل بل حكمه هذا الخبر لتقديم ما
 يلوح مثله بحكمه هذا الخبر هو قيد الاسناد فان من شأن هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكمه هذا الخبر حتى ان النفس
 الفيطلي كما ترد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فبما ان حكمه هذا الخبر انزال ترد
 فقدمه ليقيد التقوى والثاكيده بذكر الاسناد فظهير قوله تعالى ولا تخاطبوا في الذين ظلموا انهم مفرقون
 فان الله تعالى جعل قوله عليه السلام كالسائل للزدد فكل واحد من كلامه السائل للزدد ومعلوم انه قد سبق في
 عليه السلام سوال ولا ترد غير انه قد قدم اليه ما يلوح مثله بحكمه هذا الخبر هو قوله واضع الفلك فانه يلوح ان
 العذاب من جنس الماء فيعمل كانه مرتد في ان قوم هل صاروا حكموا ما عليهم بالام غرق ام لا فضع تقوية هذا
 وهو انما فهم يكونوا ما فضع من بحث الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فظال الاسم ما دل على معنى فان قيل لرب
 الاسم فدلهم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منهما فذكره ثانيا ذكره اولا فاما ان لم يذكر
 لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابق بقروليس كذلك حيث ذكره بالانترام وههنا بالمطابق بقروليس فكيف بما ذكره

بالانضمام لهما وتنفهما من حيث لا يشك بالاشارة ولم ينسب بالانضمام الى معنى الكلام على ما سبق ذكره
 على ان الغرض مما لا يندبر في التعريف وانما لم يختلف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد
 الربط بعده كخطبه بعد خطبه وكلمة ما موصوفه او موصولة وجعلها موصوفه اولى لتلايلها
 على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شئ واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل
 الثاني لاخراج الفعل الجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ملحقا
 وما بعد فضاء فيكون المحذورا تاما وقوله دل فعل ماخر ريد به الاستقرار لان الماخو الواقع في الحد راد به لا محذور
 اى كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة معنى والصغير يرجع الى ما هو عبارة عن الكلمة اى
 الاسم كلمة ذلك على معنى ما صل في نفسها فان قيل لو كان الصغير هائلا الى ما كان في ذكر في نفسه تكرارا ذ
 معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدولا لما قصير معنى المتن الاسم كلمة ذلك على معنى هو مدول لها
 وهو تكرار كاترى قبل ليس بتكرار لما الكلمة قد يدل على معنى هو مدول لها وقد يدل على معنى هو مدول
 غيرها اذا الحرف يدل على معنى هو مدول لفظ آخر مطابقة او تعضا او التوائا كما هم فان يدل على معنى دل
 عليه الجملة المقترنة بها مطابقة فان فهم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقدير الجملة
 الواقعة بعدها مطابقة وكالاتم في الوجه فان يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بها
 تعضا باعتبار الوضع التركيبي لان جلا يدل على كونه من بين ايم ما وزعد الصف فاذا دخل عليه الاسم يدل
 على ذلك مع وصف كونه مبنا باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالة على الاسم على النعين تضيئة وكلام في
 يدل على معنى الذى اى على الذى الذى تفضله العمل باعتبار الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب
 المقترن بالان فانها دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفس الضرب المقترن بالان ما فيكون دلالة هذا
 على النقيض تضيئة وكذا من في من من البصرة نال على معنى اى على ابتداء تضيئة البصرة باعتبار تركيب
 مع من بناء على وضع التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فكذا دخل عليه من يدل باعتبار الوضع التركيبي
 على بلد معين يكون هذا البلد مع من على ابتداء تضيئة وكذا الزا والهاء والكاف والثاء في الجا والياء
 واياها وانت تدل على ما يدل عليه الصغير من الصفات التى تفتقر باعتبار الوضع التركيبي لان الصغير يدل
 ذان مطابقة فاذا الفصل به احوال الحرف المذكورة يدل على ذات منصقة بمصفا التكلم والغبية والخطاب
 فتعلم هذه الصفات انما بعد التركيب جنة لا ظهور ومعنى لا ابتداء في البصرة وكالتنين فان يدل على

صفات يدل عليه اللفظ التام لان اللفظ الذي يفتقر للثبوت يدل على اوضاع له مطابقة وعلى تلك الصفات
وهي الثكن والمغالبة والتكثير والعوض التام فافهم ويمكن ان يكون الجوارح تفرق دل وفي معنى الباء
اي قبل بنفسه لا ضمضم فصيحة بخلاف الحرف فانه دل فيهم فصيحة وقيل الحرف ضايف في ضمضم معنى بل هو صلافة
الحصول معنى فلفظ آخرمان في في قوله في الدار صلافة لم يحصل معنى الظاهرة في الدار ومن في قوله فصيحة
البسة صلافة لم يحصل معنى الانبعاث البسة وعلى هذا الضرب ما في الحروف وانما قيل بقوله غير مقرر ذلك المعنى
لان من هذا التلخيص احراز معنى الفعل فانه دل على معنى مقرر بل هو لان من هذا التلخيص وغيره بالجملة صفة معنى والتمس
ما لا يرد في الفصح غير من هذا معنى وف والجملة صفة معنى او مال منه ولما لا يقران الاقران الوضوح على العاد
فلا يرد على عكسه فواهم الفاعل واخوانه وامامه لا ضال ولا ضالط مدعى نعم وبكسر فاقبل دلا لفظ على
الضمي اما مطابقة او تعينه او التسمية ومما لا يشبهه اعادة شئ منها املا ولا في فلان دلا لفظ
دلا لفظ على جميع معناه الموضوع له كذا لان الانسان على الحيوان انما اطلق فلو اردت هذا لفظا
دخل الفعل في هذا الحكم لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدش لان غير مقرر بن وان دلا لفظ
الانسان بالان ان الاقران الكل بالجزء ويشملهم اقران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير
محقق او الثانية طان دلا لفظا ضمن دلا لفظا على جن ومما الموضوع له كذا لان الانسان على الحيوان
فلو اردت هذا لفظا لفظا لا يوجب لاسماء البسط من الحركة لخاصة لا رتبة وهي الثاني والثالث
والرابع لان ليس لها فيها اجزاء اصلا فلا يثبت في فيها ولا لفظا ضمن واما الثالثة فلان دلا لفظا لفظا
اللفظ على خارج معناه الموضوع له كذا لان الانسان على فاعل العلم وصنعة الكتاب ولا هم من اقسام الكمال
مدل على المعنى بالوضع فهو يدل على التسمي ياي اداء هذه الدلالة منها قبل المداولة ولا يدل
لان الفاعل المستكن العايد الى المعنى مجازي اي غير مقرر بن وغيره فخرج الفعل لان جزيء وهو الحدش مقرر
بل هو لان من هذا التلخيص لا يوجب البساط لان قوله غير مقرر بن سلب معنى اذ المعنى مادل على معنى في نفسه لم يظن
ذلك للمعنى باحد لان من هذا التلخيص والسبب لا يشترط في الموضوع فيصدق سلب اقران الجزء ومما
او يقال ان من المعنى المطابق في الفعل لما كان مقررنا اجل الكل مقررنا على وجه التسامح فلما خرج عن حكمهم
شعر في بان خلاصة فقال ومن خواصه اي خواصه لا هم جميع خاصته وهي كلية ومما لا يرد في قوله دلا لفظا
احراز من الجف من الرض العام فان كلا منهما كلى قول على فواحد مقابله في قوله فواحد مقابله في قوله فواحد مقابله

ان قوله فواحد مقابله في قوله فواحد مقابله في قوله فواحد مقابله

ان قوله فواحد مقابله في قوله فواحد مقابله في قوله فواحد مقابله

عن النوع والفصل فان كل منهما كل على قول على اخرى حقيقة واحدة فقط فهاذا اليا واما قال ومن خواصه وانما
مضافه كما قال في محضره على اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين من المحدث الخاصة واما المخصص فقول
بالام لا فادونها التعريف المخصص به وحمل على اللام المعرفة اللام الزائدة للتعريف وفيه نظر لان اللام الزائدة
هي اللام المعرفة غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى القول ولا انه كالحمل اللام الزائدة على اللام
المعرفة ينبغي ان يعمل لتوئين الزنه والعالى على التثنية الا ربعة ظلم في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم
والجواب واما المخصص الجواب بالام لكونه اوضح في الجواب وهو مخصص بالام فكذلك الجواب لثلاثين في الجواب عن الاشياء وفيه نظر
الذي لم يرد من اختصاص المورث اختصاصا من الاشياء لان الاشياء ثبتت جهوات في الاشياء لان مثلا مخصص الفصل
واشياء هو النسب ليس بمخصص بل يدخل في الاسم بحيث لا يدخل في الجواب الفعل بعون في الجواب عن مخصص الجواب
بان فقلت فيها اذا كان للامر موارث شتى كالنصب واما اذا كان له موارث مخصصة فلا يمكن ان تكون لثلاثين في الجواب
عرف الجواب قيل انما المخصص الجواب لانه علم المضاف اليه وهو مخصص به فكذلك الجواب وفيه نظر لان الرفع والنصب على المضاف
وما مخصصان بالاسم فينبغي ان يحذف الرفع والنصب برياضا وليس كذلك فافهم بخلاف الاسم والفعل المضاف
وقيل انما المخصص الجواب لان الاسم اصل في الاحراب والمضارع في فاعل اعراب الرفع عن اعراب المضاف لاجل جعلها
اصل البناء اعرابا فيه وهو الجواب ومنع الجواب لثلاثين في اعراب الرفع على الذكر وقيل انما المخصص الجواب
لان الاسم في اعراب الرفع هو الاسم والمضارع في فاعل اعراب هو المضاف لاجل جعلها اصل البناء لاجل جعلها
تماما لاجل جعلها في اعراب فيه ونحو الجواب المنع من الحركات الوسطية وقوية للاعتبارين واما توسل
لثمة لان الرفع اقرى الحركات واتقاه والنسب ضعفها واخفها والجواب متوسط بينهما في القوة والضعف
والثقل والخفة واما المخصص التوئين بالاسم لانه يوجب لا ينقطع عما جحد الفعل وتوجب لا تنصل بالفاعل
فيتناهيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا كمنع ذلك من دخول التوئين لهما ما يجب بان اقتضاءها الفاعل
في لا يندبر وقيل انما المخصص التوئين ولا تامة اما للمعنى او للعرض من المضاف اليها والفرق بين المفعول والذكرة
في اسماء الافعال او داخل في معنى التوث بمقابلته فون جمع المذكر وكل ذلك لا ينعو ولا في الاسم والتوئين
الذي هو معرض عن حرف العطف في نحو جرحي على ما هو معرض عن المضاف اليه طرأ للباب المارد بالتوئين
التوئين الذي انجس بالقافية وفيه احراز في توئين الزنه والعالى فانها مخصصة بامهم ولغافل ان
لا يعمل لتوئين الزنه والعالى على التوئين المخصصة بالاسم طرأ للباب كالحمل التوئين الذي هو معرض عن حرف
العطف

العلة صليان هو عرض عن المضاف اليه فاعلم بالجل في موضع دون موضع فتذكر على ان ثوبين الزم عرض عن حرف ^{استد}
 ايضا سلمنا في جوارنا انما اختصر الاسماء فداي كثره مضافا فقد عرف الجواب بالاسم لانهم ليسوا بمضافين لثوبين وانما
 حكمهم من قولنا الثوبين والجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذلك ما يضاف به وكان لا مضافا فيه لزم التعريف والتخصيص
 ان كانت مضمرة والتخصيف بمجرى الثوبين او ما في حكمه ان كانت فعليه وهذا الوازم مختص بالاسم فكذلك الاستدلال ولا
 يرد عليه ان الاستدلال القطعية محقة في نحو الحسن الوجه ولم يفتقر غير الخفيف بمجرى الثوبين او ما في حكمه لان هذا هو
 على ما يفتقر غير الخفيف على الباب وفيه نظر لا نه على هذا فيقول ان يميل عليه نحو الصار بالجل لان ذلك جملته لا ^{مستد}
 من المستعير والوال من القطعية الاولى ان يقال ان الخفيف في نحو الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه
 فاعلم الذي هو كالمجرى منه والمضاف اليه فاعلم مقام ثوبين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كما عرفت
 من المضاف لمكان الجوزية ونحو الصار بالجل محمول عليه طرزا للباب وسياق هذا البحث في موضع الاستدلال ^{استد}
 فاما اختصار الاسماء فداي الى الاسم اي كونه مستدلا بالاسم لان الفصل مضموع لان يكون ابدا مستدلا فلو
 جعل مستدلا اليه بل لم يخلو من خلاف ضعه فان قيل فداي ومن خواصه لا يجمع ان يكون جازعا من قوله ولا مستدلا اليه لان
 الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبدأ ولا استناد عرض والعرض لا يجمع بل لا يخلو ان يقوم بمحمل آخر الاستدلال فاسم ^{محمول}
 ان يقوم بغيره فمضمومة كون الاسم مستدلا اليه مستفادة من تفصيل الاستدلال بقوله اليه فلا بد في قوله ومن خواصه
 قيل ان الذي قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الذكر عليه شيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون ^{البعض}
 كما يقال لانسان الكوفي كاتب بالامكان العام فالمحكم بالكتابة باعتبار ما يجمع باعتبار الطبيعة الوعيرة وهي طبيعة
 الانسان دون الصغرى المستفادة من وصفه والكوفي كما يقال شوال انسان عرض عام فالحكم بالعرض انما يجمع باعتبار
 طبيعة المشي باعتبار ما يجمع الشيء المضاف الى الانسان فان للشيء المضاف اليه خواصا لا عرض عام ومثل هذا ^{الاعتبار}
 في الكلام شائع فكذلك الحكم بالخصوص انما يجمع باعتبار الطبيعة الوعيرة وهو الاستدلال الى الشوب دون ^{الصفة}
 من اليه التخصيص بالاسم محله وهو الاستدلال الى الاسم يفيد آخره حفظ هذا لاصل فانه يفتك في حقه كبر من الكوكبات
 فان لم يجد تفهيد الاستدلال بقوله اليه ليطو الوعيرة بل ما من مضمومة فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة الوعيرة
 وكذا بعد وصف الانسان بالكوفي فيقول الاسم ذلك فان الصغرى اخضر من الوعيرة مطلقا لا اخضر لثوبين ^{محمول}
 لا محالة فكانت الصغرى منصفة للثوبين لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال باننا لا نعلم من الاستدلال
 الى الاسم ان يكون خاصة للثوبين بل يخلو ان يكون ذاتا لركا يجمع قول بعض فاسم بالاجاز ان يورد عن ^{استد}

ذكر الخبر قدما وهو قوله من خواصه ارفع ذلك العلم لان تقديم ما هذا التغيير وجب المصروف فيه الخبر فعرف في
 يمكن ان يماثل بان كلمة من في الخبر للبيض لصحة استعماله لفظا بعض مكانه فكان ذكر الخبر فيه ان
 له خواص كثيرة غير مقتصرة على هذه الخمسة ففيه دلالة على فهمه فان قيل اللهم خواص كثيرة فلم اخار هذه الخمسة بالذ
 قيل لكونها من صفات الخواص الخمس كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام بخصص لا يخرج التخصيصات عن
 واليها والنادى وحق اللام من ريم الجسر والاستغراق والهدى وكذا الخمس المم كقولهم ليس من اسير اصيلا في اسير
 وخصاص الجي بخصص وخصاص حروف البحر وخصاص الثوبين بخصص اختصاص اصنافها ومعانيها وخصاص الاصناف
 بخصص اختصاص كونه مضافا ومضاف اليه وخصاص العريف والخصص من الغنيم لما ذكره في تلك والخصص
 السد اليه بخصص اختصاص كونه موصوفا وذلحال ومضوكا وغيره فنفى ذلك وخصاص اصناف الاسناد اليه بخصص
 ان يتناولها بالذكرا وما قدمه العاديا اللفظية وهي اللام والجر والتثنية لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدل
 في الاول وهو اللام واووا الى اخره وهو الجواز والتثنية ثم قدم الجواز التثنية يتبع التكرار وجودا فذكر ان
 من المعنوية الاضافة لخصه العاديات اللفظية ايضا وهي الجوز وحقا في الموضع من تعريف الاسم هو ان يشرع في
 تقسيمه فقال وهو معرف بمبنى الى المسمى فيقسم الى هذين القسمين انقسام الكل الى الجزئيات ثم العرب ساخذ
 الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الجبل عن جملته فاعلموا فاعلموا للتعريف والعرب للتعريف يصل افعالها لافان
 المفضية للاعراب هي الضالعية والقولية ولاضافة وقيل الاعراب هو ان الالف اذ يقال اعرب معناه انما
 والاعراب المذهب العربي طرف ايضا الى محل الالف الفساد والبنو اخذ من البناء المفضول من الفراء
 من الاعراب فاعلموا في من بيان صوره في التعيين شرع في تعريف كل واحد منهما فاعلموا ان المعرب المركب الذي لم
 من اصل البناء للتفسير وقوله اترك كالجنس حيث يشق كل مركب خرج به ليس مركبا الا هو وفاعلموا
 هذا دور الذي لم يفسد مبنى الاصل كالفصل حيث خرج عنه وما سبب مبنى الاصل وهو ان
 وان اصل البناء في معنى غير من هو انهم قد قيل الجمل ايضا وصنع من معنى مبنى الاصل فخره في المبني فاعلموا
 فاعلموا ان المبني الى الاصل بيانية او لم يشبهه بمبنيها هو اصل البنينيات وليس هو مرجع الى اضافة المفضول
 الى منقول ما لم يفسد فاعلموا معنى لم يشبه بمبنيها اصله كما في زيد مضروب باللام ولا من قبيل اضافة الالف
 بمبنى لم يشبه بمبنيها في سبب وانما في معنى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا لان بل يكون مبنيا في الاصل في كل من
 بل كونه اصل سبب وانما في معنى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا لان بل يكون مبنيا في الاصل في كل من

في الاعراب

من ذلك فاعلم ان لا ينفك وليس الاصل منها بمعنى القانون اذ لا معنى له ذلك لم يشبهه معنى القانون واختلفت الاشكال
في تفسير التركيب فقال بعضهم المراد بالتركيب الذي في كسبه غير تركيب اسناد والا انه هو العلة للاصواب فيه بحيث
العاني القضية لا ادواب وفيه نظر لان على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب لا اسناد كما يقال غلام زيد
الليوم والال لا زغير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو مرصع بر الزنى قال بعضهم المراد بالتركيب الذي في كسبه
عامله فيشأن التركيب لا اسناد في التركيب لا خلق لان المضاف حامل في المضاف اليه والعرف المفضل
وفيها ايضا نظر لا على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كل منهما غير مركب مع عامله لان عامله مصحح في
عن الاول بان من غير التركيب بالذي في كسبه غير تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب لا اسناد
على قوله مبتدأ ويشهد بهذا عبارة الوافية والركن ومن غير الذي في كسبه مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب
الاسنادي على قوله مرصع لا تركيب مع عامله وهو المضاف او عرف المضافة المضافة طحسب الا ان ذلك في حد
بهذا لفظ الزنى عن الثاني بانتم كما كان فاعلم ان المضاف في المبتدأ والخبر مثل ما في المثال المضاف في خبرها
جعل في حكمه المضاف للفظ فكانهما مركبان مع المضاف حكما واعتبارا فان قيل التركيب لا اسناد في كسبه حيث هو
مبنى حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف التعريف بالتركيب مع غيره تركيبا اسناديا المبنى ليس
المراد بالتركيب هنا ان هو مضاف الى المضاف بل المراد به التركيب الذي في كسبه غير تركيبا اسناديا او تركيبا
فان قيل هذا المضاف على ما تضمنه مبنى الاصل كانه وعلمنا في مواضع من الال وعلى ما اضيف الى خبره
فان كل منها مركب مع غيره تركيبا اسناديا لم يشبهه مبنى الاصل قبل المراد بقوله لم يشبهه مبنى الاصل فاعلم ان
هو قول ما في كسبه مبنى الاصل والمناسبة يشأن المشاهدة والتضمن والوقع موقعه وما اضيف اليه فان
قيل لم يوجد في كثير من الاصطلاحات مناسبة مبنى الاصل مع انها معرفة كنسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماض
مناسبة غير المعرف الماضى والاخر القارئين ومناسبة مفعول في قاعدة معناه ومناسبة غير معنى الال
الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف في جملته في قاعدة معناه ومناسبة اخر اللام او من كونه
معد كالحرف الاخر او آخر من ومناسبة اى الشرطية تعرف الال لا يستفهامية عرف الاستفهام وتضمن المتن
والجميع حرف العطف لان الزمان معنى زيد وزيد والرب ونا معنى زيد وزيد وغير ذلك مما لم يوفق
منه الا عراب فلا يكون العدد منعكسا او اسندل على عدم مناسبة هذه الاشياء كونهما معرفة ومعرفة ذلك
الاشياء مبنية على ان لا يكونا معرفة توقف على عدم المناسبة وتوقف على عدم المناسبة على كونها معرفة

قيل المراد بالنسبة المناسبة للعلية وما ذكره من المناسبة فيه خيرة لضعف أو معارض في غير الضعف ^{مستحب}
 الفعل مطلقا في الفهمين فما سبب الماضي والارضية في النيات سببها الضارع ^{مستحب} وتبقى الاعراب فلا يورث البناء
 هذه المناسبة مع المعارض هكذا التي وغير مثل والمضارع فانه يحقق في مناسبة ما عارض وهو ايضا ^{مستحب} لما
 البناء لكونها لا تترادف الاضافة وما الضعف في اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي
 لكن جاز على الضارع أي بواحدة فهو كما لا وسكانه فهو مناسب للماضي في الحسن وعالف لدق المقتض كان ^{مستحب}
 الماضي ضعيفا ولذلك لم يعل إذا كان بمعنى الماضي فلم يورث هذه المناسبة مع الضعف وفي البناء كما لا يورث في العمل
 وكذا ينبغي فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة فينفصلها وانما هو غاية مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة
 وكذا مناسبة آخر الهم فانه بمنها ما لا ينقل الى الاصل وما الا ان خلا لان اخر فكرة صار بمعنى غير ^{مستحب} واليه
 معنى التفضيل كان مناسبة الهم ومن ضعيفة وكذا مناسبة المشي والجموع لان كونها بمعنى ^{مستحب} او
 اعتبار محض لان المشي فقط واحد وكذا الجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كان فيهما معنى
 واو السلف حقيقة كان فيهما معاملة السلف والمعطوف عليه في الحكم وليس الامر كذلك فظهر ^{مستحب} ان
 فيهما معنى واو السلف حقيقة بل اعتبارا محصا فيكون مناسبة ما واو السلف ضعيفة جدا فلا يورث
 في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير خيرة لا يخلو من ان يراد غير خيرة في موضع الاعراب وفي البناء ^{مستحب}
 تقدير لا في بل لم يورث خيرة الشيء بنفسه اذا عراب ما فيه الاعراب على تقدير الثاني يلزم اخفا للثاني في التعريف
 لان البناء ينافي في الاعراب وكلها معنجان واجيب بان المراد الثاني ولا نعلم ان اخفا للثاني في التعريف متبع
 حيث يقال للوجه عدم البصر من شانه البصر والوجه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة واجيب بان المراد
 بالعبارة للتأخر لا لاثبات حكمها والمناسبة مع الضعف والمعارض غير ملائم لا لاثبات حكم من الحكم ^{مستحب}
 نظرا لانه على هذا يكون المناسبة مجعولة وذكر الامور المحمودة في الحدود لا يفيد التعريف واودة المناسبة
 اذ لا يميزها من ليجها لانه تكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما
 ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما قوي وقيل ذكر الامور النسبية يورث الجملة فلا بد من ذلك
 من بيان القوة والضعف في المناسبة الالهية لان يطل الى المناسبة المناسبة بوجه من الوجوه المعنوية
 في باب البناء فقلت الوجوه ستة اوجبه بالاستقراء اما ضمن معناه كاي ومتى وكيف او بالمشابهة ^{مستحب}
 ونحوه كالبهائم او بوجه موقر كمثل اوراق موقر كحشا او بوجه موقر ما اشبه كمثل الناق ^{مستحب}

المقصود بالاشارة الى ما اشبهه به فهو هذا اليوم ونفع الصادقين صلواتهم وهذه الوجوه معلومة في باب الابهام
 وكذا في الشيء من الامور الغيبية لا يختلف العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان التناسبات التي يتحقق فيها لا يضر طاق
 هذا الباب فان قيل هذا الكلام صادق على سبب الاصل لا في مركبه فيشبهه بمعنى كونه اصل اذا الشيء لا يشبهه
 قيل يخرج ذلك من الوصف المركب لان المراد الاسم المركب بطلان المورد والتقسيم او يخرج ذلك بطلان
 قوله لم يشبهه بمعنى كونه اصل لان غير لما كان مبنيا جسيما به فلا يكون مبنيا بنفسه بالطريق الاولى على
 كل واحد من مبنيات الاصل يشبهه صاحب في كون كل واحد منها مبنيا كونه اصل فلم يصدق عليه قوله
 لم يشبهه بمعنى كونه اصل فما في عن تعريف العرب شرع في بيان حكمه فقال وعلمه او حكمه العرب ان
 يختلف لغيره لا لغيره في العوازل المراد باختلاف افعول باختلاف صفه ولا فاعول العرب ما في موضع من
 وهو يختلف واللام في قوله لا لغيره في العوازل المراد باختلاف الوقت وانما قيد الاختلاف في العوازل
 العوازل اضرائع الاختلاف او خلاص بالبيان فان ليس من حكم العرب بل حكم العرب فيه وهو لا
 التقدير وقيل انما قيد به لاضرائع الاختلاف اخر من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه يكون
 من حكم العرب وفيه نظر لان المراد هنا بيان حكمه لا اسم الحكم بل لا مورد التخصيص فالمراد هنا
 مورد التخصيص فلا حاجة الى الاضرائع واصيب بان كلام الشارح محتمل فيكون ان يراد به من الاستعانة
 وهو لا اسم فلا بد من الاضرائع عن كونه مبنيا لغيره فان قيل حكمه الشيء وهو الاثر الثابت بذات
 واختلاف اخر العرب ان العاقل لا اثر للعرب فكيف جعل الاختلاف حكمه العرب قيل اضافة الحكم الى
 ضمير العرب بمعنى في كثره اليوم اى حكمه غير ولا شك ان الاختلاف حكمه في العربية وبمعنى اللام ولا هنا
 بادى ملابسة اى حكمه لغيره من بالعرب بلاية الواقع فيها والمراد بالحكمة الخاصة دون الاخر فان قيل
 العوازل جميع واقله ثلاثة فيلان منه ان لا يتحقق العرب الا باختلاف ثلاثة عوازل ولا يمكن ان يقال
 للجنس لان اللام اذا فعل على الجمع ولم يكن ثم موهود مجمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء في
 زيدا مثلا اذا وقع في اذ لا مراه فيختلف فيها العوازل وهو معرب قيل لا يصلحية تراد باختلافه لا في
 على حصول الاختلاف العوازل فيصدق على جائي زيدا اذا وقع في اول الامر ان يصلح الاختلاف اخر عند
 حصول اختلاف العوازل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالتفصيل ويجعل الخاصة على كونها
 معان فلا لازمة فلا بد من وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد باختلاف الثاني لوجود الملا

بينهما لا اختلاف العوالم يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر اللزوم وإرادة اللزوم وإنما قال لا اختلاف
 فيلزمه يقول لوجود العوالم لا اختلاف قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان
 لفظا بصورة غير لوقوعه في مصنفه يكون المعنى ان يختلف صفة النوع بوجود جنس العامل فلا بد من شيء ما ذكر
 وقوله لفظا او قد يراد تفصيل لاختلاف العوالم اولا خلافا لآخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفصل
 والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف اى اختلافهما لفظا او مقدرا وعلى انهما صفة
 المحذوف اى مواءمات العوالم لفظا او مقدرة والجزء من باب التثنية وتغيب الجملتين على بعض
 معناها التأكيد فان قيل ما بال المعرج لاختلاف الآخر لاختلاف العوالم حكما للعرب ولم يجعل
 له كما جعل عدل سائر النحاة قيل لوجوه ذلك حاد ان الدور كان معرفة لاختلاف الآخر يتوقف على معرفة
 ظهوره في الدور فهو باطل واجيب بان لا نسلم ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة العرب ينبغي
 ان يعلم من استعماله في العرب قبل ان يعلم العرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف الآخر باختلاف العوالم
 وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان العرب على انهم من هذا النوعين يطلق فلذا لم يتوقف معرفة الاختلاف
 على معرفة العرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف الآخر انما يحصل عن استعمالهم اذا كان العرب
 مما اختلفت عنهم انما اذا اختلفت تقديرها وكصاعدا يحصل معرفة ذلك واجيب بان يمكن معرفة ذلك
 بالاستدلال بان واحد بالجميع اما الاول فمثل جرحي فانه لم يعرف ان واحده وهو جرحي يختلف النوع باختلاف
 العوالم استدلالنا على ان عدم الاختلاف في الجميع لا يدل على ان الاختلاف في واحد لا يستلزم حقيقة
 واما الثاني فمثل حبلى فانه لم يعرف ان جمعه وهو حبليات يختلف الآخر باختلاف العوالم استدلالنا
 ان عدم الاختلاف في الواحد لا يدل على ان الاختلاف في غيره قد يردى فان قيل لما امكن معرفة اختلاف
 الآخر بالاستدلال او بالاستدلال بالواحد والجميع فما عاين في صفة اختلاف الآخر الى اختلاف العوالم قيل
 انما الاستدلالية الدورية فان العامل مدار الاختلاف وجودا او عدمه حيث يوجد الاختلاف في وجود العامل يستلزم عدم
 عدمه واسى اذا مر مع الشرع وجودا او عدمه ايضا في الوجودية فظهر ان الدورية قد وجدت في هذا والذات حيث
 يوجد باختلاف الآخر فاحد وجود العامل وينعدم عند عدمه مع ان اختلافه لا يضاف الى العامل عند الاكثر
 بل هو مبنيان ولا اختلاف بينهما حتى وضع على ما ياتي في انشاء الاشياء انشاء الله تعالى واجيب باننا لا نضيف
 اختلافه الى العامل مع وجود الدوران بناء على التوهم والجميع فان واحدها وهو هذا الذي جرحه هو

وهو لا ولا الذين لما لم يجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع ^{مستطاع} آمنوا لنا على أن الاختلاف في مشاغلهم
 وفي غير مضاف إلى العامل كما لا يختلف في سعة الضمان مثل انوارها ^{مستطاع} وقيل انما هي مضافة لاختلافها إلى العامل بناء
 على بانها لا انما لها وجهان بينين هلنا انما اختلافهما سين وضع غير مضاف إلى العامل وفيه نظر لان بناءهما مبنى على عدم
 انما هذا اختلافهما إلى العامل فلو بنى عدم اضافتنا لاختلافهما إلى العامل على بناءهما انهم لا يدرهم لما فجع من بيان ^{المعرب}
 وعكس شرع في بيان لا محراب ظلال الاعراب ما اختلف افرع به الفقيه فخرنا حايلا إلى الاسم أو المعرب وفي قوله برأى
 والياء للسببية اى لا محراب شئ اختلف افرع الاسم او لفر المعرب بسبب ذلك الشئ قيل يدخل في هذا العامل
 لان شئ اختلف افرع المعرب بسبب فكذلك الاستناد المقضى للمعرب قيل كلمة للتحذير عن تركه او حرف فخرج
 الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب القريب وهو ما يكون سببا بان واسطة دون السبب البعيد
 وهو ما يكون سببا بلا واسطة فخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف لان العامل ^{سبب}
 قريب لحصول الاستناد فهو سبب قريب لحصول المقضى وهو سبب قريب لحصول الاعراب هو سبب قريب لحصول
 الاختلاف فكان العامل سببا له وهو ما لا واسطة له وهو اساطير والمقضى سببا له وهو اساطير ولا جواب سببا له ^{سبب}
 فكان هذا قريباً من قيل: اختلف افرع المعرب لا يمكن ان يكون الاول لا يحصل لهما اختلاف في افرع المعرب
 بل اختلاف افرع المعرب لان الاسم قبل تحقق المركز الاول سين لا محراب فينبغي ان لا يكون المركز الاول اعرايا قيل المراد
 بالسبب السبب القريب غير الاسم اى ما يرفع تأثير الاسم فيدخل المركز الاول لان لها فاع في اختلاف افرع المعرب
 لان المركز الثاني لا يوجب اختلاف اخره لا بعد تحقق الاول ويمكن ان يقال المركز الاول بعد السكون فهو
 ما يتم به حلة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلف به افرع المعرب لان الاسم بعد تحققها مبرأى من كماله
 بشبه مبنى لاصل اختلف بها افرع المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن كلامهم معارف حال الاعراب في
 حال الاختلاف من السكون الى المركز ونظير ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاة فان هذا الكلام صادق وان
 لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الرضاعة فكذلك هنا يصدق على المركز الاول انها اختلفت افرع المعرب
 من السكون الى الحركة وان لم يكن كلامهم معارف حال الاختلاف من السكون فاصل فانه رقيق واذا عرفت
 هذا فاعلم ان الاعراب عند المعربانية عما يشق به الاختلاف من الحركة والخوف وعند غير عباد ^{الاختلاف}
 احتج المصنف بانهم اتفقوا على أن أنواع الرفع والنصب الجودا انما يتحقق بهما الاختلاف لانها نفس ^ف
 والرفع عن بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواجب على الحركات بل المركبات ما ببناء فكل الاعراب لا ^{يحتاج}

على التركات بل التركات على الأعراب وقوله ليدل على المعاني المصورة عليه علمها غير العلم الذي لا يدل على العلم
ما به الاختلاف على المعاني المتداول على ذلك العرب على ذلك العرب وفي الفاعلية والفعولية ولا ضارة في ذلك
لا التمس فيها بعض شيء بهذا العلم كقولهم لا تفسدوا العلم بالمرء لا تفسدوا العلم بالمرء على غير ذلك
وعلى ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة وإن جعلت العلم خارجة عن الحد وكان ذلكها الإشارة
إلى المذموم لا عراب في الأسماء يخرج مركب عن غلام باعتبار الكيفية بطلانها ليست مما يجرى بها من حيث أنها تختلف بها العرب
بل من حيث أنها توافق الياء على الدعاء وليس يقال أغوروا الشمس وتجاوزوه أي تجاوزوه وعلى هذا يكون قوله
على غير اسم المفعول لأن المعاني متداولة على العرب لا متداولة للكثير فدلها على التشكل على العرب وإن ثبت أن
يكسر الواو ويحل على الجواز العطف نحو عيشة راضية أي أخص صانعها فيكون المعنى على المعاني المصورة مقهها أيها
على العرب ومظهر المعاني هو العاقل ويمكن أن يراد في الاعتواء معنا معنى الدخول على جدران البيت والحق
الدخول على العرب على وجه التناوب أو يراد به الإغتراف أي المعاني المصورة عليه فدلها على عريون الأعراب
شرح في بيان أنواعها هذا النوع وضع ونصب جرائ أنوع على العرب لا نوع مخصصة على الثلاثة لأن الأعراب
لذلك لا تدل على المعاني وهي ثلاثة فكانت الأعراب فيكون الدال على حسب المدلول ولازم الإشارة لكون الأعراب
أقل من المعاني أو الترادف لكون الأعراب أكثر منها وكلاهما خلافا لا خسر وإنما يذكر الألف والواو
مع أن الأعراب كما يكون بالرفع والنصب الجبر يكون هذه الحروف أيضا لأن الرفع والنصب الموصوف للشيء
يقع على التركات والحروف جميعا وإنما سمى الرفع رفعاً لرفع الشفة السفلى عند الانفتاح والرفع من
من بين الحوائث لكونه علما هو عدم الكرم وإنما سمى النصب نصبا لانخفاض الشفتين أي تصان على
ما عند الالتصاق به ولا من نصب الفضلة أي الكلام من غير أن يحتاج إليها الكلام وإنما سمى الرفع الرفع
حامله هو الفصل إلى الأسماء لأن الشفة السفلى تجري إلى الأسفل عند الانفتاح فالرفع علم الفاعلية والنصب
الفعولية والجر علم الإضافة الفاء للتفسير أي فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة الفعولية والجر علم
الإضافة وإنما قال بالعلية والفعولية دون الفاعل والمفعول ليشغل الفاعل والفعول وما اتفق بهما مطابقة
لأن الياء فيها للنسبة جريها لا لأن بان لها ما لحقها والفاء للثانيات جريها المطابقة للموصوف لئلا
فيكون المعنى فالرفع علم المصنوعة المسبوبة إلى الفاعل والنصب علم المصنوعة المسبوبة إلى المفعول والمصنوعة
المسبوبة إلى الفاعل في المبتدأ كونه مستندا إليه وفي الخبر كونه من أثباتها من الجملة وفي خبرها بل كونه خبرا

جزأيا والما بعد كل ثلاثية أو رباعية متتالية لها معنى واحد كونه جزأيا لأن المقضية للعراب بأن
 ان يكون حاصلها العامل كما قال المصنف في هذا العامل وكونه جزأيا غير حاصل بان جوده قبل نحو لم يزلان ما
 لم يزلان كما قرع ولكن نقول في اسمها ولاه للشيئين ليس كونه مستندا اليه وانما بعد ما تفتيحه الجمله كليس
 وفي خبرها التي تلي الجبس كونه جزأيا بعد ما يقتضي الاسماء والمفصلة المنسوبة الى الفاعل في المثال والغير المنسوبة
 المنسوبة كونه منفصلة كما لفاحيل وفي اسم اول التي تلي الجبس في خبر كان وما ولا بمن ليس كونه وانما بعد ما
 لا يتم بالرفع من حيث توقف تطلعه على المنسوب لاس من حيث مبرورة كلاهما فان الفعل لا يتوقف في مبرورة كلاهما
 على المنسوب يمكن ان يكون الياء والثاء في الفاعلية والفعولية للمصدرية والمعروف ان ياء النسبة مع التثنية
 من المصدر في غير الرفع علم كون الله فاعلا والنصب علم كون الشيء مفعولا فاعل هذا يكون الرفع في غير الفاعل في
 في غير المفعول ما الحق بهما على وجه التشبيه والغريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب
 كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما فدخل المضافات وانما ظل علم الانتماء ولم يقل علم الانتماء لان الياء والثاء في الفاعلية
 والفعولية انما كانتا للمصدرية فاستأخذ مصدر بينهما فلا حاجة الى جعلهما مصدرين بايان الياء والثاء وانما
 الثاء المطابقة الموصوف الموث والياء للنسبة لا يذان بان لها ملحوظات وليس الجبر العنصر ملحوظا كالمفعول والنصب
 فلا حاجة الى الياء الموقفة باللاحاق وانما قيدنا بالجار الضمير اضران عن الجار الغيبة لاصلي في نحو عسبك ودم وكفي بالثاء
 جبر حصل بواسطة الرفع الى ايد الغير المعتبر فلم يعد ملحوظا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية للنسبة بينهما في القوة والمفعول
 المفعولية للنسبة بينهما في الضعف الجوهري علم الانتماء للنسبة بينهما في الوسط لان المضاف اليه ثاء يكون فاعلا
 نحو اعجبني في الفصان الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب باللس انجلاد فكذلك الجبر على ما سبنا من قبل في ما وقع عندها
 المقضية للعراب وهو الفاعلية والمفعولية والانتماء شرع في بيان ما يحصل به المقضية وهو الفاعل وعاملها
 يتقدم المعنى للمقضية للعراب اى عامل الاسم شيء بسبب يحصل المعنى للمقضية للعراب هو الفاعلية والمفعولية ولا تضاف
 كضرب في ضرب زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضرب في ضرب زيد فانه يحصل به مفعولية زيد وكذا ليا في ليا زيد
 فانه يحصل به انتماء في زيد وانما هذا الجار والجور على الفعل للاهتمام وحده على الصغر يحتاج اليه الحدان في قوله
 في الحد لا سدا فانه ايضا يقوم به المقضية للعراب قبل الياء للنسبة والمداد به السبب فيخرج الاستاذة ليس
 بسبب بل هو شرط او لانه مسبب قريب لمسؤول المعنى للمقضية للعراب بخلاف العامل مسبب بعيد لمسؤول على ما بينا في
 العراب وفيه نظر لان السبب البعيد يمتاز وارادة الجاز في الغريب لا يجوز ان يرد في العجب الذي في الغريب حيث

فيسبق الفهم عند الخلق الى المعنى الحقيقي دون المجازي ليجيب ان مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب
 البعيد ههنا او يقال ان كلمة باعتبار عن العامل اي عامل الاسم عامل بسبب يحصل المعنى الحقيقي للعرب
 فلا يلزم صناديقه بل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية
 في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل بتحقيق قبل دخولها قبل ليل الفاعلية في خبرها
 كون جزءا ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزءا ثانيا وانما بعد كلمة ثلاثية لا وباحية ومقتضية وهو ما يحصل بان واخواتها
 والفعولية في خبرها كان وما اوله المشبهون بل ليس اسم ان ولا التي انتهى الجنب وهو بعد الا يتم بالرفع وهو ما
 بهذه العوامل اذ اوله توجد خبر والفاعل ما لا يتم بالرفع وعلى هذا فخص هذا الجواب وان كان من ذكره ان
 قبل لكنه ذكر في الحواشي وهو ما ذكره كذا لك انما هو الشئ ان قيل العامل في المبدأ هو القدر من العامل
 الفعلي لا السناد ولا يحصل بفاعلية وهو كونه مسندا اليه قبل ان لا يتم لا يحصل بفاعلية كما لم يولد من
 مجردة عن العوامل الفعلية بل كونه على عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل بسبب العوامل الفعلية فليست في
 المبدأ حيثما تقتضي العوامل الفعلية البتة ولو لم يكن المبدأ مجردا عن العوامل الفعلية لا سنادا فعدم تحقق
 فليست لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون سناد اصله لا بد من ذلك
 فعلا ومثل الف وياء وعدد وعدد ان وزيد وعمر وهو في حكم الاسماء التي لا تركيب فيها وخفا ان يتعلق بها
 معرفة كفاي ونحو فليست ان الفاعلية في المبدأ يحصل بالمجوز اي بالجزء والاسناد جميعا فالحاصل ان الفاعلية
 فيه بعد عن الجزئية لا يتحقق الا بل يتحقق وقد لا يتحقق بدون الاسناد لا يتحقق اصله فليست ان المجوز مؤثر في حصول
 الفاعلية فيه ثم ما ذكر المعنى ههنا فاعلم ان العامل لا يتم معرفة عامل الاسم مسبوقة بغيره مطلقا العامل اذ العلم بالمقتضى
 بالعلم المطلق فتقول العامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص ان قيل ما زيد بالوجه المخصوص فان
 اردت الوجه المخصوص على اختلاف سواء كان اعرابا او بناء او غير ذلك يلزم ان يكون ياق في ما زيد والبناء في
 عاملا وليس كذلك وان اردت وجهها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في عمدة
 فلا بان لاجرا بل ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجهها مخصوصا من مقتضى لاجرا بل بان
 ذكر آخر الكلمة لان الكلمة بنائها ما هو صفة بالفاعلية والفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج عامل الفعل لان
 عاملا لا يوجب الفاعلية والفعولية والاضافة قبل المداير وجه مخصوص مما اقتضاها المقتضى او الشبهان
 خلايا به ^{سبب} البنية لان ما اقتضاه المقتضى يتحقق في آخر الكلمة دون اولها واسطفا فلا يلزم الدور

ولا يمنع حامل الفضل لان اعرابها انقضاء الشبهة التام بالاسم على اعراب ثم لا يقع من بيان الالحاق قطع ^{المراد}
 والنصب الجوهري في قسم آخر اعراب باعتبار الحركات والكروف وبيان حالها وذلك مستلزام لان اعراب
 اما بالحركة اعراب الكروف ولا اعراب بالحركة اما مستوفى الحركات الثلث اولا والثاني اما مستوفى غير ^{كثرة} الفتح على
 او على العكس ولا اعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالفتح فين والثاني اما فعدو بالفتح الجاهل او فعدو ^{مفرد}
 التام شرع في بيانها على الترتيب فقال فالفتح المنصرف الفاء جواب ثم ما عذوف اى اذ عرفت هذا فاعرف
 المنصرف والمراد بالمراد ههنا ما يابى بالثبوت والجمع دون الجملة والضاف وفي تقديره بالمنصرف احرار من ^{المفرد}
 الغير المنصرف كعهد والجمع الكسر المنصرف واما تقيد بالجمع بالمكسر احرار من الجمع التام بالالف طائفا وبالواو
 والنون وقوله المنصرف مفرد اخر للجمع وفيه احرار من الجمع الكسر الغير المنصرف كصاحب فلا يقل لول فل فالمراد
 والجمع الكسر المنصرف كان انصرف فوجه العدول منه الى الاطلاق قيل انه وان كان لخصلا انه لا يمكن جعل
 التثنية عدل منه الى الاطلاق قوله بالفتح خبر الجملة فالمراد بالجمع ^{الجمع} نحو لول فل اما ظرف اى كيان بالضم وتحت
 اى في الغامض احوال كيان حال كونها مرفوعة او مصدر مفعول اى بيان بالضم فذا او غير من الغيبة اى
 بالضم وفعدو وقوله والفتح نفسا من باب العطف على مفعول عاملين مختلفين بتقديم الجوهري ونحو ذلك وفيه ^{الجمع}
 عرو وقوله الكسر غير كافيه نفسا من الفتح والكسر بالفاء واحدة على نفس الحركة لا بشرط كونها العربية
 او بانيقية بخلاف المجرى من الفاء فانها الطاب البناء والمراد بالفتح والفتح والكسر لعم من ان يكون التقدير ^{الفتح}
 فلا يلزم التكرار في قوله اللفظي فاعداه واما العرب المرفد المنصرف والجمع الكسر المنصرف فالثلاث كان
 الاصل هو اعراب بالحركات ولا حصل فيه ان يكون الحركات الثلث ولا متفقو العدول عنه واما فعدو اعراب
 بالحركات الثلث كما لا بد من قول تدخل في هذه الضابطه كلا ولا هما السنن لما ان المراد بالمفرد ههنا
 ما يطالب التثنية والجمع وكلا ولا هما السنن مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهم ما المرفد المنصرف وان
 اعرابها ليس بالحركات الثلث فيبين ان يتركب من لاخر اجما قيل للاراد بالمراد من كل وجه فيخرج ^{التثنية}
 والجوهري وما المعنى بهما وكلا ولا هما السنن ملحقات بالشئ على ما سنعرف ويقال اللام في قوله المرفد
 اما الجنس فيكون الجملة فبهي حمله ولا يلزم بالتحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان الضمنية للمفرد ^{الضم}
 قطع الوجهية الجزئية واما الانفراد فيكون الجملة قضية مسوقة كناية وهي توجب شفا لا انفرادا اشمالا
 اى اعم او كلا ولا هما السنن ممر بان بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر

بيان الامكام الكلية لا يهون بالظنية الممهلة اذ لو كان ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكمها
 وكان قد افرغ من العرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستفراق اسلا ولا ن لاحتمال ان لو كان
 موجبا لاشتمال الحرف ودون احوالها ما احتيج الى تفيد للمزد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا
 معرب بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك في كل حال فليجيب عن هذا بان التثنية بالمنصرف وان لم يكن محتملا
 الله فكن المنصرف اذا ذكر لا يفيض بلفظ احسن مع الاحراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعربين
 على اثنين والعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكر يدل على ناطق التثنية ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان
 كلا ولا انتهاء الستة فاجبة عن قولها لمفردا المرادها المفرد المرب بالحركة لا لا لمورد التثنية او قول
 المنصرف لان الامماء العرب بالحروف لو توصف بالانصراف لكانت اسما مستعملين ما يشهد عليه كلام النحوي في
 والاسم العرب على نوعين فنعني بنوعيه حركات الهمز والتثنية كيد ورجل ويسمى المنصرف ونوعه يجر من
 والتثنية ويسمى بالمنصرف ثم لما فرغ من بيان العرب بالحركات الثلاثة شرع في بيان ما يرب بالحركتين وبهمل في التثنية
 على الكسرة فقال جمع المونث الساكن الرابع على انصفه جمع المونث وليس رابع من الموصوف لان الانصاف الى الثاني
 في باب الانصاف لحكمه في اللام عند مسبوويه وهو الذي اختار للصنف على سبيل في وضعه انشاء الله تعالى
 هذا التثنية لانه من المونث الكسر جمع حركات اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع مونث السالم فان اعرابه
 بالضمه وفتح الكسرة جمع او نصبا نحو جاشي مسلمات ووايت مسلمات ومزيت مسلمات وانما لم يترك
 على الكسرة فيلانه فرغ من الجمع المذكور السالم وقد جعل فيه التثنية على الكسرة فعلم ان الفرع ايضا لا يميز من غيره الفرع
 الاصل فان قيل الزينه لا زينه بدون لان الاصل عرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المنة يكون لعربا الفرع
 بالحركة متحولة فزوجه لعدم الحرف الصالح للانحراف في الاصل فانه يوجد في آخر حرف العلة الصا
 اللوح ارب وانهما مقام الحركات او بفعل الاحراب بالحروف في الجمع ما راداهملا معتبرا باعتبار ان الجمع
 ضم ولا عراب بالحروف ايضا ففتح فاعطاء الفرع للفرع يحكمه اناسبا صل معده عندهم فصاروا عراب
 بالحركة كانه فرغ منها فان قيل اعراب بعض المذكورين ايضا بالضم والكسرة نحو مجل ومفرج
 فما باقية تغيب الجمع بالمونث قيل في الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المونث السالم اعدت وحطوت
 اى جمع المونث الساكن اعلى صيغة ولا يخرج ما به بالانه في انا من جمع المذكور لان صيغة صيغة
 جمع المونث الساكن في عرف العامة وان كان بالحقيقة جمع المذكور او نقول ان الصنف راجع الى التثنية بالان

بالالف والهاء من جميع المذكورين لفظة بحج ذلك لان ما بهم بيان ما هو الاصل الاكثر لها هو الجمل والاند
 وتقول المراءى جميع الموصى السالم الجمع بالالف والهاء بخلاف ما جرت ذكره للزم وادارة اللازم لان الجمع للموصى السالم
 في عرف الفاعل واخ على الجمع بالالف والهاء والملازمة العرفية يمكنه الجواز وبهذا حصل النقص على قول
 قال الجمع بالالف والهاء لكان اشتمل وانما قدم جمع الموصى على غير النقص مع ترك احد التركيبات فيها لانها
 بخلافه للاصل من جميع الموصى حيث ترك في احدى الحركات مع الثنوين بخلاف جمع الموصى حيث ترك في الحركات
 فخطا وليا في ذكرها على ترتيبه لاحرازها في قوله لغير النقص ولان غير النقص بمنزلة التعدد ولا تعدد
 مفردة وقد يكون جمعا ثم لما فرغ من بيان ما يربح بمركبين يعمل فيه الفتح على الكسرة شرع في بيان ما يربح
 بمركبين يعمل فيه الكسرة على انفتح فقال غير النقص بالفتحة وضعا والفتحة نصبا وجوا وانما حملت الكسرة
 على الفتحة فيرونه لما تركوه يشبه الضل باعتبار الفرعين كما استعرف حمل الجمع على النصب لمكان الشاكلة
 في ما في الصوت ثم لما فرغ من بيان ما يربح بالحركات شرع في بيان ما يربح بالحرف فقال ابوك واخوك وحملت
 بكسر الكاف لان خطاب الموصى لان الموصى هو الزوج او نصبت على حسب الاختلاف فلا يضاف الى المراءى
 زوجا وحملت في هذه الاربعة مقوصا بالواو ولعلها ابوان واخوان واهوان واصلها ابوا واخوان واهوان
 وهنوا على وزن فعل بفتح الفاء والعين وفوك هذا الجوف بالواو ولا الهاء واصلوه على وزن فعل ففتة
 الفاء وسلون العين ولعلها جبرافوا فكتبوا واواب ففتة الفاء على سبيل التشديد فاذا طلع من الاشارة
 ابدلت الواو بما قبل فم واذا اضعف قيل فوك وفوكا لضعف مقرون بالواو واصلوه فوك وفوكا ففتة الفاء
 والعين والياء ففتة الفاء الى الظاهر من الكاف لانه لا يضاف الى ما لا يابن من الظاهر وقوله مضاف الى غيره
 المتكلم والنصب على انه حال من قوله ابوك واخوان لانه مقول فعل الاخراب من حيث انتهى فيكون حاله من
 مفهوم الكلام او حاله من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتأخير والالف محال لا يقدم على الياء
 الصوت في جعلها محركا من الحذف نظرنا حذفه بغير حرف الشرط سلق فلا يعمل كلام المصنف عليه بل ضرورة فنية
 كانت ههنا محذوفه وحرف الشرط اي الكان مضافة فكان حذفا قياسا لان نقول ليس له مركب لك بل حذفه
 ذكر حرف الشرط قياسا على غير فخرافهها ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوان كما ينزولوا
 وقما والالف نصبا والياء محذوفان في قوله ابوك واخوان في قوله بالواو والفاء من باب الحكم على
 جزئي والمقصود ههنا الحكم على الكل وهو الحكم على انهما السند للضافات الى غير ذلك الحكم موان كانت

مضافة الى الاسم الظاهر نحو بكرة والى الضميمة بغيره ولو الى الضميمة الخاطبة نحو ابوك والحكم على الحرف لا
 يسئل من الحكم على الكل فكيف يتناول الحكم على ابوك واخوانك الحكم على ابوك واخوانك قيل المراد بقوله ابوك
 واخوانك وهو لو لم يوجد وحرك وضم والاصناف الستة للكتابة الواحدة المضافة الى غيرها من الكلمات هذه الالفاظ
 فان قيل من اى نوع هذه الالفاظ قيل اللفظ اذ لا يذهب بمجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح ما يولد الصفة
 المشبهة بها كما عرف في باب جعل حائقة وكل فرعون موسى وبسبب حواء وكل جباري فاعلم عادل فلهي ان يولد
 ابوك واخوانك الى آخره بالصفة التي اشتهرت بها ويمكن ان يقدّر مثل مضافا ويميل الصفة التي اشتهرت بها
 وبها التشبيه على مثل ابوك واخوانك الى آخره فيكون الحكم على الكل ثم الاسماء الستة في اعرابها وجود منها اربعة
 بالحروف الثلاثة اذا كان في آخره حرف يصحح للأعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غيرها من التكلم
 وانما اعراب جيتن بالحروف الثلاث فلا تسمى الهمس **مسألة** وكذا قد مر على المتن وجميع المذكرات السالمة
 ولا مقتضى للعدد ولعنه واسما بالحروف فلهذا هذه الاسماء تشبه المتن في الدلالة على امرين ^{جيتن} من
 انما من الاسماء الإضافية فان الآخر يسئل من الآخر ولا يجيئ من الابن وكذا ابواقي واسكان الحمل بالشيء فلهذا
 الحما لا يوجد وحرف العمل الصالحة لافانها مقام الحركات في آخرها في هذه الحما لاسما بما يمدح ما في
 الافراد والاضافة الى افعال التكلم لعدم الحروف الصالحة للأعراب في آخرها في هاتين الحاتين وكذلك فعلها
 التفسير لان آخرها في هذه الحما لا تعرف علما قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف وللموقف الصحيح
 لا يصح للأعراب فكذلك هذا ويجوز ان يمدح فانه وان كان يشبه المتن في ذلك لا على امرين بسبب
 لزوم الاضافة لكن لا يوجد في آخره حرف يصحح للأعراب في حال الاخراد والاضافة حيث لا يوجد حرف العمل
 فيها في حال الاضافة لاسما ما يصح يقال يدرك ودمك وكذا في سابو الخ وفان الاخر فاعرف فان قيل
 لما كان لعواب هذه الاسماء بالحروف تشبه المتن وجب ان لا يستوفى الحروف الثلاث لئلا يمدح منية النسخ
 على أصل قيل انها وان لم تحضر على المتن في الأعراب بالحروف لكننا استوفى الحروف الثلاث بناء على
 اصالتها اذ انما الكيفية مفردة ولذلك لم يمدح على المتن فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها في حال الاضافة
 الى غيرها من التكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخفى من ان يحمل على الوجوب وعلى الجواز فان حمل على الوجوب
 يرد فوك وهو كوك فاعلم فان اعرابها بالحروف في هذا الحما لا جاز لا واجب حيث يقال فوك وهنك
 وحنك كما يقال فوك وهنوك وجوك وكلاهما لثان مشهور فان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوانك

وانك وقد قال فان اعرابها بالحروف في هذا الموضع واجب اما على الالف فكذا في ممال واما على الصحيح كافي
 ابو بكر واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان العام فيقتضي اول الوجوب والجواز لان المحركة العامة
 هي التي يحكم فيها بارفع الضرورة المطلقة عن جانب الخالف المحركة فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم
 الامكان العام ارفع الضرورة عن جانب السلب لان الخالف للاجباب هو السلب وان كان الحكم في القضية
 بالسلب كان مفهوم ارفع الضرورة عن جانب الاجاب لان سلفه السلب هو الاجاب فاذا غلب كل نادر
 حادثة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري اذا قلت لاشئ من الحار بارد
 بالامكان العام كان معناه ان اجاب البرودة الحار ليس بضروري وقول الشيخ ابو بكر وانك الى قوله بالواو
 والالف والياء قضية موجبة فاذا جعلت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارفع الضرورة
 عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فيتنا والوجوب الجازي
 ويمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب والجواز اي يصح بالواو والالف والياء فيتنا والوجوب الجواز
 ايضا ثم لم يفرغ عن بيان ما يرب بالحروف الثالث شرع في بيان ما يرب بالحرفين وقصد بالالف فقال
 المشي وكل ذلك كانا ولم يذكره لانه فرع كل ذلك كراصل معنى عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر ثنتان مع انه ذكر
 اثنتان واجيب بان ذكره لانه هو ان حكم التذكير الثاني في باب العدد ولما كان على خلاف جميع الاشياء
 بلفظ المذكور الموت فيها للتبعية على التذكير والثالث فيها على ما عليه جميع الاشياء على الواحد والواحد على
 انهما كوفي بعض النسخ من ذلك في بعضها فلما ان منع معناه الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل فخذ على ان الذي
 عمل بالاصل فلا يوجب نفعاً على ان هذا لا يراد على المناسبة وهو غير مسموع وقوله مضاعفاً الى مصر حال عن
 وفيه احتراز عما اذا كان مضاعفاً الى مظهر ان حكمه حكم الصانع مما يشي كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و
 بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنان عطف على المشي وقوله بالالف والياء خبر قوله المشي وما عطف عليه
 او كناية بالالف مضاعفاً والياء نصباً وجر او انا اعراب المشي والجيج بالحرفين كلاهما فرع الواحد والواحد
 بالحرف فرع الاعراب بالحركة فحذف المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلاثة فاعطى الى
 للفتحة لفتحها وكثرة التنبيه لانه لا يختص بذكر والعلة اولان الالف في الفعل ضمير للتنبيه نحو فعلا وفعل
 اولون في آخر ضمير في الفعل وهو ما اعطى الواو والياء لانه لا يختص بذكر والعلة اولان الالف في
 الجمع الشفنين او لانهما ضمير الجمع في الفعل نحو فعلا وفعلون اولون في آخر ضمير في الفعل وهو ما عطفها

حاله الذي فيها ^{التي} لو بقوا لكانا في كل واحد منهما فاشترك في الوجود ^و ففرق بين التثنية والجمع كما فعلها
 خلق في التثنية لوق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوق الباء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة والنون الثابتين
 في الواحد هذا من ذهب سيديهم فان قيل حرف الاعراب فيهما عوضا عن حركة الواحد فلو كان النون عوضا عنها
 لم يكن تكرار النون قبل النون عوضا عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار النون او يقال النون ^{تكرار}
 من حركة الواحد وتثنيته حرفا لا اعرابا بل اعرابا لثني والجمع عوضا عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار النون
 فضا اعرابا لثني بالالف ونفا والياء ونصبها ^{بها} والجمع السالم بالواو ونفا والياء ^{بها} وفتا بالياء ^{بها} ونصبها فان قيل قد
 للذي ذكرتم في اعراب لثني والجمع بالحرف يوجد بعينه في الصغر والمنسوب المكسر ايضا لانها فرج للكي
 والمنسوب اليه والواحد كان لا اعراب بالحرف فيع فنبغي ان يعلى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب
 قيل سئل ان التناسب يقتضي اعرابا بالحرف لكتابتها العمل بالتناسب لصوتها من الحرف الصالح لا لغيره
 في اعرابا وقيل اعرابا لثني والجمع بالحرف لان في اعرابها فاء الاصل التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة
 لفظا لما ان يعربا بالحركة فتدبرا او بالحرف لفظا وكلاهما خدعت لاجل لكن لا اعراب بالحرف لفظا اولى لانه
 اظهر في الدلالة من اعرابا بتفديل وان كان بحركة ولا مانع فان قيل هذا دليل بعينه يوجد في الصغ
 فانه ايضا مراد به ان يعرب بالحركة فتدبرا او بالحرف لفظا فنبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة
 اظهر من الفتور وان كان بحركة فتدبرا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لانه يحقق فيه مانع ^{جمل}
 اعرابا بالحرف لانه لو جعل اعرابا بالحرف يلزم احد المخطوات الثلاث لان اعرابا بالحرف لا يمكن ان يكون
 بالالف للمفوت ^{بها} مع تركت النون فيان تركت النون من اسم المتكلم وهذا غير جائز او بالالف للمفوت ^{بها} مع بقاء
 النون من الفاء الساكنين وهو ممنوع ايضا او بالالف للمفوت مع اثبات النون فيلزم خلاف اصلين لاجل اعراب
 بالحرف وتقدير الحرف وهذا من تقدير بالحركة فتركت في تقدير الحرف فاذا انقضت المانع عن اعرابا بالحرف انما
 بالحركة فتدبر ضرورة مع اثبات النون وعند الالف لفظا لا يلتقي سا كان بخلاف لثني والجمع حيث لا مانع
 من اعرابها بالحرف لفظا فاعربنا ^{بها} بذلك وقيل اعرابا لثني والجمع بالحرف لانه وجد في اعرابا واحدة ^{بها} وضعا ^{بها}
 الدلائل على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من لثني والجمع لزم الزاد وهو
 خلاف الاصل فخرجنا هاعن الزاد فخصصنا كل واحد منهما بالانضمام جعلنا اختلافها اختلاف الاء ^{بها} وخصصنا
 الالف بالثني والواو بالجمع واشتركت الياء ^{بها} فاعربنا اعرابا كلا مضافا الى مسمى بالحرف لانه مودد للفظ ^{مشتق}

في موارد استعماله الا مع ما يعرف ومنه الضروية الى اعتبار شبه الجمع او الى حمله على واحد وان كان ذلك دليلا
 ضيقا اذ لا وجه لاعتبار الحرف سوى ذلك بخلاف اول وقلنس واباتك واخوتك فاما لرعيدها في موارد استعمال
 معتبر بالحرف فلم تفسر الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد وانما اعرب عشرون واخوتها بالعرف
 لانه يشبه جمع المذكور لفظا ومعنى ايضا على ما في الوفاق قيل اعرب بمصر جمع الموثات ايضا الواو والياء
 نحو سنين و ثوبن و ظلين وغيرهما من جمع الموثات فما فائدة تقييد الجمع بالمذكر قيل هذا على طريق التوضيح
 السالم فيحمل على حذف مضاف اي يجمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم والياء على صيغة فلا
 يخرج ما جمع بالواو والياء من جميع الموثات لان صيغتها صيغة جمع المذكرين في عرف النحاة وان كانت من مجموع
 الموثات او يقال ان المصنف لم يلفظ بالجمع بالواو والياء من جميع الموثات لانه وجد اياهم لما لو فبان على
 او يقال المراد يجمع المذكر السالم الجمع بالواو والياء والنون مجازا بطريق ذكر المذكر وواردة اللان لان جمع
 السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون واللام في العربية يكفي لفظة الحجاز وبهذا سقطت
 قيل او قال الجمع بالواو والياء والنون كان اشمل ثم لما دفع عن تقييد العراب الى الحركات شرع في تقييد
 باعتبار ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير اي تقدير الاعراب على جنس فانضاف اليه الاعراب التقديرية وهي
 الموصوف والياء النسبة على خلاف الفيناس لفرق بين قوله او اللفظ اي الاعراب التقديرية القدر على حذف الموصوف
 المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديرية على اللفظ لانه قليل خد مشروقا للاختصار اياها وتقسيم
 اللفظ في كل ما عداه وكلمة ما في قوله فيما قد رخصت في تقديره اي التقديرين في وقت لفظ اللفظ اعلم
 المضامين من ضمير تقدير او موصوف او موصولة والضمير في تقديره اي الموصوف او الموصولة اي ضمير ان
 في العربية لاني تعذر لفظ اعراب على حذف الضامين من ضمير تقدير ايضا كعصا الكاف في محل الجر على
 بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الوقع على ان خبر المبتداء المحذوف اي هو كعصا او في محل نصب على
 انصرف مصدر محذوف اي تقديره مثل تقدير اعراب عصا وغلام مطلقا صفة زمان محذوف اي زمانا
 مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة المصدر محذوف والنعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كعصا اعرابا
 ونحو اي تقديره مطلقا من غير تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصود ومثل غلام كل صفة
 بالجر كزمضان الى بناء المتكلم وانما تعدد الاعراب في عصا لانه في الحركة على الالف وفي غيره على الياء
 يستحق الكسر قبل الياء الاعراب لمواضع الياء لان لا مضافة سابقة دخول العامل اذ المفرد قبل الرفع لم يلاحظ

جاء اجزاء التركيب وهو العمل السامع ووجه عمله ما يتألف وجوده وجب تقديره الى احوال عريضة بالتركيب فقط لا يتم
 تحريك الحرف الواحد بمركب من مختلفين فحال الرفع والنصب في ما قلين في حال الجز وهو حال وقوعه بالتركيب كذا تقديره
 في جملة الاسماء وهو هذا المصنف فذهب الى انه معرب لفظا في حال الجز ويمكن ان يجعل كسرة جزاء كاجل التي
 ودالهم لهما والاعلى الفاعلية واجيب بانه يلزم قوار والمؤثرين للفظين وهما اليا واليا واليا على احوال
 الفعل التثنية وواو التي حيث يلزم فيه قوار والمؤثرين احد ما فظ وهو العامل ولا يتصور معنى وهو التثنية الجمع
 وذهب قوم الى انه مبني في احوال كلها الفاعلية امتزاجا بالمبني للاضافة الى المبني وافصال الضمير مسكون
 العلوي واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها تارة منزلة التثنية المتكاملة كونه والاعلى امكنية لا تتم
 ما هو تارة منزلة وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء الا ترى كانهم ليسوا بالصفات من التثنية في التثنية
 لتقي الجنس مع ان العلة التي وجب بها البناء في مفرداتها غاية وفيه فطر لان بعض البنين مضافة كحيث
 واذا غير ما فانها اضعفت الى الجملة مع انها مبنيته واجيب بان الاضافة فرضت ما عدا لا فاعلية
 ان التي اذا كان معرا قبل الاضافة فالاضافة تقع بناءة واما اذا كان مبنيها قبلها فعلى تقع بناءة واما
 للضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضعفت الى الجملة المبنيته فالاضافة لا تمنع
 بناءها وان اضافة المبني تارة منزلة التثنية المقدرة اي المفردة والتثنية المقدرة لا تنافي في البناء
 لعدم دلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة التارة منزلة التثنية لا تمنع بناءها فاضافة العرب فانها تارة
 منزلة التثنية للغة وهي تنافي البناء لادانها على امكنية الاسم فكذا الاضافة التارة منزلة التثنية لا تمنع
 قبل اضافة العرب فان يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان معرا قبل الاضافة ثم صار
 مبنيها بالاضافة الى الجملة ولو بواسطه كافي يومئذ فكيف تكون منافع البناء والشك لا يكون علة لما
 ينافي قبل الاضافة تمنع فاعلية اخرى في البناء لا فاعلية فيها اذا كانت داعية اليه بنفسها واذ ان
 الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مغايرة لما اذا العلة مغايرة لمحكمها فكانت تارة منزلة
 المقدرة فلا يكون ما قلنا ان البناء المتقدم على الاضافة لا يمنع الاضافة لكن لما قيل للمضمر ان
 يقول ان الاضافة في خلاص ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون ما عدا قبل الاضافة
 فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجرى المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبني وافصال
 مسكون وفي العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لاضافة

في حين من ائها ولهذا لا ينبغي خلافه بالانفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحذف الاضافة الى المبني
 وكذلك لا ينبغي خلافه لعدم سكون حرف العلة وان تحذف الاضافة الى المبني اتصال الضمير فيه نظر ان الواو اذا
 بسلت واذا عرفت ايضا ان اخوها وجودا على ما عرفت والاضافة في غلظي اخوها وجودا لان اتصال الضمير وسكون حرف
 ساهما على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بان لا يمكن ان يكون هذا على اصطلاح الوصوليين دون النفا
 فلا يكون جهة في الحروف فيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم يغلظ منها الغلظ للضمير وهناك ما يغلظ
 وتذهب قوم الى ان علامي ليس بحرف ولا مبني في الوسطا حرف الاخر بالاشراج والاعراب والبناء من صفات كلام
 والجواب ان في وسط الحروف الاخر موجب نفعاء الاعراب والبناء في الحروف في الوسط ولا يوجب نفعاء ما في اللفظ بالاعراب
 ان يكون الاعراب في اللفظ بالتركز فقد يراعى القول بكونه ضمير عرب مبني غلط وقوله واستثقل على ما في المجمول
 عطف على ما تقدم اي التعديركاين في ذلك استثقال لفظ اعرابه وفي عرب وفي العربية استثقال لفظ
 اعرابه على نحو ما ذكرنا من مصدر صحت في واو خبره بناء على معنى استثقال لفظ اعرابه
 فان هو ومثل ثمن والمثل بمثل فاسم كل اسم ممكن في آخره ياء قبلها كسرة وقوله ونفا وجراظ في اي حرف في
 السالم وغيره او حالان اي في حال دفع العامل بقره وانما استثقال الاعراب في خاص ومكسورا تشقها على الياء
 بخلاف انصافه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل لا ما في النصب تحذف فيقال جائن فيض وابت فانيا ويرث
 بغيره وقوله ونحوه على المحتمل ان يكون مفعولا منصوبا على انه عطف على قوله كما في واو على ان خبره بناء على
 او صفة مصدر صحت ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على فائض ويكون التقدير وكسرة وسطا فان
 فعل هذا بنم تكرار اداة التشبيه هو الكان والعرفيل لا تكرار اداة التشبيه الا في الاستثقال والاعراب فيكون
 جمعا للمبالواو والنون مضاعفا لاياء النكح واسلمه مسلو في ثلث الواو ياء واو صحت في الياء كما في مرقا
 استثقال الاعراب في مسلو فاما لان علامه الرفع فيها الواو وقد ابدت في حال الرفع بالياء والجماع الواو بالياء وبقي
 احدها بالاسكون ظاهرا لم يبق الواو لفظا في ضرورة واما نصب وجرة فلفظ لان علامه الياء وهي ثابتة والاد
 لا يجز الحرف عن حقيقته اذا لم يغم والغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فان قيل الحكم ببناء الاعراب في
 وبالا استثقال في مسلو غير منقطع لان ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال فلا شك ان اعراب مسلو
 الاعلال منعذ ولا مستثقال مثل اعراب عصا حيث تعدد اللفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال
 فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقال لا منعذ ومثل اعراب مسلو وهذا ظاهره قالوا بالنقد

بالنظر وفي عصاها بالاستئصال في سبيل تحكم محض قبل اعتبار النعز والاستئصال باعتبار المورث في تقديره لا غير
 ولا شك ان المورث في تقديره لا غير في عصاها ما بعد الخليل من النعز وفي سبيل ما قبل من الاستئصال فان اعراب سبيل في
 حالة الرفع بالواو وتقدر قبل الاعلال فيجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابها بالكرز وتقدر قبل الاعلال فيوجب بدل
 الواو بالالف لا الاستكان وتقدر بالكرز قبل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال في النعز فافهم فانه فرق دقيق ويمكن
 ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حاله التركيب الذي يثبت عنه النعز ونوع فاعل الضم
 عن حاله التركيب فانواع الاعلال مثل عصا فان اعلاله لم ينفذ على التركيب بدليل انه يعمل في حاله الضم دايقا والثاني
 الثاني مثل سبيل فان اعلاله ينفذ على التركيب الذي يثبت عنه النعز لانه مبني على اجتماع الواو والياء ولما لم يجر
 مبني على اعتبار الاضافة بين مسكون وياء للتكلم واضاف في شيء الى شيء يربط بالتركيب فمثل عصا بلع النعز من
 المفردات بالبدال الواو الفاعل استحق اعراب بعد التركيب فقد تقديره اعراب هذا الف لا يقبل التركيب كما
 يشهد اعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف سبيل فانه يفهم من مواضع المفردات بالواو ونعته
 مسكون بالبدال والاضافة فاعل استحق اعراب هذا التركيب فكذا يمكن اعراب فيه بالواو وقفا والياء ضمنا وجرا لان الالف
 حاله الاضافة الى ياء للتكلم لا اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فحكي بالاستئصال اعراب فيه ونحو ما جعلوه
 بالبدال والادغام للوجه الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبق احدهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام
 الياء في الياء ولما نصب وجرة فلفظ كما مر ان حاله ضم الياء وهي باقية بعد الادغام والاعلام بالصراب ثم لما فرغ
 عن بيان الاعراب المتدبر في شرع في بيان الاعراب اللغوية فقال واللغوية كما مر في اعماده في افعالها تضرر واستئصال
 قبل الضم الياء ما قبل المذكور ان الضم الواو لا يبيد الى التبيين وفيه فعلان العايد الى الضم والمعطوف
 عليه باو يجر افراده لان الواحد الاخرين خير معين يقال زيد او عمر وفهم ولا يقال فلان فلو حامت الى التناوب لم يأتوا
 غير التصرف قبل من غير تعريف قصد لان تعريفه قال غير التصرف فانه علة ان كل ما مرصو لم يبدأ منه ثم انصرف
 او غير التصرف وهو مبتداء وغيره وان لم يعرف بالاضافة الى بعضه لئلا ينعقد في الاعلام الا انه يصير معرفة عند اشتداد
 بمائة للضمان اليه بان يكون له متد واحد نحو طيات بلغة غير السكون وهناك لك لان غير التصرف لم يتد واحد هو
 قصير معرفة يكون كلمة ما نكرة موسومة خبر او قول غير التصرف مبتداء وغيره وان لم يعرف بالاضافة الى المعرفة فلا
 اقل من التبيين فغير بعد من غير من مشكلا لكنه يمنع ح تعريفه خبر فلا يكون علاج موصولا فلو لم يعلنان فاعل
 لاعناده على الوصول او الموصوف او مبتداء وفيه خبر والمجمله الظرفية او ارمعية صلة او مفعول فاعل

صفحة عتشان اي عتشان كايتمان ومنع النكاح في مقام العهد لا التسع مسودة مبيدة لكن نكحها للتفخيم اي من منع
 منعه للتفخيم شأنها حيث بلغ قوة تأثيرها الى غاية سارا لاصل وهو لا يرمي في الغيرة وهو الفضل ومنه ما يستقطر على
 الاختصاص وهو البر والتفوق وقوله او لصدقتها تقوم مقامها عطف على طر عتشان والجار والجار وسفوف واحدة
 والجملة الفعلية مسند بعد مسند اي لغية علة واحدة كايتم من التسع يقوم مقام العتشان واذا عدل عن قربان ^{مبيد} ^{مبيد}
 وهو ما يمتثل عند الجرح والتفوق لان الحكم باختزال الجرح والتفوق يمنع من الصرف فلو عرف غير النصف ازوم ^{الزوم}
 واجيب بان اختزال الجرح والتفوق امر يعرف باستعمال الرب قبل ان يعرف غير النصف فلا بد وان قيل الحكم لا يثبت
 الا بجملة واحدة الى ان يثبت ذلك لا اثبت بالاشارة لا يثبت بالعبرة والوصية والارث وذلك لان العتشان ^{العتشان}
 كل واحدة منها الثلاث ايام لا فان كانت مكفي لزم لو ان التوفيق المستغلبين على اثر واحد وان لم يكن كافية فليس ^{علة}
 لاثمة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعتشان قيل كلام الشيخ ما ولى اي ما فيه جزء احد ذات برزبن
 على طريق ذكر الكل واواة الجزء او حصل على حذف صفداى ما فيه عتشان فاعتصان فاعلة الثامنة تسع
 الصرف هو مشابهة الفضل وذلك لا يطقون ان مجموع العتشان فكان كل واحد منها جزء علة واحدة فافضل لان
 احدى العتشان معارضة بما لا التصرف فاذا وصلت بالافرى ترجع وصاروا فامة كذا قالوا وفيه نظر لان
 اشتراط العتشان لا ينع اما ان يكون للتفخيم او لمنع الصرف لولا الاول لفتى عن التاويل بمنع عتشان والعتشان
 لا قصدين اذا الفرعية بجهتين فكل علة لكل جملة علة فاما فلان يرميها ذكر كقوان اريد الثاني لزم قربان ^{مبيد}
 يساويه بالعرف والجهالة لان منع الصرف يساوي غير التصرف في العرف والجهالة فان قيل هذا كذا على طر عتشان
 وعتشان علم امرأة حيث وجد فيه عتشان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها مع انها منصرفات قيل المراد عتشان
 معتبران والعتشان غيرها غير معتبرين لمعارض وما ع فان هندوان وجد فيه عتشان لكن فخره سكن الوسطية
 ثقل احد العتشان وكذا سدا وعلو اذ وان وجد فيه عتشان لكن المناسبات المقصود الايام عدهم صار ^{مبيد}
 لو كمل سلمات علم امرأة وان وجد فيه عتشان لكنا لو قلنا يعلم نضار فاث الغالبة المقصودة في النقول ^{مبيد}
 لجرة وفي غير النصف على العكس فوان المبالغة يمنع التوفيق ولزوم فالب طبعه النصب بمنع الجرح ورضان كلانا
 العتشان فعدم الحكم وهذا ما ع وفيه نظر لانه لا ينع اما ان يراد بعتشان معتبران الفرعية او لمنع الصرف
 ولا اختزال الجرح والتفوق وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بل يخرج علة وعلى الثاني يلزم صرف الشيء ^{مبيد}
 وعلى الثالث يقع على التصرف عما الى عند وهو لزوم الزد ثم لما ذكر العلل الشيخ في عدم غير النصف ^{مبيد}

لأن العتشان لا ينع إلا بالاشارة لا يثبت بالعبرة والوصية والارث وذلك لان العتشان

والشعر بالاجمال على الغرض شرع في بيانها مفصلة فقال وهي لى للعلل النسخ التي سبق ذكرها الغرضية الاصل والحق
 الصنف من كونها في هذين البينين وهما عدل وهو في كلام الصنف خبر المولود وهو الحاج عن اليد اي في هذا النوع
 وهذا اقتباس من جعل البينين من كلامه ولم يصح بكونها من كلام النور في كلام الشاعر يدل من قوله ^{اليد} لست اذكر الذي
 الذي قبله وهو موافق الصنف فصح كلاما اجتمعت ثمان منها فالصنف قصيدتين لغيره بندا واحد وفاء هو عدل وهو
 وثانيه ومعرفه بالنون والالا يستقيم الوزن وعجبة فجمع في تركيب النون زائدة بالرفع والنصب لعل الرفع فعل النون
 صغرة النون يجعل لامها زائدة بدليل ذكر سائر الاليل مكررة اي في نون زائدة او على انه بدل من النون بضمف موصوف
 اي والنون نون زائدة او على انه خبر بندا واحد ومخوف اي النون هي زائدة والجمل معرضة او صغرة النون يجعل لامها
 زائدة اي نون هي زائدة او بندا للموصول اي النون التي هي زائدة واما النصب فعلى ان حاله موكدة من مضمون الجمل
 الالهية وهي قوله وهي النون لان النون المعدودة من حلق غير النون مشهورة بكونها زائدة اذ لم يطق الغرضية في غيرها
 وكانت الجملة السابقة منضمته لحن الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حاله موكدة لمقتدر مضمون تلك الجملة
 على قوله من كان مشهورا بالتيار انا فاقول وجعلتها على حال من حال من التوت اذ هو فعل من لا تذا
 قيل وانع الصنف كذا وكذا كان قيل منع الصنف كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان نصب على ان حكاية عن حال في
 قولنا منع الصنف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا نصبها وفيه نظر لان الاحراب المحكي انما هي اذ كان
 معودا كقولك بفت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذ لم يكن معه واخ لم يصح لان مع يفضو الى فتح باب الجمل
 وسد باب النقط في الكلام العربي لا كل مسرع ومضروب مجرد بحمل حكاية الفاعلية والقولية والاضافة فوجب
 ان لا يكون تركيب من التركيب المعبر به خطا من كلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف ان كلمة من تكون في
 القطر عن معنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى ولد من معرو والجر الاس من قولنا الف فاعلى من قبلها الهاء
 على الموصوف او على ذي حال او بندا مستند للجر للعلل الطرفية او الانظمة او حال ووزن للعلل وهذا القول قد
 اي القول بانما في مقرب الى الصوب وفيما طراز من قول من قال بانها عشق وهذا شبه الفاعلية الثانية في ارض على
 الجمع في لول وبل عن قول من قال بانها تلك عشق واذ تكرر الثاني في هراء وجبلى وتكرار الجمع في مساجد ومطايير
 وراعات الاصل فيضاح على ما وانما قول هذا الفرق بين من الصواب لما في من جعل الشيخ اصلا براسه القول
 السطوح مقرب الى الخط لما ان انظم اليه من الشعر والثلث بانما في فخر لا تحقيق اذ العلى في التحقيق ثمانية
 لان الالف والنون المضارعان لاولى الثانية ملحقان بالالف الثانية المضارعين بينهما كما كان ان الف الاثنان

ونون في قولنا قال بانها
 تذا ووا زائدة

فما رطب على ما لف الثالث كذا ذلك ثم لما فرغ عن بيان الفعل في اليثيين شرع في بيان امثلهما على ترتيب زوا
 في اليثيين فقال مثل حرف مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال الثالث بالياء والعزة وزين مثال الثاني
 الضمير والعزة وانما ذكر المثالين لنوع الثالث انهما ما كانا في المثالين في المثال الثاني وفي المثال الثالث
 المحقق ولذا لا يعتبر في ثابث الفعل حيث لا يقال ثالث طحمة وبرايم مثال العجوة والمعروف وساجين
 الجمع ومعد كيرب مثال التركيب حران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ من تعريف غير
 المنصرف وبيان الصلح الاستدراش في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكمه في المنصرف ان لا كسرة ولا ثنوين كمن
 منعه من النقلة وغير المثال اسمها وكذا بالفتح على انه اسم لا وخبو معذوق اي لا كسرة ولا ولاح اسمها وخبو اجز
 قول وحكمه ولا ثنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله لا كسرة ولا ثنوين خمسة اوجه على ما عرف في لؤلؤ ظاهرة
 وانما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والثنوين لانه يشبه الفعل في الفريثيين لان الفعل له فريثيين جهة ففتا
 الى القاطل ووجه من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا في المنصرف لان فيه علمين فكل علمه فرع اصله
 ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والثاني فرع التذكير والعرف فرع المنكر والعجوة
 العربية والجمع والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الالف الثالث ووزن الفعل في الاسم فرع وزن
 الاسم فاعلم الشبه مني الاعراب المنحصر بالاسم وهو الجزاء لم يدخل فيه ما يتوقى جهة الاسم من الهم والاضافة
 ومنه علامه المنكر وهو الثنوين وانما لم ينع في الاشبه بغير واحدة حاصلة من علمه واحدة لان المشابهة العربية
 غير ظاهرة ولا قوية فاصححت في حصولها الى معاندة معاندة بغير غيره اخرى مثلها فان قيل هذا يدخل في الكسرة والثنوين
 في غير المنصرف مع تحذف الفريثيين الحاصلين بالعلمين كما في الضمرة والثناست كما في مسلمات على الكسرة
 احد من جملة غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا ثنوين قيل انما لم يمنع الكسرة والثنوين فيها
 لما في معنى اما في الضمرة والناسب فظاهر لان الضمرة تنبع المحظورة والناسب سبب من مفعولهم صدم
 واما في مسلمات فلا من ثنوين فيقول القاطلة المنصودة في الثنول عنه ومنع جمع جملة على النسب يطلب
 نגיעه اذ النسب فيه راجع ولا منبوع ولوقيل باضافة كذا ذهب اليه البعض فلا بد شيء واذا عرف هذا فاعلم
 في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف مشهور قال قوم انه ممنوع تبعاً للثنوين ولما لم يوافق قوم انه ممنوع قصد
 كالثنوين ودليل الذين منكم في اللؤلؤات وفي كلام المصنف اشارة الى اختياره من ذهب الفريثيين الثاني حيث
 قدم الكسرة على الثنوين تم لما فرغ عن بيان حكمه شرع في اوضاده لان الشيء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه الى

اى حرف غير المنصرف للضرورة اى لا ينظر الى التاويلان الضرورى ان ينجح المحررات كقول امر القيس يوم جعلنا الحمر
 فخره فان كانا اولين انك سجلي وكقولك فليصل النظم ثم قلاوى زفر بعد ما هو قول الشاعر في هذه او المناسب
 لان التاسب مقصودا لهم عند قولهم مثل قوله تعالى سلا سلا واغلا واغلا وسعير اى سلا سلا مناسب اغلا
 وسعير واغلا ذكر مثال التاسب دون الضرورة لشبهة تقاربها بغير ان يلاحظ ان التاسب فان قيل حرف غير المنصرف
 لا يعمل اضطرارا للشاعر واجب ولا يعمل التاسب جاز حتى ترى في قوله تعالى وسلا سلا منونا وغير منون فكيف
 يستقيم قوله ويجوز ضرورة التاسب قيل المراد بالجاز هنا الامكان العام فيكون معناه ان سلا سلا جواز
 الحرف للضرورة والتاسب ليس يفرض فينا ناول الوجوب والجاز وقد تيسر الامكان العام في الاسماء
 السلسلة او نقول المراد بالجاز هنا عدم الامتناع اى لا يمنع حرف الضرورة والتاسب فيقننا ناول الوجوب فيكون
 ايضا فان قيل عدم الحرف عند المصنف عبارة عن وجود العلين عند المتقدمين عبارة عن عدم وجود
 والنون والحرف عند عبارة عن انتفاع العلين كيف اطلق الحرف ههنا على وجود الجوز والنون ولما اختلف
 المتقدمين في حد غير المنصرف واقصم ههنا حيث اطلق الحرف ههنا على وجود الجوز والنون دون انتفاع
 العلين لان غير المنصرف عند الضرورة والتاسب يدخله الجوز والنون ولا ينفق فيه العلان قيل يمكن ان
 يعمل كلامه على حذف المضافين اى يجوز ان يحكم حرفه وهو وجود الجوز والنون للضرورة او للتاسب فلا
 مخالفة ويمكن ان يعمل الحرف ههنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز حرف هذا الحكم
 عند الضرورة او للتاسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير قوله حرفه عايدا الى الحكم دون غير المنصرف
 ان يراد بقوله حرفه وجوز ونون جازا على طريق ذكر المنادى و ارادة الالتزام فلا محالة في كلامه وكلام
 ثم لما انفرد في حذف المنصرف او اعادة منها نفوم مقامها ولم يبين ان الجملة نفوم مقامها شرع في بيان ذلك
 ظلالا وما يقوم مقامها الجمع والفا الثانيث اى العلل التى نفوم مقام العلين
 لغزمية الاسم او منع الحرف سببان الجمع على صيغة منتهى الجمع والالف المقصورة والمدونة واما
 بقوم الجمع مقام العلين لان صيغة منتهى الجمع لا زمنة للجمع بحيث لا يفتك هذه الصيغة عند حال جعل
 لوصفها بمنزلة جمع تام وكن الفا الثانيث اما يقوم مقامها باللام والميم والكلمة ايضا بميم
 الكلمة عنها فيعمل لزومها مترلة ثانيثان ثم لما بين العلل التسع جملة ولم يرضى لحددها وشرا بطا
 شرع في بيان ذلك فالعادل القاء للنصير واللام للعهد والعلل لان عبقرة كرسى وجب

وقد فرغ من جعل الجوز والنون فان كان الحرف غائبا عن الفاء العلين

عن صيغة الأصلية أي خروج الاسم عن صيغة أي هيئة الأصلية إلى صيغة أي هيئة أخرى و
العدل مصدر مجهول أي كون الاسم عدولا ولما اضرع بالخروج دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر
الربيع لغيره به لعدم النطاق والراي يخرج الاسم خروج مادة الاسم وخروج معناه كذا في الراي اطم ان كلمة
أو في قوله وأخرج معناه لشديد في العبارة أي سواء أريد بجروج الاسم خروج مادة الاسم أو خروج معنا
يخرج مثلا فانه يخرج ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين واليم والراء عن صيغة الأصلية وهي عام إلى
صيغة أخرى وهي وكن ايخرج ان يقال انه قد خرج معناه وهو العظيمة من صيغة الأصلية وهي عام إلى
صيغة أخرى وهي وكن ايخرج ان يقال انه قد خرج معناه وهو العظيمة من صيغة الأصلية وهي عام إلى
قيامية أو مثارة قيل معناه خروج الاسم عن صيغة الأصلية خروجها غير نصفي أو خروجها بغير نصف
في القولين هيئة ان المتكلم غوي وكل متكلم يتكلم بأصطلاحه فيخرج النفيات النصفية بتمامها فان قيل هذا
المد يدق على اللفظ والصغير والتقدير وغوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغة الأصلية خروجها
نصفي لا معنى وتخفيف فلا يرد اللفظ والصغير وغوها أو يقال للمخرج الاسم خروج مادته عن صيغة
الأصلية فيخرج اللفظ لانه تغيير للمادة لا خروجها عن صيغة الأصلية وللمقدر ليس بداخل في الصيغة
فلا يصدق عليه خروج عن صيغة الأصلية وقوله تحقيقا صفة مصدر محذوف أي خروجها محققا
وهو ما لا يقال بعد لية لضرورة منع الصرف ولا للبع الفوات ولا لتفق البناء بل بدليل آخر وقوله
كثلت ومثلت صفة أخرى للمصدر المحذوف أي خروجها صفتا كاشا كخرج مثلت
مثلك أو غير مبتدأ محذوف أي وهو كخرج مثلك ومثلك فانما معدولان عن ثلاثة ثلاثة لا مستطاع
بحق النكراد من غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد وثاني ومثنا وديع وميم لا غير على الخاروق
إلى هشار ومشرع تسكا بقولهم فما مود سداسي والجواب ان النسبة لفظية أي مودية لا مضمونية و
آخر فانه معدول عن الآخر فيهم المرة وبع آخر من يفتح الحرة معدولا لان جميع أخرى وهو ثابت آخر
وهو اقل التفضيل وهو ما استثنى منه بما لزمه احدا لأمور الثلاثة اللام أو الاضافة من ونذر
الاضافة توجب التثنية أو البناء أو اضافة أخرى مثلها نحو حبشند وقيل وبأبهم بهم عدى وليس بـ
شي من ذلك فحينئذ كونه معدولا عن احدا من اثنين فان قيل لو كان معدولا عن اثنان لوجب ان يكون
معدولا عن اثنان إذا العدل غير الصيغة مبدور عبرا عن وهو كثره يقال جاني رجال آخر قيل من غير التثنية

في اختلاف آخر والاخر غير يقاوت فكيف ابله اصل المعنى والتعريف امر طارى فلا يشترط بقاءه فان قيل لو كان
 معدول عن الاخر لو قيل ان يكون مبنيا لنفسه معنى اللام كما من فانه معدول عن الاسم فكان مبنيا لغير
 اسم من غير ان كان بناؤه باعتبار انه متضمن لغير اللام لا باعتبار انه معدول عن الاسم بخلاف اخر فانه
 مكتوف فكان معدولا لا متضمنا فلو قيل ان قيل لو كان معدولا عن اخر من لوجب ان يكون مبنيا لنفسه
 من مثل اخر جيل قيل انه ليس بمضمن لنفسه من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى غير معنى
 زيد وجيل اخر غير زيد وان كان معناه في الاصل اشدا فخر من زيد في معنى المعاني وبهذا وجه
 الطاء بارج موصوفه اولا وتثنية وجمعا وقد كمل ولا يتشايال جائئ زيد وجيل آخر وجيل آخر ان
 وجيل آخر ولو كان معنى التفضيل بافيا فيه لما تسمى جميع دون اصل التفضيل للاستعمل من كان مفردا مذكرا
 لا غير فان قيل اخر بهم المنة جميع واخر بهم المنة المرددة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف
 اخر معدول عن آخر من قيل آخر تسمى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماء فافضل من علماءهم وانما الجمع لما
 مر ان اصل التفضيل لو استعمل من كان مفردا مذكرا لغير ثمر اعلم ان بين العدل والمضمون عموما وخصوصا
 من وجه اذ قد يوجد التضمين ولا يوجد العدل فلو لا وجوده لكان معدولا عن ليس معدول وقد يوجد العدل
 ولا يوجد التضمين نحو آخر فانه معدول عن الآخر ولو لم يكن معدولا عن ليس بمضمن ولقد يوجد التضمين والعدل جميعا
 نحو مس فانه معدول ومضمن لدخول اللام في الحديث وبله معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء
 منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه ليس معدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كون في داخله في الحديث
 ليجوز الفصل بين الجار والمجرور باعتبار ان لا يوجد ولا مضمن لان معنى في يفهم بتقديره ولا ينفع قوله
 يوم الجمعة فجمع فانه معدول عن جميع يضم الجميع وسكون الميم او عن جماعي وجماعات لانه جميع جمعاء
 وهو ان كانت مفردة فان حقه ان يجمع على التكمير او ممر وان كانت اسما محضا كان مفعلا ان يجمع في
 التكسير غير فعال وفي التضمين على ضلوات كضراء صحارى او صحاروات ولما جاء فعل يضم الفا وفتح
 العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل هذا من تعويض جميع الجواهر الشاذة كان كاذب
 اقوم اذ الضيا س انياب واخراس على ما عرف ان الاجوف واويا كان اديا ثانيا لا يجمع على افضل فانه
 ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل وازان العدل مشهودة بحصوله بالاستفراء وبها ليس
 اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ ودون العدل وقوله او قد ير اعطف على

قوله حقيقة فيكون صفته مصدر محذوف متلواى خروجا مقدراى مفروضا اما الضرورة منع الصرف
 كمر حيث قدر فيه العدل ضرورة منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا محلا غير مصرف وغير المنصرف
 لا يكون بدون العائين ولم يوجد فيه علمه سوى العلمية فقد رفيه العدل لا مكانه وقد رفيه محققا
 للعدل لم تكن له عدل عن هاسر العلم واما التحقيق البناء فمحضار وطار من ذوات الرء من فقال الشيء
 هي من اعلام الايمان الموثقة حيث قدر فيه العدل لعرض البناء على الكسر الذى هو مسبب الاما للذات
 كقول الرواة لانها من موقوف المكارو اغاينا في البناء فبقي العدل لضعف الشبه بفعل التوى معنى لم يفر
 الوزن والعدل فخرزال وثران واما العمل على الاخوات فموجودا موطام وفي الكسر الشيخ وفيه باق نظام
 في متمم حيث قدر فيه العدل عندهم لان اخواته من محضار وطار من ذوات الرواة من نما
 التوى من اعلام الايمان الموثقة قدر فيه العدل لعرض البناء على الكسر فلما قدر فيها العدل قدر
 في غير هان ما يراهم الايمان الموثقة من موقوف موطام وطار محلا عليها طر للباب لم يعمل على حق
 منصرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتج بوجود المنصرف والثاني انهم بقدر رفته في غير غير
 ضرور محلا على الاخوات ولا يثبتون مع تحقيق الشبه بفعل التوى معنى الامر من حيث العدل والعدل
 لان العدل التقديرى يكون مؤثرا في البناء عندهم لضعف اغاينا في محضار وطار لظلال الرواة فموجب التحقيق
 بالامالة وهي لا يثا في بدون البناء على الكسر اغا قال في تمم لان اهل الحجاز يثبتون على الكسر كذا ان الرواة
 التحقيق الشبه بفعل التوى معنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معد ولا عندهم ايضا العمل
 على الاخوات فالنظير بطوله في تمم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديرى انما هو محتاج اليه
 لكونه معروفا غير مصرف والمراد بباب نظام ما كان من اعلام الايمان الموثقة على وزن فعال معدول
 عن فاعلا ولا يمكن في آخره راء وبعض الشارحين ونحو ان تقدير العدل في باب قطر المحمل على نزال
 وثران وفيه نظر لان اعني شبه بهما في الوزن فقط يلزم العدل في تخالف ومحتاج كقولهم وسكنا
 وان اعني الوزن والعدل جميعا يلزم الدرو حيث قدر العدل فيه لاجل المشابهة في العدل الاخرى انك
 لو استبرقت شبه الالف والنون في سكون بالو الثاني في حرا في حق منع الصرف كان باطلا لانه ليس في
 الدرو وهو ممنوع لا مسئلي امر تقدم الشيء على نفسه هو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه
 العمل على محضار وطار باعتبار كون كل واحد من اعلام الايمان الموثقة ثم لما فرغ من بحث العدل

العدل شع في بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** أي شرط الوصف في منع العرف والملازم الوصف المتاح **العرف**
ان يكون في الأصل أي في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يقال على مضيق أحدهما كونه ثابتاً بعدل
 على معنى في متبوعه وثانها كونه **الأصل** ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو الملازم وهذا أولى مما قيل كونه **ثابتاً**
 لذات باعتبار المعنى المقصود لا من حيث يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الأصل
 جزءاً لا وهما وفيه اعتزاز على قول من قال ان انفي للقيمة واجدل للصدق واحصل للعلل وغيره من صفات الوصف لا
 فيها على ما سنبين فان قيل الوصف موثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصف أصلي لانه وضع للعدل لا بالوصف
 قيل الوصف فيه أصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الاوصاف كما انه موضوع للوصف فكان غير المنصف
 للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو **الوصف**
 مع ان الوصف فيه ليس بأصلي لانه وضع للتأكيد دون الوصف قبل الوصف في أصلي فقد يراد لانه معنى **الوصف**
 فهو في الأصل وصف الا انه لا يجرى على موصوفه فقد رغب الوصف ولما قيل ان يقول انه في الأصل من أي **الوصف**
 من باب أصل الصفة كاحراء امر من باب اهل التفصيل كالأفضل والفضلي لا يستقيم الاول لمجرد على اجمعين ولو
 كان من باب اجمع للمجمع بالواو والذون بل كان جسما بالنظر إلى أصله على وجه مثل سود ودم في جمع اسود وادم **بالنظر**
 إلى نظره في الامة بالقلب على اجمع مثل اسود وادم اما اجمعون فلا يجوز لا قبل الغلبة ولا بعدها وكذا
 لا يستفيد ان في تكون موثراً على صدمه ولو كان من باب أفضل لكان موثراً على جمعي كالفضل والافوق **جسماً**
 بانه يحتمل ان يكون من باب اجمع برأيل ثابته على جمعاء الا ان جمعه على اجمعون شاذ ويحتمل ان يكون من باب
 افضل برأيل جمعه على اجمعون وعدم كونه من الألوان والعيوب والحل الا ان ثابته على جمعاء شاذ **فكما**
 غير المنصرف لوزن الفعل والصفة التثنية أما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي في جميع هذه غير **منصرف**
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجي في قوله المعتبر ثم يلما ان يكون علمية فان قيل الوصف موثر في **الوصف**
 تخصيصه ورجع ما رجع ان الوصف فيه ليس بأصلي لانه تخصيصه بالسر فيه وصف أصلي باعتبار عاوض الضمير
 قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتباراً له وكان غير منصرف بوزن الفعل **الوصف**
 الاعتبارية والقاء في قوله فلا تنصرف **الغلبة** حواش شرط محمد في أي وإذا كان كذلك فلا نظر إلى **الوصف**
 غلبه الأهمية العارضة على الوصفية الأصلية لان العارضة لا يفاضل الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ
 لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات من غلبة الأهمية عن مطلق الوصف وانما يخرج عن الوصف انما قلنا **لك**

أي لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم مضرة العلية اياه صرفا ربيع في مروت
 بنفسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف لم يوصف لان وضعه للعدد المخصوص فلا قيل
 صرفا ربيع يجوز ان يكون لكونه ثابتا لا للناء لا لعدم كون الوصف الاصل فكيف يصح هذا التفسير فيكون
 بالناء لانه لا يحتفظ في اناء وفي الاربعه تلقى الناء على غلاف الفياس اذ الفياس ان تلقى الناء للمؤنت دون
 المذكور امتنع عن المرب اسود وارقم اسمان للحيثة السوداء او على سبيل الغلبة
 العارضة وادهم اسم للقليل على سبيل الغلبة العارضة لا حاله الوصف وعدم مضرة
 الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ندى مواد وارقم بمعنى ذى رقة وادهم بمعنى دمه اى مواد فان قيل ما لهم اعتبر
 في الوصف الاصل بعد غلبة الالوية ولم يعتبر اما بعد الغلبة في نحو اخر هذا قيل لان الغلبة وضع ثلث فوجب
 اعتبارها وانما اعتبر في ذهب الوصفية للنضاد بينهما بخلاف غلبة الالوية فانها عارضة فلا نداء في الاصل
 على ان غلبة الالوية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها على فانها تخرجها عن التي
 بالكلية فاصل الفرق ان غلبة الالوية لا تفك عن ملاحظة معنى الوصف وفي الغلبة عدم ملاحظة
 فكون من اسودى ياحمر بالعكس فان قيل ما وجد اجتماع التي التعليل في قوله فلان لك قيل انفاء للتنبه
 واللام للتعليل لانها تدل على ابتناء صرف لربح وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه بلفظ ذلك
 هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابقاء اثر الاشتراط المذكور فصح انفاء للتنبه
 واللام للتعليل على هذا كان قوله صرف لربح الى اشتراط كونه في الاصل وقوله وامتناع الالوية مضرة الغلبة
 اياه فيصير التقدير قصي وادهم مروت بنفسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتناع اسود وادهم
 وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون في قوله فلان لك لغرض قوله صرف لربح وادهم لربح وادهم لربح
 كيف تمتنع اسود وليس فيه سبب سوى الوصف الاصل لان وزن الفصل مشروط بعدم قبول الناء واسود
 قابل للناء حيث يقال للحيثة اصغى اسود فكيف يصح التفرع الثاني قيل قد ذكرنا ان المراد بالناء الناء العارضة
 فياسا في اسود طبق على خلاف الفياس اذ الفياس ان يقال في موشه سودا ولكن الناء ملحقة بسبب غلبة الالوية
 الطويرة فلا عبرة لقبوله الناء او نقول المراد بعدم قبول الناء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع عن الصرف وادهم
 ممنوع عن الصرف باعتبار الوصف الاصل وهو بهذا الاعتبار لا يقبل الناء اصل حيث يصح موشه بهذا الاعتبار
 سودا وانما يملك اياها غلبة الالوية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممنوع عن الصرف فتصحق فيه الوصف

الوصف ووزن الضل وقوله وضعف عطف على قوله صرنا للجل اشتراط كون الوصف في الاصل
 لا بد من متع افعى من الصرف وهو اسم للحيث واجدل اسم للصقرو اخيل
 اللطائر الذي فيه رواد وبياض لزم الوصف فيها بناء على قوله اشتقاق افعى من الضمة بمعنى التحبث
 من اجل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني يخل ان يكون افعى مشتقا من القوة وهو اليث فيكون افعى
 التحبث وسمى الحيث تحبثا شها واجدل من اجل وهو القوة فيكون اجل بمعنى القوى وسمى الصقرا قوة واخيل
 من الخيلان جميع خال كنهان جميع فاع وهو ما يكون على الجسم من النقطة والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمى
 الطائر الذي سمي به لانه ذو خيلان اى ذي قوتين وقوش فان قيل هذه الاءاء منصرفات عند المصنف كما هو مذاب
 الجمهور لعدم الجمع فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف ظال وضعف متع اخى الى آخره بل الحق ان يقول صرف
 او يقول وامنع متع اخى قبل منه وضعف متع من متع اخى من الصرف لان متع ينافى قول الجمهور وكان
 حراما فخرج عن بحث الوصف شرع في بحث التانيث فقال التانيث بالناء التانيث بالبناء والجر وسنة التانيث
 اى التانيث الكاين بالناء مشروطه في منع الصرف العلمية اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علما قوله
 التانيث مبداء وقوله مشروطه مبداء ثان وقوله العلمية محال البناء الثانى والجملة خبر المبداء الاول وانما شرط
 العلمية في التانيث لصير التانيث لان العلمية لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال وان
 بعد وما من وجه فلا يثبت في منع الصرف ولا بالمتع للمعنى عن اصله وهو الانصراف من دليل قوى ذلك
 هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضعف ثاب من غير كراهة ولذلك صرف
 فاع في معرض بامارة فاع مع تحقق الموصف التانيث بالناء من غير العلمية فان قيل ما لهم اعني الزوم في
 علمه منع الصرف ولم يعتبر ذلك في علمه البناء حتى بنى لاجل واحد عشر يانيد ونحو ذلك مع وجود علمه
 البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف في خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب
 والثوبين قيل لان علمه البناء قوي حتى اثر مفردة بخلاف علمه منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر فيه ماضد
 ومعاودة واخايق بقوله بالناء احرازنا عن التانيث بالالف المدودة والمقصودة كبراء وجبى فان العلمية
 لا يشترط فيها لان التانيث بالالف لازم بدون العفية فيقوم مقام اللذين والتانيث المعنوي
 الذي لم يقطعه **كذلك** اى كالتانيث بالناء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن
 علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما بالتانيث المعنوية هو اللازم ولهذا في جرحه في

بأداة ترجيح مع تحقق الوصفية والثانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف انطب مع تحقق وزن الفعل والثانيث
 المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي في المؤنث اللغوي في كونها مشروطة بما فيها العلمية وذكر
 ما هو المشترك بينهما وافرغ من بيان ما هو مخصص للمؤنث المعنوي فقال وشرط تحق
 تأثير في اي شرط وجوب تأثير الثانيث المعنوي في اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تأثير اما شرط
 وجوب تأثيره فان يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة اي تلك الحروف او تحرك الاوسط
 اضافة المصدر الى الفاعل او اليجته اما اشترط في قيم تأثيره احد هذه الامور الثلاثة لان منع القهر
 لاجل الفعل انما حصل من تحقق العليين ولو لم يكن احد الامور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط
 غير الجوهري في غاية القوة التي من شأنها ان يعارض ثقل احد السبين فتزاحم تأثيره فاشترط احد هذه الاشياء
 ليكون المؤنث ثقيل لا يخرج بثقله عن القوة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الاوسط في حكم حرف الربيع
 في اعادة الثقل وكذا الثالث لان لسان التعميق على العرب والغليل ان يقول ما يجعل احد الامور الثلاثة شرطاً
 تأثير الثانيث المعنوي ليجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان القوة في مثل هند وورد كما عارض ثقل الثانيث
 لعارض ثقل العلمية ايضاً ولجعل ذلك شرطاً منع صرف المؤنث المعنوي لكان اصوب اقلهم لان يحتاج
 بان العلمية سبب قوي حتى كانت سبباً بنفسها في بعض الحال وشرطاً في البعض اثر منفرد في منع القهر
 عند الكيفية فيجاز ان لا يعارض القوة ثقلها بخلاف الثانيث المعنوي فانه سبب ضعيف فعارض القوة
 فاشترط لتضم تأثيره احد الامور الثلاثة واما اخضع تختم تأثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون الثانيث
 بلان لان الثانيث بالثاء مع العلمية ولجب التأثير على كل حال لقوله يظهر ولا منفي اللفظ فان قيل ثانياً الا
 قيل بالفتحة فكيف اورد المصنف في قوله وشرط تختم تأثيره قيل انما يخجل ذلك بالفتحة اذا كان ثقيلاً
 ومما غير ثقل فلا يخجل ما كافي قوله ثانياً مثل داب قوم نوع في هند يجوز صرف فتحة عن جميع
 شرائط التخم ولم يجب صرفه لوجود الثانيث والعلمية وزيذب اسم امر امكنه وسقتر
 اسم جهنم وماء وجو واسما فرينين ممتنع خبره وزيذب وماعطف عليه اي يمنع كل واحد
 منها عن العرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة في ذيب وتحرك الاوسط في سقتر
 في ماء وجو فان قيل شرط تأثير اليجته العلمية مع تحرك الاوسط اوج الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد
 من هذين الامرين في ماء وجو فكيف قوت اليجته في ما خيل ان احد هذين الامرين شرط كون اليجته سبباً مؤثراً

موثر في منع الصرف والهجاء في مابه وجود غير خبرية في كونها سببا موثرا في منع الصرف بل اعتبارا للزجر
 الثاني والثالثة له اذ اولها لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم
 من كونها محررة مقوية كونها سببا موثرا في منع الصرف فالحاصل ان تأثير الشيء على نوعين على طريق
 المشربية كالزيادة على الثالثة في الثانية المعنوية او على طريق السببية كالعدل في تلك والهجاء
 في الهمجي الثلاثي الساكن الاوسط من القسم الاول لو كانت سببا فيه لسمع نحو لوط ونوح وغيره من
 في كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع فان يسمى فيه اى بالثبوت المعنوي **مذكر شرطها**
الزيادة على انه لا يكون الحرف الرابع في حكمه **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
منصرف لغوات الثانية لفظا لكونه خاليا من علامتها الثانية وحكما لغوات الحرف
 الرابع الذي هو في حكمه **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر** فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف
 لوجود **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر** لان حركته الاوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكمه **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
 ولهذا فالوافية النسبة الى **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر** لان حركته الاوسط في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكمه **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
 لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جسيما مبتدئا جباري فلم يجرؤا فيه الا الحذف وان كانت **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
 رابعة للثبوت حركته الاوسط متبلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركته الاوسط في حكم الحرف **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
 قيل لم يعتبر ههنا بترك الاوسط لان اعتبار ما بين التانيب بعيد **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
 مذكر محتمل لوجود الزيادة التي في حركته **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر** فان قيل نحو كلاب موش معنوي ولو سمي
 به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو باب علم امرأة ايضا موش معنوي ولو سمي به مذكر
 صرف ايضا مع وجود الزيادة قيل المراد بالموث المعنوي الذي لم ينفطره ثبوتها الى تاويل ولم يكن
 منقولاً عن مذكر **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر** لان تانيث الجمع بناويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر **ثم** **قال** **ان** **سمى** **مذكر**
 وكذا ينجح نحو باب حيث كان في الاصل مذكر بمعنى محاب ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل
 بعده علم وجعل لا يكون غير منصرف لانه مرجع بعد تسمية المذكر الى ذكره الاصلية ولم يثبت
 التانيث المخلل بين المذكورين كما لم يعتبر العلم المخلل بين الدين ثم لا فزع عن بحث الثانية
 شرع في بحث العز فقال **المعرفة شرطها ان تكون علمية** اراد بالمعرفة التعريف
 اذ العلة المانعة للصرف هي التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة

هو الاسم الذي فيه التذكير ولست تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلامة كما ان الاسم الذي فيه التثنية
 او البعده وهو الموثق والاسم ليس بعلامة بل العلامة هي التثنية والبعده وانما اخذوا المعرفة لواءا فاعلموا ان ذكر في المثال
 وانما ذكر المعرفة في المثال ليستقيم الوزن ولغايل ان يقول ان لواء النسبة مع التثنية في قوله علمية تنيد
 معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تنيد معنى المصدرية فيلزم تكرار
 الكون حيث يصير المعنى للمعرفة تكرارها علما فلا يستفيد من قوله علمية على الضمير المستكن في قوله ان تكون
 فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله ان
 تكون لم يكن مستغيا لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فينبذ لا يخلو اما ان يجرى قوله المعرفة على
 او يرد به التعريف لا يستفيد الاول حيث يصير المعنى للمعرفة شرطها كونها علما وان عرفت من قبل ان
 المعرفة ليست بسبب كذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف شرطه كونها علما وانك تعلم ان التعريف
 ليس يعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستفيد على كلا التلذين فلا بد من ذكر قوله ان تكون
 ومن اداة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء التثنية في العلمية للنسبة والثالثة
 التثنية للتثنية دون المصدر وفيصير المعنى التعريف شرطه كونها منسوبا الى العلم لا الى غيره من
 المفردات والمبهمات والادام والاضافة فيصح سببية التعريف ويستقيم المحل ولا يلزم تكرار الكون
 فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه كان بالانتماء والابهام كان الاسم مبني
 منافيا للآدم منع الصرف وهو العوايب والمنافي للآدم مناف للآدم وان كان بالادام او الاضما
 كان موثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم ان يوثق منع الصرف فيلزم فساد
 الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبر التعريف المبهم العربي المقطوع عن الاضما
 كانه ثابت اي قالوا انه غير منصرف للتثنية والتعريف الابهامي عند المصنف هو نكرة منصبة
 كما ذهب اليه البعض بدليل سكونه عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عند لوجب ان يضم مع العلمية
 تعريف المبهم العربي المقطوع عن الاضما وبعضهم اعتبر التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه
 غير المنصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تائيدا للمعارف بلا علامة التعريف يقال
 طرأت النكبات اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكونه
 عن هذا التعريف ولهذا ينبغي الشعر تائيدا للنكرة كقوله قد حرت البكرة يوما اجمع لكن منع صرفه لوزن

فوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم
 يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لان فرعيتا التعريف على التنكير انهما من فرعيتي العلمية على التنكير
 فان قيل لما كانت العلمية غير موثقة في منع الصرف عند كيف قال آخر أو ما فيه علمية موثقة بل الواجب
 ان يقول وما فيه معرفة موثقة قيل كلام آخره جار على اصطلاح غيره او محمول على الجوز بزيادة التثنية
 العلم بالعلمية بطريق ذكر المعلوم و ارادة اللازم اذ العلمية ليستلزم التعريف العلمى ثم لما فرغ من بحث
 المعرفة شرع في بحث الجمة فقال العجمة وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية شرطها
 ان تكون علمية اى كونها منسوبة الى العلم في العجمة اى في اللغة الجسمية
 وتترك الاوسط عطفاً على قوله ان تكون او زيادة على الثلاثة
 اى ثلثة اعرف اى العجمة شرطها في منع الصرف كونها علمية في اللغة الجسمية مع ترك الاوسط او
 مع الزيادة على الثلثة وانما اشترطت العلمية في ثاثير العجمة لانها لو كانت جنساً للصرف فيها العرب مثل
 تصرفات كلامهم من اضافته وادخال الم والنون وغيره افيضير كالاماء العربية فلا يعطى العلمية
 وان وجدت بعد ذلك نحو لجام وفرخ بغير ما اذا كان علمية فالجسمية فانما تمنع الصرف كمال
 كما نفلت الى العرب قبل الصرف لوجود الجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية ترك الاوسط والزيادة
 على الثلثة اذ لو كان ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تداخل احد السببين فترادف
 ثاثيره فان قيل الجمة موثقة في ثاثير اسم احد رواة فواتح مع انه لو يكن علمياً في الجسمية لكان الاسم
 جنساً كونه اسماً لليد ثم سمي به احد رواة فواتح ابو عيسى بحجة قراته قيل انه لما جعل علمياً بعد
 قبل ان يعرف في العرب فكانه كان علمياً في الجسمية فان قيل الجمة موثقة في ما وجوبه مع انه ليس في علم
 ترك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان الجمة في علمية مبررة في كونها سبباً
 بل عبرت لمرجع اى الثاثير ولا يلزم من كونها سبباً كونها موثراً فان قيل بل العلم بترك الاوسط
 او الزيادة على الثلاثة في الجمة شرط في ثاثيرها حتى كان نفع منصرفاً في الثاثير وفي الثاثير المعنوي شرط في ثاثيرها
 ثاثيره حتى جاز صرفه عند تركه صرفه قبل لما ان الزيادة موجودة في الموثقة الثلاثة في ثاثيرها لان الثاثير
 مقدور غير بدليل رجوعها في ان تصغير نحو هندية وديرة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرابح في ثاثيرها
 الثاثير اقوى من الجمة فترجع بزيادة الفعل في ثاثيرها لان الجمة لو جاز ثاثيرها بدون التاثير

والزيادة لسمع غنوج ولوط غير منصرف في كل ذلك وغير فصيح كما سمع ذلك في نحو هيدا ومعد ولم يصح في علم الخليل او
 الزيادة في الجوز شرطنا في هذا وفي الثانية المعنوي شرط تخم ثابته هذا على اختيار المنصف وعند غيره الزيادة او ترك
 الوسط شرط تخم ثابته الجوز كما انما شرط تخم ثابته لثبوت المعنوي ما ذهب اليه المنصف ليع فصوح
 منصرف لعدم ترك الوسط وعدم الزيادة على الثلثة هذا على اختيار المنصف وعند غيره فو
 لوط كمد ودمد وشتر بفتح الشين والهاء اسم يقع واسم يقع وابراهيم ممتنع كل
 منها من الصرف الخليل الا وسط في شتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم لوفال ففتح واخره منصرف وشتر
 وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكن فتوح نظير فوات الشرط الثاني وهو تحريك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفوند
 نظير فوات الشرط الاول وهو كونها معلقة في الجوز حتى ذكر نتيجة الشرط الثاني وتولد نتيجة الشرط الاول نظر
 اللهم الا ان يطال غاير من ذلك نتيجة الشرط الثاني لانه يختلف فخر لان الجوز مع الثالثي الساكن الاوسط
 موثر في تحريك البعض وغير موثر عند البعض فذكر نتيجة هذا ما لا شأن به لاول الشرط الاول فانه متفق عليه
 فيه لاحد لان الجوز التكرير غير موثر بالافاق فلم يصح بذكر نتيجة ثلثا فخرج عن بحث الجوز شرع في بيان
 الجمع فقال الجمع شرط في منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
 اولها مفتوح وثالثها الف بعد هاء حرفان او ثلثة او سطرها ساكن وجيل هي الصيغة التي الجمع
 جمع النكس في مجموعان يجمع الهمزة نحو سواها جمع مواجب وقول في صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد
 ومصابيح فان قيل فخرج من هذا النقص نحو ضارب وجار وساور وانا عيم فانه ليس على وزن مفاعل
 مفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فمالل وزن الثالث فاعل ووزن الرابع فاعل مع ان
 هذا الجوز موثر في منع الصرف واجيب بان لراد الوزن العروضي والساواة في الحركات والسكنات لا
 الصرفي وهو تسمية الزايد بالزايد والاصل بالاصل فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوة غيرها على
 صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمزاد بها هاء الثانية اى بغيرها الثانية
 انما اطلق عليها الهاء لانها نص في الوقف هاء وانا اشترط في كثير الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة
 لازمة مصنوعة عن قبول النكس والتصغير فيوزر وانا اشترط في هذا الصيغة ان تكون بغيرها وانا انما
 مع هاء كانت على وزن المضارع كزانة فانه على وزن كراهية وطواعية فدخل في قوة جميعه فتور فلا
 يقوم مقام العلين فان قيل لو قال بغيرها وانه النسبة لكان اولى لخرج مداني اسم بل فانه منصرف ممتنع

تحقق صيغة منه في الجوهري قبل ان يجمع في الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلدي منه
 محض دأباً وانما الجمع مدان وهو لفظ آخر اذ لو كان جمالاً في النسبة الى الواحد لمعرف ان الشيء ذاتية
 الى الجمع تدل الى الواحد فلفظه جمع معناه معرف ذلك المتعارى الاعراب والابتداء فلا حاجة الى اخرجه
 بخلاف فزانة فانه جمع وقيل يخرج مداني به لانه طويله بغيره لان ثاء الثانية وياء النسبة من واحد
 من حيث ان ثاء الثانية كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كما طر وطلمة فكذا ياء النسبة يدخل
 في المنسوب الحقيقي واللفظي كبري وكسب من حيث ان كل واحد منهما يكون فادفاً بين المنسوب
 نحو مرة ومترى ومي وروم وحيث ان كل واحد عمل الاعراب نحو بصي وفهم ومن حيث ان كل واحد من
 والمنسوب يصير مدخلهما افعاً وان المنسوب في المنسوب اليه كان المؤنث فمع لذلك في قول
 بالجمع الجمع يجمع حروف الواحد فيخرج مداني لانه جمع مع حرف واحد حذف عن ثاء الذي في واحد
 في هذين الياءين نظراً لما ذكرنا انه ليس يجمع في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دأباً وانما الجمع
 مدان وهو لفظ آخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع عدمه ثم قيل اشتراط صيغة منه في الجوهري
 من اشتراط عدم التطيخ الا حاشا حيث يدعيه اكلت اجمالاً فانها جمان لا تطير لها في الاعداد
 واليبيب بان المراد عدم التطيخ الا حاشا من كل وجه ونحو اكلت اجمالاً ان عدم تطيرها في ثلاث
 صورة الا انها ما اثلثت في قبول التصغير التكميل لفظاً على صيغة الفلانة وجمع الفلانة في حكم
 المنه في قبول التكميل الذي غير لم يصدق عليه اعدم التطيخ الا حاشا من كل وجه كمنساجد
 مثلاً الجمع الذي بعد الضمير فان **ومصاً** بلع مثال الجمع الذي بعد الفة ثلثة اعرافان بضم
 ساكن **واما فزانة** فجمع فزونات وهي شئ من الشطرنج **منصرف** لفوائ
 شرط لا يورث الجمع بسبب الاء وانما ذكر مثال انقضاء القيد الاخير وهو قوله بغيره دون مثال انقضاء
 صيغة منه في الجوهري من نحو رجال وجرل شجرة امثلة هذا وكثرها وقلة امثلة ذلك وانما قال
 فنفق على صيغة المذكور ولم يقل فنصرف مع وجود ثاء في المبداء وهو فزانة لان المراد بجمع
 اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذ اريد به مجرد اللفظ يكون علماً فيكون فزانة ههنا علماً فينبغي
 ان يكون غير منصرف للعلمية والثانية وقد سمع ههنا متواقيلاً وهو ههنا غير منصرف فزانة
 لمساكلة مسماه والمنوع في غير المنصرف ثبوت النكاح لا ثبوت المساكلة فان لم يكن كذلك

منصرف ههنا فكيف يعبر الحكم عليه بأنه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون ^{تعتبر} مسماه منصرف إذ ليس فيه سبب سوى الثالث فان قيل الناء في فرازة عارضته والوارض ^{تعتبر} في حكم العدم فلم لا يعتبر هذه الناء في حكم العدم فلا يدخل في قوة جمعته فلور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع في الناء العارضة قيل انما لم يعتبر الناء في حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغير الاوزان كافي وذا الفعل نحو يعلمه فانه منصرف وان كانت الناء عارضة لما ان لها اثر في تغير الاوزان على ان الناء في وزن فعال للذم موضوعه مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت فراز وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد لا حاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب بانهما لو كانا مستعملين لسمعنا في موا استعمالهما ولما لم يسمعنا حكما بانهما غير مستعملين فيكون هذا التقي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازة لا يخلو اما ان يكون للفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعماله او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما الثاني للفصيل يجب تعدده وكذا الثاني لسبق كلام اخر واما الثاني للاستيناف فيجب عدم سبق كلام اخر قيل فسر بعض المشارحين الاستيناف بعدم سبق الاجمال وهناك لك فيصح ان يكون للاستيناف ثم يرد ههنا ^{شكلا} وان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر فيها الا الجموع **وحضاجر على** **للضبع** اي تجنس الضبع وهي اثني الضبعان غير منصرف **الها فامع** انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينفي بانتفاء العلة المخصصة فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب عنه باننا لانضم ان العلة هي الجمع منفية فيه بل هي موجودة اعتبارا **لانه** اي لان حضاجر منقول **عن الجمع** لانه في الاصل جمع محض وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنه على المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصل الفهم مقام العليين مع وجود الشرط كما ان اسود اسماء المجرى غير منصرف بالوصف الاصل ولغاثل ان يقول فعل هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل كما قال فيقول واجب بانه يمكن ههنا اعتبارا مطلق الجمع بارادة في الحال او في الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبارا مطلقه ولغاثل ان يقول ماله اعتبر في ضمير الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه الثالث مع العلية لانه علم للضبع وهي لا يطلق الا على الاثني والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من الناء

من الثالث مع العلية لان مضاج غير منصرف معزوف ونكرة ولم يوجد في النكرة العلية بخلاف الجمعية
فانها توجد في المعزوف والنكرة فالجاصل ان مضاج غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار
سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله ومضاج مبتداء وقوله غير منصرف خبره وقوله
حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا ينفهم على المضاف الا في غير ما في حكمه لان النافية
حيث يجوز انما في غير مضارب كما يجوز انما زيد الاضارب وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني في غير
لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وهذا لم يوجد
شي من هذا وفي بعض النسخ وقع عليه بالرفع فيكون بدلا وخبر مبتداء محذوف اي هو علمه والجملة معترضة
ثم ههنا سوال لزوم وان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع او المنقول عن الجمع وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر اى عدم صرفه اكثر استعلا وهو من
اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سراويله فاجاب عنه بوجهين احدهما ما
اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ اعجمي وقع في كلام العرب حمل على
موازن اى ما يوازنه او يوافقه في الوزن من العربية نحو ما عيم وقناديل لان الاعجمي
مخيل والخيال لا بد ان يلتقي بنوع والموازن بالالتحاق اليقود اى لانه جنسه والخيال ميل
الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبيويه ثانيا ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ
عربي جميع سر والة تقدير اى فضلا عنه بل ما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب
ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منها في فاعيل انه جمع تقدير اى
انه جمع سر والة استعمل بمعنى السروال او بتسمية كل قطعة من السراويل سر والة لحفظ القاعدة العرب
كتقدير الحد في غير ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتداء وكلته اذ في قوله اذ لم يعرف الشرط وقوله هو
الاكثر جله معترضه وقوله فقد قيل جاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي مبتداء
محذوف اى هو اعجمي والجملة بناويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والافعال مالم يسم فاعله انما
مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنه صغرة الاعجمي وخبر بعد خبر مبتداء محذوف اى
اعجمي محمول على موازنه وقوله عربي خبر مبتداء محذوف اى هو عربي وقوله جميع سر والة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف
وقوله تقدير اى مصدر محذوف الغامل اى قد قد تقدير اى مصدر وفاعله اى قيل هذا القول قول لا يثبت

ودفن او مضمول الى اى قيل جمع سر والذلفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل بل عليه
 وهو الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى العمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع
 قناديل من الصرف حيث وجد في الاما وتطيرها والجمع مشروط بعدم التطير في الاحاد فكيف ينفي
 جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اى فلا اشكال فيه اى في سراويل باعتبار انقضاء الجمعية والاشكال
 المذكور في مصابيح وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل للمعجم
 ان يقال ان محي المزد على هذه الصيغة قليل غاية الغلظة اذ لم يعرف على هذا الصيغة مفرق سوى
 فلا يصح والفايل ان يقول ان كلمة اذ العمل على ان صرف سراويل كثر الوجود لها فدخل على شرط كانت
 مقطوع الوجود وليس المركن لك فلو قال ان صرف مكان واذا صرف المكان اولى ليدل على ان
 قليل الوجود ان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود ونحو جوارى والمراد بنحو جوارى كل جمع
 منقوص على وزن فاعل سواء كان يائيا كجوارى او واقيا كدواع ولم يتعرض الواو ليصير وتر بعد
 الاعلال مثل اليائى فهو هذا الجمع **رفعاً وجراً** منصوبان على الظرفية اى في الرفع والجسر
كقاضي خبر لغوا ونحو جوارى مثل فاض في اسكان الياء لتظاهرها عليها وحذفها
 لاجتماع الساكنين وتوغير الثنوين عنها لاجز النفسان وفي النصب كضوارب تحفته وهو غير منصرف
 في احوال الثلث ضد الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرها فيكون هذه الصيغة ثابتة
 اتمه يراو ذهب الى ان منصرف في الرفع والجو الثنوين للممكن لانقضاء صيغة منتهى الجموع
 ان من صار بعد الاعلال مثل كلام ومعلوم وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده
 عند الجمهور ومنع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة في المطول ثم اختلف
 الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجو جوارى وجوارى منونين بناء على ان الاصل في ال
 الانحراف فاسكت الياء استغناءً وحذف الساكنين وجعلت الثنوين التي كانت للممكن نحو
 عن الياء المحذوفة وانحصر عنها معنى الممكن وخلصت للشعوب فلم تسقط عن غير المنصرف اذ لم ي
 يتبين الممكن دون العوض نظيره فاء اخذ وبنت فانها كانت للثانث حيث كان اسمها
 بنوة بالثمة لم تجعل بعد حذف اللام عوضاً عنها حتى طوئت في الخط ولا يصح في الوقف ما قبل
 اصل في الرفع جوارى منوعاً غير منون لمنع الصرف فاسكت الياء استغناءً او وحذفاً كقوله بكسر

بكرة ما قبلها كافي بدم اللام وموضعت عنها التثوين فيلزم منه ما لا يلزم الجمع بين الموض والموضوف في الخبر
 بجوار مجبى عنه من المعرف فنزلت الفتحة الواقعة في موضع اللو مؤثر في الاستثقال فاستثقلت الياء
 وحذفت وموضعت عنها التثوين وبسببهم هي الفتحة في الخبر تنزل الى سورة الفتحة متمسكا بقول الزرذور ولوان
 عبد الله مولى لجهنم **ن** ولكن عبد الله مولى مواليا **ن** والعوالب موال لان العقب للمعنى لا للمعنى
 وهذه الفتحة جزم معنى والبيت واد على خلاف القياس ويجوز على الترجيح بان كان اصله موالا لي يفتح ياء التكثير
 موال يحذف الهم لا تها صاوت اخر لبطول مدتها في الياء ثم اشبهت فتحة ياول فصار مواليا وقد عايننا
 فغير المنادى ضرورة الشرع قيل موضعت التثوين في الرفع والجر من حركة الياء وحذف الساكنين ثم لما اريد
 عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال **التركيب** وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير فاعلة **التركيب**
 فليورد اليهم ويصير عطفين بشرط في منع الصرف **العلمية** يلزم التركيب وليتحقق السبب الثاني
وان لا يكون باضافته لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى الجوف او الى حكمه الصرف على
 حسب الاختلاف فكيف يورث في نفسه **لا يسناد** لان التركيب لا يسناد في يوجب بناء المركب فلا يوجب
 منع الصرف للزوم للعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافته ولم يسناد ولا يسناد
 مونا ومنضمنا للرف قبل العلمية يخرج فوسيب وروسة عشر على ما تقدم اشترط كون جزئ الثاني مونا
 لا فمبنى وكلا منافي للمعرب فترك اعتمادا على ظهوره وعشر على غير مصرف هذا البعض من اثر التركيب فاعل
 المصنف اغتر هذا الذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزئ الثاني منضمنا للرف وقوله **مثل**
تعلبك خبري مندا محمد فاني وهو مثل بيليك فانه مركب من بيل و بك والبعل اسمهم لبيل
 الكبر فاجل علم بل بالانتم ثم لما فرغ من بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال **الالف**
النون اذا كانا في اسمي غير مفتحة بشرط اي بشرط ذلك ثلث الاسماء
العلمية او كونهما يتحقق السبب الثاني وليتضح الناء فيتحقق التسمية بالقي الثاني او ليل الزيادة
 بالعلمية **كمران** اي مثل عمران **او صفت** عطف على قوله اسمي واذا كانا في صفت
فانقفاء فعلا اي بشرط انقفاء فلا نة ليل فيمنع شبهة بالقي الثاني بدخول
 الناء المنوع عنهما اي كما يتحقق في منق سكرانه وقيل بشرط **وجوز** فعل ماض كان
 على فلا نة ليتحقق شبهة بالقي الثاني بافتلاف صيغتي المذكور والنون وليست في فلا نة ويورث

لان كل فعلان يجري عن نفسه فعل لا يجري موصوفه فلا بد من وجوده فيكون في وجهه الاول انه مشغوف في وجهه حيث يقع فيه فعله
 بدون وجود فعل فلا حاجة الى وجود فعل لا انتفاء فعله ولا وجوب بانه نادر وان كان كالمعروف على ان انتفاء
 فعله لا يروى اختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعل انتفاء فعله
 فقد حصل هذا المقصود في وجهه لا بواسطة وجوده بل لان اختصاصه بهذا المفعول انتفاءه فانه تعالى
 فلهذا لم يمتد من ثلثه من لفظة بالقاء ولا من غير لفظة اعني فعل فوجب ان يكون غير مشغوف بالانتفاء و
 الثالث انما لا نسلم ان وجود فعل مطلوب الاجل انتفاء فعله بل هو مقصود هذا امر لا نه يحصل بوجودها
 مشابهة بين الالف والياء وبين التانيين لا خلاف في معنى الذكر والمؤنث واجب عن هذا بان هذا الوجه
 ان كان يحصل به بينهما مشابهة لانه ليس بينهما المشابهة ضرورية بحيث لا يوزن الالف والياء بدون
 مثل ما يجر انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصرافه وان وعثمان لجر انتفاء التاء من غير وجود فعل فيجب
 ان يكون غير متصرف بالانتفاء وكلمة من قوله ومن ثم اختلف في رجحان السبب
 وهو في انتفاء التاء وتساويهما للامانة الى المكان الاعباري ويزاد في هذه السكت عند الوقف ويكتب في الاول
 مع التاء لان الوصول في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على تقدير الابدال بهما الوقف عليها ولذلك
 يكتب رة زيدا وعمرهما التاء لانها اذا وقف عليها غلظت رة وقبر ولذلك كتب ههنا مع التاء وان لم يوقف
 عليها وتوهم ثمة بالتاء من غلظت العامة اي لاجل ان بعضهم شرطوا في تأخير الالف والياء انتفاء فعله
 وبعضهم وجود فعل اختلف في رجحان حيث يصر من اشتراط وجود فعل لعدم وجهه من اشتراط
 انتفاء فعله لان انتفاءه حادثة وهو الوجه لان وجود فعل ليس شرط بالذات بل لا سئل ان انتفاء فعله الذي
 هو شرط بالذات فلا يحتاج الى العزو لان انتفاء فعله في رجحان اختصاصه بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع
 الى الوصول قبل الاختصاص هو القياس على الظاهر ودون في قوله دون سكران
 وندمان اختلف يعني اختلف في رجحان ولم يختلف في سكران وندمان بل اختلف على منع
 سكران لوجود الشرط على كلا القولين لان انتفاء سكرانه وجود فعله على صرف ندمان لان انتفاء الشرط على كلا القولين
 لوجود ندمانه وعدم ندمانه اذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله او ضد فعل نظر لانها احد الشرطين فيقتضي
 ان لا يمتنع للشرط وهو الالف والياء في احوال شرطية اي في الاسم او في الصفه وليس الامر كذلك بل يمتنع
 في كلا الشرطين اي في الاسم والصفه فكيف يقع الشرط بين الشرطين واجب بانه يتردد بين الشرطين بل مشابهة

الفعل في الماضي انما يفعل في الازم ثلاثة كما ذكره واصل في الفعل خمسة افعال افعال النجى ما افسى
 زيد واصل المتكلم من المضارع من باب افعال الصفه غير اعم من مخرج واصل المتكلم من باب افعال النجى ما افسى
 من باب افعال ما لا ينداء الفعل غير مبنى على ثلاث نحو اكل واشفق واصل الماضي من باب افعال ما لا ينداء
 نحو اخرج فاصل التفضيل ينداء فعل النجى واصل الصفه ينداء فعل المتكلم من باب واصل الازم الفاعل محصور
 نداء فعل الماضي ما لا ينداء الفعل لا ينداء الفعل غير مبنى فاصل المتكلم من المضارع من باب افعال النجى ما افسى
 من الافعال ما لا ينداء ما لا ينداء في الماضي من الفعل فلا يقل غزيرة الا في الزيادة مشكل لان اول
 اعم من الزيادة فيلزم اتخاذ الطرف والمطرف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان
 علم يكون في الاول قد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والام يصلي مطروحا لا الاصل وبقا
 معناه اول حرفه في الازم زيادة او محال معناه في الازم صفه الزيادة ونحوه غير قابل للتاء
 خبره المتصل في اوله غير قابل للتاء الثاني لا ينداء الا في شرط كغيره قابل للتاء لانما ان قبلها اخرج عن وزن
 لفعل فلا ينداء في شبهه فان قيل اسوقا بل للتاء في اسوة هيجه الا في شرط كغيره قابل للتاء لانما ان قبلها اخرج عن وزن
 وكذا في الازم قابل للتاء وان غير وزن الفعل وانما لا يخرج عن الصرف لعدم سبب في قول المراد بالالتاء
 فاستوفى اسوة على التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في قوله لا ينداء بل للتاء لانما ان قبلها اخرج عن وزن
 الفاعل واصل مخرج بقبوله التاء وفي الازم ايضا على التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في قوله لا ينداء بل للتاء لانما ان قبلها اخرج عن وزن
 او قول المراد بقبول التاء عدم قبولها باخبار الذي امتنع عن الصرف لا بجلد واسود من منع عن الصرف باخبار
 الازم وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصله ميثاق مؤثر بهذا الاعتبار وسواء وانما بجلد باخباره بجلده
 انما من هذا الاعتبار غير مخرج عن الصرف فخص في الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحثنا وسبقنا
 من شذائده ولا بل اشتراط عدم قبول التاء مستخرج اعم من الصرف للزوم وجود الشرط عند
 وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة للذكون مع عدم قبول التاء في جلد الشرط وهو لا يمنع من الضم
 وفي جلد وجود الشرط عليه الشرط ونظرا لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود الشرط لا الشرط ولا يوجد جلد عند جلد
 الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع امر الان يقال ان شرط حكمه اعم من الشرط في الطرفين
 في وجود الحكم واصل في جعل مع الوصف الاصل يقال جلد على ان يجرى على العمل انما انصرف للزوم
 عليه الشرط عند عدم الشرط لا سيما عند عدم جلد عدم الشرط ميثاق لعدم الشرط وقد علم الشرط

وقد قدم الشرط ههنا لان يدل قبل التاء فكرة حيث يقال تظهر الجملة اى قوتها على العمل فيقدم المشروط وهو
 عن الصرف اما اذا سمي بـكان غير صرف لان غير قابل للتأني حيث قد لما دفع عن بيان عمل منع الصرف شرع في
 ما ذهبنا اليه هذه السبل بنهاية فضال ما فيه علمية موثقة كلمة ما موصولة اى الاسم العربي
 او المثنوع الذى فيه علمية موثقة اى وجبة صح فيها منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كالف الثالث غير لازم
 والجهر والتركيب والالف والنون اذا كانا فى اسم او بطريق السببية كالف العدل ووزن الفعل وفيه اختلاف
 عن نحو مسلج وحمراء وجب اذا سميها كان العلمية غير موثقة فيها الا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان
 منع صرفها لا لاجل الجمع الاقصو لزوم الانثى لئلا يخل على الجمعية والثانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية
 وقبلها كان قيل قد جعل الصرف من قبل التعريف موثرا والعلمية شرطها وههنا جعل العلمية موثرة وليس يصلح
 فيه تعريف موثوقا هذا الاشارة قيل انما جعل العلمية ههنا موثرا على اصطلاح غير او على التعريف باراد
 التعريف العلمى من العلمية على ما فى بحث المعنى وكلمة اذا فى قوله اى انك للشرط وهو الظاهر واللفظ هو ان
 كانت للشرط كان قوله صرف جوابا للشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا للموصولة وان كانت لفظي كان قوله
 صرف خبرا للموصولة وقوله اذا انكر ظرف للوصف اى الاسم الذى فيه علمية موثقة صرف ذلك الاسم وقت تنكيده
 فهو ريب مستلزم وقطاعا لم يفتقر وتنكير العلم اما بنا ويلعبوا بعد من جنس وذلك اذا وقع في الشركة الانفاضين
 سميها بـزيد مثلا فنقول كمن زيد فليتروى بـزيد فليتروى اما بنا ويلعبوا باسم جنس ذلك اد شتمه على
 بعضه من الصفات فيمنع ان يماننا ويلعبوا باسم جنس والى على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اى لكل
 قهار مبطل مؤلف وكما يقال رب ما شئ اى رب جواد وانما صرف وقت تنكيده لما قبله اى الى ليل
 قبل هذا بطريق الالتزام من انها بيان ما اى من ان العلمية لا تتجامع مع حال كونها موثرة الا
 شرطية كلمة ما مجازاة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفعول لا تتجامع اى لا تتجامع مسببات
 الاسباب حال كونها موثرة الاسباب اى العلمية شرط في ذلك السبب هو الانثىث بنحو لالف والعلمية
 والالف والنون اذا كانا فى اسم وقوله الا العدل ووزن الفعل استثناء مما يتبعه
 الاستثناء الاول اى لا تتجامع موثرة غير شرطية الا العدل ووزن الفعل كمنزلهما فانهما يتجامعا
 موثرة حيث اشيع عمل للعدل والعلمية واحدهما وزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرطية ما حيث اشيع
 واحد من غير العلمية فلما قال وما فيه علمية موثرة اذا انكر صرف كان لواهم ان يثبوا ان هذه الصائفة

بكيفية تجوز ان يفرض انهم يجمع في تلك اسباب العدل ووزن الفعل والعلية فاذا نكر ذلك الاسم بقي سبب
 العدل ووزن الفعل لما ان العلية ليس شرطية حتى ينعدم الشرط وعند عدم الشرط فذهب وهو بقوله
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لا تخافا فانهما فلا يكون احدهما
 اي فلا يوجد الا احدهما اذ للتضاد ان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التكرير سببان وفي هذا الاستثناء نظر فانه
 قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في الخارج سبب غيرهما وان قيل في
 معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما
 يراد به احد معين وهو ايضا يعمح احدهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما و
 يمكن ان يفهم بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غيرهما في شرطية الاحدهما فيستقيم المعنى واللفظ
 نظرا لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غيرهما في شرطية ليس الا العدل
 ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اي احد منهما و
 اجيب بان مفهوم قوله غيرهما في شرطية غامض يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان لا يراد منه
 العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والفهوم كات لفظ الاستثناء وان
 كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل اذا كان له اربع شئ فغال نسا في طوائف الاغنياء فلا
 وفلا ندو فلا ندو مع الاستثناء حتى لم يطلوا واحدة منهما مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى
 ما صدق عليه قوله في لسان لا اربع المستثناء لكن جعل استثناء البعض من الكل باجبا وان
 مفهوم قوله في لسان يتناول الارب المستثناءات وغيرها وان كان ما صدق عليه في الارب المستثناءات فاما
 ان استثناء الكل من الكل في كلامنا على وجهه وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط
 التكلم لا محال المحكم فافهم فاذا نكر ذلك الاسم اي الاسم الذي كانتا العلية فيه موثورة بقي بلا
 سبب فيما هو موثورة في طريق الشرطية حيث ينعدم الشرط وعند عدم الشرط فلا يبقى غير سبب و
 على سبب واحد فيما هو موثورة في طريق السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن
 الفعل وخالفه سيبويه في الاخفش بنسب الاخفش لا غير في مثل احمر الماثل
 احمر كل ما يمان صفه في اصله وقدرنا سبب آخر فيدخل في هذا المحكم مثل سكران على حال من معنى
 انه اهله اي خالف سيبويه في الاخفش فاما مثل احمر ما كونه علما او قمين عن الثام بالاضافة من ال عن

عن الموصوف اي في علم مثل اجعل نحو على الهمزة مثلها زيدا اي على القرة زيدا مثلها او ليس يتعلو وهو في
 لقناد للمعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلية وليس كذلك بل اللزوم حالة التنكير دل عليه قوله
اذا نكر فانه ظرف مخالف سيبويه الرفع في مثل اجروفت تنكيره وذكر في بعض الشروح الرفع
 الرفع لان الرفع ثلثة اقسام اسناد سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني طينذ وهو ابو الحسن
 مسعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان وللهما ههنا طينذ كذا صرح المصنف في شرح الفصل
 فلو نسب الرفع كانت نسبة المخالفه قصد الى الاستاذ وهي غير ملائمة برتبة وغير نظر لان نسبة المخالف
 قصد الى التليذ ابعدهم بالعمدة لانها توجب الحقوق ولو كانت المخالفه لاظهار الحق لا باس بها من كلا
 المجانبين الا ان لا يوردت نسبتهما الى الاستاذ والتليذ جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة
 كما خلا قال ابو يوسف يعني خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلا قال ابو حنيفة
 فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من التولية رفع الرفع بل العواب هو النصب فلي هذا يكون الحكم من
 حيث المعنى استثناء من الضابط المذكورة كانه قال وما فيه علمية موثقة اذا ذكر في الرفع مثل اخر
 ان اذكر بمطالعة بغيره سيبويه غير منصرف **اعني بالصفة الاصلية بعد التنكير**
 كما اذهبنا الصفة الاصلية في اسوداسا لجهة بالانفاق والرفع لم يغيره لان الساقط بالعلمية
 التي هي وضع ثان ساقط عن درجته الاعتبار بخلاف اسوداسا لجهة فان الوصف فيه اعتبر عنه
 غلبة الاممية غارضة فلا يعارض الاصل وان غلبة الاممية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية
 على ما يخلو من ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى بان تسمية التسمية
 بالامر بالعكس واجيب بان الساقط لما فيه غير بعد زوال المانع والرفع ان يقول ان الوصفية
 بالعلمية للنضاد بينهما والعلمية لا تروى بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاختصاصية فان يسمح له
 او بان يجعل اسم جنس نحو كل فهو موسى على ما سبق وعلى كل التقدير لا يرجع امر بعد التنكير الى
 الاصل وهو من له الهمزة فكيف يعيب الوصف الاصل بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالان
 ان الوصف يبع بعد التنكير بل المراد انه كالناث لكونه اصليا مع زوال ما يضافه ولذا لا قال
 في جمع اجروفت ان كان علما في احد احاديثه فلا اعتبار بالوصفية فيه لما في العلم ذلك وادعوت
 هذا ناعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اخالف

سيبيويه اللفظ لاجل اعتبار الصفة الأصلية او على انه مختار من شبة في مثل اجراء خالف سيبيويه
 اللفظ من حيث اعتبار الصفة الأصلية او على انه حال يحدف مضاف الى خالف سيبيويه اللفظ
 حال كونه اعتبار الصفة الأصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل مضافا الى خالف سيبيويه
 اللفظ وقت اعتبار الصفة الأصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور هو حاشي
 الخاتمة مثل يجمع الفهري او يحدف مضاف الى خالف سيبيويه اللفظ اعتبار الصفة
 الأصلية واضافة الخاتمة الى الاعتبار من قبيل اضافة السبب الى السبب ان كان مفعولا كما في
 بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز ويجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد
 الفعل المعلق وفاعل المفعول له لان الخالف حينئذ هو اللفظ والصفة الأصلية وهو سبب
 وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدلا اشتمال من قوله سيبيويه ايضا يحدف الضمير الى خالف
 اللفظ سيبيويه اعتبار الصفة الأصلية حال الجار والجر وفي محل نصب على انه مفعول به لوجه
 اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا اي ان سيبيويه يعتبر الصفة الأصلية في
 مثل امر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبيويه في وجه المسئلة المذكورة في قوله
 ان يقال انه لغير الوصف الاصل بعد التنكير وان كان زايلا فيلزم ان يمتنع في حال العلمية ايضا
 فيمتنع نحو انه من الصف للوصف الاصل والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزم هذا سيبيويه
 باب حاتم كما ذكرنا حيث لا يمتنع فيه الوصف الاصل واللام لا يمتنع في العلم كان في الاول
 وصفه بقاء علمية لما يلزم من اعتبار اعتبار منضادين وهو
 الوصف والعلمية في حكم واحد وحده فردية وهو متنع صرف لفظا لعدم امتناعه لان
 اعتبارا كما قدمنا في الاما لم توارى وكلاهما على اثر واحد وان اضربا للوثر لم اجتمع الضدين
 علمية لشيء اذا كانتا في غير موضع واحد في العلم كالاخرين معانيلهم مصاحبة الضدين في
 واحد لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصل ههنا التناقض واللام وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد
 فردية يمتنع وان اعتبار الوصف والعلم في منع الصف فانه ايضا اعتبار الضدين في الواحد لكنه وقع في
 وهو جائز في غير المتضادين العلمية والوصفية ان العلم المصروف الوصف المعرف فان قيل اعتبار الضدين
 في حكم واحد في ذاته لا يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية الظاهريين وليس الذي في هذا المعنى

من مطلق خاص الاسم لانها تستعمل فيها مترابا ثانيا ويحصل ان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقامه التثنية الاولى فبالا
ثان فخرج الفعل لانه لا يندرج على القطع عابده والفعل يصل بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانهما لا يتحدوا
به امتن اجتمعا ولا يجزمان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التثنية فلم يند بها فلم يخرج المنصوب بهما وان
من خواص الاسم ومن قال ان الجر في قطع عنه ثبعا للتثنية فقال ان الجر في قطع منه ثبعا للتثنية التناقض
لشبه الفعل وهذا لانه في قطع التثنية تشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر في الاسم غير المنصرف لبقا
السببين ثم اخرج عن قسم العرب باخبار الانصار وعدده شرع في قسم اخر العرب باعتبار انهم لا
فقال **المرفوعات** هو ما **اشتمل** كلمة ما موصوفة بحارة عن اسم او معرف بالجملة ^{تفصيل}
صفتها اي هو اسم او معرف **اشتمل** على **الفاعلية** اي علمتها والرفع والواو والا فخرج
جائز في زيد او ياء او الزمان سواء كانت تلك العلامه لفظا او تقدير فيدخل الاعراب في اللفظ والتقدير
لان اللفظ يشمله دون المحل اذ الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جائي هو لا يخرج
ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان ثم معرف كان مرفوعة قوله للمرفوعات مبتداء وهو ضمير **الفعل** المحل
من الاعراب وهو عايد الى المرفوعات واذا ذكره وحده مع ان المرفوعات جميع مؤنث نظر الى خبر المرفوعات
اولا لانه عايد اليها بنا ويل كل واحد واحد لانه عايد الى الرفع المذكور معنى لانه المرفوعات عليه لان
المرفوعات جميع المرفوع دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع لا تفرق والثناء كما يكون للمؤنث يكون
غير العلامه ايضا نحو الجبال الراضعات والكواكب المطالعات وانما اعاد الضمير الى الرفع دون المرفوعات لان
التعريف انما يكون للجنس والتحقيق دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو
لشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون قوله للمرفوعات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذان
المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذان المرفوعات فكان سائلا قال المرفوعات
فقال هو ما اشتمل على كذا والثناء في الفاعلية محتمل ان يكون لمطابقة الموصوف الياء للنسبة اي
المختصة النسبية الى الفاعل فيدخل المخففات ويحتمل ان يكون التثنية والياء او اداة معنى المصدرية
اي كونه فاعلا في اذ كونه فاعله حقيقة او حكما ليدخل المخففات وانما قال على علم الفاعلية ولم
على الرفع ولتناول الاعراب بالحرف ولما لا يفرق تعريف الشيء بانيها وفي المعنى والجملة واليشير الى
اساله الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب **فمنه** **الفاعل** مبتداء فقد خبروه انما

والفاء للتفسير أي فمن ما أشبه على علم الفاعلية الفاعل أو من المرفوعات الفاعل وتوحيدها
عرف من التأويلات وهو ما أشبه ما غاظم الفاعل على بناء المرفوعات لا من أصل المرفوعات ومسايل التي
ملحق بها على الصحيح لأن وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة في الأصل
إذا الأصل أن يتبين ما الفعل لكونه لم يوضع الأول وإذا كان الفعل هو الأصل فما ينبغي عنه بالفعل وهو الفاعل
أيضا يكون أصلا بخلاف المبتداء فإنه ليس بهذا ملكتا به وإن كان له عامله لفظي وعامل المبتداء معنوي
واللفظي أقوى من المعنوي وإذا كان عاملا أقوى كما هو أقوى ضرورة ولأن الفاعل أشد في باب
الركنية حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسدود بخلاف المبتداء وفيه نظر لأن الركنية لا ينافي الحذف
الذي تزيان المبتداء والتعريف مكان وقد جاز حذفها لعدم حذف الفاعل لا يدل على ركنية فكيف
يدل على كونه أشد في باب الركنية ولأن رفع الفاعل لا يمتنع بالتواضع بخلاف المبتداء فإن رفعه يمتنع
بمتنع بدخول بالها ونقلت وكان وفيه أيضا نظر لأن رفع الفاعل قد يمتنع أيضا بدخول المرفوعات
نحو كوفي بالله وما جأني من أحدي وأجيبان الزايد ما لا يند بها وقيل أصل المرفوعات المبتداء وهو
منهيب ميبويه لأنه باق على ما هو الأصل في السند اليه وهو التقدير لا أنه يحكم عليه بكل حكم كما أمكن
أو مشتقا فان التبريح اشتقاقه وجوده على الصحيح نحو هذا جرد زيد فأي كان أقوى بخلاف الفاعل
لا يحكم عليه إلا بالاشتقاق لأن عاملا لا يكون الاشتقاق لأن المبتداء يحكم عليه بأحكام مستقلة
في تركيب واحد نحو زيد عاملا فلو جاز تخالف الفاعل فإن حكمه واحد ليس إلا وهو
سند اليه الفعل أو شبيهه أي الفاعل اسم اسند اليه الفعل أو شبيهه كما مصدر
اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل ولذا قيل أن يقول قد يسند اليه معنى الفعل أيضا كالفعل نحو
زيد فانه محروغ يعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقولوا وشبهه إما أن يندرج تحتها وهو معنى
كما لظرف أو لا يندرج فإذا اندرج لم يصدق قوله في الحال أن العامل فيها الفعل أو شبيهه أو
وإن لم يندرج كان حده أن يذكر هنا أيضا أو معناه وأجيب بأن العامل في الاسم المرفوع مع الفعل
هو الظرف عند البعض لقيام مقام العامل المعنوي المقدر اليه ذهب المصنف لميل إلى الاعراب وعند
هو الفعل المقدر أو اسم الفاعل لا الظرف لأنه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا المذهب المجهول
ولم يقل في تعريفه أو معناه وإنما قال وشبهه ليمتدح زيد فأي نعم وحسن وجهه في قوله

عطف على قوله اسند احوال بقوله وقد قدم فذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه اجزاء عن نحو زيد
 زيد ضرب زيد مما اسند اليه الفعل لكنه موضع من فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير ونه قيل
 اليه ايضا والاسناد فيه منكر حيث اسند الفعل الى الضمير ثم بدوا اسنادوا ذلك الضمير الى زيد
 الفعل اليه انما يفكر الاسناد وينبغي الحكم كذا في المنفاح وغيره وما قيل ان قوله وقد علم عليه
 وهم من قوم ان الفعل فيه مسند الى زيد لا للاجزاء على تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى
 فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدم عليه مكان وقدم عليه وقوله على جهة قيامه
 حال بعد حال اي واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم وطريقة كبر ان لا يكون الفعل مبنيا
 للفعل اي لا يكون على صيغة المجهول وفيه اجزاء عن مفعول مالم يسم فاعليه نحو ضرب زيد وزيد
 ضربه فانه مما اسند اليه الفعل وشبهه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوله
 وانما لم يذكر الشيخ عبدالقادر النخعي وفيها هذا القيد في هذا الفاعل لان مفعول مالم يسم فاعليه فاعل على
 وانما لم يذكر على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به اذ كان له لايخرج نحو مات زيد وعال عمرو فان الموت ليس
 بزيد وكذا الطول ليس بزيد كونهما على جهة انهما لا يمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد نافع الفاعل بذكر
 او عطف اخر جافني زيد اخوك ونام زيد وعمر حيث اسند الفعل اليه على جهة قيامه بهما قيل المراد جميع مد
 المفعول والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير النواجب بقرينة السياق وهو ذكر النواجب بعد هذه المبررات فيكون
 المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تسمية او غير ناصح **مثل قام زيد** مثال الفاعل الذي اسند اليه الفعل وزيد
 في بعض النسخ وزيد قام ابو له يكون مثالا للفاعل الذي اسند اليه شبه الفعل فاما في عن بحث تعرض
 الفاعل شرع في بيان احكامه فقال **والاصل ان يلى الفعل** اي الاول ان يشارت الفاعل
 الذي اسند اليه بحيث لا يشتمل بين مودين الفاعل شئ من المفاعيل ولو اختلفا لان الفاعل كالمجر من كان الفعل
 لا يعيد ببنو لو قال والاولى ان يلية لكان اخضر واوضح واحسن اما الاول فلذلك الفعل واما الثاني
 فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف الاولى فانها لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلانه لا اختلاف وهو
 من اليه ان على ما عرفت في علم الديق **فلان ذلك** الفاعل انتهى واللام للتشليل على ما عرفت في بحث الوصف
 ولا يحل ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** ينصب غلامه
 زيد على جاز وانه لا تركيب لتقدم معاد الضمير وهو في محل التقديم الفاعل رتبة فلا يلزم الاصل ان يلى

قبل الذكر وامتنع ضرب غلامه زيدا برغ غلامه ونصب زيدا في امتنع هذا
 التركيب لزوم الامتناع قبل الذكر للفرق الحاد وهو للقول لفظا ورتبة بناء على اسال تقدم الفاعل عليه
 هذا عند الجوهري وغلاما لا يفتش وابن جنى فانما يطروا غمتسا بقول الشاعر تفتجنى وبعنى عك ابن جنى
 جزاء الكلامية للماديات وقد فعلت فان ضمير به عايد الى عدى وهو منافر والحيابان الضمير للمصدر
 لا لعدى اي جزى دبا عجزاء لولا الجزى المقدم عليه كقول الله تعالى احملوا هو اوزر للنوى فان قيل قد جاء
 الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلو قيل التفسير يتركب اعني في مخرج الفعلين عند افعال الثاني قبل الاضمار
 قبل الذكر بشرط التفسير بخبر والعق والتفسير غلامه مضاعف اليه وهو غير الامتناع لا ينضم للقول في
 الاول اذ العمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا للثاني ان الضرورة قد دعت الى
 الاضمار قبل الذكر في التنازع لثمة افساس الفعل الفاعل ولاكن لك هذا اذ للقول فضلا فهو نظر لان
 الفصل للمعنى في اقتضاء الفاعل والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصديقا هيت على الفاعل يتوقف تصديقا
 ما هيت على المفعول كما ان الضرب مثلا فانه استعمال اللفظ في محل قابل للايلاء وهو كما لا يوصو بدون
 من يستعمل تلك اللفظ لا يوصو بدون ذلك العمل غاية ما في الباب ان الفاعل وكن الكلام حيث يتوقف
 بفوارده والمفعول به ليس بركن ففقدت الضرورة في كلتا الصورتين ولجيب بان المراد بالضرورة ضرورة
 تصحيح الكلام دون ما ذكرته من الضرورة يعني الامتناع قبل الذكر في التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث
 وجب التنازع في كلام العرب فيصالح في تصحيحه الى الامتناع قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا العمل
 ما روى على غير الامتناع لا فرغ من بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه
 فقال واذا انتفى الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظا تميزا من حيث اللفظ
 والقربة عطف على الاعراب اي واذا انتفى القربة حالت كانت او مخالفة على فاعلية احد
 ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى والكرم هو الآء هو الآء او كان الفاعل مضمرا
 متصلا سواء كان المفعول امنا ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ضربت اربابا
 او مضمرا متصلا نحو ضربت اربابا او وقع مفعولا اي مفعولا الفاعل بمجد الانحياز
 ضرب زيدا لعمرك او بعد معنا اي معنى الاية هو انما فاعله معنى الاية فاعلة الضمير على ما هو المشهور
 عندنا انما انتفى عن ضرب زيدا هو انما فاعله معنى الاية فاعلة الضمير على ما هو المشهور

انما يعني ما والا اختيار المصنف والا فالتدوير في الفتح وغيره وانما منقضة بمعنى ما والا لا معنى لها
 وقوله **وجب تقديم** كذا جواز القول واذا تنفي مع ما عطف عليه اي يجب تقديم الفاعل على
 المفعول اما في الصورة الاولى اي في صورة انتفاء الاعراب فيها ما والفرقة ظلمة عن الالنباس بخلاف
 ما لو وجدت قرينة مفادلية نحو ضرب سعد موسى ضرب موسى سعدى في ضرب موسى الفاعل عيسى
 الفاعل ينصب الفاعل الاول وروى الثاني فان فيها قرينة مفادلية وهو ذكر المفعول في المثال الاول ثانياً
 في الثاني ولعرب المصنف في الثالث احوالته نحو اكل الكثير موسى فان فيه قرينة تعاليتة وهو عدم صلا
 الكثير للفاعلية فينبغي ان لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالنباس من قبل قد اعتبر لزوم الالنباس
 ولم يشرع تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى اجنية الوجهان احدهما ان يكون
 موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبر والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في الآية زيد اجنية
 الوجهان احدهما ان يكون المأمم مبتدأ وما بعده فاعلة السامس مسند الخبر الثاني ان يكون المأمم خبراً لغيره
 فكذا في غيرها اما اجنية الوجهان او الوجه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالنباس وجواز الوجهين او الوجه
 قيل الفرق مبنى على تعديلا صل وهو ان احدا الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والآخر على الاصل فحصل
 يخالف الاصل ملبس منتهك لالنباس اذا السامع مع كراهة الاصل لسبق ذمها اليه ولا ياملا ولا يشكهم
 فيضال بالمقصود وان استويا اصالة وعمل الفاعل كالمجوزين على الاحتمال حيث لا ينعين احدهما بالاول
 حتى يسبق ذمهم السامع اليه بل يحتاج الى التامل ولا يصنعنا فيكون جوازها من باب الاجمال دون
 الالنباس والاحمال جائز لالنباس من منع واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بل لا
 حالية او مفادلية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذمهم السامع الى فاخر الفاعل على
 لكونه خلافا لاصل بل يسبق الى فاعلية موسى فان لم تقصد في الالنباس المقصود بغيره بخلاف موسى
 ضرب عيسى حيث يجوز في موسى الوجهان لاستويا بهما في مخالفة الاصل لا مفعوليه فوجب تقديم المفعول
 على الفعل وهو خلاف الاصل وابدايته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذا الاصل في الخبر
 فاستويا في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقام زيد حيث يجوز في الالنباس الوجهان لاستوياهما في
 مخالفة الاصل على ما سبق في ذلك في موضعنا انشاء الله تعالى وعلى هذا نفس ما لا يمتثل هذا هو الفرق بين
 جميع صور الالنباس وجواز الوجهين او الوجهين واما في الصورة الثانية اي في صورة كون الفاعل ضميراً

ضمير متصل فلا ن اتصاله مانع من تأخير الاستنتاج الفصل مع الاتصال والراد بقدم الفاعل لا
يخلل المفعول بينه وبين الفعل فلا يتقص بخبره ما ضرب وأما في الصورة الثالثة أي في صورة وقوع
المفعول بعد لا أو معناها فلا ن أو الفاعل لا فقلب المقصود ذلك لأن المقصود من قصر الفاعل على المفعول
فلا ن قد قدم المفعول على الفاعل لا فقلب ذلك إلى قصر المفعول على الفاعل إذ معنى قولنا ما ضرب زيد الأمر أن
ليس ضارفاً للأحد لا المفعول فاما عرو فإن ان يكون مفعولاً بالقرية ويتقدم المفعول أي بقولك ما ضرب عرو
الذين يتعكس ثم هذا إذا وقع للمفعول فقط بعد لا أو معناها أما إذا وقع بعد لا أو معناها كما قلنا ما ضرب
عرو على زيد فهو ما ضرب عرو فإن زيد عند الاستثناء وعبد الظاهر سواء قصد استثناء عرو
وقصد عرو أو على الفاعل بقرينة أو قصد استثناء عرو من أي من أي ما ضرب لحداد عرو أو زيد
حيث لا ينتقلب إلا انحصار المقصود وذلك لأن الا انحصار إنما يقع فيما
يل لا فلو ذكر الفاعل بعد ما قال الا انحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب لا زيد عرو فإني قد قلت الضارب
زيد لا خير فلو ذكر المفعول بعد ما قال الا انحصار يقع فيه فإذا قلت ما ضرب لا زيد عرو فإني قد قلت الضروب
عرو لا خير وهذا أكثر من أن لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عرو وقدم عرو على زيد أو قصد
استثناء أي من أي من أي الثاني فلان يوم استثناء شيئين من شيئين بأداة واحدة بلا عطف وهو
لا يجوز لضعف الحرف وأما الأول فللزم الالتباس بالثاني فلو ما بين المواضع التي وجب فيها تقديم
الفاعل على المفعول شرع في بيان المواضع التي تأخر عنها فقال وإذا اتصل به إعرافاً
ضمير مفعول أي ضمير ما يدل على المفعول نحو قوله تعالى وإذا ابتلى إبراهيم ربه أو وقع
الفاعل بعد لا نحو ما ضرب عرو الأندلس أو بعد معناها أي محذوفاً وهو ما عرّفنا
ضرب عرو زيد أو اتصل به أي بالفعل مفعول أي مفعول الفعل وهو أي
الفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت وقوله وجب تأخير
جواب الشرط للساقية أي وجب تأخير الفاعل عن المفعول وأما في الصورة الأولى أي في صورة اتصال
المفعول فللنوعين لزوم الاستباق قبل الذكر وأما في الصورة الثانية أي في صورة وقوعه بعد لا أو
فليان بنقلب المقصود لأن المقصود من قصر المفعول على الفاعل فلا ن قد قدم الفاعل على المفعول
فلا ن قد تقدم الفاعل على المفعول أي معنى قولنا ما ضرب عرو الأندلس من غير أن يكون

الازيد فاما زيد فاما ان يكون ضارفاً لغيره ويقدم الفاعل اى يقولك ما ضرب زيد الاخر اى يتركس هذا
 اخر او وقع بمجرده فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب زيد عمر فانه
 جازي لبقاء الاختصار المقصود على جالده وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لقط المصنف لان مثل
 هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمر معمول فعل محذوف ليس فيه مثل الفاعل على مفعول واما في
 الصورة الثالثة اى في صورة اتصال المفعول لان اتصال المفعول مانع عن تأخيره لمساواة الاتصال الفعول
 واما قال وهو غير متصل احرازاً عما اذا كان الفاعل متصلاً ايضاً مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل
 على المفعول على ما مر وقد يحذف الفعل كذا في رد للتقليل واللام للعهد اى قلما يحدث
 الفعل لانفع للفاصل لفتياً مقربة من اللام بمعنى الوقت لا للعلّة لان قيام القرينة شرط للحذف
 لا ملّة بل العلّة لا يميز ولا يختص اى وقت حصول قرينة رد الة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله
جواز اسفد مصدر محذوف اى وقد يحذف حذفاً جازياً لا يجاز ولا اختصار مع حصول الغرض
 بالقرينة **كقولك زيد** خبر مبتدأ محذوف والقول المعقول اى هو مثل مقولك
 وزيد يدل من القول اى كزيد والرفع كفى بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف
 لقوله جواز اقل هذا يكون زيد مضاف اليه والرفع محلي على التقديرين وقوله **لمن قال الجواب**
 مستفيد وكلمة من موصولة وقال سئل اى زيد للمقول الذى قال **من قام** كلمة من هذه استنفاد
 مبتدأ وقام خبره والجملة الاسمية مائة ومقول قال زيد الواقع في الجواب فاعل فعل محذوف اى قام زيد
 فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكورة في السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقديم
 زيد قام ليطابق اجواب السؤال وهو من قام لان جملة اسمية فيجب ان يكون الجواب كذلك وان يكون
 ذلك لا بتقديم الخبر قيل لم جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السؤال خوفاً ولا يطابقه من لان قوله
 من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في المحذور زيد قام فيه قولي الحكم يتكرر الاستاد فلا يطابق الجواب
 السؤال من حيث المعنى او يقال حذف الخبر يجب حذف الجملة وحذف الفعل بوجوب حذف شرطها والظلال
 في الحذف اولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق كما في المثال المذكور يكون بقرينة السؤال
 المقدر كقول من قال الفاعل في قرينة زيدين فمثل وليبك **زيد ضارع** لخصومة
 الواو في قوله وليبك ليست بعللثة في البت بل هي من هاء المصنف لطف مثال على مثال وهما غائب

غايب مبنى للفعل وقوله يزيد غير منصرف للعلية ووزن الفعل رفح على انه مفعول ماله لم عليه لقوله ليبتك وقوله
 ضارع معلق بفعل محذوف لان الشاعر اى امر بالكاء بقوله ليبتك يزيد على ان يبتك في صيغة الجوهول فترك السامع ان يبتك
 فالتام من يبتك وجعل هذا السؤال المقدركا المحققا فاجاب بقوله ضارع اى يبتك ضارع اى عابر عن خصوصه عند
 المصنوع فغذا الفعل للدلالة السؤال المقدر عليه واللام في قوله خصوصه بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع ان لم
 يعتقد بشئ لان الجار والجرور يكفى وايمه الفعل اى يبتك من يبتك عند الخصومة او بقوله يبتك المقدر واللام
 بالخصوصه خصوصه غير معدا وخصوصه مع غيره وانما يبتك وقت الخصومة لضعف حاله وقلة احواله فان
 يزيد كان فغير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلة ان اريد خصوصه غير معدا وفيه نظر لان
 الخصومة لا تصلح علة للكاء بل العلة غيره وقت خصوصه غيره اياه وكون يزيد فغير الضارعين ومعين الضعفاء
 فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين ولوجب بان حل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا
 بقوله ضارع لا بقوله يبتك المقدر اى ضارع لا حل خصوصه غير معدا يبتك من يبتك عند خصوصه غير معدا
 البيت من كتاب سيبويه واخره ومختبط مما تلحق الطوايح قوله **ومختبط** عطف على ضارع اى يبتك ضارع
 ومختبط وهو ما يل العطايا من غير وسيلة وانما يبتك مختبط لان يزيد على السائلين من غير وسيلة وقوله
مما تلحق الطوايح اى مما تملك الحوادث ماله متعلق بقوله يبتك المقدر او بقوله مختبط
 من السببية وما مصدرية والضارع بمعنى حكاية حال ماضية لا طاعة هو لا هلاك والطوايح جمع مطيح
 على خلاف القياس كلوايح جمع لمحقة القياس المعلمات والمطوية هي الحادثة المهلكة اى يبتك مختبط
 اطحا الطوايح ماله اى اجل هلاك المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبتك اى ليبتك يزيد لاجل اطحا الطوايح
 يزيد اى اجل هلاك المهلكات يزيد ومن البيت انه ينبغي ان يبتك على يزيد كل ذليل لا ماله وكل فقير ماله
 اصابت به حوادث الزمان واهلك ماله لم يجد من يتفان يزيد ناصر كل ذليل وجار قهر كل فقير وقوله
وجوبا عطف على قوله جاز اى ويجوز حذفه والياء في مثل **وان احد من الشر**
استجارك فاجرح اى مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه معلق محذوف تفسير
 استجارك وتقدمه وان استجارك احد من الشر كمن استجارك ولو المراد بالمثل كل ما فيه الخدوف فيجب فيه
 الخدوف لا يلزم الجمع بين المصنف والمفسر وقيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر اى وان وعطف البيان غور
 غضنفر اى مدنا ونحو قوله وقاد يناء ان يا ابراهيم ونحو ما ثنى ابو الفضل زيد قيل ذلك تفسير المعنى وهذا

تفسير المحذوف ومعنى الحجج بين المفسر والمفسر فيه ولم يصح هنا لأنه بالجمع لا يبق للمفسر عهد وفنا فلا يكون
المفسر تفسير للحدث وإنما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث الفاعل والفاعل جميعا فقال
وقد يحذف فان معاً أى الفعل والفاعل لقيام قريضة نظيره **مثل نعم لمن قال** الجاد
والجور وروضة نعم أى نعم المقول لمن قال وأحال أى مثل نعم مقول لمن قال **أخا** مزيد تغديره نعم قفا
زيد فحذف الفعل والفاعل بدلاً من نعم الذى التصديق ما سبق وحذف الجمله هنا جاز لا واجب نعم قريضة كذا
مسد الجمله كذا قالوا ولما كان يقول ان الشئ مستغیره قد يكون بان يفيد ما قد تكافى فإيهما زيدان ولا
ان نعم قيد فائدة الجمله المحذوفه فيكون السؤال قريضة المحذوف ونعم ساقية مسد المحذوف فينبغي ان يكون
حذف الجمله هنا واجباً على ان الجمله لم تستعمل بعد حذف التصديق في موضع هذا اشارة الجوب وال جواب
عنه ظاهر فليتأمل ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو انهما وعند التام
وذكرنا براعكام الشانيع استعملوا فقال **واذا شانيع الفعلان اساطها بعد**
أى بعد الفعلين قوله ظاهر مفضل شانيع لان فاعل متعدى مفعولين تقول فاعل شانيع فمفعولان شانيع لان
فيكون من باب تهازينا الشوب لان باب تضارب زيد وقوله بعد ما سطر ظاهر أى ظاهر وأما بعد ما
وانا ذكر الفعلين لا صالة الفعل والشانيع لا ينجس بالفعل بل يرجع في غيرهما من الصفات أيضاً فزيدنا
ومكرم عمرو وبكر شريف وكريم اثنى وغير ذلك وهذا بيان لاهل ما يتحقق فيه الشانيع ولا ينجس الشانيع
بالفعلين بل يرجع في أكثر منهما أيضاً نحو ما جاء في الصلوة الماثورة كاصليته وسلمت وبأوكث ورحمت
وتحت على إبراهيم فان هذه الخمسة فاعل في كل إرأهم وانما قيل بالظاهر لاختلاف المفسران الشانيع لا
فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز افعال كل واحد منهما فاذا غلبت ضربت وأكرمت على صيرها للمكرم ضربت
على صيرها للفايىا وضربت وأكرمت على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل بهما فيقتضيه ولا يمكن
أعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان الاتصال يجب اتصالهما مله او بما هو كجزء ولا يتصل بما مل آخر ظاهراً
لم يجز في المنصل لم يجز في المنصل طرق الباب وانما قيد بقوله بعد ما لان لاهم الظاهر اذا كان متقدماً
او متوسطاً يلحق بالفعل الاول اذ يصفه هو قبل التكلم والثاني فلا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون من هذا
الاناب كقولك زيداً ضربت وأكرمت وضربت زيداً وأكرمت فان قيل للشانيع لا يقتضي تركيب ما عند احد الا
البصرين ذهبوا الى افعال الثاني واشار الفاعل في الاول حذف الفعل ان استغنى عنه ولا يظهر ان

والكوفيين الى اعمال الاول وافعال الفاعل والمفعول في الثاني الا ان يمنع مانع فيظهره وعلى ما ياتي في المتن
تكميل فان اذا تنازع الفعلان الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في الطلب دون التركيب فيكون
واذا قصد تعبد الفعلين الى اسم واحد في الثالث المتنازع قوله فقد يكون جوابا لافعاله
الثناء في قوله فان عملك للتفسير يحتمل ان يكون الغاء للتفسير الجزاء محذوف تقديره واذا التنازع
ظاهرا بعد ما جاز اعمال كل واحد منها وعلى هذا يكون الغاء في قوله فان عملك ايضا للتفسير فيحتمل ان يكون
الغاء للتفسير فيجوز ان الشطر قوله فان عملك الثاني الى آخره اي فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في
الفاعلية اي فاعلية الاسم الظاهر وبما النسبة مع الثناء تقديره معنى الصدورية اي في كونه فاعلا
ضربتي واكرمني زيد وقد يكون واقعا في المفعولية اي في مفعوليه
الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا مخوضا واكرمت زيدا وقد يكون واقعا
في الفاعلية والمفعولية في مختلفين في لاقتضاء وان يقتضوا جدا الفعلين فاعلية
الاسم الظاهر في اخر مفعوليه مع مخوضي واكرمت زيدا وانساب قوله مختلفين على انه حال من التعليل
المقدريين الذين هما فاعل المصدر المضاعف اليها المدلول بالفعل المستكن في فقد يكون العامل في
وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
معاً حال كون الفعلين مختلفين في لاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك ولعل ان يقول
لو كان ذلك حال من الفعلين المقدرين وعامله المصدر والمدلول بالفعل المستكن في قوله فقد يكون يلزم
اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة فيكونا معنيتين ويمكن ان يجاب بان حال من الفعلين
المفهومين من ذلك الضمير فيكون كلاما من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام في الحال
بمعنى ان يكون عامله معنويا مفهوما من الكلام من حيث الضمير فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا محالة
باب اعمال الضمير يمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عما كان ان كان احداهما
والآخر ناصبا وقوله ويجوز ان يكون بكسر الياء والفتح وهو الفصحى وكان الكسر لا يخلو الفصل بين الفعلين
الى الدبسة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الجملة اي يختم الجملة المنسوبة الى البصرة اعمال التنازع
عطف على الجزاء المحذوف اي اذا تنازع الفعلان ظاهرهما يجوز ان يكون كل منهما مخوضا والبصير
في لغة البصرة اعمال الفعلان في تخيير اعمال الاول فالأخلاق في الاختيار والاولوية من انجي

فيكون

الاسم الظاهر في اخر مفعوليه مع مخوضي

واحتجوا بان الفصل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدروا بان لعمال الاول يستلزم
 الفصل من العامل والعمول وهو خلاف لاصل الاصل في المفعول ان يمل عامله وباستغنائه الاستعمال
 على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاتم اقروا كتابي حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لفيل
 اوقه لا تضيا واحدا والمفعول في الثاني عند لعمال الاول ومنه قوله تعالى اتوا فرج عليه قط حيث اعمل
 الثاني اذ لو اعمل الاول لفيل افرجه لما ترو منه قوله الشاعر ومكاسد ما كان متونها بحري ففعلوا استغنى
 لون مذهب حيث اعمل الثاني والاول لفيل واستغنى تكملا ذكرنا ومنه قوله تعالى فاض كل ذي دين خوقه
 وعة مطول معنى غريها حيث اعمل الثاني وكلام الصراحي ما في الصرايح الاول فلا فاعل لعمال ذلك لفيل فو غابا
 فلنا واما في الصرايح الثاني فلا فاعل لعمال ذلك لفيل من هو غريها باظهار الضمير من لا منه صغرت على
 من هو لحيث وقع خبر المعرفة وهو صفة الفري حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هو لحيث فيها
 ابراز الضمير في الميضم على شرطية النسب فلا ميم في الضمير دل على انه فاعل الثاني بخلاف ما لو كان
 الفري معولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير بطول لانه وان كان صغرت على غير من لحيث وقع خبر
 وهو صفة الفري لا ان ضميره اخبر بربطه التفسيران الفري فليس ضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير وخيار
 الكوفيون اي نهاء الكوفي لعمال الفصل الاول مع تجريها اعمال الثاني واحتجوا بان الاول
 الطالبين فهو ولي باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم لا تضار قبل الذكر ولا كان لعمال الاول
 اولي ويقول امره القيس فلو انما اسعوا في معيشة ككافي ولما طلب قليلا من المال فان كان في لهم
 اطلب متاعا في قليل واعمل ككافي في حقوقه فمع ما كان اعمال الثاني وهو لاطلب الى لا تقادح في التعليل
 نصب قليل وضمير مع كتابه خلاف لاصل وهو مفعول للمفعول لا الثاني فلو اعمال الاول تضار الما
 اغتاره الشاعر في الضمير لا يمتد ولا الوجه الخا ارضا اغتاره دل على ان اعمال الاول هو الضار وجوابه بان
 في المتن ثعلب ان الضار اعمال الثاني عند البصريين واما لعمال الاول عند الكوفيين تسرع في تفسيرها
 وبيان كيفية الاعمال فقال فان اعملت الثاني القاء للنفس في انما به تفسير اعمال الثاني في
 الاول ولاكثر استعماله اعطان اعملت الفصل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مفعليا للفاعل
 اخبرت الفاعل فاعل الفصل الاول اذا انقضت الفاعل على وفق الظاهر اي على معنى
 الاسم الظاهر الطالع بعد الفعل في افراد التنشيد والجمع والتذكير الثاني في موضعين واكثر من زيد

وضرباني واكرمك زيد بن وضربني واكرمك هذا وضرباني واكرمك هذا
 وضربني واكرمك هذا وقوله **دون المحذوف** ظرف اخر من اي دون حذف الفاعل ان
 لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استغناء زيد عنه الا اذا شئى سده كما في ما سبق لا زيد
 ضرب زيد على معنى المجزول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جاز في العهد بشرط التفسير نحو قل هو الله
 ونعم جلا فان قيل لم يظهر الفاعل في الاول عند افعال الثاني ليدلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
 قيل لو ظهر ذلك ثم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه مع اسكان الاضمار **خلافا للكسائي**
 وح مضمول مطلقا فعل محذوف اي يحذف القول بالاضمار دون المحذوف خلافا للكسائي فانه يقول
 بحذف الفاعل دون اضماره تحريزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير
 في الجملة جاز في نحو قل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء سده فانه لم يرد
 في كل منهما اسلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء سده نحو قل هو الله تعالى امع بهم واصبر
 حيث حذف بهم في الثاني وهو فعل هند سبويه ونحو ما قام وما قصد الا انما حيث حذف الا انما في الاول
 وهو الفاعل ونحو اضربني من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرمك والضم حيث حذف الفاعل
 وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ما كان وان ابقيت خطأ لئلا يلتبس امع بالواو ونحو اطعم في يوم
 ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر وقيل ان المصدر فاعله العمل لا يجب فيه وجود الفاعل
 فنحو اطعم في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم القضاء كما في الجوامد لا من باب حذف
 الفاعل ولا مثله السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذف ضميا منسيا والمحذوف في باب
 اللتان ضميا منسيا ويظهر ان المحذوف بين الفاعلين بالاضمار وبين الفاعلين والمحذوف في التثنية
 والمجوع دون الواحد تكون الضمير بارزاً فيها ومستترافيه يقال في الاضمار ضربني واكرمك زيد
 وضربني واكرمك زيد وفي المحذوف ضربني واكرمك زيدان او زيدون بخلاف ضربني واكرمك
 زيد حيث لا يظهر ان المحذوف فيه مودعة بل من فان الفاعل في الفعل الاول مضمير مستتر عند الفاعلين
 كما في واحد عند الفاعلين بالمحذوف وقوله **وجاز** جملة معترضة لبيان خلاف القراء والواو
 اعراضية اي وجاز افعال الثاني عند القضاء الاول الفاعل وقوله **خلافا للفر** مع مضمول
 اي يحذف القول بالجواز خلافا للفر فانه منع جواز ذلك للزوم احد الخطوين الاضمار قبل الذكر

او حذف الفاعل و روى عن الفراد كشرىك الراضين والاضمار بعد الاسم الظاهر كقى صورة فالحق الناسب
 يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيداً هو ودواة المتن غير شهوة عند قولها هي
حذفت المفعول عطف على قوله اضمرت الفاعل و ان عملك الثاني حذفك للمفعول
 ان اقضى ^{الاول} للمفعول ان استغنى عنه هذا شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغنى عنه
 والجزاء والمجرد راعى عنه مفعول ما لم يسم فاعله اى حذفك للمفعول ان كافاً مما استغنى عنه بان لم
 يكن مفعولاً لاضمار الغلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطاني زيد وهما لان الفعل فضله
 فلا ضرورة ان اضمار قبل الذكر فيضف ليدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول
 تحذف من ساجدة انكر لو انما لم يضره ذلك تحذف من الاضمار قبل الذكر في الفضلة وانما الاضمار
 في قولهم وهدرجا فشا ذوالا **الظهير** اى ان لم يستغنى عنه اى ان كان ماله يستغنى
 عنه بان كان مفعولاً ثانيان باب عليك وكان الاول مذكوراً اظهرت للمفعول نحو حسبتى منطلقاً حيث
 زيد منطلقاً فان حسبتى حسبت لى اثنان فاقى منطلقاً الاخير واعمل في حسبتى وجب اظهرا
 مفعول حسبتى وهو منطلقاً الاول ليدل على ان الاضمار على احد المفعولين ثم اخرج عن نفسى
 هذا ذهب البصريين وبيان كيفية احوال الفعل الثاني شرع في تفسيره ذهب الكوفيين وبيان كيفية
 احوال الفعل الاول فقال وان عملك الاول عطف على الشطية السابقة وهي قوله فان
 عملك الثاني اى وان عملك الفعل الاول كما راعى الكوفيين سواء كان مقتضياً للفاعل او المفعول
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني اذا اقضى الفاعل على **وقو الظاهر**
 بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيد وضربت وضرباني الريدن وضربت وضربني الريدن
واضمرت المفعول ايضا في الفعل الثاني اذا اقضى للمفعول على القول **المختار** عطف
 الظاهر نحو ضربني وضربت زيد وضربني وضربت الريدن وضربني وضربت الريدن وانما اضمرت
 المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما
 في الفعل الثاني حكماً فلا يجذف مع امكان اضماره **الا ان يمنع ما منع فقط** ظهر استثنا
 مفعول المفعول على المختار فجميع ١٦٠ وقاات الاول ومنع ما منع عن الاضمار فحينئذ يجب
 اظهرا للمفعول وهو ما اذا كان مفعولاً ثانيان باب عليك مع ذكر الفعل الاول قبل الفعل الثاني

قوله ولم اطلب عطفه على جملة الشرطية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حيثن في سياق الاول
بمعنى حيثن فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول المرأة الفليس بمثله وقوله ليس من خبره وقوله
في البيت جواب لدفع الكافيه بدل من قوله امر القيسر و اضافته الفساد الى المعنى اضافه المصدر الى الفاعل
ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على وجهه فبانه به شرع في تعريفه
على وجه فقال مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكرك فاعله وانما فصل عنه
كما فصل المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى جاء بعض الضميرين فاعلا كل مفعول حذف فاعله
واخيم هو مفعول ما كثر كل بيان الا لم يذلل يكون ذكره هنا مستنكرا وقوله حذف فاعله مفعول
مفعول وهو ما يذكى للضمير المستتر في اخيم اي اخيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد ليلا يظنهم اسناد
الى قوله مقام فان قيل هذا العهد صنادق الريح وقوله اخيم انبت الريح البقل حيث كان في الاصل مفعولا
فبما انبت الله البقل وقت الريح فهو مفعول حذف فاعله واخيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كون مفعولا
فيكون صارا فاعلا لتصدق حلا فاعله عليه فلم يصيد عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ من تعريفه
مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال في شرطه مفعول ما لم يسم فاعله ان
تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة الفاعل الى الضيغة المفعول فان قيل
كيف يدخل في هذا الشرط مفعول واستعمل مفعولها ما بنى المفعول قيل ان الكلام حذف مفعول اي
الى فعل وي فعل ونحوهما ما بنى المفعول او يقال للمبد بقوله فعل وي فعل مجرد اللفظ والعطف اذا اريد به مجرد
لفظ يكون على العلم بغير ما ويل بصيغة اسمهم سواء بها كما في لعل فرعون موسى اي اكل جبار عادل و
الشيعة لم يسم فعل وي فعل كونه ما خيا بوجه لا ومضارعا بوجه لا او كونه صيغة المفعول فيكون
المضارع تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول وللضارع المجهول وان تغير صيغة الفعل الى المبنى المفعول الى
صيغة الفعل المبني للمفعول فلو كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ما بان كل مفعول صالح لا فاعله مقام
الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمك مقام الفاعل لان المفعول الثاني مستند الى المفعول الاول اسنادا فاما ما علمك
المفعول الثاني كونه مستندا الى مستند اليه مما يجزى كذا الاسنادين فاما بخلاف العجبي ضرب زيد فان ضرب
واران كاستند واستند اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث من

المصدرية بل باعتبار الصفة المتدنية فإن المصدر يمكن أن يكون بدون المفعول بكما في المفعول به كالقيام والقعود وغيرها
 من المصادر اللازمة فثبت أن احتياج الفعل إلى هذه الفاعيل أشد من احتياج المفعول إلى الفاعيل بل لا يخرج
 هو عليه قيل لا يخرج هو عليه لأن الفعل المجهول غير مبنى لواحد من هذه الفاعيل فكان راجعا عليها ولذا
 تقول ضرب زيد يوم الجمعة أما الأمير ضربا شديدا في داسره
 فتعين زيد الفاعل للتعليل وهذا لتعليل على الفاعيل المذكور لأنه إذا قيل تقول كذا فضعين زيد
 وكأنه قال مثاله كذا لأنه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من الفاعيل التي تصلح للأقامة فإن قول
 يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام الأمير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للرفع باعتبار
 الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطه ظرف الجرح مع أن المفعول به بلا واسطه ظرف الجرح فاعلم ان
 والفاعل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطه ظرف الجرح على اصطلاح الجمهور وما على اصطلاح
 فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير في شرط نصيب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم نكرار
 ظرف المكان وترك تقدير المفعول به بالواسطه ايضا لأنه ان يقول ان كلام المصنف غير منظم فإن قوله
 اذا وجد وقوله تعين وقوله يقول امور مستقلة وقوله ضعين زيد ما من الهم الا ان يجعل قوله
 بمعنى المستعمل كما في قوله تعالى يوم ننفخ في الصور نخرج من في السموات والارض فان لم يكن ثامنه
 روافضا أي فان لم يوجد المفعول بلا واسطه في الكلام فالجميع سواء أي فجميع الفاعيل
 في الأقامة لا سؤلوا الجميع في عدم بناء الفعل للمجهول له وكون الاستناد إليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ
 نوع اشكال وهو انه لو اراد جميع الفاعيل مع مفعول به لا يستقيم بقاياه على قوله فان لم يكن وان
 جميع ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به أو لم يوجد قيل المادوان لم يوجد المفعول
 فجميع ما سواه سواء في جوان الأقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جوان الأقامة أو يقال المادوان
 لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من الفاعيل سواء وان وجد جميع ما يذكر منها فغير
 ليس سواء لأن المفعول به ولو قال والاولى سواء كان اخصوله فضل الشرط أو نحو ذلك لفظ
 يومه خلاف للفظ ود على ما عرف والمفعول الاول من مفعول باب اعطيت ولذا
 باب اعطيت كل فعل متعد إلى مفعولين ثانيا غير الاول فيتناول كونه أي المفعول الاول من الفعل
 المتعدى إلى مفعولين ثانيا غير الاول اول من للفعل الثاني في اقامته مقام الفاعل لأن الفعل

المفعول الأول من أعطيت زيداً وهو ما فيه معنى الفاعلية اذ هو ما يحل اى عنه وكذا المفعول الثاني
 زيداً حجة فيه معنى الفاعلية اذ هو مكسر وفي الثاني منها معنى المفعولية لانه ما خوذ مكسراً وما فيه
 معنى الفاعلية فهو انشوب واليوق بالما منه مقام الفاعل ويجب انما منه عند اللبس نحو اعطى زيد عمراً
 فان كل واحد من مفعولي به يصلح ان يكون اخذاً وما خوذ اخذاً ف اعطيت زيداً وهو ما كان الثاني كذا
 ان يكون اخذاً بل عين لكونه ما خوذ فلا للبس الا منه ثم لما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يلم
 فاعله شرع في بحث المبتداء والخبر فقال ومنها المبتداء والخبر مبتداء متقدم والخبر بالجملة
 عطفت على قوله فانه الفاعل اى من المرفوعات المبتداء والخبر انما تفصيل هذا لتأنيث المعاد وذكر
 ثم التذكير للخبر وفي بعض النسخ ومنها المبتداء والخبر اى وما اشتمل على علم الفاعلية المبتداء والخبر
 في بعض النسخ المبتداء والخبر فعلى هذا يكون المبتداء مبتدأً محذوف والخبر اى ومنها المبتداء والخبر
 ومنها انما حذف الخبر لكتفاء ما ذكر في الفاعل ولذلك حذف ذلك في سائر المرفوعات الاربعة وانما
 جمع المبتداء والخبر ففصل واحد لكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذ لا يصلح فيها اذا ذكر كما
 ذكر القى ما حذف احدهما فلاف الاصل والمشتراك في كون حاملهما معنواً وبغير ذلك فا
 مبتدأ هو الاسم الجرد عن العوامل اللفظية قوله المبتدأ ومبتدأ هو
 ضمير الفصل لا يصلح له من الاستجاب وقوله الاسم خبر وقوله الجرد صفة لا يعم وقوله عن العوامل متعلق
 وقوله اللفظية صفة العوامل اى العوامل النسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الخبر الى
 الى الكلمات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى اللفظ اى العوامل النسوبة الى اللفظ لا قط ذلك العوامل
 فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثاني بمعنى الملفوظ اى العوامل النسوبة الى الاشياء الملفوظة بها وحاشا
 الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها وقيد الاسم اضراً عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ ولا خبر
 اعم من ان يكون امّا عطف او تقدير او قيد في الخبر سواء عليه ام ما قبله ثم ام لم يندرج وتقع بالبعد
 خير من ان نراه وعلى ان زعمنا منطلق وفي قيد الجرد عن العوامل اللفظية اضراً عن الاسم الذي يدخل فيه
 عامل لفظي وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بما كان وان وصلت كافه في العلم من جاز
 المختص في الفصل لانه عن المبتداء وحده فبالجري ان يطلق بخلافه عاراً له حيث قصد ان ما هو
 المشترك بين المبتداء والخبر فايدعها ان الجرد ان نحو العوامل اللفظية من سناد والمشتراك بينهما الخبر

عن العوازل التي من شأنها أن تدخل عليها وهي الأبواب الثلاثة وفيها ليس لها دور على المصنف
 قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ وليس مجرد عن مطلق العوازل اللفظية لان المبتدأ زائدة
 وتلحقها الواو اي بما لا يندرج في قوله مستند الى كونه حال من الضمير المستكن في قوله المجرى
 والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مستند وهو انما فعل لان حال مستندة على قول الحال وفيه اخترا
 عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فان خارج من هذا القسم فان قيل ماله انما ضمير الفصل في
 هذا المبتدأ والتجريد من هذا الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض النسخ وبالخصوص المستفاد
 من المقام المكان المحرر او انما يعجز عن وقوعه في ذلك في بعضهم ليكون صور التصريح ماله على صور الكلام
 في قول صريح بالحصصه نار داغية لانهم ان اسم الفاعل مستند فاعله مصدر الحركه قائم الابدان لا
 مصدر مستند اليه ولا غيره لان مصدره بافتقارها حرف النفي في طلب مستفهام وفيه نظر لان ضمير
 مقتضى ضمير الحركه المبتدأ دون العكس فاذا التفت زيد هو المطلق كان لا يتطابق مقصودا على ذلك
 وان زيد مقصود على لا يتطابق فاعله هذا يكون القسم المخرج عن العوازل اللفظية المستند اليه في
 الواو فاعله حرف النفي والاسم المستند مقصودا على المبتدأ مقصودا على الاسم المذكور والصفة المذكورة
 فلا يحصل ضمير الفصل ودفعه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ وبلا خلاف واجب
 فاعله ضمير المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو القوي ومنه قوله تعالى اولئك هم الفالحين اع
 اولئك هم المذنبون وعلى الفلاح لا يشهدى الفلاح منهم الاخيرهم ومعنا من هذا القبيل فيكون
 خبرها فيحصل به رد وجهه فان قيل الخبر به في العوازل اللفظية يقتض سبق وجوبها ان قولك زيد مجرم
 نحو ان ياب يقتض سبق وجود الشاب ولا يرجع في المبتدأ فاعله قط قيل مستند ذلك لكن قد يقال
 كان متراة الوجود كما في قولك للثقلان ضيق في الركبة والركبة البعير وقولك صبحان الله في صفة
 البعير وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنين واحببنا اثنين بقسبة العدم على ما اشتهر
 من هذا الصل فان قيل الخبر به في الوجود من حيث المعنى واللام في العوازل لا تستغراق فيكون
 المبتدأ هو الاسم الذي لا يوجد في كل فاعله لفظ ونفي الكرم في العوم كقولك اقيم كل انسان لا يجوز
 المنفي كقولك كل انسان لم يمت وقصده ان في العوم لا يوجد في الحكم عن كل فرد من افرادها ضمنية
 اليه انكل بل يفيد في الحكم عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوازل ووجود البعض لان تجريده

لما يقتض على المعنى المذكور والصفة المذكورة المبتدأ

عن حصول الوجود كما يكون بشمول العلم يكون بالامتزاق أيضاً قبل هذا انما هو اذا كان الجسم من السلب البسيط
ولا ختم ذلك بل هو مطلب على وجه الدول ولذا النسبة اجمالية كقربانها الى الاخرى اثبات الجسم من جميع
العوامل بان لا يوجد في حال على سبيل عموم النقي لا في عموم فيكون المعنى هو كلام الذي لم يوجد فيه
قطر او قال سلطان الجسم بدنى السلب البسيط فيدفعه الجسم وفي عموم يجعل لشكل الجسم والافراق فحين
احد علم حصول العلم بالدليل المتأرجح كافي قوله تعالى ان الله لا يحب كل غفور وان الله لا يحب كل غاف
ثم ولا يطلع كل غاف في ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على ان المبدأ هو كلام الذي لم يوجد فيه
قطر ويمكن ان يقال الكلام في قوله العوامل الجسم دون الاستغراق فيبطل حتى الجمعية اي المبدأ هو كلام
عن ماهية العوامل فقط فلا يرد ما ذكر املا وقوله او المصنف حلت على قوله كلام او المبدأ هو كلام
او المصنف او اوقفه بعد النفي او الف لا يستقرها مرد الراد بان حصة اسماء الفاعل والمفعول
الشبهه وانما هي جهاها كالنسوب عموماً فترى انك وانما قيد الصفة بكونها وانما بعد ما يحصل للاعتقاد
احرازه عن قولك فام زيد فان الصفة ليست بمبتدأه لانهم لا يعتد بخلو تلك فخر والكثيرين وكله او المصنف
المتحدون الجمع وليس لاشك والشكيات فلا ينافي التعريف او هي التفسير اقدم وروى الحد وضاً
فقسم الحد وروى في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وهذا كذا ان قوله كلام قسم يتناول كلا القسمين
ان الراد كلام ما هو قسم الفعل كاد عليه كلام المصنف في قسمه لا قسم الصفة كازم بقى الشارحين فان
يقرب ان اريد به قسم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالقيد هو ان الحد قسم الصفة فيحصل التقابل قبل النفا
بين القسمين يحصل بالتقابل الجوهري او بقوله مستند اليه فان المبدأ في القسم الاول مستند اليه وفي الثاني
مستند اليه كما ينبغي ان يراعى قسم الصفة لا يزيل حصة في قسم الحد فليس مستند الحد ما يتناول كلا القسمين
وتحارب افعلة حال من شبهه او افعلة حال كذا تلك الصفة وانما هو ان كانت الصفة مفعلة والظاهر
الذي بهذا استواء وجهه او انما قيل الظاهر انما هو ان الصفة الرافضة لمصر على الامان ان زيدان فانها رافضة
لجميع ما يرد ان زيدان ولو كانت رافضة للظاهر لم يرد تشديدها لمعرف ان رافع الفاعل اذا فهم على اثنين
وكل مجموع فكانت خبر ليس الا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل انما فان الصفة رافضة للمصروف انما مبتدأ
فيلزم الراد بالظاهر عنه الفاعل وهو قوله المستند فلا يخرج ذلك فان قيل انما هو الواحدة من هذا المستند
الى رافضة لظاهر مستند اليه بالظاهر وهو قوله المستند فلا يخرج ذلك فان قيل انما هو الواحدة من هذا المستند

لكان اشمل قبل الصفة الواضحة بعد الف الخلف في ابتداءية قال بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر في المصنف اخلوا
 بها ولما كان ذكر الف لا يصلحها وان اخذ الثاني كان ذكرها تقييدا واخر من من قبل الصفة الواضحة بعد
 كلام الموصول الاضطرار مبتدأة ايضا بما عطف على الموصول نحو الفاضل اجرة زيد فلما قال بعد عرف النفي او الف
 الاستفهام او لام الموصول كان اشمل قبل الف المصنوع وحق الصفة بعد كلام الموصول لان هذا القسم من المبتدأ
 ضروري يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا لزوم اعراب المصنوع بل اعراب الكلام الموصول كما عراب ما بعد
 الكلمة بمعنى خبر اعرابه وتوضيحه ان حق الاحواب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاممية في صورة اللفظ
 الحريضة والنفي لا يحمل الا عراب تغفل اعرابها الى صلتهما فاعربت باعرابها عادية كان الاستفهامية الكائنة
 بمعنى فريلا كانت في سورة الف اعرب اعرابها الى ما بعد ما عراب بل اعراب عادية مثل زيد فاعرب
 مثال القسم الاول من المبتدأة وما قاله الزيلاني مثال الصفة الواضحة بعد عرف النفي واما قوله
 الزيلاني مثال الصفة الواضحة بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس بمبتدأ
 البهلواني ان فاعلها السادس مستد الخبز انما للبلد فان طابقت مفردا او ثنائيا وافقت الصفة الواضحة
 بعد عرف النفي او الف الاستفهام اسما مفعولا مفعولها وان كانت الصفة وكلام المفعول الواقع
 بعد ما مفعولين جازا **اللام** ان احدها كون الصفة مبتدأة وما بعد فاعلها السادس مستد الخبز انما
 الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعد ما مبتدأة بخلاف ما اذا طابقت متفقا وجوه عطفها على الزيلاني
 واما يعمون الزيلانيون فاما حينئذ خبر ليس لان قبل هذا القسم من المبتدأة ضروري لا يصار اليه الا عند عدم
 وجه آخر فلا يجوز له ان يفتى الضرورة قبل الضرورة هنا على تقدير غرضه لا مطلقا وهو على تقدير جعل
 الكلام الظاهر فاعلا وانما اذا جعلت الكلام الظاهر فاعلا فلا يوجد في الصفة سوى وضعها على الابتداء والتعطف
 الضرورة فان قيل اعتبر منع تخالف المبتدأة في غير ذلك ثم لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجه
 او لم يجز الالتباس بما يجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جيع صور الالتباس وجواز الوجهين قيل
 بينهما ما يمكن قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل والآخر على الاصل فلهذا ما يخالف
 الاصل ملحق بمنع الالتباس اذا السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يناسل ولا يستغنى ففعل
 بالتشديد وفام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتداءية زيد كنت ملتبساً حيث لا يسبق ذهنه ابتداء
 في الخبر المبتدأة عن الخبر ملاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وان لم تقصد ذلك

فيلزم التباس المقصود خبره فلا يجوز فهمه إلا الفاعلية لئلا يخلو ما عن مخالفة الأصل وإن استعمل الوجهان أصالة
 ومخالفة فلا يصلح كالتأويلين على الفعل حيث لا ينعين أحدهما بالأصل حتى يسبق ذهن السامع إليه ^ج
 إلى التأويل ولا يستغنى ويكون جوازهما من باب الإجمال والإجمال جائز للتباس منوع وذلك ^{مثلاً}
 أقام زيد فان وجهه مستويان في مخالفة الأصل إذا ابتدأته فوجب وقوع المسند به مثبته ^و
 خلاف الأصل فاستوى الوجهان فجوز هذا هو الفرق بين جميع صور التباس وجواز الوجهين ^و كما فرغ
 من بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال **والخبر هو المجرى** عن حوامل النقطية المسند به **المفعول**
للمصغرة المذكورة أي التقديراً لا يكون مصغرة واحدة صيغة النفي والفعل مستغنى رافعاً
 الظاهر وقوله المجرى شامل للبنداء بتسميته وقوله المسند به أحراز عن القسم الأول منه وقوله المعارف
 للمصغرة المذكورة أحراز عن القسم الثاني منه فاعلم يقل هو لا اسم المجرى لأن الخبر قد يكون جملة أو كلمة ^{حيث}
 هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فقلت ذكر الاسم لئلا نأول الاسم والجملة وقيل أمه المفعول هو لا اسم المجرى
 الكتاب بما قال في المبتدأ والجملة التي وقفت خبراً في تأويل الخبرهم فان قيل يدخل في المصغرة في زيد يضرب
 البوم وليس يخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به إلى المبتدأ فيخرج ذلك لأنه مسند إلى الفاعل وذلك ^{للمبتدأ}
 وعلى هذا قوله المعارف للمصغرة المذكورة تأكيد لأن القسم الثاني من المبتدأ يخرج بعده ما عتبرت أنه الخبر مستدراً
 هو ضمير الفصل والمجرى خبر المسند به مصغرة المجرى والمعارف صفة أخرى ثلثا بين المبتدأ والخبر شرع في بيان
 أحكامها على الترتيب فقال **فصل المبتدأ والتقدير** أي لا ولي في المبتدأ ومقتضى الدليل
 أن يكون مقدماً على الخبر لا أنه موصوف ومعنى الخبر مصغرة والموصوف مقدم على المصغرة ولا نهضة البيان
 والخبر جملة الفاعلة والبيان أم ولا اسم الی وأخرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان ^{الفعل} ^{الفاعل} هو المجرى
 دون الفاعل لأن الفعل يدل على التجرد والحوادث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على الخبر ^{والخبر}
 بخلاف المبتدأ والخبر فان لا اسم هو المبتدأ لأن الغرض من الجملة الإحصائية ^{الجملة} لا على التبيين الدوام
 ومن ثم لا يجوز أن أصل المبتدأ التقدير جازي **دأره زيد** مبتدأ متقدم الخبر
 والجملة بناويل هذا الكلام فاحراز ما عجزنا عن ذلك مع كون الضمير جازياً إلى زيد المناظر لفظاً تقدمه
 رتبة لمكان أصالة تقدمه **وامتنع** صاحبها في **الدار** المجرى خبر لغو لصاحبه
 والجملة بناويل هذا الكلام فاعلم امتنع وأما امتنع هذا العود الفاعل إلى الدار وهو خبر الخبر إلى أصل المبتدأ

وفي خبره قد تقدم تقديم الخبر المبتدأ وهو مخالفة الأصل

فلزم هو والضمير **المتاخر** لفظا وتارة لما فرغ من بيان بعض احكام المبدءاء شرعي حكم آخر فقال وقد
يكون المبدءاء نكرة كلمة قد للتفليل اي قلما يكون المبدءاء نكرة فيه اشارة الى ان المبدء
في المبدءاء التعريف لكونه محكوما عليه ولا يصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه اعملا من متكرره مع كونه
محكما بما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل انكركم تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك في الشكليات التي تخص
ايها شيوعها وابها موهومها وحصل فيها نوع معين **بوجوبها** كمالها ما ذرية او صفة بوجوبها بوجوبها
وجوبها فان قيل بيان الشكرك عند بيان اصالة التقدّم بغير ملازم فكان لا بد وان ذكر هنا قوله وان كان
تقدّمه مشغلا عن ما له صدق الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل وتغلّفه قيل في المبدءاء اصل
التقدّم والتعريف فبين احدهما بالضرورة والآخر بما للزم لان بيان قلّة الشكرك ليس لزم اصالة
التعريف فكانه قال وقد يكون المبدءاء نكرة واصلة التعريف او يقال لما بينت اصالة تقدم المبدءاء
شرعي في بيان ما يلزم فيه التقدّم ويختلف هذا المبدءاء وذلك اذا كان التبرر مستقلا عن المدارج بل
هذا المقصود من بيان وجوب تخصيص النكرة قوله في المدارج بل وذكر سائر الوجوه استظهارا لكان ذكر الشكرك
بعد ذكر التقدّم بهذا التلخيص والملازمة ومير نظر الى ذكر بعد ذكره لو كان بهذا التلخيص لكان
يبين ان تقدم قوله في المدارج بل على سائر امثلة وجوه التخصيص فانه عن سائر امثلة باي هذا
مثل ولابد مومن خير من مشرك فان قوله لابد مبدءا تخصص بالصفة لان قوله لابد
يحمل المومن والبرائة اذا وصف بالمومن سائر خصوصها وحصل فيه نوع تحسين **وارجل في**
الدار اما من امة فان قوله ارجل مبدءا تخصص الم لم يثبت ان خبر لا احد الحسنين عند المتكلم
لان ام المتصلة المعادلة للصفة للسوان عن النعيين بعد ان يثبت الخبر لا احد هاهنا فانه اذا كانت
الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل اجراءها على التوضيح
بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا لغيره على اجراءه على التخصيص ولذا قيل الصفات قبل العلم بها انما
والاخبار بعد العلم بها صفات فصارت المبدءاء كانت تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا استخراج
في الدارج بل في الدارج لعدم انقطاع التعليل على ثبوت الخبر لا احد هاهنا عند المتكلم كما لو ان يقول المبدء
لذلك وهو جوف في بيان المبدءاء وذاك لان النكرة في سياق في ثاويل المبدءاء اذا هي اقرب
في الدارج ذلك ان شئ من المبدءاء هاهنا بعد ذلك ان في انجباب **وما احد خير منك** فان

قوله اعياد مبتداء عند بنى ثم خص بصيغة العموم لان النكرة في سياق النفي تفيد نفي كل واحد من
الضدين لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف اللفظ
الواحد بالخصوص والعموم جميعا واسباب انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بال تخصيص هذا النفي
الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والاهتمام المحاصل في النكرات
وهناك ذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من الخاطب لم يبق للسامع شبهة
لان الاشتباه اذا يكون اذا ادادوا واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك
الواحد من هوفا التخصيص معناه يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم هذا
التمثيل للبشراء على ما ذهب بنى تميم لان ما ولا للشبهتين بليس لا يجلان عندنا على ما عرفت و
شرا ههنا فاقاب فانه شر مبتداء تخصص بالصيغة النكرة تفديده شر عظيم امر الكلب شر
حقير رد التامم التثوين فيلما العظيم فيدل على صفة او يكونه فاعلا في النفي حيث كان في الاصل امر
شرا فاقاب يجعل شر يبدل من الضمير المستتر في امر والبذل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليضد المحصر
لان تقديم ما عطفه التثنية يوجب انحصار فيكون النفي ما امره فاقاب الاشرافا فاقاب التثنية مع انه
بعيد عن الفهم ضرورة نصيحة وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان المراد للكلب بالنباح المضاد قد يكون
خيرا بان يكون الجاش حبيبا او ناجيا او مغربا غير مشرق وقد يكون شرابا بان يكون الجاش لصا وعتقا
والمراد ينباح غير معناه فيشاور به ويخشي منه السور وهذا لا يكون الا شرا فاعلا الاول بهج القصص
بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يجمع الفصل لا لانه لا يرد في قوله شر ان يقدر الوصف حتى يجمع الفصل يكون
للمنى شر عظيم لا حقيقيا ههنا فاقاب وهذا يلى قوله شر ان يقدر الوصف حتى يجمع الفصل يكون
وجعل طويل جاشي معناه لا يصير وقبل ان لا يكون انما يشك به الغراب اذا سمعوا ههنا يكلب في
وقت لا يهرق مثل ذلك السور فكان مودة ههنا يقشاور به فخشى منه السور والمرد يذى نائب
وفي الدار وجعل وذا بهج مبتداء تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين
لكونه حكما انه اذا قيل في الدار لم ان ابعده موصوف باستفاره في الدار فكانه منخصص بالصفة
بجلا في نفهم رجل فانه لم يبين لكونه حيا الحيوان ان يكون قائم مبتداء وجعل بدلا منه فلو قلنا
بانه صير يلزم الا بانه قائم غير ذلك وفيه عطف وبتحقيقه اقام رجل مع ان ذلك لا يناسب موجبه

فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتداء تخصصي بكونه منسوبا الى المتكلم ان جازا
سلبك سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعلا من ان
الى رفع لفظة الاستقرار والروام في الدوام فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلك
سلاما عليك لان سلبك معناه قلت سلام عليك كما ان سلبك معناه قلت سبحان الله ولبيت
قلت لبيت فيلزم التسلسل والدور والذكر اولان لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك
ايضا مبتداء منك فلما جاز في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وقلت الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهى في
التسلسل وان زعمت ان تخصيصه بكونه في معنى سلبك سلاما عليك لا يلزم الدور حيث
يحتاج سلبك سلاما عليك الى قول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والقول يحتاج في تخصيصه
اليه واحتياج الخبر بوجوب احتياج الكل لكون الخبر محالما اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا
قيل لا نسلم ان معنى سلبك قلت سلام عليك بل معناه سلبك الله او قلت السلام عليك وذلك
لان يحتاج الى تقدير لا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلبك الذي حناه قلت
السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قول سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك
مقول قول فلا بد من ذكر خبره على ليل لا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب فيلزم ان معنى قول
سلام عليك قول سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه خبرين المخاطب بالارادة
من اللفظ الصريح وقد صاحبها الجواب سلبك الله معضا من تقدير سلبك وهو غير مسلم بل لا معنى
لسلبك الله عليك بعد استيفاء المفعولية ثم اخرج من احكام المبتداء شرع في احكام الخبر فقال
والخبر اللام للمبتداء خبر لا يشترط ان يكون جملة لان الحكم يقع بالمفرد يقع بالجملة ولا
حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان لا يصلح الخبر في افراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله الخبر
مبتداء وقوله قد يكون جملة خبر فمصلح مثلا لوقوع الخبر جملة والراد بالجملة معالفا مولا كان خبره
اقتضية وهو الصحيح قال ابن الجوزي وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بدون تاويل فليعلم
الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قال في زيد مبتداء وابوه مبتداء ثان واما خبر المبتداء
الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وزيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل اول
فاعله والجملة الفعلية خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله زيد انتم لامر مجابكم وقولك نعم

ثم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء متقدما للقبول وعند المخالفين الجملة الافتتاحية لاختصاص
خبرها بالناويل اي بل انتم مقول في حكمكم لانهما بكم وزيد مقول في جهة نعم الرجل وفيه نقص والناويل
الخير جلة فلا يدل من عايل يود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها
فاذا اختلفت حتى يخرج الى عايد اي الى رابط يربطها ضمير كان ذلك رابط او غير كان لازم في نعم الرجل فانه
اما الاستغناء عن الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره مجرى اشتغال المجري
الذي كلفه وما التعريف المخصوص كما ذهب اليه الموهوب والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكفى
المظهر موضع الضمير فقولته كما العامة اما المأذون ككون الخبر تفسير للمبتداء في قوله تعالى فل هو
احد ثم قوله بد منوع لانه اسم لا ينفي الجنس وقوله من عايد خبر لا وقع بعض الشارحين ان الجملة
متعلق بقوله بد وغيره لا محذور تفديده لا بد من عايد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضار
للمضاف فيكون منصوبا لا مضموما على معنى لا محذورا لان عندك والبدي هو الغرض اي لا فائ من
عايد وقد يحذف العايد بقرينة خواله الكريستين واليمن منوان بدوهم اي الكرم
والمنوان من بقرينة ان باج البرو اليمن لا يسمع غير ذلك ومنه الحذف وفي المثال الاول حال من
الضمير المستكن في يستدين والحال وان لم يتقدم على الحاصل المعنوي لانها اذا كانت ظرفا فقد
عليه حيث اتبع في الظرف ما لا يتبع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة للرفع وهو
منوان اي منوان كايان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتداء وما وقع ظرفا فلا
كثرة مقدر بجملة اعا الخبر الذي وقع ظرفا نحو زيد في الدار وعرو من الكرام فكثر الظرف
على انه مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من لا فقال العامة لذلك لانه الظرف عليه وذلك
في العمل الفعل متقدّم على ما لا في ظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة بقدر بجملة لا محالة فكذلك اذا
وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل لان هو يصلح العمل
من جعله فرع الفاعل وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتعدي زيد في الدار زيد حاصل في
لان الاصل في الخبر الافراد ولان القدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار النقيض ليس كذلك
ولان القدر حال عن الصلة فينقل الى الظرف والفاعل يخلق الاسم عنه او من القول بخلق
عند ثم قوله ما مبتداء واوله في احوال وقوافل اكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتداء

التي تضاف على أي على ان لا حذف الحرف يكون ان وان قياسي مستمر والمجل خبر المبتداء الاول وانما
 دخلت الفاء في الخبر لان المبتداء متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل ما قبل ما معنى الباء في قوله
 بجمله وما معنى قوله مقد بجمله المقد وهو الجمله لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقد ومعنى المقروض وقوله
 بجمله حال اي لاكثر انه مقروض بالمتنصا بجمله ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم الخبر هو النعل للظرف
 السادس وسدس وقال بعضهم هو الظرف السادس ستة وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا
 في ان الضمير منتقل من الفعل المقد الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن ثاب انه منتقل
 يشير كلامه صلح اللب واللباب وقال السيرافي له محذوف مع الفعل واليه يشير كلامه الصنف فاعرف
 ثم لما قال ولا ان اصل المبتداء والتقديم شرعي في بيان وجوب ان تعديمه والانه في قوله ان كان
 المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوت والشرط
 نحو من يكون معنى في اكرمه وضمير الثاني نحو هو زيد منطلق ومحو لزم الابتداء عن ابتداء نحو زيد منطلق والنجب
 نحو ما احسن زيد ان قوله ما موصولا او موصوفه وقوله صدر الكلام فاعل الظرف وهو قوله او مبتداء متضمن
 الخبر للجمله صلة او صفة ومن ثم قلت من ابوت مبتداء و ابوت خبر فان قيل من نكرة و ابوت مرفعة لا يجوز ان يكون
 المبتداء نكرة والخبر مرفوعة قيل من نكرة ظاهر او معروفة معنى لان معناه اهذا ابوتك فذلك او زيد ابوتك ام محروا
 غيرها مثل قولهم ما رايت منذ يوم الجمعة فان منذ مبتداء مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه مرفوعا لان
 صفة مرفوعة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المرة التي اتت فيها الرواية
 بالجمعة او كانا معرفتين اي وكان المبتداء والخبر معنيتين عن زيد المنطلق او المنطلق زيد او
 كانا نكرة متساويتين في رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل مني فذل
 افضل منك مبتداء وافضل من خبره وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلاهما افضل
 التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين وان كان موصوفه موثقالا ان تايت لفظ النكرة في خبر
 على التذكير فلا يجب مراعاة قدر قبل او فلا او كانا متساويتين في تناول النسابة في التدرج والتخصيص
 عن ذكر كونهما معرفتين فاجاب لا طاب قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط المساوي في رتبة التعريف
 كما اشتراط المساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد انطلق احدهما معرفة بالعلمية
 والاخر باللام وكون زيد ابوتك احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وقد وجب فيه ما تقدم للمبتداء

على الخبر فصح بقوله او كانا معرفين غير ان هذا الوجه يقتضيها على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقا
او كان الخبر فعلا يعطف على قوله او كانا معرفين واللام للعهد اي او كان خبرا
 ضلالا للبنداء نحو زيد قام فان قام خبر هو فعل البنداء وقوله وجب ثقل مما عرفت
 الشرط السابقة اي وجب تقديم البنداء على الخبر هذه الواضحة اما في الاول فليلا يبطل صدره ولا
 يرد زيد من اوجه التصدير من على جمله فلا يبطل صدره واما الثاني والثالث فليلا يلتبس البنداء
 واما اذا لم يلتبس بان لما من قرينة على تعيين البنداء فلا يجب التقديم نحو بنونا بنوا بنينا وبنانا
 بنوهن ابتداء الرجال الاباء فان بنوا بنانا مبتداء وبنونا خبر لا نهو لوجوب العكس فقلب المعنى لان
 ابتداء الابناء متناولون متناول الابناء متناولون من اول ابتداء ولا بناء ولكن انما لهم ابو خيفة
 ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتداء و ابو خيفة خبر لان ابا يوسف مثل عنترة ابو خيفة لان
 ابو خيفة مثل منزلة ابي يوسف وذهب الامام نحو الذين الا اني رجح الى ان تقديم البنداء في نحو زيد
 المطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعريف للبنداء تقدم او تاخر لا زيد على الذات واما
 الخبر لانهما تدل على نفس الشيء الشرط في الخبر فلا يلتبس البنداء بالخبر هذا ليس بسد يدلان الخبر
 ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح ان الجامد لا يدل على التقوى لنفسه لان الجامع به وهو خبر اعم
 المعنى بكذا اما الصفة مبتداء بمعنى الذات التي هي نصف بكذا فالمستطوع زيد بمعنى اداء النصف بالانفرد
 معنى زيد واما الرابع فليلا يلتبس البنداء باناء على فان قبل الخبر اذا يوزن فعل للبنداء ولا يجب تقديم
 قيل للمراد بالفضل الفعل الاصطلاحي دون انا معنى والهم ليس بمتجاوز ولا هو فيه شبهة فان قوله للمراد
 هذه الامة فالمراد ان يراد بها انما التقوى في ضمن كل مستطوع فيخرج انما جاز زيد ما في قول الخبر
 ان يرد ان يقومان فقال للبنداء مع انه لم يجب تقديم للبنداء بل يوزن بقرائن لا يرد ان يقومان بل يوزن بقرائن
 والضمير للصل في يقومان فلا يبطل ان يرد ان يقومان القائل وانما ليس هو المريد في فعل المفعول
 فيخرج ان يرد ان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لا نه على هذا يخرج من زيد فهم عن قوله ضاحكة فان ضم
 فاعله جملة واجيب بان المراد المفعول هو زيد فدخل زيد قام ويخرج ان يرد ان يقومان او يوزن ما انما
 الخبر فعلا جملة باظهار الصورة فيخرج ان يرد ان يقومان في قوله خبر جملة لا يعمل عزف زيد قام
 وان الخبر فيه فعل لا جملة صورة ان الضمير المستكن في خبره لا يفسد وجوبه لاجل ان خبره خبر امر كخبر ان

نصيبا مستكنا ثم لما فرغ من بيان موجبات فقد بدأ بالبنداء شرع في بيان موجبات ثالثة فقال وأما
 تضمن الخبر المفرد ما لا صدر الكلام كالاستغناء وغوه نحو ما ينزل
 فان ابن خبيرة قد شتم على ما لا صدر الكلام وهو الاستغناء فان قيل الخبر في زيد جملة لا نه نظر
 وما وقع مثله في الاكثر انه مقدر بعمله فكيف قال انه خبر مفرد قيل هو بهما تر من ان لا زاد بالمفرد وما لا ينزل
 صورة اذا الضمير المستكن امر اعتبارا لا صوري او كان الخبر نكرة موصولة الى البنداء المستكر
 ومخصصا له مثل في الدار رجل فان قوله في الدار غير مخصص للبنداء وهو رجل يتقدمه او كان
 متعلقا بضمير في البنداء اي متعلقا بالخبر كاي في البنداء بان يتصل بالبنداء ضمير يعود
 الى الخبر والمارد بمتعلق الخبر متعلقه السادس مثل على التمرة مثلها زيدا فان قوله مثلها مبتدأ
 وقد اتصل به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور يحصل او حاصل الذي هو خبر هذا المتعلق
 سادس الجار يقال الخبر وهو مخرج قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فطقت متعلق الجزء بالكل والضمير المتصل
 بالبنداء عايد الى التمرة الذي هو متعلق الخبر وقوله زيدا يتميز عن التمام بالاضافة فزال عن الموصوفات حصل
 او حاصل على التمرة زيد مثلها في البنداء وانما قال هذا الكلام لان التمرة متوكل في العرب مع الزيد في التمام
 المحتاج الى التميز وللشك لا بهامه او كان الخبر جارا عن ان اي عن مفرد ان الفصحى بان تقع ان
 مع اسمها وخبرها الدال والمفرد مبتدأ مثل عندى نك في اي فان ان الفصحى مع اسمها
 وخبرها جنى المفرد مبتدأ وهذا خبراى عندي قيامك وقوله وجب تقدمه جوازا فلو لم يكن
 تضمن مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الخبر على البنداء وفيه الاوضح اما في الاول فليدعى بطلان صدرته
 ولا يرد عليه زيدان ابو نصر في جملة فلا يبطل صدره واما في الثاني فليدعى بطلان البنداء بانه تخصيص واما
 في الثالث فليدعى ان الاما قبل الذي ذكره اما الذي يلزم ذلك وذلك ان اول مبتدأ متعلق بالخبر مستد فلا يجب
 التقدم على كلهم على الله سبحانه متوكل فان قوله عبده وان كان مبتدأ اتصل به ضمير عايد الى متعلق الخبر
 وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذي هو خبر لكن لم يجب تقدمه بالخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الله
 لعدم سد متعلق الخبر مستد واما في الرابع فليدعى ان الفصحى بالكسرة الاله صلا اذا يلتبس بخبر
 قوله انك فاهم حق فكان كذا وقد يتعد الخبر كلمة قد للتفليل او التحقيق اي قد يتعد خبر البنداء
 فيكون اثنين فصاعدا وذلك اي لعدم جواز واجب فالجواب ان قد المعنى به منه مثل زيد عالم

عالم عاقل فان زيد سبداه فقد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان يتم المعنى بدونه نحو المثال
 حلوا مض ولا يأتى اسود ايضاً هما عالم وعاجل ثم لما فرغ من بيان الحكم تخص بـكل واحد منهما
 شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبدأ** معنى الشرط وهو كون الثاني
 ملزماً للاول وقيل كون الاول سبباً للثاني ويدخلية قوله **تلك** وما يكمن من غمزة من الله فان قوله
 وما سبداه منضمين لبعض الشرط وقوله من الله خبر اى ما حصل بكم من غمزة فمى صادرة من الله تعالى
 الغمزة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور الغمزة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدور
 من الله تعالى سبب لا يصالحها والصفات بها ان يراد السببية للحكمه او لا فاعراض اى ما حصل بكم
 من غمزة فيحكمه او فيغير انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان الغمزة التي حصلت بهم سبب للحكمه ولا خفا
 بكونها صادرة من الله تعالى والقائه قوله **فيصح دخول الفاء في الخبر** وهو معطوف على
 قوله يتضمن واوهم في الخبر للجمعي فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر المبدأ اذا قصد سببية الاول للثاني
 او ملزماً للثاني للاول والاقل قيل اذا قصد السببية او الملزومية فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة والاولي يجوز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية
 والملازمة في خبر الجواز دون الوجوب او يرد بقوله يعني لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة
 جارية لا واجبة لان الخبر كالجاء فمن حيث انه ليس بخبر الشرط حقيقة جاز تجزئها مع قصد السببية
 او الملازمة نحو ان يأتى له درهم وذلك اى المبدأ المضمّن لبعض الشرط هو **الموصول**
الموصول اى الاسم الذي وصل بفعل وظرف او النكرة الموصوفة بهما
 اى والنكرة التي وصفت بالفعل والظرف وتعالى ان يقول يأتى ان يقول والنكرة الموصوفة به لان
 الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد يقال زيد ومحمّد فاقم ولا يقال لما يان الا ان يحمل على واحد
 للضاف من الضم اى الموصوف بهما اى باعد المذكورين نظير الموصول مثل الذي
ياثني اى في الدار فله درهم القايح المبدأ الذي يتضمن معنى الشرط وقوله اوفى
 الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال ياثني اى يقال
 في الدار مكان ياثني ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو كل رجل **ياثني اى في الدار**
 فله درهم اى يقال ياثني او يقال في الدار موضع ياثني فان قيل عبارة الشيخ تشير الى المبدأ

المتضمن لمعنى الشرط منصرف في هذين القسمين أى فى كلام الموصول بفعل أو ظرف وفى الذكر الموصوفين بما
 لهن تعريف السند والسند اليه يقتضى المحصر المبتداء الداخلى عليه أما نحو أما زيد فمنطلق والمبتداء
 المتضمن لمعنى حرف الشرط نحو من يأتى فله درهم وما علمت اليوم فانت تجزى به خذ والمبتداء الموصوف
 بالاسم الموصول بفعل أو ظرف كقولك تعالى قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم من هذا الباب
 أيضاً فكيف يستقيم المحصر قبل كلامنا فيما إذا دخل الفاء فى الخبر لضم المبتداء معنى الشرط والفاق الضمير
 الأولين نحو الشرط لا تضمن للمبتداء معنى الشرط أما الأول فظاهر لأن أما حرف الشرط وأما الثانى فظاهر
 كل واحد من من وما لا تضمن معنى حرف الشرط ويترى فيها أحكام الشرط والجزاء من لزوم الفاق وما يقع
 الزوم والجزاء ولا متناع فى نظامهما جعل الماضى مستقبلاً دائماً وبم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء
 المتضمن لمعنى الشرط فإنه لا يلزم فى خبر الفاء وإن كان جملته اسمية لما ذكرنا أن قصد السند
 أمره بجزأ لا واجب كجمل الماضى بمعنى المستقبل فتقابل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزى به للمضارع فذكر
 الأولين فى هذا الباب ليس بسديد وأما القسم الثالث فخلق بالموصول فعلة وقرن به المحصر
 ليت وأصل إذا دخلاً على المبتداء المتضمن لمعنى الشرط ما كان دخول الفاء فى الخبر
 بالانفكاك أى بانفكاك الضميرين فلا يقال ليت أو لعل الذى يأتى وفى الداو فله درهم وكذا لا
 يقال ليت أو لعل كل رجل يأتى وفى الداو فله درهم ثم اتهم بعد ما افترقا على كونهما مانعين دخول الفاء
 اختلفوا فى تعليله فعلى بعضهم أن الفاء إنما يدخل الخبر لضم المبتداء معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط
 وهو الصدرة بدخولها فبطل الشرط لأن الشئ يأتى بانفكاك لا بضم وحل بعضهم أن الفاء إنما دخل لضم
 المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها لأن الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود
 المبتداء وهما يغبران الجمل من القطع إلى الشك لا فادتهما القنى والرجى فان قيل باب كان وبأ
 علمت أيضاً مانعان دخول الفاء فى الخبر لا انفكاك فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بيان
 الانفكاك من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً فالعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل
 ما كان بالانفكاك فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع أن باب
 كان وعلمت أيضاً مانعان بالانفكاك قيل وجه تخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضهما بعضاً
 فى المنع والانفكاك بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضهما يفارق البعض والخبر بعضهما

أن بما كما أي القوم من الضمير وهو ميبود أن المكسورة المشددة طين ولعل في منع دخول الالف
 في الزيل لظان صدارة الشرط بدخولها خلافاً للافتقار فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تظفر في الشرط
 بل يوكه وقيل بعضهم الخلاف على انعكاس الصلح الجواز بل قيل قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين
 والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله لا تظفر ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمة
 واجاب عنه الثاني بان الفاء في مثل هذا الايات ليست بجزائية بل هي زيادة او هي للتعليل والتجويد
 بدليل تركها مع ان في بعض الايات غوى قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند الله
 وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التفسير في الآية
 الاولى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم عذاب جهنم في الاخرة لان لهم عذاب جهنم وفي
 الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الا من لا ينفعكم الا من لا ينفعكم وفي هذا الجواب
 وهاء لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الموصول فلا يعمل عليه بلا ملغ وضرورة وان حملها
 على التعليل باياه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعة ولا يدل
 على كونها للتعليل لان دخولها في المبدأ الذي ينقص معنى الشرط في جز الجواز في جز الجواب فان قيل
 كما اختلف في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة وكان ولكن فواجب تخصيص ان المكسورة ببيان
 الاختلاف قيل لعل القول بالمتع في ان المكسورة مرجع بدليل الاستعمال الفراء في فهمها فغيرها خلافاً
 الاختلاف وفي غيرها اختلف فبين في ان المكسورة ان الحاخا بها قول البعض على خلاف الاكثر كما
 قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر
 فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجب بان يوجد الاستعمال الفراء في ان المكسورة
 هو غير ما فعل القول بالمتع على انه مرجع وفيه ان الفاء في الاستعمال الفراء في عمل الزيادة والتعليل
 واجب بان خلاف الظاهر فلا يعمل عليه بدون ضرورة ثم لا يخفى عن بيان ذكر المبدأ والتجويد
 في بيان حذفها فقال قد يحذف المبدأ لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت او في
 حصول قرينة لفظية او عقلية جوازاً ومغفلة مصدر محذوف اي هذا جاز لا يجوز ولا مقتضا
 مع حصول الفرض بالقرينة كقول المستعمل خبر مبتدأ محذوف وهو القول بمعنى القول اي انظر
 مثل مقول طالب الهلال او دافع الصوت عند رؤية الهلال اهللال والتماري قد لا

والقريظين حال قى الناس العلل فان هذا الكلام انا يقال اذا اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا
 حاجة الى المبدأ ولو ذكره كان عبثا لا يستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم يعمل من باب حذف الخبر
 بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه ولا إشارة وانما اتى بالقسم ليدلواهم
 ان اثر الهلال ساكن لا اجل الوقت ولا تعيين ان يكون من فوقه بل يعمل ان يكون منصوبا على
 تقليد ابراهيم او انما يخص القسم بما يطأ عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم في كلامهم كثيرا فان
 قيل كما جاء حذف المبدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كافي للخصوص بالمذبح والقسم
 ثم الرجل زيد وليس الرجل عز بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص من غير مبدأ محذوف وكما
 في الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحق لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبدأ ههنا ليعلم ان
 كان في الاصل صفة فطرح المصدر الدخ لوان لم يترك ولو ظهر المبدأ لم يثبت ذلك وكذا في قوله
 كلمة بنصب الخبر اذ لا بد من احدا وانما بنصب الخبر لكون اسم الفاعل الذي بعده مشتقلا عنه بضمير
 ويكون هذا الناصب مفعولا بانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبر اكله وانما كان مفعولا لا يجوز ان
 يكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبدأ عنه ولا يجوز ان يكون تأكيد الخبر المحذوف لان الموكدا لا
 يحذف فيكون خبر مبدأ محذوف ضرورة اذ لو حذف المبدأ لا يكون في دفع اكله وجعا وانما ان
 حذف المبدأ اذ لا يلزم ان يكون الكلام اخر غير مفسر فلم لم يذكر هذا القسم اعني حذفه بطريق الوجوب قبل
 بطريق الوجوب فليدل جاء في مواضع معدودة فلم يذكر الحاقا للقليل بالمعدوم فكانه لم يحشوا
 البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يحشوا في كلامهم وعللوا بكون المبدأ وكذا في الكلام وحذف
 الركن غير شائع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب المحذف بموجب الاثر ان الخبر
 في الكلام ايضا قد يجب حذفه ثم لا ينعى عن بحث حذف المبدأ شرح في بيان حذف الخبر فقال وقد
 يحذف **الخارج** اذا اى حذف ما بين الغيامة وبينه وتطير مثل خرجت فاذا السبع
 فان السبع مبدأ أخر محذوف اى فاذا السبع موجودا وحاصل القرينة حذف هذا الخبر هذا العلم
 فانه للفظ هو هو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يعبر ان يكون انما خبر لا ينظر في زمان
 عند الزجاج وهما اختيار العامة وهو لا يصلح خبرا عن الجنة والعامل فيه معنى المتابعة والاعاء
 او مضمون على قوله خرجت اى خرجت ففاجأت زمان السبع موجودا والجملة المضاف اليها الزمان

الى زمان متى المخرج اى خرجت فتاهاث زمان وجود السبع فيكون من حيث التمسى عطف الفعليته على
 فان قيل المتعاجات المقدرة متعددة فيكون اذا مضى لا بد لاطراف فلا دلالة على الخبر القدر واما قيل المتعاجات
 المقدرة ههنا انزل الازم فلا يغلبه والاعرف مغلوبه بل يقطع فلو يمكن ان يتعلق اذا بالخبر
 المقدر واما اى خرجت فاذا السبع واخف او عاشر فلا يكون طرف مستطرا حتى يلزم خبرية الزمان للثبوت
 بل يكون طرفا ملحقا بالطرف للملقى يصح خبرا عن الثبوت وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يحذف دون
 خبره خاصة ولا خبرية ههنا ان الطرف لا دلالة له على الفعل الخاص فليزم حذف الخبر بلا خبرية وهو لا
 وذهب للبره الى ان اذا المتعاجات حذرت مكان فيصير خبرا عن الجسمة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون
 خرجت في ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يصلح فيقول ان خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لحي
 خرجت في ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله في ذلك المكان وقوله بالباب يدل
 عنه الاخر قوله وجوبا عطف على قوله جازا الى وقد يحذف الخبر عن واجب او ذلك فيما
 التزم في موضعه غير كذا ما موصوفه اى في تركيب التزم فيه خبر في موضع الخبر
 اى في تركيب سد فيه خبر مستخرج خبرية او مصدرية خبرية اى في وقت التزم فيه خبر
 فظنر مثل لولا زيد لكان كذا فان زيد مبتداء محذوف الخبر اى لولا زيد
 موجود وانما حذف الخبر لوجود الخبرية وسد فيه مستد الفرية لولا لانا لا متعلق الشيء لوجود خبر
 فيكون شعرا بهذا الخبر واما السادسة فاجاب لولا ولله مثل لزيد لكان كذا اكل اسم وقع بعد
 لولا وكان خبرا عاما مجتزا كسدا جوابا مستد وانما كان الخبر خاصا لا يجب حذف لعدم دلالة لولا
 عليه كقول الشافعي مع ولولا الشعر لا يثرى ولكن اليوم اشعر من لبيد فقال الكوفيون لم
 قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اى لولا وبعد زيد لكان كذا الشبه لولا بحرف الشرط
 ولا اختصاص لولا بالاختصاص بالفعل فعمل لولا لا متناحية عليه وشخصى بي زيد فاما
 فيه من اذهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضرورة زيد اى حصل اذا كان فاما فصرح بمبتداء مقصدا
 الى الفاعل وزيد مفعول ضربه وحاصل خبر البتداء واما حال من الفعل المستكن في كان العايد الى
 فيكون كان عاملا فيه وكان هذا فاما معنى حصل ثم حذف الخبر فهو حاصل بوجه لا لظرف
 المستطر لا زيد بل على متعلق العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبر وهو يصلح خبرا لثبوت ثم حذف

في قوله
 لولا زيد

اذا كان له لالة الحال وهي انها عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان ففي ضرب زيد قائما او غائبا واجب
 حذف الخبر لوصول الخبرين وسد غيره مستد لما مر ان قائما يدل على لفظ اذا كان له لالة الحال على اللطف
 واذا كان يدل على الخبر لالة اللطف على منعلق العام فقائما يدل على الخبر لان الحال على الدال على الشيء
 وال على ذلك الشيء بيقين الحال سادة مستد والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب متى وقع على زيد
 فانه حاصل في حال قائم وذلك لان المصدر واسماء الصفات والبروج اذا اخيفت تكون عامة بل لالة الحال
 فيكون ضرب زيد قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضرب في غير حال القيام وان
 لم يضرب في غير حال القيام كان منافضا لقوله ضرب زيد قائما ولا يجوز ان يكون كان المقدن للصفة و
 قائما خبره لانه لو كان خبره لم يكن خبره لالة على اللطف وكذا لا يجوز ان يكون قائما عاما من زيد لان خبره لا يكون
 الحاصل فيه ضرب فيكون من تحت المبتداء ومنعلقا فهو ما كان من تحت المبتداء لا يرد مستد الخبر لان معناه
 الخبر بعد عام المبتداء بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لان خبره كان من تحت الخبر ومنعلقا فيخرج
 مستد مسد وطال الكوفون فغيره ضرب زيد قائما حاصل بجعل قائما حالا من زيد او منعلقا بقوله ضرب
 وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلا يلزم حذف الخبر بدون سد شيء مستد لما ذكرنا ان قائما لو كان
 محولا لاضرب كان من تحت المبتداء وما كان من تحت المبتداء لا يرد مستد الخبر اما معنى فلا يلزم تقييد
 المبتداء المقصود به محموله بل لالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا بقوله ضرب في كان المعنى كل ضرب
 متى وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه انه لم يضرب في غير حال القيام وان لم يضرب
 مرة في غير حال القيام يكون منافضا لقوله ضرب زيد قائما فلهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقا
 لا خفض تقديره ضرب زيد ضربا بوضيعة فاما حذف مصدر وشبهه واشبه خبره وهو ضعيف لان حذف
 المصدر مع بقاء محموله غير صحيح ودلان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر ولا يتبين
 وقال ابن درويش وهو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقوله الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمضى
 ضرب زيد قائما مضرب زيد قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لم الكلام بضر يا وبضرب
 زيدا بغير ذكر الحال ليس الامر كذلك ثم لا بد من ضرب زيد قائما مأكلا مبتدأ كان مصدره اصورة
 او بناء او مضافا او منسوبا الى الحال او الى المفعول او الى كليمه على معنى حال مفردة او جملة نحو ضرب زيد قائما
 او على معنى وان ضرب زيد قائما او فاعين وضربك زيد قائما او فاعين وان ضربك زيد قائما او فاعين

ومضاهما في اليا او فامين تكون المفاعلة للشا كذا مضاهما في غير المتكلم كذا في عن المفاعل والمفعول
جميعا وكان اسم تفضيل مضاهما الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملوثا واخطب ما يكن ^{في} ^{في}
فاما اي اوضح اكون الامير حاصل لذا كان فاما واما يجب حذف الخبر في مثل لسان الله مسد على ما هو
و**مثل كل رجل وضيعته** فكل مبتداء الى بدل وضيعته ومطوفه على كل والواو بمعنى
مع وضيعته حذف كل رجل وضيعته اي حرفه ومقر فان او متفاران واما وجب حذف الخبر
هنا المحصول الغريبة وقيام غير مضاهلان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المفاعلة
وان خبر الخبر وهو وضيعته فاهم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا لاجل واجبه لان الخبر المحذوف من نحو
مقر فان خبر المبتداء ثين فلا يبدؤ الثاني وهو قوله وضيعته مسد اذ المبتداء لا يكون ساءا ^{في}
والجواب ان يقال المبتداء الثاني ليد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتداء الاول
حذفه من هذا الوجه لا من حيث ان خبر المبتداء الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر مسد الثاني مسد من كل
وجبر والا ولا ان يقدر الخبر مفهوما ويحذف وضيعته على ضميره ويكون قد ركب كل رجل متفاران وهو وضيعته
والا فبطل كل رجل وضيعته كل مبتداء عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع واما وجب حذف الخبر
في مثل لغناه الواو التي بمعنى مع عند مسد مسد وقال الكهفون ان هذا الكلام تام لم يحذف خبر
الخبر عن اسمهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل وضيعته لم يحذف الخبر فكذا
هذا والجب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصل وبقاء العطف الاصل يمنع جملته لان
الخبر لا يحذف على المبتداء فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتداء بلا خبر فلا يوجب ضيعته فان مع ظرف
حقيقه فاهم مقام متعلق هو كما من فلا يحتاج الى تقدير الخبر مثل **لعمرك** **لا فعل** **بجد**
المراد بالفتح والضم البقاء الا انما استعمل في القسم بالفتح حق لا يجوز غيره ولا يشار الا فيه كذا في
الخامس على السنتهم ولن لك حذفوا الخبر وتقدر لعمرك اي بقاء وقولوا ما اقيم به ولا تستعمل
في القسم على وجهين بغير اللام او باللام فان لم نأب باللام نصبة نصيب المصداوق قلت لعمرك لا فعل
كذا ومنى لعمرك احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام فغنى بالابتداء وقلت لعمرك لا فعل كن
واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف واما وجب حذف الخبر لغيره والغنية والسا مسد لا
المقسم به ولو لم يبدل على خصوصية هذا وان جواب القسم فاهم مقام الخبر المراد بقيل لعمرك لا ^{فعل}

كذا كل مبتدأ ويكون مقسمًا به ثم لما فرغ من بحث المبتدأ والخبر شرع في بحث خبران واخواتها فقال
خبران واخواتها عطف على ان اي خبران وخبر اخواتها اي امثالها واشباهاها
 من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبران مبتدأ محذوف الخبر
 بقرينة ما سبق اي ومن خبران واخواتها وقوله هو المسمى **بعد دخول** اي احدى
هذه الحروف ابتداء كلام او يقال ان قوله خبران مبتدأ وقوله المسمى خبره وقوله موضع
 وقوله بعد ظرف المسمى واخره بقوله المسمى عن كل ما هو ليس بمسمى وقوله بعد دخول هذه الحروف
 عن خبر خبران واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيد ان يضرب ابو هانه مسمى بعد
 ان هانه ليس خبران بل الخبر يخرج الجمله فيلزم المراد بالمسمى المسمى الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسمى
 اليه بل الى ما على فعل هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف فايها حيث خرج بهذا المسمى ما اخرج قوله
 بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسنا في ان رجلا حسنا قام وهو منته اسم ان فيخرج
 قيل المراد بالمسمى المسمى الى اسم ان بلا نعتية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل ان زيد قام**
 فان قام مسمى بعد دخول ان وانما قد خبران على غير الا التي تلي الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات
 الفاعل لان خبر لا فرع خبران لان لا انما يعمل المشابهة ان على ما عرفه على اسم ما ولا معنى لغير
 فرع مفعول الفضل بما مد مع شذوذ وفيه لاجتماع خبران وامر **كما مر خبر المبتدأ او حكمه**
 ان مثل حكمه المبتدأ او شانه مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الا في نقد**
 استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو ان الاليوم كن اي وامر كما مر خبر المبتدأ في جميع احكامه
 الا في حكمه المسمى حيث يضرب فان في خبران او امتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولا
 يحسن تقديم خبران على امته لان في تقديمه قلب صورة عمله المتصويرة **الاستثناء** طعن على القول وهو
 ناخير للتصويب عن المرفوع ولذا قال ان يقول الضمير قوله تقديمه لا يغلو اما ان يكون عايدا الى خبر
 او الى خبران وكل ذلك غير مستقيم ما الاول فلا نه يلزم انتشار الضمير لان الضمير امر عايد الى
 خبران وكذا الثاني فان حكمه التقديم غير متحقق في خبران فلو قال الا في التقديم به بدون الضمير كان
 ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتحكم اهم من ان يكون اجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب
 متحقق في خبران فيستقيم عود الضمير اليه وقوله **الا في ان كان ظرفا** استثناء مفرغ من

من كلام منقأ الا في قد يمه فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه نطرا في وقت يجوز ان يقدم على الا
 حيث يوسع في الظرف ما لا يوسع في غيره ثم لما فرغ من بحث خيلان ولفوا لها شئ في بحث خيلان الذي لا يفسد
 الجنس قال خبر لا انتهى الجنس الجار والمجرور وصفه لا اى الكاينة فحق الجنس اى انتهى حكم الجنس
 اذا لا رجل فاهم مثلا انتهى الغياض عن جنس الرجل لا انتهى جنس الرجل وقوله خبر لا مبني على محذوف الخبر
 اى ومنه خبر لا وقوله هو المسند بعد دخولها استة انا وقوله هو ضمير فصل والمسند
 خبر اخر بقوله المسند عن اسم ما ولا عن كل ما ليس بمسند بقوله بعد دخولها عن خبر خبر
 ولله باللسان المسند الى ام لا بل لا نهية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل في الحد يضرب في لفظ
 يضرب اوجه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل الخبر مجموع الجمل ولا حسنا في محذوف لا رجل حسنا
 في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل مثل لا غلام رجل ظرف
 فيهما فتقوله ظرف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر خبرها عايد الى الدار اى في الدار
 وهو مذکور لان هذا الكلام جواب سائل سأل هل في الدار غلام رجل ظرف كذا قيل ولما قل ان هو
 لو كان جوابا له لكان كلمة لا وجوده يكفي الامر اى اما اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم
 او لا وانما اتى بعد الخبر لا يلزم الكذب بيقظا فكل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد
 الخبر زوما على نحو اللفظ اسودا بغير لزوم الكذب بالتحديد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
 جواز اطلاقه زيد عالمه اقل ان قيل بان نفي لزوم الكذب في الغلمان من حيث انهم ظان بالكنية
 والادعاء او يقال نعم اتى بعد الخبر لكونه مثالا لا نوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون
 قوله فيها ظرفا للظرف ظرف او حالا لان الظرف لا ينقيد بالظرف وغيره وانما اخبار هذا المثال
 وعمل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل في الدار لا غلام حذف الخبر جعل في الدار صفة رجل محذوف
 على المحل والمثال وان صلح محذوف ولا يفتقر اذا نتج المقصود ولكنه اذا استوى الاثنان لان محذوف
 جميع وانما الخط المقصود كان اقيح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لاكثر شايع كما قال الشيخ
 ويجذف كشيء اى يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اخذناه لان غلام
 رجل امر ب لا يجوز ارتفاع صفة حذفت عن المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يحذف قوله
 ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبر بقرينة قوله وبنو عتبة

لعل هذه الموصوف والياء للنسبة أي الفصلة المنسوبة إلى المفعول فتدخل الحركات وإنما قدم المنصوبات
على المجرورات لكثرة نفا ونفحة الضرب فمنه المفعول المطلق مبتدأ مقدم الخبر والفاء للنفس
أي ضمنا اشتمل على علم المفعولية أو ضمن المنصوبات للمفعول المطلق موقعا لأن نصبه غير مقيد بحرف
بخلاف ما هو المتأخيل وإنما قدم التأخيل على ما هو المنصوبات لأنها أصل المنصوبات وما إلى المنصوبات
مطلق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لأنه مفعول ينصب بلا تعقيد بحرف بخلاف المفعول به فإنه قد
بالحرف فإخراجه عن مقدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لأن كل منهما مقيد بالحرف
لكنه في المفعول فيه لم يكن محذورا وما كان في اللازم النصب ويكون في اللفظ بلا واسطة
فقد مر على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع أو لا فقد مر على المفعول معه الذي لا يجوز فيه
ثبات الواسطة أصلا وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه كناية ما عبارة عن حدث لأن ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس إلا لكن يريد عليه نحو
وبعد لا فإنه مفعول مطلق وليس بعد ثلث لأن معنى الثراب التراب معنى الجندل الجروهما اسماء
واجب بان يحدث حكما لأن قولهم تريا وبعد لا دعا عوفي للدعاء لم يرد بها المعنى الحقيقي بل اللفظي
الجازي وهو الصلاة لأن الدعاء يسند إلى الفعل فاجري ما جرى للمصدر فافعال الداعي تريا وبعد لا
فكانه قال هلكن هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على خصة
فإنه مفعول مطلق ولم يفعل الفاعل المصدر ويجوز بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا وعلمه ما
هو ناد جسم جسامته وشرف شرفا فان كلامها مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور
واجب عن الأول بان المفعول لما قام مقام الفاعل أخذ حكمه فكانت فاعل حكما وعن الثاني بان الفاعل
لما كان قابلا للثوب والجسامته والشرف فاعل فاعلا حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب
فإنه مفعول مطلق ولم يفعل فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل التخييري
وهو الحدث لا الاصطلاح الذي هو قسم الاسم أي هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول
الفعل الاصطلاحى الصفات ويرد على قوله مذكور قوله تنقض ضرب الإجاب من حيث أن فعله غير متكرر
واجيب بأنه مذكور تقدير إذا التقدير بفاصل بواضرب الزاوية ويرد على قوله تبعناه ضربته سوط
فإنه مفعول مطلق وليس مانه ليداعيا فعل مذكور بعناه واجيب بان أصله ضربته ضربا بالزوط

او ضرب ضرب سوطا فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قلديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الجمل
 واقع على الناسخ وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده العمل على النسخ واصحاب التحقيق والحكمي من ذلك
 ويرد على هذا الحداد غير مطر لا نه صدق على نحو كنه كراهي اذا قصد كونه مفعولا لا مفعولا مطلقا
 واجيب بانه يخرج باختيار حيثية وقوع الفعل اي ما ضلوا على فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه
 حيثية ذلك لانه وان كان حدثا فعلة فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه حيثية بل قصد
 فيه حيثية حمل وقوع الفعل المذكور كما في كنه قاي لكن اعتبارا للحيثية ففي بعض القيود الاخر
 الخرج ما اخرج بها باعتبار الحيثية ويكون المفعول المطلق للتأكيد حيث لا يزيد دلا
 على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض افعاف الفعل والعلل حيث دل على العدد
 نحو جالست جلوسا نظير للتأكيد وجالست جالسا بكسر الجيم نظير للنوع
 اي جالست فوهم ان الجلوس وجالست جالسا بفتح الجيم نظير للعدد اي جالست مرة واحدة
فالاقل اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على الماهية العامة من ذلك
 على العدد والثنائية والجمع فيمثل ما ان العدد دلان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكنا ما مفهوم مفعول الفعل
 بخلاف الخيالي اي نحو اول وهما القبة للنوع والعدد فان كل منهما يحمل العدد فيثنى
 ويجمع وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي لفظ الفعل هذا عند اللزوم والكسائي و
 عند سيبويه للمفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقط كجلوسا في نحو قعدت وجلوسا
 منصوب بفعلت عند ما وعليه لاكثر من وجعلت الفاعل عند ما ويشكل مذهبا في نحو جالست
 حيث اذا فعل لم من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من
 لفظه فيثبت يكون من نحو لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذا ليس للهيمن فعل يجري عليه فان قيل
 اريد بقوله بغير لفظه صيغة يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل للثاني العيص وان اريد
 بغيره اذ وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل للثاني العيص دون الماد
 قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد
 بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا ما انبتكم من الارض نباتا اما الاول فلان الماد
 واما الثاني فلان الباب فافهم وانما ابرز هذا القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه قتيها طرفة

وفي آخره من نحو ما سيرى الأمير شديد فانه لم يصح نصبه أو وقع المصدر مكرراً بعد اسم
وكون خبراً عنه وانما لم يذكر هذا الفيد ككفاء بما ذكرنا أو لا أو اما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد منهما
ضابطاً على مرة لا شراً لكصافي الوقوع - واسم لا يكون خبراً عنه نحو ما أنت الأمير أو
أنت الأمير البيل هذا مثالان لوقوع المصدر مثبتاً بعد فقي داخل إلى آخره أي أنت
الاقشير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسافر وما أنت الاقشير سيرا البريد إلى الاقشير سيرا
مثل سيرا البريد والبريد البغلة المرشطرة في الزمان طرقت دُم بريد ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم
في اثنين عشر ميلاً وكان من عادة الملوك انهم يبنون المرباط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذانها
وكانت موقوفة فيها لاجل اصحابها والمال بالبريد هذا المسرع من بلد إلى آخر لاوله الوسايل يقال
بالقارسية عليك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر والنكرة والثاني نظير المصدر والمعرفة وفيه
نصيب على ان الحكم لا يفتقر بين المصدر والمنكر والعرف وانما أنت سيرا مثال وقع المصدر
مثبتاً بعد معنى فقي داخل آخره أي ما أنت الاقشير سيرا وزيد سيرا مثال وقع المصدر
أي زيدا سيرا سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا ذككنا الأرض ذككنا وقع مكرراً ولم يحذف الفعل
فيل هذا المحذف فيما اوقع المصدر المذكور في موضع الخبر عن اسم لم يصح ان يكون خبراً عنه والمصدر
في الآية وان وقع مكرراً لكنه لم يقع في موضع الجواز ليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف الفعل
ان الضابطتين لوجود الفريضة والسادس المحذوف اما الفريضة في الضابطتين الاولى فهي المشبهة
بملية فانها يقتضي خبراً ولا يصح خبراً الا فعل هذا العدد - اما السادس المحذوف فهو الا الاستثناء
واما الفريضة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبراً ولا يصح خبراً الا فعل هذا المصدر واسم المثلث
اسم المحذوف فهو المصدر الاول وكلية او في قوله او وقع مكرراً ما فانه المألوفون الجمع بديل
ان أنت الأمير سيرا ومثما أي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المصدر فيه جال كونه
تفصيلاً لا اثر مضمون جملة منقذ متراى سابقة على المصدر في جمل
اثر آخره انما يقع تفصيلاً لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر الفريضة والبعد
في قبل الجملة لاجل ان اوقع تفصيلاً لا اثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر الفريضة او يسيراً كما قيل في
نظر لان المصدر في هذا المثال تفصيل لا اثر مضمون قوله يسافر وهو وجه الفريضة لا مفرد لا

بل الاولى ان يقال في المثال ليد مفردا يصح حصة او فينتم اغناسا او ليد ضرب فاما لما في قوله وانه
 فاعلم ان اولئك هلاكاً وفي المقدمة اشار عن المناظر عن اما ينادي زيد بالضرب نادياً او يهلك
 هلاكاً فاضربه واما متون متا او غدون فدلالة فشد واذا لم يضر الشارح بين التفصيل فاما يكون
 الجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متأخر عن التفصيل قد تقدمت توضيح وغيره فقال لا التفصيل
 قد يكون لانه مضمون جملة متأخر ايضا حينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة لغيره عند
 ذلك ما تمخضت فالك اما ينادي زيد بالضرب نادياً او يهلك هلاكاً فاضربه على ان التفصيل قد يكون
 متقدما على المفصل اما لا فها هم بمثابة اولى رعاية السمع كما قال صاحب التلخيص وحلم من البيان
 ما لم يلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم فم عليه رعاية السمع واجب بان الكلام في مثل
 هذا الواضع محمول على التقدم والتأخير فيكون ذلك التقدم في حكم التأخير مثل قوله لا يجوز
 بحسبهم **مفسد الوفاق** اما السلاسل والاغلال فاما من بعد واما فداء
 ففعله فاما من بعد واما فداء وقع تفصيل لا اثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشد والوفاق جملة
 متقدمة ومضمون فمفسد الوفاق واثر شد الوفاق ذلك التفصيل وهو القتل والاستغفار اولين والقتل
 فوجب حذف فلهما اي فاما متون متا واما غدون فداء والقتل مصدر الثلاثي من فدى يفتدي
 مثل الكتاب واما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة ان قدمت مسدداً فحذفنا
 له من جهة انه تفصيل لا اثر مضموناً ومنه اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه
التشبيه اي راجع تشبيه شئ بذاك المصدر التشبيه هو الذي لا على شأنه امر لا وفي معنى
 اخرا من نحو موت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس التشبيه بل هو يلى من الاغلال
 حال اي حال كون ذلك المصدر والاعلى الحدوث كالفعل وفيه احراز عن نحو موت به فاذا له فهدى
 الصلوات او علم علم الفقهاء فان الواجب فيها الوقف لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد
 والعلم يلد به فلا يدل على الحدوث **فجد جملة** ظرف وقع وفيه احراز عن نحو صوت زيد صوت
 حار فان صوت حار مصدر وقع التشبيه والاعلى الحدوث لكنه ليس بجد جملة **مشملة**
 صفة جملة على اسم منطلق شرطية معناها صفة اسم اي مشتملة على اسم كاي بمعنى المصدر وفي
 اخرا من نحو موت به فاذا له صفة صوت حار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى صاحب

عطف على اسم اى شبيهة على صاحب ذلك المصدر وهو الذى صدر منه ذلك المصدر وفيه اشارة على ان
 بالبدن فاذا به صوت صوت حار لعدم اشمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذى قام به المصدر والوجه فيه الرفع
 على الوصفاء على البدل نحو **رث بن زيد فاذا المصدر صوت صوت حار فوا**
 حار مصدر وقع للتشبيه على ما بعد جله وهو قوله له صوت وهو شبيهة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت وشبهة
 على صاحب الصوت وهو الذى صدر منه الصوت وهو الضمير في له لان الرجوع الى الشخص الذى صدر منه الصوت
 فوجب حذف فعله اى يصوت صوت الحار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحار **وصراخ عطف**
 الصوت الاول اى فاذا الصراخ **صراخ الشكى** اى يصرخ صراخ الشكى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الشكى
 الصراخ هو الصوت والشكى للرقعة لثى ماث ولد ما واى اورد مثالاين لان المصدر الاول مضاف الى انكسر والكا
 الى العزة ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غير الجملة صفة جملة اى لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر
 او غير ذلك المضمون وفيه اشارة على ما سياتى فى الضابطات لاثنية نحو **لا اى لثان على الف درهم**
اعشرا فان الف درهم مبتداء وعلى خبره وله متعلق الخبر اى على العكس اعشرا فمصدر وقع مضمون جملة
 هو على الف درهم لان مضمون الاعشرا لا محتمل له سواء فوجب حذف فعله اى لم تفت بهذا الف
 اعشرا فالاعشرا فى الافرا التثنية من معززة وفى بعض النسخ وقع حرفا مكان اعشرا فادهاوس من محذوف
 ينصب نصبا لمصدر ويسمى هذا المصدر **توكيدا لنفسه** اى تفرى الذاتية لا تعادى لول المصدر
 والجملة ومنها ما وقع **مضمون جملة** اى من تلك المواضع موضع وقع للمصدر فيه حال كونه مضمون
 جملة **لا محتمل لها غير** الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر واو غير ذلك المضمون
 مثل **زيد قائم حقا** مصدر وقع مضمون جملة وهو قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق الحق
 ولما محتمل غير وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اى اقول هذا الكلام او هذا الخبر فادهاوس
 يسمى هذا المصدر **توكيدا لغيره** اى تفرى لغيره الا لام هذا للتحليل دون الصلة والمضاف تحت
 اى توكيدا للجملة لغيره وهو الكذب والباطل او اجل احوال غير بخلاف الا لام وقوله لنفسه فانه
 صلة التوكيد ويمكن ان يكون الا لام هذا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محتمل وقد فهم محتمل والتكيد
 بغير التوكيد ومما كان اخذ امر اى يكون المعنى ويسمى توكيدا للمعاني ومما وقع مثنى

مثلي أي من تلك الموضع وقع المصدر فيه حال كونه الأعلى التكرير والتكثير مثل
 ليك أي التي طاعتك البابا بعد البابا أي أقدم لطاعتك أخاه بعد أخاه أي بعد آخر أي بعد
 وصعد يك أي أمددك أسعدك أسعدك أسعدك أي أعينك أعانته بعد عانته ولما صدر في هذا الباب
 سماه وتوان كان الحذف قياساً لأنه مبني على غلبة كناية لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع في بحث
 فقال المفعول به الجار والمجرور في الأصل كان مفعول ما لم يتم فاعله الفعل المفعول لأن مضاه
 الذي فعل به وصار لأن جموع الاسم المصطلح عليه والضمير الجار وعاد إلى الاسم الموصول في المفعول وكذا
 المفعول غير المفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر إلا
 هنا الكفاءة بما سبق فإن قيل يخرج من هذا إلى بعض أفراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيداً
 العالم وزيداً أكل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع عليه حقيقة أو
 عبارة بأن جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فدخلت في ذلك فإن العالم وزيداً أو أن
 يكون فيهما حقيقة الوقوع لا أن جعلت العبارة في التثنية وكان الفعل وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لأن هذا
 مسلم في خلق الله العالم لأن ما ضربت زيداً فإنه عبارة عن الوقوع لاجتماع الوقوع وانما عبارة الوقوع
 ضربت زيداً وليس بمتناهي لأن ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كان ضربت زيداً عبارة الصدور في
 الاصطلاح فاقسمه قيل إن معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور إلا به فمتى كان
 شيئاً فلا يخرج ذلك من العالم وزيداً مما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور إلا بهما عن قيل في الوقوع
 ارادة التعلق حقيقة أم سبيل إلى الأول لعدم الوضع ولا إلى الثاني لعدم الاتصال بينهما
 قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل إلا به فيكون أداة التعلق
 من الوقوع حقيقة غير فورية فلا يلزم دعوى الوضع أو بيان الاتصال أو يقال الوقوع لا يتعلق عن التعلق
 فكان التعلق لازماً للوقوع فنركز لزوم واداء لازم كان قيل إن أريد بالوقوع التعلق يخرج من الجمل
 زيداً في ضربت زيداً حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على تعلق ما يصلح للمضاربة قيل أنه
 مما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية فإن لم يتوقف عليه بالذات كان قيل يدخل في الحد المفعول
 فيه الزمان لأن الزمان ما يتعلق به الفعل بحيث لا يعقل إلا به قبل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور
 ما هيته فيوقف عليه وجود الفعل لا زماناً كان أو متعدياً لا يعقل ما هيته بخلاف المفعول به فإنه

يوقف عليه تصور ما هيئته الفعل المتعدي كضرب زيد فكان الضرب استعماله الذي لا بد من محل قابل
للإيلاء وهو كالأفعال المتعدي من حيث فعل تلك الأفعال فكذلك لا يتصور بدون ذلك المحل أو يقال أنه
يخرج بقيد الحيثية فإنها ملحوظة في جميع الحدود ولا سيما الحدود التي هي فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث
وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزمان لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل ولما قيل إن يقول لا فائدة
في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل كان أخصراً لأن يقال الضرب في مقام التبريد النسب نحو
ضربت زيداً أمثال المفعول به مثلاً فخرج عن تعريف المفعول به شرع في بيان أحكامه فقال و
قد يتقدم على الفعل أي قد يتقدم للمفعول به على الفعل العامل فيه لأنه معمول قوي
تعلقه بما مله فيعلق به متقدماً ومأخوذاً إلا أن يمنع مانع كوقوعه في حيزان وغير ذلك وأما الضرب
الساكن وان كان التقدّم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من الوسائل ما لم يمنع مانع أو أراد بالفعل
العامل أو في الكلام حذف مفعول أي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيداً ضربت وبعوض
الطائر من بيان بعض أحكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال وقد يحذف الفعل
النائب للمفعول به لقيام قرينة أي وقت حصول قرينة والدلالة على الحذف وتعيين المحذوف
جوازاً أي عند قلبي أن أقولك زيداً لمن قال الجار والمجرور وصفه زيداً
زيداً المنقول لمن قال من ضرب مقول قال تقدّم ضرب زيداً فحذف الفعل بقرينة
وجوباً عطف على جواز إلى ويحذف الفعل محذوفاً واجباً في أربعة أبواب وفي بعض
الأربعة مواضع مكان أبواب في الحذف الأربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الأربعة
بقرينة عوامله وما حفظ على شأنته والجر والصلو والصلو وكذا في المنصوب على اللوح أو النظم أو الذ
بتقدير واعني نحو الحمد لله الحميد وأما في زيد القاص وموتى بالمسكين الأول سماعى مشدداً
وخرى للبَاب الأول سماعى أي مقصور على السطوع وأما فاعل السماعى على الياسى لا داخل منه مشدداً
العرب أمراً وفحشاً أي أترك أن أخرج نفسه أي أترك كل امرئ نفسه ومثل قوله طاهر
خير لكم أي انتموا يا حسرة النصارى عن التثليث أي عن قولكم إن الله ثالث ثلاثة واقصدوا
لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف أي انتموا خيراً لكم وفيه نظر لا غير مطرد في نحو
تدبرهم انذاراً فاصلاً لأن قوله لا لا يحتمل أن يكون صفة لأنهم جاسوس فحينئذ انهم مفعول به لفعل محذوف

محذوف أي افتقر عن الأفعال والظروف وأيضاً لم يأت إلى متوسط بين الأفعال والظروف أي بين الغايات والوسائل
 وقال الكسائي هو خبر يمكن المحذوف أي انتهى عن التثنية يمكن إلا أنها خير الكو فيه أيضاً نظر لأن محذوف
 كان بلا وصف شرطاً فلا يحفل بغيره إمكان الوجه القياسي أما قوله النظر فإن كان عظيم القدر
 لأنه من اللزوم لأن له أساساً من وجوده ووجوده على بنيان من الاختلاف وشمل حمل الهمزة
أهلوا وسهلاً أي أئنف أهلاً لا جانباً وطيف سهلاً من البلاد لا خزانة الخبز فيبقى الماء
 وسكون الزمان المكان الصلابة الكلام يقول المزدور والضيف الزائر والضيف الطبيب قد يأتى
 الألف من جهة أخرى أئنف أهلك وأئنف أهلك لا الجانب ومنزلة السهل لأن المشقة تكون
 في منزلة ثم لما خرج عن السهلي في القياسي فقال الثاني أي الباب الثاني من الأبواب الثلاثة
 فحجب فيها هذا فاعمل الناسب للفتور به **المنادي** وأما وجوب حذف الفعل لأن حرف النداء
 نايب مناه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النايب والتوب وهو المطلوب **أقبله** فمفعول
 ما ليس فاعله قوله للطلب أي وهو الكلام الذي يطلب خصار ذلك هو اسم بحرف متعلق بالطلب
 أي بواسطه عرف من حروف النداء الخمسة وهي يا وإياها وإي والهمزة وقوله نايب صفة حرف
 وقوله منايب ظرف نايبوا أما حذف فيخرج أنه ليس من الجملات التي تكون يا وإياها فقط فكان
 كونه ذا معنى وفيه معنى لا سطر أي بواسطه عرف فإم مقام فقط **ادعوا** وأما وفيه أمر إن
 عن أطال أقبال زيد وما دى زيداً وأدعوك ونحو ذلك فإنه لو كان مطلوباً لكان أقبال لكن لا بواسطه
 حرف نايب منايب ادعوا فن قيل يخرج من هذا الحمد قولنا يا الله فإنه منادى ولا يصدق عليه كونه
 الأفعال قيل أنه مطلوب لأنه قال حكماً كونه مطلوباً لإجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار وقيل
 نداء الله تعالى استعارة تيميلية وطلب الأقبال منه ادعوا كما نايب الندية في قول الشاعر ^{مكتبة} وأدعوا
 انشبت استعارة ^{مكتبة} الف قيمة لا تنفع وفيه نقل لأنه في سطر ثم تشبيه الله تعالى بما يكون
 الأقبال للمعرفة أن الاستعارة التيميلية لا تختلف عن الاستعارة المكثفة عنها فيلزم تشبيه الله تعالى
 أو لا يكون مطلوباً لقبال ثم إثبات النداء له على سبيل التيميل فإن قيل يخرج من هذا الحمد ما زيد
 فإنه منزه عنه كما قيل لا مطلوب وكذا نحو ليجبال ويا سماء ويا أرض ويا الماء ويا الدار ^{مكتبة} ونحو قول أحد
 الشعراء ^{مكتبة} لصاحبها فلان وغير ذلك مما لا يفتقر إلى جواب في الجواب بل لا يقل بأنه مطلوب

السماع انتهى ومنه من الاحتفال بعد توجهه فاختلاف الجهلان وبأنه مطلوب الاحتفال حكما لكونه مستول
 الاجابة كل قول في يا الله وعن الجواق بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء
 بما يمكن مطلوب الاحتفال ونداءها استعارة تمثيلية وطلب الاحتفال فيها ادعائي وقوله **لفظا او**
تقديرا انفسيل للننادي واللفظ وهو لا يتكلم في ذلك الوقت اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا اود
 او مقديرا مثل قوله تعالى يوسف اخرج من هذا ثم لما فرغ من بيان حقيقة المنادي شرع في بيان حكمه فقال
 وبني المنادي وجوبا على ما يرفع به قبل النداء او حالة الدواب من حركة او حرف اي يبنى على
 الضم ان كان رفعه قبل النداء بالفتحة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وصل الواو ان كان رفعه بالواو واما
 قبل الضم فيرفع عايد الى المنادي فيكون الضم يبنى على ما يرفع المنادي به من حركة او حرف وانه تعلم ان
 المنادي لا يرفع على الالف ان كان مستندا الى الجاء المجزوء افعى به فلا ضمية فيه فيكون الضم يبنى على ما يرفع به
 الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قبل يمكن ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم وهذا المنادي فيكون الضم
 يبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه يمكن لكنه بعيد لان الضم في قوله وبني عايد
 الى المنادي فلو كان الرفع يرفع عايد الى الاسم لم انتشأ الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مستند
 الى به ولا ضمية فيه اي يبنى على ما يرفع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادي مفردا ليس**
فيه اضافة ولا تنبيه بالاضافة وفيه اخر ارفع المضاف والمضاف له معرفة صفة مفعلة او خبر اخر
 ككان لازم التعدد اذا الحكم لازم باعد الخبرين وفيه اخر ارفع عن التكرار نحو يا رجلا الضمير عين والماء والبرق
 اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعد ولهذا اورد المثالين للبيان بالضم ليكون مثل **يا زيد**
 مثال للمعرفة قبل النداء و**يا رجلا** مثال للعرض بعد النداء و**يا زيدان** مثال للمبني بالالف و
يا زيدون مثال للمبني بالواو والالف والواو فيها ليس بالاعراب بل بالجر والتثنية والجمع فان قيل
 العلم اذا اتى وجب ان ضمير الاسم فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما جاز ذلك لقيامه بامتنان
 الاسم وكونهما في حكمهما في ازيدة التعريف ولو استعمل مع الاسم هنا لم يجز التثنية والجمع وهو محذور
 جدا وانما غلبت المنافع اعم من التعريف لتبهمه يكاف ادعوك في وقوعه موقعها وانما غلبت كلف ادعوك وهو لم
 الشبه بكاف اياه وهو في مبدئ مثل لا تظلم من الاحواب لفظا للمعانى الوجبة للاجواب الا اذا كان
 عا صوصا بانها صانف لرجل آخر فيمنع من اجازة فتشعر كما ينبغي فيكون النون المنادي للفرد العرف عند

عند ضرورة الشعر من سلام الله يا مطر عليها واليس عليك يا مطر السلام حيث نوب المطر الاول وهو
 والمطر اعم من المطر في حيزها راجع الى امرأة المطر وهي جميلة ثم لما فرغ من بيان بناء التنادي شرع في
 بيان ما يترتب عليه ويصير معاً فافان ويجعل النادى باللام الاستغاثا ثم انما النجيب
 او المندى على الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف النضاف اي نحو لاهم هو مستغاث
 اي باللام يدخل النادى وقت الاستغاثا مثل بالزبد وقت النجيب نحو بالاء وقت ان يطرد
 نحو يا ليهو لا تقتلنك وانما امره بالنادى بعد دخول اللام مع كونها معرفة فخرج عن ثابتي شبه
 الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولان ما يشبه النادى بالحرف بدخول اللام صاوا المندى
 عن مطر والشبه وهو بالان النادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كذا يقتل اما الاول فلا تن
 دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو ردت يا محمد فكيف
 يخرج عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن ثابتي شبه الفعل والحرف جميعاً لان
 وعدم الضرر كلاهما خلاصا لاصل القول بخرجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل بحكم
 محض على ان اللام الجارة كثيراً ما تدخل على الاسم الذي لم يصير معاً بدخولها كقولك هذا المال
 عشر جلا ولولا اجمال واما الثاني فلان لاهم مستغاثا قد تدخل على كاف الخطاب الذي هو
 مستغاث نحو يا لك ليدضمان النادى الاستغاثا للظهور في مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول
 بصيرته بعد اعراضه والشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد هنا بمقابلة المضاف
 المضارع لولا ان يد هذه المثابة فلا يخرج النادى عن افراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار
 غير متبعض حيث جاز الفصل بينه وبين الجار وبالحرف الزايد في الشعر بخلاف التركيب من المضاف
 والمضاف اليه وقيل انما اعرب النادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن العاوة وان
 زايداً وفيه ايضا نظر لانه انما لا يمكن العاوة في العبارات دون البنيات بدليل انه يصح جنك من قبل
 ومن بعد وانما تقتض اللام الجارة هنا مع انها تكسر لما دخلت على الاسم الظاهر لان المندى واقع مع
 كاف الخطاب واللام الداخلة على الضمير كانت مفعولة نحو لك ولرفك اذا دخل على ما هو واقع مع
 ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا ليد لله ويا لله المسلمين وانما اخبر اللام من بين الحرف
 للاستغاثا والتعجب لان المستغاثا مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكن النجيب من مخصوص بالانضمام

لغزابه ثم هذه الالام يعلق باديها المندوب وجازة ذلك في الندى عن نفسه بعد الخذف لكنها لا تنزاج الا
 في موضع الاستغاثة او التعجب او التمدد معا وافتح للندى لا لحاق الفها اي الف ^{استغاث}
 لمواظفة الالف مثل ما في يله وكما يفهم ويكره او الاستغاثة وايضا الاستغاثين لندى ^{استغاث}
 في المندوب نحو ما منه في السمي بمنزلة سميكت في المسمى ^{استغاث} فلا لام في حيث نداء حين المندوب
 الالف تحذف عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والعوض منه لان الالام عوض عن الالف
 كما روي عن التحليل وانما قد بين البناء والتقص والفعل على النصب لفظها بالنسبة الى النصب ^{استغاث}
 الرخصا بالرفع في قوله وينصب ما سواهما اي ما سوا المندوب والعوض من كل وجه ^{استغاث}
 سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المندوب التعجب منه والمندوب لانه مما
 سوى المندوب والعوض والاستغاث ولو سا بمفهومين فالاولى ان يقال ان الفعير عايد الى العوض والعوض من كل
 وجه والمداخل عليه لام الاستغاثة او عنهما او الف الاستغاثة فلا يراد للندى التعجب منه والمندوب
 سواهما التكرار موصوفين بغير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل بل عبيد الله بن تميم المضاف
 ويأطالع العاجب لا نظير للمضارع للمضاف والمندوب بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف متعلق
 شئ هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون
 المعطوف مع المعطوف عليه اما شئ واحد نحو يا ثمة وثلاثين على او او اما صفة هي جملة لوظيفة
 يا حاقط لا تنسى شاعرا فيهم مشهرا ولا يا غنم من ذاك عرق فان كلا من ذلك مضارع ^{استغاث}
 بخلاف الموصوف بصفة هي مفعلة فانه فكل وليس مضارع للمضاف نحو يا رجل صالحا فان قيل ما التو
 بين للموصوف بصفة هي مفعلة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف فيكون الاول نكرة وتكون الثاني
 معرفة مضارفا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قبل العرف ان المندوب في نحو يا رجل صالحا
 هو الموصوف يقع الظاهر في الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء ^{استغاث} فلا يكون من تمام المندوب فلا
 يحصل التعجب ولا يفيد العرف بخلاف المندوب الموصوف بالجملة او الفظة فان المندوب فيها هو الموصوف
 بالاولى المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر التأكيد فكانه من تمام المندوب لا وصف
 التعجب وبهذا التريق فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يصل بدون الموصوف على احد ^{استغاث}
 الدشة للمعرفة فكيف عمل قوله طالما في نحو يا رجل صالحا قيل المندوب لا يلزم ان يكون مفعولا بل كما يكون

ملفوظا يكون مقدرا وهما مقدر تغديره يارجلانا كما جيلنا اويا اذا انا كما جيلنا كذا قيل وفيه
 نقل لا نه على هذا يفعل في باب يارجلانا فاننا نكفي في ذلك معرفته بذي ليل تعرف صفته غير الكافي يقال
 يا طاعنا جيلنا الطريف بخلاف يارجلانا كما فاننا نكفي بذي ليل استنتاج تعرف صفته بذي ليل يارجلانا في
 ويمكن ان يقال انه معطوف على موصوف تغديره بذي ليل تعرف صفته والتغدير بالياء الطالع جيلنا
 اي الماقتصد ثم حذف اللام لانه يجمع التاء العربيه ثم نصب طاعنا لكونه مضارفا للمضاف على انه مفعول
 هذا المثال على قول المحققين فانهم يجوزون على اسم اليا على يدون المضاف ويا رجلا
 غير معين التمار والجود عال من قوله يارجلانا اي يارجلانا كونه مقولا لوجله غير معين كما في قوله
 هذا مثال النكر والتام هو مثال النكر من مثال المضاف والمضارع لان النكر خرجت عن المفرد المعرفة
 بهما المفرد في الموصوف والمضاف والمضارع له فانهما خرجا عنه قيده لا فله المقدم ثم نخرج من حيث التام
 شيع في بحث تواجر فقال **وتواجه المتأدي المبني** اخرنا عن قوايم الذي الذي المربوبه منها
 كان غير المبني والمعطوف غير في اللام فيكون الامتنوع في التواجر المضاف وانك في ادجور
 المتأدي المستغاث باللام والمرد بالمتأدي المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفاعل لا يرفع الواو به
 اليهم لان صفته لان من الفاعل ولا نصب كما ينبغي بقوله **المفرد** فمن فوج على انه صفة للمفرد فاعلم
 بالمفرد المعرفة من كل وجه وفيه اشارة عن التواجر المضاف والمضارع فاعلم **من التاكيد**
 صفته قول اي التواجر الكاينة من التاكيد او حال من الضمير في المعرفة كما كينة من التاكيد والمرة بالتاكيد
 التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكم في الغلب حكم الاول اعربا وبناء وقديما اعربا وفتا ونصبا
 كقول الشاعر ان واسطار سطر سطر + انه لا يليل يا فتى مصر فدا وهو غير غائب جيلنا في قوله
 المختار عن المصنف اعربا وفتا ونصبا كما هو غير غلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقبل ان ينوي
 من التاكيد والصفة **وعطف البيان والمعطوف بالتحريك**
المشتق محروم على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالتحريك وقوله دخول يا عليه اي المعطوف
 بالتحريك الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه اخرا من المعطوف بالتحريك
 غير المنع دخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمر من المعطوف به في قوله يا زيد
 حكم المتأدي المستغاث كما ينبغي وقوله ترفع خبر لقوله تواج المتأدي اي ترفع التاكيد فاعلم

على القصر أى انقطع المنادى لشبه الصفة بالرفع في العروض والاضطراد اما الاطراد فلا ينبغي ان يقال
كل منادى مفرد معروض مقصود كما يقال كل قاتل مرفوع واما العروض فلان صفة المنادى عرضت بدخول
يا عليه وعرضها في الفاصل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد من داخ وهو هذا أى شئ هو قيل راحه
يا لا اله الا الله اشبهت صفة المنادى بالرفع في العروض والاطراد شبه موجب الصفة بالرفع في كون ان
يحل جازما ومطرقا ولم يظهر ان هذا الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في المثال لا احتياجه الى
الموثر وتنبص تلك التامج محلا على محله أى محل المنادى لان محله النصب على المفعول
فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التثنية الجسري بناء موصوفها نحو لا رجل خريف فلم لم يبين صفة المنا
البناء قيل الملة في بناء الصفة في لا رجل خريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كن لك صفة المنادى
لمكان الفصل بلام التعريف ولانه وجب بناء الصفة في لا رجل خريف كون الصفة هي المنقبة من حيث المعنى
ولا كن لك صفة المنادى امدم وجه الندا اليها فافترقا وتغيرت الصفة مثل يا زيد **العاقل**
بالرفع **ويا زيدن العاقل** بالنصب تغية لأكيد يا تميم اجعون واجعين وتغيرت عطيليان يا فلانا
شروبا وتغيرت العطوف بالحرف المنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وانما انقطع النصف
على تغية الواحد لا نصار اذ اذكرت في الصفة من بين التوامج والاقول من قال ان المنادى لما قام
مقام المضمرة للمضمر لا يوصف فكذلك المنادى لا يوصف في الصفة عنه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصب
بتقدير ائني والصحيح جاز الصفة لا صنوان وقع موقع المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا لما بين جواز الو
في توابع المنادى المبني شفع في بيان الاختلاف الواقعة في اختيار واحد الوجهين في واحدتها وهو العطوف
بالحرف المنع دخول يا عليه فقال **والخليل** ابن احدا مستان مسيبي في **المعطوف** المذكور
اللام الحرف المنع دخول يا عليه فيختار الرفع الجملة خبر لقول الخليل أى يقطب باو لغة الرفع
اذا اختار الرفع لا منادى فان معنى لا نائبا مطلوب اقباله بحرف نايب مناسب وهو لان الواو
مقامها لانه يفتحق الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هي اثيرا
لنبيه ما على انه منادى فان معنى را لم يبين لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا و**ابوعمر** بن العلاء
يختار **النصب** لان اللام لا يشره باقية فامتنع في حركة هي اثيرا فيختار فيه حركة هي اثيرا
وابو العباس يجر ويقول **ان كان** المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه **كالحسن**

في جواز رفع اللام منه قبل في كنهها على ما في الهم ويدخل نحو الرجل على ما في الاول دون الثاني وهو التيمم على
 على الثاني دون الاول **فكالحليل** خبر مبتداء محذوف اي فهو كالحليل في اختيار الرفع والجاء عزاء
 الشرط والشرطية خبر لاوله واولها الجاس وانما اختصار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض الترفع
 ظمير مبتدأ بها اولان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها **والا فكأنه** **روى** وان لم يكن
 المعطوف المذكور كالحسن بان يجوز رفع اللام منه او بان لم يكن لها فاللام فهو مثل الهم في اختيار النصب
 وسياق هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب ثم لما فرغ من بحث التواضع المرفوعة شرع في بحث التواضع المنصوبة
فقال والمضافة تنصب اي تواجب النداء المضافة اضافة منصوبة تنصب لانها الوقت
 مناداة لا يجوز فيها الا النسب فكذا اذا كانت تابعة لان التواضع لا تكون اقوى من متبوعها فنقول
 الصخران يد صاحب الفرس ويا بشر ذابحة والجمرة والضم الشعر الذي يكون اسفل من الازن وفي المناسبات
 يا خالد نفس وفي طعن الليثان يا ظلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما قيدنا
 المضافة بالاضافة المعنوية اخرا زاعن اللفظية فان حكمها وحكم التواضع المتعارضة للنسب حكم للمرفوعة عند
 المتحققين لان اللفظية في حكم الانفصال والتواضع المتعارضة للنسب مفردة حقيقة وصورة فنقول
 يا زيد الحسن الصبر بالرفع والنصب كذا نقول يا زيد خيرا من عمر وبالرفع والنصب قال الشاعر يا صاحبي
 يا ذا الضمار الحفيس فان اسم الاشارة وهذا منادى مفرد مفعول والضمير مفعول على امر صفة او ان كان
 مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضمار عننسه والضمير عن الضمير بالضم وهو
 الغزال يقع على النافذ والجبل والحسن بالفتح النافذ الصلبة اي الشدة فان قيل ما لم اعتبر في الاسم
 المضافة بالاضافة اللفظية والمعارضة للنسب حكم الاضافة اذ وقعت مناداة حتى او جملتها
 وعلم المفعول اذ وقعت تابعة حتى جردوا فيها الى رفع والنصب قبل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
 مضافة بصورة ومفردة حكما والمعارضة للنسب مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاداء
 فالحالين وعليك ان تتحقق به عدم العكس في كل منهما **والبدال** من انشاس البني والمعطوف
 على المنادى البني غير ما ذكره المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف اي ذكر من قبل غير
 المنع دخول يا عليه بان لم يكن فالام حكمه اي حكم كل واحد من احد ما يندى **المستقل**
 او ليا ويناء قوله والبدال مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكمه المستقل خبر للمبتداء الثاني والجملة
 سميت

خبر البناء الأول وما عطف عليه وقوله **مطلقا** ظرف في زمانا مطلقا أي سواء كان مفردين أو مضافين
 أو مضافين للمضاف أو مكررين أو مختلفين لكونها في حكم تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد
 ويا زيد فاعلم ويا زيد طالعك بلاء ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو يا زيد واخا
 عمرو يا زيد وطالعك بلاء ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني و
 بين المعطوف على اسم لا المبني فإن الأول لا يجب فيه البناء وإن الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب فيه
 رفعاً ونصباً مثل لا اب وابن ابنا تقول هو اب ياتي في موضع انشاء الله تعالى ثم لما فرغ من بحث التوابع التي
 وافقت المتبوع شيع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال **والمنادى الذي هو العلم**
موصوف بابن أي لفظا ابن وموئنه وهو ابنه تعالى كونه ذلك هو بن مضافا الى
علم أي تخيلا رقيقا أي في اللفظ الذي هو العلم الذي كونه لوافقته علمه لا بن وقصد التخصيص
 لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويستقطب حيث نال ابن وموئنه خطأ يقول يا زيد بن عمرو يا هند
 بن عمرو في قوله بن عمرو فصحته اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم اخرازا عن نحو يا زيد
 ابن اخينا ويا هند ابنتي فانه يبق على الضم لا يشق حيث نال ابن وموئنه خطأ ثم لما فرغ من التوابع
 الصورية والمعنوية شيع في بحث التوابع الصورية فقال **واذا فوذي المعرف باللام**
 وانما فوذي ندا وهو تظهير قوله **واذا فوذي المعرف باللام** فاستعمل باللام أي اذا اردت فوذي فقل يا ايها
 الذي فوذي بتوحيطي وهما التبيين ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط اي وهذا جيبا
 في رجل مصفر هذا ومن مصفر اي لشدة كراهة اسم الإشارة لا في ايها بل اي او غل في الايهام لنا ولما انفرد
 في التثنية والجمع بالذكرة والثوث بلفظ واحد فان قيل اللفظة التشريعية لا يتم لان التشريعية كل فاعلم نداء
 باللام **فان كان نحو الرجل والغلام والفرسان ونحوها** انجزا عز في وظاهر ان الجز في لا يترتب على الكل
 حيث يلزم ملزمتا اكمل للجز في قول الكلام محمول على حذف المعطوف اي قيل يا ايها الرجل فاعلم الرجل
 ويا ايها الرجل وبنحوها او على الجملة لان المذهب يقول يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل هذا كذا
 واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون هذا والعلم بوجه تاويله بصفته استعملها صاحب نحو لكل فعون مو
 اي لكل جبار فاعلم عادل ونحوها هيتم اللفظة للمطابق اي لا داعي فيكون الغنى قيل كلامه وسط فيه اي مع
 هذا انصبا وكلامه وسط فيه اسم الإشارة وكلامه وسط فيه كلا الامر من فيكون الشرط والجزا وكلاهما

فيتم الشريطة ولا يلزم ملوومية الكل العربي وإنما وسطاى وأسم الأسماء في غير ذلك من الجمل التي التفريق صوت
 وإن كان في أحد هاتين الفاعلة ما ليس في الآخر فإن قيل الفرق بين ذلك يحصل توسط أحد هاتين الفاعلتين
 إليهم الثاني في هذا الرجل قبل إليهم الثاني وإن لم يكن محالاً إليه لكن في إتيان إليهم بعد إليهم وناخير إليهم
 فائدة وهي زيادة التشويق والتوجيه في البيان بزيادة التشويق والتأخير فيه **والترمو** أى التزموا أى التزموا التمام
رفع الرجل في مثل يا هذا الرجل ويا هذا الرجل وإن كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما سر
لأنه المقصود أى لأن الرجل هو المقصود لا على بالنداء أى دأب الأسماء على بل هو سيلتان
 لتأنيده لا ترى أنك لو حذف الرجل بطل النداء ولو حذف الظرف لم يطل فالترمو واقع فيه بل على أن ترسو
 حقيقة وإن كان صفة لا يصوره فإن قيل فعل هذا يصدق عليه هذا البطل دون الصفة قبل المقصود
 والفعلا لفظاً حيث أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث أنه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث أنه بيان
 مستغنى فلا ثبتت بديلية على أن البطل في حكم تكثير العالم فلو كان الرجل بدل لازم دخول في المعرف
 باللام حكماً فظهر أنه ليس بمبدل **وقوا** مجزوع مسطوف على الرجل أى التزموا التمام فظهر أن رفع قول
 الرجل مفردة كانت أم مضافاً إليها الرجل الكريم وإياها الرجل صاحب الفرس **لأنها** الجملتان
 الرجل **توابع** اسم معرب مرفوع فيكون كشيء يختلف يان يدن القليل فانه تابع بمعنى فإن قيل
 الدليل غير التوابع للعرب قد يجعل على اللفظ وقد يجعل على الجمل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً
 بل يجوز أن يكون المتبوع منصوباً والتابع منصوباً أو رفعاً محلاً على اللفظ والاصل كما في زيد قائماً
 ومجزوع وإن يكون المتبوع مجزوعاً والتابع مجزوعاً أو منصوباً كما في أعجبت ضرب زيد ومجزوعاً وكما في قوله
 ينهين في نجد وغوراً فأبوا وغين لك ما يتبع العرب لفظاً ومحلاً قيل معناه توابع معرب لا محمل له
 سوى رفع أو إفال أن كل ما يتبع العرب لفظاً ومحلاً فالمتبوع هناك باعتبار تعدد أعراسه معرباً
 لا معرباً واحداً بخلاف توابع الجمل هي هنا فانه تابع معرب واحد فلا يتبع غير إعرابه أو إفال أن
 المتدئين من الدليل محذوف إيجالها توابع معرب وتوابع التعريف بأية النداء لا يتبع غير إعرابه أو إفال
 محله سوى ذلك **وقالوا يا ألهي** بقطع الهمزة خاضعة هذا جواب سؤال ورد
 على الفاعلة المذكورة أو هو من حيث المعنى مستثنى من الفاعلة المذكورة وهو الوجه إنما استثنى منها
 الوجهين أحدهما أن التوسيط فيه منسحب لأن لما شمل في العدد وها للثنية والله تعالى يقول في ذلك

والثنية وهذا الاشارة الحسية واهدتكم الى العلم من ذلك ولو سلم جازة على القول كما في ذلك الله وفي
 كان هو لا على اى من الباب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف بل صادرة عن الكلمة بالعلية وكذا
 في الاصل فموضع هذه اللفظة فمحل جهة التعريف بوجهين فلم يمتنع اختلاف اللفظ فان اللفظ غير وان
 صادرة عن الكلمة بالعلية لكنه في الاصل ليس بموضع عن شئ ولا يخلو الناس فان اللام فيه وان
 جاء الكلمة يكونها موضع من مرة انا من يضم الفزة لكنه ليس يعلم ان قيل صلى هذا الموصو والناس على القول
 صحته ان يقال يا انا من ليس فذلك يصحح بدليل قوله فاصدق قيل ان العلية لا يوجب هذين اصله
 بالكلية لانه بعد العلية ليست عمل بمناه الا على ايضا وهو جازة على فاسمها لا يتخلل يا انا فان
 علية فوجب هذين اصله بالكلية لانه بعد العلية لم يمتنع عمل بمناه الا على اصلا وهو مطلق
 المعبود حقيقة كان او باطلا فافترقا وتوكلنا صفة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اى حال كونه قد
 بذلت القول بخصوص ما تم لما فرغ من بحث النادى غير المكر وشرح في بحث النادى للمكرر فقال
 ان اصل الخطاب ان يكون لعبين وقد يكون لغير معين وهذا كذلك اى جاز لك او عاين لك
 في مثل قوله وير يا اقيم تيمم عدي لا بالكثرة لا يلحقك في سؤاله و اى فيما كره
 النادى في حال لانه انما اقام فاعل جاز الفقد او يستداه متقدم الخباى يجوز لك او عاين لك
 الصواب انما نصب اى ضم له ولان نصب اما انتم فعلى انتم منادى مفرد مفعول اما انصب فاعل
 انتم ما ف المسمى الى المذكور ويتم الثاني تأكيد لفظ ولما كان حكما تأكيد للفظ في الاصل حكم النادى
 الخفية كفى في الكلام عرابى النساء كما مر من في الثوب من النادى وان لم يكن مضافا لان الجهول محمد والثوب
 الا انما فاقوا انما بيان الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز ان تفصل بينهما الا في ضرورة
 انفسهم بل انظر في ما مضى من الاصل الاول لا فخر صادرا لثاني هو الاول ان كان لا تفصل بينهما
 وهذا بما يبرز من ضرورة انهم عرابى وهذا من حسب سيجو يروى والتحليل وذهب المبرد الى ان مضاف الى
 من المحدث ان المذكور الثاني علية تقديم ما يقيم عدى عدى على نحو من فداوى وجهه
 ان يبين فداوى الادم وجهه الادم فلهذا كانت الادم مضافا لثانية تأكيد للفظ لا مضافا الى
 هذا هو الظاهر لا يجوز في تسمية الثاني انما انصب لان النادى الاول ان كان مفعولا على انما
 مفعول فمفعول الثاني فاقا مضافا فكان نصب وان كان مفعولا على انما مضاف الى عدى

المتكرد والمخزوف كان الثاني ياءاً للمنادى المضاف وكان نصباً لا مفعولاً والمنادى **الضابط**
يا غلام المتكلم يجوز فيه اربعة وجوه **يا غلام** بفتح الغاء على الاصل وافتح
يا غلام مع حذف الياء ولا تكفاء بالكسر كسرة دودة **يا غلام** بالفتح بفتح الاء والقاف
 تحتة تحفة الالف والفتحة لوجزف الياء وتكون بعض الالف عنها وشذفها يا غلام بحذف الالف ولا تكفاء
 بالفتح فالماصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفنوح الياء وساكنها ومخزوفها و
 مقلوب الياء القاف **وبالهاء وقفاً** اي ويكون بالماق هاء السك في الوقف لبيان حرف المد وفي
 فيقال يا غلامه كذا في بعض الشرح وقيل معناه ويكون بالماق هاء السك في الكل وقفاً وهو المعنى
 لان هاء السك كما هي لبيان الاء لغير بيان الحركة بان يزداد في نحو الكلمة ليس حركة الكلمة في الحذف بها
 فيقال يا غلامه ويا غلامه ويا غلامه ثم قوله وبالهاء وقفاً عطف الجملة الظرفية على الجملة
 الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كل ما يكون بالهاء عالاً كونه موقوفاً او مطلقاً على
 مخزوف اي يجوز فيه كذا خبر الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدأ ومخزوف اي وهو بالهاء في الوقف او
 متعلق بفعل مخزوف اي يوقف عليه بالهاء وقفاً فيكون قوله وقفاً حالاً او ظرفاً او مصدراً للفعل
 المخزوف وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كلجان يا غلام
 بفتح الاء وانما شبهت تلك الثلاثة لغير الاء لانه لا اصل **وقالوا يا ابني ويا ابي** من ان كان
 المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ ابي وابي يجوز فيه ما جاء في سائر الامم المضافة اليها معنى
يا غلام مع زيادة ويجوز اخذ اكثر استعمالها بما ورد بعد الصلح على ذلك فقالوا يا ابني ويا ابي
 على القياس وقالوا يا ابني ويا ابي **يا أمي** ببدال الياء عاء على غير القياس وقوله **فتحا**
كسر حالان اي حال كونهما مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلو اتفق حركة الياء للبدل منه الثاني
 اذ لا اصل في الياء الفتح على ما راى الكسرة فلو اتفق طبعه الياء للبدل لالتواء منه اذا كسرت يناسب الياء
 فالفتح لكونها من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسر ويجوز فيها
 ضم التاء ايضا لاجل ما جرى العرف ولم يذكر هذا الفلن اعلم ان التاء فيها الثلاث مع كونها موصولة
 من الاء ولهذا فتح ما قبلها وجعلت عليها بالهاء وانما طلق وان كانت للثابت لكن لم يسم لها
 كما طلق ما يفتح واخبر وان كانت ثانياً نعت لكونها موصولة من الواو لكن تاء ابن وامر حبيبة

في ان الهم الذي يوزن على حرف واحد كان مطلقاً كذا في الخط وباري السكون يحذف اللين من حذو النون

هاء مختلفة ماء بنت واخت فافهما الاقصير في الوقت هاء وذلك لان اصل هذه الاء اي تاء اخف و
 بنت اصل لانها عوض عن الواو وهي صليمة واصل تلك الاء رائدة لانها عوض عن الياء التي ايتت فيفتل
 وذكر في تفسير ايمان البيان ان تاء التانيث في ابنت للبيان لغة كحلامة و**بالالف** عطف على عزة
 اي وقالوا يا ابنت يا اميت بغير الف وبالف فقلوا يا ابنا يا اميتا ببدال الياء تاء ولفظا مع فيكون
 فيه جمع بين البنتين وذلك جائز وقيل هذه الالف هي الالف في اشباع **دون** الياء حال اي
 فالواو لك متجاوز من عن الباء يعني لم يقلوا يا ابني ويا امي ثم راعى الجمع بين البند لو البند
 منه لان التاء فيها عوض عن الباء و**يا ابن ام** و**يا ابن عم** خاصة اي خصه بالخصوص
مثل يا خلاص في جميع وجهه يعني لا اذ كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف الى ام وعم
 مضافين اليه المتكلم جاز به ملجأ في المنادى لانه افاض الى ما ملكتكم من الرجوع فقلوا يا ابن امي
 ويا ابن عمي بان يكون وان ابي ويا ابن عمي بالتثنية ويا ابن ام ويا ابن عمي بجمع الياء ولا كناية
 والتثنية لا على جملة التثنية **وقالوا يا ابن ام** و**يا ابن عم** بهذا الالف ولا كناية
 لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وقيل التثنية في نفاها خاصة لانه يجوز ملجأ في المنادى
 الى باء المتكلم في غيرهما فلا يقال يا ابن عمي ويا ابن امي بل الرجوع لكونه في المنادى المضاف
 الى باء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف الى باء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا
 وثوب في ذلك لانهما اكثر استعمالا اكثر في افلاحي فصول معاملة غدا في غيرهما فان لم يكن ذلك
 فلم يعامل معاملة ثم لما كان الترقيم من خصائص التثنية شاع في بيانه فقال **وترخييم**
المنادى جاز في سعة الكلام اي من غير ضرورة وفي **ترخييم** ضرورة
 منصوب على ما مضى من اي الترقيم في غير المنادى جاز ضرورة الشرح ولا يصح فيه الرفع لاخره
 يكون المعنى والترقيم في غير المنادى ضرورة ولا مضي لمكان اقل فان قيل لا يصح التثنية في ايضا
 شرط حذف اللام والفتحة لانه يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهذا ليس كذلك لان الضطر
 الساع والجاز صفة الترقيم قبل انه مفعول له لفضل الترقيم دون جواز التثنية في فعل الترقيم في
 فيمنع ذلك في اللفظ فطرا اي ما يضطر المثلثون بالترقيم والتثنية جاز واحد ويمكن ان يثبت في التثنية
 في التثنية في غير الترقيم انما يثبت في التثنية في غير الترقيم انما يثبت في التثنية في غير الترقيم

في المنادى المضاف الى باء المتكلم في غيرهما فلا يقال يا ابن عمي ويا ابن امي بل الرجوع لكونه في المنادى المضاف الى باء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف الى باء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا

فاذا صح خبره لم يصح منع رفعه كما نحن مجزئ الشارحين وهو اى الترقيم حذف في آخر
 اى آخر الترقيم **تخفيفا** مفعول لى كجبل التخفيف فان قيل هذا الحد بعيد ق على نحو يدوم وقاض
 وداع قيل معناه حذف في آخر تخفيفا لا لقانون لصره في وسماع لغويا ويراد بالي حذف في آخر في حال
 التركيب دون الافراد فلا يرد حذفه واخرى يدوم ونحوها ثم لما منع من تعريف الترقيم شرع في
 بيان شرطه فقال **وشرطه** اى شرط جواز الترقيم فى المنادى **ان لا يكون المنادى مضافا**
 لان اخر المضاف وسط حكمه والترقيم يخص بالافراد والمضاف اليه غير المنادى فلا مضاف له في آخر
 وما صالح في ما ساجى شاذ **ولا يكون مستغاثا** ولا مندوبا لان المطلوب فيه ما لم يند
 ولما زيد في اخرهما الف لا فلان لا مستغاثا ولا المنفرد والمخوف والمخوف لم يذكر المندوب لانه غير المنادى
 وهذا المصنف يدل ان يعرف المنادى على ما خرج منه المندوب لا من غير مطلوب الاقبال ولا يجوز
 ترقيم غير المنادى في السعة ولا حاجة الى ما ذكر ماينا فيه **ولا يكون جملة** نحو ما لا يطرش
 ويابرق فخرج لان اعلام المنقولة عن الجملة تحكى كفى ثم لما وقع عن بيان شرطه العدمي شرع في بيان
 الوجوب فقال **ويكون** اى وترطه ان يكون المنادى **اما علما زائدا على ثلثة**
احرف اما كون علما فليس مستغاثا فيه لثبته بخلاف غير العلم لما كونه زائدا على الثلثة فليد
 يلزم اخلال ابدن مزاج الكوفيين ترقيم الثلاثي للثلاثي الا وسط نحو يام في عرافهم حركة الوسط
 الحرف الى ايدى كلف منع العرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد في كل مكان و
 الا لكان مثل مد يد وعلبط خا مسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترقيم الثلاثي الساكن
 الا وسط ايضا نحو يا زنى في يازيد لان الاخلال بثلث بعارض الترقيم فلا يعبر به وواضع من ذلك
واما بناء الثا فليس بحسن لا يشترط العلمة ولا الزيادة على الثلثة
 نحو يا ثبة على او غير علم لان اخلال البنية خفيف لو كان لكان من قبل الواضع لان فاء ان ثبت
 بداخل في البنية بل هي كلمة تسمى الاخلال ليس لاجل الترقيم بل مع ذلك ايضا كذلك فلا يشترط
 الزيادة على الثلثة ولا العلمة لعدم الاستتباب حيث يفي ما قبله على الفتح فيدل على الترقيم
 اللطاع لم يكن ملزم لما منع من زيد سراجا وترقيم في ثمة منية المحذوف فقال **فان كان**
 في اخره اى في زلاسه الذي ياد به في ثمة ياد **وان في حله الواحد** صفة زيارته

كليتان في حكم واحدة فيكونان معاً المعنى واحد يعني اجعلنا مفعلة واحدة لمعنى واحد وفيه احتراس
 عن نحو ارسطة فان الماء واللائق زيدان ولكلنا المعنى في حكم الواحدة لان الالف زيدت
 اي لا للاحاق ثم زيدت الماء للثانث فلا يقال يا ارسط في ارسطة فان قيل حكم الواحدة في الابدان
 وليس في الابدان فان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو للظرف اعتباراً ولا يقيقى اوالعبارة
 محمولة على القلب كاسماءه وفيه غللة واصلة وسما من الواسمة فقلبت الواو همزة كما في ابراهيم
 واناة نحو افع وزياد فان والالف والهمزة في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في مروان
 يعني الالف والهمزة في الاسماء زيدتا معاً المعنى الثانث والالف والنون في مروان زيدتا معاً المعنى
 التذكير فكان اياه النسبة في مصري والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون
 والالف والنون في هذاني يقال في مايا اتم ويا سؤ ويا بصير ويا زيد ويا هذنا او عطف
 على قوله زيا ولمان اي وكان في اخر الاسم الذي اريد تغييره **حرف صحيح قبله**
 اي قبل ذلك الحرف مقلقة واللدة حرف علة ساكنة حركتها قبلها يواضعها والملة بالمد همزة
 المدية الواو الالف لا يورد نحو حنان فانه لو دم لا يحذف منه الا الواو لان الف اصلية وهو **كلاكثر**
 الواو والحال اي والحال ان الاسم الذي في اخر حرف صحيح قبله مقلقة **من اربعة**
احرف نحو منصور وعاراد وريش وفيه احتراس من نحو سعيد وعاد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا
 يلزم الحذف البنية بحذف الحرفين وقولنا حذف قبا جزاء الشرط اي حذف الحرفان فاذا دم نحو
 وعاراد ريش قبل يا منصور ويا ادرعان قبل يدخل في هذا القسم اسماء وروان ايضا لان في قولها
 حرف صحيح قبله فاذا جرد ذكر القسمين قبل بين القسمين عموم ونقص من وجه اذ ربما يصح القسم
 الاول ودون الثاني كعيسى وبما يصح القسم الثاني دون الاول كمنصور وبما يجتمعان كاسماء وروان
 فلذلك لم يكن بذكر احد القسمين وان كان الاسم الذي اريد تغييره **مركبا** غير المركب **بالحذف**
 وهو سنادي كجلبك وخمسة عشر **حذف الاسم الاخير** فيقال في جلبك يا
 بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لئلا يزل الاسم الاخير متلذذاً والثانث في كونها كلمة على حدة صارت **جزءاً**
 الجزء من الكلمة وان كان الاسم المزمع تغييره **ذلك** اي غير ما في زيدان في حلاله
 غير ما في حرف صحيح قبله مقلقة **اكثر من اربعة** حرف واحد اي فالحذف منه حرف

حرف واحد كقول القصور وهدم ما يوجب حذف أكثر من حرف واحد وإنما اتى هنا بالجره للاسميه
 لكن هذا الضم كثير مستمر فيقال في ياحار وهو أى الحذف للترقيم من أى منادى كان في
 حكم الثابت أى الوجود على الاستعمال الأكثر فيبقى ما قبله كما كان فيقال **الغلام**
 للتعليل أى لأنه يقال أوجبا به شرط حذف أى إذا كان كذلك فيقال أو للطف على التسمية التام
 ما قد أتت الفطرية كأنه قيل جعل الحذف ثابتا فيقال **يا حار** بكسر الهمزة في ياحارث ويا حثو
 ولو ما ذكر بعد فته في يا حثو ولو جعل الحذف منسيا والواو واخر الواجب قلبها ياء وكسر اقبلها واو
 طرفا بعد ضمة كادل ويا كرى وواو مفتوحة بعد فته ولا قلب الواو الفتح كما وانفتح ما قبلها
 لفتح المانع وهو وقع الساكن بعد هاء واو الف الحذف الذى فى حكم الثابت ولو لم يكن فى حكم الثابت
 لقلب الواو الفاء لغير ياكى لرفع المانع وقد يجعل المانع أى ما بقى بعد الحذف اسما
 من أسماء أى اسما مستغلا بنفسه غير مبنى على ما كان يجعل الحذف شيئا كما لم يفت عنه
 ثبوته فيكون لفظ بناءه وأصله لا يتصير حكم نفسه لا حكم الواصل فيقال **يا حار** بالضم فى
 ياحارث على أنه اسم براسم كما ناسم مفرد معرف فيضم ويا حثو ولا لأنه لا يجعل فوا اسماء
 صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر اقبلها كادل ويا كرى أى ياكى لأن
 كرى اسم براسم ارتفع مانع الإعمال وهو وقع الساكن بعد الواو فان قلبت الفاء الياء وانفتح ما
 قبلها **وقد استعملوا** أى استعمل العرب **صيغة النداء** أى حرف النداء وهو يا فظن
الندوب أى فى كلام الله يندب سماء أى يبكى عليه لا شرا كهما فى اختصاص يكون
 كل منهما مدغوا وهو أى الندوب أى اسم المنفجع عليه أى لهم الذى يضيئى أى ينجي
 لأجله **ويا أو** الجار والمجرور صفة المنفجع عليه قاله للاتصاف أى المنفجع عليه المنصوب ياء
 واو وفى جعل الباء للسبيبية أو لاستعانة نظر لأن ياء الواو ليسا بسببين للمنفجع إلا أن مثلثا لمخايفه فلا
 يكون للسبيبية وإن باء الاستعانة تدخل فى الزا الفعل نحو كبت بالقلم ولا يفرهم كون ياء واو المنفجع
 فإن قل له لم يذكر المنفجع منه نحو واوبلاه وواصيبناه وواخبرناه وواخبرناه ونحو ذلك فإلى
 عليه وسنه بيا أو وكان أول قيل هو اخل فى الفتحة لأجله فلا حاجة إلى ذكره على حدة **والنحو**
الندوب بنو أو المحتمل أن يكون الباء داخل فى الحشر دون المنفجر بى أى نفعه بالندوب منه يجرى

دا غير الهندوس ويحتمل ان يكون الباب داخله في الشخص بدون الشخص كقولهم اصلوا انفسكم
 بولغا لها كونه نصا على الندوب بخلاف ما فان لم ينس عليه فكان للندوب به قليلا وحكم
 اي حكم الندوب في الاعراب والبناء فميزان اى من حيث الاعراب والبناء مثل
حكم المنادى اى حكم اعراب الندوب وبناءه مثل علم اعراب المنادى وبما يلائمه
 لما جرى مجرى المنادى فيمنه جرى مجراؤه في احكامه كالمشاكل في الاختصاص يكون كل منها
 مدعوا يعنى ان كان للندوب معرفة فمعرفة يضم وان كان مضافا او مضارفا لم يثبت ولا يفتح
 نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولكن ذلك تقابله كوايضا المنادى **ولك زيادة الالف**
 اى بما ينزلك او جاز لك زيادة الالف **في اخر** اى اخر للندوب سواء كان معيا او مذكرا
 المطلوب في الندبة فقولته زيادة الالف مبتدأ ومقدم الخبر وفى محل جاز للفقد وضايفه الى زيادة
 الى الالف من باب اضافة المصدر الى الفصول **فان خفت** بزيادة الالف **اللبس** اى لبس
 ذلك اللفظ بغير عدلث عنها الى غيرها من حروف المد منها ما لما فى اخر الامم من كسرة او ضمة
 فان ادركت غلامك بخطاب الموت قلت **واغلامك** بالياء اذ لو زيدت الالف وصل
 واغلامك لم لبس خطاب الموت بخطاب المذكر فزيدت الياء لتناسبه لحركة الكاف واذا اند
 غلامك بخطاب الجميع قلت **واغلامك** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامك لم لبس
 خطاب الجميع بخطاب التثنية فزيدت الواو لتناسبه لحركة اللام اذ اليم اصله الفقة وقيل فزيدت الواو
 لتناسبه للجمع **ولك الهاء في الوقف** اى جاز لك او جاز لك زيادة الهاء اى هاء
 السكت لبيان حرف المد وهى الالف في الوقف لافى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
 والياء فيقال وا زيداه واغلامك واغلامك فالحاء مبتدأ ومقدم الخبر وفى محل جاز للفقد
 وقوفه في الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز للفقد او ظرف الى زيادة المقدرة المضافة الى الهاء
ولا يندب الا المعروف مستثنى مفعول اى لا يندب باسم الا الم المشهور ^{تعلق}
 وهو الذى يعرف ذاته ومسماء سواء كان علما او غير علما فلو كان علما او غير معروف لم يندب
 او كان معروف غير علما فندبته فذلك حاز وامن حفير زينة مكاه لانه بمنزلة واعبد المطلب
 من حيث انه حازها وقد اشتهر به ذلك لاشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروف فكان المنادى

النادب معذرة في ندبته والمنع عليه لان غلبة لهما والنجح واللام يندب وذلك يحصل بالندب وفي قول
 يقال وارجله **لرحل** غير معين اء فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف على قوله لا يندب
 قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس
 اى امتنع هذا القول وهو **وازيد الطويل** بالحق الف النديبة في معنى الندوب لان ان
 النديبة مما يلحق الاسم المنع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هي اسم لشيء لا يمنع
 ولا نهما غير منجرح بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الطرف بينهما في سعة الكلام كقوله **فلا** وانقسم في
 تعلمون عظم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في غير النديبة فلا يقال وازيد الطويل بل يقال وازيد الطويل
 بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف النديبة يقال **فلا** اميل المؤمنين واعبدوا لطلباء رن المضاف والمضاف
 اليه **فلا** والين على المسمى بمجمل فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشيء امتزاجها حتى امتنع الفصل
 بينهما في السعة واما اخذ ابن حاتم قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونسب **الا** ولا دخبر شركائهم
 والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه هو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ
خلافا ليويس اى يخالف هذا القول بوضوح لا فافانرا جان الحاق علامة الندبة في صفة النديبة
 كالمضاف اليه لان الاثنا عشرين المصنف والوصوف معنى لا يقع في ذلك عن الامتناع بين المضاف والمضاف
 اليه لفظا وذلك لان الصفة من الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد و زيد في قولك
 غلام زيد غير الغلام ولا امتزاج المعنى اقوى من الامتناع اللفظي فلا جاز الحاقه فيما كان مغايرة عن
 باعتبار الامتناع اللفظي فلان يلحق فيما كان عينه باعتبار الامتناع المعنوي بالطول لا ول وجوابه
 ان الحاقا لفظا ولا امتزاج اللفظ في المضاف لا في الصفة ويجوز حذف حرف النون
 التام فبني **الامع اسم الجنس** حرف اى في جميع الائمة الا لان معان منه اسم الجنس ان
 حال اى في جميع الاحوال لا معان اسم الجنس غير اى والمرد من الجنس لا يكون بالالف واللام اى
 كان نكرة قبل النداء لان نداء كركر كركر نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى ائمة ادى
 قبل التيسر لنادى غيره لان الحرف المنفرد هو حرف النداء فلو حذف لم يسبق المعرفة بالنداء ولا يافى
 اللام في التيسر فلو حذف لم يبق فيه حذف النايب والمثوب ولما بل ان يقول ضل هذا مبعث
 حرف النداء فبما يجوز فلو لا حرف النداء فبما يجوز فلو لا حرف النداء فبما يجوز فلو لا حرف النداء فبما يجوز

والمنسوب لهم لان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف الناقب والمنسوب بل من باب المقدر
 في المقتضى المقتضى نحو ما جاني الاقيد والوجه اسم الاشارة لانه كما سمع الجندب في الابهام فلا يقال
 ولقد انشدت ياربجل ويافدا والوجه الاستغاثه والندبة لان المطلوب فيها استغاثه
 روتها والاستغاثه والتفجيع الحذف يافدا علم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم والى والمضاف
 ومن الموصولة مثل قوله يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة المقام ومثل
 ايها الرجل اي يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لا يزال حسنا احسن الى اي
 يامن لا يزال ومثل قوله تعالى ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الاخر حسنة اي ياربنا ومثل قوله اصبح
 ليل وقلم افند مخنوق وقلم اطرق كسر ان التمام في القري هذا جواب سؤال
 وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انها حذف فوامن عرف النداء وكذا مخنوق وكذا ارجو ان
 ما لا يفسد عليه ومعنى اصبح ليل ادخل في الصباح يا ليل او صر صباها يا ليل فالحذف للدخول او الصبر
 عند في الاصل قول المرأة التي طرقت امرأ الغيس مستغيثة الى الليل بالاضضاء لتخاف من ثم صاروا
 في شدة طلب الشيء ومعنى افند مخنوق افند فضك يا مخنوق اي اعطاك الغداة وخلص نفسك يا مخنوق اي
 يامن عصرت حلقه الغم هذا مثل في الغرير على تحليل النفس من الشدائد ومعنى اطرق كسر الخفض غفلك
 يا كبر وان لصادق ان هو اكبر منك وهو النعماء قد حبيد وحمل من البداء الى الابد قيل معناه
 بما انظر الى الارض يا كبر وان فان من هو اعلى واغوى منك قد حبيد وحمل من البداء الى الغرير يقال اطرق
 الرجل اذا سكك ونظر الى الارض الكروان طارو ضيف طويل العنق وتيل هذا القول رقيقة العرب
 يوماد الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعماء اذا لم ير النعماء عيش على هيئة يمد عنقه
 ويرفع راسه فاذا رآه يلتصق بالارض كيلا تراه قصار مثلا يضرب فيما اذا امر شخصا ضعيفا با
 الاقرب اذا انقاد من هو اعلى واغوى منه وفي كراشدة بثلثة اوجبه حذف حرف النداء من اسم جنس
 وتزيم على العلم وجعل الاسم اسما على ما سبق بانه وقد يحذف المنادي لتمامه
 دالة على حذفه وقبيحة جواز اي حذف جازا مثل قرة الكمال الا يا امجد وا
 فانه يخفف الاعلى من حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف ندا ويبدى اسجدوا بضم الهاء فاعلى
 هذا القارة كان للمنادي محذوفا اي لا يا قوم امجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل

الفعل بخلاف قرأه من قراءة الأبيجداء بقصد هذا الأبيجداء على صيغة المصارع فانه ليس من هذا الباب
 والباب الثالث من الأبواب الأربع التي يجب فيها حذف الفعل المناسب للفعل به ما اخصر
 عامله على شريطة التفسير أي اسم الذي اخصر أي قد وعامله اخصرا أو افعلا على شرط تفسير
 العامل بلقطما بعد أو بمعنى لقطما بعد أو يلزم معنى لقطما بعد فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين الفعل والفعل
 واخذ الشرط إلى التفسير أنه على شرط هو تفسير بما بعد وهو أي اخصره أنه على شرطية التفسير
 كل اسم منصوب بثبوت فعل مبداء وقوله بعد خبر أو فعل قوله بعد والخبر صفة اسم
 أو شبهة عطف على قوله فعل أي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة
 وأصل التفضيل والشبه بمعنى التشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشغول عن صفة فعل دليل
 الضمير كذا قيل وفيه نظر لأن المشغول في شبه الفعل شرط أيضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب
 أنه صفة فعل أو شبهة وإنما في التفضيل العائد إلى المعلوم والمعلوم عليه ما يجب أفراده لأن أو
 الأمرين غير معين فيكون صفة واحد المذكورين أيما كان أي مرض كل واحد منهما من ذلك الاسم بضمير
 أي بسبب نصبه في غير ذلك الاسم نحو زيد اضر به فان زيدا اسم بعد فعل مشغول عنه بضمير ذلك
 أو بسبب نصبه في متعلق الضمير عائد إلى الاسم أي متعلق ذلك الاسم نحو زيد ضربت غلاما فان زيدا
 اسم بعد فعل مشغول عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد إلى الضمير وهو الذي المربى أي متعلق
 ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف إلى ضمير وفان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق بضمير
 يكون مضافا إليه أي ذلك الضمير كما في هذا المثال أو موصوفا بعامله أي بعامل ذلك الضمير نحو زيد
 ضربت رجلا مجربا أو موصولا بعامله أي بعامل ذلك الضمير نحو زيد اضر به الذي مجرب وغير ذلك
 من المتعلقات أو تسلط الجملة الشريطة صفة ثانية للفعل أو شبهة أي أو تسلط نفس ذلك الفعل في
 شبهة لقطما عليه أي على ذلك الاسم هو تأكيد ضمير تسلط وإنما أكن لمجيئ أن يعطف عليه قوله
 أو مناسبه أي أو تسلط مناسبه ذلك الفعل أو شبهة في موضع نصبه أي نصب ذلك
 الفعل أو شبهة ذلك الاسم ومناسبه ما هو بمعناه أو لا زيدا فيدخل نحو ضربت غلاما زيدا
 به وزيدا جئت عليه فان كل واحد منهما لم ينصب زيدا بعد للتسلط ولكن ينصبه مناسبه وهو هفت
 وجاؤن ولا يست وإنما قد ناقبونا لقطا لأن كلمة لو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه والتسلط ثابت

فلابد من تقييد في قوله لوسط عليه هو او مناسبه لنصبه اخر از عن الامم الذي لا يصح تسليط الفعل
 ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالامم الذي متوسط بينه وبين الفعل المناسب حرف واحد
 كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشك والتخمين ولا يابدا
 ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيدا ضربته واما زيد فاني اكرمه وكذا الباقى فان زيدا ام بين
 فعل مشغول عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه لئلا تقدم ما في غير هذه الحروف
 بابها اخر از عن الامم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى لقوله قد وكل شي فعل
 في الذبح كما بين مثل زيد اضربه نظيرما اشتغل عنه بضميره لوسط عليه نفسه لنصبه وزيدا
 ضربت غلاما نظيرما اشتغل عنه بضميره لوسط عليه لازم وهو اهنت وهو اهنت لنصبه وزيدا
 ضربت به نظيرما اشتغل عنه بضميره بحرف لوسط عليه معناه وهو اهنت لنصبه وزيدا
 جابست عليه اى انظرت لاجل نظيرما اشتغل عنه بضميره لوسط عليه لازم معناه وهو اهنت
 لنصبه بضمير نصب تحليل لقوله مثل زيد اضربه الى اخره اى لا تنصب بفعل محذوف لنفسه
 اى يانه من ذلك الفعل ما بعد من فعل او شبهه او مناسبه للمشغل بضميره او متعلقا اى يفسر
 ما بعد معنى المراد بما بعد ضربت في زيد اضربه لا يمكن تقديره واهنت في زيد اضربه فلا
 اى اهنت زيد اضربه غلامه لانه لازم معناه لان اهنته المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدر
 ضربت كذا ثبت لانك ضربت غلامه لا زيد او جاوزت في زيد امرت به لانه بمعناه لان معنى
 المتعد بالباع جاوزت اى جاوزت زيد امرت به وان قدر امرت لنصبه لانه لا يثبت بنفسه
 ولا يثبت في زيد جابست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوبا لاجل يستلزم كونه لا يساوى
 ملازمه فالماصل ان ان يمكن تقدير نفس الفعل المفسر قد وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى
 الفعل المفسر قد وان لم يكن قدر لازم معنى الفعل المفسر **وينحاز** الى رفع فيه اشارة الى جوار
 اى يجوز نصبه **ينحاز** الى رفع في الاسم المذكور اى الامم الذي بعد فعل او شبهه مشغول عنه
 او متعلقه بالابدا اى يكونها مبتداء عند علم اى عند انقضاء قرينه **خلاف**
 اى خلاف الرفع وفيه نظر لان انقضاء قرينه خلاف الرفع يجب الرفع لانه غرض واجيب بان للضما
 محذوف اى عند عدم قرينه خلاف اختيار الرفع من قرآن وجوبه لنصبه اختياره ومساها

ومساواة الرفع وجوب الرفع لانه اذا عدم قراين خلاف اختيار الرفع كان الرفع واجبا نحو زيد ضربته
 فان الرفع والنصب جازان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منلف
 وقرينة اختيار الرفع متفق وهي السلامة عن المذف اذ في النصب يلزم حذف الفصل الناصب الاصل
 عدم المذف او عند وجود قرينة أقوى منها أي من مرته خلاف الرفع يعني بوجه
 الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع أقوى من قرينة خلافه كما في المفادون مع غير الطلب تطرية عند
 وجود أقوى منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على
 تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسد بالجللان واه التي تضمنت معنى الرفع
 قرينة الرفع لانهما تضمنتا معنى الابتداء ولم يلاحظهما فاضل فلا يليهما فقط الا للاسم لكن قرينة الرفع
 ادعى لسلامة عن المذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله بغیر الطلب امترازا
 عن اتمام الطلب نحو رايت القوم فاما زيد فلا نكرمه فان في هذه الصورتين اختار النصب لان قرينة
 الرفع ليس بأقوى من قرينة النصب لمعارضه لزم كون الافتاء خيرا لسلامة المختار لكن المذف اهلون
 ان لزم كون الافتاء خيرا لان المذف كثير شائع وقوي الافتاء خبرا بعيدا عن ذم في بعض الى ان كلف
 خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب أقوى منها فاخير النصب لان من اجلي بيلتين يختار من صاف
 قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والمستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم خصوصا من كلام الله
 والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب قبل شرط ما اضمر ما مله على شرطه التفسير ان يصح تسليم
 على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء فينتج تسليمها على ما قبلها فنضمنها صدر الكلام فلا يكون غير
 من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كما مع الخبر كان اذ فواجب الرفع ان يكون
 في قوله غير الطلب إشارة الى انتفاء المعنى المورث في اختيار النصب لان المعنى المورث في اختيار النصب بين
 اما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوي الطلب خبرا كما بينا وهذا معنى منلف هنا أي في غير الطلب فاخيرا
 الرفع واذ المفاجأة عطف على ما أي فكنا المفاجأة نحو خرجت فاذا زيدت في قوله فان الجملة
 الفعلية السابقة قرينة للنصب اذ المفاجأة التي قطع بعدها الجملة الاسمية قالبا قرينة الرفع
 هذه القرينة أقوى للسلامة عن المذف فاختر الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظاهر ان
 المفاجأة يلزم بعدها الجملة الاسمية وفيهم معناه رجحانها لزم وهذا ما نفى قبله بالمراد

الفعلية أو الزوم الاستعمال الاعتباري المبني على الترخيص لا الزوم الحقيقي فلا تناقض أو يقال ان الفعل
 يقتضى وجوباً لرفع بعداذا المفعولة الزوم الجملية لا اللفظية بعد ما في غير هذا النوع لكن النصب هنا لان
 انما بناء على السماع ونحو ان النصب مع جواز الرفع في الاسم انما هو بما عطف على
 الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل منه بضمير على جملة فعلية
 للنصب بين الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة اليها نحو حيث زيد القيت
 فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب فتدبر هذا
 القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شاخ بخلاف الخالف بين الجمل في اللفظية و
 الفعلية فانها قليلة جدا فاخيل النصب ونحو النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع بعد
 حرف الاستفهام نحو اياضته وبعد حرف التثنية نحو ما يذاخره وبعد
 اذا الشرطية ما في النسوية الى الشط نحو اذ اياضته يضربك وبعد حيث نحو حيث زيد
 نحو فاكرو واما انفس اذا وحيث من بين ساير احوال الشرطية النصب بعد ما دخلت على مثل هذه
 الاسم كما في المبرور اوجب النصب بعداذا الشرطية ايضا كان الشرطية وفي الاسم عطف على قوله
 اي نحو ان النصب في وقت وقوع الاسم والتأني المذكور نحو اياضته ونحو اياضته
 اذ هي اي ما بعد حرف الاستفهام والتثنية واذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم التثنية
 الفعل اي مواضع وقوع الفعل لان التثنية والتثنية والتثنية في الغالب يلحقان الافعال
 الذات وكان معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم روعهما في الشرط وكذا ما قبل الاسم التثنية
 موضع وقوع الفعل لئلا يقع الاشياء اخر افعالهم ونحو النصب بتقديم الفعل بخلاف ساير الاحوال
 فانها واستثنى في الشرطية الفعل بعدها فلا يجرم بحسب النصب بعدها بتقديم الفعل اذا دخلت على
 هذا الاسم كحذفه ما ليس بامع في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على قوله في الامر
 ونحو النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة يعني ان ما يكون من
 على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع بالصفة كالحصل المقصود نحو قوله انا كل
 شيء خلقناه بقدر ونصب كل شيء على انه مفعول خلقناه المحذوف الذي يفسر المذكور
 وبقوله بقدر حال والمحل من الامور التي انا خلقنا كل شيء حال كونها بقدر فيفيد الآية

للمقصود وهو محورية القدم في جميع المخلوقات أما لوضع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبر الفعل
 كل شئ بقدر حاله والجميع خبران فيفيد الآية المعنى المقصود ايضا حيث يصير معناه كل شئ مخلوق
 لتسأل كونه كاي بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يقال بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شئ
 ما هو الظاهر في الصفة بقدر غير الظاهر كل شئ فيكون المعنى كل شئ هو مخلوقا كاي بقدر وهذا ليس
 حيث يكون قوله خلقناه حيزا قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيهم كون بعض الاشياء الموجودة
 غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الفضائل الاختيارية قالوا اصل انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون
 قوله خلقناه خبر الكل شئ فاليعرف المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع
 اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب ولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل البراءة
 عن الاشكال الذي اوردناه صاحب الرضى في هذا التلا حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى
 سواء جاءت خلقناه خبر الوصف وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او منتهى
 جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك لان قوله خلقناه كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما
 عليه اسم الشئ لانه تعالى خلق جميع المكنات التي لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشئ فخلقناه
 على تقدير ان يجعل خلقناه خبرا له كل مخلوق في مخلوق بقدره على تقدير ان يجعل صفة له كل شئ على تقدير
 كاي بقدر والغنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التماس
 الى النصب على انه مفضل به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتداء وخلقناه خبره وقد
 حال كلامنا الوجهان في افهام زيد قيا كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل ينبغي
 ان يجب للنصب اذا انفرد عن اللبس واجب قيل فلو لم يلبس لابس لنا اسماء خوف اللبس فيكون
 الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اى يا قصد منها ما يكون مختارا في مثل زيد قائم
 وعمر والكرم اى فيما اذا اعطفت الجملة التي وقع فيها ذلك الكلام على جملة ذات وجهين وهي الجملة
 التي خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ
 والخبر الثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني الفعل والمفصل فيصير رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير
 الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فمهما بين الوجهين في الاسمية والفعلية ففي الرفع
 تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الشئ

وهي ضليعة فان قيل هل تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وصل تقدير الرفع والعطف
 على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع واجبا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الرفع
 بقرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كما في الشروح وفيه نظر لانها اذا عطف
 الكبرى فهي ايضا قرينة غير مفصلة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها بشئ اخر فلا يفتاوان قريبا وبعد
 احبيب سلما انهما لا ينفقان قريبا وبعد باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف عادة الكلام على كل
 سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام السابق لانهما وه فساخرة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا
 فغريب وان كان بعيدا فبعيد وان كان انهما المعطوف عليه متصل غير منفصل في كلا الصورتين
 والا لولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختصار الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
 تخفيف الرفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على ضليعة في كلا
 الوجهين خلاف الاصل ان في عطف اسمية على الفعلية لزوم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف فعلية
 على الفعلية لزوم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال
 وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب
 الذي هو قليل الوجود فاختيل النصب لم يمتنع هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل
 لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لاشتراط سلامة المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهذا
 بان لك لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيه الضمير العائد الى المبتدأ وليس في المعطوف هنا ضمير يعود
 اذا التقدير اكرمتم عمر وقيل هذا بعض التركيب تمامه ان يقال زيد قام وعمر اكرمتم عنده او في دار
 اخرجوا ذلك وما ذكر بعض التركيب لم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملتين اسمية خبرها جملة فعلية وفي
 المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد عطف فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من ادب
 يجب النصب في الامم المذكورة بعد حرف الشرط سواء كان صحيحا كافيا ولو
 تأولنا نحنا كما في متى وايضا وجها الا اذا لم يكن واسميا في الشرط كماذا التظمية وجبت وانما يجب
 النصب بها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدل على
 انهما كان خبرا محتملا فيكون وما لا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف الشرط لا ان
 وهو من ادب المتقدم في هذا حرف التخصيص وهو هلا ولا ولا ولو ما وانما يجب النصب

الغضب بعد هذا الاختصاصها بالفعل لانها وضعت للثوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخل على المعنى وعلى
 الحث والتعريض على الفعل اذا دخل على المستقبل لهذا وقع بعد ما اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له
 ويفسر ما بعده لا يخرج عن وضعا وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيد ضرب ضربة
 مثال حرف الشرط اي ضربت زيدا ضربا والازيد ضربته مثل حرف التضييق اي لاكثر
 زيد ضربته وليس مثل ازيد ذهب به منه خبر ليس اي ليس هذا التركيب من بابها
 اضم عمله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلب الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لنصب وهذا
 ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي الجوهل لو سلب على زيد لم ينصب هو زيد او كان الو
 ساطع مناسبه واذا كان كذلك فالرفع مبتداه محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف او في الرفع
 او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله وكل شيء فعله
 في الزجر اي في انه ليس من باب ما اضم عمله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يمتنع فيه
 معنى التسلط لانه لو سلب عليه قوله ضلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى ضلوا كل شيء في ان برأي في كتب
 الحفظ وهي محض ايماننا ولم يفعلوا بها شيئا فيكون كل شيء مبتداه وفعلوه ضلوا شيء وفي الزجر
 خبرا للمعنى وكل شيء هو مفعولهم كمن في الزجر وهو المفسود وعطف قوله وكل شيء اي كان
 نحو قوله ان انيتهم والاني فدعوا بالرفع فاجلد وكل واحد منهما الفاء
 بمعنى الشرط عند ابا عباس المبرور فيمكن ان يكون قوله ضلوا مبتداه وقوله الفاء مبتداه
 ثاني وقوله بمعنى الشرط خبر المبتداه الثاني والمجلة خبر المبتداه الاول وعد طرف لقوله معنى الشرط لانه
 طرف مستقر ويجوز ان يكون قوله وعطف على قوله كل شيء ضلوه وقوله الفاء مبتداه وقوله بمعنى
 خبر المجلة معللة لقوله وكان لك غنى انيتهم والاني اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله فاعل انيتهم والاني
 فاجلد والاني انما ليس من هذا الباب اي من باب ما اضم عمله على شريطة التفسير ان كان جميع
 شرائط هذا الباب حاصلة فيلزم ان يكون فعل مشغول به لا يمكن بضميره لانه قوله منها ضلوا فاعل
 كل واحد وقد حذوف معنى التسلط لان ما بعد الفاء قد عمل فيها قبلها كقوله تعالى وربات فكم في غيب
 يخار فيه الغضب لو جردت عن اخياها لنصب في الطلب لان انشاء السبعة لا تنقوا فاعل في غيب
 بالنصب لانه اذا عمل النقاد لا يخرج عن الصابغة المذكورة اي صابغة ما اضم عمله على شرط التفسير

لا يلزم ان اتفاق الفراء على غير الخار من حيث ان الرغ في الطلب غير مختار على المتقدم والايتم كون الطلب غير المختار
 فقالوا ان العباس ليس بالفاء بمعنى الشرط وليس بزيادة لان اللام في قوله ان ايده والوافي يعني الخي والذلي
 اذا كان موصولا لصفة مثل نعمين معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب الاستثناء تسليط ما بعد الفاء على
 ما قبلها فخير الرغ على ان يربطه منضم بمعنى الشرط وقوله فاعلم واخبر بنا ويل مقولا الى التي تزينت والذي
 رضى مقول في حقها اجله وكل واحد منهما ما مائة جملة بخلاف الفاء في غور يات فكيف فانه زيادة وما يشاء
 بل فيها قبلها والكلام **جملتان** عند سيبويه ترفع لضموم الكلام اى حكم يكون الكلام
 عند سيبويه ان قوله الزاوية مبتداء وقوله والزان مفعول عليه والتجديف اى حكم الزاوية والزان فيها
 مسيلى عليكم او خبر مبتداء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزاوية والزان وقوله
 بيان حكمهما وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زيادة او للتفسير فيمنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل
 جزء جملة اخرى فلا يدخل في الصابغة المذكورة وفيه نظر لان حل الفاء على الزيادة لا يلبق بجزء النظم
 وعمل على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والافالخصا والنصب** اى ان يعمل على ما حل للبر
 وسيبويه بان يعمل الفاء على الزيادة ويعمل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا لحال الفاء الشاذة لكنه
 ليس مختارا والايتم اتفاق الفراء السبعة على غير المختار فيلزم حل الكلام على ما حل من كون الفاء بمعنى شرط
 او كون الكلام جملتين فيمنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيها قبلها ولكن اجزء جملة لا يعمل
 جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة الفياس المستثنى ولا يستثنى المحذوف وهو قوله لكنه
 مختار سلبا لثالثه وكون النصب مختارا فيلزم سلبا لمقدم وهو انتفاء العمل على ما ذكره سلبا لثالثه
 العمل على ما ذكره اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشخص طالعا فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالتص
 فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلبا لثالثه وهو وجود الليل فيلزم سلبا لمقدم وهو
 انتفاء طلوع الشمس اثباته الباب الرابع من ابواب الانبئة التي يجب فيها حذف ما سلب المفعول
التحذير وادعا وجب حذف الفعل التام في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذف
 لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والعايل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل
 فيعجز عن دفع البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذ منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اى ما يحذر
 المذكورة التحذير او النصير ليريد بالنسبة الى الثلاثة السابقة اى ما هي الثلاثة المذكورة اى النصير الثلاثة

الثالثة المذكورة أربعة التحذير وهو في الأصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لتفريع من افراج الفصول
وهو معمول اي مفعول به يتقدم واثنى ونحوه من اعذر وياعد وجانب ولجئت في تقدير
سماحة اذا لا يقال اقيمته خيلا من الاسد بمعنى خيتمه لو قال بتقدير نزع او بعد كان او لم تحذف
فجعل انشأب تحذيرا ايا على انه مفعول مطلق فكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلتها وصغرت
الجملة صفة لقوله معمول اي حدث ذلك للمفعول تحذيرا من الاسم الذي ومن اسم ثبت بعد ذلك المفعول
مفعول له التحذير ولو لم يولد كالمحذوف او في ذلك المفعول المحذوف وتحذيرا مما بعده واما طرف اذا المصدر
فقد يعمل حينئذ الى قدر وقت تحذير المفعول مما بعده وفي قوله بتقدير واثنى احشاز عن انعم الذي يمكن
بتقدير اثنى على ذي في جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب يجوز ان يكون قوله في قوله مما بعده
عن المفعول الذي يتقدم واثنى لكن لا التحذير مما بعده نحو يا الله في جواب من قال من اثنى فانه ليس من
هذا الباب يجوز ان ذكره **او ذكر المحذوف منه مكررا** وفي قوله كل فقط المصدر والمال
المجهول وفي كل الرعايتين نظرا لما لا يولد فلان التحذير اسم لتفريع من افراج المفعول به والذكر
ليس بمفعول به بل المفعول به هو المحذوف منه المذكور مكررا واما الثانية فلا ندر ليس فيها ما يستلزم
عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان محذوفا للمعطوف عليه في الفعل ولا هم امكن فيه زيادة
على قدر مصدر العطف ويكون او اضاراية بمعنى بل نظرا لاول نحو انا هم او امشي فانه بمعنى بل امشي
نظرا لثاني ما قال سبب ويرى قوله **فانما لا تطلع منهم** انما او كفوا اذ لو قيل او لا تطلع كفوا
المعنى وكان اى بمعنى بل لان اظها والفعل في المعطوف زايد على قد بمعنى العطف وهذا هو المعنى
قوله او ذكر على قوله معمول لئلا المعطوف عليه ^{الفعل} لا هم فيكون بمعنى بل وعينه فيفسد المعنى وهذا
ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كل الرعايتين اما لا يولد فلان المصدر ان كان على لفظ
المصدر والمرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اى او مذکور المحذوف منه مكررا وهذه الاضافة من باب
جود تضييفه اذا حصل او محذوف منه مذکور مكررا فممكن عطفها على قوله معمول فان قيل لو كان عطفها
قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثاني معمول لا بتقدير ان هو على قضية كلمة او التي توجب التثنية بل ان
المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول بتقدير اثنى قيل التثنية بل ان
المعطوف والمعطوف عليه باعتبار الفيد وهو قوله تحذيرا مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان

معقول بتقدير اثنى لكنه ليس بمحذ وما بعده وان كان على لفظ المصدر للتصويب كان عطفاً على قوله تحذف
 يحصل لكل واحد من المصدرين حينئذى قد روقت تحذف بالمعول ما بعده او وقت ذكر المحذ ومنه
 مكرراً واما الثانية فلا تسمى المحذ لانها لا يكون عطفاً على فعل ناصب لقوله تحذف براؤه
 ذكر المحذ وف ان كان ذلك مقبولاً وحذف المحذ وف ان كان ذلك مقبولاً مطلقاً أى سواء
 ذكر ذلك المعمل محذراً وتحذف براؤه او ذكر المحذ ومنه مكرراً او حذف ذلك المعول تحذف براؤه
 بعده او فكر المحذ منه من نوعيه مكرراً والجملة ان اعني حذو ذكر مع معولهما في محل الصفة لقول
 معول فان قيل الجملة الثانية ليس فيها ضمير يعود الى المعول فكيف يكون صفته قيل ان اربطة الجملة
 الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانيد وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطفاً على قوله
 تحذف براؤه على جعل المصدر حينئذى وتزيل الفصل من ذلك المصدر الحيتنى أى قدر وقت تحذف بالمعول
 ما بعده او وقت ذكر المحذ ومنه مكرراً ويمكن ان يكون عطفاً على الجملة الظرفية المقدرة بالتعليق وهو قوله
 بتقدير اثنى أى ثبت بتقدير اثنى وكان الثغالب ^{المعقول} المعطوف عليه باعتبار الفيد وهو قوله تحذف
 ما بعده ولازم ان لا يكون القسم الثانى بتقدير اثنى وقوله او ذكر المحذ ومنه مكرراً احرازاً من
 قوله الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو **يا ليت** والاسل هذا نظير القسم
 واصلها تفك ولاسد **يا ليت** ان ضمير الفاعل والمفعول اذا كانا شيئاً واحداً وجب بدل الثاني
 بالنفس غير افعال الغلو بفساد اثنى نفسك ولاسد فلا حذف اثنى لصيق المقام حذف
 النفس وال ضرورة اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فابدل المنصل بالمنفصل لعدم ما ينصل به
 وترى **يا ليت** محوفاً على **يا ليت** ومعه اثنى نفسك من الاسد واثنى الاسد من نفسك اثنى
 نفسك ان تعرض للاسد واثنى الاسد ان يملكك فان قيل لفظ الاسد في **يا ليت** ولاسد
 خارج عن الضمير فينبغي ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك بل هو ايما تحذف بقيل هو نابع التحذير
 والنوابع خارجة عن هذه المحذورات ببلايل ذكرها بعد فاعرف **يا ليت** وان تحذف
 هذا ايضاً نظير القسم الاول اثنى نفسك ان تعرض المحذف واثنى المحذف ان يتعرض لنفسك
 ثم التحذير في القسم الاول اما ان يكون ظاهراً ومضمراً والظاهر لا يكون الا مضافاً الى ضمير المتكلم
 نحو راسك والسيوف والمضمرة لا يحذف الا غائباً وقد بينى متكلما كقول عمر بن الخطاب **يا ليت** وان

وان يثبت احدكم لا ريب في حذف الهمزة بالصا كما ان الحذف بالهاء والذال المجزئين الى الصا اى
 ايتاى وان يرمى احدكم الصا الى الالف اى يخفى عن مشاهدة حذف الالف ونحو هذا فاعلموا مشاهد
 وانما يخفى عن سري الصا الى الالف لان ذلك يقتضيه ما لا يخلو **والطريق الطريق** نظير الطريق
 مكررا اى اتق الطريق وابعد ما وكذا الصبي الصبي والجد والجداد ولا سدى لاسد اى اتق الصبي ان
 نظامه واتق الجد ان يقطع عليك واتق الاسد ان يهلك ونكر الهمزة منه للتأكيد وتقول
 اى وقت ان تقول فيه جارة اخرى **اياك من الاسد** اى بعد قسك من الاسد
 وتقول **اياك ان تحذف** بتقدير من الجار والجره حال اى ملتبسا بتقدير من اى
 اياك من ان تحذف ان حذف حرف الجر ان كان كثر **لا تقول اياك الاسد** بتقدير
 اياك من الاسد كما ملتحظ بتقدير من في الجسم الصحيح بخلاف اياك ان تحذف واما قول الشاعر
 اياك اياك المراء فانه الى الشراء علمه والشرب جالب بتقدير اياك من المراء فاشارة او محمول
 على ضرورة الشعر والكلام في السعة او على حذف ضل واما اياك من باب الاسد لاسد واللفظ
 اتق نفسك واقرنا المراء الى الجدال وهذا قول سيبويه والتخليل او جار مجرى ان ثارى لان المراء
 مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان قلت فتقدير اعجبني ضرب زيد اعجبني ان ضرب زيد وهذا
 قول ابراهيم بن الجراح وفيه نظرا لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر ونحو اياك الضرب
 لا شراك له لانه لكل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس به وجه في الهم لان يقال هذا وجه الحكم
 السد وذو ليس به وجه قياسى وما يثبت بخلاف القياس لا يماس عليه غيره ولذا قل ان يقول ان المراء
 معرف باللام فلا يصح ان يقدربان والفعل ولذا لا يعمل المصدر والعرف باللام على هذا كثير لا محالة
 فتقدم بان والفعل ثم لما فتح عن بحث المفعول به شرع في بحث الفعل فيه فقال **المفعول**
 فيه الجار والمجرور في المفعول ما لم يسم فاعلموا الضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله **المفعول**
 فيه اما مبتدأ او محذوف الخبر اى ومنه المفعول فيه يقينه ما سبق واما خبره مبتدأ محذوف اى هذا
 بيان للمفعول فيه فعل هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل** فيه جملة مستأنفة واما
 مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل يستعمل من الاعراب والمضاف محذوف اى الفعل
 فيها اسم ما فعل فيها اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذى سماه شئ فعل فيه **فعل**

من كور المبدأ الفعل النعني وهو الحدث لا الفعل الا سطر على الذي هو قسم لا قسم والفرق فثنا اول
 واسمي الفعل والفعل والصدور في قوله من كور الحزبان من غير يوم الجمعة لم يصب ثانياً ان كان فعل فيه
 فعل الجملة لكنه ليس بذكر وقوله من زمان او مكان بيان ما والايمان ما يصلح جواب
 سبق والكان ما يصلح جواب ابن والمراد بالزمان والكان ههنا ان يكونا حقيقيين او اعتباريين
 فالجمعة ان عرفت كسر يوم الجمعة خلقت فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلقت مكان حقيقي ولا خلاف
 نحو ذلك جلست قدوم في مكان الشخص نصباً للشخص فان قدوم زيد زمان اعتباري او المصدر وقد جعل
 والشخص مكان اعتباري فالعين قد جعل مكاناً اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهوره في الشخص فان
 قيل يدخل في هذا الحد غرضه اليوم الذي حدث فيه فان اليوم فعل في فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولاً فيه
 الصوم قيل يخرج ذلك بطريق الحثية لانها منطوية في جميع الحدود ولا سيما الحدود الخمسة فتكون العن مذكور
 بحيث فعل فيه فعل مذكور في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل
 فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بفاعل فيه كما قيل ولذا قال ان يقول فعل من الزمان
 كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه لان الحمل على التأكيد ثم لا فاع من طريق المفعول فيه شرع في بيان
 نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب المفعول فيه تلهي في لانها اذا اظهرت ان المفعول في في
 الجرد الفاعل حرف الجر غير شايخ وفيه اشارة الى اننا اذا اظهرت نحو ذلك فحيث في يوم الجمعة كان مفعولاً
 بعد ليس بمصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على فط يدخل ذلك فيه ونذهب الجرم الى
 ان تلهي في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولاً به بواسطة حرف الجر فاعول فيه اذا المفعول
 به عندهم في المقدار او من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وشرط فلان كل ما
 سواء كان به مفعولاً به او سواء كانت معرفة او نكرة يقبل ذلك اي تقديره والنسب بقوله
 في غير وقت حيثما او حين قعودك ونحوه يوماً او يوم الجمعة اخافة الظهور في الزمان من رب اجاب
 المسألة وسورة الذهب بمعنى من اي الظرف الذي هو الزمان وكلها تأكيد للضمير وانه في الزمان
 ان يظرف هذا الجنس وكذا اللام في المكان وذلك مفعول ثقيل وتعلمه تميزه نقاباً على الظرف والجملة
 خبر للاول وظرف الزمان وظرف المكان اي ظرف للذي هو المكان ان كان مفعولاً
 اي ان كان من الجاهات الست وما المعنى بما على تفسيره للمصنف قيل النسب بتفسيره في نحو جلست

خلفوا الا فلا اى ان لم يكن مبهما فلا يقبل النسب بتقديره فلا يقال صليت المسجد
يل يقال صليت في المسجد ذلك لان اليهام من ظروف الزمان بخلاف الفعل كالمصدق
فصيح انشا به بد بلا واسطة كالمصدق والمصدق منها محمول عليه لا شئ كهما في الذات اى
الزمانية واليهام من المكان محمول على اليهام من الزمان ايضا لا شئ كهما في الوصف اى في
الايهام ولم يحمل المكان المحمود على الزمان اليهام لاختلافهما في الذات والصفة وكذا لم يحمل
المكان اليهام على اتحادهما في الذات لان المكان اليهام محمول على الزمان اليهام فلو حمل عليه
المكان المحمود كان بمنزلة المتعارفة من السنعير والسوال من التفسير وفي اليهام
من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذي لا يخار الصنف بالجملة الست
سواء كان صنف او نكر وهي ايام وخلفته عيين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست
خلف زيد مثالا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفي بعض النسخ
من ظروف المكان بما هو النكر منها ويخرج منه خلفات وامامك فانه منصوب على الظرفية
بالفلا فانه مرفوع والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه غروب في فانه منصوب على الظرفية
بلا خلاف وانه محصور لا مقرر باثنى عشر الف خط وفي البعض بما له اسم باعتبار ما ايدى في
سماءه كالقوى مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان بالاعتناء الى التقدير وكذا غيره من
الاشياء ان الست غير لغز فسمي القوي وكذا غيره ويندرج في هذا التفسير نحو عندو لدى
لان اسم عندو لدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل
سمماهما فلا محل له الى الحمل ولا فاش لاكثر من الصنف بالجملة الست وقد عالج عندو لدى
لفظ مكان وما به دخلت فانه يقبل النسب بتقديره في على الظرفية مع انها غير اليهام فاجاب
كل من ذلك بقوله وحمل عليه اى على المكان اليهام وهي اليهام الست عندو لدى
وشبهها مع انغورون وموى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيد ادون
عمر وهما وجه القوم موى زيد لايها معها اى لايها عندو لدى وكذا ما في
اى لسانها فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا معينيا بل يتناول جميع الامكنة
التي هو اليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض و

حمل عليه لفظ مكان وما بعده اذا كان الفعل موافقا لقاعدة معن الاستعداد نحو حملت حملتك
 وقت مقامك ووضعت موضع فلان الى غير ذلك من ذوات اليم مما جرى هذا الجرى لكثرة
 دون اليهامه اى كثرة استعماله فينا سبه التخفيف بمذ في يقال جالس مكانك وحمل عليه
 ما جعل دخلت نحو دخلت الدار وقتك الجبال وسكنت العشة على الاصح اى جملا
 وافعال على الفعل الاصح لانه لا يستعمل فيطلب فيه التخفيف بالمحذف وانما قال على الاصح ثنيها على
 ما قال الجرى ان دخلت وما يقارب افعال متعدية وما بعدها مفعول بلا مفعول فيه واجيبا
 كون مضاردها على صيغة المفعول التي هي في الغالب مصدر والاذم وهي الدخول والترمل والسكون و
 كون ضد ما الزوج والفرق والارتحال التي هي لازمة انما لا يرجح ان يكون معنى قوله على الاصح
 على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل ثارة جى وثارة بغيره تقول دخلت في الدار ودخلت
 وعند سبويه اظهاري ما دخل ما بعد على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ذلك الدخول في الدار
 اى في لفظ الست ولم يقل بالجهات الست لان الجهات مؤنثة وثانيك العدد من الثلاثة الى العشرة
 على عكس ثانيك جميع الاشياء وينصب المفعول فيه بما مل مضمرا اى ابداء شريطة
 النفس كقولك لمن قال منى سرى يوم الجمعة اى سرى يوم الجمعة وبما مل مضمرا وهو بانصبا وانما
 على شرطية النفس كما ينصب المفعول وضابطه كل ظرف بعد فعل مشغول عنه بضمير
 او متعلقة لوسلط عليه هو ومناسبة لنصبه نحو يوم الجمعة صحت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدا
 او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلة وهو في كونه نصبه على شرطية النفس واجبا وضائعا ومساويا للرفع
 ومربوها مثل المفعول به فيجب تقديره في الشرط وعرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرى فيه وهلازم
 الجمعة سرى فيه ومنها بعد اذ الشرطية وعرف النفي وعرف الاستفهام نحو انما يوم الجمعة سرى فيه وبما
 على جملة ضليعة نحو اطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صحت فيه ويستوى الامر ان في زيد سار ويوم الجمعة
 سرى فيه معه ويتجرى الزرع بالابتداء عند عدم قرينة لظلا فاعند وجود اخرى منها كانا المفاجا نحو
 اما يوم الجمعة سرى فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة سار فيه وعند لبس النفس بالصفة نحو كل يوم صحت
 فيه في العيف واما الظرف الذي يتوسط بينه وبين الفعل التاصب عرف لمصدر وانكلام كما المنان
 وعرف الاستفهام ونحوها نحو يوم الجمعة ما صحت فيه ويوم الخميس سرى فيه فيعمل ان يكون النسب ممنعا

مثنى والرفع واجباً كما في الفعل به للنافع وهو بطلان صدقة ما النافيا وجهاً لاستعظامه إذا لم
 يلزم تقديم ما في خبرها علمها كما يحتمل أن يكون النصب مختاراً حيث يقع في الظرف ما لا يتسع وفي
 بخلاف الفعل به ثم لما فرغ من بحث الفعل فيه شرع في بيان الفعل للمفعول **المفعول** هو ما
 محذوف الخبر أي منه الفعل له أو خبر محذوف المبتداء أي هذا بيان المفعول له **هو ما فعل لأجل**
 أي اسم ما فعل لأجله بدلالة ما سبق في المفعول المطابق وفي هذا اليتيم خبر أن عما لا يفعل لأجله فعل
 كذا في المعامل والمخالفات والمراد بقوله **فعل كوس** الحدث لا الفعل الاصطلاح فيقال
 الفعل وما أشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا اليتيم خبر أن عما لا يفعل لأجله فعل
 فانه فعل لأجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور فالمراد بالمتكورات من أن يكون حقيقة أو ممكناً فلا
 يرد سورته كون الفعل محذوفاً ثم المراد بقوله ما فعل لأجله فعل مذكوراً من أن يكون علمه موثق
 أو علمه غائبه وهي ثلثها هذا أو رد المثالين ليكون **ضرباً** ما رأى سبباً لظهور الصلة القائمة
 لأن الناديب علمه غائبه أي غرض للنصب حيث فعل لأجله الضرب **وقد حدث عن الرب**
حجبنا تغيير الصلة الموثوقة فإن الجبين علمه موثق والمقصود لو قال في موضع ضدت حجبنا حالاً وتجبنا
 لكان أصح ولما قلنا أن يقول يدخل في هذا الحديث كرهت الناديب الذي ضربت لأجله وضربت ولحجبنا
 فانه فعل لأجله فعل مذكور وهو الضرب وأن قصد شرط العيشية أو رد فعل العامل لا يستغنى عن قديمه
 أيضاً والمقول أن يقول ما فعل لأجله مضمون عامل لم يدخل الفعل وشبهه لأن مضمون العامل لم يفرغ
 فحركة الناديب الذي ضربت لأجله وضربت واجب الناديب لأن ضربت ليس بعامل في الناديب وليس
 بأن المراد من قوله فعل مذكور الفعل التثنية وهو الحدث فحسبنا ولا الفعل وشبهه ونخرج تحركات الناديب
 الذي ضربت لأجله بقصد العيشية وفيه نظر لأن الفعل عند الإطلاق يقع على الفعل الاصطلاح دون
 قارئة الضميمة في التثنية فالمراد أن يقول مضمون عامله ليتناول كلا الضميتين في أول أو حلة
 غير تأمل في التثنية وإن قيد العيشية لئلا يفتقد مذكور خلافاً للزجاج أي لا يوافق الأراج
 يخالف هذا القول الزجاج خلافاً للجملة منضمة للتثنية على بيان الخلاف فانه أي فان القول لعبد
 أي هذا الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل للرفع بقرينة ناديباً وبيننا مثل جمع الفهمي وله
 وجهان أحدهما أن قولك ضربت ناديباً بمعنى أدبته بالضرب ناديباً وقصدت عن الرب حجبنا بمعنى

جهنم في القوم عن العرب جبتا او بمعنى ضرب به ضرب نادب وقدمت قودجين وقيل لا يقال قود
 جين الإجازة وفيه نظر لان الجين سبب للقود واصله السبب الى السبب ليس بمجاز ولا كقول
 الظاهر وانما ان المفعول له صلة المصدر في مقام مقابلة كما افهمنا ان المصدر مفعول في ضربته
 بمعنى ضرب به ضربا بوط او بمعنى ضرب به ضرب سوط والى الباب عن الاول بان حصة ثاويل وقع بنوع لا يكون
 في حقه فله الا ترى الى حصة ثاويل الحال بالظرف وthaويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء
 زيد راكبا جاء زيد وقت لا كوب ومعنى ضربت زيدا ضربا احداش ضرب زيد من غير ان يخرج من حصة ثاويل
 وعن الخلف الجواب بان الاله لازم للفعل من الملة لا احتياجه اليها اذا نحييت لا يصح ولا الحكاية
 بدون القلم ولا الضرب من غير الاله من سوط ونحوه ولا الجز من غير قدوم وكذا سائر الافعال
 بالآلات بخلاف الملة فان الفعل لا يحتاج اليها اذا نال المفعول العيشى لوجود الفعل بالفعل و
 لذا جعل المفعول له سند على الفعل لا سئل له فلا يلزم من اى منه ما هو لازم للفعل من الملة اقامتها
 لشرائط من ضربها المفعول له شرع في بيان شرط انصب فقال في شرط انصب ما اى نصب المفعول
 له تقدير اللام لانها اذا ظهرت لم يبر فيها اشارة الى انه اذا اظهرت نحو ميتك للشخص كان منك
 لم تكن ليس بمنصوب وهذا الخيار للمنصف يدل عليه لكن خلافا اصطلاح الجمهور فانهم لا يرون
 للمفعول له الا المنصوب اليها مع الشرائط وانما يجزى هذا في اى تقديرها فيكون قوله سئل
 من باب وضع الظاهر موضع المضمر وانما عبر عن التفسير بالحذف للتنبيه على بيان اصطلاح
 كذا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا ^{مطلقا} ^{مطلقا} ^{مطلقا}
 الفعل المفعول له اى تم فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احترازها اذا كان عينا واما
 اذا كان فعلا فليفتعل الفعل المفعول له فليفتعل فيجب اطلاق اللام نحو ميتك للسمن ولو جريد طباي
 و اذا كان مفعولا اى الفعل المفعول له في الوجود اى في الوجود زمان المفعول له و زمان الفعل المفعول
 وفيه احترازها اذا لم يكن مفادها في الوجود فليفتعل فيجب اطلاق اللام نحو اكرمك اليوم لو عتبتك
 اسطوانا بشرط حذف اللام عنه فيه الشرط لان المفعول له عند استيعاب هذه الشرط يشبه المفعول
 المطلق ان فعله فاعل عامله وفاعله عامله في الوجود فيعلق بالفعل بلا واسطة كعلق المفعول
 المطلق بخلاف ما اذا اخل شئ منها لان اكثر عمل الافعال كذلك فيجوزها يكون ظاهرها العلية

في العلية موافقا لما هو الغالب ويستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اخلل شيء منها كما ذكر المنصف
 في شرح الفصل وفيه نظر لانه لا يحل حذف اللام من ان يكون نكرة لا يشبه الحال والتقدير وما
 نكران وقد بان امتناع في قول الشاعر واعفوه زاء الكرم اخذوا ولغوا عن شتم اللثيم نكرة ما
 منه وقد حذف عند اللام فيكون هذا الشعر حلية ثم في قوله اخذوا فاعفوا اشارة الى ان اظهار اللام
 مع حصول هذه الشرايط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التذكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما وقع من حيث
 للفعل لم يشرع في بيان الفعل مع حذف اللام مع الفاعل مع حذف اللام فاعلموا ان
 ما يدل على اللام الموصولة وقوله الفعل مع حذف اللام مع حذف الفاعل مع حذف اللام
 او غير محذوف والمبتدأ اي هذا بيان الفعل مع حذف اللام مع حذف الفاعل مع حذف اللام
 مبتدأ خبر اسم مذكور وهو ضمير فصل الى الفعل مع حذف اللام مع حذف الفاعل مع حذف اللام
 اخذوا من ساير الفاعل لمصاحبة معمول فعل اخذوا المصدر الى الفعل مع حذف اللام مع حذف الفاعل مع حذف اللام
 كل رجل وضيمعنا فلان وضيمعنا مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل واخا
 لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الافزون لئلا ناول ما ذكر لمصاحبة الفعل نحو حسبت ذنبا ودمه فان
 قوله وذلما فعل مفعول مفعول ليس بمصاحب للفاعل بل مصاحب للفعل لان معناه كافا وذلما ودمه ومنه
 قول الشاعر اذا كانت الهباء واقشقت الرصاص فحسبت والضياع سيف همدان اي اذا تقطعت
 وقهرت الجماعة كفاله والضياع سيف همدان طبع من جديد المند وقوله لفظا او معنى خبر
 كان المحذوف اي وما كان الضل لفظيا او معنيا فان قيل دخل في هذا كتحذير في موضوعه او قيل
 وعرفا اذا كان الوال بمعنى مع وهو مطوف على الفعل به اتفاقا لا متحول معه قيل معناه وهو مذكور
 بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية
 انما عدل عن الفعل مع الالطاف في هذه المسئلة فان كان الالاف للتفسير وكان ناقضا او تاما
 فان وجد الفعل اللام للمبتدأ الفعل الذي قصد لمصاحبة معمول به لم يلفظا خبر كان لو
 حال اي لفظيا او لغويا او تمثيلا من حيث اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او ما لا يشبه
 فداي وقد بان عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل فالوجه ان جاز ان العطف وكونه مفعولا
 مع حذف اللام من واحد منهما مثل خبر مبتدأ محذوف في نظيره ثابت في مثل حيث انا وزيد

والفعل به جمادى فترقا نحو ضرب زيد راكبين والنية مصدر وانحدروا أى كان أحد هاهنا مصدرا
 أى من ثمة إلى موضع يرتفع والآخر مصدر أى نزل من موضع يرتفع وقوله لفظا أو معنى
 للفاعل والفعل به بعد تمام الحمد فلو قلت زيد فاما أنك لتجيب إعدام الفاعلية والفعلية في
 زيد لا لفظا ولا معنى فإن قيل قد قطع الحال عن الفعل منه نوحيت أن لا زيد راكبين قبل أن يقطع
 الحال عنه لكونه معنى الفاعل والفعل به لصاحبه أي هاهنا في صدور الفعل عنه ووقعه عليه
 فإن قيل قد قطع الحال عن الفعل المطلق نحو ضرب الضرب شديد قيل الحال من غير الفاعل والفعل
 لا يقع إلا بجمله في معناه فلا يقال ضرب الضرب شديد إلا بعد أن يحدت الضرب شديد فيكون ما
 عن الفعل به فإن قيل قد قطع الحال عن المضاف إليه نحو قوله تعالى قل بل تتبع ملته أولهم خفيفا وقوله
 المصلح حدكم إن فكل لم أخيه ميتا قيل الحال عن المضاف إليه إنما يجوز إذا كان المضاف فاعلا أو
 به بحيث لو حذف المضاف إليه وأقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الآيةين فإنه لو قيل بل
 خفيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وإن ياكل إخاء ميتا لأن المضاف فيكون المضاف إليه في مثل هذا
 في حكم المضاف فيكون فاعلا أو مفعولا به حكما فإن قيل يدخل في الحمد صفة الفاعل والفعل به نحو جاوز
 زيد راكبا وياث زيد راكبا فانه أيضا بين هيئة الفاعل والفعل به قيل مضاهاتين هيئة الفاعل
 وقت صدور الفعل عنه أو هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فخرج الصغر لأن لا نهما على هيئة المفعول
 مطلقا غير قيد بوقت الصدور والوقوع أو يقال أنها خرجت قيد الهيئة فانه لا دلالة على هيئة الذات
 مطلقا لأن حيث أنه فعل أو مفعول به بخلاف الحال فانه دال على هيئة الذات من حيث هو فاعل
 أو مفعول به مثل ضربت زيد قايما مثال الحال عن الفاعل والفعل اللفظيين
 لأن قايما محتمل أن يكون حالا عن الناع وهو فاعل لفظا ومحتمل أن يكون حالا عن زيد وهو مفعول
 به لفظا ونريد في الدال قايما مثال الحال عن الفاعل المعنوي فيه نظر لأن قايما محتمل أن
 المستكن في قوله في الدال ما عرفنا من غير الفعل ينتقل إلى الطرف المستقر والضمير المستكن فاعل
 لفظي مثل قولك زيد خرج قايما اللهم إلا أن يجاب بأن الطرف المستقر امر معنوي لما فيه معنى الفعل
 فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الضمير المستكن فيكون الفاعل المستكن فيه فاعلا لفظيا
 هذا زيد قايما مثال الفعل المعنوي أو المعنوي أشير إلى زيد قايما ثم لما بين أن الفاعل

والفعل قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا بشرح في بيان ما يكون يشبه الفاعل والفعل والاضطرار
 والمعنيين فقالوا **وما ملها اى عامل الحال الفعل** لان الاصل في العمل نحو ضرب زيد قائما
 او شبيها اى شبه الفعل لكان الشبه ونسب يشبه الفعل ما يعمل على الفعل وهو من تركيبه
 كاسم الفاعل واسم للفعل والصفة للشبهة واسم الغضيل والصدع نحو زيد واذهب واكبا وزيد
 مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا ليس لطيب منه وطبا وضرب زيد قائما **او معناه**
 اى معنى الفعل ونسب معنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من ميسم كالضوء السنف
 واسم الاشارة وصور الداء والعنف والفرج والتشبيه وغير ذلك حامدا لعل معنى الفعل نحو زيد
 في الدنيا قائما وهذا زيد قائما عليك زيدا واكبا ويا زيدا قائما ولينك عندي قائما ولعل في الدنيا
 قائما وكانه اسد صائلا والحال من النداءى مختلف فيه فاجاز به الجس منهم المبرد واستفهم بال
 منهم الماذى والعامل المعنوى لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ من تعريف الحال وما يعمل
 مشعر في بيان شرطها فافاد **وشرطها ان تكون نكرة اى شرط الحال كونها نكرة**
 لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو ضرب زيد الاكبر وحملت حالة الدخ والخروج على حاله
 النصب طريقا للباب ولان النكرة اصل والقرن يحصل منها في التعريف فايد على الضرر وصا
 حياها معर्फ اى صاحب الحال معرفة لانه يحكم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالشدة
 والقدرة كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لو لم لا انما
 بالمعنيين بالحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا يقع الخلق في الاعراب بين الحال
 وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذا الصفة على وفق الوصف في الاعراب جرما و
 معلوم ان في اثبات الواقعة والعرب عن الخلق في فعل في عدد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع
 على اسمبلاء وقوله مرفوع على ان خبر الجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون
 قوله وصاحبها مجرما عطف على الفعل للنصل قوله وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف على
 قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالبه دليل قوله **كيا** فان هذا قيد راجع
 الى تعريف صاحبها لال نكرة لان نكبتها واجب لا غالبة هو ظرف متعلق بمفهوم قوله ومثلا
 معرفة اى يعرف صاحبها معرفة اى يعرف صاحبها في غالب الاستعمال وصفه مصدر محذوف

اوزمان عند ذوق اي طرف صاحبها تصرفا ليا اوزمانا غاليا واما الخالق ان صاحبها قد ينجي نكاحه عند تلك
 الحال عليه كما فكر في اللحن وعند كون نكاحه موصوفا او مضافا الى النكاح فهو مردك برجل عالم ظاهرا ومردك
 بنلاه برجل باهيا وغيره ذلك ما يجب تحصيل النكاح وارسالها **العراك ومردك**
به وجهه ونحو متناول جواب سوال وهو ان العراك في قول الشعار ارسالها العراك ^{وجه}
 في تلك مردك به وجهه حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاقل بالذكور وفي ثلوهما
 وجهان احدهما انها حالان نكرتان معنى وان كانتا معرفتين لفظا والثغدير وارسالها معتركون مردك
 به مقتضى اى منفردا والثاني انها مصدران افعيا مقام الحال والتقدير وارسالها يملك العراك ومردك
 به منفردا اى ينفر او فرادى بلجله حال وتمام البيت وارسالها العراك وارسالها لم يشق على نقص ^{اللفظ}
 المراد بالارسال هنا الابداد والضمير للمستكن في ارساله الضمير هو المراد هنا كما في قوله تعالى
 الا انى وهو جمع اثنان وموطن الحمار والعراك مصدر عراك يملك معاركه وهو كذا وقيل اصله مصدر
 احترق يملك احترقا الا انه جاء فيه الاحراك ايضا والعراك ولا عراك محزون عام والزوج وهو ^{الطريق}
 يعنى داندن ولا شفاق الخوف والضمير للمستكن في قوله ولم يزود لم يشق على ايدى البعير ونقص الى
 عبارة عن عدم تمام الشرب يقل نقص ينقص نقصا ان لم يتم راده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والذئب
 بكسر الراء وهو ان يشرب البعير ثم يروى من العطش الى الخوض ويدخل بين جبين عطشا ين يشرب
 منه ماء عشاء لم يكن يشرب يعنى ان اصل حمار او حمارا لان الى الماء معتركا اى يزود مرة واحدة ولم
 يطرح ولم يخف ان لا يتم شربه منه بعضها بالزاحمة والازحام والضمير في قوله ونحو راجع الى
 كل واحد من الثالين اى ينقص من الاحوال التي جاءت معرفة ظاهرة تفوق لم يأتوا اقصاهم بقضية
 طائفة متناول بالنكاح ايضا اى جاء اكثرين وذلك ان الفرض الحصى الكبار والفضيض الحصى الصغار
 فضيضا جاقا اقصاهم بقضية صام اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمغف جميعا وقاطبة وقيل الفضى عن
 الكسر والتفريق وهنا معنى الفاى اى الكاسر والفضيض بمعنى المقنوض اى المكسور يعنى جاقا
 مزوجين بحيث يكثر بعضهم بعضا اكثر منهم وان دعاهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسرين
 نحو قوله مردك بهم الجاهل الضعيف فانه ايضا متاقل بالنكاح اى سافر من وجه الارض اكثر منهم و
 ذلك لان الجاهل بالنام بمعنى الجوع من الجوع هو الضعيف بمعنى الغافر هو الباطل من الغفلة

وهو الترتيب والتميز وهذا الجماع كانت قلته من حيث ما جاتين عاشرين في جملتين في بابهم وعشرون
ساترين وبعد الارض اكثر من فان كان صاحبها اى صاحب المال فكره شخصه و
جب تقديمها اى تقديم المال على صاحبها ليتصل الذكر بتقديمها فيقال جاعف ركبنا
محل بخلاف ما اذا كان صاحبها فكره شخصه فوجاه في رجل كرم ركبنا في لم يهب قلته بها وليلا
بالصفة في نصب نحو رايت رجلا وركبنا ثم قلته في سائر الاحوال طرق الباب وفي كلا البديلين بحث ما
الاول فان صاحبها المذكور قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه
وفي فاعلا والمحال محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا للتركب من اختصاص بتقديم الحكم
مع وقوعه فاعلا بوجه ما ذكر في المص في شرحه في بيان تخصيصه للبشر في قوله في الدار رجل ان التعريف
معنى الصفة لا نأخذنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابد ان صار كما نه موصوف الا ترى ان الفاعل
كان الحكم بتقديمها معروفة ونكرة الى هذا القطر وما ذكر في العباب ان الضمير لراجع الى ذكره غير مخصص
قبل الحكم بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجح اليها وهي مخصصة بحكم من الامكان فوجاه في رجل
فخوبت فانه مع هذا لان هذا الضمير لهذا الرجل الجار في وفي غيره الى هذا كلامه وما ذكر في الوصف الضمير
عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو مع فوجاه في رجل فخرته والافهو تكن كما في رجل لا نه لم يخص
الموجود ليه بحكمه ولا انه في قطعه وهذا كله دليل على ان الفاعل المذكور قد تخصص بتقديم الحكم عليه
فمن انكر هذا التخصص فهو متعنت واما الثاني فلا نه فا التلبس بالصفة فليجز الوجهان كونهما لا
كونه صفة كما جاز كونهما على مبد لا منه عند تقديم الحال اى في قولك رايت وركبنا ورجلاه كما جاز
كونه حال لا غيرا في طلب زيد فارسلنا واجيب عن هذا بان الحال من النكرة خلاف الاصل فلا يسبق
الذين الير مع صلاح الوصفية فيلزم التلبس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان
كلهم باخلاف الاصل اما كونهما حال فللتنكير اما كونه مبد لا منه فلكونه في حكم النفية والتكثير
فيستويان في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم التلبس بخلاف الوجهين في طلب زيد فارسلنا
في كونهما على خلاف الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي اى عامل معنوي كان
عند سبويه كونه ضيفا فلا يقال فايما في الدار ولا فاما لا كونهما اى اذا كان العامل الضمير
في الحمد ثين اى في الحمد ثين تعلق بها الحال ان في بل ان يلى كالى واحد منها بمتعلقه اى بمدته

بعد من غير زيد قولاً كثيراً عن إمامنا الحاصل في العلم ابن معنى التشبيه وهو ما يدل على حديثين حدث التشبيه وحدث
 التشبيه به لأن التشبيه نسبة فنسبته على طرفين والقيام شاق حدث التشبيه به بيان يلم به وهو زيد والضرورة بيان
 بعد حدث التشبيه به ببيان يلم به وهو زيد فمنع كون قوله كقولنا حامل في المألوس لكن في قيام باعتبار حدث التشبيه هو
 معنى التشبيه وفي قيام باعتبار حدث التشبيه به وهو معنى التشبيه بالشيء يقال لا تخضع يجوز تقديم الحال على العامل
 المعنوي فكان حال العامل المعنوي خلفاً لاجراء الجواز بشرط أن يكون البنء مقدم على الحال غير زيد قائماً في الدار
 وأما مع تأخير وقوع سبب وقوع في المعنى فلم يجوز إقامة زيد في الدار قائماً في الدار زيد بخلاف الظرف
 الذي لم يقع حالاً فإنه يقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب ثوب بشدة ذلك خبر
 وكل منصوب على الظرف والعام فيه لك وأما جاز تقديمه لأن الظرف اتع فيه ما لا يتبع وغيره لكنه قد
 في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر متداً محذوف أي وهو ملتبس بخلاف في الجملة معترضة قبل العامل من قال
 لا يتقدم أي لا يقدم الحال على العامل المعنوي حال كونهما ملتبساً بخلاف الظرف وفيه نظر لأن الحال قبل العامل
 فيلزم أن يتقدم عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
 اللهم إلا أن يقال أنه حال دايم وهو لا يقبل التضييد ولا على الجور وعطف على قوله على الحال
 كالتأنيذ لك أي كقولنا كقولنا غير المتضروب عليهم ولا الضالين أي كقولنا
 الحال على صاحبها الجور فلا يقال سررت وأكتبته بعد ذلك أي كقولنا زيد في الأصح ظرف لقوله
 لا يتقدم على الجور وإنما لا يتقدم عليه لأنه أن تقدمه فإن وقع هذا الجواز في الفصل بين الجور والجور وإن
 قبل الجور لم وقع النابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهذا الحال لأن الجور لا يتقدم على
 فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه عيب لأن هذا الدليل يقتضيان لا يتقدم ركباً على جاعلي في جاعلي زيد وركباً
 لأنه تابع لزيد لا يتقدم على جاعلي فكيف يتقدم تابعه عليه ولبيب بأن الفاعل من حيث هو
 إليه محله قبل الفعل لأنه لا يجوز تقديمه بعارض لا بالنسب إلى المتبوع بخلاف الجور فإن محله بعد الجور
 فكذلك محله تابعه وأما ابن كيسان فتقدم الحال على صاحبها الجور متسكاً بقوله تعالى وما أرسلناك
 إلا كاهن للناس فإن كاهن حال من الناس المحرور إذ المعنى وما أرسلناك إلا كاهن للناس كاهن والجواب
 أن كاهن حال من الكاهن وفيه نظر لأن الكاهن مذكور كالكاهن موصوف والحال بهمان يكون مطابقاً
 لصاحبه وإيجاب بان التأني في المباينة لا للتأني في كماله والمعنى وما أرسلناك إلا كاهن كاهن

للمعنى المشترك والكبار وذكر صاحب الكفاية ان انصاف كافة على المصدر اي ما ارسلنا الى الارض من الماء
 كافة للناس او مائة شاة لم تلحق الا لاختلاف في تقديرهما على البحر ونحوه لاجل ما لم يرد بجملة مائة فلا
 يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق فيزيده ضارب هندا قايمة ثم لما كان اكثر النسخة شرطوا في الحال ان يكون
 مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكفوا في ثاويله شرح في رد قولهم فقال وكل
 ما دل على هيئة كلمة كل مبتداء وما موصوفه وما يجب صفة اي وكل لفظ دل على هيئة مشتقا
 كان او غير مشتق **صح أن يقع حلالا** الجملة خبر لقوله كل اي جيب وقوم حاله المصدر قاسم الحال
 عليه لان الحال ما بين هيئة انما دل المصدر به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا مثل قولهم
هذا بئر اطيب منه طبيا فان براء وطبا وقعا لان ذلك لهما على هيئة البسرية
 والوطية مع انهما ليسا بمشتقين معناه هذا التماسا اليه مفضل حال كونه بيرا ومنه حال كونه طبا
 ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حاله البسرية ومفضل عليه باعتبار حاله الوطية
 بعبارة يكون الشيء الواحد مفضلا باعتبار مفضلا عليه باعتبار وتولوا اختلاف هذا اختيار بين لما جاز
 انفسهم اختلفوا في عامل في براء بعد ما اتفقوا على ان العامل في طبيا اطيب قال بعضهم العامل فيه
 اطيب وعرف **صح** فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف
 يتقدم هذا قيل ان في الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها متاخر عنها كالظرف توسعا وانما
 ان العامل ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدين اي دال على حدين حد المفضل وحد المفضل عليه
 اعني التفضيل والتفضيل على الشيء مشتق على معنى التفضيل وهو نسبة يقضي طرفين وقد ذكرنا من
 قبل ان العامل اذا كان ذا حدين اي دالا على حدين وتعلق به الحال ان يلزم ان يعل كل واحد منهما بمقتله
 اي بحدته والبسرية تعلق بحد المفضل وهو ان يله وهو هذا هو الطبية تعلق بحد المفضل عليه فيجب
 ان يلبس وهو ضمير منه المفضل لذلك المفضل عليه في صح كون اطيب علما في الماين لكن في براء باعتبار
 حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفي طبيا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل على الشيء وعلى
 هذا كان معناه هذا التماسا اليه اطيب ما لكونه بيرا من نفسه حال كونه وطبا وقال بعضهم العامل
 اسم الإشارة وهو فاسد بوجهين يهول انه لكان كذلك لتقديره إشارة بعلم البسرية لان الحال
 قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام في حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون المشار اليه

لاشياء الدخلى الى بياض الخاصر وهو رابط الى اليه ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا مستقلة اما ان
 وقعت حالا موكدة فلا يجوز فيها الواو بل يجب فيها الضمير ومن لانها موكدة بما قبلها فيكون كجمله ان تقع تايكدة
 والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس بالضمير في الجملة الفعلية المصدرية بالمضارع المثبت
 الواقعة حالا ملتبس بالضمير وحده حال يتاويل منفردا او مغفول مطلقاى يتفرد بالضمير تارة اذا الجملة
 حال متوجها الى زيد ضرب علامة لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة
 غير ثابتة مقارنة لاطملا واما دلالة على حصول صفة غير ثابتة فكذلك فلا مثبتا والفعل يدل على
 وعدم الثبوت واما القارنة فكذلك مضارعها لا اصل فيه الحال ولا مستقبلان مجاز على الوجه فاجب
 مجاز في الاستثناء عن الواو ولا احتياج الى الضمير وحده ولا وان يقل أن المضارع المثبت على وزن
 اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى انما من
 الناس بالجو ناسون انفسكم ومنه قل بعض اصحاب العرب قت وأصك وحماى فخرج واخرب وجهه نحوول
 على هذا للبتداء اى وانهم تلشون انفسكم واما أصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد فقطاى
 ما سواهما بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع
 النفي للماضى المثبت بالهفى ملتبس بالواو والضمير مجازا او بلحدهما بلا ضعف وقيل غير ترك
 الاربطين وانما جاز في الجميع بين الاربطين ولامه صار على احدهما اما المضارع والماضى النفيان فلا نفيهما
 جهتين فغيرهم الفاعل النفي وجهته من الفعلية فاذا اعتنى بالجهتان جئ بهما معا ولا اعتبرت جهة الاول
 جئ بالواو وحدها واذ انعمت لثاني جئ بالضمير وحده واما الماضى الثبت فبذاته يخالف الحال وهو اسطر
 فذا لمقرية الى الحال يوافقها فاعتبارا للمخالف جئ بهما معا ويجتبا والماضى جئ باعتبارها ولا بد
 في الماضى المثبت الواقع حالا اى في الجملة الفعلية المصدرية بالماضى المثبت من لفظ قد
 سواء كانت ظاهرة او مقدرة فينبى لا يقع الماضى المثبت حالا لان يكون ذلك الماضى قريبا
 من العامل مقرونا بعلامة القريب لفظا او تقدير لان الماضى الواقع حالا سابق على زمان العامل لا يتاويل
 قلت جاءنى فوجد ركبا وه كلان الركوب خلفا على الجميع وقد مر مع اختلاف الحال وعاما لما زمانا فالتروى
 قد التمرة الى الحال لتقدير الزمان العامل فوجد زمانها محكما لان القريب من الشيخ فحكم القاسم له ولذا
 لا يصح وقوع الماضى الازهيما لا يصح استعماله فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال ولد الي

اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كن العدم القريب بحيث تعدلهم الاثبات والى
 يجوز حذف العامل اى عامل الحال اذا دللت القضية عليها لانه كانت واقعا متصلا
 المحذف لا العامل اضافة المصدر الى الموصول كقولك للسافر اى من يريد السفر اشهد
 صهد يا اى اذهب حال كونك مدونا على الطريق المستقيم الموصول الى المقصد حذف اذهب بقية ما
 الخطاب ويجب حذف العامل فى الحال الموكدة وهى التى تفك ما فى الجملة السابقة من العمى الذى هو
 فى الحال وانما يجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ هو
 ذكره لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك عطوفا فان حال موكدة
 فى الجملة السابقة من معنى العطف لان من لوازم الابوة اى زيد ابوك احقه عطوفا اى
 والضمير راجع الى الابوة اى ابنت الابوة حال كون عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقدير ان عندى
 بقدر يعنى عطوفا فان قيل قايما بقوله تعالى شهدا لله لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قايما بالقصة
 وقوله مدبرين وقوله تعالى ولوليد بين حال موكدة ولم يحذف عاملها قبل قد اختلفوا فى الحاشية فان الحال الموكدة
 هل تكون مقرة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا ان لا تعنى فى
 تلك القضية عاملها فذهب المصنف ان كان كذا قبله بقرينة الاول كان الضمير فى حاله وشرطها
 عايدا الى الموكدة بدون حذف اى شرط الحال الموكدة ان تكون مقرة لمضمون اى لمضمون جملة
 اسمية فلا يرد على شيان لان الحال فيها غير موكدة لعدم اسمية وانما سيجالاد اية على قوله
 الحال الدائمة واسطة بين المنقلة والموكدة لانه المنقلة مستحقة ولا تقر مضمون ما قبلها سواء كانت موكدة
 او جملة اسمية او فعلية والموكدة تقر مضمون جملة اسمية والدائمة تقر مضمون جملة فعلية وان كان ذلك
 الفريق الثانى كان عايدا الى الموكدة مع حذف مضامين من اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقرة
 لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضامين بدلالة ذكر هذا الكلام تحييب بحيث وجب حذف عامله
 الا بانه لان الحال فيه موكدة لم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنقلة
 والموكدة ثم لا بد بالجملة الاسمية الجملة الاسمية التى عقدها من اسمين لاجل اعمالى الى الحال بل فى شئ اخر قد يقع
 عن الحال شرع فى بيان الغير فقال الضمير مبتداه وما بعده خبره اى مبتداه خبره والمضامين من المنصوبات التى
 او خبر محذوف والتبتداه اى هذا بيان الغير على هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الاربها م خبر مبتداه

مذكور أي هو ما يرفع الابهام المستقر على كذا في الوضع وفيه اعتراض الصفه التي ترفع الابهام
 عن الشتر لشيء مايت عينا كما يريه فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله جارية لا ينحصر الجارية والباسم
 وغيرها لكن في مستقر وضعه لان العين لم يمنع به بل نشأ في الاستعمال بالنسبة الى السامع والسماع
 تعدد الوضع المبني على غلبة الواسع او اخلافة عن ذات في اعتراض من الحال فانها ترفع الابهام
 عن هويته لان الذات والجزء والجزء يتعلق بقوله يرفع أي يرفع الابهام عن ذلك مذكورة نحو قوله تعالى فانما
 قوله زينا ترفع الابهام عن ذات وكل أو عن ذات مقدرة أي عن ذات نشأت عن جهة نسبة
 في جملة أو شبهها أو في اضافته نحو قولك طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة لئلا يرفع
 في طلب ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الاسم المقدرة لان النفس
 اس من ما هو زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا فالهيم في الحقيقة هو الشيء النفس اليه لا النسبة وقوله نفسا
 المنسوب اليه المجرى لا النفس النسبة لانهم قالوا بانه غير من النسبة نظر الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة
 وكذلك قولك زيد طيب نفسا واجب على طيبه نفسا ولغايل ان يقول يدخل في هذا الحد صفة الهيم عن
 هذا الرجل وعطف البيان على قوله زيد ابو عبد الله وايدل من فهم الغايل ومهم اخبرني خبيرة زيدا او شرا
 هذا زيدا والمجرب في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا منها ليست بغيره وان اجيب بان المعنى ما يذكر بحيث
 يرفع الابهام المستقر وانما الميزر بهذا النسبة فلا يدخل في المدح فلا نسلم ذلك في صفة الهيم وعطف البيان
 والمجرب في خاتم فضة وان اجيب بالترام ان المجرب في خاتم فضة غير وان كان مجرريا بالاضافة ولا يلزم
 في التميز ان يكون ابدام منصرفا بل قد يكون مجرريا بالاضافة وسائر ما ذكر في التواضع والمنصود هنا غير التواضع
 بل لا تذكر التواضع بعد ذلك لضع قيد المستقر لاخراج الصفة لخرجهما بما ذكرنا الاول أي ما يرفع الابهام
 المستقر عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد تام بالثنوين لفظا او تقدير او بنوع الشخصية او بنوع
 نون الجمع او بالاضافة ولا بد ان يرفع ما يقابل النسبة في الجملة او في شيعة او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام
 عن مفردا يكون عن مفرد مطلقا وصفتة مفرد وهو ما هو في قاهر الشيء وهو العدد والكيل والوزن
 والمساحة والقياس غائب مفعول محلول وشرط في رفعه عن مفرد مفعول محلول بالابواب
 قال اما في العدد صفة لتقول مفرد أي مفردا من اسان في العدد وهذا من باب ظرفية الجمع لا الكيل
 نحو عند عشرة من درهما تميز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد

فان حذف ين حذف في نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشرين ورم وستون فذلك قليل
 جد لكن يرد عليه الاضافة فينبغي ان يزدون حسنا وجه فان التميز لم يكن ملتبسا بتبوين ولا
 بتبوين التثنية وقد اضيف الى وجهه ولجب بان كلامنا في تميز الفرد وهو تميز النسبة ولهذا في
 الثاني فلا يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والا فلا في مستقيمة لان
 المضاف ان كان ملتبسا بتبوين الجمع جاز ان الاضافة نحو ستون ورم وستون على ستون ورم وستون
 فليكن التميز عن مفرد تام بتبوين الجمع قليل لان الغالب في التميز عن المفرد في كان من المقادير في غير
 قليل جدا فلا يصح به وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد قد ادى في الاول عن مفرد
 غير مقدار ما هو مفرد ليست بكل او وزن او عدد او مساحة او قياس مثل خاتمة تحديد
 فان الخاتمة بهم باعتبار الجنس تام بالتبوين فاقضى بتميز اثنين بالاضافة الى نوعه **والخفض**
الاكثر اخفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا من النسب لحصول الغرض وهو
 مع الخفة وقصو المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهات المقادير فهي اولى بالتميز الذي
 على كونه تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذا الثابت لان اهلها ليس كما بهام المقادير فحوال
 بالتميز كونه علم الاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه تميزا والثاني اي ما رفع الابهام المستند
 عن ذات المقدرة بوضع عن ذات نشأت عن نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن نسبة
 حاصلة في ماضاها من المضاهاة وهي المشابهة اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو
 اسم الفاعل نحو الحوض مثلا ماء او اسم المفعول نحو الارض مفعول عيوننا والصفة المشبهة نحو زيد
 وجهها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمائرها ليس بجملة لكن يشابهها
 منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله فيجوز ان يكون تابا لنفسا مثال التميز الذي
 وقع بعد الجملة وهو زل عن الفاعل اي طاب نفس زيد وزيد طيب بالابوة او
 دارا او علما مثال التميز الذي وقع بعد ماضاها الجملة او عطف على قوله في جملة اي لمن
 ذات نشأت عن نسبة حاصلة في اضافة نحو اعجبني طيب ابا او ابوة
 او دارا او علما مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما اكثر امثلهما
 بضاها الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسما المنتصب عندا ولعلقة

او بالاضافة نحو عشرين ورم وستون فليكن التميز عن مفرد تام بتبوين الجمع قليل لان الغالب في التميز عن المفرد في كان من المقادير في غير

او المتعلقة حينئذ او هي من الامور والاضافه او غيرهما فالاول لا يمكن ان يكون له ويحتمل ان يكون له متعلقا
 وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم
 عرض غير اضافي وانما نص مثلي الفرع اعني ما يضاف الى الجمله والاضافه يذكر اصنافا التميز ^{بجمله} لا يتبدل
 ذلك في الاصل اعني الجمله لانها اصل في النسبة ^{والله اعلم} كذا في ^{بجمله} مسا مثالا التميز الذي
 يقع بعد الاضافه وهو صفة فان قيل ما المصنف ذكر هذا مثالا مثالا للتمييز في النسبة في
 الاضافه ولصاحب الفصل ذكره مثالا للتمييز عن الغزو قيل لا خلاف الوجهين في الضمير فيه وان
 كان متهما لا يعرف المقص منه كضمير به وجلا ونحوه رجلا وساء مثالا كان التميز عن المفرد كما
 ذهب اليه صاحب الفصل لان الضمير نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا
 او حرا او عبدا وان كان مضمينا معلوما يعرف المقص منه بوجهه الى سابق معين معلوم كالتميز
 عن النسبة في الاضافه كما ذهب اليه المصنف ثم الدرس في اللفظ اللين وفيه شبه كثير للعرب اذ
 قال زيد بن الخطاب في هذه غير فارسي اي لله خير فروسية وهذا القول اما يستعمل في التميز عن الغير
 الصادر من المدح لغير ما صدر عنه بل هو من صنعه الله تعالى اي الله ما صدر عن المدح من غير
لما ان كان التميز عن النسبة اسما اي غير صفة يصح جعله لما انتصب عنه
 الجمله الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما لما انتصب التميز عنه وجبارة عنه وهو
 ما نسب اليه عامل التميز كزيد في طلب زيد لا با وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز
 لم ينتصب عنه لكنه لما كان مسببا لانتصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه معي منتصبا
 عنه مجازا ويمكن ان يعمل الكلام على حذف المضاف من ضمني عن اي لما ينتصب التميز عن عامله
 كزيد في المثال المرفوض جازان يكون ^{بجمله} الجمله خزا والشرط ان يكون التميز اسما
 لما انتصب عنه وجبارة عنه والمتعلقة اي متعلق ما انتصب عنه ^{بجمله} والافهول متعلقه
 اي وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اي التميز اسم متعلق ما انتصب عنه ومثال التميز
 الاول في طلب زيد يا فان قوله ايا يصح ان يجعل اسما ان يدع عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش
 زيد ازان روي كه او يد راسن ويصح ان يجعل اسما متعلقه وجبارة عنه ويترجم بقولنا خوش
 زيد ازان روي كه او يد راسن ومثال الشعبية ان فيه طلب زيد فان قوله على ^{بجمله}

ان يجعل اسما له معين كونه اسما متعلقا فان قيل الشرطية لا يحل ولا منقوضة بقولك ان نفاها في طلب
 قبل نفاها فانما يصح ان يجعل اسما ان انتصب عنه شيء ان لا يصح ان يكون اسما المتعلق
 قبل لانه ذلك لان نفاها يحل ان يصح جعله اسما ان انتصب عنه
 لما انتصب عنه والمتعلق اي طلب زيد من حيث انه نفس من النفوس ومن حيث انه نفسا من النفوس
 متعلق به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما ان انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه متعلقا
 وان كل موضع لم يصح جعله اسما ان انتصب عنه معين كونه متعلقا قال الشيخ لا يستأذ فناء فني وقد
 هذا مما لا يدرك كثير من الشارحين وهو حسن بل هو يعمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بما هو لا يخ
 كل من ذلك عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المتعلقين في الشرطية اي ان كان
 اسما يصح جعله ان انتصب عنه والمتعلق جاز ان يكون له والمتعلق فلا بد من طلب زيد نفسا حيث
 لا يصح كونه متعلقا وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط والمجزأ واجيب بان اختلاف الشرط والمجزأ
 في باعتبار الحديث لان الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد وحيثية غير التميز والحواس
 في جانب الجزأ باعتبار حيثية التركيب وحيثية التميز فيكون المعنى ثانيا كان اسما يصح جعله ان انتصب
 والمتعلق افرادا لا غير معينة جاز كونه كل واحد منهما ما تركيبا او تميزا او ثانيا ان يقول مع هذا التكلف
 والتحمل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المتعلقين يندرج ذلك المتعلق والمحدوف في الشرطية الثانية
 ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله ان انتصب عنه والمتعلق وهو فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو
 متعلق لانه في المعنى كما يكون بمعنى كل جزئ يكون بمعنى البعض اي بعض كان والمعنى في الشرطية وشيان
 صلاحته وصلاحية المتعلق ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينبغي صلاحية المتعلقين
 عليه صلاح كونه متعلقا فيطابق فيهما ما قصد الى فيطابق التميز في الصورتين المذكورتين
 ما قصد من الافراد والتشبيه والتجمع اي ان كان المقصود الافراد فيكون بالمعنى وان كان المقصود
 بوجه وان كان المقصود التميز بوجه **الا ان يكون التميز جنسا استثناء وفيه اتي في**
التميز في صورتين ما قصد في جميع الاوقات الا ان يكون التميز جنسا يقع على القليل والكثير نحو ما
علمنا يتقدم ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تشبيه وجعل **الا ان يقصد**
الافراد استثناء وفيه ايضا والمراد بالافراد ما فوق الواحد اي فرد التميز اذا كان جنسا وفيه

في جميع الاوقات قصد انواع المختلفة في مطابق ما قصد من التوهم او الاختراع فيقال ان طالب
 علم او علوما الفاعل ان يقول لما قال في مطابق فيما ما قصد كان كل واحد من هذين الاستثناءين مستثنى
 عندنا ان قصد الجنس في الجنس ان قصد للثمن وان قصد للافزع فطبيع والتعريف على كل تقدير
 مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل ومفعول او مفعول او مفعول
 او اسم تفضيل كانت له اي كانت تلك الصفة صفة لما انصب عندنا ان الصفة تستدعي مفعولا
 فالذكور والي تحمل الصفة عليه فاذا قيل طالب زيد فالذكا ان الوالد هو زيد ولا يحمل ان يكون له والد
 بخلاف الاسم نحو طالب زيد باقائه يحمل ان يكون الاب هو زيد ويحمل ان يكون له اب كما ينشأ وكانت
 طبقه عطف على اسم الطابق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى الجنس المثل بمعنى المماثل والشبيه
 المشابهة اي وكانت تلك الصفة مطابقة للمنصب عندنا الافراد والتثنية والجمع المذكور الثالث
 لكونها حاملة لضمير فيقال طالب زيد فارسا وطالب زيدان فارسين وطالب زيدون فارسين
 الحال عطف على قوله كانت له اي استعملت تلك الصفة الى حال لان المفعول كما يستقيم على التميز يستقيم
 على الحالية نحو طالب زيد فارسا اي من حيث انه فارس من اعمال كونه فارسا ولا يتقدم التميز
 على عامله لان كان له العامل اسما بالانفاق فلا يقال هندي زيدا رطل ولا تسنا سنونا
 ولا درهما عشرة ولا نه عامل ضعيف فلا يعمل موزا او الاصح اى صح المذهب ان لا
 يتقدم التميز على الفعل ايضا مع قوة في العمل وذلك لان التميز بيان والبيان قبل العمل
 مستمع ولان التميز ان كان مفعولا للفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل موزا وان كان مفعولا للفعل فهو
 حيث المعنى فاعل الفعل نحو طالب زيد اباى طالب ابوه ويكاد الدليلين بحث اما الاول فلان البيان
 قد يكون مقدا على الاجمال للاهتمام بشارته او له غاية السمع كما قال صاحب التلخيص علم من البيان ما لم
 يعلم من قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم قد علم عليه له غاية السمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
 محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم ان اخبر لما الثاني فلان هذا الدليل يقتضيه متناع
 تقديم التميز الذي هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى فتكونه تعالى وفجر الازد
 هي مائة من معناه غير تابعين الارض فلا يقتضي تسلط تقديره واجيب بان التميز الذي هو مفعول
 من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل لطلوع ذلك الفعل كانه قيل

حيون الارض فتفوت عيونهم خلافا لما زنى والمبري اي لا يمان المانذع والعبا
 الكبير وهو المبدأ عثمان المانذع وهو تليد الحسن الانفسي الذي هو تليد مسيويه وهو اسناد
 فنه امانا تقدره على العامل اذا كان ضللا او اسما الفاعل او الفاعل ووافقه القراء وهو تليد فكسا
 وهو اسناد كونه لعد القراء السبع نظر الى قوة العامل واستدل لا بقول الشايع الضعيف القوي على بالفراق
 وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجها الاستدلال ان في كاد صغير الشان للذكور وفي تطيب صغير سلى
 لتأثيره وتطيب غير كاد اي وما كاد الشان تطيب سلى نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والكواب
 ان المروي في تطيب اليه الثمانية فلم يكن البيت وليلا وقطعا لم يجاز ان يكون الضمير كاد وتطيب
 المحييت نفسا فميز من شبهة كاد وهو العامل فيه ويطيب غير كاد اي وما كاد المحييت نفسا يطيب
 بالفراق اي وما كاد نفسا المحييت تطيب بالفراق فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال ان
 كان المروي فيه الفاء الفوقانية فيحتمل ان يحتمل على افعال الشان في كاد وحده غير كاد وهو تطيب
 على الفوقانية فيحتمل ان يحتمل على افعال الشان في كاد وحده غير كاد وهو تطيب
 فلا يكون التميز قد ساء على العامل فلا يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية الكمال للفوق
 ايضا فلا يصح الفصل به ثم لما فرغ من التميز شرع في الاستدلال بالنسب وذكر ما يرام لتمام المستثنى
 استطراد فقال **المستثنى متصل ومنقطع** ويسمى منفصلا ايضا واما قسم
 المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالشتر في يمينها وحقاقتان
 منفصلتان لان احد هما يخرج عن متعدد والاخر غير يخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف بل هما اولاد
 ان يقول يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الفاعل الصفتي واخرهما
 واجيب بانه وان امكن فذلك الا انه ليس فيه فائدة مستعدة به لانه تعريف باعتبار اللقطات
 الحقيقة وان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخرج اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاقسام
 او تقسيم الكل الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد من اعملى الجموع من حيث المعنى
 وكذا الثاني لانه يكون لفظ المستثنى متعاطيا كليا يصدر على كل واحد منها على السواء لا مشتركا
 وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشتري قبل يمكن ان يكون من الاخر ويراد بالمستثنى ما هو
 بين القسمين على وجه هو الممان وهو المذكور بعد الاما فالما قبلها نقيا انا انا وان يمكن ان يراد

تدبر على الاوجه ففان يكون ان يفت باعتراف الشارح وما كاد نفسا

به اللفظ الدال على الاستثنى ^{اللفظ} والمتصل والمتصل وقد لوله فيكون حمل المتصل واللفظ قطع عليه من بواسطه
 المد لول على الدال لان لفظ الاستثنى وال على هذين العنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب
 عائد الى قوله المستثنى وانتم تعلم ان المنصوب هو الدال لفظ المستثنى لفظ المستثنى واجب بل على
 هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ بضمير ما هو المشترك بين الضميرين على طريقة صنعتها ^{استثنى}
 في الكلام اسلاف المتصل الفاعل للتفسير وهو مبتدأ خبر قوله المخرج اى الاسم المخرج **ممكن**
متعدد واخترا من غير المخرج عن شئ ويرى عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من شئ
 مستند كما واجب بانها وان كان مستند كما لا ينفك لبيان التفصيل وهو قوله **لفظا او**
تقديرا فانه تفصيل المتعدد دلال المتعدد لفظا غويا وفي القوم الازيد او مثال المتعدد معنى
 نحو جاءني الازيد او فرات الا يوم كذا والباء في قوله **بالاواخر** اي متعلق بالمخرج اى بواسطه
 الاواخر اي الى احوال الا وهو غير موسى وحاشا وليس ولا يكون وفيه اخترا من غير مخرج من متعدد
 بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثنى منهم زيدا او استثنى منهم زيدا فانه ليس يستثنى اسلا
 وان كان مخرجا من متعدد والدال بالآخر الصفة اذ ما بعد الاق للصفة ليس يستثنى كقوله تعالى لو كان
 فيها ما الحق الا الله لفسد تافان قيل الاستثناء المتصل شكل تلك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
 فزيد الا يخرج اما ان يكون دخلا في عموم القوم ولا فان كان دا فلا يكون المخرجا مستوفيا الى ما خرجهم
 بنفي المخرجا عنه يكون كذا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتبع الى ان زيد
 في كل من الكتب والناقض وان كان خلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكره المصنف
 قبل ان يدخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب الحكم لان الاستثناء بيان التفسير
 توقف حكمه على احوال كما في ضرب زيد واسمه واجب زيد على فلا يلزم شئ مما ذكر في الاخترا
 البهية والمنقطع مبتدأ خبر قوله **المذكور** اى الاسم المذكور بعد ها اى جاز
 غير الصفة وانما تنحيز **مخرج** عن متعدد ونحوه جاءني القوم والاعمار انما كان للاستثنى
 في اوابه مشتقا على خمسة اضراب شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال **وهو**
منصوب فهو الضمير تفصيل ان اريد بالمستثنى المذكور راعيه وكان حمل المتصل والمنقطع
 عليه حمل الدال على الدال كان الضمير عابدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمتصل

اما ان كان الدال على الدال استثنى

وان كان الدال على الدال استثنى

على سبيل عموم الجواز لا لفظه وكان في الكلام من الحسنات مستقاة استعمال وان اريد به ما هو المشترك
 بين القسمين على وجه عموم الجواز كان الضمير على يد اليرد لم يكن في الكلام الاستعمال وقد سبقنا الى
 هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير على يد المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا في
 نظر لانهم عموم المشترك وهو غير واجب بانما ليس من عموم قيد المشترك بل من قبل عموم الجواز
 حيث يرد به ما هو عام من التصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقفا بعد **الاخر** الصفة **لما**
 عن الاخر الصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذا بعد ما تاج لما قيل في الاخر عجبنا في رجال الا
 زيد ورايت رجالا الا زيدا ورايت رجالا الا زيدا فيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد هنا لان قوله
 وهو راجع الى المستثنى وكما تقرر لو كان والا التي الصفة لا يستثنى بها لانه يكون المذكور بعدها مستثنى
 فلا يحتاج الى التوجيه لهم الا ان يقال ان زيد واقفي لا احتراز وادى الى انما اخرج مثل هذا ملاحظة لست
 الاستثناء في كلام موجب تمام فيخرج نحو قرأت الا يوم كن اعلى ميقة للجهول ورجع اليه في
 وان كان كلاما موجبا للتمسك بتمام ولا راد للموجب هنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا استعمال غير
 القوم الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لان ليس مع واجب النصب بل عتبات النصب
 ما يدل ان كان تاما ويجب على حسب الاموال ان كان ناقصا على ما يسمى او **مقدما** لطف
 قوله بعد الا و اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير
 عتبات في او ما جاء في الا زيدا بعد الجواز والمجرى في قوله من فعل ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى
 والضمير المجرى يد الى لام الموصول في المستثنى او **منقطعا** عطف على قوله مقدما الى
 المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في
 موجب او غير واما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاقه النصب كما
 بالمفعول في كونه فضلا واسبب الخاص بالمفعول معه للتعليق واسطة العطف مع استثناء البديل في
 هذا المواضع اما فيما وقع بعد الا في كلام موجب فلان البديل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكرير
 يلزم الابهام في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قوله جاء في القوم الا زيدا جاء في القوم
 الا زيدا في زيد وهو عكس الفرض وخلاف المقصود اذا المقصود الاخبار عن مجي القوم غير زيد بخلاف
 غير الوجوب حيث يمكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك النفي الحاد في فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى

منه ولأن البديل منه في حكم النقص فيكون المستثنى في حكم التفرغ وهو محتجج في الإيجاب لعدم استحقاقه
 للمعنى بانه ان القوم لو سقطوا في جوار القوم الازيد ابقى جوار في الازيد وهو باطل لان معاصمها
 جميع الناس الازيد وهو محال وفي كل ذلك دليلين نظرهما الاول فلا فلا نسلم لزوم الإيجاب في المستثنى
 والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الوجدان لا يثبت فيجب النفي وذلك لان حكم
 ما بعد ما يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في ذلك الايم كن افاض في تقديره ما قلنا فيهم كن افاض ما
 عكس الفرض خلاف المقصود واما الثاني فلا ندر فيجب الاجمال فيما يصح فيه التفرغ في الإيجاب كما في
 قولك قولي هذا بام الا سبع الا يوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدره فلا يمنع قطعا
 البديل على البديل من ملازمة ما بعد ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع واما في المنقطع فلا ندر لو كان بديلا فلا
 يخفى اما ان يكون بدلا لكل او بدلا لبعض او بدلا لاشغال او بدلا لغلط او اكل منشف اما الاول
 والثاني فلا يخلو لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اى بدون المجازفة بين البديل والبديل منه ولا اتحاد
 بينهما في المنقطع واما الثالث فلا يخلو لا يتحقق بدون الملازمة بين البديل والبديل منه ولا ملازمة
 بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشغل البديل البديل منه ويشغل البديل منه البديل واما الرابع فعدم
 وقوعه في كلام القصاص وفيه نظر لان النوى يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاول
 ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الإيجاب نحو جاء في القوم الاحاط لازم الإيجاب
 في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في القوم الاجاء في جوار وهو
 خلاف الفرض ولو كان في النفي نحو لم جاء في القوم الاحاط لازم الفاعل في العمل جميعا حيث
 يكون فيه اصل العامل ويترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الخطأ
 في العامل والعمل جميعا حيث يصير معناه ما جاء في القوم الاجاء في جوار والاعطاف في هذا البديل في
 العمل قطعا فاعرف قوله في الأكثر ظرف منصوب للقد والحل المنسحب ط قوله اذا كان منقطعاً
 العطف اي وهو منصوب اذا كان منقطعاً في قوله أكثر النوى بين وهو غير مبتدأ محذوف اي هو
 النصب في المنقطع في الأكثر والعجالة اعتراضية للتبسيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الا
 اعتراضا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البديل تمسكا بقوله المشعر وبلد ليس
 لها انيس الا بالعافية الا العيسر فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا ينافي في الاختلاف

الخمس والكل ما به جعل مستثنى متصلا على وجه الاستثناء حيث شبه اليما فيروا العيس بما يكون
 موقفا لها ورتما هذا المكان فكانها موقفا ان وبقالا انه مستثنى مغري وعامله عند وقت
 ليس لها انيس وليس فيهما الا اليما فيروا الا العيس او كان عطفت على كان الاول اى وهو
 اذا كان واقفا بعد خلا وعد في الاكثر لكنهما اصابين على بنفسه فخلا
 بعد الاتصال بمغري من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو ما على القوم خلا زيدا وعدا عوا واما
 في الاكثر لاعترا انهن قول بعضهم فانه يجوزون الجزاء لانها حرفا عندهم قال السرا في علم
 خلافا في جزاء الجزاء بها الا ان النصب بها اكثر او كان بعبا خلا وما عد
 واما ان النصب بهما العين ضليمة بالصدقة نحو ما على اخوانك مغلا زيدا وما عد
 وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اى وقت خلوعهم واخلو جميعهم من زيد وقت مجاؤا
 او مجاؤة جميعهم وعروى ابن النعمان عن الاضطر الجري بما يجعل ما من يدع الامسدة
 وروى ذلك عن كبرى ايفى وعل هذا ثم ثبت عند المصنف ما لم يثبت خلا فحق لم يقل في الا
 وابد ليس ولا يكون تكونها من الافعال الناقصة الناصبة للجزء نحو ما على القوم
 ليس زيدا وسياق اهلك لا يكون بشر وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اخصار
 اسمها في باب الاستثناء وهو ما ع الى بعض مضاف الى غير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا
 كما لزم اخصار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ من بحث المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى شرع فيها
 يجوز فيه النص بخلافه فقال ويجوز فيه اى والمستثنى النصب على الاستثناء
 ويجوز البديل اى بدل البعض البديل بعد الا لا يكون الا كذلك فيما بعد لا
 كلمة ما موصوفة او موصولة اى في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في
 كلام غير موجب وذكر المستثنى منه بالجملة الغلية وقت حاله لا يتقدم
 قلاى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكوب فالجملة الاسمية حال ايضا
 مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء ولا قليل
 بالرفع على البدلية من الواو في نحو ما في قوله بعد لا اعترا زيدا اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
 منه مذكوب لكنه بعد خلا وهذا وليس ولا يكون او غيرا وموعا ونحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب

موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا أو عدا أو ليس ولا يكون أو غير أو عوى أو نحو ذلك وفي قوله
 في كلام غير موجب آخر أي إذا لوحظ في كلام موجب فإنه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله ذكر المستثنى منه
 آخر أي إذا لم يذكر المستثنى منه وأخرج يعرب على حسب العوازل كما يأتى في قوله قيل يدخل في هذا النصيب
 المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع أنه لا يجوز فيه ما الوجهان بل يعرب النصيب كما مر قبل
 معناه ويجوز النصيب ويختار البديل في مستثنى متصل متاخر وفي المستثنى المنفصل المتأخر بعد البديل
 تشييل المص به بقوله ما فعلوه الأقليل ودلالة ما تقدم وأما يجوز فيه النصيب ويختار البديل أما النصيب
 ضلي الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالفعول وأما اختيار البديل فلأنه تقع في الكلام جملا
 ما إذا كان منصوبا بحيث يكون ح فصلة فإن قيل بدل البعض يجب فيه ضمير ما يدا للبديل منه ولا
 ضمير هنا قيل بدل البعض إذا كان بعد الالاء يجبها ضمير بقرينة الاستثناء المتصل لا فاعضان المستثنى
 بعض المستثنى منه كذا في العباب فإن قيل البديل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع ووجه المستثنى
 في الكلام الغير الموجب إذا كان بدلا كان كلوا العدم التابع والمتبوع مقصود والتابع مقصود بالنسبة
 الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة السلبية لأن حكم ما بعد الالاء يخالف ما قبلها بالاجماع قيل
 نعم يبايدل محمول على هذا فالضائف أي تابع مقصود باصل ما نسب إلى المتبوع ولا شك أن النسبة
 الثبوتية أصل والنسبة السلبية هارضية والبديل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية أو يقال النسبة
 بحسب الاثبات فالتا السلب محمول عليه فإن قيل فلم يضعف النصيب فيقول لا إله الا الله مع أنه
 بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لأنه بوجه وجهان متغايران وهو الابدال من لفظ الاله واما
 امتنع الابدال من اللفظ لأن المستثنى من النفي اثبات فلو أبدا من اللفظ لزم حمل الا في الاثبات فيقول
 بدلا من محله لأن محله الرفع على الابدال وعامله مضمي وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما
 خرج عن بحث المواضع التي يجب فيه النصيب ويجوز فيها الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه
 الاربعة الثالث فقال ويعرب المستثنى على حسب العوازل إذا كان
 المستثنى منه غير مذكور ويعرب هذا المستثنى مفرغا للرفع العوازل الذي قيل
 الاله وعدم اشتغال المستثنى منه والحسب القدر أي يعرب المستثنى على قدر اقتضاء العوازل
 الذي قيل الا إذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى إذا كان العا من راء متاخر ما جاء في

الازيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما رأيت الازيد ويجوز ان كان العامل جازاً نحو ما رايت
 الازيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله يزيد مجرد بعامل لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثلاً
 لما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامل
 كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين ولا كما في مثال الاخير فان قيل البديل اذا كان للمستثنى
 منه من كونه يعرب على حسب العوامل يقال ما جاء في احد الازيد وما رايت احد الازيد
 وما رايت باحدى الازيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معرباً على حسب العوامل قيل معناه
 ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير من كونه والبديل فيما اذا كان المستثنى منه
 من كونه يعرب يتبع البديل من خلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذفت المستثنى منه واقیم هذا مقامه
 باسند حقيقة او مجازاً على حسب الاختلاف واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار بتبعية
 فان قيل اذا كان عامل البديل من حرف جواز تكرير في البديل كقوله تعالى الذين استضعفوا من
 امن منهم فالبديل الذي بعد الا اذا كان عامل البديل من حرف جواز تكرير في البديل ايضاً نحو ما رايت
 باحد الازيد فخذ النوع من البديل يعرب بعامله بلا تبعية ايضاً كما ان للمستثنى المفرغ في قوله ما
 رايت الازيد يعرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا
 كان المستثنى منه غير من كونه والبديل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس ذلك البتة بل هو غير
 اعرب بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرب بتبعية لان تكرير عامل البديل من في البديل المذكور
 جائز لا واجب فاعرف والطرف قوله هو المحال اي والمحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعاً
 في غير الموجب وانما اشترط ليفيد الكلام والاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل
 فلان يعطى وينع والمضى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدّر الاعراض من جنس
 المستثنى وذلك لا يستقيم الا في اللغز نحو ما ضربني الازيد اي ماضٍ بى احد الازيد
 اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاء في الازيد بتقدير جاء في كل واحد الازيد
 ممتنع لانه لا يهيب بمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذا ضربني
 الازيد بتقدير ضربني كل واحد الازيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
 كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاعلي الابن فان العنى جاء في جميع اهل

أهل بيتك الأبنيك وإيضاح لم لا يجوز ذلك على وجه مباهلة الغلو كقولك أخفت أهل الشراكسة حتى أنهم
 أنفذك النطفة التي لم تنحلق قبل لا تُعَدُّم البراز على هذين الاعتبارين إلا أنه لا وجه حينئذ في صورة
 الاستقامة وفيه نظر لأن منع المصنف مطلق على أن صاحب المصنف قد صرح بعدم صحة الاستقامة
 المفترضة عند قيام القرينة على تقدير الخاص **الآن لا يستقيم المعنى** يستثنى من فعل يفهم من
 التقييد بقوله في غير الوجوب أي لا يرب على حسب المعامل في جميع الأوقات أو وقت استقامة
 المعنى في الوجوب بأن يكون الحكم مما يصح أن ثبت في العام في عيرب في الوجوب أي مع مثل قرأت
الأيوم كذا أي قرأت في جميع الأيام الأيوم السبت أو يوم الأحد ونحو ذلك فإن القراءة
 يعين أن ثبت في جميع الأيام وكذا قطعت الوجه إلا من الله تعالى أي قطعت الوجوه من كل واحد إلا من الله
 ومن ثم الإشارة إلى المكان الاعتباري أعني أجل تقييد أعراب المستثنى التفرغ على حسب المعامل
 بعدم الإيجاب واستقامة المعنى في الإيجاب **لم يحرم ما زال الأعمال** لأنه استثناء من الوجوب
 لأن ما زال للنفي وما زال أيضا فيه معنى النفي والنفي إذا دخل على النفي صار معناه الإثبات فيكون
 المعنى زيدا بدلًا على جميع الصفات الأعلى صفة العلم ولا يستقيم ذلك سكان الاستقامة الزمان قيل
 وبما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الوجوب نحو ما مات الأزيد وما خلق الأبشر للنفي
 والإثبات سيان في ذلك فينبغي أن يدامل الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الإيجاب في العلم
 باعتبار الغالب إذا الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على عدم الصوم وفي النفي عكسه فاقول
 أخادة أصل المعنى متحقق في الإيجاب والنفي على الصوم والخصوص ولكن الأفراق في مطابقة الواقع
 وعدمهما وليس ذلك من وتمايف النفي الأخرى نزع من قولك ديت جرائم لك ولقيت الحق
 والسماء تحتنا والأرض فوقنا ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع فينبغي أن يجوز جاء الأزيد ونحوه
 الأزيد كذلك ثم قوله ما زال زينا الأعمال أبنا وبهذا التركيب وهذا الكلام فاعلم لم يجوز إذا تعدل
البدل على اللفظ الجاد والمجرد وأما متعلق بالحل المحذوف أي وإذا تعدل محل البدل على
 اللفظ أي لفظ المستثنى منه وأما حال من البدل أي وإذا تعدل البدل محو على اللفظ المستثنى
 فعل الموضع أي فيعمل أو يحول على الموضع أي على محل المستثنى منه عمل بالمتخذه على قدر
 مثل ما جاءني من أهل الأزيد فانه بدل محو على محو من أحد من مرفوع العمل

على انفاعل ولا احد فيها اى في اللد الزيد فانه بدل يحمل على محل اسم الا التي تنفي الجنس لا تنفي
المحل على الابتداء وما زيد شيئا الا شيئا فانه بدل يحمل على محل خبره التي معنى ليس الا من رفع المحل على
انه مبتدأ وان ما زيد شيئا الا شيئا فانه بدل يحمل على محل خبره التي معنى ليس الا من رفع المحل على
ولا يلتفت اليه وهو صفة رئيس وانما وصف المستثنى بقوله لا يصحاحه ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى
منه وهذا اى تقدير البدل في الامثلة الثلاثة المذكورة لان كلمة من لا ينزاد بعد الاثبات
فالمستثنى من المنفى اثبات فلو ابدل قوله لا يزيد في المثال الاول من لفظ احد المحرور من الزايدة
لزم زيادة من في الاثبات لان البدل في حكم نكرير العامل وهذه الكلمة لا ترد في الاثبات
على اصح المناهج فتعين ابدال من محل احد اذ محل الرفع على الفاعلية وعامله الفعل ومن من انما
وما لا يحط على قوله من اى دلالة ما المشبهة بليس لا التي تنفي الجنس لا تقدر ان
اى لا تفرضان ما ملتين غير احوال والمفعول الثاني لقوله لا تقدر ان على تضمين التقدير معنى
المحل اى لا تجعلان عاملتين بعد اى بعد الاثبات لانها ما اى لان ما ولا للذكر وان عملنا
حيث عملنا لننفي اى لا جعل التنفى انما عمله محل الاعلى ان وجوه عمله محل ما على ليس لمعرف ان لا اى
تنفى الجنس انما تعمل لانها نقيضة ان لانها التاكيد تنفى كما ان التاكيد الاثبات فعمل عليه حمل
على النقيض وما انما تعمل لانها مشبهة بليس تنفى والدخول على الاسمية فعمل عليه حمل على
فتبين ان التنفى عمله محل الاعلى ان وجوه عمله محل ما على ليس هو عمله مفعولة وقد انقض
لذلك التنفى بالرفع المثال الاول والثالث لانها بعد التنفى وجوب الاثبات وانقضاء العمل المصحف
يجوز انقضاء اى كقولنا بدل قوله لا يزيد في المثال الثاني من لفظ احد كانت لا عاملة في البدل وان
تعمل في البدل منها بغيره فعملها في الاثبات لما ذكرنا ان البدل في حكم نكرير العامل وكذا لو ابدل
قوله الا شيئا في المثال الثالث من لفظ شيئا كما كانت لا عاملة في الاثبات فتعين ابدال من المحل اذ
المبدل منه في المثال الثاني الرفع على ابتداء وفي الثالث الرفع على الخبرية وعاملها مفعول هذا محال
ليس زيد شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ لانها اى لان ليس
عملت للفعلية اى كونه فاعلا لا لنفى فلا اثر فيه لانقضاء معنى التنفى النقيض
مصدر مبنى للمفعول اى لانقضاء معنى التنفى بالانقضاء الامر العامل بهى لا اجالها

على الا في الاستثناء حال الى حال كون الا واقعة في الاستثناء او تميز الى من حيث انها واقعة في الا
 او ظرف لمفهوم الكلام اى حلت على الا وشاد كنه في الاستثناء قالوا استثناء محل الشك في مكان ظرف حكم
حلت الا صفة مصدر معدون اى محلا الاعلى ^{في} اى على غير في الصفة حال او تميزا وظرف
 على طريقتي قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكو و ظرف لقوله حلت الا الى كما
 حلت الاعلى في الصفة فان كانت الا تابعة لجمع منكو اى واحدة بعد جمع منكو غير محصور اى
 متحقق تناو والمستثنى وعدم تناوله وانما حلت الاعلى الصفة حينئذ لتعد وكلا النوعين
 من الاستثناء اذا اتصل يلزم دخول جزاء او المنقطع يلزم عدم دخوله جزاء والجمع المنكور غير المحصور
 يتناول جماعة غير منية لا يخرجها يتناول المستثنى ولا يعدم تناوله فبعد ذلك كلا النوعين من الاستثناء
 وفي قوله لجمع منكو اخترا من اجمع المعرف حيث يراد به ^{في} متفرق او العهد فان اريد به الاستغراق
 يعلم التناول عموما وان اريد به العهد يعلم عدم التناول جزئيا فلم يتعد هذا الاستثناء وفي قوله غير
 محصور اخترا من العهد دخلا فلان على ما به الا واحد الا حينئذ لم يتعد هذا الاستثناء **ممثل**
قوله لو كان فيهما اية الا الله لفسدتا اى لو كان في السما
 والارض اية الا الله لفسدتا فلو كان فيهما اية الا الله لفسدتا فلو كان فيهما اية الا الله لفسدتا
 غير محصور وهو قوله اية الا الله فلو كان فيهما اية الا الله لفسدتا فلو كان فيهما اية الا الله لفسدتا
 الاستثناء في المحصور ايضا عجا في ما يترجل الزيد فانها تابعة لجمع منكو محصور ومع ذلك يتعد
 الاستثناء لعدم تيقن دخوله في الماية وعدم تيقن غير دخوله فيها و بهما لا يتعد في منكو غير محصور
 بحال الدمار الصفة الاستثناء المتقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولان
 يدار الحكم على تعدد الاستثناء لاهل كونه جمعا منكو وغير محصور اللهم الا ان يقال انهم
 اعتبروا الغالب والغالب عند وجود هذا الشرط تعدد الاستثناء وعند عدم صحته الاستثناء
بضعف حل الاعلى الصفة في غير اى في غير اجمع المنكور المذكور في قوله تعالى
 وكل اخ مفارقة اخوه + لسر ابيك الا الفرقدان + فانه لم يتعدر ههنا الاستثناء لاستشراق
 كل اخ ومع ذلك حل الاعلى الصفة اى غير الفرقدان اذ لو كان الاعلى حقيقةها لقال الا الفرقدان
 لا يستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان اخوان احدهما توصيف الاضاف دون للفا

المضافة اليه والقياس وتوحييف المضاف اليه لانه مفعول وكل من لاماطة افراده والثاني الفصل
 بين الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقة الخبر ثم لما فرغ من بحث اعراب غير شرع في بيان اعراب
 سوى سوا فقال **واعراب سوى سوى** **النصب بناء على الظرف**
 اي على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاء في القوم سوى زيد كانت قلت جاء
 القوم مكان زيد اي بدله فوظف صار استثناء لان البديل والبديل منه لا يمتصا فكان انما
 لزيد من المجيء فكانه قيل جاء في القوم ولم يجيء زيد والذي يدل على الظرفية وقوعهما صلة
 للموصول تقول رايت الذي سواك كما تقول رايت الذي عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع
 صلة وانما قال **على الاصح** نفيا لتولد من مجرى ما مجرى غير مجوز وقوعهما غير ظرف فيجوز
 في السعة عند جواك وجاء في سواك ثم لما فرغ من المستثنى شرع في خبر كان وانما قال **خبر**
كان مبتدأ وعرف الخبر بقرينة ما سبقا ومنها خبر كان **واخبرتها** اي احدى لغات
 كان ومتعرفها في قسم الفعل وقوله **هو المسند بعد دخولها** ابتداء كلام اي
 كان او احد اخر انما وفي قوله المسند لاختراجه من كل ما هو المسند اليه وفي قوله بعد دخولها
 عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب
 كان زيد يضربا به فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة قيل لا المسند المسند
 كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فعله فان قيل يدخل في الحد ما في نحو كان زيد بعد ما لا
 وهو صفة خبر كان لغيرها قيل المراد بالمسند للمسند الى اسم كان بلا متبعية بدليل ذكر التوابع بعد ذلك
مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان وانما قال في
 للتصويك ولو يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل للمعنى فاعلم بذلك على جهة بخلاف خبرها فانه ملحق
 بالمفعول وليس بفعل فذكره على جهة وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفعل
 لانفقاء لازم الفاعل وهو تمام الكلام **برأيه اي حكم خبر كان** وشأنه **كأخبار المبتدأ**
 في اقسامه واعكاسه وشأينه **وتتقدم معرفة ظاهرة** الاعراب اي يتقدم خبر كان وحوا
 على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقرانها بالقرينة وهي النصب نحو كان اللطيف
 زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة لزوم اللبس كان

ميسوع بخلاف خبر المبتداء فإنه إذا كان معرفة ظاهرة التعراب فإنه لا يقدم على المبتداء لمكان اللبس وقد
 يحذف ما قبله أي ما قبل خبر كان دون لغواتها عند قيام قومية وإنما اخصت كان بالحد
 لكثرة تها ولا يحذف ذلك إلا في مثل قلم الناس بخيرين باعيا لهم ان خير اخير
 وان شرا شرا أي فكان علمهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان علمهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان في خبر
 لغو لا للمعنى والشروط التي لا يليها إلا الفعل عليه وحذف المبتداء أيضا دلالة لتمام الفاعل التي في جوابها بالمشط عليه
 جملة امعية ومجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة أو في مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يبنى بعد الشرط
 اسم خبراؤها بالقاء وبعد ما اسم مفرد أربعة أوجه الأول نصب الأول والثاني بتقدير كان
 مع الاسم في الموضعين أي ان كان علمهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثاني رفعها بتقدير كان مع الخبر فلا
 وتقدر للمبتداء في الثاني أي ان كان في علمهم خيرا فجزاؤهم خيرا والثالث نصب الأول ورفع الثاني لئلا يكون علمهم
 خيرا فجزاؤهم خيرا والراجح في الأول ونصب الثاني أي ان كان في علمهم خيرا فجزاؤهم خيرا ومحج
 الحذف أي حذف كان في مثل أمّا أنت منطلقا انطلقت أي لان
 كنت منطلقا انطلقت أي لاجل انطلقت انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة تعذر حرف الجزم
 ان المصدرية تحذف كان بدلالة آية المصدرية فانما تستدعي الفعل كما استدعا ان الشرطية
 اياه ولا دليل على التماس فقد راعى الناصب لوجود النصب منطلقا وهو كان فابدل الضمير للفعل
 بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو كان فصارت انت منطلقا ثم زيدت ملحوظة عن كان فصارت
 ان ما انت منطلقا فادخمت التوق في الميم لقرب مخزجهما فصارت أمّا انت منطلقا فوجب الحذف
 لئلا يلزم اجتماع الموحى والموحى فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالانبا وقيل شيئا زائدة كما في قوله تعالى
 فيها رحمة من الله ولكثرة مشايعتها بما هوأفت كان وهو ليس ثم ما أخذ من التقدير في المتن فعلى
 تقدير فتحية المنة في أملا ما على تقدير كسها فالقديرون كنت منطلقا انطلقت ثم أعلم ان سيبويه
 لم يجوز حذف الفعل مع ان المكسورة يجوز للبروز وانما يشب للفتوة في السببية ثم لما فغ من
 حرك كان واخواتها شرح في بيان اسم ان واخواتها فقال لهم ان مبتداء وحذف الخبر أي ومنها اسم
 واخواتها أي أمّا لها على الاستعارة المصريح بها وتام هو السند اليه مستأنفة في آخرها
 بما ليس بمسند اليه بعد دخولها أي دخول ان وأخواتها في آخرها هو السند اليه بغير

بنحو قولان واحد على اخوانها فمن قبل يدخل في المذخر ايعني ان زيد لم يرد قائم فانه مستند اليه بعد دخول ان وليس
 باسم ان قيل المذخر المستند اليه الذي يستند اليه خبره فخرج من التصحيح المستند اليه خبر ان فان قيل يدخل في المذخر
 فان زيد لما عطف الاثر فانه مستند اليه بعد دخول ان قيل المذخر الذي يستند اليه خبره ولا يتبعه بل ابل ذكر المذخر
 فيخرج ذلك لانه لا يتابع اي يدل من قوله زيد **مثل ان زيد اقاير** فان زيد مستند اليه بعد دخول ان
 وانما التصويب اسم ان واخوانها الشبه بالمضول في وقوعه بعد ما يقتضى ما وراء المذخر لاني كونه فضلا
 حيث يشترط فيه الحال والقيم والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخوانها شرع في المنصوب بلا ان
 الجنس قال **المنصوب بلا التي لفي الجنس** فقامت الجنس صلة التي بالوصول مع الصلة
 صفت لا اي المنصوب بكلمة التي نحو الجنس اي ليس يحكم الجنس بما عطف على اسم لان اسمها على الاختلاف ليس
 من المنصوبات بل قد يكون من قبل لا رجل في العار فاما القول بالضرورة المضول به والمنصوب بكان واخا
 والمنصوب بان واخوانها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان الملام بالانصوب باهم من ان يكون منصوبا لفظا
 او تقدير او محلا والمبني من المضول به ونحو كان واسم ان منصوب عما تكون من المنصوبات بخلاف التي
 من اسم لا تاء ليس منصوب عما تحذف سبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى
 ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها محل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب في
 حذف الخبر وقوله هو مستند اليه استيناف وفيه اختراجه لم يكن مستندا اليه وقوله جعل
 دخولها ظرفا للمستند اليه فيه اختراجه عن البتة او سائر اصناف المستند اليه من غير دخولها لانها في النافية للجنس
 وقوله يلحقها الضمير المستكن عاين المستند اليه والبار الى اي الى المستند اليه بلا ان يحلها الضمير المستكن
 حال من الضمير عاينها ومن الضمير مستند لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو بل لان الواو
 دخل المستند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله عن عدم اللبس باختلاف الوجودين في
 وقد ذكرنا نحو هذ زيد تضرع بخلاف ما لو كانت الصفة جاريا على غير ما هي لم يفسد خبر ابراز الضمير
 هذ زيد خاوية هي فالما حصل ان الضمير اذ المستند اليه صفة حوت على غير من هي لم وجب ابراز الضمير
 صورة اللبس غير نحو زيد تضرع به هو هذ زيد تضرع به هو هذ زيد تضرع به هو هذ زيد تضرع به هو هذ
 هو له وجهها ابراز الضمير هذا اللبس نحو زيد تضرع به هو هذ زيد تضرع به هو هذ زيد تضرع به هو هذ
 فذكره حال من ضمير المستكن في بلها اي حال كون ذلك المستند اليه كونه وكذلك قوله مضافا

امره ان يكون ذلك المستند اليه مضافا او مشبهها بما دعى بالمضاف في قولن شئ من تمام معناه واخره
 بقوله يلزم انكره عما يكون مفعولا بغيره ولا عما يكون معرفة فحينئذ يجب الرفع والنكر وبقوله مضافا
 او مشبهها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمادة بالمستند اليه الذي استدله خبره غير تابع بدليل ذكره
 بعد فلا يدخل في هذا وفيه لا رجل ابو قائم حيث لم يستند اليه خبره الا ان الخبر يجمع الجملة وكذا لا يدخل غلام
 في الاغلام ورجل غلاما عندك لانه تابع مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف وقا
 عرف في المضافات تحقيق قوله فيها ولا محشرين دو هما لك نظير التشبه بالمضاف ثم ما في
 عن ظريف المنصوب بلا شريع في بيان ما يدعى القيمة المذكورة في ذلك الظريف فقال فان كان اسما
 التي لثقي الجنس مفعولا اي فموضف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عايدا الى المنصوب بلا حيث
 لا يستفيد العمل لان المنصوب بلا ليس بمفعول ولا يرتب على هذا الشرط قوله فهو مبني لان هذا الضمير حيث
 كان عايدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عايدان الى اسم لا المذكور حكما الظاهر مذكور بدلالة المقيد
 او فاسم لا مبني على ما ينصب به الفعل مستند الى الضمير اي على ما ينصب هو به والمفعول به اي على
 ما يقع النصب بالاول او بالثاني لان اسم لا ينصب اذ كان نكرة مضافا او شبهها به اي على ما ينصب هو به
 حاله الاعراب من حركة او حرف على ما بينا في ان كان نصبها بحركة بنى عليها نحو لا رجل غلام وان كان نصبه
 بالحرف بنى عليها نحو لا غلامين ولا ناصر في الدار والثمن في الشئ والجمع لا يمنع البناء على التصحيح كما في ما زيد
 وما زيد ون ذهب المجرى الى اعراضهما مستندلا بان الثمن فيها بمثابة الثمنين فكأنه منافية للبناء كالثنوين ثم
 اعلم ان نصب اسم لا لثقي الجنس قد يكون بالقصة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالاعتقلا ابا رجل فيها ولا
 ابا قد قد يكون بالياء نحو لا غلام رجل فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالقصة والياء ذلك لان بناءه اذا كان
 والاسماء الستة انما يكون اعراضا بالالف لان نصبها اذا كانت مضافا ومشبها بالمضاف وانما بنى لثقي من
 الاستفواضة لان نحو لا رجل في الدار مبني على سؤال كانه قيل هل من رجل في الدار قبل لا رجل في الدار اي ليس
 في أن كان اسم للمعرفة او مفعولا لا بدنية الظرف مفعول ما لم يسم فاعدا اي بن اسم لا لا
 لا وجب الرفع على الابتداء والتكثير نحو لا زينة في القدر ولا عود في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع في المقتضى
 فلا شأنه ارضيها لانها لثقي الجنس ذلك لا يتحقق الا في النكرة واما الرفع في القصة فلا يضر علمها اليها
 حاطة لظنهما على ان لا يجر مع الفصل فانه يمكن موافقتهما جميعا الى اسما وهو الرفع على الابتداء وما

وأما النكرية فلعلها تقتضي السؤال لأن قوله لا نريد في الذم ولا هو وجواب من قال أن نريد في الذم هو وجوب
 لا في الذم وجب ولا امرأة جواب من قال في الذم على ما امرأة ومثل قولهم قضية ولا أيا
 حسن طامتاو ١ جواب سؤلك وهو أن يقال بالجنس معرفة كقولنا علمنا أن نكتبة على ابن أبي طالب
 ولا نفي فيه ولا نكرية فاجاب بأنه متناول بالنكرة أي ينقلبه للثلاثي هذه قضية ولا مثل اجيبين له هو من في النفي
 نكرة فلهذا المضاد وأقبل المضاد اليه **مسألة** ما وصفت اشهر سمي هذا العلم بها أي هذه قضية ولا
 حاكمها وذلك لأن على ما مضى في هذه كان مشهورا بالعمومية وقيل لهم اقتصاكم على ونطيق قولهم لكل من عوذ من
 أي لكل جبار قاهر هل قيل هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء ومعناه هذه قضية مشككة لا يثبت
 بالنكر فيها غير أن الجنس في القضية معناه هذا حكم وليس بالجنس حاضرا فيه وفي **مشاكل**
الخلق الأول بالعلم أي فيما كره النكرة مع لاسن غير فضل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه خمسة
أوجه الأول فتحتهما أي فتح الأسمين أي المعطوف والمعطوف عليه على أن لا ينفهما النفي الجنس
 والثاني فتح الأول على أن لا ينف النفي الجنس **والنصب الثاني** على أن لا ينف زايدة لأنك لا تفي وأنه
 معطوف على الفعل الأول لشبهة فتحة النصب في العرض وهو خطأ كقضية المتناو أي الأفعلة فلا يصح
 أن يقال كل اسم لا ينف نكرة مفتوح كقوله كل فعل منصوب وأما العرض فلا يفتح اسم لا يفتح
 يدخل لا عليه ورضها في المفعول بالدخول التامل والثالث فتح الأول على أن لا ينف النفي الجنس **والرابع**
 أي في الثاني على أن لا ينف زايدة لأنك لا تفي وأنه معطوف على فعل الأول لأن محله الرض على الابتداء والجمع
وخمسا أي دفع الأسمين على عدم البناء والمحل على الابتداء ولعلها بفتح السؤال لأنه حينئذ جواب
 من قال الأول لتام فتحة النكر والفتح المفعول المتضمنة السؤال وإن كان فيه مخالفا لقياسية والثاني
رفع الأول على أن لا ينف ليس وهذا ثابت **على ضعف** لأن عمل لا ينفق ليس ضعيف لقصور
 شبهه على ما سبق ذكره **فتح الثاني** على أن لا ينف الجنس فإن قيل إن قوله الوجه السادس أن
 لا كما انحصرت في الفصل وهو فتح الأول على أن لا ينف النفي الجنس **فتح الثاني** على أن لا ينف معنى ليس قبل لا
 هذا الوجه وجهه سقيم لأنه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث على اعتبار الوجه لأن زاد الوجه
 على الستة لأن النصب فيه في الثاني يحتمل أن يكون المحل على اللفظ ويجوز أن يكون لا زايدة لأنك لا تفي
 أو يكون لا ينفق ليس ثم قيل في تفسيره هذا الأول ولا ينفق إلا وجهه عرف على أن يقول **مسألة** الأول

من معصية الله ^{تعالى} لا يصح تصدقوا على الضمير لا بول الله لا يجمع لنا من معصية الله إلا طاعته
 طاعته لا طاعة إلا استوفيه **وَأَنزَلْنَا الْحُمُرَ عَلَى الَّذِينَ لَقُوا الْغَنَى لِمَتَغْيِيرِ الْعَمَلِ إِلَى**
مَتَغْيِيرِ تَأْيِيدِ الْمُنْبُوعِ ولادة المنبوع ولادة النابغ لأن الحفرة لا يجلل ^{على} عام ^ل ولا رجل ^{في} الداء
 والأغلام رجل فيها مجاز لا ما إذا دخل المار عليه فإنه يتغير العمل نحو ارتضى بالإجماع وجدته بلا مال فإن قيل
 لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق إلا على العرب وقولك لا بجلل الدار يعني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل الدار
 في العام هذا العمل اللغوي دون الاصطلاح والدار بال عمل أم من أن يكون حقيقة كما في الكلام رجل أو شبهه
 ما لا يجلل فإن فتح فشيبه النسب في العروض والأعراد واما قول الشاعر لا رجل في أهله غير ابتغيب إلا
 تدنى أو محمول على النضرة ومعناها أي معنى الفتنة الداخلة على الاستغفار **لَمْ يَحْمِلُوا**
وَالْعُرْ نحو الأثرل بنافج ^{التي} فإن قيل ذكر الأندلسي أن لاقى العرض فخصر بال فعل فكيف يدخل هذا
 على الأهم قبل أن تصنف له له خالف في ذلك **وَأَلْتَمَى** نحو الأيتان منك ففسر بوقوفه قول الشاعر
 الأسبيل إلى خمر فاشربها أم لا سبيل الأعراب من حجاج ونحوها كالأحبار ^{والشعر في}
 ثم أعلم أن غرضه من القول من مولدات الاستفهام وجعل ضمير المتعقبة من الحكم السابق حتى منع حملها
 بجلل الأهم مفعول التتمى والمصنف أخذ قول المازني **وَالْمَرْبُوكَا** الغناء المزمون ثم لما فرغ من بحث
 أهم لا شرع في تواجده فقال ونعت أسم لا التبع الأول بالرفع على أنصف الفتى مفردا
 ما من ضمير قوله المبني على حال كون الفتى مفردا يليه حال مترادفة أو متداخلة أي حال كون الفتى
 مفردا يلي المبني من غير فصل بينهما مبني حلالا على الوصف لكان الاتحاد بينهما يعنى لذلك
 على شئ واحد ولكن الفصل بينهما إذا الكلام في الفتى الغير للفصول ولتوجه التبع إلى الألف
 هي المنفية من حيث التبعي معرب ومفعلا على محله ونصب أحلا على لفظه من حيث أن فتحه
 يشبه النسب في العروض والأعراد كذكر المندى وقوله رعا ونصبا مبدل أن نوعيان لقوله مرفوعا
 بل تنوعا فاضل معرب يرفع ونصب **مِثْلَ** لا رجل ^{طريف} قوله طريف بالقبح والرفع
 والنصب في قوله المبني آخر أن عن لفت للعرب فانه معرب رعا ونصبا نحو الكلام بجلل طريف فيها لكونه
 مسعوطه مرفوعا في قوله الأول آخر أن عن الفتى الثاني فصاعدا فانه معرب رعا ونصبا وليس بمعنى نحو
 رجل طريف شرع في الدار ولذا قلنا أن يقول أن قوله يليه يخفى عن قيد الأول في قوله مفردا الخبر

عن المضائق والشبهية فانه عرب لا غير فجل حسن الوجه عند رجل لا رجل احسن منك ^{بعض} ام لا غير اذا كان
مضافا او منتهيا به لا يكون الامر مضافا بعده اذا كان مضافا او مشبه به كان ام لا بالاعراب وفي قوله يليه
الضرا من الضعول بينهما فانه عرب غير لا غلام فيها ظرف لان الفاصل يمنع جمل المدحوف والصفة
مشتباة احد **والا** وان لم يكن الغث كذلك بان كان نعت العرب لا غير ولا ومضافا او مشبه
به ومضو لا **فالا عراب** مبتداه محذوف الخبر المحذوف الشرط اي فالاعراب واجب ونحو
نصبا لعدم حلة البناء حينئذ كما ذكرنا في غلام رجل ظرف في المدح ولا رجل ظرف كرم فيها ولا رجل
واكب فيه عندى ولا رجل غير منك في البلد ولا رجل في المذاكر كرم ثم لما خرج عن بيان حكم الغث البني
في بيان حكم العطف عليه فقال **والعطف على الملفظ وعلى المحل جائز** اي جاز
للعطف على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوبا جازلا على لفظه ومرفوعا
محلا على محله اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة فوجب رفعه بجمله على المحل غير الضم لك ^{في} في
العدم تاثيرا لانافية للجنس المعروف فوجب حمل على المحل ^{على} على الابد له وهما له معنى وتطهير
حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل قبل الفزدق في مدح عبد الملك بن مروان لا برك
وابنا مثلهم وان وابنه اذ هو بالجدان لدى وتان واقتول **وابن** يجوز بالنصب والرفع حمل
على اللفظ والمحل ولا يجوز في العطف البناء لمكان الفصل بين المعطوف عليه بالمحاطة والمجمل في
حكمه المستقل كما زعموا فطنة الفصل بلا الوكعة اذ للمعطوف على المنفي زيادة في الاكبر انموذج
قوله لا يبيع غيره ولا فله ولضعف تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند الذكر ^{في} فيجب عند التعريف ^{الفضل}
وبدون التكرير والتعريف والفضل يجوز ذلك ايضا عند المبتدئين بلان يافان قيل ماله ذكر حكم الغث والعطف
دون حكم ساير الفواعيل قل لان حكم سايرها لا تصرفهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم بواع المنداء
كذا ذكره الافلاسي ومثل لا ابا له بائنا لان الف والاعلامى له ولا ماصرى له محذوف الفون جاز
مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشايخ لا يباله ولا علامين له ولا ماصرين له على البناء وعلى
به كجوه الفياض **تشبيهه له بالمضاف** مفعول له للفعل المفهوم اي اجيز تشبيهه لمثل لا ابا له ولا
غلام له ولا ماصرى له بالمضاف ومفعول مطلق اي شبه تشبيهه او الجملة معاملة اي كونه شبهة بالمضاف
لمشاركتها له اي اشارت كمثلا لا ابا له ولا غلامى له ولا ماصرى له بالمضاف في اصل معناه اي

معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معرباً لأن الاضافة ماضية للبناء فكذا ما يشاء بهما فكان كل
 منهما موصوفاً فكان اثبات الالف فلا ياباله علامة النصب عند التوقف في الاغلاى ولا ناصى له لشبهه
 بالاضافة ومن ثم اى للاجل ان جوانه للتشبيه بالمضاف للبشاركة في اصل معناه وهو الاختصاص
 لم يجز لا ابا فيها ولا غلاى فيها ولا ناصى فيها لعدم مشاركتها بالمضاف في اصل معناه هو
 الاختصاص وليس بخولا ابا له ولا غلاى له ولا ناصى له بمضاف الى الله لفساد
 المعنى على تقدير كونه مضافاً لانه لو كان مضافاً لكان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو
 لا ياباله وبين النكرة وهو لا ياب له في المعنى وهو فاسد لا متعلق اتما ومعنى اللفظين مع اختلافهما في
 وتكرار وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة

على المعين لعدم تعدد دلالة والاستواء بينهما في المعنى

بعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والمجتمع الاتحاد بينهما وضعاً لا استواء بينهما
 بعارض الا ترى ان وجهك وجهك لك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد وجهك
 وان كانا مختلفين وضعاً كذا راسك وراسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجهك
 وجهك هو زيد وغير ذلك على ان متعلق الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا متعلقاً بتقدير وجهك المتعلق بين المعرفة
 والنكرة في المعنى كما في وجهك وجهك وراسك وراسك لك فان كلا منها يضيف المعرفة وان كان متعلقاً
 منها نكرة من حيث الوضع نعم مجتمع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وهاهنا يمنع اذا اتحد ههنا
 من وجه وهوان كلاهما فيفيد الاختصاص خلافاً لسيبويه فانه ذهب الى ان كل واحد من
 ابا وغلاى وناصى مضاف الى ايا واللام زائدة لتأكيد الاضافة ولتأكيد اللام المقدرة ولا داع
 حذو لام سورة النكرة وهو ان دلل قنانه صاحب الفصل ولا فساد في مواضع المعرفة والنكرة في المعنى
 كما في وجهك وجهك وراسك وراسك لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافاً يلزم على المعنى
 بدون الوجه والنكرة وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين
 والمضاف اليه باللام فلا يلزم الوجه والنكرة ويختلف كثيراً في علم اسم واحد فاكثراً
 عن قيام قرينة فاسأل على حذف للبناء لانه هو البتة في الاصل كما في محول عليك اي لا
 باس عليك والقرينة ههنا قوله اهل اللفظ هذا الكلام لكن يخاف امرائه بالخارج عن اسم

شرع في بيان خبرها ولا يجوز ليس فقال خبرها ولا المشبهتين بل ليس الذي يدخل على
 الجملة الاسمية قوله خبرها مبتدأ محذوف الخبر أي من خبرها ولا وقوله هو المسند بعلى فمحمي
 أي دخل ما ولا ابتداء كلام أو مبتدأ خبر المسند وهو فصل ولخترز بقوله المسند عما إذا كان
 مسنداً بغير دخولها كخبر البتداء ونحوه فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب أجوبة فأنه
 مسند بعد دخول ما وليس خبرها بل الخبر الجملة قبل اللام بل المسند الذي سنالكلى حم ولا فيخرج
 ذلك وفي نظر الامة على هذا تقع قوله بعد دخولها مسند كما قالوا ان يقال انه يخرج بقصد الصلابة
 حيث لم يقصد في أسنده كونه بعد دخولها فان قيل يدخل في الحد يضرب في نحو ما زيد بل لا يضرب مع انه
 ليس خبرها بل صفة خبرها قبل اللام بل المسند الذي هو خبر تابع بدليل ذكر التتابع بعدها فتخرج ذلك لا
 تابع وهي أي التتابع خبرها ولا والثاني باعتبار الخبر هو أخذ ما هل الخي ان وعند بعضهم ما لا يوافق
 الخي اذا القياس العاقل ان يختص بالقبيل الذي يدل فيه من الاسم والفضل لكيكون متحكماً بثبوته في
 مركبه كالجواز الجازم وما ولا لا يمتنع ان قبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفضل واصل الجواز ان اعتبر
 واشبههما بل ليس الخبر بقبيل واحد وهو الاسم فلما خرج عن بيان علمهما شرع في بيان ما يبطر به
 علمهما فقال واذا زيدت ان مع ما بان زيدت بين ما واسمها كالكيفية نعم ان زيدتهم
 وانما زيدت بما لا نهالنا زد مع لا بال استقراء أو انتقض انفي بال لا المشبهة بالاشارة بدلت انفي أو
 تقدم الخبر على خبرها على اسمها فمما زيد لا انفي وما فأنهم زيد بطل العمل أي عمل ما ولا وفي
 نظر لان الشرط الاول مفيد ما ولا فلا يمتنع عليه حكم كلهما لا ذلك ان يقال معناه بطل عمل
 ما حصل فيه شيء من ذلك اما في صورة زائدة ان فالفضل بان يربط ومجموعهما مع ضعف في العمل وما
 في صورة تقديم الخبر فلنغير الترتيب المألوف مع ضعفهما في العمل وما في حود تنقاس انفي بال لا
 فلا نعلمها باعتبار الشبه بل ليس ذلك الشبه مبتني على انفي فبالتنقيص والتقاء انفي اذا الحكم يتنقى
 بانتفاء عمله المنصورة او جزمها ونقاسه في نفس جواز الاعمال مع الانتقاس فمسكاً يقول الشعر
 وما الدهر الا مجنون ما هله وما صا حبا لجارات الامم ذو باو حبيب بانه ليس في البيت تنقيص على
 الاعمال الجواز ان يكون مجنوناً محمواً لا على حد فاعمل الى وما الدهر الا يشبه مجنوناً فمحمي كوني
 مفعولاً لا خبر الوجهي لا على هذا في الحذف اعني ما الدهر لا اد بان مجنون وعلى جعل معدن به عدل

شرح
 على
 ما
 في
 المتن

به جميعا وجعل التركيب من باب عازلة الاستيلاء وما لا يلهي الا بدور ان يحذف من صاحب الحظايات الا
 منسوب بعد ما يشك في رفعه من ان ما يبطل بهما ما شرع في بيان ما يبطل بهما جعل ما عطف بهما فقال
واذا عطف عليه ما يعلق به ولا بموجب بكسرة الجيماء يعرف مثبت اي يحذف يقيد
 اثبات النفي بكل ولكن فانها تعقيد ان الاثبات بعد النفي **فالرفع** اي رفع العطف واجب بالعمل على عمل
 التحريك عمله النفي في الاصل على التبريز لبطلان عمله لانها عملك المشبهة للنفي وقد بطلت بانفاد النفي
 فيبطل عمله ما فيها من ان لا يعلق به ولا يعلق به الا بالرفع عن التصواب شرع في الجواب وانما
المحذوف مبتدأ واخر مبتدأ معه ونفاى هذا الذكر الجروان وهو **ما اشقل** اصل او مبتدأ
 صانعه الجروان او خبر هو اسم او صريح شقل **على المضاف اليه** وهو الجرو الياء وهو المضاف
 اليكل اسم نسب اليه شيء بولسطة حرف الجر اي حرف كان ما يلايه الجرو وانما
 قال كلاما نسب على ان المضاف اليه لا يكون معا ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع الضالين
 المصدر وانما تنفع الصادقين ويوم ينفع في الصور فيكون المراد بالاسم ام من ان يكون حقيقة او محكا وانما
 قال شيء ينفع على ان المضاف قد يكون اسما او قد يكون صلا ونحو غلام زيد ومرت بزيد وانما امر
 وانما خلا بما سطره حرف الجر اخرازا عما خصب اليه شيئا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والفاعل
 به بلا واسطة وقوله **لفظا او تقدير** اخر كان المحذوف اي ملفوظا كان ذلك الحرف غير
 بزيد وانما امر بزيد او مقالة ونحو غلام زيد وفاتم خضنة او تميز اي بواسطة ملفوظا عرف او تقدير
 وقال صاحب الرغز انه حال اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدر وفيه نظر لان وقوع المصدر
ح **الاسماعي** لا قياسي واجيب بان وقوعه لا اسماعيا عندهم سيور وفيه نظر
 قياسي فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسي عندهم مطلقا بل اذا كان المصدر من
 انواع عاملة حتى يجوز ان ي زيد سرعة فلم يجوز ان ي زيد خيرا وهو هنا ليس كذلك واجيب بان العمل
 هو هنا بواسطة لانه يعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط لان
 حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مراد** حال اي حال كون ذلك للقدس **مراد** اي
 ظاهر امره اي يجوز انما اجده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الله ولاخذ المضاف اليه في تعريف الجر
 واخذ الجرو في تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف الجر وباعدا ذلك لفظي لا حقيقي فلا توقف

فلاة فلا دور في قطع أكثر من واحد من حيث يوم الجمعة فانه وان نسب للصوم اليه بالخوف التقدير وهو
 في كسره غير مراد ان لو كان مراكا لظهر اثره وهو الجرح يظهر من هذا الكلام ان الجزاء المضاف اليه في قوله
 غلام زيد وعامة ضمة بواسطته حرف الجزاء المقدر للمراد كنحو مذهب اليهود فان قيل يخرج من هذا
 الحمد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مدخل حرف الجزاء لا وجه
 فيه لتقديرها فيلزم من باب الاضافة الى النسب به بلفظ الفعل بدل ليل ان فاعل الحسن مضمرا قال
 المصنف في الصفة المشبهة وموقر وضعت بها نالا ضمير فيها والافعية باضمير الموصوف فلو كان من
 باب الاضافة الى الفاعل لزم قد دنا فاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له لانه
 لما احتيج الى تعيين عمل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البياينة كافي خاتم فضله
 لان الحسن هو الوجه كما ان انما هو الفضل حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الا
 واهما والفاعل مرجع عريضة كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير في تقدير حرف الجزاء
 فيه او يقال يمكن ان يقدّر فيه اللام الزائدة لضروره وتصحیح الجزاء الاضافة للصورية فتشدد في
 صورة اللام لامعناها والاكثاف مغوية ولا شك ان الفاعل عن مدخل حرف الجزاء الزائدة كقوله
 ثعلب وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضله في تقدير من حيث ان الحسن هو
 الوجه كما ان انما هو الفضل او يراد بتقدير حرف الجزاء حقيقة او حكما فالقدير في الفاء للتفسير
 اي تقدير عرف الجزاء شرطه اي شرط تقديره ان يكون المضاف اسما لا فعلا **قوله**
ثالث الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مرثى زيد فقوله التقدير مبني على
 وقوله شرطه مبني على ان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتداء الثاني في الجملة خبر المبتداء والا
 اي شرطه كون المضاف اسما **قوله** اشق بيده مفعول مالم ليم فاعله لقوله جرحا وهو صفة لقوله
 اسما والعبارة معمول على القلب والمفعول مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تضمنت نكرة لطيفة
 او لا يجرها عن شقينها وما يقوم مقامه من نوعي التثنية والجمع **قوله** **لاجلها** اي لاجل **قوله**
 كغلام زيد وضارب عمر وحسن الوجه وضارب زيد وضارب زيد ولا يجرها الغلام زيد والضا
 زيد سقوط التثنية لاجل اللام لا لاجل الاضافة ولغايل ان يقول يشكلك ذلك في نحو الحسن الوجه
 خاد بارزان فان مع سقوط التثنية لاجل اللام لا لاجل الاضافة واجب بان المراد يكون مجرور

[illegible]

وقد لا يكون كذلك الفضة قد يكون خالصا وقد لا يكون خالصا لا يمكن كذلك بان يكون بينهما سبيل
 المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم ا
 بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم والاحد عموم وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون
 لا يكون الا اليوم وكذا بين العلم والظفر فان العلم قد يكون قفها وقد لا يكون والظفر لا يكون الا قفها
 المضاف اخس من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او ساويها ككثير اسد فلاضافة عن شئ وما
 ههنا ان المراد يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو مع
 بعض المحققين من ان المراد يكون للمضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على الم
 غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم
 المضاف اليه على المضاف اذا المراد بالقوم لكل والكلم لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في وجه ا
 ويد زيد وعجمه ولاضافة في يوم الاحد وعلم الفضة وجميع القوم وعن زيد وطور سينا وه
 ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان
بمعنى في في ظرف اي في المضاف اليه الذي هو ظرف للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف
 نحو ضرب اليوم وقيل كبل وهو قليل اي كذا الاضافة بمعنى في قليل لا استعمال والا
 يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كذهب اليه المحققون لان آفة ملازمة واخص
 في الاضافة بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بافتت ملازمة فيكون معنى ضرب اليوم
 اختصاص باليوم بلازمة الوقوع فيه كقولك كركب القراء لسهيل اي كركب لم اختصاص بالمرأة
 انها تشترع التهيؤ في القنى لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدمية للبرد
 في احيائها فاعرف واعضاد الاضافة للعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقرائي لا
 لا يذوق الاقسام على الثلاثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة
 المضاف بالمضاف اليه او يدين به او ظرفية للمضاف اليه المضاف وهذه الحروف وضعت
 فكذا على المعينة كغدير ومثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتمة
 مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في فان قيل اضافة
 اية محصورة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد ومن الوجه وساق الليلة

إضافة المصنوية بما قبل حرف الإضافة في الإضافة اللفظية غير محصورة في أمثلة المذكورة بل قد
 ما وقد علم اسم الفاعل والمفعول كالم في بالخ اليك وعند عدم إضائه كما في حسن الوجه وضائه
 اللام الزائدة لضرورة تصحيح الخبر لما ذكرنا أن الإضافة العبودية تستدعي صورة اللام لا سيما
 مصنوية أو يقال لا شملان حرف الإضافة مقدرها بل عوضا عن زيد ملحق بنحو غلام زيد
 وهو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فخصه في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو من يرب اليها
 على هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف إليه حقيقة لا حكاية ومن بعض الشارحين أن
 هب المحمود وهو الذي اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف
 فلا حاجة الى تقدير حرف الجر فيه نظرا لان الاسم على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب
 من حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان
 لا يستلزم للمضاف الحقيقي تقديره عن النون والنون لاجل الإضافة حقيقة او حكاية وتفيد
 المصنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها **المعرِفَاتُ** أي تعريف
 المضاف إليه للعرف فهو علم زيد له إية التعريف إليه عن المضاف إليه لكان الاتصال و
 بينهما فان المضاف إليه منزل منه في شقين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان
 تعريف المضاف إليه كسائر الأفعال في قولهم سقطت بعضا نامله فيلزم بالمضاف المعهود
 غلام زيد يراد به وضعه فلا يلزم من يخصصه بزيد اما بكونه اعظم علمانه واشهرهم
 ماله او معهودا بينك وبين مخاطبك بما يستلزمه من الذهن ويجوز ان يراد به من على
 ح الإضافة اللفظية ومثله في قولنا لا يتعرفان واز ان يغيبا الى المعرف لثقلهما في اللفظ
 ان يكون للمضاف إليه ضد بعد نقص أو شل شئ في شئ فيشعر لعدم الابهام على
 وكذا في قولنا فلان شل حاتم والاف في حبيبك وشرعت وكفيت ونحوها فانها ايضا
 في فاعل الفعل أي معنى كذا والاف واحد له وشل وسج وذل وهو عبد بطر عند بعض الجاهل
 بنو ويل كرم وكريم يقال فلان واحد امه أي كريم وفلان عبد بطنه أي لئيم فكان نكوة
 ما يوجد اعلم المضاف إليه الى الإضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يجب ان يكون نحو فلان
 : رئيس خبيثة كذا لم يقل به احد في قيد تخصيصا مع الذكر في هذا

أي مع المضاف اليه المنكر فهو غلام وجعل وذلك لأن الإضافة إلى الشك في تقديره تقييداً للشك
 فثبت غلام كان شايهاً في متروقات غلام وجعل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق له
 غلام المراد فحصل التخصيص وقيل الشيوع الثابت في الذكرة وشرطها أي شرط المساواة
تجريد المضاف من التعريف لم يقل من عرف التعريف ليتناول العلم وال
 فان قيل التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في غلام زيد تعريف حتى يجر منه قيل المراد
 إخلاؤه منه حقيقة بان كان فالام فيكون لهما علماً فيا زل بالذكرة أو حكماً كما في
 الممكن منزلة للتحقق كقولهم ضيق في الركبة وسبحان الذي صنع جسم العوض وكبر جسمه
 اشترط التجريد منه لئلا يضيع الإضافة لأن التعريف لو أضيف إلى الفكر كان قيل العلم به
 للادنى وهو التخصيص مع حصول العلم وهو التعريف ولو أضيف إلى المعرفة فغواؤه
 يلزم تعريف المعرفة وتخصيل الحاصل وهو محال فلا التمس الإضافة تعريفها ولا تخيير
 ضابطة فان قيل يجوز أن يذهب المضاف إلى ما عرف من المضاف فإضافة المعرفة تعيد لا
 حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير في اللام إذا أضيف إلى العلم أو التخصيص
 يكون ضابطة ولا يلزم تخصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يمتد بدون أصلها
 يقال لما انتفى ازدياد المرتبة في الإضافة إلى المساوي وحصل عليه صورة الإضافة إلى
 فحاصل غلام زيد والغلام ملك ملوك الباب فان قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها
 اليهم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم تعريف المرفوع مع اختلاف
 وازدياد المرتبة إذا كان المضاف إليه اعراف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل يميز
 وهو أن المعرفة باللام والإضافة نحو الفرزدق وابن رالان إذا جعل علماً لم يقصد بذلك
 التعريف ويكتفى بالتعريف الأصلي باللام والإضافة لأن التعريف في العلم بالقصد لا بالان
 التعريف القصدى يمكن أن لا يخرج عن فجاز للتكلم تغييراً يحصل بقصد من لا يلزم منه
 بخلاف التعريف باللام فإنه لا بد من القصد ولا يمكن خلع التعريف من المضاف
 إلا إذا وضع فلا يجزى أن يتكلم في تغييره فيكون إضافة المعرفة باللام لأنه ليس بمرتبة
 ولهذا الحق جواز إدراج الأعمام لا يمكن خلع التعريف عنها وسنذكر أدلة المعرفة بالان

، ولما قيل ان يقول فلما لم يجز اضافة الاعلام لم يجز التعريف المجلي والاكفاء بالتعريف الاصلي باللام
 اذ هو دون الاء المضاف وهو معرف بالاضافة وقبل التعريف الاضافي من الاضافة مع قيام الاء
 يمكن واجيب عنه بان الاء في الاء لا تليق بدرجة التعريف الاضافي وضعا كما لا
 كانت قاصرة لم يقو له الاء الموضوع لهذا المعنى فليسوا من حرف الاء والاضافة دون الاء
 بل من التسوية بين القوى والضعيف وما اجاز الكوفيون من عدم تجزئتها
 في التعريف في كل عدد مضاف الى معد ونحو **الثلاثة اقواب وشبهه**
 خمسة الدرهم والذات التي يتوكلون بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدق عليه فان
 متهم الذي ينادي كان للمضاف في الاء وهو المضاف اليه كان بمنزلة ذات واحد فلم يحصل
 مضاف بواسطة المضاف اليه اذ العرف شرط ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف اذ دخل
 التعريف في الجزاء الاول لا محل للتعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في
 سر لم يجز الثاني عند لامة المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصلي المعدود دون العدد
 في العرف التمسك بالاعتناء بينهما فيما صدق عليه غير صحيح لانه يلزم جواز ان تمام الفضة ايضا يوجد
 فماد ينسبها فيها صدق عليه فان التام هو الفضة ولم يقل يجوز احد ثم قوله ما مبتدأ وخبر
 جزمه **صحيح** اي ما اجاز الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف استعمال
 صحاء اما خلاف القياس فاذا كان من اذ لم يحصل الحاصل واما خلاف استعمال الفضة فان ثبت
 هم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع الاء كقول الفردق - لان المذهب قد
 - اذ اراد - قسما وادك خمسة الاشياء وغير ذلك وامسأ في الحديث قوله ومما سلف
 لف دينا فحمل على البطل دون الاضافة ثم لما فرغ من بيان الاء مضافة معنوية شرع في بيان
 اضافة اللفظية **والاضافة اللفظية ان يكون صفة** وهي اسم الفاعل والمفعول
 صفة المشبهة **مضافة الى مسموعها** اذ بالعمول ان يكون مجرورا لفظا ومعنوا او
 صوبا معنى وفي قوله ان يكون صفة احرازها اذ لم يكن صفة كعلام زيد فانه اضافة معنوية
 في قوله مضافة الى مسموعها اذ كانت الصفة مضافة الى غير مسموعها نحو مصراع مصر وكبر
 بلل وضارب زيد اسس فانه اضافة معنوية اعلم ان حل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا

لا يستقيم الا بحذف الضافات من المبتدأ والخرى علامة الاضافة اللفظية تكون الضافات حذفت عن
ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة الى
الفاعل اضافة الصفة المشبهة الى المفعول لا ما اياها عامله وكذا اضافة اسم الفاعل الى
الفاعل السبيل بكونه لفظية قبل عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود
وجبهرا بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امع ذلك لان اللفظ مشابهة الفعل بكونه لفظا لشدة
الاختصاص به واما اضافة الفعل الى المفعول فاما يكون لفظية اذ كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا
تقيد الاضافة اللفظية فايدة **الاختفاء في اللفظ** اي في لفظ الضافات بمحذوف التثنية و
نوف التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بمحذوف التثنية المفعول
نحو حلاج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما المفعول كالمفعول ولا تقيد ترفيضا لا تخصيصا
لانها في تقدير اللفظ اتصالا لا موهجور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه و
ضارب زيد فان قيل يرد عليه مردت برجل ضارب املة قائما اضافة لفظية وقد افاضت تخصيصا
فكيف يصح التصريح بانها لم تقيد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مردت بطلان رجل
فان الاضافة بقيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قول في اللفظ قبل فايدة الاشارة الى وجه
التسمية وتحقيق الظاهر بين الاضافة اللفظية والمعنوية مرعا ومن ثم اي من اجل ان الاضافة
اللفظية لا تقيد الاختفاء لجاز مردت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين
والموصوف ذكره حيث لم تقيد الاضافة اللفظية ترفيضا ولو افاضت التعريف لا متنع لعدم المطابقة
بينهما فان قيل ثم اشارة الى المسألة المذكورة في هذا الكلام بيتي على عدم افادة التعريف الى المحرر
للمذكورة لا نقول له لعدم افادتها للتخصيص قبل كل من ثم ههنا اضافة الى ما هو المقصود من المحرر
المذكورة لانه لما قال لا تقيد الاختفاء فهم منه انما لا تقيد ترفيضا ولا تخصيصا فاذ تفرج على
لا تقيد ترفيضا اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تقيد ترفيضا في هذا الكلام ولا متنع مردت
بن يلحسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الموصوف والموصوف لان الموصوف مرفوع
والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تقيد الاختفاء ولو افاضت التعريف في ان ذلك يحصل
المطابقة بينهما وجاز للضارب ان يلحصول التخفيف بمحذوف التثنية والضارب

زيد حصول التخفيف بحذف فون لبع وأنتج الضارب زيد لعدم حصول التخفيف
 بهذا الاضافة لنا المتوهم حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا أنتج الحسن وجهه الحسن
 وجهه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يضعفنا ضافة العرف الى التكرار ايضا فان قيل لم يحل
 الضارب زيد على ضارب زيد كما حل الضارب على ضارب قيل لم يحل على ذلك لم يبق لاشكل
 التخفيف فاية في صورة ما خلا **قال الفرع** اعادى يخال هذا القول خلافا للفرع فانه اجاز ذلك
 هو لا بتقديم الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت اللام التخفيف
 واجيب بان ما شاذ على هذا فكون ضابطة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم قبل ادخال اللام
 عليه عدم بقاءها والرجوع الى النسب الذي هو الاصل لئلا يخال ما عرضت الاضافة لاجله ببيان ان
 في ضارب زيد الضب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف با دخال اللام لزم
 ان يتركه الاضافة ويعاد الى الاصل على ان القول يتاخر اللام المنقصة لفظا وصاحرا للتدوير
 في العدة الظاهرة وضعف قول الاعشى **الواهب لما يجرأ ليجان وعبد لها عودا**
 فليس يظنهما انهما هما ويكون هذا الكلام باختيار عطف قوله وعبد لها على قوله المايه من باب الضا
 زيد والحسن حتى اذا معنى باعتبار اعطف الواهب جوارها وان كان قوله الواهب لما يجرأ من باب
 الضارب لرجل الحمل على الحسن الوجه على ما بان فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
 يجب ومنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لا فان التابع بحيث قد يحل فيه ما لا يحل في المتبوع
 كما في باب شاة وسجلتها ويا ميد والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز ب سجلتها والحارث
 لا متناع دخول حرف التثنية على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول ب على العرفه احقل
 الجواز كما ذهب اليه سيبويه فيكم بضعفه دون امتناعه ولغايل ان يقول لما كان المعطوف
 بحيث قد يحل فيه ما لا يحل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف الثاني
 المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلها فما السر في ان يحكم بضعف
 دونهما واجيب بان عدم الضعف في يازيد والحارث باعتبار ان حرف التثنية ضعيف في
 افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على التثنية على باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم
 المعطوف عليه لا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يختص بالتثنية فيجتمع لنا

الثاني التعريف فلا يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضم في ريب شاة وعملها باجتماع وان الاضافة في حكم
 الاضافة الى الجدم فصل الضمين اى ريب شاة وعملها اى يضيء فقول ريب عليها او يلتصبا بان الضمير في
 عملها نكرة لانه عائد الى نكرة غير مخصوصة بحكمين الاحكام كالضمير في ربه رجلان عطف ما اذا كان
 عايدا الى نكرة مخصوصة بحكمين من الاحكام نحو رجلان رجل فضيلة فانه معرفة لانه انضمير الى هذا الرجل الجائر
 دون غيره كما في الرضى والعبار، ثم ضعف هذا القول على تقدير جرح وعيد هاتما اذا نصب حملا على محل
 المائدة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا ضعف هذا ما سرجع الى محل البيت فقول قوله الواهب
 المائدة انما في اسم الفاعل الى المفعول به اى الذي يلب المائدة العيمان وهي النوق البيض وهي صفة للمائة
 او بدل منه وقوله وعيد هاتما عطف على المائة اى بدل تلك المائة والمراد بعيد هاتما عايدا على
 اذ الراعى قيم بعمدة الواشى كان العبد قائم بعمدة المولى او على الحقيقة، والاضافة بادى ملكا
 ككوكب الخرقاء وهذا طرفك وقوله فاعمال اى حال كون تلك المائتين حديثا المشاج قوله ترجى اى
 تاق وانما جان الضارب الرجل جواب سؤال وهو ان يقال جان الضارب الرجل مع انما
 التخييف لزوال التوهم باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جواز ذلك انما جان
 حملا على الوجه الخارج الحسن الوجه وهو الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بعطف
 الضمير من الفاعل الذى هو كما تجز منه انما اصل الحسن وجهه ووجه المحل اشتركهما في كون الفاعل
 صفة والمضاف اليه جنسا متغيرين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب
 لا قولاً باستغناء الاضافة اللفظية عن التخييف وانما قال على المختار لان فيه وجهين لغويين و
 هما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه كون الجز مخفرا سيجى في الصنف
 المشبهة انشاء الله تعالى قوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما تجزء حملا ولقوله جان على
 مصدر مجهول والا لا يجوز حذف اللام لعدم انحاء الفاعل الفعل المحلل وفعل المفعول له لان
 الحال النوى والمجائز هذه المسئلة المذكورة وانما جان الضاربك وشبهه على الضارب
 جواب سؤال آخر وهو ان يقال جان الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخييف لان
 سقوط التوهم لاجل اللام دون الاضافة وهذا فمين قال اى في قوله من قال وهو يسويها
 ومن ثابها اى ان الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب

المحل على اللغوية والثبوتين محذوف لا اتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى حمل فاجاب بان
 التماس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جازي **على ضاربك** واضافة تعقيب **للمنفرد**
 الثبوتين للمقدرة انما الثبوتين الساقطة لان اتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فانه
 اعتبر بـ الاضافة سقطت من التثنية فحصل الخفيف في اللفظ حكما ان المقدركا للمنفرد
 ودوم المحل مشاركتها في حذف الثبوتين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط الثبوتين
 في ضاربك لا اتصال الضمير ومن الاضافة وهذا قيل انها سقطت للاضافة حق كان الخفيف فيه
 جذف الثبوتين المحققة قبل او سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيدا
 لما يتصور الانفصال علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان الخفيف فيه محذوف
 الثبوتين المقدرة **ولا يضاف موصوف الى صفة** لئلا يلزم الجمع بين الضدين
 لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا
 اليها كانت محذورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤدي الى ان تكون محذورة ومنه
 وهو باطل ولان للموصوف يلزم ان يكون اخرا مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او
 مابين ولا يجوز ان يكون اخرا مساويا كما سبق ذكره **ولا يضاف صفة الى موصوف**
 لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف اليه
 وكلها امتنعان ومثل مسجد الجامع وجانب الغري وصلوة الاولى وبقرة
 المحققا عجاب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والصلوة
 والاولى والحقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغري والصلوة الاولى وبقرة
 الجامع وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متناوئ محذوف الموصوف من
 الية اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد
 بجانب المكان الغري ومما لولاه اعز الاول وبقرة الجمعة المحققا وانما اضيفت البقرة الى
 الجمعة لانها تنبئ من المحبة وانما وصفت هذه المحبة بالحقاء لانها تنبئ في سيل الماء فيصلها
 السيل وكان ينبت بها بمسيل الماء حق منها من مثل جرد قطيفة واخلاقا وشارب
 ارب سوال يرد على قوله ولا يضاف الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والخلق صفات للقطيفة

للقطيعة والثياب حيث يقال قطيعة جرد وثياب اخلاق وقد اخيفنا الى موصوفها فاجاب بان ذلك
 مستلحق كبحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان
 المضاف وتخصيص حيث يبقى مبهم بعد حذف موصوفها فاصلة قطيعة جرد وثياب اخلاق محذوف
 للموصوف فبقى الصفة مبهمة فيحتمل ان يكون صفة تلو موصوف اخر فاختيف الى ما كان موصوفه لا لبيان
 والبيان يقطع النظر عن كونه موصوفاً وهذا كما قيل في قول الثابتة واللون العايدان الطير عسها
 وكنان مكة بين الفيل والسندان الطير بيان وتخصيص العايدان يقطع النظر عن كونه موصوفاً لان هذا
 الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيعة واخلاق ثياب من باب اضافة الاسم الى الاسم
 وبياناً مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي وتوضيح ان
 الجرد ليس صفة للقطيعة وكذلك الاخلاق ليس صفة للثياب وان كانا صفتين في قولنا قطيعة
 وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار
 في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها وان الاخلاق
 من اى جنس هي مثل خاتم فضة من اى جنس هو فاضافوا الى جنس الذي تبين به كما اضافوا الخاتم الى
 فضة وهو ما كان موصوفاً لها في الاصل لتخصيصاً وبياناً لا لبالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها
 فقالوا جرد قطيعة واخلاق ثياب فما حصل الثواب بل ان جرداً واخلاقاً بعد حذف موصوفها واما انهما
 مقام موصوفها متداولان هما غير متعين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان قلت لما
 كانا محتاجين الى اتيان الموصوف دفعا للايهام فلم يميز الكلام على اصله كانه لونه المحذوف ثم
 الرد قلت هذا الاحتياج ما كان وانما عرض بعد طول العهد للنسب للموصوف واما عند قريبها
 محذوف المحذوف فانما كانت للاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الايهام ان ذلك حق لو كان الايهام
 اول هذه لما في الكلام عن اصله فان قلت بعد الايهام هلا في الكلام ان اصله قلت لان الصفة كما
 خرجت بهذا الاستعمال من كونها صفة فلم يحتج الى الموصوف بل احتاجت الى الملبس والبيان بالاضافة
 وهو الاصل في الجرد بمعنى الجرد وهو العريان والقطيعة كساء لم يخل كثير ومعنى قطيعة جرد قطيعة مبردة
 مبردة عن الخلق اى ذهب خلعها من كثرة اخلاقها والافراد في دفع الشرع جرح خلقا فقتلوا ولا يصف
 اسم مماثل للمضاف اليه اعلم بصير مضافاً اليه على تقدير الاضافة في العوم ثم في القول

مما دل على مماثلية في العموم والخصوص بأن يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر في
 الايضاح واحد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص لا يتفاوتان كما متساويان كانسان وناطق او
 مترادفين كليش وأسد مثال للتترادفين من اليمين وجلس ومنع مثال للتترادفين
 من اليمين فلا يقال ليش الاسد ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافتا لليوث الى الاسد فبضم الهمزة
 وسكون التين في قول كسب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متناول معناه ليوث كامل من بين الليوث بحيث
 انما ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال هؤلاء من الخواص وشارف لا تشارف لعدم الفائدة
 المطلوبة من الاضافة وهو الغريب والتخصيص لا يمنع كون الشيء معرفة لنفسه ومتخصصا بنفسه وهذا القيد
 اعمى قوله لعدم الفائدة علنا المضمرة قوله لا يضاف اي منعت اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفائدة ولا
 يفسد المعنى بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل ثبتا وهذا بخلاف كل الدراهم وعين
 الشيء اللام للعهد اي عين ذلك الشيء فانه الفاء للتعليل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف
 في العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم من الدراهم واليمين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة
 جاز ان يكون حادام او دائرا او غيرها واليمين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة
 الكل الدراهم واليمين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا
 لا يكون من باب اضافة احد المتماثلين الى الاخر وقوله سعيد كرز ونحوه مما اضيف
 الاسم الى اللقب كزيد بطن وقيرقة جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرز في المفهوم من حيث انها
 علمان لشخص واحد ولقد يراى الجواب انه متناول بارادة المفهوم او المعنى الاول واللفظ والاسم بالحق
 لما قلنا جاء في سعيد كرز كانت تلك جائز في مفهوم هذا اللفظ او معنى هذا الاسم اي جاء في سعيد المعنى
 باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومعنى الاسم غير الاسم ثم قوله
 هو لم مبتداء وقوله متناول خبره وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذ اضيف الاسم الصحيح
 المراد الصحيح في كلام الفاعل ما سبقه اخره حرف علة نحو فلان وثوب وذا وغير ذلك لان بحثهم يقع
 او اخر الكلام او المحلى به اي بالصحيح والمراد بالمعنى بالصحيح والخره واداءه بقاء قبل ساكن كذا في قولهم
 واما ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد الساكن لا يثقل عليها الحركة لعمادتها متخفة السكون نقل الحركة
 ولا ان حرف العلة بعد الساكن مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها كما

بعد السكون يعني فإبداء التلقظ اية حركة كانت قوية المتكلم في الاستدلالان ها: الحركة يقع عليها بعد
 اللسان فيحتمل كل حركة نحو وصول وثنية وعقاية ونحو ذلك فكذا بعد السكون لا يقل عليها الحركة اية حركة
 كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضعيف وقوله كسر آخر جزء لقوله واذا اضعيف اي كسر
 آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامى ودلوى وطبى والياء مفتحة
 الجمله الاسمية حال وعطف الاسمية على الفعلية بإرادة الثبوت في الثانية على نحو ليا فى الدم المضروب
 صرنا لكن يميز عليها وهو منطلق فان الجمله الاسمية وهي قوله وهو منطلق معطوف على الجمله الفعلية
 وهي يميز عليها بإرادة الثبوت في الثانية ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يميز عليها وهو يميز لان الاضلاع
 هو للورد فكذا هذا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الأصل
 في الكلمة الواو على حرف واحد والحركة لتلازم الابداء بالسكن حقيقة كصاف التشبيه واد العطف
 وفاء او حكا ككاف الضمير في كرمك والياء في غلامى ودلوى وطبى كذلك والاصل فيما نحن على الحركة
 الفتح للفتحة او ساكنة للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم للفصوص المتفرقة
 فقال فان كان آخره اى آخر الاسم للمضاف الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للثنية او لغيرها
 تثبت تلك الالف هذا لاصنافه على عصى ورجاى وغلاماى لعدم موجب الانقلاب وهذا
 بضم الهاء ونحوه ان اسم قبيلة تغلبها اى الالف التي كانت في آخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونه
 كناية لغير الثنية ياء وتقدم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فتقول عصى
 ودعى لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لسلكه الياء لم يقدروا على قلب الالف ياء فاجتمع متاهان فادعوا
 اعددها في الآخر بخلاف ما اذا كانت للثنية فانهم يبقونها فصولين غلاماى وذلك لان التثنية تشبه على الالف
 فلو قلب ياء النسب المرفوع بالنصب والمرد وان كان اعلى الاسم المضاف الى ياء المتكلم اى سواء كانت
 الياء للثنية او لغيرها ادغمت تلك اياء في ياء المتكلم لاجتماع الثنين نحو مسلمى بنحى للمسلمى مسلمى
 وقاضى وانما حالها في فاضى لان الاضافة سقطت للثنين التي حوز منها ومن الياء اجتماع الساكنين
 وان كان اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم او ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة
 ومن الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احد بهما بالثنية من مسلمى والاصل مسلمى فاعلى
 مرعى وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة فيما ذكره في هذا الباب وادعوا

للسالكين أي لزوم القاء المسالكين على تقدير التكون فيقع محرراً عن ذلك ولغير الفخ الحذف أو ما لا
 الستة فإخى وأبى أي يقال في إضافة أخى وأبى إلى ما لا يتكلم أخى أبى بياء مخففة ولا يرد إلا في
 وهو الواو كما لا يرد في غير الإضافة بل هو ما يرد حذف حرف العلة لسيا منسيا مجر على الصحيح مثل يديك ودي
 ولغايل إن يقول ولا وجه لتقديم الأخ على الأب في الذكر اللهم إلا أن يقال إن الاحتياج إلى إضافة الأخ إلى الأب للتكلم
 أكثر بالنسبة إلى إضافة الأب إليها وأجاء أبو العباس الكبير وإخى وأبى بياء مشددة وتلوه الواو المحذرة
 وقابله ياء وأدغام في ياء المتكلم وأما ياء إجراء ما مجر إضافة فما إلى الظاهر إلى المضمر غير الياء معنى الوارد
 وأخو زيد وأخو عسكاً يقول الشاعر أبي مالك ذو الجعد ياء فواصل إلى أخيه أبي فإخى إلى ياء المتكلم فصار
 أبى بانياً حرف العلة عند الإضافة الياء المتكلم كما يتألف عند الإضافة إلى غير ما فاعل واجب بان الـ
 يجمع في كلامهم جمع السلافة فيقال أبون وأبن كما يقال بنون وبنين وإن كان ذلك شاذاً كما قال الشاعر
 و قد بنا بالآلينا فيستدل أن يكون قوله أبي جمع سلامة مجرراً وأبى والقسم ثم أضيف إلى ياء المتكلم فحفظ
 فون الجمع وأدخمت ياء الجمع ياء الإضافة ومثل هذه الاحتمال يدفع الصك فإن قيل الجمع بالواو الذي
 مختص بأعلام العقلاء وصفاتهم والـ اسم جنس قيل إن مثل هذا الجمع قد جاء في الأمثلة الناقصة المتفق
 بحذف اللام كقولون وبنون و سنون جبر المائات منها والـ مبتنوس مثلها فلا يستبعد جمعها
 كجمعها لكن هذا الجبر ليس بقياسي فإن كان كثيراً الجزئيات كثيرة ثم لا يرد ما يرد المحذوف في أخى وأبى
 فقط ولا يرد في غيرهما وهو رواية عاراً لله أن يحصر ويؤى ابن بعيش وابن مالك عن الرواة في أخى
 أبي يحيى معنى وتقول في إضافة من وهم الـ المتكلم حمى وهي بياء مخففة ولا رد المحذوف يعني
 أن حكمه حكم أخى وأبى وأما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على أخى وأبى محذوف عن نسبة اللحن والحم
 إلى نفسه ولو قال وبقال حمى دهني لكان أولى للتعريض لنسبتها إلى المخاطب أيضاً مع أن إضافة الحم
 إلى المخاطب غير مجبب لانه لا يجوز وجب فلا يضاف إلا إلى الأخي اللهم إلا أن يقال إن الرجل إذا قال حمى
 حمى لا محذوف الضم إلا حمى أراقى ويقال إن قوله وتقول على عبيضة الغابية دون المخاطب بقرينة
 حمى وتقول قابله ويقال في إضافة من الـ المتكلم في بكسر القاء وتشديد الياء في الأكثر
 والأفصح لرد الواو المحذوفة وقبلها ياء وأدغامها في ياء المتكلم وأما ما ظلت الواو ميماً في لفرد لا محذوف
 وذلك أن أصل حم فوه بدليل أخوه محذوف الـ لتأنيده حرف العلة ثم فليت الواو ميماً في لفرد لا محذوف

[illegible]

نحو من شبر رجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس ولا يقطع دو عن الانفاضة لوجهها لا منته
 الاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمير نحو الله على على محمد وذويرة اى احصاها او
 مقطوعا عن الانفاضة كقول الشاعر ولكن اريد به الذويرة اى احصاها فتأخذ بجاء في والضمير
 والقصر ثم لما فرغ عن بيان العربات التي لعربا اى على شريع في بيان العربات التي لعربا تسمى
 القوابع اللام للجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان كل ثان اى ان الافراد وهو الجنس من حيث
 انه يشمل التابع وغيره من خبر كان وان خبر الباء والمفعول الثاني والحال ونحو ذلك فانها
 ثواب وفصل من حيث انه يخرج بها ليس بان نحو المبتداء والتاعل والمفعول الاول ونحو ذلك بل هو
 سابقهما الجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان ملتبس باعراب سابقة وفي احتراز عن خبر كان وان فانهم
 وان كانا تابعا لكتفهما ليس باعراب سابقة من جهة واحدة اى من مقضى واحد فرغ
 في جاء في محل عاقل من جهة فاعلية موه وفيه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا ان يثبلا ما لا يورث
 به محل عاقل وكذا سائر القوابع فاعرف وفي احتراز من خبر المبتداء والمفعول الثاني والحال ونحو ذلك
 بما هو ثان بل اعراب السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثاني من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة
 واحدا ان يكون اعراب الثاني والسابق بمقتضى واحد خبر المبتداء كذلك لانه ثان بل اعراب سابقه وهو
 المبتداء بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذلك المفعول الثاني من باب علمك واعطيت فانه ثان باعراب
 سابقة بمقتضى واحد وهو المفعولية فلهذا ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة جهة
 فاعلية فيخرج خبر المبتداء من جهة رفع المبتداء وخبره محذوف فاعلية لا فرق لان فاعلية
 خبر المبتداء فاعلية المبتداء لان فاعلية المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر المبتداء
 من جهة كونه متجزا عن الثاني من الجملة وكذا جهة نصب مفعول باب علمك واعطيت فتعد نوعا
 وهو المفعولية لا فرق لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمك
 من جهة كونه محكوما به ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثاني من باب
 اعطيت من جهة كونه ما خردا ومفعولية الاول من جهة كونه اخذا فان قيل يخرج من قوله ثان
 الخصفة الثانية والثالثة فصلا قيل المراد بالتالي للناظر اى كل متاخر فلا يخرج ذلك فان
 قيل يخرج من قوله بل اعراب سابقة نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيد قائم وزيد قائم زيد قائم

فان كل واحد من ضربها لا يخرجه من التثنية الثانية تابع لانه لا يكد وليس باعراب سابقه قيل هذا التثنية
 التواضع من الاسماء اذ البعث في قسم الاسم فيخرج ذلك ونقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له
 اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه جهاد في هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو
 لفظ المدح لا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب

زيد العاقل يرفع العاقل ولا رجل ظرفا بنسب

ظريف قيل المراد ما هو اعراب حقيقة ام حكما وضة يا زيد وقصة لا رجل اعرابا ان حكما من حيث انما
 الارباع في العروض والاضمار ثم لما فرغ عن بيان التواضع شرع في تضييعها وهي خمسة النعت والتعطف
 بالحرف والتاكيد والتبدل وعطف البان فقال ان النعت وانما قدم النعت لكثر جهاد تبعية لانه
 يتبع النعت في الارباع والتعريف والتشكيك والافرد والتثنية والجمية والتذكير والتثنية فلما فرغ
 سائر التواضع قوله تابع جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التواضع وقيل من حيث انه يخرج عنه
 التواضع يدل على معنى حاصل في متبوعه مطلقا ثم الشارح ان في قوله يدل
 على معنى محتملة احتراز عن سائر التواضع وفي قوله مطلقا احتراز عن الحال لان معنى قوله مطلقا
 اي غير مقيد بحال صدق الفصل عند احوال وفوقه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن
 مقيد بحال صدق الفصل عند احوال وقوة في كل منهما نظرا لما اقبلت التثنية في متبوعه في
 القوم كلهم اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع المطلقين في متبوعه واما الثاني
 الحال فخرج بقوله تابع فلما جرت احواله بقوله مطلقا لان الاول اريد ان في قوله يدل على معنى في متبوعه
 احتراز عن سائر التواضع سوى نحو جاء في القوم اجمعون وفي قوله مطلقا لانه تابع في القوم
 اجمعون انه معناه اي غير مقيد بما ان التثنية والتاكيد في متبوعه في القوم كذا في بعض النسخ وان دل
 على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن سقيلا بجاني التثنية وقال في بعض النسخ فلهذا
 سماه به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا التعيد لرفع قومه من توجهم ان الحال داخل في التواضع
 لا للاحتراز عنه فان قيل يدل في الحد بدل الكل في طرف البيان نحو جاء في صدقك ان كان بدل الاول
 عطف بيان وكذا ايدخل بدل الاسم مثال نحو محبتي زيد لم يعمود لك قيل ان متبوعه لك يخرج باعتبار
 المحيية اي نحو محبتي يدل على معنى في متبوعه بخلاف التبدل المذكور فان لم يكن كونه يدل

على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان في هذا
 هذه الخبيثة بل ذكر بحيث يوضع متبوعه فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاء
 رجل حسن فلا صفة فان حسن لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه
 قيل المراد بالمتبوع اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا واما في ما في النعت تخصيص او
 توضيح التخصيص عند النفاة عبارة عن تقليل الشيع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم
 فان قوله رجل كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الجمل فلذا وصفه بـ عالم زالت الشيع ولا
 وخصصه بـ فرد من الافراد للصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
 نحو الامر عندنا فان قوله زيد كان محتملا للناجزة رفضت الاحتمال وقيل يكون النعت المجرد
 المشاء المختص الثلاثة من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان اللوصف معلوما عند المخاطب
 بذلك الموصف قيل ذكره نحو بنيت الله الرحمن الرحيم والجزء الذي هو خواصه بالله من الشيطان الرجيم
 او الجزء التوحيد اذ في اللوصف على معنى ذلك الوصف بالضم مثل نفخة واحدة
 فان قوله واحدة نعت موكدا للوجه يفهم بالشاء نفخة وقد يكون النعت لكشف نحو الجسم الخفيف
 المريض العميق كذا والفرق بين النعت الموكدا والنعت الكاشف ان النعت الموكدا يؤكد بعض
 مفهوم النعوت كاصول الدار والواحد ونفخة واحدة وحسن لبسن وعذاب شديد وشمس مشرق
 وبعد رفيع والنعت الكاشف يكشف تمام ماهية النعوت كالمثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف
 المحاذي بالنعت الموكدا وقد يكون النعت للتعميم اى لا تشاء التخصيص يقع دون نوع نحو كان
 ذلك في يوم من الايام اى يقصد فيه مجرد كونه يوم لا امرز ايد على ذلك من كونه يوم الخميس اى يوم
 الجمعة وكذا نحو كان ذلك في وقت من الاوقات اى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرز ايد على ذلك
 من كونه في وقت المسبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء فدخل من الرجال اى يقصد فيه مجرد كونه رجلا لا
 امرز ايد على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النعوتين شرطوا في النعت ان يكون مشتقا
 واليه ذهب الزحبي واما الذي دما وجد واغبر شق اولوه بالشتق وتكلف في ذوابه شيع
 المصروف في قولهم فقال ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كالعالم او
 او غير اى غير مشتق لان المعنى من استحقاقه يدل على معنى في نعوته وهو النعت المتحصل

على غير ذلك ولا يقتضي التام

يحصل بالاشتراك يحصل بغير فلا حاجة الى اشتراك الاشتقاق لكن لما كان الاكثر دالة على المعنى في المتبوع
هو المشتق فقام به في الخفاء ان الاشتقاق شرط من اثار افعاله المشتق وانما المصنف انه لا فرق بين
ان يكون اشتقاقي او غير اشتقاقي ووضعه قد يكون غير مشتق انه كان وضع غير المشتق لغرض
المعنى لان اللفظ على المعنى هو ما اريد به الاشارة بمعنى جميع الاستعمالات مثل
نمحي شدي و ال و ل و حاء جبل غير او ذوما لان كل واحد منهما يدل على معنى متبوعهما
في جميع ناسته الا و خصوصاً و ل و حاء و ل و حاء خاصة بمعنى في بعض الاستعمالات كما في اسم
الحجر و اسم انارة نحو مرثى برجل اي رجل كامل فاعا نما يدل على معنى متبوع
ان وقع صفة المنكر في وضع الملح و بدل و قولك اي رجل عندك و مرثى هذا الرجل فان اسم
الرجل في اللفظ على معنى في منه و لا يتبع صفة للمهم و ذلك للمعنى تغير حقيقة الذات فان قيل اسم
الرجل يدل على ان يكون في دور و معنى في اللفظ و لا يمكن ان يكون في اللفظ و لا يمكن ان يكون في اللفظ
الموصوف لاسم اللفظ و لا يمكن ان يكون في اللفظ و لا يمكن ان يكون في اللفظ و لا يمكن ان يكون في اللفظ
هذا و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ
العلم او اللفظ و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ و لا بد من اللفظ
و هي الجارة التي تحتل المسند و الكذب نحو مرثى برجل فقام ابو و ابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوع
كما يوجد في المفرد كذا في الجدة و انما قيد بالجملة خبرية احترازاً عن الجملة الانشائية كالامرو النهي
والاستفهام والتمني وغير ما قلنا لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حال لا بد من تأويل الانشائية لا بد
لها في نفسها و اثبات التي للشي فرع ثبوت في نفسه و لا تقع صفة المعرفة بالجملة خبرية فلا يقال مرثى
يزيد قام ابو و ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة و انما كانت الجملة نكرة لان الجملة
التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موصوفاً و المفرد الذي ليس من الجملة نكرة و انما يمكن
باعتبار الحكم الذي ياسبه التنكير لان الاصل في الحكم ان يكون مجرماً ولا يفيد السامع و ينبغي ان يكون
من قال ان الجملة نكرة في الرضى و يلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة ليس اللفظ عليها
و يوصف بحال الموصوف اي بما تامة بالموصوف نحو مرثى برجل فقام
ظاهرة بالرجل و يوصف بحال متعلقاً اي بحال تامة متعلقاً للموصوف نحو مرثى

برجل حسن غلامه مطلقا حال قيامه بالقيام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف
 هو الذي يبين وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمرث برجل قائم ابوه واملاك كمرث برجل
 حسن غلامه او مخالطة كمرث برجل تحويل توبه او بعيدة كمرث برجل قائم غلامه ابية فالاول
 اي الثبوت بحال الموصوف يلحقها اي يتبع الموصوف في الاعراب والرفع والنصب والجر والاضمة
 والتذكير والافراد والثنائية والجمع والتذكير والثنائية والجمع والتذكير والثنائية والجمع
 الاتحاد بين الصفة والموصوف ضرورة عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور في كل مرتبة
 اربعة الاعراب والواحد من الرفع والتذكير والواحد من الافراد والثنائية والجمع والواحد من الرفع
 والثاني والثالث في اي الثبوت بحال متعلق الموصوف يلحقها اي يتبع الموصوف في
 الخمسة الاول جمع الاول اداء الخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتذكير والتذكير
 ويوجد من هذه الامور في كل مرتبة اثنان الاعراب والواحد من الرفع والتذكير وفي الباقي اي باقي
 الا واما المذكورة عن الافراد والثنائية والجمع والتذكير والثاني مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 كالفعل مع الفاعل الظاهر الذي بعده في المطابقة في التذكير والثاني مع الفاعل الظاهر الذي بعده
 في هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلاهما مستند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل
 مذكورا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مؤنثا تحقيقا ويجب افراجه اذا كان الفاعل مظهر مشعرا وجوبا
 فكل الثبوت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول فمفعول مرث برجل قائم جارية وبها رتبة
 غلامها وبرجلين قائم ابوها وبرجل انا هب غلامهم كما يقال قامت جارية وقام غلامها وقام ابوها
 وذهب غلامهم ومن ثم مر بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اي لاجل كون الثبوت في هذا القسم
 في باقي الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلاما منه يانرا ما تفت وان كان
 فاعله جمعا كحسن قام رجل يقعد غلاما منه وضعف قام رجل قاعدون غلاما منه وضعف
 قام رجل يقعدون غلاما منه لان الثبوت مع فاعله في هذا القسم كالفعل مع فاعله الفصل اذا استند الى
 الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما يمنع يجوز ان يكون من باب اكلوا في البراغيث ويجوز من غير ضعف
 في رجل قعود غلاما منه يجمع الثبوت مطابقة لفاعل لان جمع التذكير فيمك المفرد كان ثم يجمع المحبة
 لا يبينه لان في اي الفاعل في جمكانه وبه مخالفة بخلاف قاعدون فانه يوازي الفعل في مكانه وسكانه

والمضمحل لا يوصف بشئ لان غاية الصفة في المعارف التوضيح وضمير التكلم والمخاطبة عرفانها
فوضيعة اخصيل الحاصل وحل عليه ما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وفيها طرق الدباب ولا يوصف بشئ لا يوصف بشئ لان الموصوف اعرف من الوصف او
مساو له ولا شئ اعرف من المضمحل والمساو احق بوصف به لان المضمحل اذا وقع صفة فهو منها لا يخلو
ان يكون مضمحا او غيره لا يستقيم القول اذ المضمحل مجرد عن الموصوفية على ما بينا وكن الثالث لان غير
في التعريف فلا يقع موصوفا لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساو له كما قال الشيخ
والموصوف اخصر و مساو اى الموصوف اعرف من الموصوف اى اكل قريبا من صفة او
مساو لها في رتبة التعريف فلا يكون الاصل اذ من الفرج فان قيل يشكل هذا الاصل في غير ما عرفت زيد
عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطبة عرف من العلم عند موكلنا يشكل في غير رتبة زيد هذا عند ابن
السراج لان الاسم لامشارة اعرف من العلم عنه وكذا يشكل في غير رتبة بالرجل اى قريبا منه عند الكوفي
لان الوصول اعرف من المرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاكوف في مذهب انه وقع صفة لغيره اعرف فهو
بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة قصد يترك في المثال الاول بدل عند سيبويه لاصفة وكذا الاسم
الامشارة في المثال الثاني بدل عند ابن السراج لاصفة وكذا الذى في المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان
يحمل الذى على المرف باللام للموافقة في الصورة لكون الوصول مع الصلة بمعنى المرف باللام فان الذى
قام بمعنى التام ويمكن ان يحمل الاخصر والمساو على اصطلاح اهل المنطوق فيكون المعنى ما يطبق عليه
لفظ الموصوف ويكون من افراد ما يطبق عليه لفظ الصفة او مساو يا ويقتناول الكلام الموصوف المعرف
والمتكلم فلا يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخصر من الصفة ولا مساو
الصفة اخصر وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخصر من الصفة ولا مساو بل كل واحد
منهما اخصر من وجهو اعم من وجهه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان
الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو والناطق
وبعد التوصيف بالابيض اخصر من الابيض وحيث ان يكون قوله الموصوف اخصر او مساو حيوان للواقع
اذ لا يمكن التخلل عن هذا لاصل ومن ثم لم يوصف ذوالالام الا بمثله اى
بالمضاف الى مثله اى من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساو بالموصوف

ذوالالام اي ما فيه لام التعريف الابل مثله اي بذى اللام نحو جاء في الرجل العالم ايا المضاف الى مثله اي الى
 ذى اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاء في الرجل سلسل الفرس او بواي مثله اي ريث بالرجل صاحب الفرس
 الفرس وانما يؤلف بغيرهما لان فيهما من العارض اعراف شراية ينفصلان فذوالالام بغيرهما من
 العارض كانت الصفة اعراف من الموصوف وهذا غير سايوي وهو الذي انما له المصنف وهذا بناء
 على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه في معنى جدهم انه يجمع جميع المضافات
 فاجان سرهت بالرجل صاحبك وصاحبك... ارب يتركون بابا يغير تعريف المضاف الى اي
 معرفه كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عنهم وامتنعوا من ذلك... فو المصنف يحول في عمل
 البديل فان قيل ان ذالالام بوصف الموصول فلا يشترط له تعاقب فواي اية الذي لا يشترط فكيف
 يصح المصنف ان الموصول في حكم ذى اللام ونحو ان تعاقب بالموجب واية اللام فلا يشترط في المصنف
 او لكونه مع الصلة بمعنى ذالالام فالذي يفسر بمعنى المضاف ويكون في معنى... لا يشترط في المساوي على اصطلاح
 اهل المنطق فيكون التعريف انما يطلق عليه لفظ المعرف من الازداد فاية الجدي في لفظ الصفة او مساويا
 لمقتضا ذلك الكلام المعروف والمنكر ان يراد عليه قولهم حيوان ناطق من المرفع في ليس به من الصفة
 ولا مساويا بل الصفة اخضر منها الظاهر ان الزاد في الاخص والمساوي ما ذكرنا ولا منه وكن اي عليه
 قولهم حيوانا بغير ان الموصوف ليس اخضر من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص
 من وجه الخ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بغير الحيوان ابيض وبغير الابيض حيوان اللهم الا
 ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد الوصف فالحيوان بعد الوصف لا ينافي مساويا لفظا وب
 الوصف بالابيض اخص من الابيض وحيث ان يكون قوله والموصوف اخص من مساويا بل للواقع انما
 يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لايمان اشتراط كون الشيء موصوفا والمقابل ان يقول لو اراد الاخص
 والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا ينبغي عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذوالالام بالابل مثله وبالمضاف
 الى مثله فان العالم في قوله جاء في الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاحص
 والمساوي ما ذكرنا اولاً وانما التزم جواب ما يقال لما استوى ذوالالام والمضاف الى ذى اللام
 في نسبة التعريف فاللام الاشارة للزم وصفه بذى اللام دون للمضاف الى ذى اللام وهو جواب ما يقال
 ان ارب اية اعراف من الامانة الى ذى اللام لكونه اخص من ذى اللام في معنى على الاصل المذكور وهو

وهو اشتراط كون الموصوف متقلا وصا والآن يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام
لاستواءهما في رتبة الترتيب قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى
ذى اللام وتقدم الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب هذا اسم الاشارة
بذى اللام والذى بالحق المحولين على ذى اللام للصورة او لكونها مع الصلة بمعنى ذى اللام
للإيهام اى الالهام القننى لبيان الجنس وذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخرى
لا بهام ولا بالمضاف الى شيء من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب اليهم
البيان منه كان كالاستعارة من المستعير واسوالم من السائل المحتاج والضمير والعلم بغيره من
كونهم ملوحين لتي انذارا معنى انوصفة فيها وهو الالالة على المعنى فلم يبق لبيان الالاد الالام
وما الحق به من الذى وانفردوا بما يقتضى الملم بيان الجنس لانه مبهم انما يقتضى صنفين ذى
ويدل على فاته والاسماء الالهية على الذات تحت اسماء الجنس ومن ثمة ومن اجل ان المقصود
من صفه المبهم بيان الزمان وكثرة الجنس ضعف مررت بهذا الالام
وانما كانت الصفات ذى اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الجنس
الكثير قوله لا يكون في بيان الجنس وحسن مررت هذا العالم ان العالم يتغير بغيره
وهو زائدان في تعيين به ان انان وبيمن اننى ثمنا فرع من انعت شرع في بيان العالم انان
ويوقف النسبة ايضا فقال انعت تحت الحرف تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه واستمررت بتتابع مقصود بالنسبة من غير البدل من التتابع له من غير مقصود
بل متبوعا بها بقوله يرجح متبوعه من البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج
من عند احد الحرف بل يتوابعه على بل يرجح دون غيره ليس مقصود بالنسبة مع متبوعه
لان كلمة بل ارضا بمر اول والاقتيات للثاني والاضراب لا يتوابع المقصود بل المراد بكون
مقصودا انهم من ان يكون مقصودا ابتداء وانتهاء فليعطوف عليه بل مقصود ابتداء
وللعطوف به مقصود انتهاء بل هو في كلاهما مقصودان في هذا الطريق هذا هو الغرض
بين المعطوفين بل هو في الاول والاضراب لا يتوابع المقصود بل هو في الاول والاضراب لا يتوابع
لان يبين على بل هو في الاول والاضراب لا يتوابع المقصود بل هو في الاول والاضراب لا يتوابع

زيد بل هو كذا فاصداً للاخبار يحى نريد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فطرب عنه المحرر فقول
 بل هو ما اذا قلت سررت رجل حار فكذلك فاصداً للاخبار وجرود نحو فسبق لسانك على مرد رجل
 فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاء في زيد لا عرف فان العطف ليس بمقصود
 بالنسبة التي قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية
 وكذا يخرج نحو ما جاء في زيد لكن محرر فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة
 الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم مقصود بكيفية النسبة من السلب والايجاب
 فلا يود شئ ثم لما فرغ من هذا العطف شرع في بيان شرطه فقال ويتوسط بينهما اى بين
 وبين متبوعه اى متبوع العطف أحد الحروف العشرة وسمياتى بيان
 الحروف العشرة في قسم الحرف مثل قام زيد وعمر وفعمر وتبع مقصود بالنسبة تتبع
 ويتوسط بينهما وبين متبوعه الواو واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع
 المتصل أكد بمنفصل اى بضمير منفصل نحو ضربت انا وزيد عطف على تاء
 الضمير بعد تأكيده بمنفصل وانما أكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو
 بمنزلة الجزء من الفصل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل اضعف فلو عطف
 عليه لم ينعطف للقوى على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع ومزية التابع على المتبوع هو
 تبين فأكد بمنفصل ليدل في جهة من الانفصال فيكون عطفاً على المتصل من هذا الوجه فلا يثبت
 ان عطف على جزء الكلمة من كل وجه فلا يثبت ان يقول هذا منقوض في البدل والتأكيد وعطف المبدأ
 حيث جاز ان يكون كل منهما مستقلاً ومتبوعاً لها مضمراً نحو ما متصل كالتأكيد في المثال المذكور
 في المتن والبدل في قوله تعالى واسم المفعول الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير
 لبارز في اسمها وعطف البيان في قولك زيد جاءني ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان
 للضمير المستكن في ما مني فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان اللذان
 وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظاً لكنهما غير مستقلين حكماً لكونهما غير مقصودين بالنسبة
 فيجب ان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف
 فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظاً وحكماً واما البدل فهو مستقل لفظاً وحكماً كالمعطوف

كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التثنية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا يفرق الخطاطين
 النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود
 فلا يفرق الخطاطين عن التابع او يقال لا يفرق استقلال التأكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع
 لانها للمالكين غير مقصودين بالنسبة كما نأمنطين من متبوعها واعطاطها في عدم الفصل
 يعارض استقلالها لكن الاضحية جزئية المتبوع واستقلال التابع في البديل لان متبوعه وانكا
 متبوعها لكنه منقطع في حكم التثنية فتعارض هذه الجهة جهة المتبوع حيث فلا يستقيم الخطاطين
 مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تأكيدهما الجزع والميل
 وعطف بيان دون العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه وبين تأكيده والبديل منه وبانه
 ان التأكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين للمتبوعها والبديل وان كان مقصودا
 لكنه غير مغاير للمتبوع فيتاقي الخطاطين من متبوعها فلا يفرق استقلالهما مع جزئية متبوعها
 بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما
 كان التأكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين
 النفس بالتأكيد بمفصل اذ لا يفرق استقلاله مع جزئية متبوعه قيل اما يجوز تأكيد الضمير
 المرفوع المتصل بالعين والنفس الابدالتأكيد بمفصل مع عدم الفصل والمغايرة لخوف اللبس
 بالفاعل لانها يقعان فاعلين كثيرين فزيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلما جعلنا تأكيدين للفاعل
 المستكن غير التأكيد بمفصل لا لئلا يفسد التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء هو نفسه وبشر جاء هو عينه
 بخلاف كل واحد حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا ملجأ الى التأكيد لعدم اللبس وانما قال على المرفوع
 المتصل احتراز عما اذا عطف على المنصوب المتصل وعلى المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلعا سواء
 أكد بمفصل او لا نحو ضربت زيداً ومالجا على الا انك وزيد يمدان المرفوع المتصل فانه لا يجوز
 العطف عليه بدون التأكيد الا ان يقع فصل استشهد سفيان اي أكد بمفصل في جميع الاقسام
 الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المعارف عليه فيبين من تكرار التأكيد بمفصل
 مثل ضربت اليوم وزيدا فانه عطف على الضمير متصل في ضربت وهو التاء بدون التأكيد
 بالمفصل لكان الفصل انما يجوز ترك التأكيد في صورة الفعل لحرمانه من حد وثقه في المعطوف

بلقبها والبعد عن التبوع بالفصل فلا يلزم من تبعه التابع على التبوع في الدرجة اعتبارا مستغلا لا التبع
 دعدا مستغلا لا التبوع لمعارضه من التبع وان اعطف على الضمير الجرد
اعيد الخافض سواء كان الخافض حرفا ومضافا نحو مرث بك ونزل
 و مرث بنلامك و غلام زيد و انما وجب إعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة
 لان الضمير الجرد كالجذر من الجار لشد اتصاله بالجار ومن حيث انه لا ينقصا عن الجار اصل
 ملو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم يمكن ذلك بضمير الفصل لئلا
 العطف على جزء من كل وجه كما قلنا في العطف على المرفوع للفصل قيل تاكيد الضمير الجرد وغيره لا يقتضي
 الا استعارة الضمير المرفوع للضمير الجرد وبان يقال مرث بك انت وزيدان لم يوجد الجرد و ضمير منفصل
 كما وجد المرفوع المتصل ولما قرأ الهمزة يتساءلون به والارجام بالجر عطف على الضمير الجرد
 في قوله فشا ذوقيل الواو في قوله والارجام للقسم دون العطف فان قيل فما نقول بعد إعادة
 الخافض نقول الجار والجرد عطف على الجار والجرد امتقول الجرد عطف على الجرد قيل
 للجرد عطف على الجرد والعامل مكرر لكن اختلفوا في هو العطف فقيل جره بالجار الاول والجار
 الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم لئال يبنى وينك فان ضمير الخاطب للعطف على ضمير المتكلم
 الجرد اعيد الجار وجوبين وجعل كالعدم معنى ليحقق اضافتين الى المتعدد لما عرفت انه لا يضاف الا
 الى المتعدد وقيل جره العطف بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار التعميم والحوالة لانه في قوله السلام
 وكفى بالله فاشها لا تكفي مع زيادتها وهو الهمج والمعطوف في حكم المعطوف عليه فليجوز
 ولذلك ضعف الواهب الا انه المحبان وعندها وكذا الضار لا يعمل زيد لمكونه باعتبار العطف من
 باب الضار بـ بد وقيل بمنه هذا من ذلك والعرف بينهما ان الضمير الاول عائد الى البتة وهي
 معرفة باللام فكان الاضاف الى ضميرها في حكمها مكان في حكم الواهب الذاتية بخلاف ما يرد في
 حيث يكون التقدير الضارب يرفع فيجوز فان قيل هذا الاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
 فيما يجب ويمنع ينتقض فحكمه من الواضع مثل لا يعمل وزيد ويا زيد وبعدها قد حيث في العطف
 عليه وارجو بالمعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما اعلا يا وبناء مثل
 يا زيد والجار في محضر غير ان المعطوف عليه لا يرفع من ثم لا يصح جعل المعطوف على المعطوف على

لعدم تجرد عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا يمنع هذا التركيب حيث يلزم وجودها
في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وعلمه حيث يشمل المعطوف عليه الضمير ولا غنى للمعطوف وهو ذلك
قيل للمعطوف في حكم المعطوف عليه الا انما يخص بالمعطوف عليه ولا ينعاد الى غيره كنهه لا اجل وزيد
يازيد بعد اعمه فان البناء واسم لا التي تقي بانفس تضمن معنى من الاستغراقية وذا يختص بالاسم لا النكر
فلا يتعدى الى ما عطف عليه كذا البناء فلذا نادى لغيره مقامه كاف ادعوك وذا يختص بالنادى
لغير المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الصفات الا لاضافة تمنع البناء وكما تجرد عن اللام
في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها لرفي اجتماع التي التعريف وذا يختص بالنادى فلا يتعدى
الى عطف عليه وكما شمال الضمير زيد شجاع وعلمه وهو ذلك فان اشمال الضمير الخبر
يخص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالاحاصل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه الا ان يفترق في وجود السبب عدمه بيان وجد سبب البناء او سبب
عن اللام او سبب اشمال الضمير في المعطوف عليه وون المعطوف فيمنع ذلك لا يكون المعطوف
في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمنع غوب شاة
ومخالها من منع دخول رب على العار في قيل الاضافة في مخالفتها في حكم الانفصال لعدم قصد
رب شاة وتعلقها او هو محمول على كناية الضمير على سبيل التشديد في مثل رب جلف ونم ركة
وفيه نظر لان كناية الضمير شاة ليس بقياس ما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غير فكيف
يصح قياسه على ربه رجلا ومن رجلا ومن ثم اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب فيه ومنع لم يحجر في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عنه الا
الرفع اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون عطفا جملة على جملة ولا يكون
النصب والجر ما عطف على معمولى عامل واحد اى يعطف ذاهب على قايما او قايما وعطف
عمرو على زيد لا من خارج بل لا في خبره المتقدم وقال بعض المشايخ انما تمحيز النصب
لونهب اى عطف على الخبر المنصوب او الجرد لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف
عليه وهو الضمير الوايد الى اسم ما يكون غير اشتقاقية وفيه نظر لانه لا يكره هذا بعض
التركيب كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرهته على تقدير العطف على الصخر

ولا ذاهبا عن غرضه او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجب بان عدم جواز النصيب الجرمي تقديره بان يكون
 هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم جازها وانما جاز الذي يطير
 في غضب زيد **باب** جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هذا الكلام صلت
 الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله في غضب زيد فاجاب باننا جاز هذا الكلام
 اي ما جاز هذا الكلام الا لانها اي لان الفاء في قوله في غضب فاء السببية لا العاطفة
 كما قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته وسقيته
 فاروسه فيكون في غضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف فكيف
 يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها بطة لانها توجب سببية الاول والثاني
 فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الرباط فكيف يكفي بها بطة هنا والاول
 ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت سببية فاعطفت ايضا كنهها تجعل الجملةين كجملتها
 فنكتفي بالربط في احديهما عن اوصاف الاخرى نظير الربط في الاول الذي يطير في غضب زيد الذي
 فاعلم ان الذي اذا يطير في غضب زيد الذي **باب** في غضب زيد فاعلم ان الذي اذا يطير في غضب زيد الذي
 الرباط في الذي انية يقال الذي يطير في غضب زيد فاعلم ان الذي اذا يطير في غضب زيد الذي
 المستكن في الذي في غضب هو زيد واذا عطف على معمولي عاملين
 مختلفين لم يخرج صورة نحو زيد في الدار وعمروا في الحجر وان زيد في الدار وعمروا في الحجر
 لان الفاعل وحرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو في ان فاعلا
 في الدار وعمروا في الحجر اذا قام مقام ان ومقام وقع بين في وبين محذورة فاصل احسن
 اذا التقدير في عمروا في الحجر وانما قال عاملين مختلفين لاعترا انهما اذا عطف على معمولي عاملين
 فانهما يمانعا فاقضوا ضرب زيد وعمروا بشر حالهما لعدم المنافع التي كود فان قيل لا يعرف الاستعمال
 اذا والماضي جهة حسن ان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين
 يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف على معمولي عاملين
 مختلفين قبل استعمال ان والماضي ههنا اعتبارا لطيفا وهو الاشارة الى ان استعمال
 عمروا عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف غلبة وقوعه بناء على صحة الجواز

وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يحز العطف خلافا للفرع فان حوزة
 قياسا على العطف على معمول مائل طاعوا الاستثنى مفرغ اى لم يحز في صورة ما الا في صورة تقديم الجرد على
 الرفع والمنسوب كافى مخفى في الدار زيد والمجزة عظم فانه جائز وهو من ذهب الى علم
 وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذى حده المصنف فالمجزة عطف على الدار والعامل فيه في دعوى
 على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرد مقدم على الرفع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف
 في هذه الصورة لانه مسجع من العرب كافى قوله الشاعر اكل امرئ خبثا امرأ والنار قودا بالدليل نأكد
 قوله نأر عطف على امرئ الجرد والعامل فيه كل وقوله ونأر عطف على امرئ المنسوب والعامل فيه
 تحسبن وكافى مثل وماكل سوداء مرة ولا ايضا شجرة فان قوله ايضا عطف على سوداء والمجرد
 والعامل فيه كل بقوله شجرة عطف على مرة والعامل فيه ما فافترض الجواز على صورة السماع لان ما هنا
 القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة التقديم المجزى خلافا لسيبويه فانه يوجب
 مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون وحمل الامثلة الذكورة على حذف المضاف وابقا ما
 اليد على امرأه والتقدير اكل نار توقد بالدليل نار ولاكل ايضا شجرة هذا على نحو ما جاء في بعض النسخ
 تريدون عن الحيوة الدنيا والدين يد الاخرة بل مجزى عن الاخرة ثم ابقاء المضاف اليد على امرأه
 كان شاذا لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا واسما
 مضافا الى شئ اخر قياسا ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع في بيان التأكيد فقال التأكيد تاي
 يقرر امر المتبوع اى شانه في النسبة اى نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاء في زيد نفسه وعينه
 فان قولك جاء في زيد بقوله نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويجوز ان يكون نسبة لما
 غيره مجازا وهو متعلقة وهو علم زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت قصره
 في نسبة الفعل اليها والشمول اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاء في القوم كلهم في
 جاء في القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتاج ان يكون للذكر
 القوم مجازا بطريق التاكيد اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم في القول جاريا
 وقوله في النسبة تميز عن نسبة في اضافته لا امر الى النسبة اى نسبة المتبوع او شموله او تميز
 ان كانت المذكورة الثالثة بالاضافة وهو الامر اخره بفوته تدع عن غير المتابع وبقوله امر المتبوع

من سائر التوابع موصولة للوكلة فانها تقرر بامر للتبوع ايضا وذلك في حطه البيان والعطف بها
والصفة غير ان تكون ظاهرة كذلك لان متبوعه معنى غير مقصود فلا يكون تفرير مقصودا وفيه
ان الابدال للتفرير مضاعفة لتقرر مصدق عليه البدل لا لتقرر التبوع من حيث هو متبوع بخلاف
الصفة الموكلة فانها ايضا تقرر بامر للتبوع نحو تفرير واحد والادامس الدابر فلا تخرج بهذا الصيد
وبقوس في النسبة والشمول من الصفة الموكلة لان تفريرها في الحق الذي لا في النسبة والشمول
هذا هو الفرق بين التأكيد وبين الموكلة وقررت الصنف بينهما بان تقرر الصنف الموكلة بالنص
وتقرر التأكيد بالاطلاق تفرير في نظر الاناجعون في قولك جاء في القوم كلهم اجمعون ايضا تفرير
امر للتبوع بالنص من المطابق لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع
فقط فينبغي ان لا يكون تأكيدا فان فرق الصحيح هو ما ذكرنا او لا فان قيل قد ذهب المتراجح والبر
الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو الخار فمعنى قولهم جاء في القوم اجمعون ان جميعهم كان
مجمعا فندا فانه هذا ما لم يفد الكلام الاول لان كلام العرب لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون
تأكيدا عند ما بل وعيدان ينصب على الحال ويقال جاء في القوم جميعا قيل كونه الا على صفة
الاجتماع لا بناء كونه الا على الشمول مقرر والرفق تقرر الشمول بكلهم لا بناء في تفرير واجمعون
واشابهه لانه قد تقرر الشيء ما او لم ينسب له ان يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على
اصلا فقول المراد بامر للتبوع في نفس الشمول او صفة واجمعون تقرر امر في صفة الشمول وهو
الاجتماع فان قيل يخرج من هذه التفرير ان زيد اقام لعدم التفرير في النسبة او الشمول في هذا التفرير
لنوع من التأكيد وهو التأكيد الاسمي فلا يخرج التأكيد الحرفي في نفسه فظن ان قوله ويرجع الى ان
يشير الى ان هذا التفرير ينسب الى التأكيد موله كان اسما او ضلعا ام حيا واجيب بان المراد بامر
للتبوع ز نفس النسبة او صفتها وان للكرهية مرفقة بصفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية
لا ابتنائية فالنسبة الانكارية هي التي يذكرها السامع الطلبية هي التي يطلبها السامع كونه في
ضما او ابتنائية هي التي لا يذكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن ان يجعل التفرير
التي من التأكيد وهو التأكيد الاسمي التفرير قوله وهو لفظ ومعنى يرجع الى الجنس التأكيد من التأكيد
فلا يدل قوله ويرجع الى التأكيد كماله على موله الى التأكيد الحرفي في الحد فان قيل بعد هذا الحد على ما زيد

زيد وقد ذكر صاحب الفصل انه بدل قبل لو كان فكر زيدا الثاني بحيث يقرأ من زيد الاول
 في النسبة فلا شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون توطينه للذكر غير ثم
 بالان يقصد دون غيره فذكره تأييدا لهذا الطرف والخصير فكون الشيء الواحد مقصودا
 وغير مقصود لا خلاف لان ان فافهم فان قيل والصاحب للفصل جعل يا زيد زيدا لا جعل
 وايث زيدا تأكيداً قبل ان يلبس الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التأكيد والتأني
 بانه لا تسامح فيه بخلاف ما بدله فانه لا مدخل للتسامح فيه لان النداء لا ينادى الا بما يسمى شخص
 الا بعد ان يقصد من ذلك الشخص امر اريد به الى ندائه فلا يتسامح فيه فانه لا يفتقر الى شخص
 ثم لما فرغ من تعريف التأكيد شرع في تقييده فقال وهو لفظي ومعنوي فان قيل
 لا يجوز ان يعود الضمير الى التأكيد المذكور حيث عرفت اللفظي يتكرر اللفظ الاول والتأكيد
 هو اللفظ للذكر لا التكرير قبل لفظ التأكيد يستعمل المعنى بمعنى المناسج المذكور وبمعنى
 التفسير فارد بلفظ التأكيد المذكور والمعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صفة
 الاستحالة فعمل هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التفسير المعنوي ملتبس بمجرىات
 مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التأكيد المذكور ويجعل قوله تكرير لفظ الاول على ما به
 تكرير اللفظ الاول ويجعل قوله بالفاظ مخصوصة على حقيقة اي التأكيد المعنوي كابر بالفاظ
 مخصوصة فاعرف فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي التفسير اللفظي تكرير اللفظ الاول
 او التأكيد اللفظي ما به تكرير اللفظ الاول نحو قوله زيد زيدا فان قيل ان يزيد بالتأكيد تكرير
 اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت اثنان وضربت اياك وخرج واتيح ولبست اسد
 ان ليس من تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلاهما تأكيد لفظي وان اريد تكرير لفظ الاول
 حقيقة او حكما بايقاع المراد لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون والكثون واتبعون والوارد
 وهو تأكيد معنوي لا لفظي بل المراد الاخير مرتين هذه الفاظ متنوعة على ما سنبينه ولعل ان يقول كالترادف بين ابصح
 واتيح كذلك لا ترادف بين خبت ونبت لان نبتا ما خرج من نبتا الشيء استخرج يكون ابصح واتيح تأكيد معنوي وكون
 خبت ونبت تأكيد لفظيا مشكلا اللهم الا ان يمنع كون نبتا تأكيداً بل يجعل نبتا صفة لغوي لموصوف خبت فلتأمل قبل
 ان الضمير المرفوع الخصل في ضربتك اياك بدل لا تأكيد بخلاف الضمير المنفصل في غرضه فانت فانه تأكيد قالوا ان الضمير

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ الاول في قوله زيد زيدا فان قيل ان يزيد بالتأكيد تكرير اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت اثنان وضربت اياك وخرج واتيح ولبست اسد ان ليس من تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلاهما تأكيد لفظي وان اريد تكرير لفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المراد لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون والكثون واتبعون والوارد وهو تأكيد معنوي لا لفظي بل المراد الاخير مرتين هذه الفاظ متنوعة على ما سنبينه ولعل ان يقول كالترادف بين ابصح واتيح كذلك لا ترادف بين خبت ونبت لان نبتا ما خرج من نبتا الشيء استخرج يكون ابصح واتيح تأكيد معنوي وكون خبت ونبت تأكيد لفظيا مشكلا اللهم الا ان يمنع كون نبتا تأكيداً بل يجعل نبتا صفة لغوي لموصوف خبت فلتأمل قبل ان الضمير المرفوع الخصل في ضربتك اياك بدل لا تأكيد بخلاف الضمير المنفصل في غرضه فانت فانه تأكيد قالوا ان الضمير

وهو عيب لعدم الفرق بين الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان التصويب في باب البدل اطلاق البدل
 في زينة استيناف المعلق كذا في المستوضح للفتح ويجرى الشايد للقط في اللفظ
 كلها اى في الاسماء والافعال والحروف والمجمل والمركبات التثنية وغيرها فخصها في زيد زيد وضرب
 ضرب زيد وان زيد اقام وزيد اقام زيد اقام وهذا رجل طريف وهذا غلام زيد
 وقد تباد في التأكيد للقط حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا
 تحسبن الذين يفرعون بما افادهم ان يحيدوا بما لم يصلحوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله
 فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك
 صفا صفا وبنيت له حسابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة باليس من باب التأكيد ولا من شئ من التأكيد
 وجعله تاء مغلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واغراب الاول والثاني اعراب واحد لما
 لم يقد احد اى قرأت الكتاب سورة وجاء ربك والملك مصنفين وبنيت له حسابا مبوبا ومفصلا و
 جاء القوم ثلثين وانما ظهر اعراب في موضعين تحررا من الترجيح بلا مرجع والمعنى باللفاظ
 محصورة اى والتكرير المعنى على ملتبس بجزئيات معدودة او على حقيقة التأكيد المعنى على التأكيد
 معدودة وفي بعض النسخ وقع خصوصية مكان محصورة وهى اى تلك اللفاظ المحصورة
 وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكثف وأبغ وأبصح بالصاد
 المحملة وقيل بالصاد للجهة كما في الرخو ثم الثلثة الاخيرة موكلات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة
 كحسن لبس فان قول لبس لا معنى لها مفردة بل يضم الى حسن للثنتين الكلام لقطا والتقوية معنى قول
 اكثف من قول اكثف اى اقام وابصح من جميع العرق اى سال فأتبع من التبع بفتحين وهو طول الفتوح
 ثمة مفردا لاجل بينهما الوكدة والظهور فالاول لا اى النفس والعين يعيان اى يقعان على
 الواحد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يوكدها بما كل واحد منها ملتبسين باختلاف
 صيغتهما وضميرهما محبب اليك نحو قولك في الذكر الواحد جاء زيد نفسه وفي المؤنث
 الواحد جاءتنى المرأة نفسهما في تثنية الذكر والمؤنث جاء فى الزيدان او الممرتان أنفسهما
 وانما قيل في التثنية بصيغة الجمع لا سيما قها بالجمع لكونها فلا الجمع وبعض العرب يقول في التثنية
 هسما وحينها والاولى وفى جميع المذكور لما جاء فى الزيدون انفسهم وفى جميع المؤنث

وفي غير العاقل من المذكور جاء تنفي النساء والافراس انفسهن والثاني اي كلاهما المسمى النفس
 والعين اولين سمى الثالث ثانيا فقال والثاني للمشي تقول في المذكور المشي نحو جاء في الرجل ان
 كلاهما في المعنى المشي جاء تنفي المراتن كلتاهما والثاني بعد الثلثة المذكورة وهو الكل
 واجمع الى بصع لغير المشي مما هو جمع حقيقة نحو جاء في القوم كلهم ليعموا احكاما اذا كان
 مفردا في الجزاء يصح افتراقها حسا او حكما فقرأت الكتاب كله واشترت العبد كله باخذ
 الضمير دون الصيغة في الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها واشترت
 العبد كله وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ دون التمييز في الكلمات
 البواقي تقول في الذكر الواحد اجمع واكثف واتبع وابصح وفي المؤنث
 الواحد اجمع وتاويل الجماعة جمعاء وكفاء تبعا وبصعاء وفي جمع المذكور ليعموا
 اكثفون اتبعون ابصعون وفي جمع المؤنث جمع وكثف وتبع وبصح
 ولجان الاختصاص اجماعا وبصعاءات وهو غير مسموع ولا يكون بكل واجمع الا شئ
 في وجزاء مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فبقينا اول الافراد والافراد
 اي ذوات متعددة يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم
 او حكما نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرع والبيع ولا
 يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالحي والذهب نحو اكرمك القوم كله
 تأكيد القوم هذا نظيره في اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اي افراده
 في الحسن وهي زيد وعمر وبكر وغيرهم واشترت العبد كله تأكيد العبد هذا نظيره في
 اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشرع لانه يجوز شرعا نصفه او
 ثلثه او ربعه بخلاف جاء في زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزائه غير حسا
 وهو ظاهر ولا حكما في حكم الحي لانه لا يمكن بيع زيد نصفه او ثلثه او ربعه وانما اشترط ذلك
 لان الملكية والاجتماع لا يتحققان الا في اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما تميزان من الان
 من فاعل يصح او مفعولان مطلقا في كثرته سواء الى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر
 كان المحذوف اي سواء كان افتراقها حسيا او حكما او محالا ان يجوز في مضايح اي بيع امر امة

ذلحش وعلم وغير ذلك وإذا أكد الضمير **للمرفوع المتصل** أي وإذا أريد تأكيد الضمير
 المرفوع للتصل سواء كان مستكنا أو بارزا بالنفس والعين أكد أولا بمنفصل أي بضمير منفصل ثم
 أكد بالنفس والعين بخلاف كل واجبع وأخوة مثل ضربت أنت نفسك تأكيد لئلا الضمير بعد تأكيد
 بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وإنما أكد بمنفصل لما من قبل أن النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا
 نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينة فوجلا تأكيد من التصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لأن المتبادر
 التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينة ولما لم في هذه الصورة أي فيما أكد الضمير
 المتصل المستكن بها التزم ما فيما لا يلزم ذلك أيضا أي فيما إذا أكد المرفوع المتصل البارز بها معنى
 ضربت أنت نفسك وضرباها أنفسها وضربواهم أنفسهم طرأ الباب بخلاف كل واجبع حيث
 لا يجمع وقومها فاعلين فلا حاجة إلى التأكيد لعدم اللبس **وأكع وأخوة** أي أخواتك أي مثلاً
 ونظيره وما اتبع وأبصع أتباع لا جمع استعمالاً فلا يتقدم عليها الفاعل لثبوتها في
 يتقدم أكع واتبع وأبصع على الجمع لكونها اتباعاً له ثم يتقدم أكع على أخويه في الفصيح ثم اتبع على
 أبصع عند الزمخشري وتبعه المصنف رحمه فقال جاء في القوم كلهم أجمعون أكثرون أتبعون
 أبصعون وعند المغيرة والجزولي يقدم أبصع على اتبع وقال ابن كيسان ابتداءً بآية من شئت
 بعد اجمع وذكرها في **وذكرها في** أي ذكر أكع واتبع وأبصع دون اجمع ^{ضعيف}
 للزوم ذكر النواجب بدون ذكر الأصل ثم لما فرغ من التأكيد شرع في بيان البديل فقال
البديل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع في أي وفي المتن
 وهو ظرف أو حال أي متجاوزاً عن المتبوع لاعتزال بقوله تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع عن
 سائر النواجب سوى العطف بالحرف وبقوله دون من العطف بالحرف فإن قيل يصح هذا
 على المعطوف بيل لأنه تابع مقصود بالنسبة إلى المتبوع دون قيل معناه تابع مقصود بما نسب
 إلى المتبوع دون ابتداء وبقاء فلا يصح أن يحد عليه لأن متبوعه مقصود ابتداءً ثم بدله ^{طريق}
 عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذه الطريق ثم لما فرغ من تعريف البديل شرع في نفسه
 فقال وهو أي البديل أربعة أنواع أحدها **بديل الكل من الكل** وثانيها **بديل البعض**
 من الكل والثالث **بديل الاشتمال** ورابعها **بديل الغلط** الاضافة في بديل الكل والبعض

بعض من اى بدل هو كل البدل لمنه وبدل هو بعض البدل منه وفي ذلك الاشتغال ببعض اللام اى بدل
 مختص فالبا باشتغال البدل على البدل منه فهو سلب زيد ثوبه او باشتغال البدل منه على البدل
 نحو ثوبه من الشتر الحرام قال فيه قل قال فيه وفي بدل الغلط اضافة السبب الى السبب
 لان الغلط مسبب لذكر البدل اى بدل ذكر لجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة بين
 بعضها ببعض من وبعضها ببعض اللام وبعضها اضافة السبب الى السبب وبعضها الى غير ذلك
 نظر لان المضافات ههنا واحدة والمضاف اليه مختلفة كالاضافة لزيد وعمر وبكر وخالد
 وكالاضافة في خاتم ذهب وقصية ورماس وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة
 في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف يكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال للمضاف
 مقدور في كل مضاف اليه باعتبار العطف والتقدير كالمفوط فيكون الاضافة متعددة تقديرها
 وحكما فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطروقة بمعنى اللام ليكن ما دنى ملائمة اى بدل مختص بان
 ينصب الى الكل والى البعض والى الاشمال والى الغلط فاحرف فالنوع الاول مدلوله اى بدل
 الكل مدلول الاول اى مدلول البدل منه فهو ما زيد ابوك واخوك فان قيل ان
 قولك اخوك يدل على النوع المتخالفة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين مدلول
 زيد ولان مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيد لا بدلا قيل مراده انه ما متحدا في ماض
 عليه اى يطلقان على ذات واحدة والنوع الثاني اى بدل البعض مدلوله بجزءه اى جزء مدلول
 الاول اى جزء مدلول البدل منه فهو ضرب زيد راسه والنوع الثالث اى بدل الاشتغال
 بغيره اى بين البدل وبين الاول اى بين ^{البدل} من ملائمة اى تعلق بغيرهما اى بغير
 الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبني زيد عمله ولما قيل ان يقول في المطلق قوله
 ملائمة بغيرهما يرتحل بعض اخر بدل الغلط نحو ضرب زيد غلاما وحمارا لوجود الملائمة
 بين المبدل منه والبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى ان يقال المراد بالملائمة بين البدل ^{البدل}
 منه بحيث توجب النسبة الى البدل منه النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل
 منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبني زيد عمله حيث يعلم امتداعه ان يكون زيد معجبا ^{عسما}
 صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتفهم نسبة الاحجاب الى زيد نسبة

الى سبعة من صفاته اجمالاً وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا سحاره او ضربت زيدا غلاماً
 لان نسبة الضرب الى زيد تامة اي غير محتملة لا يلزم في حتمتها اعتبار غير زيد فيكون من باب
 بدل المثلط فافهم والنوع الرابع اي بدل المثلط ان تقصد اليه بكسر الصاد من باب
 ضرب يضرب اي ان تقصد الى البدل بعد ان خلطت اي بعد خلطك بغيره اي
 البدل وهو المبدل منه نحو اجمعتني زيد سحاره او غلاماً انما قال بعد ان خلطت بغيره ولم يقل
 بعد ان خلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلاً
 منه ولا متبوعاً بل بحيثية كونه خلطاً فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولغايل ان يقول
 لا يستقيم حمل المقصد اليه على بدل المثلط لان بدل المثلط ليس عبارة عن المقصد اليه بعد خلطك
 بغيره واييب بان في العبارة تسامحاً والتعق والاربع يحصل بان تقصد اليه اذ حذف حروف
 من ان وان كثير شايع ويكون ان اي يكون البدل والمبدل منه في الالغى المذكورة اربعة اقوال
 معرفتين نحو ضربت زيدا ثوبه ونكرتين نحو جاء رجل لك ومختلفتين نحو بان ناصية ناصية كاذبة
 وجاء رجل غلام زيد فخذ اربعة اقسام والبدل ايضاً على ما ذكرنا اربعة اقسام فصيحة هذه الاقسام
 الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسمًا وان كان البدل نكرة
 بالنصب على انه خبر كان اي وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة في بعض النسخ هو رفع
 على انه فعل كان تامة اي واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي ضمت تلك النكرة
 واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا الوجه كما قال البعض واليد ذهب الى خمسة
 مثل قوله تعالى بان ناصية ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة
 وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم يثبت
 ملك النكرة لكان المقصود متطابقاً غير المقصود من كل وجه فاقى بالنعت ليتخصص النكرة في
 ترتيب من تعرفه لان النكرة بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاقى بالنعت ليتخصص
 النكرة ويقول الابهام وايضاً البدل بواسطة النعت مالم يفند المبدل منه المرفوع فلا يكون
 ناقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل
 من الله في بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حم نزل الكتاب من الله

من الله العزيز العليم الى قول الله شديد العقاب فلا تهاهله شديد العقاب جله
 من الله وهو نكرة لان الاضافة لعظيمة ولم يوصف بشئ في نحو قولهم ردت بن بديار ب ابيه
 فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة
 هو صفة البدل والتقدير قل هو الله والمباحد والله شديد العقاب ومررت بن زيد رجل ضارب
 ابيه ويمكن ان يعمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان
 يجعل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعتراض ويمكن ان يعمل ذلك على قول ابي علي
 فانه يجوز ترك الوصف اذا استغنى بالبدل ما لم يستفد بالبدل منه نحو مررت بالانسان و
 ونحو بالواد والقدس طوى فاعلم يجعل طوى اسما للواو بل بمعنى المكرر تقدير لا تزد قدس
 مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عنه ايضا نحو مررت بن زيد رجل ثم النعت انما
 اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت نحو مررت
 حارسه ونحو وان يكون ان ابدل البدل والبدل ضمة لاقسام الاربعة ظاهر من نحو جارية
 زيد اخوك ومضمرة من نحو ان زيد ولقيته ام اياه ومثل الشارحون بنحو ضربك اياك وفيه
 قطرا لا نال اسم اياك بدل بل هو تأكيد لصديق هذا التأكيد عليه مثل انت في ضربت انت واثاب
 با تاديبنا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا منفصل مرفوع فاذا اقلبت
 ضربتك اياك كان بدلا لا تأكيد لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استيفان
 المعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون
 مقصودا الامر الاول في النسبة يكون تأكيد او التحيتات معتبرة في الحدود من مختلفين نحو
 اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الفاعل الذي هو زيد ومثل
 الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه قطرا انه يصح عليه هذا التأكيد واجيب بما مر من ان
 الوجهين في ضربتك اياك وهذا اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام فخصير الاقسام
 هذا الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قما ولا يبدل اسم ظاهر من مضمرة بل
 الكل فلا يقال ولا يسكن ولا يبدل الا من الغاييب مستثنى من قوله مضمرة لا
 يبدل الظاهر من مضمرة مضمرة كان بدل الكل الا من الضمير الغاييب فانه يبدل الظاهر من

بدل الكل نحو ضربت زيداً وانما لم يبدل ظاهر من مضمون متكلم ومخاطب لئلا يصير المقصود انقص
 دلالة من غير المقصود مع اتحاد ماصدا عليه لكون ضمير التكلم والمخاطب احرف المعارف بخلاف الغائب
 فان فيها بهاماً كالظاهر بخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيما صدق عليه وانما قال
 ما لم يبدل المبدل منه فيجوز نحو ضربتني راسي في بدل البعض وجدتي حلي في بدل الاشتغال واقتضى فلا يصح
 في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار فاضل وتفضل واختر لا تبدل هذا بدل ما سوله
 كان بدل الكل وغيره استقباحاً لا بدال الظاهر مما لا يقع ضميراً بارزاً ولا ظاهراً قطعاً لما فرغ من البدل
 شرع في عطف البيان فقال عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه احسن
 لقوله في صفة عن الصغلة بقوله يوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني
 زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان بحيث انه يكون مقصوداً بالنسبة بكون بدلاً وان ذكر بحيث ان
 يوضح متبوعه يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى من الخطاب وقال ان اهله بعيدون
 على فانه وبراء عجيبة نقباء فقال امرئ من ما ان بهما من نقب ولا بد من انطلق الاعراب الى اهله وقال
 اقسام بالله ابو حفص عمر ان بهما من نقب ولا بد من انطلق الهم ان كان فخر قوله عطف
 بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر الخطاب وفصله من البدل صفة الفصل
 اي فرق عطف البيان الكاش من البدل لفظاً اما قيد به لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما
 عرف في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر البدل منه للتوطئة وعطف البيان غير مقصود به
 وانما المقصود بها التبيين وذكر لا يضاعف المبدل المتبوع في مثل قول المراد اما ابن الناركية
 الكبرى بشر عليه الطير ثم قبيد وقومها اي قومة الطير الهواء ينظر وقتها قوله بشر
 عطف بيان الكبرى ولا يصح ان يكون بدلاً اذ البدل مقصود في حكم تكرير العامل فيكون المعنى النارية
 بشر فلا يصح لكونه من باب المضارب زيد وللاد بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان من المعنى
 باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو المضارب الرجل زيد والنارية الكبرى بشر كما
 يعلم الفرق في هذه الصورة يظهر في النداء ايضاً نحو يا علام زيد ان جعل زيد بدلاً لا يجوز في النداء
 لان البدل في حكم المستقل مطلقاً وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت
 من قبل ويمكن ان يرد بقوله في مثل كل ما يختلف حكم عطف بيان وبدل لا يقتضيان صورة النداء

اللقاء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل نزلت في فاطمة وكان اسمها
 عائشة فان اردعطفه البيان مع النكاح فان العطف وقع فيها وليس مقصود بالنسبة وان اراد
 البدل لم يصح النكاح اذا العطف وقع فيها ومقتضى النسبة ثم لما فرغ من بيان المعربات شرع في البنية
 فقال المبنى ما مناسب مبنى الاصل اي ما مناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماضي والاضاع
 بغير اللام والحرف وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب
 من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
 لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها فلما كان كذلك لكنها تلحق اعراب المفعول لقياسها مقاما
 للمفعول فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضي والامر بغير
 اللام لا يكون لها اعراب لالفاظ ولا تغدير او لا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج
 عن شبهها بمبنى الاصل بل هي مبنية قوتية بالنسبة الى غيرها من البنيات فاقضى مناسبها بالاضاع
 اليها وجوبا وجوب البناء كذا اذا وحيت وجواز جواز البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمثل
 بالنسبة المناسبة للعتبة اي ما مناسب المبنى في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي هذا التقيد
 عن المناسبات التي لم يعتبر لضغف او معارض كنسبة غير المضاف الى الماضي في التعيين و
 مناسبة اي الحرف مع لزوم الاضافة للنافعة للبناء وقد ذكرنا بيانها في تعريف العرب على الا
 والمراد بالمناسبة ان يكون بوجه قريب اي بلا واسطة نحو زل او بعيداى بواسطة نحو فسا واما
 ان تناسب على شابه ليتناول ما تضمن معنى بمبنى الاصل كايين وما قام مقامه كصه وغير ذلك ثم تلك
 المناسبة ليست اوجه على ما سبق ذكره في تعريف العرب فان قيل مبنى الاصل يخرج من الانواع المبني فاخذ
 النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قيل هذا تقرير المبنى من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا
 دور او ما وقع حال كونه غير مركب تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسناد
 مبني فيكون السكون في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا
 قبل التركيب الاسنادي معرب لانه مركب مع عامله بالمضاف او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون
 وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف العرب جوابك وبنا ان السناد نحو زيد غير بكونه خال
 عن الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او مضافة المخلوون الشكلا بيان في التعريف فان قيل في ان

يدخل نحو غاق في قولهم غاق صوته الغراب وليس فيه مناسبة متبقية للعمل ولا عدم التركيب قيل هو بدل
 في الحد الثاني والمراد بغير المركب ان يكون حقيقةً ومكماً وهو غير مركب حكماً بناءً على قصد المشا
 للسمي الواضح في المركب حقيقةً وحكمه اى حكم المبنى ان لا يختلف آخره اى هيئة آخر المبنى
 لا اختلاف العوا مل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء وذلك اختلاف لغير المبنى
 اثر مناسبة مبنى الاصل الاثر الملقى قيل اراد الحكم الخاصة اى خاصة عدم اختلاف هيئة اثره لا اختلاف
 العوا مل فان قيل قوله لا اختلاف العوا مل لا يجاوز ما ان يتعلق بمعنى الشيء وهو عدم الاختلاف او الفعل
 المنفي وهو لا يختلف ويستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوا مل ليس بعلته لعدم اختلاف
 اخره واما الثاني فلان المنفى اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه المنفى الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل
 مثبتاً فلو بقي اصل الفعل ههنا مثبتاً لفسد المعنى حيث يلزم منه ثبوت اختلاف آخر المبنى عند عدم
 اختلاف العوا مل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل المنفى والفعل بعد توجه المنفى الى القيد يكون جازي الثبوت
 لا واجبه لثبوت وثبوت اختلاف آخر المبنى عند عدم العامل في المبنى جازي الثبوت نحو من الرجل ومن
 ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوا مل فيصير ان يتعلق بمعنى المنفى ايضا فلا يرد
 توجه المنفى الى القيد والقباه اى القاب البناء ضم في فتح وكسر ووقف وهذا عند البصريين
 والكوفيون يطلقون القاب الاحراب على البناء والعكس وانما ذكر الشيخ في الاحراب الانواع حيث
 قال وانواعه دفع ونصب وجر وفي البناء الالفاظ اذا الاحراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرض و
 اخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفته في المبنى وهي عدم الاختلاف لاهن الركبان والسكون بل التكون
 والتكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعاً منه بل يكون لقباً واسماً لما في نوع من الركبان
 والسكون فلو قال انواع البناء المسبوقة الذهن الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاحراب وليس
 الامر كذلك بل هي القاب لما في اخره من الحركة والتكون فيكون المعنى والقاب اى القاب حركاتها اخره
 وسكونه ضم واخواتها وانما سمى الضم ضمّاً لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحاً لاقتناع الفم في التلقظ به
 والكسر كسر اللسان والشفة السفلى في التلقظ به والوقف وقفاً لوقف النفس فيه من الجري وهي
 اى المبنى مسبوقة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان المصطلح يذكر الاصوات في باب اسماء الانصاف
 كالزخمشي بل ذكرها في باب علامة فيكون المديان عنده ثمانية ابواب بخلاف الزخمشي فانها

فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيجوز قوله اذا اسوق اليك ما ينفرد به العرب في سبعة ابواب وانما انشد
 الصغير هو كونه رابعا الى المبنى ثانيا في الخبر وهي **المضمرات** و **اسماء الاشياء** و **الموصولات**
 و **اسماء الافعال** و **الاصوات** بالرفع عطف على اسماء الافعال و بالجر عطف على الافعال و هي
 واسماء الاصوات وفي كل الجاهين نظرا لما يجوز لان المذكر من يجر وعاق فخرها صوت فمهم صوت
 الا ان يقال الاضا فمبنيته بالرفع لان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعرب بل هو مال عليه بالرفع فكيف
 تذكر في الاسماء المبنيّة الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانهما يحصل بها غاية كالاسماء فصول
 مما ملئها و اجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشمل ذكرها في **الاصوات**
المبنيّة و **المركبات** و **الكليات** و **بعض الظرف** و انما قال بعض للظرف
 لان جميع الظرف ليست بمبنيّة بل المبنى بعضها وفيه نظر لان المركبات و الكليات ايضا كذلك
 فيلحق ان يقول و بعض المركبات و الكليات و الظرف كاقول صاحب الملب و انما بنى **المضمر**
 لانه يحتاج الى المكمل عند فاشتهت الحرف في الاستياج وهو ما وضع **للمتكمل و محط**
 او غايب تقدم في كرم قل فيها حذر ان من الاسماء الظاهرة فاقها غيب لكن بغير شرط نقد
 ذكرها فيجوز نقض الغايب فانه وضع لثابت مطلقا لا مقيدا بتقديم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشادة
 لكونها غيبا كاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقديم لكن يدخل لفظ المتكلم و المخاطب في راديه
 و اوضح لتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضع لتكلم او مخاطب لكن لا على وجه
 الكناية او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب ليس فيها جهة العيبة فيخرجان لان فيها جهة العيبة
 لكونها من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لتكلم او مخاطب مائة فيخرجان لانها موضوعان
 لتكلم او مخاطب مائة او يراد بالتكلم او مخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان
 لانها لا يسميان متكلمان او مخاطبان في الاصطلاح او يراد بالتكلم ما هو في ان الكناية عن نفسه و
 بالمراد ما هو في ان توجه الخطاب فيخرجان لانها اتم ولا يدخل في الحد خواص الامرين بل في
 الحد في قول الامم و يرا القامعة بكرا لانه وان كان مستعملا للتكلم لانه غير موضوع له فيخرج
 عنه بتقديم اوجه و قيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغايب غير داخل في الحد او سواء تقدم
 ذكره فقط اي معنى او حكما فلي نذكر ايراد بالوضع الموضوع على وجه الكناية فيخرج الاسماء

الظاهر ونقط الغايك اسما والاشارة ولغائل ان يقول ان هذا التقيد لو لم يكن داخل في الحد
 فيضوح وكذا فان وضع لغائب على وجه الحكاية لكي لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف
 يكون غير داخل في الحد والرد بقوله لفظا لم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلاما او تقديره اني
 ضرب غلاما زيد لتقدم الفاعل تقديره او فيه نظر لان حاد المصنف ان جعل التقدير قبل اللفظ
 لا قبله والرد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتقن معا والضمير نحو اعد لها هو اقرب للتقوى اي
 العدل للضمير اعدوا ياء او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قل تعالى ولا جوبه لكل واحد منهما
 التسدى الى ابدى الميث اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميث ويمكن ابدال
 غوزب غلاما زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديره او معنى وهو الحق والماد بتقدم فكر الفاعل
 حكما ان يسبق الضمير الى الحضرة الذين من اللسان او الفصحة او غيرها ولم يصح بل تقدم الايهام
 والاجمال والاولا ثم التفسير ثانيا في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر الشيء بهما ثم ذكره مفسرا يوجب
 تفخيرا وتعليما فهو عايدا الى المذكور حكما كونه تعالى قل هو الله احد فهو عايد الى اللسان المحض في ذلك
 ولم يصح به قصد تفخيم اللسان بذلك جملا او لام مفسرا ثانيا وكذا الضمير في نعم وجلا فانه عايد الى
 المحض في الذين ولم يصح قصد تفخيم ذلك الوجه بل ذكر بهما او لام مفسرا ثانيا وكذا الضمير في
 ربه وجلوا ليعلم ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم النصح لا يطرد في اب الشانغ نحو لو لم يثبت
 زيد على مذهب البصريين لعدم قصد التخييم والتعظيم فالاولان يقال لم يصح قصد الايهام
 او التخييم من لزم الفكر اثم لما فرغ من تعريف الضمير شرح في تسميته فقال وهو اي الضمير همان
متصل ومنفصل فالمتصل المستقل بنفسه في اللفظ اي الذي
اللفظ به منفرد في الاصلح والمتصل غير المستقل بنفسه في اللفظ به اي الذي
لا يصح اللفظ به منفرد في الاصلح اي ما كان كالتعريف لما قبله اي ما كان كالجزء لما قبله وكبعض
جزوه وانما قيدنا بقولنا في الاصلح اذ صح اللفظ بالضمير المتصل بالان من مفصلا ايضا
انما قال في اللفظ احترانا عن الدلالة على المعنى فان المتصل والنصل كلاهما مستقلان بنفسه
وندرناه على المعنى لانهما امران والامم ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يد
هنا اثريا في بعض النسخ وهو اي المحض باعتبار انواع الاحواب انقسام ثلاثة من ضوع

و منصوب وجور فالاولان اى المرفع والمنصوب متصل ومنفصل
لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل خبر لقوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان
يكون مطابقا للبنداء ولا مطابقة ههنا فعمل على انه خبر مبتدأ محذوف اى فالاولان كل واحد
منهما متصل ومنفصل والحل خبر البنداء الاول واول من الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد
منهما قسمان متصل ومنفصل او على تقدير الخبر الجامد اى ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم الخطا
والثالث اى الجور متصل فقط انما لا يوجب المنفصل الا لتعدد المتصل وذلك اما
بتقديم الضمير على ما ملأه او بالتفصل بين الضمير وما ملأه بحذف عامله وكل ذلك ممتنع ههنا لما
الاول فلا نيلزم تقديم الجور على الجار واما الثانى فلا نيلزم الفصل بين الجار والجور واما الثاني
فلا نيلزم حذف الجار وبقاء الجور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين اللغات والمضاف
اليها بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقوله مما اخوا في الحرب من لاهله فلم لا يجوز ذلك في النثر
جوابا على سائر الاطراف قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عندنا لاجتماع
اخرى بواسطته اتصال الضمير فكل ذلك اى المفعول خمسة اقول ليع المرفع المتصل والمفعول
المنفصل والمنصوب متصل والمنصوب المنفصل والجور المتصل الاول اى مثال المرفع
الاول من الانواع الخمسة وهو المرفع المتصل ضمير ضرب على صيغة الماضي المعروف
وضربت على صيغة المجهول الى ضمير ضربين على بناء المعرفة وضربين على بناء
المجهول يعنى ضربت ضربا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربت ضربتا
وضربت ضربتا ضربين وكذا يجهولها واما ببناء التكمال اوتى المعارف فلذلك تقدم في المبد
والخبر ضمير الغائب لان مدحون الكل فان قيل لا يدخل في هذا العدد يله ضمير الخاطبة نحو ضربين
وبعض المستكنات في المضارع نحو اضرب ونضرب وتضرب وتقول مكان ضربت الى ضربين اضرب
الى ضربين لكان اولى خلافا بين الماضي المجهول والمعرف في الضماير بخلاف المضارع فان بعض
ضماير مضارع الماضي قيل العمل المصنف اعتبر الفرق بين الماضي المجهول والمعرف في الضماير
من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المفعول ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول مالم يسم
فاعله بخلاف ياء تضرين والمستكن في نحو اضرب وتضرب فانها من حيث انها ضمير الخاطبة

وانما اورد نظير ينسب الى الضمير الجبر والتمثيل بالاسم والحرف ثم اخرج من بيان اقسام الضمير
 في بيان محل اتصال الضمير بالتمثيل فقال **فالرفع** اي الضمير المرفوع **المتصل** خاصة ليست
 في الماضي فهو لا خاصته حال من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكور في النجاسة مؤنثة والحال يجب
 ان يكون مطابقا لصاحبها قبل القاء في النجاسة للمباينة لا للثابت كالثاء في علامته ويمكن
 ان يكون النجاسة مصدر او على غيره فاعل بمعنى المخصوص كما لعافية بمعنى المسافات منصوبه فاعل
 محذوف اي اضرب بالاستنار خصوصا والجملة معترضة بين المبدأ وخبره او حال موكدة وانما
 قال خاصة لانه اذا عن المنسوب والتميز والمتصلين لعدم الاستنار فيهما وانما يستتر في الماضي
 لان ملاه الاستنار دلالة الفعل على ما هو كجزء وهذا انما يتحقق في الرفع المتصل والجماد والجبر
 في قوله **للتأنيب والتعاقب** تصفة للاضمار الماضي الكاين للتأنيب والتعاقب فهو زيد ضرب
 وهذا ضرب في المضارع عطف على قوله في الماضي اي يستتر في المضارع الكاين
للمتكلم مطلقا ظرف او مفعول مطلق اي يستتر في المضارع للمتكلم زمانا مطلقا واستنار
 مطلقا اي سواء كان المتكلم واحدا او متشقا او مجزعا او مذكرا او مؤنثا فهو انجب نضرب
 وانما **طرب عطف** على قوله **للمتكلم** اي في المضارع للتعاقب اذا كان مفردا مذكرا او مؤنثا
 نضرب **والتأنيب** مخذوذ يضرب **والتعاقب** فهو هذا نضرب وفي الصغرى اي في اسمها
 والمفعول والصيغة المشبهة **واصل التفصيل** مطلقا ظرف او مفعول مطلق اي يستتر في
 الصيغة زمانا مطلقا واستنار مطلقا اي سواء كان واحدا او متشقا او مجزعا او مذكرا او
 مؤنثا فهو انجب نضرب **والزيران** ضاربان والريدون ضاربون وهذا ضرب في الضمير
 صار ان وانفذت ضاربين والالف والواو في ضاربان او ضاربون حرفان زيدتا
 علامة الجمع **الجمع** كالالف والواو في الزيران والزيدون وليس ضمير رب قبل اختلافهما
 بالهاتين في المتزيران ونفسه من ذات الضميرين والضاربين به يرتب بالضاربان
 وانما **يدين** و **نفسه** **المتصل** اي لا يجزعا لان الضمير المتصل **الالتفات**
المتصل يستثنى مفرغ واللام بمعنى التي اي لا يسوع المتصل في جميع العوائد الا وقت
 تقدير المتصل او على حقيقته اي لا يسوع المتخصص بجمع نبي الا لاجل تقدير المتصل وفلك

وضع الضمير للاختصاص لانها كائيات والاصل في الكلام الصحيح والحقية خلاف الاصل فالمدح وغيره
 لا يكون الا للاختصاص بالثقل انقص من المنفصل انما قد هو من المنفصل فحقا يمكن للتصل لا
 ليسوع المنفصل اذ لا يوجب المدح عن الاصل الا عند تقديره فلا يقال ضربان ولا ضرب اياها لعدم
 تقدير للتصل وذلك بالتقدير اى تقدير للتصل كايين بسبب تقدير الضمير على عامله في الابدان
 ضرب لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل اذا اتصل
 منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذا حصل غير لم يتحقق تقدير الاتصال غير
 ما ضربت الا اذا واما تقدير للتصل بالفصل انما يتحقق في الاتصال وتبليغ الفصل يفوت لغرض
 الذي لا يحصل الا به او بالحدف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في المقطع ما يتصل
 به نحو اياته والشعر او يكون العامل معنويا اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الابدان
 نحو انا زيد او يكون عامله حرف او الضمير مرفوع نحو ما انت قائم القوت ما يتصل به
 اذا الضمير مرفوع لا يتصل الا بالتصل واما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا
 اتصاله بالحرف نحو انتى وانتى ولى ذلك ثم قوله الضمير مبتدأ وقوله مرفوع خبره والجملة حال
 ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا للوضع اجريت مجرى المظنة كما في قوله الحقيقة لا يشك
 فادم اى وقت قدوم الجيش او بكونه اى بكون الضمير مسند اليه اى الى ذلك الضمير
 صفة اى اسم فاعل واسم مفصول وصفة وشبهه تجوز تلك الصفة على غير من
 هي له اى على غير الذى تلك الصفة كايته له نحو هند زيد ضارب بته هي فهذا مبتدأ
 وزيد مبتدأ ثان وضارب خبر المبتدأ الثاني وهو فاعل ضاربته ففى ضمير اسندت اليه ضاربته
 وهي مفعول حوت على غير من هي فاعلها حوت على زيد حيث بدعت خبره وهي صفة له حيث قام
 المضرب بها فابرز الضمير واما وجب ابراز الضمير فينبغي لحصول اللبس في بعض الصور نحو زيد
 ضارب هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضرب عمرو وعلى العكس فابراز الضمير ليدل على الاتصال
 الذى هو خلاف الاصل نحو هو البعيد الذى هو خلاف الاصل والحاصل اللبس في هذه الصورة وجب
 ابراز الضمير على موقوع عدم اللبس والصفات على موقوع اللبس طرأ اليك اب كما في هند زيد فانه
 هو فانه يعلم ان الضارب هند والضمير بزيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يكون

ابرازة في صورة عدم اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي له
 وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز التخصيص في الصفة مطلقا عند الجريين وهل
 صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الفعل اقترابا ابراز على صورة اللبس فزيد غير يغير به هو
 بخلاف هذ زيد تضر به حيث لا يجب تضر به على عدم اللبس ولم يحل فيه صورة عدم اللبس
 على صورة اللبس طر واللباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون
 الافعال تحصيل الفرق بينهما وبين الافعال في تحمل الضاير لم يعكس لان الفعل اول بالتخفيف
 وذلك باستناد الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له
 وبين الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهي من التخصيص بالظلال ثم لا يخرج عن بيان
 مواضع تعدد الاتصال شرع في بيان امثلهما على الترتيب فقال مثل اياك تضر به مثلا
 التقدم على عامله وما ضربت الا انا مثلا للفصل لغرض و اياك و اكثر مثال
 حذف العامل اذا سلم اتفق فنسك والشرع اتفق فنسك ان تضرر بالشرع اتفق الشرائع يملكك
 على ما سبق بيانه في التحذير وان انا زيد مثلا كونه العامل منصوبا ما انت قائما مثالا
 كونه العامل حرفا والضمير رفع و هذ زيد ضا وبته هي مثال الفاعل الذي استند
 اليه صفة جرت على غير من هي له فانه استندت اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت فبكر
 له وهي صفة لم يند حيث قام الغضب بها وانما اختلفوا في الفيل صورة عدم اللبس يستدل به على
 صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير الجازم في المثال فاعل لا تأكيد والا لكان واختلف في صورة
 الفصل لغرض وقيل هو تأكيد الضمير المستكن في ضابته لكنه تأكيد لازم لا فاعل بشيد الزيدون
 العبرون للضاربهم فمن حيث جمع الضاربون ولو كان عن فاعلا لتضعف جملة لان ذلك افضل من الفعل
 اذا قدم على الاسم لا يشي ولا يجمع ومن ثم ضعف قائم رجل قاعدون فلاننا على ما عرف من قبل
 روى عن الزمخشري الزيدون العبرون ضاربهم عن بافراة الصفه وعلى هذا يكون الضمير الجازم
 فاعلا كما قيل و اني اجتمع ضمير ان وليس احدهما رفوعا الواو الحالاء والحال
 انه ليس احد الضميرين ضميرا رفوعا فان كان احدهما اى احد الضميرين اعرافا
 من الاخر وقيل متدرجا قدمت الاعمرف فلان لم يخير في الثاني له في اتصال الفعلين

الآخر وانفصل النحول لدرهما عطيتك واعطيتك اياه وضربك و
 ضربك اياه ليعتق فللثاني ضمير ان كلاهما غير مفعول لضمير ما في اعطيتك وضربك الاول
 نصب للثاني في ضربك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتك وياك الشك في ضربك
 وقدم الاعرف فيهما فجاء في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما او ومثاليين ليعلم ان الضميرين
 يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجزوا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ
 الانفصال والمنفصل فمعنا لا يتخلو اما ان قد رد الاتصال اولا اذا احدا الضميرين واقع لاحد فان هذا
 وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتقدر وجب ان يتعين الاتصال كما وجدنا في قوله تعالى في
 جهنم المنفصل وعدم اماحة الثذر فباعبا والفصل بالفضل لقطابين الضمير وحامله وقد عرفت
 ان الفصل ياتي في الاتصال واماحة عدم الثذر فباعبا وعدم الفصل حكما لان تلك الفضل
 ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كالفصل فلما كانا وض في جهتان في
 الوجهان توفا بين الوجهين وانما قال وليس احدهما مفعولا اختراهما اذا كان احدا الضميرين
 مفعولا فلو كانا لانه وجب الاتصال اذا الضمير في مفعول كالجزم من الفعل فكان لم يتحقق الفصل
 اصلا لا لقطا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف اختراهما اذا كانا
 نحو اعطاه اياه واعطيتك اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للغير من تقدم احد المتساويين
 على الآخر من غير ترجيح ويكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا يستلزم الثاني عن اللزوم
 من كل وجه وفيه نظر لان العمل الاول في باب اعطيتك راجح على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعل
 وفي الثاني معنى المفعول فيستلزم التقديم نظر الى الترجيح للضوى فلا يلزم تقديم احد المتساويين
 الآخر من غير ترجيح ولا يستلزم الثاني عن اللزوم من كل وجه ولا يحتاج الى ترجيح والاتصال
 وانما قال وقد متراخزا لهما اذا كان الاعرف مفعولا واعطيتك اياه حيث يلزم انفصاله لانه
 لو قيل اعطيتك اياه لم يلزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف العمل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذرا
 في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا ينقذه طعن في اول الوجهين بانه على وجه خلاف الاصل و
 حكى سيبويه فيه تجويز الاتصال في اعطيتك وانه لان الثاني وان كان الاعرف لكونه اقبل
 فيه معنى الفاعلية فهو - فهو تقدمه على الثاني في الترجيح المصنوع باعسابه انما انتم من الترجيح

كان اللزوم مع القدرة شأنا ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوب تشبيها للمسمى بلعل من جهة ان عيني
 فيها معنى الترمي كما في لعل ويلزم سبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد من متعلق ولا متعلق في الال
 ظاهر ويمكن ان يقال ان متعلق الجواب فيكون المعنى في قوله لا لك انك انفي هلاكي بوجودي و
 الاختصاص الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتدأ وفي الثاني مرفوع على انه فاعل بالضمير المتفصل
 بعدها باستعارة الجر والضمير المرفوع في الاول اعمس في مرثك انتك وباستعارة الضمير
 المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكس في مرثك انتك لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة بل
 هو اما من ضميرات المنصوبة او الجرودة فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاختصاص في ثلث عشر
 ضمير في كلهما ويمكن ان يقال ان الضمير المستعمل وان كان كثيرا هو من مالم يستعمل وان قل و
 نون الوقاية مع الداء اي مع اتصال ياء الضمير المحكم لان من في الماضي مطلقا
 نحو ضربني وضربوني وفي المضارع اذا كان عريا اي خاليا عن نون الاعراب نحو
 يضربني ويكروني واما في النون الى الاعراب بعض من كذا تم فظة لان بين النون والاعراب حموا
 ونحو صامن وجدا نازمت النون فيهما لانهما لا اتصل بياء الضمير وجب كسر ما قبلها للرباثة
 فلم تزل النون ليسون الفضل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون
 الوقاية اي للصيانة لانها تقى اي تصون الفضل عن اخ الجر وتسمى نون العماد ايضا لاعتقاد بقاء
 حركة اخر الفعل وسكونه عليهما فان قيل نون الوقاية تعرف فكما يبان الفعل من اخ الجر المختص
 بالاسم ينبغي ان يبان الحرف ايضا من اخ الجر المختص بالاسم لان خاصته التي ما يوجد فيه
 دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها في الاخر كونها على حرف واحد لا
 انما يكون لما لا اول فان قيل في دعاء ودي لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير فيمكن ان يقال
 دعاءي ودعائي فلم تزل هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني وقد يكون
 تغذي كما في دعائي ودعائي او يقال لما زمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعائي ودعائي لمّا كلبا
 فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو ضربين ولم يكن للنون كثرها وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة
 التي في الآخر وما يختلف كسرة ضربين لانها في الوسط ويختلف كسرة لم يكن الذي هو قل الحق اعمد
 بانها م كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا لا يعود الحذف فيها بخلاف الجر

الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولنا ضربني فان قيل كيف يستوي بين قولنا ضربني مع ان الضرب قول
فاعل ضمير ضربه في مفعولها الفاعل بمنزلة المجرى للفاعل والمفعول فصلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير
الفاعل بل لان من يرفع دون قولنا لكنه فرق لم يكن الذين وقول التولان الحركة فيه حاصلة با اتصال كلمة
متصلة كافي قولنا فلا يكون عارضا محضاً بخلاف الحركة في المثالين المضروبين حيث حصلت الحركة
فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضاً فاعرف وانما ترك النون في قولهم هساي حلا على
لعل في التبري والاكثر هساي مع النون وانما ترك النون في قول الشاعر ^{يحيى} كعب يد الطليس اذ
ذهب لعم الكرام ليستي ملا على لعل واجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب فقالوا ما احسن
وما ابلى بترك النون وانث مع النون فيه اي في المضارع ولدن و
ان واخواتها مخير فانث مبتداه وخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اي انث مع نون الاحراب الكائنة في المضارع ومع ذلك
وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن خير بين انيان النون وتركها تقول خير باني
ويضربوني ولدني بالتشديد وانني وكانني ولكنني ويضربوني ولدني بالتخفيف و
اي وانني وكانني ولكنني وانما استثنيت ليت ولعل من اخوات ان لعدم التغير فيها لان التغير موجباً مستأثراً
الجانبيين ولا يستوي الجانبان فيها بل الايتان في ليت والرائة في لعل مختار كما قال الشيخ من بعده
يتعارف ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما عن التثنية لعدم استواء الجانبيين فيهما
الاعم الا ان يقال التثنية لا يجب استواء الجانبيين بل جوازهما وجهاً واحداً لا ينافي التثنية بلصفاً
اصل الكلام فيكون صوت اختيار الايتان كما في ليت واختيار الرائة كما في لعل قسما من صوت التثنية فلا
يدل كلام الشيخ بوجه على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستئذان ههنا وانما خيره
فيهم بين الايتان والرائة اما الايتان فالمحافظ على حركات البناء في غير ليدن وعلى السكون انبنا
الذي هو الاصل في البناء في ليدن واما الرائة فهي غير ليدن للتصريح بجماع النونات وذلك في ان واخواتها
ظاهرة اما في المضارع مع نون الاحراب فعند حقوق فوز التثنية وفي ليدن فنكونه اسماً مستغنياً
عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات في ان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتناب
النونات لئلا يكون حقيقة وقد يكون حكماً كما في لعل لان اللام تشبه النون لغيرها في الخرج والكوف

محمولاً على ثنائها وهي لمن وعن وان وكل في لثيت تكون محمولاً على آخرها لكن لما لم يكن في ثنائها ما يقع
 وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اثنائها وهو قصد المماثلة على مكانها البنائية والعمل
 على الاختوات خلاف الاصل لاختير فيه الاتيان ولما ازيدوا لما يقع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف
 مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والآخرين الا حرف واحد وهو العين اختير فيه
 اللزيم ويختار لمحقوقن الوقايس في لثيت من بين اخوات ان استعمالها يقال لثيتني
 اذ لا يلزم فيها اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحدف النون في لثيت الا ضرورة
 اشعره يقول اهل النون لثيتني اصاره واخذ بعض السالين وفي من وعن و
 فل وقطوعا بمعنى حسب فيقال من وعن بالشديد وقد وقطعني بمعنى حسبي كقافي
 والاتيان في من وعن وقد تطلعي فظة على السكون اللانم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة
 اللانم حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل في البناء والذات فيها فاسأل على حقوق السكان
 الظاهر عن من ابتك ومن الرجل وعكسها اي عكس لثيت لعل اي عكس ريفها تركانية قال
 لعل لثيت لكر اللامات وكثرة الحروف وحكم بخل بنود جميع مفتوحين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسب
 لعل فيقال بخل بمعنى كفا في كراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين اللين واللام
 الخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلت واخرها
 وغروها من نحو ما ولا المشبهين بليس ومجدها اي بما دخول العوامل اللفظية
 صيغة مرفوعة من فصل نحو زيد هو الغايوم وكنت تنال الرقيب وانته هو الغفور
 الرحيم وعلت زيد هو الغايوم وما زيد هو الكرم وانما قال صيغة مرفوعة من فصل ولم يقل ضمير
 رفوع من فصل لما كان الاختلاف في كونه ضميراً لعل باسنيين ولا يمكن الاختلاف في كونه بصيغة
 مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والجاز لانها قبل دخول العوامل
 عليها مبدلة وخبر حقيقة وبعد دخولها مجاز من باب تسمية الشيء باعته او ما كان قيل
 الجمع بينهما جاز باختلاف الجهة ميان ان عدم جواز الجمع بينهما اللذان في ولائنا في عند
 اختلاف الجهة اي عند اختلاف الفرائين كما يقال لا تلح ما تلح ابوات عفا او وطيا فان لا ريد
 قوله ما تلح الحقيقة بقدره قوله وطيا الى ان يقرئ قوله عفا ومنه قوله وان كانوا

وان كانوا اخوة رجلا ونساء عند من جونا لجمع بين ما حيث اريد بالحققة اللفظة والاخرات بقية
قوله بعد هار جالا ونساء عندك اجهنا اريد بالبنداء والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والجاء
بقرينة قوله وبعد هاتين ان يحل الكلام على عموم الخبر في هذا الكلام عند الكل في اريد بالبنداء
المستدالي للمقدم وبالخبر المستند به المؤخر بالقرينة اريد بالبنداء الجزء الاول من الجملة الاسمية
وبالخبر الجزء الثاني منها ونحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الطرف
اعني قوله قبل العوامل وبعد هاتين للبنداء والخبر ما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه
الاشكال اصلا كما ان الطرف في قوله وايضا هذا الشباب في شبابيه وحسابه متعلق بقوله وايضا
وليس بصفة للشباب فعلى هذا يكون البنداء والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين صيغة
المرفوع لانها لا على خبرية لان موضوعه كثيرة في كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع للنبض
لانه اما عرف موضوع على صورة الانفصال واسم مبتداء والبنداء اذا كان ضميرا كان حقا لا
وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى مطابقة لافراد والتنشئة والجمع والتذكير
الذائيت والشك والخطاب والتعبد غمز هو القام والزبدان هما الدائمات والزبدان
هم القايمون وهذه هي الدائمة وان نحن انما اقل منك وكنت انت الرقيب انه هو الغفور الرحيم
وانما كان مطابقا للبنداء لكونه عبارة عنه وقوله ويسمى فصلا الجملة صفة اخرى
يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين البنداء والخبر لتفصل تلك الصيغة
بين كونه فعلا وخبرا او ليفيد نوعا من التأكيد هذا على التوسط لاعتد التسمية لان
ما انتمى لا يحصل بالتسمية ووجها للتسمية غير المذكور في المتن ثم قال التحليل وسيبويه انما يصح
نصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول وليس من صفاته ثم قال
والمتأخر وانما يسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت وما ان كلا الوجهين ولعلنا انما
الفرق في العبارة وهذه التسمية عند البصريين والكوفيين يسمونها محلا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط
عن الخبر مثل محاد البيت والضمير في قوله كونه عايدا الى الخبر دون البنداء وان كان المذكور سابقا
البنداء والخبر لتعيينه بالظرة اذ هو التبيين لصلاحيته النعت دون البنداء ويمكن ان يعاد
الضمير الى ما بعده بمعونة القام اى بين كونه ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبرا كونه نون

قيل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد امر بالمبتداء والخبر وكان المبتداء مظهر الموصول
 اللبس بخبره هو الفاعل اما اذا اختلفا عن بعضهما فاعلم ان خبرا هو الفاعل وكان المبتداء ضميرا نحو كنت
 انت اذ قب وانهما لغو الهم فلا احتياج اليه لعدم اللبس قبل ما حصل لللبس في بعض الصور بل
 صورة عدم اللبس على صورة اللبس وطول اللب وشرط ما في شرط هذا التوسط وشرط الفصل
 او شرط الملتزم من الصيغة ان يكون الخبر اى خبر المبتداء معرفا او ملحقا بالمعرفة
 متلوا فصل من كذا وانما شرط ان يكون الخبر معرفا لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر
 معرفا فانه لم يكن معرفا بل ليس الخبر بالمتن فلا يحتاج الى الفصل واكمل من كذا الملق بالمعرفة لا يحتاج
 دخول الاسم فيه لقيد من فيه مقام الاسم ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد لا افضل من عمر واجاز
 ابو عثمان لما روي وقوله قبل المضارع لمشابهة الاسم المعرفة في امتناع دخول الاسم فيه كقوله تعالى
 وسكر اولئك هو يهود واكسب بانه لا يتعين في الآية كونه فضلا لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده
 خبره او تأكيد لما قبله كقوله تعالى وانه يوحى اليه وانكى وانه هو امات واحيي مثل كان
 زيد هو افضل من عمر وهذا امثال كونه الخبر افضل من وانما ذكر مثال كونه الخبر افضل
 من كذا بعد دخوله العامل دون كونه الخبر معرفا دون كونه الخبر قبل العوامل مع انه ما قبل
 لان الفصل انما يحتاج اليه في رفع اللبس بخلاف كونه الخبر افضل من كذا او كونه الخبر بعد العوامل
 فانها فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما فالبا فاختار بالقيل القرع
 يستدل به على الاصلين بخلاف ما عكس ولان كونه الخبر معرفا يكون الخبر قبل العوامل مستغنيا
 عن المثال لكثرة تماثلان الفهم فانها يحتاجان الى المثال لغلطهما ولا موضع له
 اى لا محل للخبر الفصل من الاعراب عند التحليل لانه غرضه صرف على صيغة الفخيرة وفتح الفصل
 يغير بغير المبتداء فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ان كان كذا وتاء الخطاب في انت انتما انتم فكما
 ان هذا آخره لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وقد بعضهم اسم ملحق ليس بمعمول ولا عامل
 واستبعد التحليل لفاء الاسم وقوله عند التحليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا الى لا موضع
 كانه له عند التحليل او متعلق بمعنى التقى اى انفعي للوضع له عند التحليل وبعض العرب
 يجعل له اى ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع

فيكون قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبر وخبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون
على اول مفعول يجعل وخبره عطف على ثاني مفعول يجعل اي بعض العرب يجعل هذا الضمير
و يجعل ما بعده خبر فلا ينصب في كنه انت الرقيب وعلت زيد هو النطق وبعضهم يجعل
هذا الضمير تأكيداً لما قبله ورد بان يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيداً
جاز ذلك فدخل اللام بمنع كونه تأكيداً وبعضهم يجعله تابعا لما بعده والاعراب ورد بان كون
الشيء تابعا لما بعده ليس بمعهود وكلامهم على انه ينقص بقوله كنه انت الرقيب فان الرقيب
منصوب وانك ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب اختلافه باختلاف المتبوع
فوجد ان يقال كنه اياها الرقيب وكذا ينقص خبرها كنه زيد هو المقام وعلت زيد هو النطق
فان لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقلد اياه النطق والمتبوع منصوب فيجاء ان يكون الثاني
ضمير منصوبا وهذا النقص يتوجه على من يجعله تأكيداً لما قبله ايضا لان لو كان تأكيدا لما قبله لكان
ان يقلد اياه زيد اياه المقام وعلت زيد اياه المطلق لان التأكيد ابداء يتبع المؤكد والغصم
ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كمن ضربك انت واما
فتمت الاستعارة لما مر ان الضمير المرفوع امد على الغربية لان مرفوعة كثيرة في كلامهم
ثم اخرج عن بيان ضمير الفصل شيء في بيان ضمير الشأن والقصة فقال ويتقدم قبل
الجملة ضمير غائب مرفوع على انه مفعول لضمير ليشي ضمير الشأن والقصة
فيفسر الجملة صفة لغوي لقوله ضمير اي ليشي في ذلك الضمير ضمير الشأن ان كان مذكرا كقول
لما لي قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كونه تقا ولم تكن كلمة ان يعمل علماء
بن اسرائيل اي لم تكن القصة واما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاحلال لان ذكر الشيء
منه ما ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما ولعل الاولي لا يثبت الكلام من السامع عند
هعائه واما ليشي هذا الضمير ضمير الشأن والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود في الذين
ان ايقصه وتدل انما هي ضمير الشأن لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شأن عظيم
الا ليقول هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيدا ماعظيما له وقع في قلوب الناس ويخافون
ذلك الضمير يرجع الى القصة اذا كان في الجملة المفردة مؤنث غير فضلة لفصل المناسبة

لا قصد انما راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تسقى الا تبصار فان قيل قوله قبل مشقولا
 فائقة فيلزم ان الغرض يحصل بان يقول وتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم
 معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدم ما واريدها مجرودا الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله
 تعالى سبحان الذي اسرى بسدة يلا حيث اريد الاسرى مجرولا لا في طلب الا ان ذهب بالليل
 بدلالة قول ليل اي ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القيلتين ان استفيد بقوله يتقدم
 لكنه صريح به لتأنيده التقدم لا: تقدم التفسير على معناه غير ظاهر في المحرمان يؤكد وقوله يفسر
 صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اي يفسر تلك الضمير لهما به بالجملة بعد الظرف
 صفة الجملة اي بالجملة الكائنا والواقعة بعده اي بعد ذلك الضمير وانما يجب تفسير هذا
 الضمير بالجملة لانه عائدا الى الشأن والقصة وذلك لا يكون الا جملة والقرام يجوز تفسيره
 بالمفرد الما قبل بالجملة نحو كان قايما الزيدان وانما قال بالجملة دون ما راجع الى الموضوع موضع الضمير
 لتقدم المعاد الى زيادة التمكن في اللفظ الذي يعود ضمير الشأن الى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير
 فكان مراد السالكين وانما ذكر قوله معناه انه مستند بقوله ويتقدم الجملة لكان
 التاكيد مائة ويكون منفصلا ووجه جلا ومستتر اوبارزا قوله
 يكون منفصلا ومستترا في ضمير الشأن والقصة وقوله مستتر اوبارزا تقسيم المتصل
 اي يكون فلان الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المتصل اوبارزا على حسب
 الجوامل اي انفصاله واتصاله مستترا كما ذكرنا اوبارزا على حسب الجوامل فان كان عاملا
 معنويا بان كان له مرئى كان منفصلا لقوات سايقصل به نحو هو زيد فام وان كان
 عاملا لفظيا فان كان صالحا لا متصلا للضمير كان مستترا نحو كان زيد قائما وانما راجع الى الحكم
 الضمير من صور عاملة فعل او حرف كان الضمير يارزا نحو ظنته زيدا قائما وانما زيد منطلق
 نقول الشيخ نحو هو زيد قائم مثال المتصل وكان زيد قائم مثال المتصل
 المسبب وانه زيد قائم مثال المتصل الباندي هذا وراي هذه ضمير الشأن
 حال كونه منصوبا ضعيف لعدم الدليل عليه بعد هذه لان الخبر كلام مستفاد
 ليس فيه ما يوجب الجواز لكونه على صورة المتصل والظاهر ان يقول قد يقوم الدليل على بعد

بعد حذفه كونه زيدان زيد قائم فانما قال منسوب لان حذفه فوجزا لا يجوز لان كان فاعلا فاعل
 وان كان مبتدأ فاعلهم الذي عليه بعد حذفه على ما ترجح كون زيدا الراجع ان مستثنى به من
 اي نصيبه يحل كل عامل الراجع ان المفتوحة انما هي مفتوحة على الوجود الراجع ان لمعنى القارئة او
 لمعنى الاستثناء اي الامة وهذا بان وقت تصنيفها او استثنى وقت تصنيفها فانها اي فن حذف
 لان ماما الثوب بوجوده في الضمير فلا ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعولان لمشتا
 الفعل على ما هو، لكن المفتوحة اقوى شبهة من المكسورة به لان صيغة مثل صيغة مد وتند
 فانه لا يوجد هذا الضمير ليقين ان المفتوحة عاملة باعتبار اللفظة شبهة بالالفعل واما استثناء
 التناظر بهذا الضمير فلنكون ان مفتوحة صورة فعلا تصغيرها وتغير صورتهما مثله قوله تعالى
 واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه
 كلمة ما جسر فقوله اشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فلنقل ان اريد بقوله اشار اليه
 الاشارة الاصطلاحية ثم تعريف الشيء بما ياورى في المعرفة والمبالاة انا الاشارة في الحد
 اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغائب
 والمعهود وغيرهما قبل المراد الاول والتعريف لفظ وهو تعريف لفظ بلفظ اجازة او يقال
 الاشارة في الحد ود لغوية في الاصل صارت هي جزء الحد ودو الحد واما اسماء الاشارة
 الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية فان ضمير الغائب
 وان وضع للاشارة الى شيء يلحق اللغوي لكن لم يقصد فيه بل يقصد كونه كناية عن غائب
 متقدم الذكاء ويقال المراد بالاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح اي ما وضع لمشار
 اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه فلهذا قيل المراد بالاشارة ذهنية ويورد
 عليه نحو ذلك قوله فان الله تعالى منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على
 الغرض وهي في المذكر ولما قل ان يقول لا يستقيم جعل قوله فاخير لفظه وهي
 ان لم يعطف على غير من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حملها على الضمير العائد الى اسماء
 الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تأويل وتسامح وذلك بوجوه احدها ان قوله
 هي مبتدأ محذوف الخبر وخمسة والحكمة بعد مبنية والثاني ان قوله هو مبتدأ

في قوله
 واخر دعوانا
 ان الحمد لله

وناخره يحذف المصطوف أي هي ذواتها وقوله للذكر خبر مبتداء محذوف أي وهو المذكور
 كمنتهاه كذا الثالث أن قوله مبتداء وقوله فامبتداء ثان محذوف الخبر أي هي منها ذوات الجمل
 خبر المبتداء الأول وقوله المذكور صفة ذوات الجمع أن قوله مبتداء ونا مبتداء ثان والمذكور
 خبر ذوات الجمل خبر المبتداء الأول محذوف الضمير أي وهي ذواتها المذكور محذوف والموصول فيما
 عطف أي هي المذكورة التي كمنتهاه وقوله ثان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم
 ثم اختلف في ذل فقال ابن يعيش يمكن أن يكون ذاكلمة ثنائية كهو هي ومن وما فلا يحتاج
 إلى بيان أصله وديان احكام الاسماء المتمكنة غالبية في هذه الكلمة حيث يختلف مبتداء
 فذكرها ونانيتها واقلاد وتثنية وجماع حيث يقال في المفعول المذكور ذوات في المثنى
 ذان وفي الجمع اولاء وهذا امر الثمك والتمكن وعلية احكام الاسماء المتمكنة والمذكور
 يمنع كونه ثنائياً لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من الفداء الصالح لغيره من بيان اصل
 وقيل اصله ذو والواو من فخذت الثانية اعتباراً أي بغيره من وجوبه وقلب الواو
 الاولى الفاء لثقلها وانفتاح ما قبلها وبني تشابهة الحروف في الاختلاف فذهب الثنوين
 للبناء فصار ذواته نظراً لانه كان اصله ذو ولو جبان يكون تثنية ذو وان كعضوان تثنية
 صواباً يجب بانه انما لم يقل تثنية ذو وان فلهين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى
 في غير المتمكن صيغة مترجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد إلى اصله وقيل اصله ذبي بالياءين
 فخذت نية الاخير اعتباراً وقلب الاولى الفاء لثقلها وانفتاح ما قبلها وقيل نظر لان ذواته
 كان اصله ذبي بالياءين ان يكون تثنية ذين كجبان تثنية ذوى وقيل اصله ذوى بفتح العين
 فخذت نية الياء وقلب الواو والهاء وقيل اسم المثنى المذموم والالف دائمة وكمنتهاه
 أي متى كذا ان وضاع ذين فصلاً وتراً واختلف النحاة في منتهاه فذهب الاكثر وذات
 بانه لتقيام صلة البناء وهي مشابهة الحرف في الاعتبار وقيل معرب لان اتمه يختلف باختلاف
 العوامل الاولى اصله لان بناء الواحد والجمع اعني ذواته هو شاهد اصدق على بناء المثنى
 وعلى ان اختلافه صيغتي وغيره مضان الى العامل كاختلافه صيغ الضمائر مثل تاتوا يا
 فيكون ذان صيغة مترجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مترجلة للمثنى

البواقي أي تلك التي تآكلت وكذلك سائر لغاتها وقاندا، إلى ما نكن واولها، إلى اولها لكن
ويقال في القريب أي تشار إليه القريب **وفي ذلك للبعيد** أي التشار إليه
البعيد وذلك **للمتوسط** أي التشار إليه المتوسط أي الذي بين القريب والبعيد وأما
 قال هذين للناسبتين فلا خلاف في ذلك الحروف وكثرة التسمية وكثرة الحروف وأما الخرف
 المتوسط من الطرفين والظاهر أن يذكر في المتوسط توقف مع قدر على معرفة الطرفين وأما
 الحال المعنى الفرق إلى غير حيث قال ويقال في القريب اه ولم يقل في القريب اه بل في
 رأى كثر فخلق هذا الفرق باستعمال ما كان أخوه والعكس لم يتخذ مذهبه والحال
 إلى غير فقال ويقال **في تلك وفي تلك** أي تآكلت **في تلك** أي تآكلت **في تلك**
وأولئك مثل في ذلك أي تآكلت **في ذلك** أي تآكلت **في ذلك** أي تآكلت
 عطف مثل لفظ ذلك في قاعدة البعد وقال الأندلسي لا فرق بين تشديد اللفظ وتضعيفه
 قربا وبعدا وإنما الخرف هو ذلك مذهب المبر وجعل التشديدان أحدي الزين فيصالحون التشديد
 والأخرى بدل من اللام الحذف في الواحد عند المبر وعوض من اللفظ الحذف في الواحد عند غيره
 لأن اللفظ فيهما ألف التشديد لا اللفظ الواحد وانصاف قوله مشددتين على أنه خبر كان الحذف
 أي أن كانا مشددتين وفيه نظر لأن حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل أنه حال من ذلك
 وتآكلت الحروف عليها بمثل ذلك فيكون فاعلين وفيه أيضا نظر لأن معنى المراتل في مثل
 ذلك عامل معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي وأما ثم يفتح التاء وتشديد الميم
 في هنا بضم التاء وتضعيف النون في هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو لاكثر وجاء بكسر
 الهاء أيضا **فالمكان** أي فلا إشارة إلى المكان خاصة إلى خاصة خاصة أي خصوصاً
 والجملة موكدة أي أن هذه الأسماء الثلاثة للإشارة إلى مكان خاصة أي لا يشار بها إلى غير المكان
 لكن هنا يشار بها إلى المكان القريب وهذا وهناك إلى المتوسط وهذا مشددة وهذا تلك
 إلى البعيد وأما الخوفهم قال كذا أو من ثم قلت كذا فلا إشارة إلى المكان الاعتباري **الموصول**
 بنحو الموصول لأنه يفتقر إلى الصلة فالتشبيه الحرف في الاختصار إلى التبرير **التي** أي التي
 أي مبتدأ وخبر الوفاة **وغير ذلك** أي وانصاف على الغير أي لا تم جزيته أو طلالا **التي** أي التي

حال كونه من الكلام الابطلة وعامل مستثنى يرفع او يرفع في ثمة الابطال وعامل من الابطال
 فان قيل ان اريد الصلة للموصول في تعريف الموصول لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الابد
 وان اريد الاصطلاحية فما ان يؤخذ الموصول في تعريفه بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية للبيان
 الموصول ولم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الحد واذ المراد بالموصول ال
 صلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاح وليس
 تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء
 بما يحتاج الى تفسيره من غير ان يعود الى الحد وحتي يلزم الدور كما يقال العاصا قام به العلم
 ثم قال العلم صفة تجلي بها المذكورين قامت هي به فكذا هنا قال الموصول ما لا يتم جزء الابطال

فقر الصلة بقوله وصلة جملة خبرية لا يلزم تعريف الشيء بما هو اخف منه ولا يلزم من ان يسمى
 كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا بد ونهاية لانه النفس فافهم وقال
 اريد بالصلة الصلة للنسبة ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاح وفيه
 نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك
 انما قلت بصلته ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جزاء على اصطلاحهم فيتناقض كلام فان قيل
 الموصول كما لا يتم جزء من الكلام الابطلة وعامل نحو جاء في الذي قام ابو كذا تلك لا يتم
 فضله في الكلام الابطال معوضه الذي قام ابو كذا وجه تخصيص الجزئية قيل الجزاء اعم من
 ان ذكر في متنا والفضل لانها ايف جزء الكلام وان لم يكن وكذا يفتوت الكلام بقوة فان
 قيل لو قال ما لا يتم جزء الابطال خبرية وضمير له المكان اخضر وادخل قيل انه سلك طريق الاجمال
 والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال ان قصد بيان الاسم المصطلح عليه تلك الجملة
 ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلته اخترازا عن الاسماء التي يسمي جزء من الكلام بدون صلاته
 نحو زيد وجل وانما قال وعاند اخترازا عن بعض النظر في المصناف الى الجملة بحيث واذ
 واذ ان هذا الاسم ما لم يتم جزء الابطال بعد ما ذكرها لا يحتاج الى عامل ولا يستعمل
 في الاصطلاح وفيه نظر لاننا اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى اخرجها الى قيد اخذ
 لان جملة لا تسمى صلا اصطلاحا ولو اريد بكلمة ما كلمة فان قوله فعاند اخترازا عن الموصول

الحرف وهو ان وما وكل المصدر يات فاذا اريد بها الاسم بدلالة الموصوف ود التقسيم كان ذلك مستغنيا
عنما وصلته اى صلة الموصول جملة خبرية معلومة مضمونها للتخاطب وانما وجب
ان يكون صلة جملة لان وضع اللفظ والى مشتاتها ومجموعها لغرض وصف الحار ف بالجملة فخل
الغواتها عليها وانما وجبت ان يكون تلك الجملة خبرية لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها والثابتة
الشيء للشيء وثبوتها في نفسه وانما وجبت ان يكون معلومة للتخاطب قياسا على سائر الصفات
لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للتخاطب تبريرا لها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي
قام الالف من قياسه وجعل حيثما كان قيل الوصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
ما عرف قبل الاضربا اذ تفقيد النكرة ما لا يفيد المعرفة **والعائد ضمير** له اى الموصول
وانما احتاج الى ما دل عليه الصلة بالوصول والا كانت اجنبية غير مفيدة وصلة
الالف والملام وهما من الذي والى ما يتا بمعناها للتخفيف اسم فاعل
او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بغيرهما جازا ان لم تكونا بمعنى الفعل لما صح
وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالصفة
اسم موصول وهما ما يدل على الجملة لكنها ايشب اللام الحرفية ما عدا لام التعريف صوتة وهما
يدخلان في فعل صلتهما ما كان جملة معنى مفرقا صوتة علما بالحققة والشبهة لاصفة
كثفان مشابهة بالالف ولا اسم فضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر لانه
لا يقدر بالفعل الابتنى من ان وهو معناه بتقدير المفعول وكان حق الاعراب ان يكون على اللام
الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحيط الاعراب نقل الحرف
الى صلتهما واعتبرت باعرابها على الاكثانية بمعنى الضمير هو على ما ترقى باب الاستثناء ففيل
جاء في الضارب ودايت الضارب ومررت بالضارب وهي الموصولات الذي المفرد
المفرد والى الفاعل الموصوف واللفظان لئلا يذكر **واللتان** لئلا يثنى الموصوف مطلقا
بالالف مضافا الى اعرابها واما الاولى على وزن التثنية والى
الذين كلاهما يجمع المذكر **واللائي** واللاء واللائي واللائي
واللائي كلاهما يجمع المذكر **واللائي** واللاء واللائي واللائي

المفرد والثني والجمع والذكر المؤنث خبران من يخص بدوى العلوم والمفرد ما يطبق الحقيقة و
 قد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا واما الذى ذكره بعض النحاة على انهم اشد على الاخرى عينا
 واما المؤنث بمعنى التى فتواتين احسن من عند عندي **ونى والطائفة اى فى**
 المشقوقة لا بنى طوى اى ذوالى يستعملها بنوطى بمعنى الذى والذى ثم اعلم ان ذوى معنى اثنين
 بمعنى صاحب كلهم فى الاسماء الستة ومعنى الذى والذى لغة بنى طوى وهو الازدحام والفرق بينهما
 ان الاولى معرفة وهذه مبنية لا يتغير تقول جاءنى ذوقام ورايت ذوقام ومرت ذوقام
 ويستوى فيه المذكور والمؤنث والواحد والثني والجمع والقائب والياض كقوله محاذف لثني ضمير
 مبني ما مضى لا يفيين للعظم ذوا فاعارة اى للعظم الذى فاعارة ذوقول الاخرى فى الماء
 اى وجدى وببنى ذوقرف وذوقوب اى التى حفرة فاعارة التى طويتها وى اى احد
الراية فيها اى من نحو ما اذا ضمت اى شوالى منعتها وكذا احد من الاستفهامية نحو
 من ذا الكرم وقيل ان ذامن الموصولات مطلقا **والالف** واللام عطف على ما ذكر
 من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوم ان كلا منهما موصول وليس الامر كذلك
 بل مجموعهما موصول قيل الجمع يجرى كالمجموع بالجمع بلفظ الجمع كانه قال ومجموعهما و
المفعول يجوز حذفه اذا كان مفعولا لقوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولا
 رسولا وانما جاز حذفه مثل هذا الضمير موصول العلم به لكونه محتالبا اليه حيث يحتاج للوصول اليه
 فيدل على الحذف وعلى ان الحذف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلا بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتالبا
 اليه حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير بموصول الغرض وهو الاختصار بحيث ان الظاهر الذى هو
 الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذى هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون ما يدلى الى الموصولة
 نحو سمع الله لمن حمده او اعاد اليه ضمير او ايضا كما عرفت نحو الذى ضربت عنه فلا مد وبخلاف
 صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة فيها فالضمير احد دلالة موصوليتها وبخلاف
 ما اذا كان فى الصلة ضمير الفاعل لئلا يمحذف فاعلم ان العائد الى الموصول غير اللام
 اذا كان فضلا ولا يكون ضمير سواي يجوز حذفه لانه الموصول عليه بخلاف ما اذا كان
 ضمير سواء نحو الذى ضربت عنه فلا مد وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده

ان القمير عائد الى غير الوصول فلا يجوز حذفه من بابيت لا يدل للموصول على الحذف والاستغناء
هذه فتاوى المثل سمع الله لمن حلف قاصدا قوله من عدم على ما هو شأن من يعتمد ابتداء السمت
كان هذا غير بائس من جهة التي للزوم حذف القمير المستغنى عنه مراد فلا يكون مما يشبه الفاظ
الفرأ فبدعى ان يفسد الصلوة كالجاء في بعض الروايات وبجلاء صلة الام الموصولة لعدم
ظهور الموصولة فيها والقمير احد لا اهل وهو صوابها فان قيل اى حاجة الى ملائمة الموصول عليه
فلم لا يجوز حذفه انما المصوب اذا كان في الصلة ضمير ان او كان القمير عائد الى غير الوصول
فيلزم الاصل ان الضمير وان كان فضلا لا يحذف لان الاضمار خلاف الاسماء وانما نعت
الضمير بالانحصار وبعد الحذف يستوى الظاهر للضمير فلا حاجة الى اوتكاب مخالفة الاصل
الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار بخلاف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا
احتج الى الضمير من حيث هو ضمير العائد الى الموصول يجوز حذفه فليقم ام الدليل على تحقيق
مخالفة الاصل وهذا الاضمار والحذف فليكن هذا التحقيق يظهر ان اللفظ العائد للضمير اى العائد
الى الموصول لا يتم الموصول الابه فيخرج العائد الى غير الوصول والعائد اليه المنعقد وانما قيد العائد
بالمفعول ليجوز العائد الذي هو فاعل وقية بطل لانه كما يخرج العائد الذي هو فاعل
بمخرج العائد الذي هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبره غير جلة في صلة اى مطلقا نحو قوله
قال ايام الله عز وجل عتيا هو الله وفي صلة غير عند مله اقول في قوله وهو الذي في
السماء الله وفي الارض الهاء الذي هو في السماء المحذوف العائد من الصلة لطولها بالاعطف
سماها فاما ما في قوله المفعول ثم علم ان العائد للمفعول يجوز حذفه اذا كان العائد ضميرا
منقضا او اضماعا للاسم الذي ما ضربت الايات فحينئذ لا يجوز حذفه ان لو حذف لا يعلم انه
حذف ضمير منقسل بعد الالجاز ان يكون المحذوف ضمير متصلا بقول الاضحية ان يفوت
الغرض الذي لا جاز لا اتصال فعدم جواز الحذف ههنا للاباح و اى الخبر من شئ
جزء جلة بالذى او بالى الباء للاستعانة اى باستعانة كلمة الذى وليس بصلته
والذى ضمير عنها لا ضمير بها فصدرتها الجملة القطعية مع ما عطف عليه جزاء الشرط
فان قيل الجراء محمولون بذكرى من غير ان الشرط ههنا قد تقدم على الشرط قبل سماعه واذا ارد

واذا اردت ان تخبر عن شئ يا مستعانه الذي لو يا مستعالم الذي وهذا الشرط مقدم على الجزاء ولا
 محالة اى وقت كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت موضع الخبر عنه اى في
 موضع الذي قصد الاخبار عنه ضمير لهما اى الكلمة الذي واخره خبر عنه
 اى اخرت الخبر عنه حال كون خبر احد اى عن الذي فاذا خبرت الفاء للتفسير والتعليل
 اى فاذا اردت الاخبار عن زيد من ضرب زيد بالذى الجار والمجرود صغرت
 زيد اى عن زيد الكائن من ضرب زيد او كلمة من تبعية اى عن زيد الذى هو بعض هذا
 التركيب قلت الذى ضربته زيد بنصير الذى وجعل الضمير في موضع
 زيد وتأخير زيد خبر الذى وكذلك اى مثل الذى الالف واللام في
 الجملة الفعلية للتصغير خاصة اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية
 خاصة اى خصوصاً لتصغير بناء صلتها وهى اسم الفاعل والمفعول
 من الفعل الذى في الجملة الفعلية اذ لا يصح بناء من جملة اسمية فاذا خبرت عن زيد من ضرب
 زيد بالالف واللام قلت الضارب اى انا بنى واذا خبرت عن زيد من قام زيد بهما قلت القام
 زيد واذا تعدى امر منها اى من الامور المذكورة اى شرط من الشرط المذكورة
 وهى بنصير الذى وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه خبر لهما تعدى الخبر
 المذكور وهو الاخبار بالذى ومن ثم جاء من ابل امره لا تقعد لغيرها تعدى الاخبار لمتنع
 الاخبار بالذى في ضمير الشأن فهو زيد قائم حتى اخبار ان يقول ومن ثم امتنع عن
 ضمير الشأن لان ضمير الشأن مخبر عنه لا مخبر به الا ان جعل الخبر عنه ظاهراً على الاقبح على نحو
 الحياة والصدق وانافى حاجزاً وانما امتنع الاخبار بالذى عن ضمير الشأن لامتناع تأخر خبر
 عن الذى بان يقال الذى هو يد قائم هو لانه يشتمل المقدم على الجملة انفسه وانما بدأ به اللفظ
 من الاخير لا الاول اخذاف عن الغريب وفي الموصوف وفي النصفه فلا يجوز في ضرب زيد
 العاقل ان يخبر بالذى عن عمر لانه عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع
 واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذى ضرب هو العاقل زيد لانه
 وقع الضمير موصوفاً ولو جعل في موضع النصفه بان يقال الذى ضرب زيد هو العاقل

لزم دفعه لخصيصه وقد عرف ان الضمير لا يوصف كما يوصف به ثم الاخبار عن الذي سوف انما يمنع
 اذا كان بدون الصفه اما اذا كان مع الصفه فغير يمنع نحو الذي ضميره زيد العاقل وفي العمل
العامل فلا يجوز في جميع من دق القضا والثوب ان يخبر بالذي من الدق لامتناع جعل الضمير في
 موضعه لانه لو جعل الضمير في موضعه بان يقال الذي عجبت منه القضا والثوب دق لزم لعمل الضمير
 وهو يمنع ثم الاخبار عن التصدير العامل انما يمنع اذا كان بدون المفعول اما اذا كان مع المفعول
 فلا يمنع نحو الذي عجبت منه دق القضا والثوب وفي الحال فلا يجوز في نحو جاعني زيد اركان
 غير الذي من قوله بان لا امتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاء
 زيد هو كك لزم وقوع الضمير الاول وهو يمنع للمعرف ان الحال لا يكون معرفه وفي الضمير
 المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي من الضمير العامل الى المبتدأ
 لامتناع تصدير الذي لانه لو صد بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول
 لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممنوع وفي
الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربته فلا مفعول ان
 تخبر بالذي من فلا م امتناع تصدير الذي لانه لو صد بان يقال الذي زيد ضربته فلا مفعول
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد
 وكل منهما ممنوع وما **الاسمي** انواع غير لغز ان عن ما الحرفية كالنافية والمصدريه
 والكافه اي ما المنسوب الى الاسم فبسته الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هو
 من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة هو **وصي** الذي بمعنى الذي نحو اعجبني ما
 صنعت اى الذي صنعت و **اسم** فيها مية نحو واثلك يمينك يا موسى و **شرعية**
 نحو ما تشنع اصنع و **موصوفه** اما بفرغ خبره ثم بما يعجب لك اى شئ يعجب لك هو
 اي بملأه كقول الشاعر وبما يكره النفوس من الامر ثم لفرجه كحل العقال وما في البيت يحل
 يكون كافه اي ما تحذر عن العمل مبنيه لدخول رب على الفعل كقولك تحلى ربما يود الذين الا ان
 لغزار وكونها موصوفه بمعنى شئ والعائد محذوف اي رب شئ كرهه النفوس لانها لو كانت
 كافه لا بد لها من حذف مفعول يكون حينئذ وكان تقدير الكلام وبما يكره النفوس شئ ما من الكا

من الامر وحينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والجور وهو من الامر بمقامه
 قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره المصنف في شجرة وفيه نظر انه لا
 يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي للتبعض كما في اخذت من العلم شيئا فلا حاجة الى
 حذف الموصوف واقامة الجار والجور بمقامه فلا ولي ان يقال ان كثره واعتداله ان يكون متعلقا
 وان يكون كافيا وللثالث يصلح محملا لكن يرد عليه ان المثال وان يصلح محملا لكن غير المقصود
 ان اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة
 راجحة هنا محل رب على باب الكثرة وهو كنهها فيكونه وغيره لخلطه على الفعل وقامه على
 بمعنى الشيء منكر عند ابي علي الفارسي بمعنى الشيء معرقل عند سيبويه فحوله تعالى وان تبدل
 الصدقات فنعما هي اي فنعم شيئا على وقع الشيء واما ما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة
 وصفه وصفته نحو اكرمه بوجه ما اي بوجه وقيل هي حرف زائدة فاعدها الابهام
 وتأكيد التنكير تظليما نحو لا مرا غلبت او تحقير انما اعطيت عطيتا او تنويع المخوض به ضاربا
 واتخاذ كل انواع ما في اللوات لانها ليس لها باب علافة وانما وافقه لما الموصولة لفظا فبينما
 في ضمن الموصولة ومن كذا ذلك اي مثل ما في وجهها الا في التامة والصفة
 فان من لا يكون تامة ولا صفة خلا في الا في على فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك
 والشرطية نحو من ضرب اضرب والامتنعها مية نحو من فعلت من ومن ضربت والموصولة
 بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غير نا حيا النبي محمد ايانا اي من شخص غيرنا وبالجملة نحو
 من جاءك اكرمته وبناء من وما الموصولين لشبه الخوف في الافتقار وما الاستغناء
 والشرطيتين للضم حرف الامتنعها والشرط وبناء التامة والامتنعها لمتابعتها الموصولة
 لفظا واي للمذكر بمعنى الذي واي التامة بمعنى التي فمن في اي وجهها اي تكونان موصولة
 نحو اضرب ايهم واليهن لقيت واستغفها ميتين غوايهم اهل البيت ومن اخذك وشرطيتين نحو
 اياها غوايها الاسماع الحسنى واي تحريقه سلكك سلكك وعموسفين غوايها الرجل
 وبانها التامة ولا يعرف كونها موصوفين في غير هذا المقام واحاز الاختصار كونها موصولة
 في غير هذا المقام ايضا نحو مرث اي محسن اليك فان قيل قوله كن تشير الى عدم كونها موصوفين

لعدمه في من لكنه ثابت بالانفعا قنوروث برجل اى رجل وامرأة اية امرأة اى رجل كامل وامرأة
كامل قيل اهل الشيخ اه وجهه فالاستفهام لان اصلها صفتين هو الاستفهام لانه اذا قيل بر
برجل اى رجل فكانه قيل بر برجل عظيم لا يعرف الشبهة فيسأل عن شأنه ويقال اى رجل
الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فلغرب بأعراب الموصوف قبل هذا كان شبهها بمن في حق ثبوت الوجه
الاربعة وانفعا والثامة والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت
ما ثبت فيه دون انفعا ما حقق عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد به ما صفتين دون من
فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف
لوجود السببين العلوية والثامث وقد نقل ههنا من قولنا قيل هو غير منصرف وتنوينه لمساكلة
مسماه والمنوع في غير النصرف تنوين الممكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في قول
واما ما زنته فنصرف وهي معرفة اى كلمة الى الوصوله معرفة وحدها حال يأت
للمكره اى منفردا ومصدرا مقام الحال اى يفرح افرادها والجملة حال فان قيل سائر افرادها
اى واية سوى كنهها موصوفين ايضا معرفة فلا وجه للتخصيص كونه موصولين قيل
افرادها في الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لا مطلعا اى وهي معرفة من بين الموصولات
وحد عما اى لا يشاركه في الموصولات في الاعراب غيرها وذلك للزوم اضافة للمادة عن البناء
لنوعها منزه التنوين المتأني للبناء فكونها دالة على امكانية الاسم فكذا ما هو دالة منزه وهو
بإضافة ولا يرد نحو حيث فانها لازم للاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان اللاحقة اعتبر بها
نذا صرنا وجهه قد سبق في بحث غلامى ولا يرد نحو يومئذ يوم يقع الصادقين ويوم ينفع في الصلوة
فان الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة
والى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة تشبه بمعنى اصل كما انها من حيث انها فاعلم
مقام التنوين مانعة في البناء فوقيقا بين جهتي كونها داعية ومانعة الا اذا حذف
صلها وصلها اى صلة اى فيجوز ان ياتي على الضم ان كانت مضافة نحو قوله
نعالى لنفخ عن من كل شيعته اتم اشبه على الرحمن عتيا اى لنفخ عن من كل طائفة من طوائف
النجى والنفسا دال على هو اشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فتعذر به اى في اتصاله

في النار وذهب الكوفية الى انها عربية مبتدأة استغناية لاموصولة ومن كل شيعة متعلق
بالنزع ومن للنسب بعض الجمل صفة شيعة بلول يقول فيهم لان الجمل الانشائية لا تقع
وحده يونس على التعليق بالاستغناية ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصا
وفيه اختصاص التعليق بالشيء مذ هب هو نفس فلا يلزم عليه ذلك وحده الانقش على زيادة من
في الاثبات كما هو مذ هب فيكون كل شيعة مقولة وجعل اياهم مستانفة وانما ينش بعد حذف
صدر صلتها لان البناء كان صفدا شبا ههلا ما لها اعنى ما اثر الموصولات تشبهها بالحرف
في الاختصار وهذا انما منع عن صفدا شبا ههلا لاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها
ازداد تشبهها بالحرف لزيادة افتقار بحذف صدر صلتها التي هي مبنية وموصولة فعارض
هذا الجحفة جهة اصابها فعاد مبنيا لان ما هو صفدا لاشياء يميل اليه كل شيء باء في سبب
غير وفيه انه منقوض بما اذا كان غير مضاف ولما حذف صدر صلتها نحو اضرب اياه افضل
اي هو افضل حيث وجد ازدياد افتقار بحذف صدر صلتها ولم يبين لان لم يجمع الامنصوب او انما
بني على النعم لانما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يجره ويبيده وهو الصلة فانها المبنية للوصف
جبر ذلك النقصان بالنعم الذي هو اقوى الحركات كما قيل في قبل وبعد

وقت ال سيبويه الاحراب بعد

حذف صدر صلتها ايضا لغز ميلة قال الجرجي خيفت من خلتق الكوفة فلم اصنع احدا الى مكة
يقول اضربها بهم الافضل الامنصوب وفي ما ذا صنعت كذا امن ذا الكرم
وجهان احدهما اي احد الوجين **والذي** اي امانة معنى الذي يكون ذا
موصولا وما استغناية ما بغى اي شيء اي شيء الذي مست وجوابها اي جواب ما ذا صنعت
على هذا الوجه **مع** اي مرفوع او ذورفع على انه خبر المبتداء المخدوف فالنقد في قوله الاكرام
في جواب من قال ما ذا صنعت اي الذي صنعت الاكرام **والوجه الاخر اي شيء** اي امانة
معنى اي شيء يكون ما ذا صنعت اذا لم احد بمعنى اي شيء كانه قيل اي شيء صنعت فيكون ما ذا منصوب
المحل على انه مفعول به لغوا صنعت **وجوابها** اي جواب ما ذا صنعت على هذا الوجه فموجب
اي منصوب و ذونصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ما ذا صنعت كان المعنى

هـ سمعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو وجواب ما ذابنفقون بالرفع والنصب فالرفع
 على انه خبر مبتدأ محذوف اي الذي ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو
 عفو المال ما يفضل عن النفقة **اسماء الافعال** بنيت لقيامها مقام الاسماء الماخو كما
 اشار اليه الشيخ بقوله **ما كان بمعنى الامر والماضي** كلمته كان هذه
 يحصل الوجوه الاربعة وهي ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار واذا كان اي **مما**
 كانتا بمعنى الامر والماضي **الماضي** اي ما صار بمعنى الامر والماضي او بمعنى الامر والماضي
 قلتم الامر ان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان اسماء الافعال قد يكون بمعنى الضم
 مثل ان بمعنى الضم وادع بمعنى اوقع فكيف يحل المحذور لجيب بان اصلها كونها بمعنى
 مفعول وتوجع وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يريد نقضا فان قيل نحو الضارب اسم بمعنى
 الذي ضرب فينبغي ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر والماضي وضعا وان
 صدر بمعنى الماضي بعارض نحو لم يضر فيكون اسم الفعل لما كان بمعنى الامر والماضي وضعا
 صدق عليه هذا الفعل لانه قد دل على معنى في نفسه وقدرنا باحد الازمنة الثلاث وضعا ولجيب
 بانها وضعت اول اسماء لانها في الاصل ما مصدر او ظرف او جوار ومجرور وضعا
 بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري استعمل فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل
 فلم يبق اول تعريف اسم الفعل نحو الضارب اسم لعدم الوضع الثاني ولم يخرج عن الامعاء لمحقق
 الوضع اذ لم يبق فيه فاتهم فان قيل لم يعرف ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل الدليل وذلك
 لان صيغها نحو الفاعل الصيغ الافعال ولان بعضها يكون عند التثنية نحو مري وصديق او واقعة
 تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والمجرور وكذا قد فانه منقول عن
 لانه في الاصل تصغيرا وادانصغيرا ثم حذف الواو وكقولهم تعالى لهم رويدا وواحدة
 فانه منقول عن الظرف وعلية فانه منقول من المجرور والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها
 وبعضها يشبه ان يكون مصدر او لم يثبت استعمال مصدرها نحو وشكان بمعنى شبع وشكا
 بمعنى اضرى وحياهات بمعنى بعد وتال بمعنى اترل فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة
 عن البصا والين وشكان وشكان على وزن ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوى

لوى يلوى على مد ضرب يضرب وهيهات على وزن قواة وهو مصدر وتوق ونزال على وزن ذهاب
 وهو مصدر ذهب فيجوز ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا
 نحو **ويزيد الى** مهله نظيره ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه **في** مستعمل
 وهيهات ذلك **اي بعد** نظيره ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه **في**
 غير مستعمل وانما اخبار هذين الثلاثين لتشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او
 الماضي والى ما كان متعديا ولازم ما والى ما كان المنقول عنه **في** وسنعمله اولا وفي محل هذه الا^{سماء}
 من الاعراب مذ هبان أحد هما الزرع على الابتداء فيكون معناه عليها السلام مسكنا لبرجله كقائه
 الزيدان على راي **فيه** نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب باننا لانقسم هذا النوع من الابتداء
 ينافية بمعنى الفعل الكونه مسندا به لا مسندا اليه الاقوى ان قايما في قوله اقام الزيدان مبتداء **فيه**
 معنى الفعل لازم معنى يقوم الزيدان وللثاني النصب على المصدرية فيزيد زيد امثلا في تقديره **ويزيد**
 او اذا تم حذف الفعل وصغره ولما تصغيره الترخيع بحذف الواو **فيه** نظرا لانه ليس له في تقديره
 لفعل قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل
 فاخذها حكمه و**فعال** مبتداء **اي** ما يوزن بفعل بمعنى **الامر الجار والمجرور** وصغره
فعال **اي** فعل الكائن بمعنى الامر من **الثلاثي** الجار والمجرور له صغره الامر **اي** الكائن
 من **الثلاثي** او حال من ضمير ثبت قياس وهو خبر لقوله **فعال** **اي** قياسى او قد قياسى وجمي **فعال**
 بمعنى الامر من كل ثلاثى قياسى عند صيدويه يعنى ان كل فعل ثلاثى يصح ان يشتق عنه **فعال** بمعنى
 الامر **كزوال الكائن** بمعنى **انزل** وضرب بمعنى ضرب و **كأال** بمعنى كل وكتاب بمعنى
 اكتب وعلام بمعنى علم وفي غير **الثلاثي** سماع ايات الاقراء وعمرار وعند البرد جمي **فعال** **اي** مطلقا
 سماعى وعند الاضطرر جيبه مطلقا قياسى ثم اعلم ان **فعال** **اي** بمعنى الامر من اسماء الافعال و **فعال**
 اقسامها ليس منها و**فعال** مبتداء مصدر **اي** حال من ضمير قوله مبنى ولا يجوز ان يكون حالا
 عن **فعال** لان ليس بفعل ولا منصوب به معرفة **اي** على المعاني **كفي** **اي** علم للضمير **الضمير**
اي من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العمل تغير الضمير بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر
 وانما قلنا انه معرفة بدليل قوله تعالى **فما بالنبية** واما لزوم **الثانث** فيرد عليه بان سائر اقسام **فعال**

مؤنة وصفة عطف على قوله مصدر اى صفة مختصة بالبناء مثل **بافاق**
 وبأخبارا وغير مختصة مثل جناح الشمس حلاق للبيئة وقوله مبني خبر لقوله وقال اى
 مصدر اوصفة مبني واما بنى فقال الذى هو مصدر معرفة اوصفة لمشا بهته له اى
 فقال الذى هو مصدر معرفة اوصفة لفعال التو بمعنى الامر **عدلاوز** فاعلم ان اى
 عدله وزنه لعدل فقال بمعنى الامر وزنه اى حال كونه معدولا وصاحب زنه
 يعنى كان فقال بمعنى الامر معدول عن الامر فكذا فقال مصدر اى معدول عن المصدر للعرف
 وصفة معدول عن فاعله **وعلى الاعيان** الجار والمجرور وصفة قوله على وقوله
مؤنة صفة اخرى لقوله على اى على كائنات الاعيان مؤنة معنوية واللام فى قوله
 للاعيان المجنس مبطل معنى الجمع اى على اللعين المؤنة المعنوية فلا يريد ما قيل ان نظام ليس
 على الاعيان بل على اللعين فلا يصح القليل وفيه لحن زعماء اذا كان على اللعين كجاء والواو فى
 قوله **وعلى** داخل على قوله مبني العطف على قوله مبني السابق الواقع خبر للبناء وهو قوله
 ولا يجوز ان يكون قوله على حال عن فقال المقدود بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول
 به بل هو حال عن مفهوم قوله مبني فى الحجاز ومعرب فى تميم يحملها بمعنى خبر واحد اى اختلف
 فيه حال كونه على الاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني فى الحجاز ومعرب فى تميم لم توارى
 على معمول واحد وان تعلق باحد هاتين لم يخلو الآخر عن التعلق بهذا الحال **كفطار**
غلاب مبني فى الحجاز لما فى فخار وفاق اى المشابهة بفعال الذى بمعنى الامر
 عدلاوزنه **ومعرب فى تميم** اى فى استعمال بنى تميم لجيشه واستعماله معربا على ما
 حكوا ولان العدل التقديرى لا يورثى البناء لتضعفه **الامكان فى آخره** راء
 اى كان وقوله فى آخر خبره والجملة صلة اوصفة ما منصوبة المحل على الاستثناء من
 المؤنوب لانه مستثنى من قوله فقال على الاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن فقال فيكون على
 اى مستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بناءه واغرابه بين اهل الحجاز وجميع بنى
 تميم وفى بعض النسخ **ارما** آخره راء بدون كان وفى كانه مبني بافاق اكثر بنى تميم لانه لم يعرف
 الا ببنى لول ذلك بناء على نقل الراء الذى هو من حروف التكرير فهو جيب للتصنيف فيه بالامام الرواسي

وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر **محض** وعلم كوكب طار اسم للكان للترفع وكلم
اسم لخرقة تشبهها النساء ازواجهن ونحو ذلك **الاصوات** وهي ليست باسماء لفظية
كأنها دالة بالوضع ونحوها في باب الاسماء البنية لأجواها مجازاتها واخذها حكمها وبنيته
تجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمر وعدد عددان وانما قال الاصوات
ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيئة كلف
عند انخاف البعير او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة
على الاصوات من نحو فتح صوت انخاف البعير وعا صوت الغراب **كل لفظ حكى**
صوت وليس المراد به حكاية الصوت في نحو عاق صوت الغراب لانه اسم للصوت ولا
القصصين فيه حيث يقال ايضا فتح صوت انخاف البعير فيصير الغنمان قنما واحدا بل المراد
بهيئة الانسان بصوت غيره من هيئة او طائر او غيرها أي لفظ صوت به مثل صوت
بهيئة او طائر او غيرها كما يفصل بعض الضاد بين عن الضيد لئلا يفر الضيد الصوت
والصوت بمعنى واحد يقال قد مات الكلب يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان يصوت
او صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعل أي كل لفظ صوت بذل
للها كزجرها ودعائها واخشائها او صياها او غير ذلك مثل عدس زجر للها ثم
انحاء للغم وهي خشى للكلب أي طرده وسقعه حتى لا يلبس بالعرض هذا الصوت انقيا والها
عند معار هذه الاصوات وذلك لأجواء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم يذكر ههنا قنما
فالتا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلقي بالغير كصوت النعجب يقال دعى ما الفظ
أي اتعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وكان له لا يفلح الكافرون أي ما نسبته الى حال بان الكفر
بالتون الفلح وكأوه صوت المنوجع يقال اوه أي توجع ونحو ذلك فبل لان حكمه صلح بالدق
لانه اولى الاقسام وفلك لان هذين القسمين لما كان ملحوظين بالاسماء البنية تجريها
مجري ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحوظا به اولى لكونه صلا الانسان
من غير تعلقي بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف أي وصوت به للها ثم او غيرها فلا يخرج
ما صوت به لنعجب كوي او توجع كأوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام

وعشر ثلثا اريد بيان حاله ومرتبه في العدد غير المركب لئلا يكون مع بناء التركيب الى واحد من احدى
عشر معنى واحد من احدى عشر تغيير الجزء الاول وهو الواحد الى حيثما سمى فاعل مقولوب من
الواحد الى خمسة الحادى فانه مقولوب من الواحد بدليل امثله اشتقاق فاعل الواو عن الدال
وقد هن الحادى على الالف فصار الحادى فقلبت الواو ياء كما طبت في الدال وفي الثاني عشر الى الثاني
عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد وللعطف بعد التغير اذا اعراب البناء في النقول
باعتبار المنقول عنه وللحق باعتبار النقول اليه ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي ليس
حال التعدد بنى للعمل على الذي لبيان العدد، فحادى عشر محمول على احدى عشر وكذا الثمان عشر
على اثنان هذا الاثنى عشر مستثنى من قوله بينا الامن اخوانها لان اثنى عشر ليس من اثنى
حادى عشرى بنى الجزء ان الاثنى عشر فانه لا يبق فيه الجزء من بل يبنى الثاني ويعرب الاول شمس
بالمضارع سقوط الذي لان سقوطها من احكام الالف فاعطى لحكم المضارع والآخر
الثاني اى ان لم يتضمن الثاني حرفا عربيا لجزء الثاني لعدم سبب بناؤه مع امتناع
عن الصرف لوجود السببين اى العلية والتركيب كجملتك وبنى الجزء الاول على التفعّل
في الاصح اى اصبح الوجه لئلا يسطر على منع من الاعراب وعدم الواو اسطة بين الاعراب والبناء
ويقول يربى الجزء الاول مضارفا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل
مع انضائه الى الكليات اى بسن الكليات اذ جميع الكليات ليست بمبنية فقولان وفلان
كلياتين عن الاعلام وكمن وكمايين عن الاجناس فانها معربات فما الكليات المتناظرة
تعتبر بها من شئ وقع مفسر في كلامه متكلما اما يجعله مبهما على المتألم او لشيء من هذا
ما ذكر المصنف في شهوره وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كقولنا لانه غير معتبر بها
عن شئ وقع مفسر في كلامه متكلما وانما يعرف الكليات في المتن والكنى بذكر الجزئيات
لانها معدودة منحصرة معلومة بالعين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها كذا وكذا
للعبد وصفه كذا وكذا الكائن للعدد او وصفه كذا وكذا كذا كذا لسان لسانه وقام
كذا كذا عن غير العدد نحو فوجده يوم كذا كذا عن غير السبب او الابد وخوها وكيت
وزيت الحديث والتعريف ولا يشبه قولان الا انه كذا كذا من قول كذا كذا

فلا نكتسب كونه كذا في غير ذلك وبينه من الحديث والفظة وأصلها
 كنه وذيت بالتشديد فحقها وانما بينت الكليات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذ
 ونقصن كذا الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التوحي فقيضها كونهما
 للكثير وكونهن بالتفليل وعلى الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل كنه وذيت على
 للكنى عنها بصا وهي تشبه مبنى الاصل على ما عرف فكلم الاستفهامية اي دالة
 على الاستفهام مميزة اي مميزة الاستفهامية منصوب على التميز مفرد
 غير درهما عندك وكم وجلا خبر مثلكم متداوم مميزة هامة اثنان ومنصوب خبر لكونك
 الخاف والمجلد خبر للبند الاول والخبرية اي مميزة الخبرية بمجذبا المضاف واللام
 المحل محروس على الاضافة مفرد ومجموع اخرى فكم وجلا او رجلا عندي
 وانما كان مميزة الاستفهامية منصوبا مفعولا ومميزا لغيره اوجوبها لانها المالحظ
 على العدد باعتبار كونها كالتثنية عندنا فالحكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف
 للمميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كنه الخبرية والاستفهامية حيث اعطى
 حكم العدد والمميز بالمنصوب فنصب مميزة خبرها واعطى الخبرية حكم العدد للمضاف الى المميز
 فنقص مميزة خبرها على الاضافة والمالحظ الخبرية على العدد للمضاف وهو نوعان مضاف
 الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف عبر في حكم
 كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لمالحظ على العدد وحملت على العدد
 بين القليل والكثير وهو من احدى عشر الى تسعة وتسعين ودون العدد القليل وهو ما دون التسعة
 ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها الثلاث لا يلزم الترجيح بلا مرجح والنوسط واجب لان خبر
 اوسطها ولان كنه الخبرية لمالحظ على العدد للمضاف لانها تقيضت فكان الخبر بعدها
 اليق و اخرى خبر خبرية انما يجب ان لا يفضل بينهما وبين مميزة خبرها شي فان فصل بينهما
 فلما صار النصب حلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كنه في النار
 رجلا فان قيل قد قالوا ان كنه الخبرية لا تشاء للكثير فاجبه الجمع بين كنه خبرية ويكون
 جعلها استثنائية والثنائي بين الخبر والافشاء ظاهر ولهذا يجوز التصديق والتكذيب الخبر

في الخبر دون الانشاء قبل كذا تنافي بينهما لا خلافا في جهة نحو كره رجل ضربت اخبار
 بضرب كثير من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذب ما ضربت كثيرا
 من الرجال ولا يقال كذب ما استكثر الضرب كقولنا ما اكثرهم عجب ان يقال ليسوا
 بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجب من كثيرهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا
 تنافي مع اختلاف الجهة وقد دخل كل من اليقينيه فيهما اي في ميم كذا الاستنها
 وميم كذا الخبرية كقوله تعالى وكذا كان الفصل بينهما بين ميمها بفعل متعد وجب
 دخولها الفلا يذهب ميمها بمضول ذلك للشعدي كقوله تعالى وكذا هلكا من قرية وكذا انزلناهم من
 بينة ولحمها اي لكم الاستنهامية والخبرية **صد والكلام** اي لا يميل فيهما ما قبله من
 فلا تقعان فاعلين وصفين لان الفاعل والصفة واجب للباخية وانما استحققتا الصدور
 الاستنهامية يضمن الاستنهامية والخبرية يضمن معنى الانشاء في التذكير وان رب يضمن الانشاء
 في التثنية او التثنية على الاستنهامية **كلها** الضمير عائلا الى كذا الاستنهامية والخبرية قل
 لوقال وكذا انها كان او في الثانية الاستنهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها
 بناويل التذكير اي كل واحد من كذا الاستنهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كذا الاستنهامية والخبرية
 الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجررا واي يقع مرفوعا معلا وكذا منصوبا
 ومجررا فتش في ضمير كونهما مرفوعين وصفين ومجررين فقال **فكل ما بعد الفاء**
 للتفسير وكل ما موصوفه وفي كونها موصولة نظير في الموصولة معرفة وكل ذلك اذا دخل على الخبر
 اوجب لصاطة الامر بدون الافراد وحيث لا يستغنى عن ذلك ظاهر فيكون موصوفه
 في جهة ما لذلك اي كل لفظ من كذا الخبرية الاستنهامية وقع بعده فعل غير مشتغل عنه
 اي غير مرفوع كسب تعلق بضمير او متعلق كان منصوبا ضمير كان العائد
 الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا بخبره والجملة خبر المبتداء وهو كل ما بعده وانما كان منصوبا
 لوجه الفعل اليه وعمله فيه **كلها على حسب** اي على حسب العامل وذاته اي على حسب
 ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا على ذلك نحو كره رجلا لقيت
 وكذا غلاما شريت فان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك نحو كره يوم ما شريت كره يوم صمت وان

آخر كان منصوباً على ذلك نحوكم رجلاً كان من جاءكم فوكم بجل كان من حضرته وان اقضى
 مصدر را كان منصوباً على ذلك نحوكم ضرباً ضربت وكوم ضربت ضربت وفي قوله في شغل
 عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كسبب تعليل ضميره او متعلفه لا يمنع ان تصابه على شريطة
 التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحوكم رجلاً او رجل
 ضربته على شريطة التفسير بتقدير كرجلاً او رجل ضربت ضربته وكذا في نحوكم رجلاً
 او رجل ضربت غلامه لان الناصب في صورة شريطة التفسير انا اقضى المفعول الصد
 يقتدر مؤخر افلا فائدة في اشتراط هذا الفيد لان تصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا
 الفيد لان تصابه على سبيل الوجوب والنصب في نحوكم رجلاً او رجل ضربته جائز لا
 بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن الحد فغيره بقوله منصوباً كونه منصوباً على سبيل
 الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فرفع يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشغل
 عنه بضميره او متعلفه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوب
 الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام للشتم على الجواز والوجوب فيدخل في
 ضميره والا فهو مرفوع نحوكم رجلاً او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشغل عنه
 لفظاً او قد يراد به نحوكم رجلاً او رجل ضربته لان التفسير كرجلاً او رجل ضربت ضربته لما
 ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير انا اقضى المفعول الصد يقتدر مؤخر
 فعل هذا يراد بقوله منصوباً وبقوله الا فرفع الوجوب في كلا الوجهين على معنى وان
 لم يكن كذلك لالفاظ ولا تقدير مرفوع او يقال انما قيد به احترازاً عن نحوكم رجلاً
 او رجلاً ضربته اذا جعل كرجلاً او رجل ضربته لا يقتدر بعده فعل غير مشغل عنه وكل
 ما قبله ما موصوفه لا موصولة لما ترى كل لفظ من كمال استغنائه مائة والخبر
 قبله حرف جر و مضاف فحرف وبالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف
 الجار للفظ او التقدير نحوكم رجلاً او رجل ضربت الضمير بكم رجلاً او رجل ضربت وغل
 كرجلاً او رجل ضربت وعبد كرجلاً او رجل ضربت فان قيل كرجلاً او رجل ضربت فانما دخل عليه
 التجار والمضاف لا يكون دخلاً في الصدر قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انقل الصلة

اضربه وان لم يكن نعتها فعل غير مستعمل عند ولا قبلها راء او مضان فحل اسماء الاستفهام التي رفع على
الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتل واين قيامك وحل اسماء
الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتني فهو مكرم وما نزل ولا لانفسكم من خير تجدوه عند الله كما
يناقى فيها الخبرية اذ لا يقع بها الا الفعل وهو يصلح لابتداء وبهذا علم ان التبر في اسماء
الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي تميزكم عمدة تلك
يا جريون خالته قد علمت حليبت على عشاري ثلثة اوجه البيت تلفظ في
يحيى لم يزل اى جاء في تميزكم الذي حقل الاستفهام والخبر واحتمل حذو الميم ثلثة اوجه انصب
على ان كراستها مية والخبر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كراستها واثنتان ظرف مستقر
صفتها وثمة وقد حليبت على عشاري خبره والرفع على ان ثمة مبتداء واثنتان ظرف مستقر صفة
لها فيكون الابتداء نكرة مخصصة بالصفة وحذو الميم كراستها خبرها وعلى هذا
الوجه يكون كراستها ما او خبرا وقع مصدا لا تكون الميم المحذوف حليبت او ظرفا ان كان الميم
المحذوف مرة اى كراستها او كراستة ثمة اى جريون اذ قد علمت حليبت على عشاري وبهذا
ظهر ان تسمية عمدة تميز ليس باعتبار الوجه الا ثلثة بل باعتبار نصبها وجوها فقط ان نصب
ثمة نصبت خالته وقد علمت وان رضىها ونعمها وان جردتها جردتها بان يكونان نصبين لها
لكون خالته عطفها عليها وقد علمت صفة لها او يحتمل ان يكون صفة خالته وان يكون صفة جريون
فان كل واحد منهما لكن جريا في سورة النصب لا في غير منصرف ويمكن رفعها على ان خبر الميم
احد من يكون قد حليبت صفة او حلالا ونصبها على انه لسان من ضمير لك والقدماء الميم تلى نحو
رسفها من كراستة الحلال وغيره والتمسك بكسرة العين جمع العشرة على وزن عد وهو الثاني على حمله
عشرة اشهر كما الخبرية تدل على كثرة ثمة وحالته لما بالبر عشرة والاستفهامية تدل على كثرة
حيث خرج عدد هامن علم والحاج الى الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التظير وهو
عمل الخاطب على الاقرار بما يعرفه كقولك تظير الرشيع لك صدرك ويضمن ايضا ادعاء
وضوح الامر بحيث يقرب الخصم عند الاستفهام عنه وتذكير ثمة اما التحقير والتكثير والتفخيم
وفي ذكر التام في ذلك تخصيصا لاشاعة بيان اختصاص مثل هذه التهمة والتخالف والاختلاف

والجملة الدائرية أي بأمر معتزلة منفعلة لا يتغير إجماع ما ذكره والصرح بتوجه التثنية فالله
 وفي قوله قد عاهدناهم بالعهود الخاتمة أو صيرودها بكثرة طابع شارة وانما ذكر المصلحة لانه عند ذلك
 وهي تبلغ والتم من خدمة الاماسي وحملها المشار يدل على دوام هذا الفصل مدة طويلة لا يغير
 متاخر من الحارج لا يتطبع الا من العذر والعتبات حليلة يبدل جليلها انشأ استدامة هذا الفصل
 منها والاضافة العشار بهما لان العشر بها واستعمل على يدل على جليلها عشاره بهم مع كراهته
 ذلك واستنكاك من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضى عليه داره في دينه كانه يستنكها ان
 يحلب مثلها عشاره وقل يحذف المميز أي مميزها عند قامة مقيمة في مثل
 كم مالك مثال حذف مميزكم الاستفهامية أي كم ذلك لكم صريح بتدريج
 حذف مميزكم الخبرية أي كم ذلك صريح الظرفين واستعمل وجهه بتأنيها فيه
 أي من الظروف المبينة ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف أي ظرف
 قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه وهو مقصود منقولي اما اذا حذفته فسميها ظرفا مضافا
 مع التثنية يجوز بـ بعد كان خيرا من قبل المتأخر كان متعقبا قبل ويجعل تقول
 من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت واما ما وقدم ووراء واليت
 وددن واول بمعنى قبل من عليه بمعنى فوق تقول اني من اول بضم اللام أي من فوق وكذا آت
 ابتداء بهذا الاول بضم اللام أي اول فعلك أي قبل فعلك وانما حذفنا المضاف اليه فسميها
 بـ من قبل والخبر والتثنية وابشلاء واول بالانصب للتثنية من اول فعلك أي قبل فعلك و
 المظهر المقطوع غايات لان غاية الكلام في النطق كانت كما انشئت هي اليه فلهذا
 الذي من غايات في النطق بها ينتمى الكلام وانما يثبت هذه الظروف للضمين معي
 وتشبه الحرف في الاختصاص الى المضاف اليه فان قبل المحبته ثابتة على انفس من المضاف
 اليها ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره اقبل ثم تكن الاضافة بـ تساميه
 واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه واما اليه معارضا لتلك الابعاد
 الضم اليه نقصان حيث تمكن فيه نقصان محذوف المضاف اليه في غير تلك النقصان بالضم
 انتهى التركيب وأجرى مجراها أي مجرى انصرف المضاف عن الاضافة في هذه الحالة

والبناء على الضم لا غير ليس غير محسوب ان لم يكن ظرفا اى لقطعة بعد
 الاول ليس لفظ محسوب لانها مفعول حيث لا يشرف بالاضافة وكثير الاستعمال في حسب قول
 جاورى زيد لا غير وليس غير محسوب ومنها اى من الظروف البنية حيث وانما
 بنى حيث قلنا وما اضافتها الى الجملة وهى تناسب مفعول الاصل ولا يضاف الا
 الى جملة مستثنى مفعول اى لا يضاف حيث الى شئ الا الى جملة اسمية كانت او
 ضمنية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج للوصول الى ما لا يتم الا ببلانها
 موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد وحيث جالس كذا
 جلوس زيد وانما قد تقول في الاكثر استعمالا لانها قد جاءت اضافة الى مفرد كقول
 اما ترى حيث سهيل طالها نجا يضيئ كالشهاب ساطعا ومنها اى من الظروف
 للبنية اذ المستقبل اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صغدا اى اذا كان
 للمستقبل او غير مبتداء محذوف والجملة معترضة اى وهى للمستقبل نحو اذا يقوم زيد فلما
 دخلت على الاخفى بمجمله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد وقلا استعماله لماضى نحو قوله
 تعظم حقنا اذا ساءى بين الصديقين قال انفى وجق اذا بلغ مغرب الشمس لفظا مركبة
 وفيها اى فاذا معنى الشرط فلذلك اى لا استعمالا فى الشرط اخير
 بعد ها الفعل اى بعدا اذ فعل ماضى مجهول من الاختيار اى لذلك قبل بالوقوع
 الفعل بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان فيه وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعدها
 بل جعل عنادا ونقل عن البر بالاختصاص بها بالجملة الفعلية وقد يكون اذا
 المفاجأة اى لوجود الشئ فجاءة اى تعتد اى يكمايك المفاجأة والفجاءة مصدر
 مهموز اللام من باب الفاعلة معناه كسنا كرهت والفجاءة بانتم نكاه ر سيد من
 فوجى سمع فيلزم المبتدأ بعد ها اى بعدا اذ المفاجأة فى الاستعمال فها
 نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اى من الظروف البنية اذ لماضى الجملة
 اما صغدا اذ او غير مبتداء محذوف والجملة معترضة اى اذا كانت لماضى اى كانه
 لماضى اى للزمان الا انه نحو حيث اذ قام زيد ما اذا دخلت على المستقبل بجملة

بمعنى الماضي نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام وقد يقع بعد ها اى بعد اذ الجملة
 اى الجملة الفعلية والاسمية عواذ فلم زيد واذا زيد قائم لان اذ للزمان للماضي والمستقبل
 ثابت والمستقبل الثابت من صفات الاسم فتناصب الاسمية ثباتها والفعلية كونها بمعنى
 ففصل اضافتها اليهما ومنها اى من الطرفين للثبوت اى واقى للمكان صفة
 خبرية ينداد اى الكائنان للمكان او هما كائنان للمكان استغفها ما وشرطا انضما
 استغفها ما على انه تميز اى من حيث الاستغفام اى الاستغفام عن المكان او حال اى
 كون المكان ذا استغفام او ظرف اى وقت استغفها ما بما بينا للنفس حرف الاستغفام او
 نحو ان زيد وابن تكتن اكن وانى يكون لى ولد وانى تذهب اذهب ويحيى اى بمعنى كيف كفولة
 قتالى فاتوا بى كلف اى شتم ولا يحيى بمعنى كيف الابد الامس قبل كذا فى الرضى واما جردى
 كائن بمعنى اين لا غير ومتى للزمان فهما اى فى الاستغفام والشروط متى
 ومق تخرج اخرج وانما بى للنفس معنى حرف الشرط او الاستغفام وبيان للزمان
 الجار والجر وصفة ايان اى ايان الكائنة للزمان او خبر ينداء محذوف اى هو لانه ان
 استغفها ما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجاز اذ به بعض المتأخرين
 وهو غير مسموع من العرب وانتصاب استغفها ما على اتميز اى ايان للزمان من حيث
 اى الاستغفام عن الزمان او ظرف اى وقت استغفها ما وعل اى حال كونه الزمان ذا
 ويخص بالامور العظام كقولهم تعالى يستلونك عن الساعة ايان مرهبا و ايان يوم
 و ايان يوم القيامة وانما بى للنفس حرف الاستغفام ثم قيل اصله اى لو ان محذوف الهزة
 مع الياء الاخيرة فبقى ايان فادغم بعدا القلب قيل اصله اى ان تخففت محذوف الهزة
 التى قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا لام بل هو موضوع من اول
 احوال مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بى لنفسها حرف التعريف واجيب بان علم اسم
 مع اللام لا يمنع تغيير الاصل كذلك وقيل زيد وابن تشديد والفت فوزنه نحو اى رضى
 نظرا لان اين للمكان و ايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بان يندخل اليه
 معنى بعد التثنية لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغيير الالف طهر

وكيف للحال أي الكائنة للحال وهي كائنة للحال استنفها ما وقفنا عليها من
 حيث الاستنفها ما وقع الحال كون الحال ذات استنفها ما نأخذ كيف في الظرف بناء على مذهب
 الانقش واما عند ميلويه في اسم غير ظرف يدل ليل البديل الاسم منها نحو كيف انت اصبح سقيم
 ولو كان ظرفا لا بد لك منها الظرف نحو متى متى ايوم لحد اريوم السبت والافقش يقول
 معناه كيف انت في حال الصحة او في حال السقم بابدال الظرف او يقال نأخذ في الظرف
 انه بمعنى على أي حال فاذا قلت كيف زيد معناه على أي حال هو من السقم والصحة او غيرهما
 والظرف متقاربان وانما بنى لنفسه حرف الاستنفها ومنه ومنه اي منها مذ ومنه
 وانما فيه ومنه مع كونه فرعاً للمندان منه مقصور منه لكونه اخف من مند وانما بنى لنفسه
 معنى الاضافة لان معنى مذ يوم المجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة او للتشبيه
 بالغايات في القطع عن الاضافة المنوية لانها لا تجيش الا بمبنيين لانها لا تقطوعاً
 عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات او للحل على مند ومنه رفين دخل بمعنى اول
 المدة اما صفناى مذ ومنه الكائنتان بمعنى اول المدة او غير مبتدأ محذوف أي وما
 طائفة ان بمعنى اول المدة يعني انهما مبنيين احدهما معنى اول المدة فيليهما المفرد العرف
 اي يقترب بهما او يتصل بهما ويقع بعدهما المفرد العرف الواقعة خبراً عنهما لا الشئ ولا
 المجرى ولا النكرة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع اي اول مدة علمه وبقى يوم الجمعة
 واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء واما المعرفة فلان الوقت
 المجهول للقرار كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان انشغل ويترى كان من وقت ما لا يعلم ان انشغل
 طائفة في ذكره فلا بد من التعيين والمعرفة هو الاستغناء في التعيين فلا يجوز العدول عنه الى النكرة
 المختصة وقل للشيء نحو ما رايته مذ يومان الذان صاحبنا فيهما وكذا النكرة المختصة
 نحو ما رايته مذ يوم لفتق لمصول للتعين وهو المقصود واثنيهما بمعنى الجميع اي جميع
 المدة فيليهما الزمان المقصود يا احد معرفة كانت او فكر في اي يقع فيها
 الزمان الذي قصد هو مع عدد اي المدة التي قصدت هي مع عدد ها فالتاء بمعنى مع
 يكون مقصوده ان جميع المدة التي انشغل فيها الروية يومان قيل ما رايته مذ يومان

من يومان اى جميع مدة عدم رويق يومان وذلك لانها تقصد بيان جميع المدة لاجلها
 من ذلك المدة مع عدم غلب جميعها حتى يفيد لنا كل ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة
 وذلك لا يستلزم العدد لصحة ما رأيت من يومان هذا او شهرنا هذا واجيب بان المراد عدل
 الافراد او عدل الاجزاء الداخلة في كل واحد من ذلك فلا يرد ما ذكره في كل يقع المصدر او الفعل او
 ان المتكلم يريد ما هو ما فرحت من ذهابك وما فرحت من ذهبت وما فرحت من انك ذاهب
 فيقدر زمان مصنف الحصة الحبل فكان الثوب يرفع ما فرحت من ذهابك من زمان ذهابك
 بمنزول مدة عدم الفرج ز ان ذهابك وفي ما فرحت من ذهبت من زمان ذهبت باضافة
 الزمان الى الجملة غير يوم يرفع في الصور وفي ما فرحت من انك ذاهب من زمان انك ذاهب
 يعني زمان ذهابك فان قيل لم يذكر التحققة نحو ما فرحت من ان ذهبت قيل لعله اورد جهاقي
 فيكون بارية ان شققة او شامة معناه ان جهاقي ذكر الفعل بارادة الفصل بجرها وان مع
 التصديقه وهو اى كل واحد من مذ ومنذ مبدل اخبر عما بعد وصاح
 وقومهما مبدلان ان كانا ويلهما بالعرضى بالاضافة لكن معا معنى اول المدة او جميعه
خلا للزجاج فان عمل ما بعد ما مبدلان وما خبران مقدمان اى يوم الجمعة او
 المدة ويومان جميع المدة لانها اكرتان وما بعد ما معرفة او فكه مخصصة بتقدم الحكم
 ما ذكرنا من التحويل بالعرض وانما مبدلان علان مصدر اى يخالف هذا القول خلا للزجاج
 وانجمه معتزلة لبيان الخلاف ومنها اى من الظروف المنبذ **لدى** **ولدى**
 بضم اللام وضم الدال وسكون النون وفيها اثبات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد**
جاء لدى بفتح اللام وسكون النون و**لدى** بفتح اللام وسكون الدال وسكون
ولدى بضم اللام وسكون الدال وكسر النون و**لدى** بفتح اللام وسكون الدال
النون و**لدى** بفتح اللام وسكون الدال و**لدى** بضم اللام وسكون الدال و**لدى** بفتح
 واكمل اللغات **لدى** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما ان بعض بفتح الهمزة
 وضم الضاد اصل ثمانية فاسكن العين بلا نقل ضمها الى الفاء فالبقى ساكنان فحركت الدال
 فتحا وكسر الهمزة فكون كسرا او حذف النون او سكن العين بنقل ضمها الى الفاء فحركت

كسر الهمزة في النون من أصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ وقع هذه اللغات
 بترتيب آخر وهو هكذا لَدَ بفتح اللام وضم الدال ولَدَ بفتح اللام وسكون الدال ولَدَ بضم اللام و
 سكون الدال ولَدَ بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدَ بفتح اللام وكسر اللام وسكون
 النون ولَدَ بضم اللام وسكون اللام وكسر النون ولَدَ بفتح اللام وسكون الدال وكسر اللام
 ثم غير بحيث في النون من أصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او ينقل
 العين فتحا وكسر اللام كين بعد اسكانها بغير نقل او كسر بعد اسكانها بنقل او بفتح النون
 كسر بعد اسكان العين بلا نقل فامل ثم اعلم ان الذي بمعنى عند وهو عرب فلا وجه لبناءه
 الا ان يقال بني لدن واخره سوى الذي لشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء القاء
 لا بمعنى من عند ولما يلزمها من لفظا او تقدير او حمل الذي بمعنى عند بغير معنى الابتداء وليد
 طر في الباب وقبل بني لدن ثم اشار اللغات سوي لانه تضمن معنى من وهو الابتداء لا لانه بمعنى
 من عند وحمل الذي الذي بمعنى عند عليها طر والباب فيه نقل لانه يوجب ان لا يبنى عند انهما
 من في نحو من لدن لانه تضمن حينئذ وقيل في الذي بالحمل على اللفظ وهو وضع الحرف وكذا
 ما في لغته وفيه نقل لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبنى على ما في عدم الحرف فيه فلو
 بني بناءه على وضعه وضع الحرف في الدور واجيب باننا سلنا ان بناءه مبنى على وضعه
 وضع الحرف ولكن لفصل ان وضعه وضع الحرف مبنى على بناءه وعدم الحرف فيه بل مبنى
 على شبهه بمن في لزوم معنى ابتداء القاء او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما في لغته
 يلزم الدور والفرق بين الذي عندان عند يستعمل الحضور حقيقة او حكما فتقول عندي
 مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك لكن في حرفك وحفظك فكانا
 قريب عندك بخلاف الذي في لانه يستعمل الحضور حقيقة فلا تقول له مال الا ان يكون حاضرا
 قريبا عندك ومنها اى من الظواهر البنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة و
 في اللغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بضم القاف وكسر الطاء
 المشددة وقط بضم القاف وفتح التاء المشددة وقط بفتح القاف وضم الطاء المخففة و
 بضم القاف والطاء المخففة للمضمومة وهي الماضي المنفي عمى ما

فمضى ما راينه قط اى ما راينه في جميع الاوقات الماضية والماضي المنقضى ان يكون لفظ
 او معنى كقول الشاعر جاء بذي هل رايت للذئب قط وكلايته عمل في الاثبات نحو كنت
 قطاى دائما للماضي ان كان صفته الزمان اى الزمان للماضى فاسناد للنفى اليه مجاز عقلي
 من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان للماضى الذى نفى شئ غيره وان كان صفته العامل اى
 الماضى اى ما مله ماضى منقضى فما راينه قط فاسناد للنفى لظاهر كذا الكلام في قوله وعوض
 للمستقبل المنقضى اى الزمان للمستقبل المنقضى يقع شئ فيه او لا للمستقبل المنقضى عام له يكون أم
 مستقبلا منقضى عموما لا اراء وعوض اى لا اراء في جميع الاوقات للمستقبل منقضى وعوض
 حرف للاضافه واشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اية مثل قبل وبعد اذ المعنى عوضا عما انضمت
 بديل استعمال كذلك واخر ايه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بني على الضم كقبل وبعد والميم
 لما قبل على وجه الاضمار وقت بقاها البائسين وبناء قط للضم معنى لام الاستعلاء والفتحة
 للحمل على عوض وتوفاى ومنها قط وعوض للماضى والمستقبل المنقضى على وجه اللفظ والبشر
 كان احسن لفظة احد الوجه الحسن وسلامته عن تكرير لفظ المنقضى كنهى لما كان مما يحصل
 الجمع بين الماضى والمستقبل فكليه ماعد لغيره الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة
 فاذا يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينفع في الصور ويوم ينفع في
 صدقهم ويومئذ حينئذ اذ المعنى يومئذ كان كذا وحينئذ كان كذا وانما جاء بناءها على
 الجملة مبني من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان
 بمعنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها
 والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا
 اليها بانها لكن لما كان اكتساءها بالاعراب لقيامها مقام المرد خارج عن كونها مبني لا
 لان ما هو مبنى الاصل كالخوف والماضى والامر فيه اللام لا يكون لها الاعراب لا قطا ولا
 تقدير اولا محلا ونومر من برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرور الماضى فخرجت الجملة عن
 كونها مبني الاصل ولم يخرج عن شئها مبنى الاصل لانها تشبه مبنى الاصل في عدم
 وقوعها فاعلا ومفعولة ومضاف اليها بل هي ضمنية قوية بالنسبة الى خبر من البنية

فاقضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطه كافه اذ المضاف الى الجملة جواز البناء وانما
 الفصح المنزه ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافه الى الجملة جواز اكبر من
 الجوازين ووثق في شأن امسا الظروف المضافه اليها وجوبها مثل ان اذا وحيث ولما كان
 بناءها واجباً على ما عرف وكذا كانت اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفصح مثل ان
 بيع ما اى مقره ما عدا ما كان وان يمتد الى المضيف مثل وغير الى ما الى ان المضافه الى
 ان التعلق بجواز بناء ما على الفصح مثل الظروف المذكورة كقولهم مثل ما انكم تظنون
 وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان فطقت اهمته في غصون ذات او قال جميع و
 وهو خبر الاول وهو شهر معروف في الكلام طلب اى في اقل ذات غصون وانما قلت لغير ذلك
 الشعر التمام عند العرب ذات ثوب كالفنائه والفرى وغيرها وكقولهم يمنع من الجمل
 هيلك فام بنى مثل في المثال الاول لاضافه الى ما انك وغيره المثال الثاني لاضافه الى
 ان فطقت وفي المثال الثالث لاضافه الى انك قائم وانما بنايلا مضافتهما الى الجملة صورة
 وشبهها بالظرف للايهام ولا احتياج الى المضان اليه لرفي الايهام وانما ذكر بناءها في
 بحث بناء الظروف وان لم يكن من الظروف ضمنها لكونها متشابهين بالظروف ولما
 قسم اسم ان الى العرب والبنى وبين احكام قسمه شرع في تقسيم الاخر
 للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين فقال المعرفة ما وضع لشيء معينه
 الجاود والجرو وصفه شئ اى شئ ملتبس بعينه اى شئ معين قيد به احترازاً عن التكرار
 فانها لم يوضع لشيء معين ولا لادبثى معين اعم من ان يكون فرداً معيناً كزيد والرجل المعهود
 خارجي وانما كانت وهو اوجنس معين كاسامة فانه علم بجنس الاسد وكالاسد
 على بلام الجنس وجماعه معينه من كل فرد بجنس او بعضها كالعرب بلام الجنس
 والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد الضمرات والمبهامات لانها ما
 وضعا لشيء معين لانها ما كليات الوضع لان انا لا موضوع لكل متكلم وانت متفق
 اكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل شئ قيل معناه ما وضع للواقع على شئ معين
 في النكس اى في الاستعمال فتدخل الضمرات والمبهامات لانها ما كانت كليات لا موضوع

الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فانه انما في التركيب لا يستعمل الا المتكلم معين ولنت لا يستعمل الا مخاطب معين وهذا لا يستعمل الا المشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام والمفردات واللبهات او بوضع كل وقاعة كالعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجه للث وراس لك فانه منكره مع انه يقع على شيء معين لعدده تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله ليس معين ولن يقع على معين بعارض توجد وجه للمخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو دخل السوق مصرفا باللام العهد الذهني فانه معرفه مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد ببنك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف بالجلدة نحو ولقد اشر على اللثيم يستني الممران المراد بشي معين اعم من ان يكون فردا معيناً كزبد الرجل لعلوه خارجي او حقيقة معينة مثل سامة والاسد اذا كان يحل بالامر الحقيقة ولا شك ان العرف بالام العهد الذهني وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامه وان كان العرف غير معين اذ هي اليهود ببنك وبين مخاطبك في الذهن او يقال لنت في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا توصف بالجلدة فليكن خارج من الحدودية نظراً لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ وذا حال ووضع المعرفة وموضوفاً بها ونحو ذلك وذلك لان العرف بالام العهد الذهني موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام الجنس اى اللابية المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض حق القرينة كاللذخول مثلاً فان اللذخول في ماهية السوق من حيث هي غير ممكن وقوله ما ذكر في المذهب وغيره ان العرف بين النكره وبينه ان النكره اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو دخل سوق بخلاف العرف باللام العهد الذهني نحو دخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفاد من القرينة كاللذخول مثلاً وهي اى العرفه او المعارف مستفاد بالاستفراء المضمرة نحو اتاوانت والاعلام نحو زيد وغيره والبهيمات اى الوصولات واسماء الاشارة نحو الذي وهذا فذاً سمياً مهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسبة اى مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان حضور السكبة اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها وكذا الوصول من غير اشارة مبهم عند المخاطب ولم يعولوا انضمرة الثابت مبهم لان ما يورد للمبهم مقدم فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به وكذا اذا واللام العهدية كذا في الرضى وما عرفت باللام العهدية او الجنسية والاستغفرية نحو الرجل

والغلام وفي ذكر اللام اختيار من ذهب سيبويه وعلى مذاهب الخليل حررت التعريف اللام مع الالف
وانما قال ما عرفت باللام ولم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتعيين النظم أو
بالسند نحو يارجل لفضل التعين بخلاف يارجل لغير معين فانه منكورة وفي ذكر المعرف باللام
انظر لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يارجل بالياء الرجل ولهذا لم يذكره النقدمون وانما
لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امراء عيصا م في اسفرك لان الميم بدل من اللام
فلا يريد ما وخذته هي قسم آخر من المعارف والمضاف الى احد ها اي احدا لا مرفقة لكن
معنى مفعول مطلق بخلاف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او مفعول له
يعتد من مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى او مفعول فيه
لقوله والمضاف بخلاف مضافين اي وفي افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد
المعارف الاربع ائذ كورة اضافة لفظية فانها لا تنفرد تعريفيا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على
سبب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه وجهه هو الخفاء واشار بالترتيب في الذكر
الى الترتيب في المرتبة العلم والوضع لشيء بعينه صفة شئ اي شئ ملتبس بعينه
اي ينشئ معنى واما انحصار العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان الضمائر والمبهات و
الاضافات بين تعريفاتها قبل والمعرف باللام مستغنى عن التعريف فلا يجرى خفض العلم بذكر
التعريف وكلية ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشئ بعينه اعم من ان
يكون فردا كزبد او جسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون عين كزبد او معنى كخمار وخبات
انما انما كاسا وغيره ان وذلك ما يتخذ يولف كما عوج علم فليس لبنى هلال او لا كاسامة
علم الجنس غير متناول غير انصاف غير على الحال وانصاف غير على انه مفعول به لقوله متناول
ان قبل بدخلت هذا اخذ الضمائر والمبهات لانها وضعت لشيء معين غير متناول غير
من تركيب واحد قيل معناه غير متناول غير في شئ من التركيب فيخرج الضمائر والمبهات و
المعرف باللام والمضافات لثنا ولها فردا في تركيب اخر ولا يورد عليه علم الجنس مثل اسامة
حيث يقع شرطه في غير بعينه لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناول غير وان كان
ما حاد فث علمه من الافراد عين معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان يكون الرجعي والمذكور

علم جسد لانه وضع لان يقع على حقيقة حسنة مثل اسامته وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم
 المشترك من التعريف بخلاف اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر لانه وضع لشيء بصيغته ويقال
 غيره ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره
 بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولاً او متناولاً
 كعلم ان مقراً بخونيداً ومركباً بخونيداً لله وبرقاً بخونيداً ولبناً بخونيداً او كعلم ان
 ابوبكر موضوعا لعين كزبد او معنى حدائنا كبحان الله علم التسبيح او وقتاً كندوة او لفظاً كيون به
 بخونيدان الذي مؤنثه فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كزاد ومحض عدد وكسنة ضعف
 ثلثة وانما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزنجشيري لئلا يخرج
 لفظ الله لانه لا يشبه شيء حق بحكم انه لا يتناول ما اشبهه والزنجشيري ان يقول في جواب بيان
 السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شركك المبارى ليس بوجود فلا يشترط لفظي تناول
 ما اشبه وجوده ما اشبهه وللصنف ان يرد ذلك بان نفى التناول وان كان سلباً لكن الصلة وهي
 قول ما اشبهه موجبه بوجوب ثبوت الشبه وذلك باطل ولزنجشيري ان يدفع ذلك بان الو
 صول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء لا بوجوب ثبوته في الواقع فيمكن بخلقه
 بالنفي مع كون الصلة موجبه ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي
 التناول مع عدم ما اشبهه وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف
 واعرفها اي اعرف المعلن اي اكلها تصرفها المضمير المتكلم نحو انا ثم مخاطب نحو انت واسما
 الاشياء في المضمير المتكلم وتكون في المضمير المخاطب اذا الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب
 لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المرجون الابهى ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم الاشياء
 ثم الوصول والعرف باللام او بالثناء والمضاف الى احد ما يقع جتبر بحسب المضاف اليه وهو
 من ذهب سيمويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة كقوله تعالى هذا المضمير غائبة
 الخالون نظير في الوصف فقط التكرار ما وضع لشيء لا بعينه اي لشيء غير معين
 من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل وفرس فيه اختيار عن المعينة فلا يرد
 وجهك وراسك لان فاعنه تكرر مع انه يقع على شيء معين لان تلك موضوع لشيء لا محرمه ونوعه

على معين باعتبار ما رخص فقط التوحيد وجه الخطاب وراسه ولا يراد نحو ادخل السوق فانه مقدر
وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع الاسم للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير
معين بعام من كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي في متنتع ولا يراد
نحو اسما مت حيث يقع على فرد غير معين وليس بتكثرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لما هيته
ولما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ
من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالة على
الكثرة وعدمه فقال اسماء العدد قال اسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقصر على ذكر
اسماء العدد واسار الى ان كل ما سوله من القسم الاخر طلبا للاختصار او يقال لما ذكر التكررة
اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التفسير بالتكررة ولو اخبرها عن الذكر والمؤنث
لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث ايضا ما وضع للكمية احوال الاشياء
والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اى اسماء العدد واسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء
اى على مقدار العدد وذات خرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار
سياق الاثبات لان التكررة في سياق الاثبات يخص لكن ايا الوضع وكذا خرج رجلان لانه لم
يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع انذات وهذا الجواب يثاني في رجل الجنا وبهذا اندفع
ما قال صاحب الرضى انه يدخل في هذا العدد رجلا ورجلان لانتهما وضع الكمية الشئ وان
كان وضعهما ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارته لانهما لا يقال انهما يخرجان
بقوله احاد الاشياء لاننا نقول انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان به ايضا وهما
لم يخرجاه على ما تبين فهما فانه يخرجاه فلا بد ما ذكرنا فافهم وخرج بقيد الكمية الجمع لان
كمية الشئ عدده المعين فكانت قال اسم العدد وما وضع العدد للمعين فخرج اسم العدد وضع
لعدد غير معين وبه نظر لان الكمية هي الصفة المنسوبة الى كمال الصفة التي يستقيم
غها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه التعيين وانما يلزم التعيين في الجواب فانهم بل
خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية تستأقرون
الاحاد كالفرد والبل وكذا خرج به الخط والسطح والجمع التعليمي لانها لم يوضع لبيان كية

احاد الاشياء والمحظ في اصطلاح اهل الهندسة ماله طول فقط والسطح ماله طول وعرض
والجسم التعليمي ماله طول وعرض وعمق وقبل يخرج بهذا القيد الزبرج وفيه نظر لان
الزبرج وضع لما وضع لكية ما ينرج به وهي الحسبة المقدرة ولم يوضع لكية ما ينرج به
فيخرج بقوله ما وضع لكية ولا يحتاج خروجه الى وقوله احاد الاشياء واجيب بانه وان لم
يوضع لكية ما ينرج به لكن لا يخفى انه وضع لكية الحسبة المقدرة لانه وضع حسبة مقصدة
بكية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل
يخرج بقول احاد الاشياء لفظ الواحد والاشنان ولا خلاف عند النحاة في انها من اسماء
العدد لصحة وقوعها جوابا بالن قال كم عندك من كذا ولهذا عد هاهنا من اصول الاعدا
حيث قال اصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف قيل انما يد لان على الا
بالذوات وان لم يد لا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء في مقابلة اسماء
العدد والمجمع اذا قوبل بالمجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء
العدد وضع لكية من العدد وذات فلا يخرج من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار
العد وذات فيندرج فيه الواحد والاشنان لان كية الاشياء يعلم بهما كذا في الشامل وقال
بعض الشارحين لو قال ما وضع لكية لكان او لثلاث يخرج الواحد والاشنان فانهما من اسماء
العدد عند النحاة ولا يد لان على كية احاد الاشياء فقوله احاد الاشياء مانع الا ما مضى ومبه
نظر لانه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكية للسافة كالفرسخ والبس وكذا يدخل الزبرج على
ما بين فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو نلت جماعات وثلاثة جموع فانه
يدل على الجماعات دون الاحاد قبل الانسليم ذلك بل يدل على حاد الجماعات والجموع فلا بد من نفا
واصولها اي اصول اسماء العدد اثنا عشر كلمة فقوله اصولها مبتداء وقوله
اثنا عشر كلمة خبر والجملة مستأنفة لانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل
ما هي فقال اصولها اثنا عشر كلمة واحدا الى عشرة ومائة والف يعني ان الفا لله
التي يجمع جميع اسماء العدد اليها اثنا عشر كلمة وما عدت تلك الالفاظ متفرعة عنها بتد
كما ثنائ والفان او يجمع كعشرين ولفوان الجارية مجرى الخ ويعصف كثلثة وعشرين وكأحاد

ومائة وكذا أحد عشر وأخواته لأن أصلها الحظف بإضافة نحو ثلثائة وثلاثة آلاف كذا في النسخ
وارتفاع قوله واحد على أنه خبر مبتداء محذوف أي أحدها واحد وعلى أنه يدل بعض من اثنا عشر
وتبين نظر لأن الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير واجب بان المراد بالضمير فيه الغلبة
واللزم الاستعالي فلا خلاف تركه في بعض الاستعمالات على أنه يمكن أن يكون الضمير محذوفاً
لحصول العلم به كما في قولهم البئر الكبريتية والتقدير واحد منها فإن قيل كلمة الم في قوله الم
عشر ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حقاً فيكون استدارة فلازم أن لا يدخل الضمير
في حكم متبيلها عما لها الغايشة قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما
قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشر ونقول على صيغة المخاطبة في
الغائب والغائبة أي نقول أنت في الأعداد مفردة ومركبة ومعطوفة وأحد ثمان للذكر
وأحد اثنا عشر أو ثمان للوثن وهذا جار على الأصل والقياس بتذكير للذكر وتأنيث
الوثن وهذه الأعداد وما بعدها موقوفة لأنها مذكورة على طريق النعماء وثلاثة إلى عشر
للمذكر وثلاث إلى عشر للوثن وهو مجاز على الأصل والقياس بالتأني في الوثن وبما اتفق
في المذكر لنا قوله بالجماعة لأن مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالجرحي أن يؤول بالجماعة بطريق
اللفظ مدلوله وتركها في الوثن للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لأن المذكر سابق فاجتمع
للتأنيث أو لا وكلمة الم في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها إلى عشر وثلاث
وملأنا عليها إلى عشر واصله لا استدارة ولا اسقاطية أي قولاً منهم إلى عشر وقولنا قولا
مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان عدد الفرق شرع في بيان عدد الترك فقال أحد
عشر اثنا عشر للمذكر أحد عشر اثنا عشر أو ثلثة عشر للوثن وهذا جار
على الأصل والقياس بتذكير للجنسين في المذكر وتأنيثهما في الوثن ثلثة عشر وما زاد عليها
الافسحة عشر للمذكر ثلث عشر وما زاد عليها إلى تسع عشر للوثن بمعنى
باسقاط التام من العشرة وإثباتها في التأنيث في المذكر وعكس ذلك في الوثن أي بتأنيث الجزء
الأول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الأول . تأنيث الثاني في الوثن يرجع إلى ضمير
التركيب إلى الأصل دون التأنيث لقليل بخلاف الأصل والتأنيث والتشديد والتخفيف هو الزيادة

وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني وتسمى تكسر الشين الى شين العشرة
 المركبة مع غير **في الموث** نقول وتسمى مبتداء وقوله تكسر الشين خبر والجملة مقترنة ببيان الحالات
 وفي الموث نظره تكسر واما تكسر ثرا عن ولى اربع فحركات يما هو كالجملة الواحدة في احد عشرة وثمنا
 عشرة وخمسة فحركات في ثلث عشر الى تسع عشر احدها فتح الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فحاد
 العشرة لان اللفظين يا لتركيب والاستراج صار ليزن لفظ واحد والجملة تسكنها آخرها عن اربع
 متحركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه بهم ضعيف لانه حل دل عن القيمة التي هو الانف الى الكسرة
 هو الانف والى هذا الخلاف في الموث واما في المذكور ثلثين مقصورة بلا خلاف **وعشر** **واخواتها**
 اى اخوات عشرين اى نظائرها واشباهها في لهما اى في المذكور والموث وضاع ذلك على سبيل
 تمثيل لما ذكر على الموث كذا في الفصل فقله وعشرون من مقولات نقول على وجه التعداد والاول
 على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر الهمزة على نحو ايت هنالك عطف على قوله عشرون وفيها
 ظن نقول وان رضى اخواتها فهو مبتداء ومحد من الجزاء ولخواتها مثلها والجملة مقترنة وان
 جعل عشرون مبتداء ولخواتها عطفاً عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله
 احد وعشرون حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذا الامداد مقول نقول والرفع في عشرون على
 الحكاية يعنى اذا زاد على عشرون نقول بالعطف في المذكور احد وعشرون وفي الموث احد
 وعشرون ثم نقول بالعطف باللفظ ما تقدم ذكره اى بطف عشرون واخواتها
 على النيف حال كون النيف ملتبساً باللفظ ما تقدم ذكره من تلتزم مع التاء في المذكور وثلاث وثلاثون
 في الموث فنقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا
 الى سائر العقود فنقول ثلثة وتسعون الى تسعة وتسعين رجلا وثلاث وتسعون الى تسع
 وتسعين امرأة نقول ثم بالعطف عطف على قوله نقول اى نقول كذا ثم نقول بعطف عشرون
 واخواتها على النيف ملتبساً باللفظ ما تقدم نقوله بلفظ ما تقدمه حال عن العطف عليه المفهوم
 وهو النيف اى ثم نقول بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف ملتبساً باللفظ
 تقدم ذكره اوصفة للعطف اى اعطف الملحق بالمتصل باللفظ ما تقدم
 هو العطف عليه اعنى النيف دون العطف كيف يكون صفة العطف قبل ان انصاف العطف

عليه بشئ بوجب التصاق العطف به لك الشئ مائة ألف ومائتان والفا فيهما
 اى للمذكر وللثلاث وضعا فنقول مائة الى الآخرة من مقولات تقول على وجه التعداد وفيها ما ظن
 تقول اى تقول كذلك كذا فيهما ثم تقول بالعطف على ما تقدم اى ثم تقول قولان
 ملتبس بالعطف التيف على المائة والالف وتثنية ما وجعه او بالبعكس اى بعطف المائة والالف
 تلتينيهما وجعهما على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير في اللوث والتثنية في المذكر
 والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما بينت فنقول في الافراد مائة وواحد او واحدة واثنان
 او اثنتان وهذا الاضافة مائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة وفى التركيب مائة واحد عشر رجلا و
 عشرة امراة ومائتان وثلاثة عشر رجلا او ثلث عشرة امراة وفى العطف مائة واحد وعشرون
 رجلا ومائة واحد وعشرين امراة ومائتان وعشرين رجلا وثلث وعشرين امراة الى مائة
 وتسعة وتسعين رجلا وتسعين امراة ثم تقول مائتان وكذا او ثلث مائة وكذا الى تسع
 مائة وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلاثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر
 الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى هذا
 نفس ورد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فنقول واحد ومائة واحدة ومائة واثنان
 ومائة واثنان الى آخر ما ذكرنا وفى ثمانى عشرة فتح الى ما يستلزم تقدم الجزاى
 فتح الياء كانه فى ثمانى عشرة وهو الكثير الساتر قياسا على اخواته لان صدور الاعداد المركبة
 مبنى على الفتح كثلثة عشر وجران اسكانها اى اسكان ياء ثمانى عشرة تخفيفا وجران
 فيها بفتح النون شان خبر قوله وحدفها اى حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جازعها
 قولنا بكلا التخفيف وانما فتح النون جعل لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من تفتح
 الصدود ويجوز حذف الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء
 افراد اى غير مركب مع المشقة ولو جعل النون معنقب الاعراب اى موضع اغناب الاعراب
 اى موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب الدوامل نحو قوله لها ثانيا
 بربح حسان واربع فتعزها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع في بيان حال
 الميراث اعنى الميراثات فقال وميز الثلثة وما زاد عليها الى العشر مخفوض بالاضافة

اى باضافة الاعداد الى الميزت مجموع لفظا كثة رجالها ومعنى كسحتر مطا و
 ثلثة زود وخسته فخر وانما ابتداء ببيان ميزا لثلثة لعدم محي الميز دون الثلثة وانما كان
 ميزها محفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التميز كميز ما زاد على العشر لان ميزها لا
 مرصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل
 اضافة اخلاق شباب فلو نصب مثل هذا التميز بصير على صورة الفضائل فوجب حفظه
 لثالث يكون على صورة الفضائل واما النصب فيما زاد على العشر لضرورة امتناع الاضاف
 كما ستعرف ولما كان ميزها مجموعا ولم يكن مفردا كميز ما فوق العشر لان مدلول الثلثة
 وه افوقها جماعة فبالجماعة ان ينسب بالجماعة ليطابق العدد العدد لان العدد هو العدد
 في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد ميزها فوق العشر فلذلك ليل يستعرف
 وقد جاء ثلثة اثوابا بلتوب ثلثة ونصب اثوابا في الشعر على الشدود ثم ذلك المجموع
 يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والنا واذ لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات
 مع وجود سنابل ولم يحى الاضافة الى الجمع السالم بالواو والوزن اصلا فلا يقال ثلثة
 مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلعة او كثرة اذ تعي
 ولم يوجد غيره فيقال ثلثة امرجل ورجال اذ لم يوجد لوا عددها جمع غيرهما يكون هنا
 شتر كما بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة جمع رجل غلبة الاضافة الى جمع القلة
 ليطابق العدد بالعدد والثلثة الى العشر عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثر
 مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مستعار من جمع القلة كالاضافة في قوله تعالى ثلثة
 قمر مع وجود اقراء وليس بقباس وقول البرق قباس والثلثة في استعال جمع الكثرة في الله
 مع وجود القلة الشبيه على ان الثلثة في الترخيص في حق النساء ثمانية شهوة في الى الذوق
 كثر الا في ثلث صائفة مستغنى مفرغ اى مخفوض مجموع في جميع المواضع الى في ثلث
 مائة وما زاد على ذلك الى تسع صائفة فان ميزا لثالث الى التسع في ثلث مائة اى مضع
 وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بالفظ الف وكان
 قياسها اى قياس المائة المضاف اليها ثلث الى تسع ميات للموت او ما مضى

للذكر لكنه ترك هذا القياس لكثر اهتمهم ان يرجعوا بعد التزام الفرد في احد عشر الى تسعة
 وتسعين فلهيقرى الى الجمع الذي طال عهد في ثلثة الى عشرة فاستحسن الحمل على
 القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يلبس من تسعة وتسعين رجلا في قوله
 اوزار القمير وانما يرجعوا الى الخفض تحريزا عن اهل ارجح الثلثة الى تسعة من كل وجه
 فان قيل اضافة العدي الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا
 ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قبل ستمائة قياسا من حيث هو جمع
 بقطع النظر عن كونهما بالواو والنون لو كان كذلك لا كفى بنظر واحد فان قيل
 الجمع بالواو والنون يختص بكون العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون دفعا
 وبالباء والنون دفعا وجزا قبل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لغير
 الغرض ان الواقع في سائر محذوف اللام يجوز ان يجمع بالالف والياء ككثبات جمع ثبت وبناء
 والنون كسب من جمع ثين وان لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم
 يقول ميون دفعا ومئين مضيا وجرافض الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم مات كيم
 مئين جاز وميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب مفر
 نحو احد عشر جاك قال الله تعالى تسع وتسعون فجاء اما انصب فلا متاع الاضافة
 اما في احد عشر الى تسعة عشر فلا متاع تركيب ثلثة اشياء مع الامتناع المسمى الناسي
 من الاضافة الى الفسر بخلاف نحو احد عشر ^{الضم} فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احد عشر
 فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتناع المسمى الناسي من الاضافة الى الفسر ولما في عشرين
 وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلا متاع حدث والنون وابقاها عند الاضافة لانها لو اضيفت
 مع حدث والنون لم حدث نون اصل وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاها لم بقاء نون
 تشبه نون الجمع فكيفها سكر واما الافراد فلان الفرد اصل فهو اخف من الجمع والغرض
 من التميز هو التفسير والتبيين يحصل به فلا يصوغ العدول عنه بلا حاجة وميز المائة
 والالف وتثنيتهما اي ثنية المائة والالف وهي مائتان والالفان وجمعها
 اي جمع الالف هو الالف والنون مخفوض مفرق وانما قلد وجهه ولعل وجهها كما قال

الوجه

قال وتبينهما لان جمع المائة ليست يستعمل حيث يقال ثلثمائة الى تسع مائة ولا يقال
مئون ومئات وانما كان يميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانها يشبهان الثلاثة الى العشر
في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا
يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد ولكن كثيرا مع انهما بقولنا
بهذا القسم فاعطى ميمها احد حكى يميز الثلاثة الى العشر وهو الخفض على الاضافة وحده
حكى اخذ عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد قوما بين الشبهتين ولم يعكس اذا لقب اصله
الافراد مع حصول غرض التمييز واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه
مذكر كرا كاشخص المطلق على المرأة او كان الامر بالعكس اى بكسر ما ذكرنا بان كان قد
مذكر واللفظ الدال عليه مؤنثا كالنفس المطلق على الرجل فوجهها ان اى نفي العدد وجهها
اعتبار التانيث واعتبار ان كبر على باعتبار من فنقول عند ثلاثة اشخاص من النساء اعتبارا
باللفظ وثلاث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا نقول عند ثلاثة نفوس من الرجال اعتبارا
بالمعنى وثلاث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبارا باللفظ اولى لان نظر الفوى الى اللفظ
ولفعل ان يقول هذا الحكم ان يدرك عند الاعداد التي تقتضى تذكيرا وتانيثا كواحد وواحدة
واثنان واثنان وثلاثة وثلاث لا يعيد بيان المائة والالف حيث يستوى فيهما التذكير
والتانيث ولا يميز واحد واثنان اى لا يميز للواحد والاثنين ميم يعدها استغناء بلفظة التميز
اى يميز كل منهما مثل رجل ورجلان مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز
بعدها يستغنى ذلك التميز عن ذكرها مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما
مستغنى عن ذكرها لافادة اما الافادة هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل و
رجلان مثلا النص المقصود بالعدد اى التصريح الذى قصد بالعدد وهو بيان الكمية
اى بيان الفرد الواحد في ميز واحد والاثنين في ميز اثنين فلا يبعث ان يقع تميز اذا التميز
لا يبعث ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامر اى التميز والميز ليحصل الاعداد
والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل لاف فناء عن شئ ٦
يمنع ذكره على وجه تأكيد او تنويع او نحوها كما فى الـ واحد ولا نخذ والميم متبين

ونضم رجلا وريه رجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية العدد . وهي بيا العدد
 اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع انضمامهما
 تميزا لان كون التميز مضميا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على قاعدة التبيين
 اى التسمية الاجمالية والنسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرفت
 منون سنا وقيل ان برا وعشرون درهما ومائة عملا واما نهم رجلا وريه رجلا فيضادان
 الاصل والشد وذوقا يتوجه بهما النقص واما قوله تعالى الله واحد وقوله تعالى ولا تتحدوا
 الهين اثنين قل ان ذكر العدد بعد ذكر العدد والدال على تلك العدد تأكيد وتوضيح اى
 مؤكدة وموضحة مثل فحظة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد لا يجوز ان يكون اذ يد من
 المقصود بالعدد وبنيته نظرا لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل العدد على كونه
 بدلا لا تأكيدا وفى بعض الشرح لا قاعدة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى
 الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها وهو رجل ورجلين مثلا لحصول المقصود بلفظ التميز
 وبنيته نظرا لان حصول المقصود بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التأكيد والتشويق وفى
 بعض الشرح لا قاعدة النص المقصود بالعدد وفلور ذكره اى فلور ذكر العدد داعى الواحد
 والاثنين مع التميز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وجنبا ضائعا نظرا لان ذكره معه
 يفيد التأكيد والتشويق مثل نعم رجلا وريه رجلا فلا يكون ضائعا واجبا بما مر ان التميز
 لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مضميا عن المميز خلاف ما عليه
 باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نص المقصود بالعدد لعدم دلالة
 على العدد للمعين فلم يحز الإكفاء به فاحتج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل فقل له
 استغناء متعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا
 فيفسد المعنى قبل هو متعول له لفي الفعل بحذف مضات لا للفعل المنفى اى ترك تميز واحد
 واثنين خوف استغناء اى مخافة استغناء اى مخافة ان يتم استغناء او هو متعول له لفعل
 محذوف اى لا يميز ان والا يميز تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق للمقصود كما بينا
 فى قاعدة التصريح الذى قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو

وهو التصريح بالوحدة اوضح واحداً واحداً في اثنتي عشرة نقول على صيغة المخاطب دون
 النائب والغاية اى تقول انت في المفضل اى في استعمال العدد من احداً لعدد ورات حسن
 المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اى انذرى افرس من المتعدد واو ظرف مستقر وقع منه
 المفعول اى الواحد لكاتب من المتعدد باعتبار اى قولاً ملتبساً باعتبار تصغيره اضافة للصدق
 الى الفاعل وكذا المفعولين محذوف اى باعتبار تصغير ذلك المفعول عدداً انقص من عدد وازايد
 عليه بواحد الثاني مفعول تقول اى تقول الثاني في المذكور اى الثالث الاول اى مصير الاول
 اثنين يعنى دو كنهه يكي والثانية في الوثائق اى ثمانية الاولى اى مصير الاول اثنين الى
 العاشر في الذكر اى عاشر التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى دكة تدنو والعاشر في الوثائق
 اى عاشر التسع اى مصير التسع عشر وانما بدل بالثاني والثانية دون الاول والاو لانه لا عدد انقص
 من الواحد حتى يصير واحداً وكلمة الى ما استحقا طينري الثاني والثانية وما زاد عليهما الى الالف
 العاشر او صلة اى منهما الى العاشر العاشر لا يحسن معنى على الظم وكلمة لا عاطفة اى لا نقول
 غير ذلك ما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاو وما بعد العاشر العاشر وهو احد عشر فعلاً
 بهذا المعنى اى بعض التصير اما ما قبل الثاني والثانية فلما من لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
 واحداً واما بعد العاشر العاشر فلعله فعل مصلح بمعنى التصغير في ذلك حتى يشتق منه اسم
 الفاعل بعينه فانهم لا يقولون ثلثة اثني عشر وربعت ثلثة عشرة ولا ثالث اثني عشر واربعة ثلثة
 عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر العاشر فان لكل منهما فعلاً ومصدراً اى هم يقولون ثبات
 الاحد ثنياً وثلثة الاثنين ثلاثاً وكرز ربت الثلثة الى عشرة وهو من صلب كثير من النحاة وهذا هو
 القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر العاشر ايضاً في العقود تسكياً بـ وى
 عنهم ما بهم يقولون كان القوم عشرين فاصغرهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فزبرهم
 اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك ما بعد احاد العاشر العاشر في النيف فيقول انا ثالث
 اثني عشرهم واربعة ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم محمولين
 سلمنا محمولين محمولاً على ثلث عقودهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم واربعة نيف
 ثلثة عشرهم بقدر انما ان اى انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير ثلثة

موكلة او مخرجة وان شئت مفعوله محذوف بقية جواب الشرط اي وان شئت ان تقول
 قلت حادى احد عشر بحذف الجزاء فيمن المضاف تخفيفا الى تاسع تسع عشر
 فتعرب الجزء الاول لانفاء التركيب الموجب الياء ويبنى الثانى لبقاء التركيب
 المنفصلى الياء وقوله تعرب الاول عطف على الجزاء واستيناد على معنى وانه تعرب الاول
 على نحو قول الشاعر المرسال الربيع القول فينطق اى فهو ما ينطق اى لم يمسال المتزاحم
 فينطق اخوه وهل يحزبك اليوم بذا سهلق اى المغارة الخالية ثم ما نفع من تقسيم الاسم
 باعتبار وضع المعين وغير معين شرع في تقسيم اخوله باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكر
 والمؤنث او بقدر الموضع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد جرى الى ذكر هذا التقسيم واما
 قدم المذكر على المؤنث لاصالة المؤنث ما فيه علامت التانيث وهى التاء التى
 ضمير في الوصف ماء والالف النصورة والمدونة كما ذكر فى المتن وكذا الياء فى غوهاى وفى
 عدا بعض واما قدم المؤنث فى البيان وما للاختصاص ببيان وتعميم التذكير فى كل ايجاز
 كقدوم الاعراب النغديى وتعميم اللفظى فى كل ما علا ويمكن ان يقال ان اقدمه لاختلاف
 البيان من القريب والى المؤنث وجودى لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر
 عدى لانه عبارة عما يوجد فيه علامته والوجود راجع الى العدى فقدم ذلك ترجيحاً على
 العدى لاختلاف تقدير هذا تقسيم علامت التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة
 فالملفوظة نحو اسرافة وغرفونمة وطلحة وعلامة والمقدرة نحو طار وشار وفضل وقدم
 ونفس وعن وغيرهما من المؤنثات السامعة فان التاء فى مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها
 الى التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لا سيما اذا سمي به مذكر ونحو عاص وطاق
 من الصفات المخصصة التانيثة بانوث ونحو كلاب وكلاب مما يحسب مذكر ان ليس فيها علامت
 التانيث لالفاظ ولا تقدير اما لفظاً فظاهراً ما تقدير اقل انها لو كانت مقدرة فيها
 لم رجعت الى التصغير قيل للمزقول لفظاً لهم ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكماً
 لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الراعى فى المؤنثات التانيثة
 المتأخيرة علامتا تانيث ونحو حاض لان صفة مخصصة بانوث ونحو كلاب وكلاب لانه

تانيث

لانه ما مل بالجماعة والمد كرجل خلافة اى شليس بخالفة المؤنث اى ما لم يوجد
فيه علامة التانيث لالفاظ ولا تديرا ولا حكا وعلامة التانيث اى علامة التي
ذكرت في هذا المؤنث المتاء التي تصير في الوقف هاء والالف سواء كانت
محدودة او مقصورة وبعضهم على اياء في هدى ونى : من علامات
التانيث وذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشياء فلعله قائل في اسم الاشياء
بالصرف تدكير وتانيث وافراد وتثنية والمصنف لم يذكرها لان تانيث هذا محتمل
ان يكون صيغيا عند لا بالعلامة كتانيث في وانت يعنى هذه الكلمة بكما لها موضوع
للتانيث وكثنية هذا والذي نحو هذا والذان على قول من يرى بناءها وهو اى
المؤنث حقيقى ولفظ الحقيقى وهو المخلق ما بان انه كلمة ما صارت عن مؤنث
اى مؤنث كان بازانة اى بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور نظير مستقر
واقصه لحيوان اى ذكر كان في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم
وانما قال في الحيوان احترازا عن الانثى من النخل لان بازانة ذكر منها وتانيث غير حقيقى
والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الجمل كما صرحت في الانثى وناقاة والبقا
اذ بازانة رجل ويصير وكل نفساء وحمل واثان وعناق ولهذا قيل ان يقول لو فرض انثى
ليس بازانة اى ذكر في الحيوان للصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فخرج لا ذكر لكان اسفل
واجب بانه حينئذ يدخل الحنثى المذكور في الحد لوجود الفرج فيه على ان التلفظ بالفرج
سبح واللفظ الى المؤنث اللفظى اى المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في اللفظ
حقيقة او تقديرا او حكا بلا تانيث خلقى في معناه بخلافة اى شليس بخالفة المؤنث
الحقيقى اى ما ليس بازانة ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث او لم يوجد اظلم
وعين واخواتها من المؤنثات السامعية وطلمة وحمرة وكالجمع الكسرة والصحة بالالف
والثاء كرجال ومسلات وان كان واحدا مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان المؤنث اللفظى اما
ان يكون معناه من كل حقيقيا مسمى علم او مفهوم علم كظلمة علم لا مذكر او مسمى صفة
كعلامة صفة المذكور او مسمى جنس كلمة ذكر ولا يكون من كل حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا

كظلمة وعين فان معناها ليس بمدرك حقيقي ولا مؤنثا حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان
 لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة وتقدير في عين والاول لا يؤثر تانيث اللفظ
 الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيه منع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يبري تانيثه الا غير
 من فصل وصفه واضرا وحال فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما و
 انما اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاستناد لان الذنكير لا يخفى لما طرأ عليه منع ان يعتبر
 حال تانيث في غيره ويسري اليه ولما منع الصرف حال يخص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين
 الى ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيثه عقيب علمه لمد كره فان
 تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيثه نحو نملة ذكر ككتاب تانيثه وظلمة وعين لان التاء فيها
 فارقة بين الجنس وواحد الابن المذكور وتانيثه كالتاء في نملة يكون مؤنثا لفظيا بغير
 التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة في قوله تعالى قالت نملة على ان نملة انثى
 وعند ابن السكيت تانيثه ككتاب تانيثه طلحة علمه كمد كره فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا
 يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث
 وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في تان
 نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء في فعله كما لا يجوز التاء في فعل طلحة وذلك ان
 ابو حنيفة كان صاحب رأى في اللغة كما انه كان صاحب رأى في علم الشريعة لكنه استغل علم الشهرة ولم
 يستغل باللغة بخلاف محمد بن الحسن والشافعي وجهها الله فانهما استغلا بكلها
 حتى عدل من علم بالشريعة واللغة فيقتبل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراى
 السكيت في الاستدلال على هذا وقصة استدلاله مروية ان قتادة رضى الله تعالى
 عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة
 حاضرا وهو شاب فسأله من نملة سليمان صلوات الله عليه اكان ذكرا ام انثى فلقم
 فقال رضى الله تعالى عنه كانت انثى فقيل له من ابن عرفت فقال من كتاب الله وهو
 قوله تعالى قال نملة ولو كانت ذكرا لقل قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد
 هنا غير ما اراد في باب في المنصرف لان اللفظ جعل ههنا مقابل الحقيقي هو

سواء رجل منه علامة التانيث لفظاً أو لم يوجد فلم يتناول الحقيقي وجعله من باب غير المنصرف
مقابل المنحوى سواء كان حقيقياً أو لم يكن فهو سلب وسالبة على عين المؤنث مؤنث حقيقي على ما
أريد ههنا ومؤنث لفظي على ما أريد في باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات
لفظية على ما أريد هنا ومعنوية على ما أريد في باب غير المنصرف وعلى هذا نقس وإذا
استدل إليه الصير عانداً إلى المؤنث إذا كان حقيقياً ولفظياً مضمراً بقرينة السياق
حيث قال بعد ذلك وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار أي إذا استدل إلى المؤنث الحقيقي
مظهراً أو مضمراً وإلى اللفظي مضمراً لم يكن علم مدرك فوظف **الفعل** فالتاء منه
محذوف الجزاء التاء واجبة في فعله المستدل إليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والنفس
طلعت وإنما قدرنا واجبة لا جازمة بقرينة مقابلة الجزاء بالجملة الاسمية جزء الشرط فلذا
وجب القاء لا يسوغ أن يكون التاء علة محذوف الفعل أي فوجب التاء لأنه يلزم جند
امتناع القاء في الجزاء لما عرفت أن الجزاء إذا كان ماصحياً متصرفاً بغيره قد امتنع فيه القاء
وأما وجبت التاء لأن تانيث المستدل إليه يصرح إلى تانيث الفعل إما في الضمر مطلقاً فلكمال
الامتزاج وإما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصور
في الامتزاج وقصور في التانيث لعدم كونه حقيقياً فباحر في أن لا يلزم فيه السراية
بل يجوز بناء على قصور الامتزاج باعتبار العلية والتانيث من وجوده وجب لانه
تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم التاء إنما تجب إذا كان الفعل متصرفاً
والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي إما إذا كان الفعل
غير متصرف نحو ضم المرأة أو كان المؤنث من البهائم نحو سائر النافه أو فيه فصل بينهما نحو
حضر القاضي امرأة لا يجب سرية التانيث إلى الفعل لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم
دون تانيث الاناسي ولكان الفصل فان قيل إذا كان وجوب التاء مقيداً بهذا القيود
فلم اطلق الشيخ قيل تخالف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامداً وكون المؤنث
الحقيقي من البهائم بالدليل وتختلف الحكم عن القاعدة بالدليل لمرشاي مستفيض فكان
قال فالتاء الا فاعلم دليل على خلافه فلا يحتاج إلى الاستثناء صرفاً وأنت في ظاهر

وهو من جنس النوعين وهما الشئ والمجموع ليعلم ان سواهما المفعول وما لا اختصاص وقلة
 الشئ على الجميع لسبق عدد على عدد المخرج في تعريفه بالمفعول والامانة لفظ المفعول فيه
 البتة ولكن كثرته لعدم اختصاصه بشرطه بخلاف الجميع الاختصاص احدا متعامده وهو
 الجميع بالواو واللون بان كونه العقلاء وبان لا يكون افضل فعلاء ولا افضل فعلى ولا مستويا
 معه الموثق والبناء فاعلمت كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجميع بالالف والتمتع بالثلاث
 او بعد كماله كسر نحو سرادقات قامت او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات
 او غامضا نحو سرجات وان لا يكون فعلاء افضل ولا فعلى ضلوان ولا مستويا بامر المذكرة
 ولا مجرد عن الماء من الصفة المختصة بالموثق واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكرير
 بجمع الصيغة وتوافق الوضع ما نحو آخر الف نحو المسلمين والنريدان وقوله آخر
 مفعول نحو والالف فاعله والحق في درر سيدان او ياء مفتوح ما قبلها اي قبل
 الياء نحو المسلمين والنريدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكثرة ما مفعول مالم
 يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اي ياء فتعريف جعل قبلها لوقوف ما قبل الالف
 وفون مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل عنه تحريضا عن اجتماع
 الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كاعرب ولذا يشغل اللفظ بقول الامثال
 وهو فتح ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحين وفتح النون والتعاول مثل الكسرة
 خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة الثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها
 في الكلام لان التكلم لا يتخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلاث فخص بعضها
 بالثنية وبعضها بالجمع تغليظا للاشراك وخصته الالف بالثنية لكثرتها وحققة
 الالف وكونها حيزا للثنية في الفعل ولوفوق آخر صغيرها في الفعل وهوها وانما وضعت
 الواو بالجمع لانها صغير الجمع في الفعل وكونها طمعا في العطف لانها تقع بين العطف
 والعطف عليه وخصوها بجمع الشفدين ولوفوق آخر صغير في الفعل وهوها وانما وضعت
 ثور بدت الياء تكثيرا لاثنية الثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تغليب الاشراك
 في الاحوال الثلاث والالكان الالف والواو فهما في الاحوال الثلاث وبقية ما بجر كره

صرحت ما قبل الياء ففتح في التشنية لوقف ما قبل الالف وكسرت في الجمع لوقف الياء وفتح في
 التشنية لوقف ما قبل الياء وكسرت في الجمع فزاد فيها او كسرت في الجمع لوقف الياء وفتح في التشنية
 فزاد فيها وقوله **ليدل** متعلق بحق والضمير عائذ لك كل واحد من الالف والياء وفيه
 نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف اليه قيل انه عائذ
 الى ما لحق آخره والله وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله الحق قبل
 انه عائذ الى الحق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما
 ذكر في المتن فالحق ان يوزع ذكر النون عن قوله ليدل او بتقديم قوله ليدل على النون لان النون
 عوض عن الحركة والمتون الثابتة في الواحد ولا تأثير لها في هذه الدلالة اى في الدلالة على
 ان معناه الضمير عائذ الى ما هو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك الاسم مثله
 اى مثل ذلك الاسم في اللفظ فزاد كما لزيد بن اوجاعة كما بين وقومين من جنسه
 اى من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه إشارة الى اشراط جنسية المعنى وانما
 اشراط جنسية المعنى احتراماً عن المشترك فانه ليس في اللفظ العيان للشمس والياء محرف
 القران للحيض والظهر خلا فالله تعالى وفي اشراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بخبر
 القمرين للشمس والقمر والعرب لا يكره وعمره حتى الله تعالى عنهما والابوين للاب والام
 وكذا منقوض بخبر العيين للشمس والياء صوت ان ثبت جوارح كما هو مذهب الاندلسى وجب
 عن التقصير الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكور على المؤنث
 كما في القمرين والابوين والعزم على المركب كما في العرب وعن الثالث بانه محمول على عموم الجائز اى
 المسميان بالعين وهذا الجواب يتأق في التغليب ايضا بان يقرأ بالعربتين نيرا كواكب السماء
 وبالعربتين امثالا من امته يحسن صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوة وأكمل التحيات عبداً ابوين
 للتبعية بالولادة وعلى هذا نفس سائر النظائر لوقال المراد بقوله مثله ما يماثل في الواحد
 قرينة قوله في الجمع ليدل على ان معناه اكثر منه فلا يردش من ذلك فعل على معنى قوله من جنسه
 اى ولا واحد من خلاف جنسه ولو ارد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعاً لاستغنى عن
 قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشراط جنسية المعنى ايضاً

نظراً لأنه مشتق من ألف المشق ومن ألف المشق وإن كان هذا الف قد امتنعوا وامتناع فقه الأيباني
 كونه من راعن الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الف قد امتنع الا ترى انهم
 عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بأنه كل مفعول حدث فاعله واقيم هو مقامه ولم يحتجوا بواعن
 المفعول له والمفعول معه والمفعول الثالث من باب علت ولفظ الثالث من باب اعلمت في
 وعرفوا التعظيم بأنه حدث في آخره تخفيفاً ولم يخرجوا تعظيم الضائف والمستغاث وعرفوا
 بأنه المزدبذبه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من التعلات الى غيره لك
 والمحمول في التعظيم في الفصل الثاني وهو ما حقت آخره بارتان الف او بألف
 ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاول على الضم واحداً والآخرى عوضاً ما منع من الحركة
 والنون الثابتين في الواحد الى هنا عبارة الشريعة حيث جعل الالف والياء علماً على ضم
 واحداً والآخرى غير تقييداً بخارج الجنس اللهم الا ان يرد تعريف المشق الصحيح غير المتع فان
 قيل لو كان الجندية في المعنى شرطاً للمشق لما جاز تشبيه العلم المشق فهو الذي يدل على المراد
 بالجندية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيادة ان كان ذلك فاقصود
 اى فالاسم المقصور وهو الذي في آخر الف مقصورة وسمى مقصوراً لا امتناع عن المد
 والفاء لتفصيل الاقسام استفاضة من عموم قوله ما حق اخرج كذا لاشتغال على الصحيح والمقصود
 والمقصود والمدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمقصود نظراً لحكمها لعمد جريان تقييد تشبيهها
 وبين حكم المقصور والمدود فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو
 حقيقة كصا او حكا بان كان مجهول الاصل ولم ييل الى الياء كالمسمى بلل ولدى وهو
 ثلاثي الواو للحال والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي المجرى نوناً ثلاثية
 لا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرابعي والثلاثي الذي يدينه فهو متل ومصطفى قلبت
 الفه واو اقل عصفوان في عصا واللوان ولد وان في المسمى بالى ولد اعتياداً للاصل
 حقيقة او حكما مع حذف الثلاثي بخلاف ما كان على امره امرت فصاعداً حيث لم يدينه الى
 الاصل لكان الثقل كعل ومصطفى واليه اشار بقوله والاى وان لم يكن كذلك بان كان
 الفه عن ياء حقيقة كرمى او حكما بان كان مجهول الاصل او معدية وقيل اعين كالمسمى بمقى

ان شاء
 الله

بقي وبلى او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كعلى ومصطفى او زائدة
 كعلى وادخل وحجى وحبلى فبالياء او الفاء مقلوبة بالياء فيقال مرجبان في روى
 ومثيان وبلبان في المسمى بقي وبلى ومثيان ومصطفيان وجليان وارطيان واما قلبت
 ياء اعتبارا للاصل فيها اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فينادى على ثلثة احرف والباقي
 ان يقول لو قال والياء لكانوا في بقول قلبت واو او اخره لا ان يقال انما عدل عنه
 الثبوت بايراد الجملة الاسمية في الخبر لكثرة صورة وغلبة وجود والحمد لله والاسم
 الممدود ان كانت ههنا في اى مرة الممدودة اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن
 اصلية او زائدة كتره اجمع قارى ثبت المنزلة لكان الاصلية فيقال قراءه ان وحكى ابو على
 الفارسي عن بعض العرب قبلها واوا نحو قراوان حلا على اخرته من الحراء والصفاء واين
 كانت المنزلة للتانيث كحراء وحجاء قلبت واوا تقول حراوان وحجراوان واما
 لم يثبت كراهته وقوع صورة علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في نحو مسلة ايضا
 علامة التانيث وقد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال مسلتان فينبغي
 ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكور واما قلبت واوا لياء
 فخررا من اجتماع الياءين في الضبط والجر ولكون الواو اقرب الى المنزلة من الياء
 المماثلة اياه في تعويضها عنها في امتت ووقئت والا اى وان لم يكن اصلية ولا
 للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية واوا ككسا واصله كسا واوباء كرواء اصله
 رواى او كانت زائدة لاحاق كعلباء فانه ملحق بمرواج والعلباء رك كرون والشرج
 كجاءه شمره برك وجاى نرم كه دراوكياه برويد فالوجهان اى غنيهما الوجهان
 اى ففى الالف وجهان او فقيه الوجهان اى في الاسم الممدود الوجهان الثبوت و
 القلب اما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الاحاق بها او الانقلاب
 عنها ولما القلب فلتشبهها بهنزة التانيث في عدم كونها اصلية فيقال كسا وان وردت
 وكسا وان ورويان وجحن ففونه اى فوهة التثنية للاضافة اى وفن
 الاضافة ان النون لقيامها مقام الشوون الثابتة في الواحد فوجب تمام الكلمة وانقطعا

والإضافة وجوب الاتصال والامتزاج فيتناهيان فأن قيل لو كان ثبوت التثنية قايما
 مقام الثنوين الثابت في الواحد لوجب أن يسقط بدخول اللام نحو الغلامان لعدم
 التثوين في الواحد قيل إنما يسقط باللام حيث اعتبر معا عوجيتهما عن الحركة فقط
 فان هذه الثنوين عوض عن الحركة والثنوين كما في رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان
 وعن الثنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب علي بن عيسى وابن جني وهو مختار بعض
 المتأخرين وأما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والثنوين جميعا على ما عرفت في
 المطولات وحينئذ تأمل التانيث الثابتة في الواحد التثنية على خلاف القياس و
 الشذوذ في خضيان واليان دون غيرهما تثنية خصية والية والخصيان
 لجلد لثان اللذان فهما بهضتان والقياس أن لا يحذف التاء لانتهاك تثنية المؤنث بذلك
 ولكن هذا القياس مرفوع فهما فلذا خصا بالذكور لأنهما للاتصاف بهما صابرا كثنى
 واحد فقولنا لثانك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع وسط المفرد وأما عن قوله ونحو
 مشرق اللون ثدياه حقان أي حقان وقوله هذه الناقب لاقصان من لبن شيئا أكلنا
 بعد أبو الهيثم قصصان في مضرورة الشعر بجلان خضيان واليان حيث يحذف منهما
 التاء بدون ضرورة لكن جوازها لا وجوبها في قولنا شيئا من لبن شيئا أكلنا
 فتنسب التاء إلى أبو الحار وخصيته أحب إلى من رآه من فرأى وقيل هي أيضا من ضرورة
 الشعر كما في قوله كان خصية من النذل لذل طرف عجزه فتنسب إلى حفظ وقوله ترجع
 إليه ارجع الوط وبقي جاء خصى والى بهما لثان في خصية والية لخصيان
 واليان تثنية بهما لانتية خصية والية فلا يكونان من باب حدث التاء ثم لما فرغ
 من بيان الثنوين شرع في بيان المجموع فقال المجموع مصادل على أحاد مقصود
 بحرف مفردة بتغيرها إذا جازع أحد وهو المفرد وقوله بحرف متعلف
 بمقصورة وقوله بتغير صفة لقوله مفردة أي مادل على أفرد قصدت فيه بحرف
 مفردة متلبس بتغيرها كما في صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير ما بزيادة كما في وى
 الجمع الصحيح وكما في نحو رجال في رجل وأحجار في جمع حجر أو نقصان ككتب في جمع كتاب

بأنه
 في
 جمع

في

حان فت الياء لا للقاء الساكنين بعد الثقل والإسكان للاستثقال **مثل**
قاضون جمع قاض أصله قاضون فنقل حركة الياء إلى قبلها للاستثقال المحركة على الياء
ثم حذفت لا للقاء الساكنين **وإن كان** أي الاسم مقصورا أي أسما أتوا الف
مقصورة غومطى **حذفت الألف** المقصورة للقاء الساكنين وبقي قبلها
أي قبل الألف بعد الحذف مقبوضا يدل الفتح على الألف المحذوفة مثل مصطفون
جمع مصطفى أصله مصطفون فقلبت إلى ألفا ثم حذفت للقاء الساكنين وبقي ما قبل الألف
مفتوحا للدلالة على الألف ثم قوله مثل خبر مبتداء محذوف ومضات ومصطفون مضان
اليه والرفع على الحكاية أي نظيرة مثل مصطفون **وشرط** أي شرط الاسم الذي جمع بالواو
أو الياء والنون **إن كان** الاسم الذي أريد جمعه اسما أي في صفة فمذكور
علم يعقل أي شرطه الأمور الثلاثة الذكورة والعلية والثقل لأن هذا الجمع أشرف
الجموع لسلامة بناء الواحد منه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاختص بالأشرف بالأشرف ثم
أعلم أن قوله وشرطه مبتداء وقوله فذكر خبر بمعنى حصول مذكر والغاء زائدة والشرط خبر
وفي هذا الوجه ضعف لأن اقتران الشرط بين المبتداء والخبر إنما يكون في الشعر ولم يوجد في
السنة وزيادة الغاء في الخبر ضعيفة اللهم إلا أن يحل الكلام على حدث أما فيكون الغاء
في جواب أما وينبغي اختصاص اقتران الشرط بين المبتداء والخبر بالشعر أو يقال إن قوله
وشرطه مبتداء والجملة الشرطية خبر والضمير العائد إلى المبتداء مقدر بعد الغاء أي وشرطه
إن كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لأنه على هذا يلزم حذو العائد المرفوع من الجملة المرفوعة
خبر ولا غير جائز كما صرح الشايع في بحث المبتداء ولاجل هذا الإشكال في هذه العبارة
قال الشايع المسمى هذه عبارة مركبة قال شيخنا واستاذي طاب ثراه يمكن تفسيرها بوجود
أحدها أن يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة وكفى به واجبا أي شرطه إن كان
ذلك الاسم الذي أريد جمعه بالواو والنون اسما فإن ذلك الشرط حصول مذكر والتعلق أن
قوله وشرطه مبتداء خبر محذوف أي وشرطه ما يذكرك وقوله إن كان إلى آخر استيناف
أي ابتداء كلام كما قيل نحو الترابية والزاني فاجلدوا إن التقدير الترابية والزاني حكمهما ياء

الصحة عند تحقق منتهى المجموع اعتبره واحداً فرضنا كعدل عرب من نحو غنما وعبدود وسناء
على وزن فقال بضم الفاء كندلام وغلة بخلاف اسم الجمع نحو بابل وغنم وبخل وقوم ورهط
حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعي لعدم جريان أحكام الجمع فيها وعدم كونها على وزن
الجمع المختصة به والمشهورة فيه بل مانع من جنس الواحد تحقيق فيها وهو جريان أحكام المفرد
فيها فإن قيل إن أريد بقوله حروف مفردة كل حرف مفردة يرد مقتضى جمع سفرجل وفرازد
جمع فمراد في أن أريد به الجنس بمحذ الإضافة على الجنس بكفي الحروف الواحدة فوجب أن يكون
فساء ومنسوبة جمع امرأة جمعاً على لفظ الواحد لوجود الهمزة والناء في كليهما وليس إلا الترك ذلك
بالإتفاق على أنه جمع على غير لفظ الواحد قيل يرد به جميع حروف مفردة كرجال وجعلها أو بعضها
كسفرجل وفرازد ونحوهما ومركب ليس يجمع على إلا الصحيح بل اللول اسم جنس و
الثاني اسم جمع كجاعة وطائفة وهو قول سيبويه لجريان أحكام المفردات استعمالاً والفرق بين
اسم الجنس واسم الجمع أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعداً بخلاف اسم الجمع فإنه
يقع على الثلاثة فصاعداً فإن قيل الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على أنه لا يصير في التزام كون الكلام اسم جمع أيضاً وإنما قال على الأصح لأن
فيه خلافاً قال الأخفش جميع أسماء المجموع التي لها أحاد من تركيبها كجامل وبارق وركب
وصاحب وخدم وسفر جمع للدلالة على الأحاد فجامل عندك جمع جامل وبارق جمع ببارق وركب
جمع ركب وصاحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا لسماء
الاجناس لها أحاد من تركيبها كتمرة وتخل ونخلة وأما اسم جمع أو اسم جنس لا واحد
له من لفظه نحو بابل وغنم فليس يجمع بالاتفاق وإنما بنحو تمرة اسم جنس لا واحد له من لفظه
نحو بابل وغنم فليس يجمع بالاتفاق وإنما بنحو تمرة اسم جنس مما يفرق بينه وبين واحد الناء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ونحو ذلك جمع لتحق التفسير تقدماً على ما بيننا وهو أي
المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح المذكور وموث المذكر أي جمع المذكور
الصحيح والمذكر المجموع صحيحاً والمجمل مستأنفة لأنه لما قال فالصحيح المذكور وموث كان سائلاً قال
ما جمع المذكور الصحيح وما جمع الموث الصحيح فقال جمع المذكور الصحيح كذا وجمع الموث الصحيح كذا وفي

بعض الشئ فالتذكير فالكفاء للبيان ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اي قبل
 تلك الواو لوفق الواو فتقول آخره مفعول الحق وواو فاعله وكلمة ما موصولة له موصوفة
 مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم او مبتداء مقدم الخبر والمجلة الاسمية صفة واو اي واو
 ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله اوياء مكسورة ما قبلها اي قبل الياء لوفق الياء
 ودون مفتوحة عطف على قوله واو واوياء اي ما لحق آخره احدهما وفوق مفتوحة وانما عطف
 ليعادل حقة الفتحه مثل الواو والضمه ليدل على متعلق حق والضمير عائدا الى الحق الواو والياء
 وفيه نظير لانه قد سبق الحق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائدا
 الى اللوق وفيه نظير لان حقوق النون لا اثر له في هذا الدلالة بل هو عوض عن الحركة والنون
 فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون الهمم الا ان يحل الكلام على حدث من المصروف ويكون الضم
 حق ذلك ليدل على ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والنون فيستقيم الكلام
 على اللفظ والنشئ والضمير في قوله معه عائد الى ما هو عبارة عن اللسم اجمع ذلك الاسم اكثر
 من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في التفضيل عليه ولا كثر في
 الواحد قيل ثبوت اصل الفعل ان ما يكون محققا او على سبيل الضمير وفيه هنا كثر على سبيل
 الضمير يعني لو فرض اكثر في الواحد لكان ذلك في الجوع اكثر منه كما يقال فلان افقه من فلان
 واعلم من الجدار يعني لو فرض الفناضة في الدمار والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم منهما ومنه
 بيت حاسه اللوم تكن وبرو واللذ والوبر اكبر من وبر وما ولد والوبر اسم رجل فان قيل لم
 يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه بل جمع التثنية فانه لا يجمع كما لا يشي قيل انما يقل ذلك
 اكفاء بما ذكر في التثنية ويمكن ان يقال انما يقل ذلك لانه اول ههنا ترفع ماحية الجمع مطلقا
 بقطع النظر عن كونه مجعيا ومتنعافا فجمع الى هذا القيد لا يخرج الجمع المستع فان كان
 الفاء للتفسير لاقسام المستفاد من عموم قوله ما لحق لانه لا شمله على المقصود والمقصود
 والعبر عنه ترك ذكر الصيغ لعدم اختصاصه بحكم او سلامته عن التغير وبين حكم المقصود و
 المقصود فقال فان كان احولا اسم كان اي آخر الاسم بيا وخبر كان قبلها اي قبل ذلك الياء
 كسرة فاعل النظر او مبتداء مستخدم الخبر والمجلة صفة ياء اي ياء حصل قبلها كسرة كفاض

كتاب أو تفسير هيئة أي حركة كما سد في أسد فان قيل هذا يشكل في خوفك وهجان
 حيث لا يتحقق فيه التغيير أصلاً حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع حرفاً وهيئة قيل
 قوله بتغييرها يشير إلى أن التغيير التقديري كان لأن معناه أي التغيير كان أي سواء كان
 حقيقة كعامة المجموع أو تقديرًا كما في تلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع ^{فحين} على
 مثل الضمة والكسرة في أسد ورجال وفي الواحد أصليين مثل الضمة والكسرة في فقل وحمار
 فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرًا وفرضًا وفي قوله على أحاد مقصودة احتراز عن اسم
 الجنس نحو نخل وتسرلدا لأنهما على أحاد غير مقصود إذ المقصود بهما وضعهما هو الجنس والما
 أرادت باعتبار صدق الجنس عليهما والاستعمال فيهما فاعرف ويمكن أن يكون قوله جرف
 متعلق بقوله دل أي دل بحروف مفردة على أحاد مقصودة فلا يريد نخل وتسرلدا أصلًا لعدم
 دلالتها على الأحاد بحروف المفرد أو ليس لهما مفرد بل النخل والتفلة كلاهما مفردان ^{بل}
 جريان أحكام المفرد فيهما وكلا التمر والتمر وفي قوله بحروف مفردة احتراز عن اسم الجمع
 نحو رط وقوم وأبل وغنم وخيل فانهما ليست بجمع حيث لم يوت فيهما بحروف مفرداً
 فهما يقصد أحادها بما قاتل قيل يصدق هذا الحد على أسماء الجمع التي لها أحاد من
 تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الرأكب والصاحب في الحروف فينبغي أن يكون جمعا
 كما قلنا لا خفش قيل إن نحو ركب وصحب وإن وافق الرأكب والصاحب في الحروف لكن
 الرأكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان أحكام المفرد فيهما من التصغير ^{بل} مرد
 إلى الأصل مع كونه على غير صيغة القلة وعود ضمير الواحد إليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه
 قصد الأحاد بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لأن المفرد إن أريد به المفرد الواحد فيصدق
 عليه قصد الأحاد بحروف مفردة وإن أريد به كونه مفرداً اصطلاحاً يكون موقفاً على
 كونه بماله فيذنه الدور فان قيل يرد على الحد المجموع التي على غير لفظ الواحد مثل فسوة
 في جمع أسودة وعباديد وعبايد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيهما قيل المراد بحروف
 المفرد حروف حقيقة كرجال أو اعتباراً وفرضاً كما في المجموع المذكورة وذلك لأنها لما كانت
 على أو زان المجموع واستعمالها في التامث والرد في التصغير إلى الأصل وامتناع النسبة ومنع

ما يلزم كسر وفق له فاجلد وابتداء بيان والثالث انه مبتداء محمد وف الخبر اى بشرطه على
 التفصيل وحذف هذا الخبر بقية ما بعد من الجملتين اعني ان كان اسما مذكرا وان كان صفة فكذا
 والرابع انه مبتداء والجملة الشرطية خبر يتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتداء
 بجنات مصان والجملة الشرطية خبر يتاويل مضمون هذا الكلام اى بيان شرطه هذا الكلام
 ان كان اسما فذكر علم يعقل وضمير شرطه عائدا الى الاسم الذى جمع بالواو والنون اولى المذكر
 فى هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر فى هذا النوع من الجمع وضمير كان عائدا الى الاسم الذى
 اريد جمعه بالواو او الياء والنون اولى المذكر للجمع بذلك وعلى الثانى كان ملادا فائدة قوله
 فهو مذكر وقوله علم يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والخبر وقوله
 خبر مبتداء محمد وف اى فانك الشرط حصول مذكر او ذلك المذكر علم يعقل وقوله علم
 خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذا عاقل مسمى العلم لا
 العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات للنسبة بالذكورة معنى المذكر الحقيقي يواد بقوله علم
 مسمى العلم دون لان مذكره الحقيقي هو مسمى العلم فيه ويكون حل المذكر على الضمير الذى هو
 عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون من التسامح بجنات مصان اى فهو اسم مذكر
 ولا تسامح فى يعقل اذا المذكر الحقيقي هو الموضوع بالعقل فان اريد للفظ المذكر معنى المذكر
 اللفظى فلا تسامح فى حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظى وللحاجة الى هذا
 مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذا عاقل المذكر الحقيقي دون اللفظى ويكون قوله
 وان لا يكون بتاء تانيث مثل حكمة ضامنا خبر جمدها بشرط التذكير اللفظى واجيب بان
 ذكره لدفع وهم من يتوهم انه المذكر بالمذكر التانيث من جهة المعنى دون اللفظى فيجوز جمع
 علامته بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا فقايل ان يقول لو قال يعلم مكان
 لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى حقوق له تعالى نعم الى هلدون وبخلاف
 يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال
 الشرط هو العقل ونحو نعم المباحدون مندرج فيما جمع بالواو والنون بان ادبى نحو بلغت
 من المباحين يضم الياء جمع بلغه وهى الذهنية اى بلغت من الدراهم وانما جمع بالواو والنون

لان الدواعي لمصادر منها فضل العقلاء وهو اصابة الخيال والتكابة اى العقوبة نزلت
 منزلة العقلاء فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
 لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه تعالى لكون اسماء الله تعالى توفيقية ومنع الشرع لايناك اطلاق
 اللغة كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة غير كان عائد الى الاسم الذى قصد
 جمعه بالواو او الياء والنون اهالى المذكور المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدرا فاذن قوله
 فمن كان كسر هو الصفة او امراتة المسمى اى ان كان المذكور المجموع بذلك مسمى صفة فحصول
 ما كسر اى مذكر غير علم او نكث تلك المذكور مذكر يعقل او فهو مذكر يعقل لكن اذا
 قدر فلان المذكور مذكر وهو مذكر كان قوله وان لا يكون افعلا فاعلا
 محصولا على حذف مضاف اى انه وعلم كونه افعلا واذا قدر حصول مذكر فلا حاجة الى
 تقدير مضاف او المعنى فحصول عدم كونه كذا والمراد بالمذكر المذكر المضاف بالذكور
 بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر وان اريد به للفظ المذكور كان قوله وان لا يكون مبتدأ
 ثانيت مثل علاقة ضامنا لخرجه باشرط التنكير اللفظي وان لا يكون افعلا
 فعلا عطف على قوله فذكر كذا ونظائر لا يكون المذكور فيه مسمى هذه الصفة اى
 انه وعلم كونه المذكور فيه مسمى هذه الصفة وان كان قوله تقدير مذكر فحصول مذكر
 فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعلا فاعلا لا يكون واصفا الى فعلا باري ملازمة
 اى افعلا الذى مؤنثة فعلا لكن يراد عليه ان افعلا ههنا علم لما يوزن به من نحو
 اضمر واسم غيرهما والعلم لا يضاف واجيب باناسلستان لك لكن العلم يجوز اضافة
 بعد تاويله بتكرار اى بواحد من جنسه وهما كذلك وكذلك الحكم فى فعلان فعلى مثل امر
 فانه لا يقال فيه امر من الفرق بين افعلا هذا وبين افعلا التفضيل حيث يصح جمع افعلا
 التفضيل هذا الجمع كافضاون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعلا التفضيل كامل ولا
 يشكل هذا باجمع جمعا حيث يحى جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو
 مرادون على خلاف القياس ان حوى الاصل افعلا التفضيل لا افعلا فعلا لعدم كونه
 من اللواتن واليوتن والحق وافضل فعلا يختص بذلك ويجوز ان يكون تانيثه على جمعه

جعاء على خلاف القياس فلا يوجب التثنية كمال **الافعال** فعل على عطف على الفعل
 ولا لثمة لتأكيد النفي **واضا** فاعلان ان فعل يادون ملازمة كالفعل فعلا اى ولا فعلان
 الذى مؤنثه فعلى قتل سكران فانه لا يقال فيه سكران فون الشرقي به. فعلا هذا وبين
 فعلان فعلا نه حيث يصح معه هذا الجمع كند ما تون **ولا مستويا** عطف على الفعل
 ولا لثمة لتأكيد النفي اى وان لا يكون المذكور مستويا فيه اى فى ذلك الوصف
 مع **المؤنث** خرج **يج** اذا كان بمعنى مفعول **وصبور** فان المذكر فيها مستويا
 مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجل جريحون
 ولا صبورون لانه لو جرح مذكر بالواو والنون جمع مؤنث مبالات والناء حينئذ يرتفع
 الاستواء المقصود فيه قال الشاعر **اعلان** هذه العبارة **استغف** اى ركب واخضع من الاول
 لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور
 مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث **ولامعنى** لهذا الكلام فليكن يستوى الشيء فى نفسه
 مع غيره **ولو قال** **ولا مستويا** فيه المذكور مع المؤنث كان تبيها الى هذا عبارة **واذا** شئ
 واستادى **تقدم** والله تعالى بالرحمة والغفران ان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكور لاني الوصف
 فلا يلزم ماد كمن وجه السخافة ثم ضمير **فلم** ان كان صفرا ن عاد الى المذكر دون النكر **بعد** **لا**
 ان البحث في المذكر لان صدر البحث المذكر **ماحق** آخره فلا اشكال اصلا ولم يحيج في انه رجلا
 الى تقديره فيه في قوله وان لا يكون افعلا ويكون للنفي شرطه ان كان صفة **مذكر**
 وعدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث **وكذا** ان عاد الى الاسم لكن حينئذ
 يحتاج الى الرجوع الى تقديره في قوله وان لا يكون افعلا فيكون المعنى شرطه ان كان
 صفة فهو مذكر بقل وبد وعدم كون المذكر فيه مسمى افعلا فعلا وعدم كون ذلك المذكر
 مستويا مع المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما طعن **الشاعر** **فاذا** **نظروا**
بعين الانصاف **والبناء** **التانيث** عطف على قوله **فعل** فعلا اى وان لا يكون **بناء**
بناء تانيثا وعطف على قوله مستويا اى وان لا يكون المذكور كانه بناء تانيثا **مشارا** **للمرأة**
 فانه لا يجمع بالواو والنون **المرأة** لوجه بلذمت فاما ان تبقى بناء او تبنى **فان** **تبيت** **فمرأة** **بجيف**

جمع المذكور وتاء النانته وهو مستكمل وان تركت لكان الغرض وهو المبالغة لانه التباس جميع
 ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كلام **ويحذف نونه** اي نون الجمع **للاضافة**
 لان نونه عوض عن النون المتأخر للاضافة لان الاضافة يقتضي الاتصال والنون المتأخر
وقد شد نحو ارضين بفتح الراء كارضيات وقمرات وسنين وثين وثين
 ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنبة والثبنة والبلدة ونحو
 ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو ان يكون العقل والعلمية والنون
 فاجاب بقوله وقد شد نحو ارضين وسنين وارثكاه هذا الشذوذ في نحو ثينين وارضين
 لجبر المفصان الواقع في واحد وهو حذف الحرف كالتاء المقدر في اصل لانها في التقدير
 ارضه بدل ثينين فبهرها على اربعة وكاللام في ستة فان اصلها سنة فحذف التاء واللام و
 جمعها بالواو والنون جبر لما دخل عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس
 وان كان داخرا في كثير ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم
 لانهم اشرف الوجودات فجميع لهم هذا الجمع ونحو ثينين من المبلغين اي الدواهي ونحو قوله
 تقاد لثيمهم لسا جدين متاقل لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة من
 الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجميع لهم هذا الجمع **المؤنث**
 اي جمع المؤنث ان يصح او المؤنث للجمع مجعها ما حق **اخره الف وتاء** نحو هذا
 ومسلات وشرط **اي شرط الاسم الذي جمع بالالف والتاء** او شرط ذلك المؤنث في
 هذا الجمع من النوع **ان كان** الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث
 منفعة **ولم يذكر** او الواو للمحال اي ذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان
 يكون مذكرا اي مذكرا لك الاسم او ذلك المؤنث **جميع بالواو والنون**
 لان المذكور اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلكه
 سواء الواحدية والمؤنث فرج وجمع التكسير ايضا فرج لتغير بناء الواحدية فلما جمع الفرع وهو
 المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لاجل التكسير لكون
 الصريح من انما اتصل في سلكه الواحد ولا يلزم من مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة

العبارة مثل العبارة الأولى لأن قولهم وشرطه مبتداء وقوله ان يكون الى آخره خبر وانفاء
 ملازمة والشرط مقترن بين المبتداء والخبر كما مر وفيه ان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر
 انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتداء قبل اناء اسم الاشياء ويكون المبتداء المقدس
 مخبره خبره واناء خبره والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والحق وشرطه ان كان ذلك
 المؤثر او ذلك الاسم الذي ان يوجهه بالالف والفاء صفة فذلك الشرط كون مدرك كذا او
 يقال قولهم وشرطه مبتداء محذوف الخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان لقوله تعالى
 الزانية والزاني فجلدوا كما مر او يقال انه مبتداء وخبر محذوف اي وشرطه على المفصل
 وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر او يقال انه مبتداء بخلاف معانيه والجملة الشرطية
 خبره يتناول هذا الكلام اي وبيان شرط هذا الكلام كما مر **وان لم يكن له اي ذلك**
 المؤثر اول ذلك الاسم **مدركه** مجموع بالواو والنون **فان لا يكون اي** فالشرط علم كونه
مجردا عن التاء او لوجه الجرد عن التاء بالالف والفاء لتزيم اللبس بذي الفاء +
الحائض حيث يقال في جمع حايضته التي امر بدبها الصفة الحادثة فانضات فلو قيل في
 جمع حاض التي امر بدبها الصفة الثابتة كذلك لتزيم اللبس بجمع حائض عن حوض ولم يعكس
 لان ما يميزه التاء صريحا البق بالجمع والالف والتاء ما يميزه التاء وتقديرا **والا اي** وان لم يكن المؤثر
 صفة بل كان اسما نحو هند ورعد وتمرة وكسرة وغيره **فجمع مطلقا** ظن او مصدرات
 من ما مطلقا او جمعا مطلقا او غير مفيد بشرط فيقال هنات ورعات وتمرات بفتح الفاء و
 بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وعزات بضم العين وفتح الراء وضمها ثم لما فتح من بيان
 نوع الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال **والمكسر اي** الجمع المكسر وفي بعض النسخ
 جمع التكسير ما تغيرت كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع
 اي مجموع او جمع بتبنيبه **بهاء واحد** المحقق **كرجال** في جمع رجل وافرسان
 جمع الفرس او المفروض كسوة جمع ساء بضم النون اراد بالتبنيز اعلم من ان يكون حقيقة كعامة
 الجمع المكسر او تقديرا كما مر في ذلك وهما فان قيل هذا الحد ينقض بنحو مصطفىون و
 معلون وداعين ولامين وتمرات بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين

وغرفة تصنع المراء وضها جمع غمرة يسكون المراء فانها جرم سلامة مع وقوع الغمرات قبل
الاعتبار بالغمر هنا يكون في اوان الحج لا ما يكون صديق فلا ينقص بان ذكرتم فان اصل
مصطفون مصطفون واصل معلون معلون وكذا البواقي جمع التكيس ينقسم الى جمع
الفلة وجمع الكثرة جمع الفلة هو الحج كذا يقع على الثلثة الى العشرة واثنان باحلا ان اى حد
ابتداء وهو الثلثة وحد الانهاء وهو العشرة واثنان في الفلة وابتداء جمع الفلة
افضل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على قوله فعلة
الى الحج السالم من ثبوت جمع الفلة هذه الاربعة وملا فوى جمع السلامة وقاد الفاء فعلة
ككلاء جمع اكل وزاد بعضهم فعلاء كاصدقاء جمع صديق وقال الشارح للرفع الظاهر ان جى
السادسة اطلق الجمع فخر نظر الى الفلة والكثرة ويصلح ان لها ثم اعلم ان اللفظة الاربعة
الذكر متروكة غير منصرفات افضل للعلية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلية و
الثنائيت واصانته من ثمانية سبب واحد وهو العلوية لان اللفظة التي يوزن به علم جنس
جى ما عرفت وما عرفت ذلك اى ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح
جمع كثرية اى واقع على فوق العشرة فاما لم تجز للاسم البناء جمع الفلة كارجل
في الرجل اجمع الكثرة كرجل في الرجل هو مشترك بين الفلة والكثرة وقد يستعمل احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر فكثرة كقولهم تعالى ثلثة قوائم ورجوا قدام ثم مشع
في تنسيق افعال الاسم باعتبار كونها متصلا بالفعل وغير متصل به فقال المصدر
وانما ان هذا التفسير عن جميع تفاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا
بذكر الفعل وهذا التفسير ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع
المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة الشبيهة واسماء التخييل والنظر على الله والماء
بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معاني الافعال فان لم يذكر الطرف والذات
في الاربعة وانما قدم المصدر على سائر الاسماء وانما هذا بافضل لان امر في الا
منها حد البسرين يقال انما قام لكن من مظهر ذلك مما لا كان الاخر في مظهر
من الاسماء المصدرية بالفعل لانها على سائر الاسماء المتصلة بالافعال

علم الفعل

وإنما ذكر الاسم لأن الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو الدال على الحدث لا المعنى وإنما قد يحدث بالجاري على الفعل كحضر من اسمه الدال على الوجود والفعل بالضم لعدم جريها على الفعل مع دلالتها على الحدث ولتأخر من يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو وفروا وجرأوا ونفذوا ويحسبوا ويملك إلا أن يرد الجاري على الفعل حقيقة أو فرضا وفيه نظر لأنه على هذا يتركب كل الفعل من المصدر وبين اسم المصدر لا مكان فرض الفعل في كل منهما سند أعظم من الجريان في اصطلاحنا يستعمل لجان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ أو موصوفا أو ذاهلا أو موصولا أو مشبها وجرى بان اسم الفاعل على الفعل أي موازنه إياه في حركته وسكانه وجرى بان المصدر على الفعل أي قلته به بالاستشفاق وهذه العبارة تشمل على مذهب الكوفيين وبطل واحد من هذه العنق أحد من مذهبهم فيها بينهم فلا يثبتهم إلا فيهم في الحد لأن المذكور هنا جريان اسم الحدث على الفعل مشهور فيها بينهم يعني تعلفه به بالاستشفاق لا مطلق الجريان من بطلهم إلا فيهم وهو أي المصدر من الثلاث أي من الفعل الثلاثي أو من الثلاثي السماع أي سماع أو سماعي أو ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه وبني إلى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد أو ما على ثلاثة أحرف لا الثلاثي الاصطلاحي ولا الدخيل نحو أكرم وكرم فإن مصدره قياسي لا سماعي وكلمة من بباينة والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام أي قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي أو ابتلائية أي حال كونه مأخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انبأنا على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال تعلفا بقوله سماع فنظر لعدم ذي الحال لأنه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لأنه مصدر وليس في المصدر ضمة غيبي أي غير الثلاثي قياسي أي مقيس أو قياسي أو ذو قياس أي من شأنه أن يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف أي وهو من غزوة هذا الابتداء بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجمل على الجمل لا من باب عطف على معول عام لم يرد فيه بياض واحد بان يكون قوله من غير عطف

من الثلاثي وقوله قياس عطف على سماع لعدم تقدم المجزوء لان قوله من الثلاثي منصوب
 المحل على الحال كما مر اللهم الا ان ثبت الجواز في صورة تقدم المجزوء مع الجار ويقال الجواز
 في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وكجواز والحجزة عمرو لكنه لم يثبت او يحل الكلام على قول الدار زيد
 يجوز العطف على منصوب ما ملين مطلقا على ما عرفت من قبل وزيد في بعض النسخ **مثل**
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجا واستغفر استغفارا
 وقابل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعشر بشرة **ويعمل المصدر عمل فعله**
 لتأنيده بالفعل لكان الاشتقاق بينهما **ما ضيا او غيره** حال من فاعل يعمل
 اى حال كونه ما ضيا وغيره ما ضيا سواء كان بمعنى الماضى نحو اذكر ضوي امس زيد او
 الماضى ان الحال والاستقبال نحو ضي الان او غدا شديد ولم يشطط لعله ان يكون
 بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لا محال اسمى الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق
 بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان
 بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشاكلة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال
 او الاستقبال اذا كان بمعنى الماضى كان مشابها لمعنى ومخالفا لفظا ومثابها للضامح
 لفظا ومخالفا لمعنى فسططت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الراجح وقيل
 اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربت الا نزيدا شديدا لانه يعمل لكونه في
 تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان المصدرية اذا دخلت على
 الضامح خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل اذا لم يكن **المصدر مفعولا**
مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل جنبه للفعل لانه قوى
 والمصدر ضعيف ولا يتعلق المفعول بالضعيف مع وجودان القوي ولان عمله لكونه بتقدير
 لا يعمل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر تقديره بان مع الفعل اذا لا يصح تقديره بغير
 صواب بضم ان ضربت واذا سدد مسددا لفعل يصح ان لا يعمل للمصدرية بل لنباتة مناب
 مفعول كما ينبغي **ولا يتقبل مفعولا** اى مفعولا المصدر عليه اى على
 المصدر لانه ضعف العز وطذاقة وحد ولا فاعل له مظهر ولا ضمير ثلاث الفعل

الفعل وسائر ملحقاته وذلك لتفصّل مشابغة الفعل لفظاً ومعنى أما لفظاً فليقدم محاربه
 في حركاته وسكناته. وأما معناه فليقدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يوافقه
 لفظاً ومعناً فكذا اسم المفعول على ما ستبينه في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ
 بما في خبره لا يتقدمها لأن حرفه ان موصولة والفعل الذي بعدهما صلتهما وشئ مما لم يجز
 الموصول من الصلة ومعهما لا يتقدمه **والايضمية** اي ولا يضير معوله ان
 فاعله مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البازن نحو ضربه زيداً وابنا العيص
 فيه لا نه لوازنه لا ضم فيه لانه في شئ. ومجموعه لئلا يلبس الحثي والمجوع بالواحد ولا يجوز اضافته
 في الشئ والمجوع لانه يستلزم التثنية في الشئ وهما ثنية المصدر وتثنية الفاعل المصدر
 واجتماع الجمع في الجميع وهاجج المصدر وجع الفاعل الضم وهو مستعمل ولو لم يكن
 المصدر ولم يجمع عند ثنية الضم وجمعه لزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا تتحد مع
 فاعله فيما صدق عليه ثنية احد هما وجمعه ثنية وجع لا آخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل
 ما ذكره المصنف وللقائل ان يقول يجوز ان يحمل المصدر ضمير الشئ والمجوع ولا يثنى ولا
 يجمع كالظن المشعر واسم الفعل فانهما يتحدان ضمير الشئ والمجوع ولا يثنى ولا يجمعان
 يقال يازيد رو يدع او يان يد ان رو يدع او يان يدون رو يدع هذا حاصل ما ذكره
 في الرضى واجيب بان الاضمار في الظن واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اشعر
 فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا **والايضمية**
 اي المصدر **ذكر الفاعل** نحو عجبني ضرب زيداً ومنه قوله تعالى او اطعام في يوم
 ذي مضغة يتقيا الضعف عمله لما تروى ولهذا كانت اضافته معقوبة هذا عند المناظرين
 واما عند المتقدمين فاضافة ضلقة ولان التزامه يؤول الى الاضمار فيه ان كان مسنداً
 الى الفاعل ولا يمكن الا زما وقد تبين ان الفاعل لا يضير فيه ويجوز اضافته
 اضافة المصدر الى الفاعل نحو عجبني روق القصار والثوب وهو الاكثر من اضافته
 الى المفعول ويدل عليه قوله **وقد يضاف المصدر الى المفعول**
 ان كانت القرينة على كونه مفعولاً والمراد بالفعل اعم من ان يكون مفعولاً ام لا

ينتج عن ضرب المصدر باللام ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون لك المفعول منصوب
 الجواب ان قد را المصدر جعل معروف مع ان او مرفوعه ان قد ينزل به على ان واذا اضيف الى
 لا يشترط جازان يصل فيها بعدد وضربا مضيا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو عجبني ضرب اليوم
 في غير **اعماله** اي اعمال المصدر **باللام** الجار والمجرور حال اي حال كونه مفعولا
 باللام او مصاحبا باللام **قليل** لان ملار عمله تقديري بالفعل مع ان واذا كان باللام لا يصح
 تقديري بالفعل مع ان فيلزم ان يمنع عمله لعدم مدركه لكن مع على فله لان المانع عارض
 ومنه قوله ضعيف النكابة اعلاه بحال القرار برأى الاجل والمبرد مضى وجعله يتقدر
 اعلاه او بتقدير مصدر منكرا عاملا فيه اي ضعيف النكابة نكابة اعلاه وقيل لم يات في
 القرار شئ من المصادر المعروفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
 الجر نحو قوله تعالى لا يجب ذلك الا بغير التوهم من القول **فان كان مطلقا** ينتج التنفيد
 فقولنا ان يمكن مفعولا مطلقا والحل التوسط منتهى ضايت لبيان بعض احكام احوال المصدر
 سند كونه اي من كان المصدر مطلقا مفعولا فاعلا **الفعل** دون ان المفعول
 لا يبعد ان يضاف معه وسببان التوفيق **وان كان** المفعول الطلق بدل **لان** منه
 اي عن الفعل اي سار مسددا للفعل بعد جملة منتهى ضايت منه وشكك الله لا كما يشاء في الفعل
 كما سم الفعل من عمله دون **فوق** فاعل فعل محذوف اي فوجز الزيادة
 او مبتدأ ومن الخبر اي ضمة توجبها وانما جازية على وجه الاول وواجبة على الثاني
 كما ستبين ان الجراء اذا كان مضارعا ثبتا يجوز الفاء واذا كان جملة اسمية يجب بصر
 جائز بقول الفضل عامه لا لاضاثة وجازان يكون المصدر عاملا لثبوتية لا المصدرية ولان
 المصدر قوي من حيث التذكير وضعيف من حيث الفرضية والفعل قوي من حيث الاصلية
 ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف في المصدر حتى تمنع عمله ثم لما منع من بيان
 المصدر شرح في بيان اسم الفاعل فقال **اسم الفاعل ما استوفى من فعل** واما
 قول من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر باشارة الى جواب الا
 صريح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق

متعلق أى استثنى لمن قام الفعل به وقية احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل بمعنى **أحدث** والجار والمجرور حال أى حال كونه كانه تابعى للحدث أى بمعنى الدلالة على صفة حالته لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث فحسن وكريم بمعنى زيد بن حسن وكريم ثبت له الحسن والكريم وليس معناه حدث له الحسن والكريم بمعنى ان لم يكن واذا اردت الحدث قيل حاشى وكارمه لأن اوغدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجمالية لا بمعنى حدثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذى بمعنى النوت نحو احسن وكريم لكنه بدخل فى الحد اسم التفضيل الذى يصنع لتفضيل الفاعل بمعنى الحدث ونحو اضرب واقتل فانهما استثنى من فعل لمن قام به بمعنى الحد وبث لكن مع زيادة فيعتبر الجدية فانها منظورة فى هج الحد ولا سيما الحدود المخوية فيكون المعنى ما استثنى من فعل لمن قام به الفعل أى من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ويخرج من الحد نحو حاشى وطامت وطالو من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين الآن يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حش وطيت وطلاق ولبت باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوتين بها باعتبار الاستعمال لا بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد ودمر وثابت وراسخ ومستمر ما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلين واجيب بانها تدل على الحد الحكور والدوام والمرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالحاقى والرازق وغير ما نامها من اسماء الفاعلين مع انها تدل على الدوام والاستمرار واجيب بان الدوام والاستمرار هما ليس بمصنوع بل واقع باعتبار الموضوع القديم المنزه عن التغيير والحدوث ويدخل فى الحد الماهى والماضى والماضى العارى وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها اسماء الفاعلين مع انها مجرى بوجهه لمن قام به كلمة من يخص بالعقل واجيب بانها تدل على الحد على سبيل التغليب حيث غلب العقل على غيرهم ويخرج من قولهم قام اسماء الفاعلين من الصفات الاضافية نحو قارب وبعده ونحو هذا من الصفات الاضافية لانها ليست بعان قائمة بالذات بل هى امور اعتبارية بعد جبره لا وجودها بل الاصح الا ترى انك اذا وصفته زيداً بالقرب فى قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائماً به ١٢١ يلزم بالقياس اهم من ان يكون حقيقة او اضماً فلا يخرج ذلك وبما قال سن وانما قال

ولم يقل ان فعل الثلاث يخرج على متكسر ومتكسر من الافعال وكذا نحو كاسر وحاسن اذا جازع
 لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بخارج بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صفة
 مشبهة عند اداة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اي صيغة امر
 الفاعل **من مجرد الثلاث** الاضافة من باب جهة قليفة اذا اصل من الثلاث
المجرد على فاعل الظرف المستقر خبير لقوله وصيغته اي واقعة على وزن فاعل لو ارد بصيغة
 صيغة الكثيرة للشموخ والافعال وضول وحائر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين
 من الثلاث **المجرد** وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف ودون النحو
 استطرد او ضمنا وقوله من مجرد الثلاث الجار والمجرور صفة الصيغة اي صيغة الكائنات
 من كلال وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله من غيره على صيغة المضارع العطف على مجرد
 عاملين مختلفين بغير تقدم الجور وطجواب عنه بان بعد اسطر والحق ان يجعل الجار والمجرور
 حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا
 اذا كان الحال ظرفا نحو كلالا ر لك درهم فان قوله في الدار حال من الضير الذي في الظرف
 وهولك والعامل فيه هو الظرف ومن غيره **على صيغة المضارع** عطف جملة
 على جملة والتقدير صيغته من غير الجرد الثلاث يعني الثلاث المزيدية والرامي الى الجرد والمزيد
 على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معجول عاملين مختلفين بفتح
 الجرد مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطف على قوله من مجرد
 الثلاث وقوله على صيغة المضارع عطف على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف
 والمعطوب بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله
 من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع وكلا
 يتقدم انما على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا كما مر اي على صيغة المضارع حال كون
 كائنا من مجرد الثلاث **ميم مضمومة** الياء بمعنى مع اي مع ميم مضمومة في موضع
 سرية النعانة وان كان حرف المضارعة في مضمومة كما في مستخرج وكسرها قبل الهمزة
 كلمة او موصولة او موصولة للظرف صلة او نعت اي وكسرها حرف النفي او حرف ثبوت او حصل

او حصل قبل الآخر ان لم يكن يقابل اخر المضارع كسر كما في يفعل ويقال ويتفعل فان
ما قبل هذه فتح **خو مل خل** ومستخرج مثل مثالين احدهما على صيغة المضارع
ولا يخالفها الا باليم مكان حرف الضميمة والثاني ما يخالفها بحركة اليم ايضا ينبغي ان يمثل
بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا فهو متماثل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من
غير الجر والثلاثي بكسر اليم للناجدة ما قبل الآخر ويضم ما قبل الآخر للناجدة اليم كما في منيات من
التنقيات فانما جازية كسر اليم ومنه لما قلنا قيل هذا فزع والكلام قطابين على الاصل
فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير الجر والثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو اخضن فهو مخضن
والشبه فهو مشتب بالفتح قيل انه قليل واستعار من اسم المفعول كسينيل من لكن اشبه
بالفعل وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل **ويجعل** اي اسم الفاعل **عمل فعله**
اي الفعل الذي اشتمل هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما او متعديا مقبلا او موقوفا
بشرط معنى الحال والاستقبال لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالف
في الزمان لان لو خالفه فيه فسقطت قوة التشابه لفظا ومعنى ولا يلزم من لعل اليم ما توى
شبهه اليم مالم يقو قوة وقبل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادق من
الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به وفيه ظلاله يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر للمعنى
القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل به اسم التفضيل مطلقا على ما سبقت في اسم التفضيل ولا بد
لو كان ادق شبه الفعل كما في الرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشبهه
بالفعل في الدلالة على الحادث ولشبه الخاص بفعل التعجب في اختصاصه بجهته فيكون وجب
واراد عطف هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اي متلبسا بشرط او خير مبتداء محذوف اي هو
سبب بشرط وبجملته حال متعوضة واصافة الشرط الى المعنى اضافة المصدر الى المفعول
بمعنى الام اي بشرط معنى الحال او الاستقبال او بانية اي بوجه بشرط هو معنى الحال او
الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرطية معنى كذا او بشرط معنى كذا واصافة المعنى الى
الحال بانية او بادت ملازمة اي معنى يحصل عند افتراض الحال او الاستقبال وقال
الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال **والاعتبار**

عطف على معنى اى بشرط معنى الحال او الاستقبال وتسمى الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على النصف
 بهى على صاحبه وهو الابتداء او الموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابو جابر
 رجل قائم ابو جابر خبره برأى كماله او الحسنة اى خبره بالاستفهام نحو قائم زيد او
 النافية نحو قائم زيد ولما انشطر الاعتماد على ما ذكره ليتقوى فيه الخ في اسم الفاعل جهة
 الفعل من كونه مسند الى صاحبه الموصوفها هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي واما
 شرط قوة جهة الفعل فيه بنيتها على قربة في العمل واخطا طر عن الأصل فلم يجز ابتداء ضارب
 زيد عرو او هذا عند سببه بر وسائر البصريين واما الاخفش والكويتون فيجوزون اعماله
 غير معتمد على شئ ما ذكره فانكأتم اعتبره نفس الشبه لاعماله فان كان الغاء للتعقيب
 في الاخبار اى ان كان اسم الفاعل للماضى اى بمعنى الماضى او الاستمرار المتضمن للماضى
 وجبت الاضافة اى اضافة معنى تميز من حيث المعنى من ال عن الفاعل اى
 وجبت معنى الاضافة او ظرف اى وجبت الاضافة في المعنى او حال اى ذات معنى او معنوية
 لغزات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معنوها لان اسم الفاعل فيه عامل حيث لا يثنى
 بل عليه هذا الى وجوب الاضافة اذا كان بعد معول والاجازان لا يضافن نحو هذا ضارب
 اس ولا يعلى حيث ان ال في الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب اس بالسوطة لانه
 يكف بما دأته الفعل خلافا للكسائي فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر فلم يوجب
 اعتنا به ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال او
 الاستقبال واما الماضى ضارب لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر لانه يقبس على
 ن لانه فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا يثبت بجوار من يد معنى كمال مس
 درهما بالاتفاق ولا شك انه لا بد من تقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاء درهما
 كما ذكر في المتن والحكمة مستأنفة لانه اوقعت جوابا لمن قال ما اعطاء وقال الذندلسى هذا
 اعنى تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيد اس ذاهبا
 لانه لو قدر هذا فعل آخر يلزم الانحصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك
 المنزوم للانحصار او يحذفها مما لا يمنع الضم ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر

کسائر انضمامی لقی سند کرها وان کان معمول آخری لفظ کان هذه أما
 تامة ای ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غیر ما اضيف اليه بعد کون بمعنى الماضی او ناقصة
 ای ان کان له ای لاسم الفاعل الذی بمعنى الماضی معمول آخر غیر ما اضيف اليه معنى بان ^{شوق}
 من فعل له مقفول ان نحو زید معطى عمره اس درها فبفعل مقدس ای فتدیر
 بتقدير فعل مقدس دل علیه اسم الفاعل ای اعطاء درها والحلقة مستأنفة لانه لما قال زید
 معطى عمره اس مکان سائر سال ما اعطاء فقال اعطاء درها ولقاتل ان يقول هذا ای
 فتدیر الفعل لا یبقی فی اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان بید اس ذاهبا للهم
 الانفصار اللهم الا ان يجعل ما ملأ مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب
 ولقاتل ان يقول ان قوله معمول آخر یقتضى ان یكون المضاف اليه لوصف معمول لاسم الفاعل
 الذی بمعنى الماضی وایس كذلك واجب بان لا نسلم انه یقتضى ذلك حیث لم یقل معمول
 آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول آخر ای صالح لعله یزید على
 تدیر ان لا یكون بمعنى الماضی او یجعل على تدیر من التفادیر لا على کل تدیر ای على تدیر
 کون بمعنى الماضی ولا شک ان درها فی زید معطى عمره اس درها والمضاف اليه وهو
 عمره کلها معمول لان اسم الفاعل على تدیر من التفادیر وهو بتدیر کون بمعنى الحال
 او الاستقبال او محل على معمول من حیث المعنى لکون بمعنى الفعل ولا شک فی کونهما معمولین
 للفعل لو کان وكذا الحكم فی قوله قتال وجاعل الیل سکا لان الاستمرار فی حکم الماضی كما مر
 ولقاتل ای يقول ان فی المطلق قوله وان کان معمول آخر لا یرتب علیه جزم المدکور مطلقا
 لو کان بعد معمول تاجا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنها وغیره لا یتصدق علیه کونه
 بفعل مقدس فان دخلت اللاحق الفاء للتعظیم فی الاخبار ای فان دخلت اللاحق
 الموصولة على اسم الفاعل استوی الجميع ای جیع لا یزمنه فی جواز الاعمال ^{حیث} او
 انواع اسم الفاعل ای ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضی لان اسم الفاعل یقع صلة للموصول
 فیصحب معنى الفعل حق کان یرفعه جملة ولو لم یکن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة واما
 اوجیه على صوته اسم الفاعل لما ذکرنا فی الموصولات والفعل یمتوی فی عمله الازمنة کلها

فكذا هذا يجوز الضارب اسم غلامه من يد اقام كما يجوز عند حقوق غذا او الان وما
 وضع عنه اى من اسم الفاعل للبا الفاعلة في الفعل نحو ضرب وضروب
 ومضارب معناه كثير الضرب وعليه معناه كثير العلم وحسن مرصناه
 كوشه الحارس مثله خبر قوله وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للبا الفاعلة مثل ماد كسرها
 من اسم الفاعل الذى لم يوضع للبا الفاعلة في العمل والاشراط تقول من يد ضرب ابوه عوفى الان
 او غدا ومن يد الضارب ابوه عوفى الان ام غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري على
 الفعل المضارع اى لا يوزن في حركاته وسكانه فلم يبق التشابه في اللفظة قيل انما جعل اعتبارا
 للاصلح وعدم اعتبارا بالظاهر من اللفظة او تقول ان ما صدق عليه هذه اللفاظ صدق عليه
 صيغة الفاعل التبعة فان الضارب ضارب وكذا الضروب والضارب والعليم عالم والحارس حارس
 فكانت ما يوزن في حركاته وسكانه حكما باعتبار ملازمة تواليه ونقصها اياه كذا في حواسن
 المصباح والثنى المجموع مثله خبر قوله والثنى اى شفى اسم الفاعل ومجوعه مثل
 ماد كسرها من اسم الفاعل الموحذ في العمل والاشراط وانما كسرها قوله مثله ولو اكتفى بغيره وحده
 لكان اخصر لكنه ذكر حكم الثنى والمجوع بعد الصلح من حكم كل نوعي الموحذ اى الموحذ الموحذ
 لغيره للبا الفاعلة والموحذ الموضوع للبا الفاعلة ويكون حذف النون اى نون التشية
 والجمع السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون اسم الفاعل على ما
 وغيره من اى مع نصب ما بعدهما والتعريف اى مع التعريف باللام تخفيفا بخبر قوله تعالى
 والمقيم المصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاء التعريف بـ
 النون كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال
 اسم المفعول من استثنى من فعل بهذا الايراد خرج المصنف عما قيل من قوله تعالى
 وما على قول الكونين يخرج بقوله الموحذ وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل
 والصفة نسبة اسم التفضيل الذى جع لتفضيل لفاعل لكنه نقي اسم التفضيل الذى جع
 لتفضيل لفعول نحو اشتهر باعرف الان يعنى الجنية اى من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشتهر
 واشرع فانه ليس بهذا الجنية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على غيره فيخرج من الحد

الحذف ويدخل في الحذف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الخرس مضروب
 تعامل سبيل التخليب والذين للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وأما قال ما شئت من
 فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات
 كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل وصيغة اي صيغة اسم المفعول فمن
الثاني الجرد بدلالة لام العهد على مقبول غالبا والظن المستقر فيه لقوله
 صيغة تروى كانه على مقبول كضرب وقوله من الثلاث حال من ضمير الجرد فقام على العامل
 الضمير لكونه ظرفا وأما قوله غالبا لان صيغة قد تجيء على فصيل نحو قيل وهو جازم ليقال انه
 صفة مشبهة لا اسم مفعول لاننا نقول ان الصفة الشبيهة تكون مشتقة من فعل لم يبق
 الفعل وهذا مشتق من الفعل لم يقع عليه الفعل لانها بمعنى مقبول ومخرج **وعليه**
 اي غير الثلاث على صيغة اسم الفاعل **يفتح ما قبل الاخر** لفظة الفتح وكثرة
 المفعول واللفظ بينه وبين اسم الفاعل ولما وافق مضارجه الذي يعمل عمله على المضارع
 المبني للمفعول **كاستخرج** وقد شك اضيف الشئ فهو مضمون بمعنى المضاف
 اي جعلت مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف على قوله مفعول بالواو والداخل على
 من غير وقوله من غير حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل ورده فاصلا بين الصاغة
 والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اي بفتح الحرف الذي او هن حصل
 قبل الآخر **وامر** اي امر اسم المفعول اي شانه **في العمل** اي في كونه عاملا على فعل
 الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول **والاشتراط** اي اشتراط احد الزمانين
 الا اذا كان زالا **وامر** اشتراط الاعتماد على صاحبه او الحرقة او ما التامية لعمله في المصنوع كاي
اسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد
 معطى درهم امس وذلك لانه على حال فعله وهو الفعل المبني للمفعول لما يشمله مع احتياجه
 الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل يستأمره في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرط فعل بذلك الشرط
 مثله وليس في كلام المنطقيين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول بل
 المتأخرين كابي علي الفارسي ومن جعله صرحا بامتناع ذلك في كافي اسم الفاعل في كل

مزید معطی علامہ درہما اور غدا حث عل علی بطلی تم لما فرغ من بیان اسم
 الفعول صرح فی بیان صفة الشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وتسمیة
 به فی انما نشأ وتجب وتذكر وقوت بخلاف اسم المفضیل فانه فی بعض استعماله لا تدور
 استعماله بن لا شی ولا یجمع ولا یؤت كما متعرف ما اشتق من فعل **الزق**
 اصلا او یراد فعد ذکرا فی بعض شرح الکشاف فی بحث التجهیم ان الفعل المتصل قد یجعل
 لانزما وینزل الی فعل بالضم فینفی منه الصفة المشبهة كالسید والسید والرفیع والعلیم
 والسمیع ونحو ذلك لمن قلم به الفعل وفی هذا القید احتراز عن اسم الفاعل والفعول المتعدین
على معنى الثبوت ای علی الدلالة علی صفة ثابتة لاحادثة فعنی مزید کریم ثبت لذلک کریم
 ولیس معنا حدث له الکرام بعد ان لم یکن واذا اردت ذلك قبل کلامه الآن او غدا وکذا معنی
 مزید حسن ثبت له الحسن وفی هذا القید احتراز عن حقوقهم وذاهب ما اشتق من فعل
 لانزما لمن قام به الفعل یعنی الحدوث فانه اسم فاعل لاصفة مشبهة ولكن یدخل فی هذا الحد اسم
 المفضیل الذی ینصغ للمفضیل الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن واکرم واشرفا فانه ما اشتق من فعل
 لانزما لمن قام الفعل به علی معنی الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان یقصد الجمیة ای من حیث
 انه قام به الفعل فینحی ذلك لانهم من حیث انتقام به زيادة الفعل علی الخیر ونحو الخالد والستمر
 ونحو الخالق والبارئ عرف الجواب عن ايراد ذلك فی حد اسم الفاعل **وصیغتهما** ای صیغته
 الصفة المشبهة **مخالفة لصیغة اسم الفاعل** من حیث ان صیغتهما سماعیة وصیغته
 اسم الفاعل قیاسیة ومن حیث ان صیغتهما الیست علی وزن صیغ اسم الفاعل وعلی الوجه
 الاول کان قوله **علی حسب السماع** ای علی قدر السماع ووفقه من الواضع خبرا بعد خبر
 لقوله وینصغها انتصفا وجه الخبر الاول ای صیغتهما مخالفة لصیغته الفاعل من حیث ان
 صیغتهما سماعیة وینصغ اسم الفاعل قیاسیة وعلی وجه الثاني کان خبرا بعد خبر ینتصفا
 عللته لان الخبر الاول اثبت ان صیغتهما مخالفة لصیغته اسم الفاعل من حیث ان صیغتهما الیست
 علی نذر صیغ اسم الفاعل وهذا الخبر یثبت ان صیغتهما مقتصر علی السماع من الواضع ین
حسن وصحب وشد ید وكذا امر وسکران **وتعمل** الصفة المشبهة

المشبهة **عمل فعلها** وإن لم تزدن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لشيئتهما
 باسم الفاعل الشابتة للفعل **مطلقا** عن الزمان أي من غير شرط الزمن وأما الاعتماد
 على صاحبها أو الخثرة أو ما قسطر كما في اسم الفاعل فإن قيل اسم الفاعل لقايصل لئلا كان بمعنى الحال
 لو الاستقبال والصفة المشبهة مع انهما فرع عن اسم الفاعل قبل مطلقا من غير شرط الزمان
 فإنه بمنزلة الفروع على الأصل قيل الزبنة يكون لهما لها من غير شرط الزمان تخيلا ضرورة
 لأن شرط الزمان ينها يخرجها من كونها صفة مشبهة لأنهما موضوعتان للثبوت والزمان
 يستلزم الحدوث على أن شرط الزمان في اسم الفاعل لعله في الفعول يرد ولا عمل فيه هنا لا يرد
 أبدا مشبهة من فعل لا زنه وتقسيم مسائلها أي مسائل الصفة المشبهة إن يكون
 الصفة أي الصفة المشبهة باللام أي كائنة أو متلبسة أو مقوذة باللام أي بلام للتعريف
 نحو الحسن أو مجردة عنهما أي عن اللام نحو حسن وتكون معمولة لها أي محمول
 الصفة المشبهة على اللغز بين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف على معمول فاعل واحد
 وهو جائز مطلقا اتفاقا أو باللام أي متلبسا أو مقوذة باللام نحو الوجه أو مجردة عنهما
 أي عن اللام والاضافة نحو وجهه فهذه ستة أي هذه الأقسام ستة بغير الاشتين في
 الثلاثة والمعمول أي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها أي من الأقسام
 الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت الأقسام
 ثمانية عشر بغير الثالث من أقسام المعمول في الستة من الأقسام الحاصلة بغير بغير
 الصفة في صفات المعمول الثالث ففوله صارت ثمانية عشر حجة مستأخذه كان مسائلها قال كوصف
 الأقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم أعلم أن ما ذكر الشيخ ههنا أحد تقاسيم مسائلها
 لها اعتبارات أخرى يرد في مسائلها إلى الون وتنقسم إلى خمسة التاليف وقبحة ومنفعة
 وهي صعب تقديرها وقد ذكرها شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل المجزئ مثوله في رسالته
 على التفصيل فإن رفعت فعليت بها فالرفع أي رفع المعمول في معمولاتهما المرفوعة على
 الفاعلية أي حال كون المعمول في علا نحو حسن وجهه والنصب أي نصب المعمول
 في معمولاتهما النصبية على التشبيه أي تشبه معمول الصفة بالمفعول المختص

اسم الفاعل في العفة اي في المفعول العفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه بالمفعول
 به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون مفعولاً منصوباً ومفعولاً به
 لكن لما شبهت هذه الصفة باسم الفاعل شبهت بمفعول بها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر في نحو
 الضارب الرجل مشبهة بالجر في نحو الحسن الوجه فيها اعني الضارب الرجل والحسن الوجه يتعاضدا
 ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب ويجوز بالاضافة للتشبيه بالحسن الوجه
 مع عدم التقييد والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لمفعول المجهول بحذف
 الضمير من الفاعل على ما عرفت في بحث الاضافة وينصب التشبيه بالضارب الرجل في كون الصفة
 والمفعول معرفتين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار
 والمجرور صحيح ثم قوله تعالى لا يحب الله الجعرج بالسوء من القول وعلى التمييز عطف على قوله
 على التشبيه بالمفعول اي والمنصب على التمييز في النكرة اي في المفعول النكرة في نحو الحسن وجهها
 والجر اي جازيها في مفعولها الجوزية على الاضافة اي يبقى على كونه مضافاً اليه
 وتفصيلها اي مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر حسن وجهه الصفة
 مجرمة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هذه ثلثة فتقوله تفصيلها مستلزم
 محذوف الخبر اي تفصيلها فيما يدرى به ويدفع قوله حسن وجهه مبتداء وقوله ثلثة
 اوجه خبر وجعل مبتدئاً للفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله
 ثلثة خبر مبتداء محذوف اي هاء ونحوه وبه نظر ولا يستقيم ان يحذف قوله حسن وجهه
 خبراً في تفصيل مسائلها لثما في عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غير محذوف بل
 يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكن لك حسن الوجه اي مثل
 حسن وجهه حسن الوجه وكذا التواني في كون كل ذلك اوجه فالصفة في حسن الوجه مجرمة عن
 اللام والمفعول واللام مرفوعة ومنصوبة ومجرورة هذه ثلثة فان قيل اي حرف يفدر في اصناف
 حسن الوجه ولا يصح دخوله في الفاعل تميز بذكر الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في الاضافة
 اللفظية فيجوز على ما فيه الحرف وليس بقدر يجره وقوله في تقييد الاضافة بواسطة حرف
 الخبر لفظاً او تقديره محذوف على كونه تعريفاً للاضافة المعنوية وبه نظر لان تقسيم الاضافة الى

الى معنوية ولفظية بابا هذا الجمل وكان الاسم في باب الاضافة لا يعمل الا لنيابته عن حرف الجر
 فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او يحول على امره ان قد ير حقيقته او حكما فيقتول
 الاضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكيم على ما ذكرنا من الجمل على كونه قريبا للاضافة بهما
 او يقال صار بزيد فلحق بجو غلام زيدا في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بجو خا تم فضة
 في تقديره من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة وهو سارق الليلة ملحق بجو ضرب اليوم
 في تقديره من ولا يبرق في تقديره من البيانية في نحو حسن الوجه بعد خبره عن كونه فاعلا للفظ
 بالاضافة والقول باضافه الفاعل ان لا يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لان متعد والفاعل
 فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالفعول لفظا والى الفاعل
 معنى او يقال حرف الجر في الاضافة اللفظية غير مخصوص في الثلاثة المذكورة بل هو فيهما ^{تسليما}
 بها اصل الفعل المشتق منه الصان نحو راعب زيدا فانه بمعنى الى اى راعب الى زيدا اذ جعل
 اضافة الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه وصار بزيد
 يقدر للام الشائكة ضرورة يصحح الجر لما قلنا ان الصان لا يجزى الا لنيابته عن حرف جر ويكون
 بها اوله الضرورة في حكم العلم اذ الاضافة الصورية يستدعى صورة اللام لامنهاها والا لكان
 معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة
 مرفوعة ومنصوبة ومجروا هذه ثلاثة **الحسن وجه** الصفة ذات لام والمفعول
 مرفوعا ومنصوبا ومجروا هذه ثلثة **فقول** **الحسن وجه** المعطوف بخلاف العاطف عليه
 حذره تحذرا عن كثرة التكرار وما غير الحسن السابق لبشرا الى ان شروع في تفصيل آخون الصفة
 المشبهة ولان الثلاثة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام **الحسن**
الحسن وجه الصفة ذات اللام والمفعول ايضا ذات اللام مرفوعة ومنصوبة ومجروا هذه ثلثة **وجبر**
 الصفة معرفة باللام والمفعول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعة ومنصوبة ومجروا هذه ثلثة **اثنان**
منها جمتان **ا** الاثنان مبتداه وبها صفة وممتعان خبر **ا** اثنان كائنان من الاقسام
 الثمان عشرة **ممتعان** **وها الحسن وجه** تكون الصفة ذات لام والمفعول مجروا **ا**
الحسن وجه تكون الصفة ذات لام والمفعول مجروا **ب** راعن اللام والاضافة ولها ثمانية

ظاهر لعدم اضافة الاضافة الخفيفة **هـ** : الثاني يتضمن اضافة العزة الى النكرة وهو خلاف وضع الامة
وان كانت لفظة لان اللفظة مجرى مجرى المعنوية فكلاهما يوزن في العنوية لضافة العزة الى
النكرة فكلاهما يوزن في الاضافة واذا عرفت هذا فاعلم ان قولنا الحسن وجهه خير مبتداء محذون اى
هو الحسن وجهه وقوله الحسن وجهه عطف بخلاف العاطف او خير بعد خبره او تضاد واختلاف
فى جواز واحد منهما وهو **حسن وجهه** تكون الصفة مجرى راعى اللام والمعلوم مجزى
مضافا قال بعضهم انه ليس جائز لان الاضافة يستلزم اضافة شئ الى نفسه وقال بعضهم انه
جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه
اذا كثرت بل هو من المسائل الحسنة على ما سبقيه قد با واخاير الجوز راعى قولنا حسن وجهه
مفعول ما لم يتم فاعله المفعول اختلف **والبواقي** من التثاني عشرة بعد اسقاط سكتين
منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه ضمير واحد وهو فيها اذا كانت
المعول مضاف مرفوعا او منصوبا او مجزى **أحسن** خبر ما كان والمخيلة خبر المفعول
والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو
الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخبر الكلام ما قبله وذل ومساكلة تسع الحسن وجهه
بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالخبر والحسن وجهها وحسن وجهه وحسن الوجه
بالخبر وحسن الوجه بقتوب حسن وينصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة وحسن وجهها
بذل قبل بلزوم فى الحسن الوجه بالخبر تعدد الفاعل لانه من باب الاضافة الى الفاعل ومنه خبر
ايضا بل قبل قوله ومضى رغبنا لما فلا ضمير فيها ولا يفيد ضمير الموصوف قبل الفاعل بعد الاضافة
الخارج عن خبره كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وقته نظرا لانه
يتبعه وقته بعد الاضافة بالرفع انصاء هذا بوجوب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان المحل على
المحل باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضمير **ان** وهو فيها
اذا كان المعول مضافا وهو منصوب او مجزى **حسن** حصول المقصود واما عدم احسنية
الوجود الزائد على المقصود ومساكلة ثلث او اثنان على حسب الاختلاف نزول حسن وجهه
بنصب الوجه وحسن وجهه بخبر الوجه وهو لا يضاف فيه والحسن وجهه بنصب الوجه

الوجه وما لا ضمير فيها فيه وهو فيما اذا كان المفعول مرفوعا غير مضان فيجب
 لعدم حصول المقصود وهو ان هذا بالوصف لفظا وسائلا اربع الحسن وجه مرفوع وجه
 وحسن وجه مرفوع وجه وحسن الوجه يتنوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجه مرفوع الوجه
 ومتى رفعت بها اى بالصفة المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها اى فى الصفة المشبهة
 فلا يلزم تعدد الفاعل فهى كالفعل الفاء للتعليل اى لان الصفة المشبهة فيحدث
 كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه وتجعل ان يكون قوله فى كالفعل نتيجة
 اى فيحدث ان يكون الصفة المشبهة كالفعل فى انهما اللبثى ولا يجمع ويكون تذكرها وانما فيها
 باعتبارها على الظاهر **والا** ان حرف الشرط والشرط محذوف اى وان لم يكن مرفوع بها بل بحرف
 بالاضافة او يصب على التشبيه بالمفعول ففيها اى فى الصفة ضمير الموصوف
 لان الفاعل لما حيز بالاضافة او يصب على التشبيه بالمفعول خرج من حقيقة كونه فاعلا فلا جرم
 يكون فيها ضمير يكون فاعلا فتوثت الصفة وتثنى وتجمع اى اذا انحرف وجو
 الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا توثت الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف
 للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضمير نقول هند حسنة وجه او حسنة وجهها والى بلان حسنا
 وجه او حسنان وجهها والزبدون حسنوا وجه والى بدون حسنون وجهها **واسما الفاعل**
والمفعول اصله اسمان فسقط الفون بالاضافة اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل
 واحد اسمان **غير المتعديين** اى غير المتعديين عن الفاعل ومفعول مالم يصم فاعله به
مثل الصفة المشبهة فيما ذكرنا من الصور اى ما جازى فى الصفة المشبهة من
 هذه المسائل جازى فى اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة
 انما هى لمشايتها باسم الفاعل جوازها فيه اولى فنقول القائمة الغلام مرفوعا ومضيا وجزا وكذا
 القائمة غلامه والغائم غلامه وكذا الصور النسخة لجرم الغائم عن اللام وكذا نحو الضرب الغلام
 او غلامه او غلام بالحرركات الثلاث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لا يلحق
 بالصفة المشبهة نحو التبعي الاب الى آخر الصور فان قبل اسم المفعول لا يتبعى من غير
 المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يعود المضروب مثال الاسم المفعول غير

المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير
 المتعدي هنا غير المتعدي من مفعول ما لا يسم فاعله الى المفعول الثاني واما قيل اسم الفاعل
 والمفعول بغير المتعدي بين احتمالا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد ومعلّى درهما حيث
 لا يجري بينهما ما متعديا اليه مادكر من الاقسام بل يجري بينهما اما ضرب المفعول على الفعولية
 او مجردة على الاضافة وذلك لاننا لو اوجر بينهما لكانت الاقسام لهما لا لنباس حتى لو قيل زيد
 ضارب ابه مثلك لم يعلم انه اياه في المثال الاول مفعول ضارب انما فاعل اصبغت ابه وان اياه
 في المثال الثاني مفعول المعلى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثاق اصبغت اياه بخلاف الصفة
 المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللان من فاعله لا مفعوله لهما فلا يحصل الالتباس ولا
 يشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال
اسم التفضيل اسم يدل على تفضيل شئ على شئ وهو في الاصطلاح ما **اشتق**
من فعل منه احتمل عن الجوامد لموصوف **بزيادة على غير** اى على غير ذلك الموصوف
 وقوله بزيادة اما صلة موصوف اى لما وصف بزيادة على غير في ذلك الفعل او بمعنى مع وحشد
 صلة بخلافه اى لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمقام
 به او لمن وقع عليه ليشمل على كل فرعى اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل والذى صيغ
 لتفضيل المفعول نحو ضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول
 والمراد بالزيادة على غير الزيادة عليه فانه اسم الفعل اى ان الفعل الذى اشتق هو منه فلا بد
 لخبر زائد وكما من حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذى اشتق هو منه ان لم يرد الزيادة
 في الزيادة او الكمال مثلا بل في اسم آخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان القصد منه الزيادة فما
 هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحدا اسماء الفاعلين التى وضعت للبالغة كضارب
 وضروب ونحوها لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير وهو
افضل اى صيغة افضل ونحو غير وشرا اصلها اخيرا واشتر وشتر اى اسم التفضيل
 ان يبنى من ثلاثى مجزئة احتمل بقوله من ثلاثى عن الرباعى نحو بعث وقوله مجزئة
 من مزيد الثلاثى نحو كرم وافندر ونحوها **ليمكن** بناء افضل منه اى من الثلاثى المجزئة انما

الثالث على ثلاث لا يمكن منه بناء افضل لانه لو نقص الاخل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل
 اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخرج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزيد على بناء افضل
 وقوله يمكن خبر مبتداء محذوف اى هذا الاشتراط يمكن بناء افضل منه والجملة معترضة
 وقيل انه علة لقوله بنى وفيه نظر لان امكان بناء افضل منه ليس جملة لبيان بل علة بيانه
 تفضيل شئ على شئ في الفصل الذى اشترى هو منه ليس بلون ولا عيب الجملة
 صفة اخرى لثلاث اى من ثلاث ليس بلون ولا عيب واخرى بقوله ليس بلون عن خواصه
 وليس بقوله ولا عيب عن عوامى واعور لان منهما خبر مبتداء محذوف اى وهذا
 لان والجملة معترضة لبيان العلة اى لان من اللون والعيب افضل صفة افضل اى افضل
 الكائن لغير التفضيل اى من غير اعتبار الزيادة خواصه وليس عوامى واعور فلو بنى منهما
 افضل للتفضيل لزم اللبس واشتباه افضل للتفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو
 احسن لم يعلم ان المراد وجهه او ثلاثة في الحرة مثل زيد افضل الناس فان قيل قد بنى
 افضل للتفضيل من العيوب اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة
 ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على هذا يصح نحو الحق على معنى
 التفضيل اذ الحافاة ايضا من العيوب الباطنة وقد حكوا بشدة وفيه حق من هبة الله لهم
 بالان يراد بالحافاة ما يبدى في الظاهر من اثر البلادة كما حكى عن هبة من تعلو حنبرات فمهم
 على عنقه ومصدره مخافة ان يعقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجزئ منه
 اسم التفضيل الا شاذ وفيه نظر لان الحافاة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة وظهور
 اثر الحافاة في بعض الموصوفين بها من العوامين والعواميين غير معتبر في وضع الالفاظ فكيف يحكم
 بشدة وهو لو اعتبر العوامين لوجب ان يحكم بشدة وجاهل وابلد لو ارد به ما لم يبدى في
 الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشدة وجاهل فان قصد غير اى تفضيل
 غير الثلاثي المجرد الذى ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيدين والرياضى مجردا او مزيدين او
 ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اى الى تفضيل غيره بمثل هو اشد
 منه اى باثني اسم التفضيل ما يصح بناءه منه مثل اشد واكثر واقيح ما كان مناسبا له

وإيقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تيمنا بإبانة المقصود على وجه يمكن نقول هو أشد منه استباح
 وبإضاحا وعييا المثال الأول لغير الثلاثي المجرد والثاني للون والثالث لليبس وكذا
 نقول هو أحسن منه استغفارا وبإضاحا وإيقاع منه دحرجة وعييا وقياسا أي التفضيل
 للفاعل أي التفضيل للفاعل لا يزيد على زيادة الوصف على الخريف المصدر المشتق هو
 وأصل المصدر ما بنى للفاعل أي ما كان معروفا فيصوت عند الإطلاق إلى كونه مشتقا من
 المصدر المبني للفاعل أي من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما
 يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيبتدأ ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة
 نحو اضرب وأحسن وأكرم وإن ارد به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محسولا على حدث
 المعطوف أي قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب وأحسن وقولك وقياسه محدثون
 مبتدأ الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذا المعيار من باب ضرب زيد قائما أي قياس اسم
 التفضيل حاصل إذا كان ثابتا للفاعل ويمكن أن يكون قوله وقياسه مبتدأ وخبر محدثون
 وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف أي وقياسه مجبته للفاعل بقرينة قوله وقد جلا
 للمفعول كلمة قبل للتأويل أي قلنا بجي اسم التفضيل لتفضيل المفعول معا نحو أعاد
 واليوم وأشفل وأشهر وزيد في بعض النسخ وأعوف أي أكثر عدو وربة وكثر
 ملو متعا أكثر مشغولية وأكثر معروفة وهي تتعمل اسم التفضيل في كلام العرب على
 أحد الجار والمجرور حال أي وإتعا على أحد ثلاث أوجه فقط وفي بعض النسخ على
 ثلث أشياء مضافا بدل من قوله على أحد ثلاث أوجه نحو زيد أفضل الغوم أو بمن
 أي كائنا بمن نحو زيد أفضل من عمرو أو معرفا باللام نحو زيد الأفضل وهذا للام
 بالهد ليس إلا أي باللام العهدية ليكون بالعهد مشترك على ذكر الأفضل عليه ويكون المعنى
 قولهم الأفضل اشخص إلى أي عهد كونه أفضل من زيد مثلا وكلمة أو مانعة من الخلو والجمع فلا يخلو
 اسم التفضيل عن أحد ما ولا يجتمع اثنين منها فلا يجوز زيد الأفضل من عمرو
 واستعماله مع اثنين منها ولا مزيد الأفضل باستعماله بدو واحد منها إلا أن يخرج التفضيل
 عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في أفر وجع فأنخرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير

غير فاستغنى عن استعماله بأحد ثلثه أو جهه لان استعماله بأحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه
 معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلاثة الا يلد على
 المقصود كمن المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للوصف به على غيره اى على المفضل عليه
 فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا بأحدها الامور الثلاثة المذكورة لانها تدل على
 المفضل عليه وذلك فى من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت زيد افضل لزيد من الذى زاد
 عليه هو فى المفضل فذا قلت من حرم واخذت اناس منهم ذلك وكلنا فى اللام لما قلنا انها العهد
 فيكون المفضل عليه معهودا بنود لان اللام العهدية تشير الى الفعل المذكور مع المفضل عليه
 على ما بينا لان معنى قولهم الافضل الله - الذى عهدتوه افضل من زيد مثلا ولا يجمع اثنان
 منها المحصول الغرض بأحدها ويكون الاخر بعد حصول المقصود ضاعفا فلا يجتمعان الا نادرا
 فان قيل قد يتناول اسم التفضيل من احاد الثلاثة المذكورة نحو الله اكبر قيل معناه ونسب على
 احدها حقيقة نحو زيد افضل واشرف الناس واكبر من غيره ونحو ذلك لا نرى ذلك لانه فى نقد
 الله اكبر من كل كبير فان قيل فما نقول فى الدنيا والجنة فانها من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث
 الاولى والجنة تانيث الاجل من الدنيا والجلال وقد جاء تجرهما عن احاد الامور الثلاثة فى قوله
 لما صعد بها ظالمات مددت وفى قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة قيل جواز تجرهما عن احاد
 الثلاثة المذكورة يصير رتبتهما اسمين واتحاد معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسمها للترتيب
 المتقدم على الاخرة والجنة اسمها للخطبة العظيمة فيجوز استعمالها بدنا احدها فان قيل فما نقول
 فى نحو الحسن فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفى نحو السوى فى قوله الشاعر ولا يخرجه
 من حسن سوى ولا يخرجه عن غلط بين فانهما من اسماء التفضيل لانها تانيث احسن
 واسوق قيل لانهم انهما تانيث احسن واسوء لهما مصدران كالنحى والبشرى فلا يرد جواز
 تجرهما عنهما فان قيل قد يجتمع انسان منهما فى قول الله عز وجل لا اكثر منهم حصى انما الهة للاناس
 اى لمن اكثر مدافيل فانه من فى البيت بتفضيلية بل هى بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس
 الشجاع اى من بينهم كانه قال ليست بالكثير من بينهم حصى فلم يستعمل بين واللام ونسب بيانية
 انما نرى نحو وفتر اى يستكبرنا عنى بالكثير حصى وهى تفضيلية متعلقة بافضل نحو عدا

عارون اللام اي ليست بالاكتر منهم والحدوث بدلالة قوله **الا ان يعلم المفضل عليه**
 مستثنى مفعول اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه
 فيقدر منها على التفرقة نحو الله اكبر اي اكبر من كل شيء وعز من يدرك ثم عزم اي اكبر منه و
 المعلوم هنا حدوث اي الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل من معنى التفضيل فيستثنى من استثناء
 باحد ثلثة اشياء **فان اضعف** اي اسم التفضيل فله اي فلا اسم تفضيل منسحب ان
 احدها اي احد المعنيين **وهو الاكثر** اي هذا المعنى اكثر من المعنى الثاني والمجمل مقصود
 والواو اعتراضية **ان تقصد به** اي باسم التفضيل **الزيادة** اي زيادة موصوت اسم التفضيل
 في الفعل المشق هومنه **على من اضعف** اسم التفضيل **اليه** خيل اليه عائد الى من وكلية
 من العقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على مذهب الثعلب فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجساد الفيل
 ونحو ذلك راداً عرف هذا فاعلم انه لو لم يرد بالمعنى في قوله معنيان المصدر اي الصائفة فعمل القصد
 في احد ما صحح حيث بصير المعنى احد الصائفتين قصد لك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حل القصد على
 ولو لم يرد المفعول اي معنى في محل اشكال حيث بصير المعنى احد المقصودين قصد لك الزيادة وهو
 معنى جيد صحيح لانه حل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدها حاصل بان قصد به كذا وهذا
 الجار من ان لو ان كثير شائع اي يكون المعنى قصداً لحددها قصدك كذا او احدها ان قصدك كذا
 في **شرط ان يكون** موصوفه بعضاً منهم اي من اضعف اليهم وذلك بحكم الوزن ولا
 استعمال **مثل زيدا افضل الناس** فزيد بعض الناس ولقاتل ان يقول يلزم من اشتراط
 ان يكون موصوفه بعضاً من اضعف اليهم تفضيل الشيء على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في الصفات
 اليهم انما يحتاج عنهم تركيباً او اضافة عنهم وانما خارج عنهم اضافة بعض داخل عنهم في الاضافة والواقع ثم
 خرج عنهم في الازالة وفي التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه **فلا يجوز**
يوسف احسن اخوته اي فالجل لا يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه داخل في الصفات
 والمضاف اليهم بل يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف انفسى في **خرج عنهم**
 جملة علم الجواز اخرج يوسف عن الاخوة اي من عمومهم **باضافتهم اليه** اي باضافته للاخوة
 الى يوسف لا يمتزج الاضافة للاخوة الى اخيه يوسف بل اخرج يوسف من عموم لفظ الاخوة لولس

يوسف بنان اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مصافا الى من ليس موصوفه بخصائهم ولم
 قيل يوسف احسن الاخوة واحسن ابنائه فموجب عليه السلم لكان من ذلك ان يوسف مريض
 الاخوة وبعض ابنا يعقوب عليه السلام ان لم يكن بعض اخوته **والثاني** اي والمعنى الثاني **التفصيل**
من زيادة مطلقة اي من زيادة موصوف اسم التفصيل فيها اشق هو من زيادة مطلقة اي غير مفيدة
 يكونها من زيادة على من اخذنا اليه اي تفصيل تفصيله على كل من سواه على ما زادوا من انما اليه وحده
ويضاف بالنسب عطف على تفصيل اي المعنى الثاني حاصل بانه تفصيل كذلك يصح ان اسم التفصيل
للتوضيح وبالرفع على التبدل والثنتين اي وجهان صواب للتوضيح لا التفصيل كما خاف ما لا
تفصيل له من شرط ان يكون موصوف من جملة المضاف اليه لا تنفله الموجب بل يجوز ان لا يوصف اي
 يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قرين اي افضل الناس
 من بين قرين ولم تفصل التفصيل على قرين وان كان النبي عليه افضل الصلوة واكل الفيات واحدا
 منهم وكذا حق لان العلم بخلاد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بخصائهم نحو يوسف احسن
 وكذا اخوة لان اكثرهم بنو ابيه فيجوز **يوسف احسن اخوته** بهذا المعنى احسن من غيره
 له ملائمة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعد لا يبي مروان كانه قيل عاد لا يبي مروان اي هما اعد
 من غيرهما لهما ما ذمته بين مروان والماد بالناقص بن ولدين الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه
 نقص حق من باخذ من بيت المال اكثر مما لحق في الشئ وره الى القدر المستحق في الشئ والمراد بالاشج
 عمر بن عبد الله بن مروان لقب بذلك فافى راسه شجرة وانا اخنا رافض للتوضيح وعدل عن لفظ التفصيل
 الذي ذكره احب للفصل لان كلف لفظ التفصيل المخصوص بالاضافة الى التذكير يوم الترام احتات الى
 التذكير وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعد لا يبي مروان ثم اعلم ان حق قوله
 ان تفصل على قوله والمعنى الثاني اي والمعنى الثاني لا يصح لانه جعل التفصيل على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى
 الثاني حاصل بانه تفصيل وحده للمار من ان من كثير ويكون المعنى قصد المعنى الثاني قصدت كذا
 او المعنى الثاني وتفصيل كذا **ويجوز في الاول** اي في اسم التفصيل المضاف المقصود به التباين
 على من اخضع اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم التفصيل المضاف اي المستعمل بالاسم الاول وقيل
 ان في المعنى الاول وفيه خطر حيث ياباه قوله المعنى باللام لان المعروف باللام هو اللفظ اي لفظ اسم

فجعل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني لم يكن الكلام مطابقا فعلق ما فكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل **الافضل** اي اشد واسم التفضيل والثاني كيرج وجود ثابت الموصوف كذا في المفصل اي يجوز فيه الافراد والثاني كير على كماله اي وان كان الموصوف متبني او مجموعا او مؤنثا يجوز ان افضل النجوم والزيدان افضل النجوم والزيدون افضل النجوم وهذا افضل النجوم وانما لم يذكر الثاني كير كفاء بقوله فيما يضاف له جدد الذي من مفرده كير لا يفر كان لما كان فيما يقابله ان شاء و الثاني كير ان نزل وعزات ان شاء **المطابقة** اي ان يكون اسم التفضيل في ثابته اي مطابقة الموصوف ان شاء او ثبوتية وجها وند كير في ثبوتية افضل النجوم والزيدان افضل النجوم والزيدون افضل النجوم او انما حصل النجوم وهذا نص في الانسان وانما جاز لا يفراد بالان كير في كماله لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابهة للاسم التفضيل المستعمل بين في بعض من حيث انه ذكر افضل عليه جدد في كل واحد منهما يجوز فيه الافراد والثاني كير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا للمعنى اللفظي لوجود الاضافة هنا وعدمها في غيره فمجرد المطابقة اعتبارا باللفظ **واما الثاني** اي النوع الثاني اي اسم التفضيل للصفات المقصود به ثباته مطلقا **والعرف** باللام فلا بد من مطابقته لمطابقة الموصوف لثبوتية وجها وتذكر كل وثابته للنجوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الاسترجاع بين التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكره افضل عليه بدها بخلاف النوع الاول فانه مسترجع بين التفضيلية معنى باعتبار ذكره افضل عليه بدها بخلاف المستعمل بين فانه مسترجع بها لفظا ثم اعلم ان قوله **اما الثاني** عصف الجملة الشريفة على الجملة الشريفة هي قوله يجوز في الاول الافراد وفقه فلا بد جوابا اما والثاني جملته وهو خبر مبتدأين والضمير محذوف عن فلا بد لهما من المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول بجملته المحذوف لانه يكون جنس مضارعا للمضاف عن نحو **افضل النجوم** نصبه **والذي** بين اي اسم التفضيل الذي استعمل من مفرده كير لا يفر غير لفظ المد كير يجوز يطلو الزيدان او الزيدون وهذا والهندان والهندات افضل من كذا لان من التفضيلية **الجبر** من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين افضل التفضيل وافضل الصفة فكأنها من اتم النكته ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بصيغة اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبارها مسترجعا في حكم

في حكم وسط الكلمة ولحق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص بأخر الكلمة دون اوسطها فلو
 حقة علامة التثنية والجمع والتانيث لزم حوقها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستكبر **والايعل**
 اسم التفضيل في الفعول به بواسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضرا وكذا لا يعمل في فاعل
 مظهر لان العشرات انما تعمل بشبهة الفعل كما في الفاعل والفعول او بشبهة ما يشابه الفعل
 كالصفة المشبهة فانما يعمل بشبهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه
 يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يشي ويأتي بها
 هو اصل استعما لانه وهو استعماله بين فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في الفعول به بلا واسطة مطلقا
 مظهرا او مضرا ولا في الفاعل مظهرا لانها من محوالت قوية الا اذا وجدت الشرط الثالث المذكور
 في المتن فيستدبر بعض الفعل ولما لا ضرورة في احواله عندئذ كما ستعرف بيانه قريبا لكنه
 يشبه الفعل من حيث انه يدل على الخلق وكذا يشبه الفعل التحجب في الزنة وفي اختصاص مجتهه بالحق
 المحرم بما ليس بلون ولا يرب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المحوالت العجيبة وهي الفاعل المضمر
 المستكن والظرف والحال والتهمة المفعول به بواسطة حرف الجر وذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر
 اثره والظرف ما يكتفيه من جهة من الفعل والحال والمفعول به بواسطة ملحقات بالظرف فيكون معولان
 ضعيفا فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف قوي
 على العمل بواسطة الحرف فلما كان في المفعول معه او فاعله كما في الفعول له وفي بعض الشرح انما لا يعمل
 اسم التفضيل في فاعل مظهر لانه في الاسم نقيبه اصل التحجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضرا او مظهرا وهو لا يعمل في التثنية والجمع
 الثالث ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اي فاعل مظهر **الا اذا كان اسم التفضيل**
صفة كانت لا يشي اي الا اذا كان اسم التفضيل جارا على شيء كرجل في المثال المذكور
وهو في المعنى تسبب الواو والحال والتثنية يدل من الاضافة اي والحال ان اسم التفضيل
 في المعنى صفة كصفة تسبب ذلك الشيء اي متعلق ذلك الشيء كالحمل في المثال فانه مسبب قوله ولا
 لا يحصل في عينه لئلا يمتلئ المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الوصف اسم السبب
 وهذا السبب يدل على تشييع استعمال غير المشهور للتثنية على محبة الملاقاة السبب وتخففه مفضل

صفة وسبب اي سبب **مفضل باعتبار** **الاول** اي باعتبار شلته بالموصوف
الاول كجاء في المثال حيث نقى كون الكل مفضلا باعتبار عين رجل **منا على نفسه** اي مفضل على
نفسه **باعتبار غيره** متعلق بالتفضيل عليه اي باعتبار شلته بنفسه اي بنفس الموصوف **الاول** كجاء في
في المثال حيث نقى في المثال كون الكل مفضلا عليه في عينه **منفيا** حال اي حال كون اسم التفضيل نفي
او صفة صدر عن وجهه اي تنفيا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينيه
الكل منه اي من الكل في عين زيد **فاحسن** في هذا المثال جرى على رجل وقع صفة
له في اللفظ وهو في المعنى حقيقة لم يسهل اي لملته وهو الكل وهذا المتعلق بمفضل ومفضل عليه اي
الكل احسن من الكل لكن باعتبار عين اما كونه مفضلا فباعتبار شلته بما جرى عليه اسم التفضيل
وهو رجل حيث نقى كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار عينه
عليه وهو كونه في عين زيد حيث نقى كون الكل مفضلا عليه في عينه فالتقسيم من هذا المثال
الكل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا الكلام مبدلا لكان المقصود
عكس ذلك وادعيت هذا فاعلم ان كلمة مانا فيه وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة
قوله رجلا وهو اعني احسن عامل ذو الحديث اي مانا على الحديثين حدث للتفضل بحدث المفضل
عليه اي التفضيل والتفضيل على التثنية وتعلق به ظرفان اوجهان وبما هو به في عينه وقوله في عين
زيد كل طرف اوجهان بحدث معنى شلته قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في
زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشيء وذلك لان سوية كون الكيان مفضلا باعتبار
رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في نحو
في معنى التشبيه عامل معنوي ذو حديثين حدث المشبه وحدث التشبيه به اي حدث التشبيه به
بالشيء فكان به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل طرف بحدث فان زيدا تشبهه باعتبار كونه
في الدار وباعتبار كونه في السوق ونظير هذا المشبه الحديث الذي ذكره الشارح ومن على
عليه الصلوة والسلام ما من اقام احب الي الله فيها الصوم صدق يشترط في الخير واما تشبيه كونه
متقيا بسبب معنى الفعل لان نقى صفة التفضيل بجملة معنوية اي بجملة من التفضيل بمنزلة التثنية
والنفي اذا عمل على مقيد ينصرون فالتثنية او النفي يبقى اصل المسألة وقوله ما من ما من

الاكون الكل مبتداء واحسن غير **فصلوا بينه** اي بين احسن وبين معموله
 منه **يا جنبى وهو الكل** اذا المبتداء اجنبى من الخبر لكونه خبر داخل في خبر وغير معموله
 قد عت الضميمة الى اعماله فان قيل فيلقد قدم منه على المبتداء وحق لا يلزم ما فضل بين العامل والمفعول
 يا جنبى قيل لا يمكن تقديم عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحديثين اى دال على الحديثين ظرفان او
 يلزم ان يلى كل منهما ما يتعلق به اى بحدته ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحديثين اى دال على
 الحديثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشئ يتعلق به ظرفان وهو
 قوله في عينه وفي عين زيد لكنه يتعلق به قوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في
 زيد باعتبار حدث المفضل عليه فلزم ان يلى كل واحد منهما ما يتعلق به وجهه كون الكل مفضلا
 باعتبار عينين رجل فيلزم ايراد بقوله في عين رجل وجهه كونه مفضلا عليه باعتبار عينين
 فيلزم ايراد منه المتضمن لذلك المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايراد منه بقوله
 في عين زيد وايراد الكل بقوله في عينه وهذا حاصل ما ذكر صاحب الرضى في بحث هذا ليس
 اطيب منه ربطا على انه اذا كان المسموع تأخير منه واحتجنا الى تقييد الكلام مع التأخير لا يبيح التثنية
 فلا بد ذلك وفعل عن المصنف ع انه قال لم تقدم منه لكلا يلزم معهود انضمرا الى التوضيح وهو
 الكل وهو مشكل لان رتبة المبتداء والتقديم وكفى به في محضة عود التضمير كما في نحو في دار
 زيد اللهم الا ان يجعل هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال سود التضمير الى المتأخر في نحو هذا
 المثال متمنع لا باسرها تقدم معاد التضمير بل باعتبار كونه ضميرا للمفضل عليه فلو تقدم لزم انضما
 عما يتعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل والمفعول
 امتنع على اسم التفضيل فلجوز الفصل بالضرورة كما يجوز العمل بالضرورة قيل من اتقى يلبس
 يختار هو زما وعاء هو من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل
 باعتبار كونه عامدا والوجه الاول اخذ والثاق اخر فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة
 لا يثاق في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد
 في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل فقد
 على ما سبقت فان قيل هذه الضرورة وثاق في الاثبات ايضا لم يلزم رجلا احسن في عينه الكل منه

منه في عين زريد فنبني ان يجوز احواله لقيام الضرورة قبل حتمية تحقيقه لعدم الاستعمال والسياع
 فلا يحتاج الى تخصيص بخلاف صورة التي يجب في الاحاديث وكلام العرب العرياء **واللغات**
 في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخبر عن الاول مع كون معناها واحدا وهي ان في المعاني مرتب
احسن في عينه الكل من عين زريد فاختصاره بجملة الصفات من مجزئته
 وهو العين انما التقدير من كل عين زريد لان المقصود من هذا الكلام تفصيل الكل على الكل لا تفصيل الكل
 على العين ونظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما من الصيحين
 ما ذكر في مشاركة الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام ولا احد احب اليه اللع من الله ما الحديث
فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين على اسم التفصيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر
 من معها يعني قلت ان قول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما برأت كعين زريد احسن
فيها الكل فاعلم احسن فان قيل لا ضرورة في احوال اسم التفصيل في هذه العبارة ان يمكن ان يكون احسن
 مرفوعا على ان يرفع والكل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول باجتناب في هذه العبارة
 ان ليس لاحسن مفعول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زريد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل
 قلت يلزم الفصل فقليل ان التقدير ما برأت مثل عين زريد ميتا احسن فيها الكل منه في غيرها او التقدير
 ما برأت ميتا كعين زريد احسن فيها الكل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول ليرتد قوله
 احسن لا تملأ عين العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم احسن المصنف مقامه ما برأت احسن مفعولا
 وقوله كعين زريد مفعولا ثانيا منفذا ما اذا المفعول الاول من باب علت مستند اليه وعلى التقدير
 الثاني بالعكس هذا ان كان ما برأت من افعال القلوب اما ان كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
 احسن فيها الكل بدلا من قوله كعين زريد او حاكما من مفعول ما برأت او من معنى التشبيه ومن الظاهر
 المستقرى ما برأت ميتا مثل عين زريد في حال كون الكل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله
 عين احسن فيها الكل مفعول ما برأت ويكون قوله كعين زريد حاكما لا منفذا مرفوعا ان يكون قوله كعين
 زريد وقوله احسن فيها الكل صفتين للمفعول المحذوف اى ما برأت ميتا متصفا بهما تبيين الصفتين
 ونظير هذه العبارة مثل ما تشد سببوه من قوله مررت على وادى السباع **ولا انى كادى**
السباع حين يظلم وادى اقل به ركب اقوة تايته واخوف الاما وقى الله

انما اورد بالظهور وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكائن لا يدخل المضمرة ولكان التمهيد بدو
 المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا او لا وقوله كوارى السباع
 مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى واديا كوارى السباع وقوله اقل صفة سببية
 لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا او لا وقوله كوارى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان
 بمعنى البعس كان قوله واديا مفعولا وقوله كوارى السباع حالا متقدما عنه لو كان قوله كوارى السباع
 مفعولا واديا عطف بيان او بدلا او حالا موطاة او تيمنا على نحو عندي مثل زيد رجلا وقوله اقل به
 سببية لقوله واديا او تيمنا او حالا من قوله واديا بتقطيع شان الوادى بالنكير حتى لا يلزمه كونه حالا من
 النكرة المحضة ومخرى اى واديا منقطعا شأنه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله بين يظلم طرف
 لعنى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اخلاصه والباء في قوله به
 بمعنى فى اى قد تميزه والتخيم فيه الوادى وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرط والزم
 الفصل بين العامل والمفعول غداة اذ التندب اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس
 جمع بل اسم جمع كما ترى اقل فى ذلك الوادى جماعة الركبان فاعلمت بالجملة مفعوله اقوة الجملة صفة ركب
 اى ان الركب فى ذلك الوادى تامة اى نسبتا وقوتها متلبتا وهو متغلة من تركيب اى كى يقال تامة
 اى تلتسا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له اى اقوة اياها لاجل التامة الملك او مفعول مطلق اى
 تامة او حالا اى اقوة ذوى تامة او ظرف اى اقوة فى زمان ثنائية والنزول وقوله واخوف عطف
 على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة لواد با غير سببية فلا
 يكون جنس من هذه الباب وقوله الا ما وفق الله سارا مستثنى مخرج وما مصدرية هيئية اى اقل
 ركب نخوف في جميع الاوقات الا خوف وقا به الله او مستثنى من ركب وما بعضى من واما ذكر ما عاها
 نصفه كما عرفت فى حق له تعاها فانكروا ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقا به الله تعالى
 او من وقا به الله ثانيا وقوله سارا باسم ذا عين السرى او من التسمية وعلى الاول كان حالا من قوله
 ركب او مفعول وقع او صفة واديا على المجاز العقل من باب الاسناد الى المكان وعلى الثانى كان صفة صفة
 اخوف اى هو سارا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال **الفعل**
مادل على معنى ونفسه كلمة معاينة عن كلمة وقوله فى نفسه صفة معنى وكلمة فى على

في على حقيقتهما أو بمعنى الماء والغير عا كذا في ما اى الفعل كانه ذلك على معنى حاصل في نفسها اى مدلول
 لها كمدلول لفظ آخر من اسم او فعل او حاصل بنفسها اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر آخر من اسم
 او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مر **مقتضى واحد الانه في الثالث** الماخى والحال والاسم
 وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج للصانع عن هذا القريب على قول من قال انه مشتق بين الحال والاسم
 لانه مقتضى زمانين قبل ان ما اقترن زمانين صدق عليه انه مقتضى واحدها لوجود اللاحق في المشتق
 ولا انه يقتضى في كل وضع بواحد وانما مر في الاشتراك بفعله الوضع او تعدد فان قيل هذا الحديث متعكس
 لانه يقتضى على عسى وغيره وبش وغيرهما من الافعال الجامدة وغيره مطر لانه يصدق على جميعات
 ومشتقات وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالافعال بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج
 اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحال لفظ الماخى المستقبلي لانها مقتضى واحد الزمنية الثالث قبل
 ان يولد بها الفعل والخصوص ان كان معناها غير مقتضى اذ معناها الفعل والافعال زمانية ولما يقتضى معنى
 معناها وان اريد بها الزمان فقد كان معناها الزمان لاشئ آخر يقتضى بالزمان وقد ذكر هذا في صدر الكتاب
 بالاسنفاء **ومن خواصه** اى ومن خواص الفعل تدعون معنى الخاصه فلا يفيد **دخول** قد
 يخرج ويخرج ولما خفت تد بال فعل لانها انما تشمل القريب الماخى الى الحال او لتبليل الفعل وتحقيقه
 فكل تلك لا تصور الا في المعنى قوله دخول مبتداه مضان الى قد وهى مضان اليد بتا ويل اللفظ وقوله
 من خواصه خبر لقوله دخول **واليمين وسوف** نحو يخرج وسوف يخرج واتا اخضا بال فعل لانها
 ونصا للدلالة على الاستقبال الوضحي واليس الا في الفعل وفي قوله الاستقبال الوضحي احتراز عن زمان
 ضارب عدل وانما عمن اليمين باللام لان المراد ميم معهود وهى ميم الاستقبال لاسيما الاستقبال
 ولا يمين الخفيف ولا يمين الكسكة نحو استغفر وساطب بعد اللام واكر متكس وانما قدم اليمين
 على سوف لادانها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد **والجواز مرغو**
 لم يضرب ولما يضرب ولا يضرب وان يضرب اضرب وانما خصت الجوازم بالفعل لانها وضعت
 لتفى بالفعل كالمواطاب الفعل كلام الامرا والنهاى او لتخليق شئ بالفعل كادواة الشرط وكل من
 هذه العان لا تصور الا في الفعل وقبل انما اخصت به لان اثرها وهو الجزم يخص به فكذا المؤثر والا
 يلزم تخلف الاثر من المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لقوت شرطه وهو كون مجزومه فعلا

مثلا وحقوق نحو **تأول فعلت** أي ما هو جنس تأول فعلت من الضمائر المحركة البارزة وأنا
 فعل الضمير المحركة البارزة لا ضمير فاعل فلا يلحق إلا بالفاعل فلا يكون الفعل وفعوه
 وجعلت ففعوه عنه يقع أحد نوعي الضمير وهو البارز المحركة من لزوم تساوي الفاعل والفاعل
 البارز بالرفع لأن المستكن الخف والمضمر وهو الضمير اليق والجذر **وحقوق تأول التانيث** :
الساكنة نحو **تأول فعلت** والتأنيث التأنيث الساكنة اختار من التأنيث المحركة فأنزلها تخص بالاسم وإنما
 خصت تأول التانيث الساكنة بالفعل لأنها تدل على تأنيث الفاعل فلا يلحق إلا بالفاعل وهو الفعل وما
 الحق به من الصفات لكن الصفات استغنى عنها بما لحقها من تأنيث التانيث المحركة الذي دل على تأنيثها و
 تانيث فاعلها كان الاختار بينهما وبين فاعلها فيما صدق عليه فلا جرم لخصت تأول التانيث الساكنة
 بالفعل ولا تأنيثها استكن للفريق بينهما وبين التأنيث اللحقه لأن اسم مكات أو بالسكون من الاسم
 تحذف الألف وتقل الفعل ثم الفعل ينقسم إلى ثلاثة أصناف ماضٍ ومضارع ولم يخالط فاعل
الماضي مادل أي فعل دل على زمان قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة
 زمان أو على زمان حاصل في زمان سبق زمانك ولا ضمير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لكان الجور
 والخصوص أو الكلية والبعوضة كما قال الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة ووقت الظهور يوجد في يوم
 الجمعة وهذا الخطاب ليس معين ولتأنيث الزمان إلى كان الخطاب بألف ملامية أي قبل زمان كنت فيه
صبي على الفتح خبر جدير بقوله الماضي الماضي أو ضمير مبتداء محذوف أي هو صبي على الفتح والمجدة
 مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان صدره ولأن تأنيث الماضي لأن الأصل في الفعل البناء لفعل الحذف
 الموجبة للأعراب ولا منفذ في العدول عنه من المشابهة الناقصة في الماضي ولأن تأنيث على الفتح لأن الماعل
 فيه عن السكون الذي هو سر في البناء إلى الحركة اعتبارا بالرفع مشابهة للألف في وقوع كل فعل
 كثر في مررت ويجعل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحه لحققتها بالمشابهة للسكون الذي
 هو أصلي البناء مع غير الضمير المرفوع **أفحرك** نحو ضربت لوجوب اسكان آخره
 تحركه من تأنيثه إلى أربع حركات فيما هو كالكتابة الواحدة فكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب
 نحو ضربك فان ضمير المفعول ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربت بحيث يضم حذ عن
 الحوافه الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال **المضارع ما التثنية** الاسم

<

ع

الاسم بأحد حروف نائيت البناء للسببية أى بسبب زيادة أحد الحروف الأربعة التى
 مجموعها نائيت أو نائيتان أو اثنين عدلين من تركيب اثنين لأن بينهما تفرق بإحدى حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب
 على حرف النية وهو خلاف التركيب أن الغالب متوسط بين التكلم والمخاطب والمخاطب منه إلى الكلام
 بخلاف نائيت ولكن تركيب اثنين بناسب المقام لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر تتضمن الحروف الأربعة
 ولما معنى فلصلا غير صفة الحروف المذكورة لأنها آتية فى أول المضارع وهو تركيب ليس باجتناب من
 المقام من كل وجه بخلاف نائيت أو لاختلاف وجهه عن هذا المقام فى المعنى لأنه عن التامضى بمعنى البعد
 ولا يخفى أن ذكر البعد بعد من هذا المقام جدا ولأنه كما يلزم فى اثنين تقديم حرف الخطاب على حرف النية
 يلزم فى نائيت تقديم نون التى هى لثنى التكلم وجهه على الحرفة التى هى للتكلم الواحد وهو خلاف ^{تقديم} ^{تقديم}
 أن الأول أصل والثانى والمجموع فمراد فوقع هذا الحرف بفتح تاء نائيت من الأول، لكن أول بالنسبة
 إلى نائيت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الحرفة التى هى للتكلم الواحد على النون التى
 لغيره **لوقوعه مشتركا** حال أى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال
 كاشتراك العين أو المار به الاشتراك اللغوى وهو الإيهام فيكون المعنى لكونيهما الاحتمال الحال
 والاستقبال كإيهام النكرة لاحتمال الانفراد **وتخصيصه بالسين** وسوف عطف على
 وقوعه أى لتخصيص المضارع بسبب السين ومنهون بأحد الزمانين كتخصيص لتذكر بأحد الأفعال بدخول
 اللام أصهد كتخصيص لفظ العين بأحد الحان بالقرينة **فالحرفة** الفاعل للتفسير **للتكلم**
مفعولا مذكرا أو مؤنثا نحو فعل **والنون** له أى لتكلم مع غيرى **حالة** أى حال كونه مؤنثا
 مع غيره أى غير التكلم بأحد أو اثنين أو جماعة وإذا كان معه واحد كان مثنى وإذا كان معه اثنين أو جمعا
 كان جمعا نحو فعل **والتاء** **المخاطب** مطلقا أى واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا نحو
 فعل أنت وفعلنا وفعلت وفعلين وفعلان وفعلن **والمؤنث** والمؤنثين
 حيثما ظن أى النسبة أو حال أى حال كون المؤنث والمؤنثين ذو عينية نحو فعل هو والمؤنث
تفعلت **والباء** **للعنايب** غيرهما أى غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد والمؤنثان
 ومثناه قوله ضرها بالجر على أنه صفة للعنايب وفيه نظر لأن غير تذكر وإن أضيف إلى الحرفة أو على
 أنه بدل من الغائب وفيه نظر لأن النكرة إذا كان بدلا من الحرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكرة

واجب ما نه بدل على التسامح وبالحيقة هو صفة البدل والتقدير غائب عنهما فالبدل نكرة موصوفة
 وبالغائب حال وهو الاول لوافقة السبق قال فالنكرة للتمكيم مفعلة ولم يقل للتمكيم المفعول وانما بدل
 هذه الحروف في اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع صدق وجبت المخالفة لفظا
 ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بانقضاء وهو غير ممكن لثلاث بحل البناء
 ويصير انقص من اقل الاربعة وهو الثالث وبان زيادة وهو ممكن فتعينت الاول بها حروف المد واللين
 كشرور هاء المكلام لان التكميل لا يتخلو عنها او عن بعضها وهي الحركات الثلاث فتعينت الياء للغائب
 لان مخزجها الوسط والغائب متوسط بين التكميل والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناوب والتكميل الواحد
 يستدل الكلام والالف مخزجها مبدل المخرج وهو الخلق فاعطيت له كنهها جعلت هززة فتعذر لا
 يتداول الساكن والواو مخزجها منتهى المخرج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له كنهها فقلت تاء تلام
 يجتمع في المثال نحو قول في العطف ثلث واوت فيصير ووقول الاول ولو العطف والثانية واه ايت
 والثالثة واول المثال فيشبه الصوت بدياح الكلب وهو مستنكرة فقلت الواو تلام لهما في المخرج وقد عا
 ابدال الواو والياء في النجاه وثرث وتخر وتكلان فان قيل الماء توجد في اللوث الواحد والثنى من
 الغائب فكيف يبيع الغنسيم وهو يقطع الشكر قيل ان الواو لما ابدل بالياء متار عن في اللوث الغائب
 باعتبار ان اليقنة والثابت واليقنة يتناسب الياء للتناسب مع في الوسط والثابت يتناسب الياء للتناسب
 في الفرع غير لان الثابت فرع الثابت كبر والياء فرع الواو فعلمنا بالاعتبار من فاعطينا التاء العوقانية في الواو
 والثنى والياء الثمانية في الجمع ولم يعكس لان الثابت صفة راجعة الى اللات لانه لا يتصل بالياء فاعتبار
 في العطفين المتضمنين هما الواحدة والثنى اول واللقية عارضة مفعلة مفعلة غير راجعة الى اللات
 لانها تفرده عند الحضور فاعتبار في لفظ واحد وهو الجمع اول وبعد استيفاء الحروف الثلاث التي هي
 الاول في باب الابهة لم يبق للتمكيم الذي مع غيره مفعلة فبدلت حروف المد واللين وهي النون
 لكي يماز في التشويعا انما في اللحق وحروف المضارعة اى انما وابدل المد كونه
 بمضمومة في السراعى اى يماز على اربعة احرف اصلية كيد حرج ولا يخرج لانه لما
 فتح اول الماضي ينبغي ان يختلف اول المضارع لكان التباين والتناوب بينهما مفعلة مفعلة
 سواء اى في مثل سوى الرابع وهو الثلاثي المجرم بضرب وما زاد على اربعة احرف كغفلة لم يتصل

وبسفعول ونحوها للفتحة الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاث الجرد وكثرة الحروف فينازله
 امره بغيره ثم علم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره في نحو ضنا واستطرا **ولا يعرب**
من الفعل غير اي غير المضارع فان قيل المشتق المتصل ما يكون مخرجا من تعدد وهناك
 كذلك فان قوله الفعل ليس بتعدد حتى يصح الاستخراج قبل اللام الفعل اما الجنس او للمتفرقات
 اي من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لا يعرب غيره حيث لم يجعل فيه مقتضى
 الاعراب وهو الالف عليه والفتحة والاعانة ولا شبهة تأخر مخرجه عن اصله وانما اعرب المضارع لمشاكلة
 الاسم متباهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر في الا
 استعمال لو وقع صفة للترك في سرتت بوجه ضارب ويضرب وهذا التصريف للفراد لان السلف ومن
 الكوفي يفتقد شركة الامر لما حضر المضارع في الاعراب فيقطع المصنف عن تلك الشركة واثبت الافراد
 الا قصد وقوله اذا لم يتصل به اي بالمضارع **فون التأكيد** او **فون جماعة النساء**
 ظن لفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع ففهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد
 التقييد اي بتقدير وقت عدم اتصال التأكيد وفون جمع به لانه اذا اتصل به احد هاجع مبليا اما فون
 التأكيد فلا نه يدخلها بنسبه الامر الداخلة عليه في نحو اصفين لانه اصل لوق فون التأكيد واما فون
 الجمع فلا نه يدخلها بنسبه الماضي لانه الاصل في لوق الضائق الحركة ولم يعتبر شبه بضران ويضربون
 بضران وضربوا لان الماضي في لوق الضائق الساكنة ليس باصل واعرابها اي اعراب المضارع ورفع
 ونصب وجزم مكان ما منع عنه من الجر الخاص بالاسم فالصحيح اي الفعل المضارع الذي
 في آتوه من يجمع اي بالمضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية** سواء
 كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث والجمع سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او محظيا
 والمخاطب المؤنث بالضمرة جبر لقوله فالصحيح اي يرفع بالضمرة رفعها والفتحة نصب
 والسكون جبر ما مثل يضرب على حسب العوامل وهو يضرب وان يضرب ولم يضرب
 وانما قال بالصحيح اخترا عن نحو بدعي ويري ووضي ونحشي وانما قال بالمجرد عن ضمير بارز مرفوع
 والجمع والمخاطب المؤنث اخترا عن نحو بضران وقضبان وقضرون وقضربون
المتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الحوالة وهو

ذلك المتصل اى المضارع الذى اتصل به ذلك اى الضمير المربوع لتسنية المذكور والثبوت والجمع المذكور
 او مخاطبا والمخاطب الموثق يكون خمسة اصلية **بالنون** خبر لقوله المتصل اى عريب بثبوت اى
 مرفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربان **وحذفها** اى حذف النون جزما وضيا
 نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربوا ولن تضربوا ولن تضربوا ولن تضربوا
 واينما عريب المضارع بالنون عند حقوق هذه الضمائر لانه يستحق التعريب بالمشارية والمشارية باقية بعد
 لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرايه بالحركة لانه المضارع اذا اتصل به الساكن امتنع به لخاصة صديقات الا
 اتصال من كون الضمير فاعلا وغير متصل وحرف علة ساكنا متوسط اخر فامتنع اعرايه بالحركة في
 لفظا كان او نقديا لان الوسيط ليس بحمل الاعراب اللفظي والتقديرى وفي الضمير لان الضمير اسم وعلة
 فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظي غير ولانه اسم يستحق اعرايا الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعرايا الضمير
 منه لفظا ولا تقديرى فلا جهزا عريانه بالحرف فزيدت حرف بعدا واعرب الفصل بذلك الحرف وذلك
 الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاخيرت النون
 لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة وجعلت حرفا جازما
 كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل النصب على الجزم للواو اذ بينهما
 في الحذف والضعف فجعل الضمير ايضا بالحدان فانه قبل الضمير اسم علة حلة وكيف يفصل بين الفصل
 اعرايه قيل اعتبر في باب الفصل الجزئية الحكيمه اذ الفاعل كالجزم فادعى ان الفاعل ضمير متصل لا
 في كمال الامتناع فيعتبر جزئية فان قيل لما اعتبر جزئية لانه ان يجعل كونه محلا للتقدير الاعراب ولا
 يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير وجهين كالنقطة فاعتبر في امتناع الحكيمه للاعراب كونه
 اسما علة حلة وفي جواز الفصل كونه جزءا **والمعتل** الاخر بالواو والباء للاتصاف الى الفعل
 الآخر المتصل بالواو والسببية اى الفصل الآخر بسبب الواو او الاستعانة به في الفصل الآخر المتصل
 بواسطة الواو نحو دعوا **والياء** نحو برى عريب بالضمرة تقدير اى ظرف اى في التقدير
 او حال اى حال كون الضمير مقدرة او متبر اى متلبس بها به الضمير في الرفع نحو هو يدع وجرى
 لتثنية الضمير على الواو والباء **والفتحة** لفظا في النصب نحو لن يدعوا ولن يرمي لاصالة
 الاعراب اللفظي وعدم المانع لفتحة اللفظي والحدان في الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين حال

حال فان قيل لم يقدم السكون في حرف الساكن في مثل يدعو ويحي كما يقدم الجر في حرف اللكسور
 نحو مررت بعلاني قيل تقدم السكون في حرف الساكن ههنا بوجوب الاستواء بين السكون الظهري
 والظاهري في الفعل اذا عراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني الثلاثة حتى يعتبر الظاهر
 بينهما في المعنى بخلاف مررت بعلاني فان عرابي غلبي باعتبار المعنى فحققت الاضافة بين الحركة
 المقدرة والمخففة في المعنى فتشبه حرف الحالة التي هي اوجت الحركة في الفعل منزهة عن الحركة
 جعل حرف الساكن سكونا كما يكون حرف الحركة عند العامل جزءا فان قيل فيجعل السكون الظهري في مثل
 يدعو ويحي عرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا والاعلى الفاعلية قيل يمكن في مسلمات اعصاب
 الاضافات بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تعيد المعنى بعد الاضافة بخلاف عراب الفعل
 لا يمكن فيه ذلك لان سكوتة الظهري صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى
 من المعاني الثلاثة ولا يزداد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فاشرفا فان قيل لا يستلزم
 ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في النواحي قيل ظهور الاثر في النواحي متحقق في المبني ايضا فلا
 يظلم الاثر الاضافة الى العامل في حق المنبوع والمعتل **الاهـ بالالف بالضم** ايضا
والفتحة ضميا فاعرابي نحو هو ويحي ونحوي لان الف لا تقبل حركة ما والحذف
 جزءا عن علاقة الجزم كما ترى ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجائز
 اي عن كل ناصب وكل جائز وللرفع وقوعه موقعا يصح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع
 موقعا للاسم لان التكلم في ابتداء التكلم في موضع الجزم يصلح ان يبتداء كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتداء
 بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصح للاسم فان قيل المضارع في حركة زيد واقع موقعا يصح نداء
 حيث يلزم في حركة كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اسل الخيران يكون اسما وان لم يجر هذا الاصل
 في كونه اسما لا فكلان المضارع في خبر واقعا موقعا يصح للاسم باعتبار الاصل وقد ثبت جعل اصل المعلوم
 في قول الشاعر فابن لى فهم وما كدت ابدا وينصب اي المضارع بان المصدرية **ولن**
واذن وكى ملفوظان وقيل اذن وكى ينصبان باضمار ان واياه ذهب الخليل ولما علمت ان
 شبهما بان الناصبة للاسم في المصدرية وللصورة اي المادة وهي ينصب ما دخل عليه على كذا ضد وانما
 عمل فيهما اعني اذن واذن وكى كسبهما بان في اعادة الاستقبال ثم اعلم ان عند سيبويه حوت براسه

غير مفرقة عن اصل وهو الصحيح وقاب الغراء اصله لا فاعيل الالف فواتا وقال القليل اصله لا ان فواتا
الالف والظنة بكثرة الاستعمال كالشيء وعلماء في اى شئ وعلى اى ساء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان سا
بعد ها بناه بل المصدر ولما جاز فقدم ما في خبرها عليها كما لم يجر فقدم ما في خبرها عليها ولا معنى
المصدرية ما بعد ها ولا منع من تقدم ما في خبرها عليها بخلاف ما في خبرها ان
والجليل ان يقول لا بعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وهكذا التركيب وضع مستأ
الاقترى ان لو اتركب مع لا بطل مضاهاه وتحدث معنى التخصيص نحو لا اقرئ فيمكن ان قال الغراء
حيث تغير لا بعد لا بالى بالون الى افادة النفي المؤكد وكذا كذا: اذن عند سيبويه حرف واسم
لا اصل له وقيل اصله اذن مخفف وقيل اصله اذ نظرية قد فت اجلة المضان بينهما وعوض عنها
النون لما قصد جعله صالحا للبرج والشرية به ما كان مختصا بالافعى مادان ههنا في اذن قولك
يرون ومنه ومنه ان كسر اللال في فوجته تدور بوشك ليكون في صورة ما اضيف اليه الظنون المقيد
واذا لم يكن قبله ظن فكسره نادر وفتح اللال ههنا ليكون في صورة ظن منصوب لان مضاهاه ظن
وبان عطف على قوله بان اى ينسب المضارع بان حال كونها مقفلة بتركيب منه احدى
حتى حوسرت حتى ادخلها والى كى محسنة لادخلها ولا محسنة لاجتود ومما لا
الجملة التامة في خبر كان النفي خبر ما كان الله احد بهم والقاء نحو من فاكركم والواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى والا نحو لا تأكل السمك او تعطيني خفي الى الى ان
معطنى او لا ان وانما قد رآه بعد هذه الحروف لان التثنية الاول اعنى حتى ولا م كى ولا م الجود
جوار فيمنع دخولها على المفعول الى يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والافعى اعنى او بمعنى الى
جاء ما حدث حكم الجوار او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم الفاعل بعد ها والافعى والافعى اعنى
الفاء والواو عاطفان واقضان بعد الانشاء اى بعد الامر بالمعنى والافعى اعنى او بمعنى الى
والنفي وان لم يكن انشاء فمحلى على النهى لما بينهم من المشابهة اى لالة على العلم فيكون في حكم
وواضع عطف خبر على الانشاء فجعل الفعل الذى بعده محسنة ليكون من عطف الفاعل على المفعول
لعموم وبن لك الانشاء فيكون المعنى من فاكركم ليكن منك زيارة فاكركم معنى اياه وفي
اكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وتشرب اللبن معه وفي ابن بيتك فاقرك

فانزولك يكن منك قهرها فزيادة معنى وقايت الى ما لا فانفقته انتهى حصول مال فافضنا قوا في الا
 تنزل بنا فنصيب خبرا يمكن منك فقول فاصدية خبرها فان الفاعل للتفسير اى فمثال ان مثل
 اوبد ان تحسن الى مثال النصب بالتحفة وان تصوموا حيرا لكم مثال النصب بجدد النور
 رائق اى ان الذى بعد العلم وما يبعثه من الخفى واليقين والاكشاش والشهادة والظهور ونحو ذلك
 هي الخففة من المثقلة المناسب للعلم وما يبعثه فى معنى التحقيق خلكا للقرءا واين الا بآيات
 وليست ان الواقعة بهذا العلم وما يبعثه هذا اى ان المصدر مرتبة الناصبة التى نحن بصددها
 وجئت بيب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى فمن
 سيكون منكم مرقى او سوف غورا لم فعلنا ما ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدر اوبد نحو يعلم ان قد
 ابلغوا رسالات ربهم او تجرت نقى خوان علمت لم يفهم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون الى
 يوم ايلهم عوضا عما ذهب عنهم من هذه احدى مزية بها واسمها وهو ضمير الشأن فمقابلهما وبين ان
 المصدرية من اول الامر ان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة فكل
 مع الفعل بنا وبه المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يورث منها الضعفاء وكونها الاستقبال
 وهذه المحبة بعضها للاستقبال وبعضها للجمال فلو فصل بينهما التكرير والتنافى وشذذت
 ان شئ بالرفع بلا عوض كاستغفر عن الجهره والذى اى ان التى تقع بعد الظن وما
 يبعثه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن التالى وما يورثه الى قول الله فيها وجهان اى جار
 يكون مصدرية وجاز ان يكون محففة من المثقلة ولذلك عفا قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون
 بالنصب والرفع والذى تقع بعد غيرهما من الرفع والفتح والخشبة والخوف والشك والوهم و
 الاعجاب ونحوها مصدرية لا محففة بخروج ان تفعل وغشيت ان لا تفعل وانما يقين المحصر
 من المثقلة بعد العلم وما يبعثه لان ان بعد الخفيف شاكلت ان المصدرية وهى انبى الى العلم
 لان كلا منهما يدل على التحقيق وابعث من المصدرية لانها تدل على التوقع والطبع والرجاء والادراك
 على ان ما بعد ما يغير معلوم الخفى وكون الدائم والا على ان ما بعد معلومة الخفى فلو وقع الضمير المصدر
 بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى الخففة المناسبة للعلم فى معنى التحقيق فليس المراد اللبس
 لا يوافق الفعل الموقوف والقصور ندين لا يفرجهما الا العرب واما الظن وما يبعثه ففصل

لانه باعتبار دلالة على غلبة الوقوع وناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار علم اليقين يناسب
 ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اى عن الخلق كما يبعد عن العلم فيسأوى
 المصدرية المخففة في المناسبة فيقع وقوع كليهما بعد ما يجرى في اى التى بعد ها العجها واما التى
 ليست بعد العلم والخلق وما يبعثها نحو الجاء والطبع والحرث والحشة والوهم والاعجاب وغيرهما
 المصدرية لا غير وقال بعض الشارحين اننا لا نوقع المصدرية بعد العلم وما يبعثها لنا فاة بينهما وبين
 العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التى للتحقيق فيقع بعد العلم وبعد ما يقر منه من
 الظن ونحوه وينتج وقوعها بعد الشك لمكان التناقى بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك
 يتاخر في المنة ايضا وكما جاء شكك انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والمحقق
 ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخير وتحققه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
 بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق اراد بها بعض معانيها وهو التأكيد والمبالغة كما هو بقرينة
 بعد الشك وفي بعض الشرح ثم اعلم ان بعد التفتيش نقاصت خطاها فلا تقع مجوزة الحل
 فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالمعلم وما يبعثها من الثيق والمحقق و
 الاكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الفل الغالب الكذ هو في حكم العلم فلا يقال رجوت
 ان شفعل ولا شكك ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم الغير لما قبل
 بالخلق وان اوله تقع وقوع المصدرية والمخففة بعد فحوز علت ان يخرج زيد بالنصب والرفع
 ظننت ولن اى وشان كن مثل لن ابرح الارض ومعناها اى معنى كنت
 نقي المستقبل لا فى الحال وفى اطلاقه نظر لانه يدرهم انما يوافق لان معناه ايضا
 نقي المستقبل لا فى الحال وليس الامر كذلك بل معناه نقي المستقبل فيما مضى كذا وقبل معناه
 نقي المستقبل فيها مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انبياء ولن
 ابرح الارض حتى يادى الى اى نفاقتنا واذن اذا لم يعتمد ما بعد ها على ما
 قبلها اى اذا لم يكن ما بعد ها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتد ما بعد ها على ما قبلها بان
 كن ساجد ها خيرا لبدء السابق نحو انا اذن اكرمك اوجزه الشرط السابق نحو ان تاتى اذن
 كرمك او جوال لنفسه السابق نحو والله اذن انقلن فيحدث انصب المضارع وقل نصبه اذا كان

كان قبل المبتدأ السابق ولا يقع الضارع بعد اذن معتدلا على ما قبلها في غير هذا الموضع بالاستفراء وانما
 لا ينصب حينئذ لانها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو اذنت ان تصادف فلا
 تخفى ان عملها اعتدلا على ما قبلها لان ما قبلها معار من قوي فيلحق وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض
 الشارحين الى ان معنى قوله اذ لم يعتد ما بعد ها على ما قبلها الخ لم يكن ما بعدها معجولا لما قبلها الخ
 ما اذا كان معجولا لما قبلها الخ عند لا ينصب لذلك بل يجره قواعد العاملين وما اذن وما قبلها على محمول واحد
 وفيه نظر لان هذه التعليل يتأتى فيما اذا كان ما بعد ها جراعا بشرط السابق ولا يأتى بها اذا كان قبل المبتدأ
 السابق او جراعا بالانضمام السابق على انه لا يصير في لزوم ذلك لا مكان عمل حدها باعتبار اللفظ وعلى الآخر
 باعتبار المحل كما في ان زيد قائم وعمر فان زيد محمول العامل اللفظي لفظا والعمر محمولا على معنى كان مرفوع
 المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم واذا ظهرت هذا فاعلم ان قوله ولئن مبتدأ
 وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذ لم يعتد خبر مبتدأ محذوف
 اى وهذا اذ لم يعتد ما بعد ها الى آخره والجنة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان
 يكون قوله اذ لم يعتد خبر اذن بنقد يراد من مضاعف اى عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل
 وقت علم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن تدخل الجنة خبر مبتدأ
 محذوف اى مثاله اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول اوافق لشبه حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا
 فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل الداخلى عليه مستقبلا** مطلقا على قوله
 اذ لم يعتد ما بعد ها على ما قبلها فيكون هذا شطرا آخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل جارا نحو اذن
 اظنك كاد بافانه لا يعمل لانه انما عمل شبهها بان فى معنى الاستقبال فالافات التشبيهات اقبل
اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جازم في الرفع والنصب
 بناء على ضعف الاعتماد بالمطلق لان الفعل مع الفاعل لما كان مقبلا مستقبلا من غير النظر
 العطف وكان غير معتدلا على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف بالرفع
 نحو قولك في جواب من قال انا اتيت فاذن اكبرك وكقولك قتلى واذا لا يلبثون بالرفع وفي بعض
 القراءة اليسيرة واذن لا يلبثون بالنصب ايضا **وكى** اى مثال كى مثل اسلمت كى اقبل الجنة ومما

أي حتى في السببه أي سببه ما قبلها لما بعد ها كسببه ذلك سلام للدخل الجنة في المثال المذكور وسبق
 إذا كان الفعل بعد ما مستقبل بالظن إلى ما قبلها سواء كان مستقبل بالنظر
 زمان التكلم ولا أي سواء كان مستقبل عند الإخبار أو لم يكن وبه استراخ حال إذا كان الفعل بعد ما
 حالاً بالنظر إلى ما قبلها فإنها جندت كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن فهو مريض فلان حتى لا يجرى
 بمعنى كي في المخرى والسببه وهو العالب أو يعني إلى أن اللغاية وفي جيل حتى بمعنى إلى
 لما تسامح لأن أي مقدراً لا واحدة في معناها وأدغمت هذا فاعلم أن في معنى مبتدأ وقوله مثل أسلت
 حتى أدخل الجنة خبر أي مثال حتى مثل هذا القول وقوله إذا كان مستقبل خبر مبتدأ ومحدث
 أي وهذا إذا كان بالجملة مقترنه بين ابتداء والخبر لبيان حكم حتى وهو الوجه أو معنى للتبهي ويكن أن يكون
 قوله إذا كان مستقبل خبر حتى بتقدير مضاف أي حكم حتى وهو المصوب بتقدير حاصل وفي كون ما بعد
 كذا ويكون حينئذ قوله مثل أسلت حتى أدخل جراً مبتدأ ومحدث أي وظاهر مثل أسلت حتى أدخل الجنة
 هذا مثال حتى يعني كي وما بعد حال هو دخول الجنة مستقبل بالنظر إلى ما قبلها وهو السلام وبالنظر
 إلى زمان التكلم أيضاً وكنت سرت حتى أدخل البلد مثال حتى يعني كي وما بعد حال هو
 دخول البلد مستقبل بالنظر إلى ما قبلها وهو السير بانه إلى وقت التكلم يحتمل أن يكون ما ضمياً أو متقبلاً
 وأسير حتى تغرب الشمس مثال حتى يعني كي وما بعد مستقبل بالنظر إلى ما قبلها
 وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً فإذا أردت أمثال الفاء للنتجه هذا نتيجة للتبهي بقوله إذا كان
 مستقبل أو لتأجيل فكون هذا دليلاً على التثنية بقوله إذا كان الفاء أردت زمان الحال بعد حتى
 تحقيقاً أو حكاية حالاً أي حال محققه بأن يكون زمان التكلم نحو سرت حتى أدخل البلد
 إذا اضرب عن السير حالاً دخول أو محكيه بأن يحكيه حالاً ما ضيعة محتمل كانت متكلم في ذلك الحال أو
 تجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة المصح فانه
 حكاية حال ما ضيعة كانت حرف ابتداء جواب الشرط أي كانت حتى حينئذ هو مبتدأ
 لا حرف جر أي حرف استئناف أي ما بعد ما كلام مستأنف لا يتبع من حيث أن عراب ما قبلها ولا حتى
 بذلك أنت بعد ما بعد ما سئل كما ظن بعض الشارحين حيث لا يظن في الجملة الفعلية كقوله تعالى
 ونزلوا حتى يقول الرسول في قراءة المصح وفي الجملة استظهره كقوله تعالى حتى إذا جاء أمرنا الآية بخلاف

انفعال لا عن الفعل فكان اليسر مقلوبه والساير مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع السبب
 مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها يجد ان الفعل كما ذكرنا اي وجاز هذا
 التركيب او مستلذا بجدن الخبر اي وكذا هذا التركيب وليس يعطف على قوله كان سيره حتى ادخلها لغة
 صليح فليبدل بقوله في الثامنة كالعطف عليه **وللمكي** سميت بها لان معناها معنى كى اي
 ومثال لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة اي لان ادخل الجنة **والام الجود** الجود لا
 بكاء وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي **للتأكيد** زيد في خبر كان بعد النفي
لكان لفظا مثل قوله قال **وما كان الله ليعذبهم** اي لان يعذبهم او معنى نحو
 لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذا اللام في الاصل هي التي في نحو قوله انك لهدك
 الخطئة اي مناسب لها لا في غيرها وفيه نظرية كثيرة كانت لكلاما اخص بخبر كان النفي فان قيل اذا قدر ان
 بعد لام الجود صار الفعل يعنى المصدر بان المقدرة كلف يصح المحل قبل يصح المحل على حذف مصنفات
 اما ان الاسم اي وما كان صفة الله فيعذبهم او من الخبر اي وما كان الله ذاتا عندهم او على تأويل
 المصدر باسم الداعل اي وما كان الله معد بهم او يقال جازا المحل بصورة الفعل كذا في الشرح
 وفيه نظرية لان جواز المحل بالظن استقامة المعنى لا بالظن في صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
 ولا م الجود مبتداء وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم خبر اي ومثال لام الجود مثل وما كان الله ليعذبهم
 وقوله لام تأكيد خبر مبتداء محذوف اي وهي **للتأكيد** والجملة مقترضة او خبر قوله لام الجود وعلى هذا
 قوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبر مبتداء محذوف فان قيل قد اخبرنا بعد اللام الزائدة بعد فعل
 الامر والارادة نحو قوله امرت بالعدل ولما يريد الله ليعذب عنكم الجهنم اهل البيت وما يريد الجبل
 عليكم من حرج ولكن يريد الله ليعذبكم لكذا ذكر في الشرح وصحح بذلك صاحب الكشاف ولم يترك
 المصنف في الحروف التي يضر بها **١٠٠** قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر
 والارادة محذوف ويكون المعقبات بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة انصولة وابثا
 الزكاة والاطاعة لله ورسوله ليعذب عنكم الجهنم اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل لجعل عليكم
 من حرج ولكن يريد الله ليعذبكم ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر ليعذبكم ولم يترك فعل المصنف
 احذر هذا لكن فيه تنكف وتحمل والاول ان يقال انها ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراء والقرين

والعرض فأكفى بلامرك عنها وصاحب المفسر ذكر الإلام مطلقا بحيث يتناول لامرك ولا مجرد ولا امر
 الشرع بعد فعل الشرع والارادة وهو الاضرب **والفأ بشرطين** أي الفاعل الذي يضم جدها إن
 متلبس بشرطين **أحدهما السببية** أي أحد الشرطين أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها **والثاني**
 أي ثان الشرطين **أن يكون ما قبلها أي قبل إنشاء أحد الأشياء الستة** وهي أمر غرضي فأكفى
أونهي نحو لا تشمتني فأعزبك أو استغفها ثم نحو هل عندك ما فاشهر أو نفني نحو
 ما فأتينا فتحدثنا أو تمنني نحو ليت لي ما لا فافقه أو عرض بسكون أنشاء نحو لا تشتمني فأكفى
 جيرا وإن اشترط السببية لأن العدول من الرفع إلى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ
 على تغير المعنى فإذا لم يقصد السببية فلا يحتاج إلى الدلالة على السببية أي لا يحتاج إلى العدول مع الرفع
 إلى النصب الدال على السببية وإنما شرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة ليعتد بتقديم الأشياء
 عن يلوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وأما نحو قوله سأرتك منزلا بني يمين والنحو الجان
 فاستغفها بدون تقديم أحد الأشياء الستة فيقول على ضرورة الشعر فإن قيل ماله ترك التخصيص نحو لا
 أنزل عليه ملك فيكون معه فيظلم ونحو لا أنزل اليناس ولا فتفتح أبوابك والقرى نحو قوله تعالى لي
 أبلغ الأسباب باب السموات فاطلع إلى الموعود بآية ب عن قوله ففحص ونحو قوله تعالى لعله يرك
 أو يدرك فنفعه الذكرى على قراءة النصب والدماء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا توأخذني فاهلك أهل
 وإن التخصيص عند رفع في التقى معنى أنه يستغفر مني فعل والتعجب يدل به التقى وإن كان على صيغة الترحي
 الدماء عند رفع في الأمر انتهى لكونه على الفظ بها غالباً فإن قيل العرض على لفظ الاستغفار موله منه هذا
 ذكره العلامة فيل العرض معناه عرض المحبة كذا فإنه الاستاء العلامة زائر الحرمين الشريفين حال الحق والحق
 وقت قرأت في كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من سانه أن ينافي بكل كلام خبر الإنشاء كمنشأ
 فيه لفظ الاستغفار ولم يتعمل الأمر كذا في الضاح غابرها على حدث باعتبار المعنى وإن كان مندرجا
 في الاستغفار لفظا تندرجا اتفاقا غير متعلق باختصاص معنى بخلاف التخصيص لاستلزامه في فعل
 فيندرج في التقى والدعاء طلب فيندرج في صيغة الطلب من الأمر انتهى **والوأو بشرطين** أي
 الوأو التي يضم جدها إن متلبس بشرطين **الجمعية** جزمبتداء بمحذوف أي أحدها الجمعية **وأن**
 يكون ما قبلها أي قبل أو أو مثل ذلك أي مثل أحد الأمور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر

التشبيه يقتضي ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عهده وبه فساد للتشبيه والاولى في المثال الستة
 مثل الواقع قبل الفاء في كون احد الامور الستة المذكورة ليقول ان كلمة مثل مقترنة بان يكون فيها الاء
 اي احد الاشياء المذكورة اي امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او خبر من نحو نزل وازورت اي يبيع
 التبراهقان ولا ناكل السمك وتسرب الدين اي لا يجتمع بينه وبين رباتك وتحدث اي لا يجتمع بين يديك
 تجمع بينهما والآن نزل بنا فتصيب خبر اي لا يخرج واشارت ان تعجبه لانه قد نسد في الواو معناه الجمية
 فصبوا المضارع بعد ما يدل تغير اللفظ على تغير المعنى وذلك يقتضي ان يخلص لا يخرج اي الدلالة على
 الجمية وانما شرط تقدم احد الامور الستة لبعده فقدم الاشياء من صفات الجملة على الجملة السابقة
 كافي الفاء **واو بشرط معنى الى ان** : ان الذي بعده سر بعد هان بشرط معنى الى ان **اولا**
ان على حسب الاختلاف نحو البرزخ او تقطيع : معنى الى ان : ان الاء تقطيعى حتى وفي ان قال
 ان في معنى او شاع لانها مقدر بعد ما لا دخل في سنوات **والعاطفة اذا كان المعطوف**
عليه اسما اي حكم الحرف العاطفة في باب اعتبار ان بعد ما حاصل وقت كون المعطوف عليه
 اسما يعني ينصب المضارع بعد حرف العاطفة باعتبار ان اذا كان المعطوف عليه اسما فلا يلزم حرف
 الفعل على الاسم نحو اعجبتى قيامك وتذهب باعتبار ان ليكون في تاول الاسم فيستقيم عطفا على
 الاسم ومنه قوله ساطب بعد الفاء حكم للفعل ولو تسكب عينا والامع لتجرى حيث نصب فتسكب بعد
 الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الفاء فان قبل ان ارد الحرف العاطفة على الاطلاق
 كان ذكره في التفصيل لما لم يكن في الاجال السابق اي في تقدم الحرف الذى تنصب بعده هان وان ارد
 الحرف العاطفة من الحروف الاربعة المذكورة اي حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبتى حتى
 مر به ثم هشتم وكان التنصيص في الرأية والاعلى علم الحكم في غير ما ذكره وليس كذلك كما عرفت قيل
 هو متعلق بالحرف الاربعة المذكورة اي العاطفة من الحرف المذكورة بقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه
 اسما فيكون تفصيل الحكم ما ذكره في بياننا القسم آخر لم يذكر قبل فلا يرد ما ذكرتم انما يذكر العاطفة في التفصيل
 فكيف ذكره في ابيان ويجوز اظهار ان **مع لامكى** فتوجهت لان تكسر معنى ومع ما هو الحق
 كى من اللام الزائدة نحو ردت لان نفوم وصارت لان تذهب ومع الحرف **العاطفة** اي العاطفة
 المضارع على الاسم نحو اعجبتى قيامك وتذهب وذلك لان لامكى والحرف العاطفة واللام الزائدة

يدخل على الاسماء الصريحة في نحو **جاء** لا كرام حيث دخلت لامك على الاسم الصحيح ونحو **الجني** ضروب
زيد وغضبه حيث دخلت الواو اللينة على الاسم في ردت لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم **الضرب**
وانما كانت زائدة لان ردت متعد بنفذه فيصح ان يدخل على الفعل مع ان لانه يتقدي الاسم بخلاف حتى
يعنى ك فاتها لا تدخل على الاسم الصحيح فيجعل عليه ما هو معنى الى وكلام الجود لا يدخل على الاسم
لاختصاصها بخبر كان المتني اذا كان دون واما انشاء الذي للسبب بعد الاشياء الستة والواو التي
للجمعية بعد الاشياء الستة والواو التي بمعنى ان فلا يقال ما افترض نصب ما بعدها للتخصيص على
معنى السببية والجمعية والانتها وصاء ت ك هو امل التعجب فدخلت ناصب بعد ما ويجب ان
مع لان اللام اي مع لام ك بهيم يتمايز مع الا اذا كان قبلها لام ك تحذف عن اجتماع
اللامين نحو قوله تعالى **لئلا يعلم** كما في الكتاب وانما يلى لام ك حرف النفي لا انقضاء التصدير و
يخرج المضارع بلم واما **الامر والافى النهى** الجواز والخبر وصفة لا وكل
الجازاة الكلمة مع كلمة في جسد كما عرفت في الكلام لان لا على كون الجلة التابعة جزاء للجلة الاولى
ومسببها اي كلمات الشرط والجزاء وهي اي كلمة **الجازاة ان** نحو ان تكفى اكرمك ومهما
تدبهما ثانيا في ذلك **واذما** نحو اذا مات ثانيا في ذلك **واذا ما** نحو اذا ما خرج اخرج وفي اكثر النسخ
هذه الكلمة اعق اذا ما عير من كرت **وحية** نحو حيثما تجلس اجلس **واين** نحو اين تذهب اذهب
ومتى نحو متى تخرج اخرج **وما** نحو ما تتبع اغنى **ومن** نحو من فانتى اكرمهم ومن ثم راسه
واي نحو ايا تصيب اضرى قال الله تعالى **وما يدور الا السماء الحسنى والى** نحو الى تترك ان
وتما اخبر المضارع بلم ولما لا اختصاص به بالفس وقد كان في الفتح في قديم النحويان كل ما لا يخص بشئ
وعوضا عن حقيقة ثوبه ويغنى ثانيا بينه وبين الاستغناء وتعين الجزر ليكون الزجر على وفق
الموثر في الاختصاص وانما لا اجل حرف التعريف في الاسم مع اختصاصه به وفروجه عن ذاته لجرها بانها بحرف بعض
الاستقبال اعني تسين وسون في الفعل مع اختصاصه به وفروجه عن ذاته لجرها بانها بحرف بعض
جزاء ما دخلت عليه لسلة الاستفهام فكانها خبرها رتبة عن حقيقة الاسم والفعل وانما يخرج بلام
اسرو لاني النهى لانها يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع وانما به عن اصله حيث يقبلان الشرطية
استماع من الحان من الى استقبال وتخرج من التبع في التثنية وتتمثل لام ان مروا في النهي من الحان

لا يكون مسببا للاحسان الماضي واجب بان المولد السببية ولو باعتبار الحكم به والاحبار عنه وما يكم
من جهة فهمكم او يخبر اليها من الله وان احسن الى اليوم فحكم او فخر قد احسن اليك امس فاستقيم
السببية ويسمي **ان** اي ويسمى الفعلان بعد كل الجاء **شرطا واما** فيه لف ونشأ
يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزءا ولنا في الاول سطران من حيث انه مشروط بالحقق الثاني واما
سبي المثال جزءا من حيث انه يبتني على الاول اجزاء الجاء على الفعل **فان كان** اي الفعلان اي
الشرط والجزاء **مضارعين** بخوان تزيين انزرك **او الاولى** مضارعا والثاني ما ضيا نحو
ان تروى في ذلك فقولوه الاول عطف على الضمير المرفوع المنصوب وهي ضمير كانا بلا تأكيد بنفصل لكان
الفصل وخبر محذوف اي هو الاول مضارعا على نحو قوله اذ وقياس بها المذهب **فالجزم** اي الجزم
المضارع في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط في الوجه الثاني واجب لومتعين لدخول الجازم
والجاء ما تضمنها مع صالح المحل للجزم لكونه معربا والماضي مبني فلا يظهر منه اثر العامل والوجه
الثاني اضعف الوجه في الشرط لم يأت في الكتاب وقال بعضهم لا يجيى الا في ضمة الشعر لانه في
الصوت سببية المستقبل للماضي على ان تاتي الحروف في جعل البعد بمعنى المستقبل مع عدم التأخر في
القريب بعيد كذا في الشرح وفيه نظر لان الحروف يؤثر في محل صالح للتأثير وان كان بعيدا ولا يؤثر
في محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتأثير لانه مستقبل وجعل المستقبل
مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض على انا لانضم انه لو يؤثر في القريب بل اثر حيث
اخرج من احتمال الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وجزمه **وان كان الثاني** مضارعا
والاول ما ضيا **فالوجهان** مبتدا ومحذوف الجزا فالوجهان جازقان او فيه الوجهان مخوان انك
دبد انه لو آتية اما الجزم فلتعاطفه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للبناء بالوجه اضعف لانه في
الحال الماضى والفعل بغير المصروف والجزم منفتح وان كان ما ضيين فهما مبنيان في محل الجزم بخوان
ضربت كذا في الرضى ثم لما فرغ من تفصيل مواضع الجرائم الجزاء وعدم الجرائم شرع في تفصيل مواضع دخول
الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء** ما ضيا بخير قد للجار والمجرور صفة ما ضيا الى ما ضيا
كانتا بغيره قد لفظ **او معنى** تفصيل الماضى اي ملفوظا كان الماضى بخوان ضربت ضربت او معنوها
بان دخلت له على المضارع بخوان ضربت لم اخرج له **بخير الفاء** للتأثير من الشرطية في المعنى حيث جعل

الحال إلى الاستقبال ويخبره من الجز إلى الانتشاء وأما الجزه بان الشرطية لأخصاصها بالفعل كما
ذكرنا في لربها وأما الخبر بغيرها من كلمات الشرطية لخصها إياها وإنما لم يعمل لوجع إخصاصها
بالفعل لأنها لما عني وإن دخلت على المضارع ولما عني لا يقبل الجزه وأما الجزه كيفما واد
بدون ما فتش لم ينجح في كلامهم على وجع الاطلاق وفي قولك ما أشارت إلى ان الجزه بها مع غيرها
نماذ ثم أعلم ان معنى هذا التكيب مهيكل من شئ فالجزه مع كيفما وإذا نفاذ قد حلت الفاء في الجزه
كما ههنا يتوالى بين حرف الشرط والجزه ويجزها بان الشرطية حال كونها مقدرة وتعرف
من بعد ثم لما عني من تعدد الجزه ثم شرع في بيان معانيها فقال **فلم** الفاء تفسير **لقلب**
المضارع ماضيا وفيه إضافة القلب والنق إلى المضارع وغيره من باب إضافة المصدر
إلى المفعول وما حينا مفعول ثان للقلب أي لم موضع لقلب المضارع إلى معنى الماضي ولتتبعه أي تفرق
المضارع نحو لم يضر **ولما مثلها** أي مثل لم في قلب المضارع مما حينا وفيه لكن في الماضي التفرق
أي يبقى بها فعل منته متوقع ويخص لما دونه **لرب بالاستغراق** أي استغراقه من
أي معنى فضاء أي باستتار النفي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم نحو لما يركب الأمير أي انتهى ركوبه
من ابتداء زمان علم الركوب إلى زمان التكلم **وجواز** بالجزه عطف على الاستغراق أي وجوز
حذف الفعل نحو قاتل للدوتة ولما لم يأتها ولا كان من الملام المطلوب بها الفعل
مفعول ما لم يسم فاعل المطلوب ولا الهوى المحمودة بها التأييد والاستغناء أي لو لم يضرها لم تترك أي
ترك الفعل وقوله لا مبتدأ مضارع وقوله انتهى مضارع إليه وقوله المطلوب خبر لا انتهى بمبتدأ
أي لا التي يطلب بها ترك الفعل **وكل الجائزة** أي كل من الشرط والجزه **تد خيل**
الفصلين السببية الفعل الأول أي كون الفعل الأول سببا وهدى جميعه الفعل
الثاني أي كون الثاني مستببا ويورد عليه قوله تعالى عليكم من حيث من الله فان قول من
جواب المبتدأ والمضمين معنى الشرط فهو ما الوصول إلى وما حصل لكم من نصرتكم بعاد من الله
فلا يستقيم السببية لأن النعمه الحاصلة بالخاطئين ليس بسبب لصونهم وإنما بعادهم من الله بل الأمر على
العكس فان صدورها من الله سبب لأقصائها والنصاها بهم كذب وغيره قولات ان لصونهم
إلى اليوم فعلا حسنت إليك امس من حيث لا يستقيم السببية لإيراد النقصان المنقوض

بعض المستقبل فلا حاجة لك الربط بالفناء اما اذا كان الجزاء ما ضحيا مع قد في ان ثبات ومع ما ولا في النقي
يجب الفناء على ما استقيم بخوان احسن الى اليوم فقد احسن اليك امس وان ذرتني فما احسنك
وان انيني فلا ضرتك ولا شئتك وما كسر مثال لا لانها لا يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا ويترك
ذكر ما ولا هنا يتيسر حكم الماضي فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول بغيره في الاثبات وبغير
ماوة في النقي حيث يجب الفناء حيث لا ان يحمل الكلام على حدث معطوف بغيره وبغيره من الزمان
الوجبة للفناء نحو ما ولا ولو ارد الماضى المتيقن لا يستغنى عن هذه الزيادة لكنه ينافي قوله او معني لان
ذلك في المضارع مع لم وذلك مع الماضى المتقن اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قوله ان حرجي لم
اخرج بمعنى انني خرج فيكون بمعنى الماضى المتيقن معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا
غير مصدري بالسين اوسوف ولن وقد غير مصدره بلاك اذا كان ما ضيا ولا يكون حجة مطلبة وانما شأته
بخلان الجزاء حيث يقع فيه كل ذلك وان كان الجزاء مضارا عامثتا او منفيا
بلا قال وجهان جازان اومنفية الوجهان الايتان بالفناء وتركها كقوله تعالى ان يكن منكم
الف يفلحوا الفين ومن علم فينظم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهن (اليه عواذواكم ومن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا وفولك ان تاتني وان اتيتني لا تلك او فلا اتيتك لان ادوات الشرط لم تؤثر في تغير
مضارع كما يؤثر في الماضى فتوقف بالفناء واثرت في تيقن المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك
الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن التأثير قويا لنا فقد كونه منفيا بلا اخترازا عما اذا كان
بغيره فانه مندرج فيما سبق لكونه ما ضيا معنى او بل حيث يجب فيه الفناء لعدم تأثير ادوات الشرط
فيه كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي اطلاق المضارع المتيقن فكل حيث يمنع
قوله الفاء في المضارع المتيقن بالسين اوسوف كقوله تعالى وان تقاسمتم فستخرج لداخرى
فلحقوا يقول وان كان مضارا عامثتا بغير السين اوسوف وال جواب اذ ذلك الاختراع بالمنع وهو مع
لدالة على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادوات الشرط لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى
المستقبل ولا لفظا حيث لم يجز به فلهذا الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن
القواعد وان لم يستش وبغيره فكل لانه على هذا لا حاجة لي ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع قوله
الفاء فيها ايضا بالمنع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد **والا فالفاء** وبغيره وان لم يكن

يكن كذلك اى وان لم يكن ما نينا غير قد ونحوها من الماخذ لفظا او معنى فيمتنع الغناء و
 وصار هادئتا جنرالين اوصوف او منفيين بالبل كان ما ضايع قد او ما ولا او مضارها مثبتا مع
 اوصوف او منفيين بالين او جملة اسمية او امر او دعاء الغناء واجبة لان الاداة لم تؤثر فيه معنى
 حيث لم يجرى له معنى للمستقبل ولا لفظا حيث لم يجزهم فلهذا لم ينعى الغناء للدلالة على التعلق بهما وانما تركه
 الزائد قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجراء جملة اسمية لخصومة الشرود والمير من فعل
 الحسنات التي ينكرها وانما ترك الغناء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ولذا اصابهم النسيح
 فنصروا من كان الجراء جملة اسمية لان الغناء لا يشعر منها معنى الشرط كقولنا نقال
والليل اذ قضى ويجوز ان اى انفعاجا مع الجملة الاسمية الواقعة جراء وضع
الغناء اى ان الغناء هو تعالى وان تعبه هم سيئة بما قد مت ايديهم انهم يقنطون والغناء اكثر
 وانما لقيمت الالاماء عاة مقام الغناء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالغناء لان المنفاجا يبتنى
 على حدوث امر علة فاشبه الجراء ولم تدارت الغناء غالبا نحو خرجت فاذا المسبح وان مقدرا
 مستلذا وخبره بغيره اى ان الغناء هو الامر النهى والاستفهام والتمنى و
العرض يعنى يخبرهم بالمصاحح بان الغناء يكون هذا الاستثناء الخمسة ان قصد السببية
 اى ان الغناء كونه في ذلك الامر واخره بغيره بغيره لضمون هذا المصاحح فينتاق معنى الشرط مثل انتم
تدخل الجنة جواب الامر بغير الغناء لان الغناء انتم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة
 جواب النهى بغير الغناء لان الغناء ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم كراء انتم بغير الغناء ان يكون عندكم
 انتم بغير الغناء ما لا ينفعه لان الغناء ان يكون ما لا فائدة من الغناء بغير الغناء لان الغناء
 ان تنقل ما انصب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا في العرض مع انه منفى والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة
 العرض وهى بمنزلة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذلك في الرضى ثم اعلم ان في النهى انما
 يقتضى ان في بعض المواضع اى فيها ان كان السبب للمصاحح ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما
 في قولك لا تقبل الشكر بغير خيرا لك بخلافه نحو لا تدن من الاسد باكله فانه لا يجوز ان التقدير ان
 لا تدن من الاسد باكله ان الغرض بغيره ان يكون من جنس الظاهر ولا خفا في منادى الغناء على ذلك
 لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قدر الشرط مثبتا كان تقديره الشئ لا يدل عليه اللفظ

لان النفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع التكفير بدخول النار خلافا للكتاب
 ثم فانه جار نفدي للشرط المثبت بهذا النفي على وزن لفظ النفي بقرينة التفسير الذي يقتضيه عليه
 وليس بعيد لو وافقه نفل وانا استع عند العامة لان التقدير اى تقدير هذا الكلام ان لا
 تكفر بدخول النار بتقدير الشرط المحقق على معنى لفظ النفي وان التقدير يجب ان يكون من جنس
 المقفوظ ولا خفاء من ضمان النفي على ذلك لان عدم الكفر ليس سبب لدخول النار وانما سبب الكفر
 وان قد مر الشرط المثبت كما قد مر للكسائي كان قوله بر الشئ لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات
 ولم يصح تقدير الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتى به فخذلنا لان النفي خبر يدل على وقوع حكم
 وتقدر الشرط سواء قدر شيئا او منفيها بوجه التردد فيتناهين ثم لما نزع من الصانع شرع في الالام
 الخطاب يقال مثال الامر اى بانه صيغة تطلب بها الفضل المباه فلا يستعانذ اى بوارسطنها من
 الفاعل **الخطاب** اما قال من الفاعل على اختلاف ما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله
 فيخرج نحو لخصير اشد على صيغة المجهول واما تقدير الفاعل بالخطاب احتراز عن امرائى فالتكلم له
 خوله ما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم يحذف حرف المضارعة
 الجازم والجزم صفة اخرى اى صيغة متباينة بحرف من حرف المضارعة من الصانع الخطاب هذا قيد
 واتى الاحتراز على وجهين للشرح هو احتراز عن صيغة ولا يور الفضل بقوله تعالى ومن ان
 فتمنعوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شان وحكى اخرى اى آخر بناء الامر حكم
الجزم اى وهو موقوف اى مبني على السكون عند البصرية وحكى حكم الجزم في اسكان الصيغة
 نحو اضرب وسقوطون الاعراب نحو اضربوا واضربوا وحذف حرف العلة نحو اربع واخمس
 وايمر وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعد اى بعد حذف حرف المضارعة
 ساكن وليس بواو الواو الحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس بواو
 اى ليس بواو امرية امرية احتراز من نحوكم زدتهم ذرة وصل مضمومة بالنصب
 على انه صفة لقوله ذرة وصل ان كان بعد اى بعد الساكن ضمت للموافقة او للتباع
 ومكسورة صفة بعد صفة لقوله ذرة وصل اى ذرة وصل مكسورة فيما يسواه اى
 في ذلة سوى ما كان فيه بعد الساكن صفة سواء كان بعد اى بعد الساكن كشر او فحة مثل امثل

أقتل مثال ما كان فيه بهذا السان ضمة **وأضرب** مثال ما كان فيه بهذا السان كسرة هذا
 مسطوف بجانن العالف **واعلم** مثال ما كان فيه بهذا السان فتح وان كان هذا كان بهذا السان كسرة
 للواضحة كافي اضرب وفيما كان بهذا السان فتحة بالحل على ما كان بهذا السان كسرة هو اعلم وأما لم يفتح للواضحة
 لئلا يلزم ليس الاسم بصيغة المتكلم وقعا فإذا امتنع الواضحة حل على غير **وإن كان** الفعل المحدث
 رباعيا أى ذا أربعة أحرف فمفق حتما أى ففتحة الاسم فتحة مقطوعة **مقطوعة** نحو اكسر لا
 هذه الفتحة على فتحة باب الفعل وهو مقطوعة ثم لما نزع من تقسيم الفعل إلى ما بين ومضارع وامرئ
 في تقسيم آخره إلى صرفين ومجهول أى إلى السى فاعله وغيره سى فاعله فقال **فعل ما لم يسم**
فاعله وأضافة الفعل إلى ما لم يسم فاعله ببيانته من أضافة العالم إلى الخاص أى فعل الله
 لم يكن فاعله أو يادى ملك يستمر أى فعل المفعول الذى لم يكن فاعله وقوله لم يسم فاعله صحيح مثلا
 للفعل ما لم يسم فاعله **هو ما حدث فاعله** ويرد عليه ضربين وضربت ريدا على قول الكشاف
 فإن الفعل الأول حدث فاعله عندنا لما عرفت من قبل لأنه جاء من حدث الفاعل في الفعل الأول عند
 تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذلك عليه نحو قوله تعالى امض بهم وابصر على قول
 سيبويه فإنه جعل المجرى من فاعله فعل من من ابصر **اللهم** إلا أن يراد ما حدث فاعله مغيرا صيغة **محدث**
 بنائه للمفعول ويمكن أن يقال معناه ما حدث فاعله وأقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الأشار إليه
 استغنى عنه ثم اعلم أن كلمة ملى قوله ما حدث إذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ
 فملى قوله ما حدث خبر وهو خبر فصل لا محل له من الاعراب وذلك لأن خبر الفصل إنما يتوسط
 بين مبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفة أو ملحقا بالمعرفة وإذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم
 فاعله مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حدث خبر وأجلة خبر لمبتدأ الأول ويمكن أن يكون قوله فعل ما لم
 يسم فاعله خبر لمبتدأ ثان أى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله فقوله هو كذا جملة مستأنفة **فإن**
كان بيان خبر لمبتدأ أى فاعله كان الفعل **ما ضياضه** **أوله** **وكسر ما قبل ضه**
 نحو ضرب واكرم واستخرج وندرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره في القوسنا واستطراد
 وأما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضى المجهول بالماضى المعلوم ولذا اختير التنوين في المجهول لأنه مرفوع
 وأما اختير هذا النوع من التمييز عن ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لأن معنى فعل ما لم يسم فاعله ضرب وهو

اسناد الفعل الى المفعول ، والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيجوز ان يكون منزه عن ما لم يوجد في الاول ان
 يخرج من الضمة الى الكسرة ليدل على ثبوت الوزن على غيرية المعنى وانما يخرج من فعل بالخروج من الكسرة الى
 الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غير يدين على غيرية المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اشقل
 من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة غيرية اللفظ على غيرية
 المعنى **ينزه ويضم الحرف الثالث مع ضمة الوصل** اي حال كونه مقرونا مع حرف الوصل
 ايما فيه ضمة وصل نحو فاعل واستفعل وفيهم الحرف الثاني مع **الناء** حال اى مقرونا مع الناء **الناء**
 في اوله **خوف اللبس** اي ليس الماضى المجهول بالسر عند الديرج والوقف في الاول نحو وانفعل
 وانفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعل والمجهول من التفعلة عند الوقف
 في الثاني نحو تكلم وتفعل وتخرج ومعتل العين **الافصح قيل** ويجمع اصلها قول
 ويجمع قاعلا ينقل الكسرة من العين استثقالا وايدل واو قول بعد النقل باو لسكونها وانكسار ما
 قبلها والمازاد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوى وركب من اللين فانه لم يزل عينه ثلابة
 يفضى الى اجتماع اعلايين في يوى ويطوى ثم قوله ومعتل العين مبتداء وقوله **الافصح** مبتداء
 ثلثه وقوله **مبتل** ويجمع خبرا لمبتداء والثاني والجملة خبرا لمبتداء والاول والضمير الهائى الى المبتداء والاول
 محذوف ان **الافصح** منه قيل ويجمع لان الجملة الواقعة خبرا لمبتداء وجب فيها ضمير عائدا الى المبتداء
وجاز الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فنيل الياء الساكنة بعد نحو الواو
 اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء والخفاء بالاشمام في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين
 فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهية الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسرة
 الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف وقال المصنف الغرض من الاشمام
 شمل الايدان بالاصل الذى تغير لغيره من اى الايدان بان الفصل في اوائل هذه الحروف الضمة ولم يجر
 الاشمام في بعض جمع ابض كما جاء في قيل ويجمع لانهم قصدوا بابيان هذا الوزن اى وزن قيل ويجمع
 في هذا لا ينافى الا به وذلك الغرض وضع اللبس فاداروا الايدان الى الاصل عند تغييره وكلا ذلك في بعض
وجاء الواو فنيل قول ويجمع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها و
 مثله اى مثل باب قيل ويجمع **باب اختيار وانقيد** اى الماضى المجهول من المعتل العين :

والفعل في الجملة يكون استخيرا وقليلا فيكون الفعل في الجملة من باب الاستعجال والاعتجال
لأنه في الجملة يكون في الجملة والضم يكون ما من حوت الفعل في الجملة استعجالا واعتجالا
والفعل في الجملة كان الفعل مضارعاً خاضعاً له وهو حوت المضارع على ما في الجملة
ما قبل آخره لغة الفصحى ومن المضارع بالهاء فهو مضرب وبكسر وسنة وصنح
ويستخرج ومعتل العين ينقلب في العين الفاعل عوقد وبسنت لما فرم
من فاعل المضرب في كل موضع المفعول بالياء وسكن فاء الفعل فقلت المزة للمساكن فقلت
المفعول عنه بالياء الفعل على الوجوب إذا عرفت عن الموضع والمضرب قوله الفاعل على المضرب
المضرب ينقلب يجعله بعض يصير ثم يافع من التقسيم المذكور للفعل تبع في تقسيم آخره بالياء
افضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتداءً بعدون الجزاء من
الافعال المتعدي وغير المتعدي أو خبر بعدون مبتداءً أي هذا بيان المتعدي وغير المتعدي فقال
فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب فان الضرب لو لم
يكن على متعلق لانه لا يتم بدون المضرب وكذا المتعدي بواسطة الحروف كعرب اليه واخرى عنه
فان العرب إذا عرفت لا يتم ولا يتحققان بدون الموعوب اليه والمعرب عنه فهما متعديان بالوسائل
بجواز أن نحو ضرب فانه تأمر بدون فعل متعلق الذي يفتقر الياء ويصير معنى لا ذهب ويكون متعديا
بالعرب ولا بد من توقف الفعل على الظرف أي على المفعول منه لا أن نقول ان الظرف الزم لوجود الفعل
والمفعول به لا زما لهية فالمفعول منه ما يتوقف عليه وجود الفعل لا زما كان أو متعديا لا
فهو إذا لم يكن ما لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقفت عليه فهو وماهية
الضرب هو استعمال اللفظ اللادب في محل قابل للإيلاء والمحل داخل في ماهية الضرب ولذلك قال
ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا بد من الافعال النافضة حيث توقفت
فهي على الخبر لا أن نقول المراد بتعلق هو فضلة وخبرها عدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب قلت
من هذا الخبر لان مفعوليه هذه ايضا وأوجب باننا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركها بخلاف
خبر الافعال النافضة أو نقول ان الافعال النافضة ما لم يقصد خبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال

للقييد الخبر والحق اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وإنما هي بمنزلة الظهور والقيود فكان زيد
 قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى
 هذا فليس مني ليست ما يتوقف فهمه على متعلقه وإنما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهومها
 وغير المتعدي بخلافه مبتدا وخبر أي غير المتعدي متبليس بخلاف ما يتوقف فهمه على
 متعلق كقعد فإن القعود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعديا الى
 مفعول واحد كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما
 وعلمت زيدا قائما المثال الاول ما يتعدي الى اثنين اثنين ما غير الاول والمثال الثاني ما يتعدي الى
 اثنين اثنين ما هو الاول فيما صدق عليه ومتعديا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وأرى
 وأبنا وبنا وأخبر وخبر وحدثت نحو اعطيت اولاديت اولاديت اولاديت اولاديت اولاديت
 او خبرت او حدثت نيل المعنى فاضلا واجازة كخفش اظن فاخال آه افعال القلوب قياسا لاسما عا
 وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كفعولي اعطيت
 في الاحكام فيجوز حدث مفعولها الاول كما يجوز حدث كل واحد من مفعول اعطيت والثاني
 والثالث أي مفعولها الثاني والثالث كفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كل واحد من
 والثالث معا والحق نص على أحدهما كما لا ينصرف على أحد مفعول علمت لأن مفعول هذه الافعال الثلاثة
 والثالث هما مفعولها باب علمت على الحقيقة يقول اعطيت محبطين خبر الناس من غير ذكر المفعول الاول
 ولا نقول اعطيت زيدا من غير ذكر المفعول الثالث ولا علمت زيدا خبر الناس من غير ذكر الثاني
 افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت و
 خلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت وإنما سميت هذه الافعال افعال القلوب
 لتعلقها بالقوى الباطنة لأن القلوب محل هذه الافعال والخصائص افعال القلوب في السبعة اعطلا
 واستقر في الاعلى والافقرت واعتمدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعما
 ولا يجري بينهما احكام افعال القلوب وإنما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاول على افعال اليقين وهي
 الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين مجازا بل خل هذه الافعال
 على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدا وقوله ظننت خبره وقوله قد خل على الجملة الاسمية

الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قولهم افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه بدل منه و
 قوله تدخل على الجملة الاسمية خبر اى افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتدأ وخبرها
 لانها متعلقات بها **بيان ما هي عنه** كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله وهو مبتدأ
 عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه خبر والجملة صفة ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه واناشية
 عنه من علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا في الشرح او عبارة عن شك وبقين اى لبيان شك وقين
 تلك الجملة صادرة عنه واناشية عنه وفى بعض النسخ وقع عنده مكان عنه اى لبيان صفة تلك الجملة
 صادرة عند الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك **فتنصب هذه الافعال الخبرين**
 اى خبر على الجملة الاسمية اى المبتدأ والخبر على انهما مفعوليهما ومن خصائصها اى خصائص
 افعال القلوب انها **ان كان كذا** اى احدى الفعلين **ذكر المفعول الآخر** غالبا اى
 ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احدى مفعوليهما يعنى لا يجوز الاقتصار على احدهما وفى
 بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما ولما لا يجوز الاقتصار
 على احدهما لانه ذكر المفعول الاول توطئة ووسيلة الى ذكر الثانى لما عرفت ان تأثيرها فى الثانى دون الاول
 والثانى مقصور فلما اقتصرت على الثانى يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصرت على
 الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة وترك المقصود ولان كلا الفعلين فى هذا الباب يعنى مفعول
 واحد لان المفعول فى قولك علت زيد افاضلا مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علت
 زيد لكن نصبها معا لتعطف بمفعولها معا فكان فى ذكر احدهما وترك البعض الآخر علم تمام المفعول
 فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولما قلنا يقول فعل هذا يعنى ان يجوز علت فضل زيد لوجود العلوم
 فى قولك علت زيد افاضلا وهو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله
 ولا تحسب الذين يفتلون بما اتهم الله من فضله هو خير لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا ليجوز
 المفعول بتقدير جعلهم هو خير لهم قيل هو قليل فلا يصابه وانما قال اذ كان كذا افاضلا لانه
 جائز ان كان كذا كذا كذا لهم من يسمع بخل اى بخل المسموع صحيحا وقوله تعالى وظننتم خلق السوء اى
 ظننتم بالاطلاق حقا خلق السوء ثم علم ان الجملة الشبهة اعني ان كان كذا افاضلا لانه الآخر خبر ان والضمير
 العائد الى اسم ان محذوف ونهاى اذا ذكر فيها احدها ذكر الآخر لان الجملة الواضحة خبر لان وجب فيها

صير عائد الى اسمها وان مع اسمها خبرها مبتدأ . وقوله من خصائصها خبره **بجمل** باب الحطيت
 اى وهذا متلبس بجملته باب الحطيت فان يجوز ان يذكر احدها دون الاخر لعدم المنع بقول اعطيت
 زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها اى ومن خصائصها جواز
 الالغاء اى جواز افعالها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ ومنها انها يجوز فيها الالغاء **ان** انما
 هذه الافعال بين خبر الجملة وبين المفعولين يجوز زيد قلت قائم او تأخرت يجوز زيد قائم قلت
الاستقلال الجزئي اى المفعولين **كلاما** على جواز الالغاء والالغاء عند توسطها اى اخرها
 وانصاف كلاما على انه حال امتيز اى لان مفعولها كلام مستقل للصحة الحبل فيمتنعان عن كونها مفعولا
 مع ضعف العامل بالناظر من كلامها اولا حدها لمكان استقلالها كلاما للصحة الحبل ويمكن ان يعين فيها
 العامل لقوته فيجوز الوجهان **بجمل** اعطيت اى هذا متلبس بجملته باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء
 انما توسط او تأخر عنها لان مفعولها ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحبل مثل زيد قلت قائم
 او زيد قائم قلت الاول مثال التوسط والثاني مثال التأخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر
 الواقع خطر فائى ن يد قائم فى ملى **ومنها** اى ومن خصائصها انها اى افعال القلوب **تعلق**
 وجوباى قبل عن العمل لفظا وقبل معنى بسبب وقوعها قبل حرك الاستفهام **وسرف**
النفي واللام للابتداء اى لام الابتداء يعنى انها تعلق اذا دخل ارات الاستفهام ولو تضمنت
 معنى حرف الاستفهام كائى وما من ونحوها او حرف النفي او لام الابتداء على مفعولها او على ما يضاف
 اليه مفعولها **مثل علمت ان زيد عندك ام عمرو** وليعلم اى الخبرين احصى وعلت ما زيد
 منطلق وعلت لزيد قائم وعلت قللم اى الرجلين قائم والمصنف ذكر مثال التعليق بالاستفهام
 نفس عليه مثال التعليق بحرف النفي ولام الابتداء والتعليق بمسرة الاستفهام على اتفاقهم وبهذه
 تختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة يقع في صدر الجملة وضعا
 فانقضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الخبرين فوجب التوضيح باحدها لفظا
 والاخر معنى ودخل هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من
 هو يجوز بعضهم تعليقهم من المفعولين وليس ذلك بقوى وانما سبب الغناء لفظا واما المعنى
 فتعلقا لانها عند تعليقها لا هى ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمسرة الملغاة وهى التى يدعىها

يدعها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا فارقة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تقولوا كل الليل
 فذلك وما كانا المصلحة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كما المصلحة والادليل
 على افعالها معنى صحة العطف على مفعولها بالانصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا
 نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كما اتياناهم من ابنة بنته وقوله تعالى يستلونك ماذا ينفقون قبل ان
 ليس من باب التعليق بل يتقدم القول اي سل بني اسرائيل فاما لا كما اتياناهم ابنة بنته ويستلونك فاما
 ماذا ينفقون او يتاويل المفعول اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويستلونك جواب هذا السؤال
 ففي محل الانصب على انهما مفعول بهما وهي جدا فعال الغلوب ايضا ما قلته بالضم ولكنهما قامة
 مقام للمفعول بهن وقد يقع مثل هذه الجملة بدل لا في نحو شككت في زيدا هو كرمي اي في كرمه ومنها
 اي ومن خصائصها انها اي ان افعال الغلوب يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
 الا قد ضميرها متصلين لشئ واحد اي هاهنا عبارة ان عن شئ واحد ومفعولها الثاني
 مظهر مثل علمتني منطلقا ومثل قوله تعالى ان ارباب اعصر حرا بخلاف غيرها من
 الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب
 في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطئة الى ذكر الثاني لما عرفت ان تأثيرها في الثالث دون الاول فلا يلزم
 في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كونها
 والمفعول ضمير لشئ واحد نحو عدتني وفقدتني لان اول مفعولها كقول مفعول افعال القلوب
 في عدم التأثير لان العدم والفقدان كونهما عديمين لا اثر لها في شئ ولبعضها اي لبعض هذه
 الافعال مصنى آخر يتعدى اليه اي بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فضا فظنت
 بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال
 القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار افعال القلوب في السبقه استعمالا لا عقلي
 ولينما بمعنى ابصر ووجدت بمعنى اصبحت بصيت بمعنى صرت واهبته اي
 اشعر اشعر وظنك بمعنى صرت داخل اي خيلا وزعت بمعنى كملت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي المفعول
 واحدا ثم لما فرغ من التفسير المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر للفعل باعتبار الغام والغفصان فقال
 الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة فآثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك

في باب
 الافعال

ما وضع لغيرها الفاعل اعد التبيين **على صفة** مخصوصة فخر كان نديا قائما فكان
قرر زيد على صفة كونه قائما في الزمان الماضى الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بفاعل
عام ومن اى كائنا على صفة او ظرف ملحق ان كان متعلقا بفاعل خاص مذكور وهو الفخر بها
وفي هذا التقيد اختصار عما سواها من الافعال ولما سميت هذه الافعال نافضة لنفسها فمن
سائر الافعال لان سائر الافعال دل على الحدوث والزمان وهذه الافعال كاندل اعل الزمان فقط
ولان سائر الافعال بهم مرفوعة وهذه لا يتم به **وهي** اى الافعال النافضة **كان وصلة**
وقدر بدما يارد صار نحو اوردج وعان واستمال وتحول وانقلب سما عا دون انشغل وان
يعنى تحول ويجوز استعمال صار ومراد فاتها قائمه على الاصل **واصبح واخفى وظل**
امسى ويات واغن اى رجع وعاد اى صار وغدا اى كان في الغداة وهو ما قبل
النوال وراح اى كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا يعنى رجع في الغداة
او دخل في الغداة وراح يعنى رجع في الزوال او دخل في الرواح كائنا ثابتين وما زال وما انفك
وما فتي بالمرور دون الهاء وهى يعنى زال ولا يستعمل الا مع النفي وفيه لغتان كبير العين و
فخها مع الحيرة بهما والاضارع يقتو بالفتح مع الحيرة **وما برح** هذه الاربعة للثبات لان تقي النفي
اثبات واصل من الاربعة ان يكون ثامة يعنى انفصل لكنهما جعلت بمعنى كان مضى لا زال **وما زال**
علما دائما وكذا اخره فتصبت مضى كان **وما دام وليس** ولم يذكر سببوه من هذه الاربعة
سواء كان صادرا او مادا وليس ثم قال وما كان نحو من الفعل ما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها جز محصورة وقد يجوز فهمين كعب من الثامة معنى النافضة كما تقول بتم الشعبة بهذا عشرة
اى قيس بهذا عشرة ثامة وكل زيد علما اى صار باليا كما لا وقد جاء كلمة قد للتفليل
او فلما جاء لفظ ما جاء من الافعال النافضة اى يعنى فخر بالشئ على صفة نحو قولهم **ما جاء**
حاجتك فاستغناها بغيره مبتداء وجاء ناقصة يعنى صار وفيما لسانك الى ما اسمها وحاجتك
جربها اى اى شئ صارت حاجتك وامانت الصبر فيها جاءت مع انه عائد الى ما الاستغناء مية
باعتبار الخبر كما في قولهم من كائنا ملك كان خيمه كانت عائد الى من وامانت باعتبار الخبر قبل انما انت
صبر في ما دون لكون ما عاقر في المعنى عن الحاجة اى اية حاجة صارت هى حاجتك وفيه وقفا

وقوله ما ضيا حال وقوله ثانيا صفة ما ضيا ويعني صار عطف على قوله ثبت خبرها أي تكون
 بالصفة حرف صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين أي صار وتكون فيها أي في كان
 ضمير الشأن نحو كان بدلتا م أي كان الشأن وتكون أي كلمتان تامتا بمعنى ثبت
 أو جمل وأما سميت تامة لأنها مبالغة على فلا يحتاج إلى خبر نحو قوله تعالى وإن كان ذو عسق فنظر
 إلى مستقر أي إن وجد أثبت ذ وصغر وتكون رائدة وهي التي لا تغل بالحق الأصل في الجملة
 باستقامتها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله جبار بن أبي بكر تسمى على ما كان مسوقة العراب
 وقوله تعالى لمن كان لقلب يتوجه على الوجوه الأربعية وتوجه هذه الآية على الوجوه الأربعية
 أن يقال إذا كانت ناصفة كان قلبها وله خبرها وإن كانت تامة كان قلبها علما وله صلة منعقة
 وإن كانت رائدة كان لقلب مبتداء وخبر والعنى لمن لقلب وإذا كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير
 اسمها وله قلب مبتداء وخبر في موضع خبرها وإذا كانت بمعنى صار كان قلبا اسمها وله خبرها
 فتستقيم بقدر الآية على وجوه الأربعية وصار الانشغال من صفة أن صفة نحو صابر زيد
 غنيا أي متفعل من الغفرال الغناء وأصبح وأمسى واضحان لا قرآن مضمون الجملتين
 الواقعة بعد هابا وقائنها أي بأوقات هذه الأفعال والإضافة بأدنى ملازمة أي بالآوقات التي
 تدل هذه الأفعال عليها وذلك الآوقات الصباح والمساء والضحى خواص صابر صابرا وأمسى يزيد
 مسهرا واضحان زيد خبرنا ويعني صار عطف على قوله لا قرآن مضمون الجملة أي تكون هذه
 الأفعال الثلاثة بمعنى صار نحو صابر زيد غنيا أي صار وتكون هذه الأفعال الثلاثة تامة
 بمعنى الدخول في الآوقات التي تدل عليها هذه الأفعال خواص زيدا أي دخل في الصباح وأمسى
 حروا أي دخل في المساء واضحان فلا دأى دخل في الضحى عطف على الجملة الظاهرة السابقة أيضا
 لا قرآن مضمون الجملة وظل وبات لا قرآن مضمون الجملتين الواقعة بعد هما
 بوقتيهما أي بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل أي النهار في ظل والليل في بات نحو
 ظل زيد مسهرا وبات زيد مسهرا قال الله تعالى ظل وجههم مسودا ويبيتون لم يسمعون شيئا
 الوضوح إلى ضمير ظل وبات بأدنى ملازمة ويعني صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا
 أي صار وقل جئت بها ثامنين نحو ظلت بكان كذا وبث مبتدأ طيبا ولم يذكر جئت بها ثامنين

تأتين للفعل وأما فصره من الفعلين عن الأفعال الثلاثة السابقة ولم يقل وأصبح وأمسى وأحصى
وظل وبات لأنهن مضمون الجملة بأوقاتها المكان الأقران بينهما وبين الثلاثة السابقة في فاعل محتمل
تأتين بخلاف تلك الثلاثة ولذا لم يذكر محتملها تأتين وما زال وما برح وما فتى وما
انفتك الاستمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها أي لا سيما من قبل
ظن الاستمرار والصير المرفوع المستكن عائد إلى الفاعل والصير المنصوب البارز عائد إلى الجزأى
من قبل الفاعل ذلك الجزء منه أن ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار من كان الفاعل قبله
وصالحا لذلك الخبر في الصارو لأنه لا يجرهم من قول القائل ما زال زيد ابنا لانه كان ابنا في حاله
طفلا بل يفهم ان كان كذلك من كان قديما وصالحا **ويلزمها** أي يلزم هذه الأفعال **النفى**
لغير الاستمرار لأن معنى هذه الأفعال النفي ودخول النفي عليها يدل على الثبات لأن نفي النفي إثبات
ثم إن كانت الأفعال ما حيزه يلزمها ما أولا وإن كانت مضارعة إن ولن أولا أو ما دار أمرة
لوقيت أمر بدق ثبوت خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لا سيما ما دام أحاسنها وأما
كان توقيتا لأن كلمته ماضى ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت أمر بدق ثبوت الخبر لا سيما لأن
المصدر قد جعل حينما فإذا قلت اجلس ما دام زيد جلوسا كان المعنى اجلس وولم جلوس زيد أي بدق
حاضره بخلاف ماضى سواها من أنوثتها فاقفا ثانيا لورودها على معنى النفي ثم ردها إلى الثبوت
وفي تأنيث صير ما دام في قوله خبرها وفي قوله لفاعلها نظر لأن تأنيثه لا يثنى بتأنيث الكلمة ولا
بتأنيث اللفظ لأن كلمة علل واحدة ولذا ذكر صير قوله ومن ثم احتاج وصير لأنه اللهم إلا أن يجمل
كلمة واحدة على سبيل التجوز **ومن ثم احتاج** أي لاجل أن ما دام لوقيت أمر بدق ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج ما دام في صحة اللفظ به **إلى كلام** أي جملة قبله يتعلق بها كاجلس في قولك
اجلس ما دام زيد جلوسا ولا نقول ما دمت جلوسا بل نقدم كلام قبله كالأقول يوم الجمعة تسكت
بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة هذا **لأنه** أي لأن ما دام على تقدير كون ما مصدرية وجل
المصدر حينما المعنى **ظرف** والظرف معمول وفضله في التركيب فلا بد له من عامل من حيث
أنه معمول ومن أن يتقدمه كلام أي مسند ومسند إليه من حيث أنه فضله فان قيل قوله ومن ثم يتعلق
بقوله احتاج وقوله لأنه أيضا يتعلق به قبله مطلق العليتين يفعل واحد وهو متبع ميل بكن

ان يكون قوله للنفذ ظن بل لا من قوله ومن ثم مكانه قال اعلاجل ان مادام ظن احتاج الى كلام او
 يقال الظرفية على الاحتياج الى كلام وكذا مادام لتوقيت السببية ثبوت الجزئية لكونها ظاهراً وخفياً
 الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالاً اي في زمان
 الحال نحو ليس زيد قائماً اي قيامه منقضية الآن وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقاً اي زماناً
 مطلقاً غير مقيد بكونه حالاً او غيراً ومنعاهم عن قولهم ليس زيد قائماً عند بقائه الاول وقوله قلنا
 الا يوم يأتهم ليس مصروفاً عنهم اي العذاب يوم القيمة يؤيد الثاني ولجيب بان هذا
 الاعتبار لما صدر من اختلاف في اخبار عن عدي كالأول فاستعمل انشاء النفي ان ذلك ويجوز تقديم
اخبارها اي اخبار الافعال النافضة كلها تأكيداً للمصنف اعني الاخبار اي كل الاخبار او تأكيداً
 للمصنف اليه اي كل الافعال النافضة **على اسماءها** اي اسماء الافعال النافضة كقديهم قبل البتة
 على الابتداء بل جازاها في التقديم اذ منع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الى عريب لعدم اللبس لا في راجعها
 بالقرينة وهي الضبط بخلاف خبر الابتداء فانه اذا كان معرفة ظاهرة الى عريب لا يميز بينها على
 للبتداء لكان اللبس **وهي تقديمها عليها** الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال
 النافضة وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال النافضة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال
على ثلاثة اقسام وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال
 النافضة وفي قوله عليها راجع الى الافعال النافضة وقيل نظر لان قوله وهو من كان الى راجع
 باباء حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راجع ولجيب بان يمكن اصلاً من يحذف مضاف اي وهو من خبر
 كان الى خبر راجع وهو خبر ما في قوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمها على
 الافعال النافضة وقيل نظر لان الافعال النافضة في تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام فكيف يتقدم
 قوله قسم يجوز تقديمها على الافعال النافضة ولجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم
 بحيث مضافين اي قسم يجوز تقديم خبر عليه **وهو** اي هذا القسم من كان كلمة من ذلك
الى راجع لكونه عاملاً فعلاً وهو عامل قوي يصح تقديم معوله عليه ولا مانع يمنع تقديم معوله
 وفي كلمة الى هذا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راجع عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المنه
 وان كانت استقالية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيها قبلها احتمالاً وان جعلت بمعنى مع كقولهم

فقال ولا تاكلوا أموالكم إلى أموالكم بأرباه من التبديلات المثلثة المذكورة الغاية أيضا لو كان معنى مع لا بد
 الفضل حكم ما بين كان وراح وأن جعلت رتبة ١٩ تنقسم للذين الزائدة تخص في التقى والكلام هنا أنت
 وإن جعلت معنى حتى لا يدخل ما بعد ها في حكم ما أتينا الحق لا يستقيم أيضا لأن حكم حتى أن يكون ما بعد
 ما أتينا به المذكور أو عند وراح ليس ما أتينا به إلا المثال الناقصة أو عند واجب بان يمكن أن يكون
 استقامت بين من معلوف أي هو من كان وما بعد إلى راح أو يقال يمكن أن يكون امتدادية ولغاظة لا بد
 في الغيا لا زاد الدليل وههنا تدل الدليل على أن ما بعد ها داخل في حكم ما قبلها وهو حصص
 بخلاف أخبارها عليها على ثلث أقسام ثم بيان كل قسم بحكم يخص أو قول كلمة لي هنا ليست بامتدادية
 ولا استقامت بل هي صلة البلوغ المحذوف أو الوصول أي ومن كان بالغ إلى راح أو واصل إلى راح وقته
 تضمنه جعلها صلة البلوغ بأرباه من التبديلات الثلاثة المذكورة الغاية وقسم لا يجوز تقديم
 بما في المثال الناقصة وهو **أب أوله** أي وهو فعل كان في أول ذلك الفعل ما مصدرية
 كما في مادام أو نافية كما في أو نافية في الخ وما هو مصدرية أو نافية لأن كليهما عيخ تقدم ما قبلها
 يدرية أو نافية في التقى وما المصدرية مستحقان الصدر **خلاف لابن كيسان في غير**
ما زاد لعدم المنع من لنا عليه إياها بالثبت لما مر أن معنى هذه الأفعال التقى ودخل ما النافية
 يدرية أبدا على الإثبات لأن تقى التقى أثبت فكانت بمنزلة كان فما زال يزيد عالما بمعنى كان زيد عالما
 زائدا وبغيره نظرا لأن صورته التي تستحق الصدر كافية في منع تقدم أخبارها عليها ولنا قال في غير ذلك
 لأن كيسان يوافق غيره في منع التقدم للخاص لفظا ومعنى وهو ما المصدرية **وقسم**
مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب سبويه إلى أن حكمه حكم ما في أوله ما الكونه بمعنى الخ
 فلا يجوز تقدم معمول التقى عليه وذهب أكثر البصريين إلى أن حكمه حكم كان لعدم ما صورته فان قيل كما
 اختلف في ليس اختلف في ما في أوله ما غير مادام كما أشار إليه بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام
 فما بعد تخصيص ليس بالطلاق الاختلاف فيه والحق يقال وقسم يجوز وهو من كان إلى راح وقسم يجوز
 وهو مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في أوله ما غير مادام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني
 مرجح لما مر أن صورته ما التي تستحق الصدر كافية للفتح فقوله خلافا للاختلاف فلا يندرج في هذا القسم
 ثم لما فرغ من الأفعال الناقصة شرع في أفعال المقاربة فقال **أفعال المقاربة** ولما تذكر بعد الأفعال

الناقصة لانها مثلهما في النقص والخير لانهما وضعت لتقريبهما اعل على صفة مخصوصة نحو عسى ان يبد
 ان يفتح فمضى فمضى من يدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها انقص حيث لا يكون الا
 فلا من امرها بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اسم وهي ما وضع اي فعل وضع للدنو
 الخبر اي لفظة وجاء او حصولا او اخذافيه اي شروعا في الخبر اي في تحصيله انصاب
 هذا الالفاظ على الخبر اي لفظة وجاء الخبر او حصوله والافعال فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لفظة
 وجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف حيث لا يجي مضارع ويجوز ولم يرد الى
 عنه ذلك من الامثلة كاسم الفاعل ولم الفعل لان نسبة الحرف لكونه الانشاء الذي اصله ان يكون بالفتح
 واسم على لعل لكون كل واحد منهما الطبع الحاصل تقول عسى زيد ان يخرج اي اقارب
 ان يخرجه وعسى ان يخرج زيد اي اقرب خويج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة
 وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى تشبها له بكاد نحو قوله عسى
 الذي اسميت فيه يكون وادفع قريب والقسم الثاني وهو ما وضع لفظة حصول الخبر كاد
 نقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان في خبر كاد تشبها له عسى نحو قوله قد كاد
 من طول اجل ان يضي واذا دخل حرف النفي على كاد فهو كالافعال
 اي كاد كسائر الافعال في النفي اي في النفي اذا دخل عليه ما حذفت النفي على ما تكون الالف اي لا يثبت
 الخبر مطلقا ساء ما ضا او متبعا اما في الماضي فلفوا على ما كادوا يفعلون في المراء
 في الماضي لا يثبت في قوله قل قد جوهها ما بعد لانه فعل الماضي قد وقع منهم بلا شاك فانه
 يدل على انهم من فعل الماضي وما كادوا يفعلون يدل على الالف اي لا يثبت ان لو حمل على الماضي يلزم مناد المعنى ولما
 في المضارع فخطبة للنسب قوله في الرمة ان غير البحر الجيد لم يكدر ريس الهوى من حب ميتة يرح اي
 يترك وجه النسب ان الشعراء فهو ان قوله لم يكدر الالف اي لا يثبت وكون معناها ان ريس الهوى من حب ميتة
 يرح يرحي وول وان كان بعد طول العهد وهو ان ريس الهوى من حب ميتة والالف اي لا يثبت فخطبتهم وجه
 والغير في الرمة بعد الخطبة الى الواحد فلو كان نفي كاد الالف اي لا يثبت لما عرفت انما قبل خطبتهم والجواب
 عن قوله تعالى قد جوهها وما كادوا يفعلون انه نفي في قول كاد فعل الماضي قبل فعل الماضي ولا نافي بين نفي في قول

قرب فعل اللزج في زمان دخول فعله في زمان آخر. واما التلخيص بين نفى قرب الفعل وحصوله في زمان
 واحد فيكون معنى النفي فحصل منهم فعل اللزج وما قاربوا ان يفعلوا فعل اللزج قبل حصول اللزج منهم ومن
 الخطية بانها شبهة والشبهه ما يشبه الثابت وليس يثبت وعن النصير بانه احتياط لما بدى في الشبه
 ويمكن ان يقال بان الخطية والنصير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس الامر اذ الواقع باحتمال ان يكون
 الخطية بناء على انه لما كان نفى كونه على بعض الاثبات وادعى الاختلاف ان يثبت الشبهة تكون
 في البنية شبهة مناد للنفي ولا ينبغي ان يصار في الكلام الى ما فيه شبهة في النفي ولن يكون نفي
 الى ما وجد شبهة مناد للنفي وقيل ان ارض حزن نفى على كاريكون في الماضي لا يثبت
 اي الاثبات الخيرة وفي المستقبل كالاضال اي تسائر الافعال في الماضي تمسك كما يجوزها
 في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كانوا يفعلون اي الماد اثبات فعل اللزج لا
 يقيد بدليل فلهذا وجب الدلالة وجوبه قدس ولو كان في المستقبل نفى الخيرة كما في الاضال بقول
 رب المرأة اذا غير المحرم المحرم لم يكدره ليس الهوى من حب
 ميتة يبرح اي يزول وجب التمسك ان البراح متى ضل ان النفي في المستقبل نفى الخيرة كما في الاضال
 فهذا اقل يقس بقوله رب المرأة والفاضل الاول تمسك بخطية الشعر في المرأة والجملة الفارقة في
 هو الثابت والاضافة من باب جرد قطيعة اي لم يكدره الموت الرئيس الى الثابت من حب ميتة وهي اهم مقوم
 والبراح هو التماس معنى البيت اذا غير المحرم الاحياء المحرمين عن الحب بحكم ان طول العهد جنس وذا لد
 محبة هم عن قلوب المحرمين لم يقرب بلح اي ان والحب ميتة يعني اذا لم يقرب والاحياء فكيف جعل جنسها
 وفيه مبالغة في نفى الزوال فعل هذا كان حزن النفي داخل على يكاد لمبالغة نفى خبرها وهو يبرح في البنية
 وهذا النفي مستقيم فلا وجه لخطية الشعر والقسم الثالث وهو ما وضع تقرب الاخذ في السنة
 جعل وطفق وكرب بفتح الراء والكرب زهدك شدة كسى بكادى من جدد و
 اخذ فدية الافعال الاربعة مثل كاد يعني يفضي كل واحد منها اسما وخبرا ومفعلا
 فعل مضارع يفران واوشك عطف على العدة فيكون اوشك من جلة الثالث مثل عصى
 وكاد في الاستعمال يعني انما كاد مثل عصى في الاستعمال في وجهها اي في كونها
 مقضية للخبر وكونها مستغنية انما كان اسمها مع ان تحول اوشك زهد ان يخرج واوشك ان يخرج زهد

وثاناً شيل كادى انشاء الخبر وكذا الخبر فيه ان هو لو شئت زيد بخرج ثم لما خرج من فعل اللفظية شرع
 في بيان التعجب فقال **فعلا التعجب** وقوم غير الكسائي من اللوكميين انهما اسمان استدلوا على
 ذلك بتصغيرهما اصح في قوله باما اصح لا تشدن لسان من هو ليله تبن العنال والمسر والمجواب
 انشاء او بزل منزلة الاسم في جواز التصغير ومما **ما وضع لانشاء التعجب** اى
 لا يجهل ومنه احتراز من نحو جيت وقجبت وانها تعجب لانها الفاظ المعنوية والانشاء اثبات امر يكون
 والتعجب اضعال يحصل عند استعظام شئ خرج من حد نظائره وحقى سببه ولذا قيل لا يقول الله عز
 انما يكون للحقيقة الكلية لا للجزء والفرق والافعال يستقيم هذا التعجب مع فضل الفرع من الا ان
 ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنساً كنكهم لم يصح ذلك على ان جعل المضاف
 جنساً عند العهد في الجمع ايضا منصرف ولا تخفاء هناك في عهدية النحويين فلا معنى للجنس فيلزم التعجب
 للفرع ولجيب بان التعريف كلى هو جحد تعنه فران وهما مرسل وافتعل به كان الشمس كلى لا فاعل
 جنس هو جحد تعنه فر واحد فقط او يقال انه تعريف لفظي لا باب ما يمتد وكنت راعية من هذا
 وانا واحد وضع باعتبار لفظ ما والمعنى فعلا التعجب فتكون راعية لانشاء التعجب يكون فعل التعجب
 بياناً لما يفهم من اللابسة في اضافة قوله فعل التعجب ولوقال فعل التعجب ما افعله وان لم يكن
 واسلم لان التثنية لا تضبط الجزئيات فلا تحصر في جزئى او جزئين لا يصلح الى ذلك ولذا قيل ان
 يدخل في هذا الحد نحو ما نله من شاعر كثر لانشاء التعجب وابنه يحسن الدماء والامور الا ان يقال
 التعجب منه استعمالاً لا وضوحاً **وله** اى التعجب اى ما يمتد الى انشاء التعجب **حيثما** ان
 متداء مقدم الخبر **ما افعله وافعل به** وهما انما في تصريفين حيث لا يمتد متداً
 ويجوز ان يمتد وتثنية ومع مثل ما افعله من زيد **واحد** من
ولا يبينان اى لا يبين فعل التعجب **الا ما يبين منه افعله** التفضيل
 من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس يكون ولا عيب ولنا فلنا قابل للتفاوت انه ارفع من مات زيد حيث
 لا يقال فيه ما اموت زيد لان الموت لا يقبل التمايز والتفصيص فلا يكون موت شخص ازيد من موت
 آخر او انقضى والاكثر ان يتجيب من الفاعل لامن للمول وقل ما اشتهر وما اشتغله كفى اسم التفضيل
 وشدة ما اعطاء وجوزة مسبوبة قياساً يكون للكبرى المنقولة غير ميسر به وان قيل ان افضل التفضيل

الفضيل بيني من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انما الضرب منك غدا واحسن من غير
 وصيغتنا التجب لابينيان الامن فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قبل هذا قصر
 بناء صيغتي التجب على ما بين منه افضل للفضيل دون العكس فليعلم منه ان صيغتي التجب ببيان
 ما بيني منه افضل للفضيل ولا يلزم منه ان ما بيني منه افضل للفضيل بيني منه صيغتي التجب فلا يلزم
 ما ذكرتم **ويتوصل في المتن** اي في الذي يمتنع بناؤه منه ما ليس بثلاث مجرد من غير اللون و
 العيوب بل رباعي او ثلاث مزيد فيه او ثلاث مجرد ما في لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجا**
واشد بهر اي بناها من فعل لما يمتنع بناؤه منه وابقى مصدر لما يمتنع مفعولا او مجردا بالباء مثل ما اشد
 استخراجا وما احسن استغفار وما اتق وصرته ونحو تلك **واليتصرف فيما** اي في صيغتي التجب
يتقدم وتأخير اي تقديم للمفعول والمجرد وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا زيد احسن
 ولان قيل ان يقول ان قوله وتأخير مستلزم لك لان كلا واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر فتقدم شيء يستلزم
 تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان لهذا ما ينشأ عن الآخر بالقصد دون النفي فكانه اعتبر القصد او يقال
 ان في ذلك التأخير تأكيد في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون **ولا فضل** بين فعل ومعوله
 وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيد ولا احسن امس زيد لانها بعد الفعل الى التجب جري مجرى
 الامثال فلا يغير ان كالا يغير الا مثال وجاء الفصل بكان الثلاثة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ
 يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باجمع وامسى نحو ما اجمع ابردها وللضمير الغداة وما امسى اوقافها وللضمير
 للشية وهو مقصور على السماع **واجازا المنفى في الفصل بالظرف** حيث يقع في
 الظرف ما لا يمتنع في غير نحو يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد والمراد
 بالظرف الظرف المنعلق بصيغتي التجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز ان يقال
 يقال لفته فما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقول لفته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل باعتبار
 لو لا المتباعدة نحو ما احسن لو لا تكلف به **وما** اي لفظ ملان ما الفعل نحو ما احسن زيدا **ابتداء منكرة**
 اي مبتداء منكرة او زوايد منكرة اي فيها وصلية ولا توصيفية فيكون تاممة بمعنى شيء وذلك لان التجب من مواضع
 الزاهايم والبعده عن الوضع والبيان والوصولية معرفة والوصوفة قريبة من المعرفة فليعلم ان بهذا الوضع بل
 الايقان يجعل تاممة بمعنى شيء **عند سيبويه** خبر مبتداء احسن وبت اي وذلك عند سيبويه او متعلق

وبغيره الكلام اى وقت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش فى احد قوليه وما بعد
 ها اى بعد ما من الجملة الفعلية **الخبر** اى خبر المبتدأ فقل بترشى احسن زيدا ولما جاز وقوع النكارة
 مبتدأ لمكنى فاعلا فى المعنى على وزن شاعر فانا ب اى احسن زيدا المثنى او كونه فى المعنى نكرة
 متخصصة بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا مثنى من الاشياء لا عرب جعل من زيدا حسنا وهذا التقدير واجب
 الاصل ثم قل الى انشاء النجب وانتهى عنه المعنى الاول به ليل يوازن ما تقدمه والله وما ارجع مع تنزه
 عن الجعل والتعريف **موصولة** خبر آخر لقوله ما اى موصولة **عند الاخفش** فى احد قولييه
والخبر اى خبر الموصولة الواقعة مبتدأ **مفعول** والمعنى الما جعله حسنا شئ عظيم وفى قوله
 فظهر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير حذف مسند وقطب الفراء الى انها مستفها مية مرفوعة
 المحل على الابتداء وهو قول قل فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم منه النقل من الاستفهام الى العجب
 وكلاهما انشاء وان النقل من الانشاء الى الانشاء ما لا يثبت فى كلامهم فغيره فظهر انه الاستفهام تقديره
 به الامر فى هل انتم منهون وقد اراد به العرض فى الاشتراك بنا فاصيب خيرا وقد اراد به المعنى فى الاماء
 فاشهر الى غير ذلك من النظائر والصورة وله غير كثير وكل ذلك انشاء فلم لا يجوز ان يراد بالاستفهام
 انشاء النجب **وبه** فى اصله خبر خاص بزيد **فاعل** خبر لقوله وبه وهو مبتدأ يتناول اللفظ اى لفظ
 به فى اصله **قال عند سيبويه** خبر مبتدأ محذوف اى هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفعول
 الكلام اى ثبت كون به فاعلا عند سيبويه **فلا ضمير** **افعل** اى فعل هذا الوجه الا ضمير فى افعل
 لكون به فاعلا والفاعل واحد ليس الا ولا امره هنا بمعنى الماضى ولذا لم يجز استئثار الفاعل والمحرف للضمير
 كانه واشر لا للندبة والياء وثان فى الفاعل كانه قوله تعالى نكفى بالله نكوت معنى احسن يريد بها
 بزيد واحسن وغيره فظهر ان كون الامر بمعنى الماضى غير معلوم فى كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ فى كل
 صيغة التانيث لا يكون الا مظهر او مضمرا مستترا **مفعول** خبر بعد خبر لقوله اى به مفعول **عند**
الاخفش **والثانى** به **للتعديته** اى يحمل الانزاع متعد بافعال هذا يكون هنوزة للصيرورة **للتعدي**
 بمعنى احسن به صيرته واحسن اى صيره بالحسن **او زائد** فى المفعول كانه قوله تعالى ولا تقولوا ابديكم
 فعل هذا يكون احسن متعد يا بنفسه ويكون هنوزة للتعديته كاعرج فخصم خصمى اى فنى احسن على
 هذا الوجه فغيره فاعلا اى احسن استن بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صيره به ثم لما فرغ من فعل النجب

شرطه التفسيرية ضرورة ما في الوجود وأخص هذه الاصطلاح بباب تعريف اللوح من مقام التخييم والمباينة وكذلك
 الذي هو من وجوه جارية في كونه من مواضع اللفظية بما يميز تلك التفسير بذكره منسوبة لأن التفسير في غير
 بعض واحد منهم فالحرف ان يفسر بذكره منسوبة كما في شدة زهرا او ميل ذلك التفسير بما مثل
 فتعالي اي نعم شيئا او صلة في اي الصلة اي يلبها وانما قل ان يقول الخاصة الى قوله ما في
 الحق لانها ايضا بعض مكرمة منسوبة لان معنى فتعالي فتم صلة او نعم شيئا في اي الصلة اي يلبها
 الا ان يقال اننا ابرون فطر الى الصيغة دون المعنى وبعد ذلك الخصوص مبتدأ مقدم
 اي المخصوص بالمعنى واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشئ بهما ثم ذكر مفعولا او وقع في
 النفس وهو اي المخصوص مبتدأ عما قبله من غير مبتدأ ومحدوف مثل
 نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ مقدم خبر والتقدير زيد نعم الرجل او نعم مبتدأ ومحدوف اي نعم الرجل
 هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لانها قال نعم الرجل كان سال سائلا من هو فقال هو زيد
 وقبل الجوز في المخصوص الى الوجه الاول لجواز دخول نواحي المبتدأ عليه بخلاف زيد نعم الرجل وكان
 زيد نعم الرجل ومعنى الاندلسي ذلك من بسببه ايضا ودخل المبتدأ ويدخل على المبتدأ والمخبر دون
 الخبر ومنه وشروطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل الا
 والثنية والجمع والتذكير والتانيث فقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجلان زيدان ونعم
 المرأة هند ولما وجبت المطابقة لا تتوحد هاتين صفتا عليه وكونه بيان للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله
 تعالى بلش مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متناول جواب سوال حيث يقع المخصوص
 وهو الذين كذبوا بلش مع اثر الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عليه بانهم متناول بحرف من معان تقدمت
 بلش مثل القوم مثل الذين كذبوا فمعنى المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير بلش مثل القوم
 المكذبين منهم وقد يحدث الخصوص بالمعنى واللام اذ اعلم بالقرينة نحو قوله
 نعم العبد اي نعم العبد ليوپ لان الكلام في قصته وقوله تعالى نعم الماهدون اي نعم
 الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فقد قرأه تعالى والذين فرشتاها نعم الماهدون وساء مثل
 بلش في ائمة اللام ومنها اي من افعال اللوح حيث لا وفا على اي فاعل هذا الفعل لا
 يتغير من حاله في الشئ ولا يحج بمقال حيث لا زيدان وهذا الماهدون وهذا هند لم يانه مجرى المثال

الامثال التي لا تنقسم **ويعد** اي بعد هذا **التخصص** بالوجه كاذب ثم نحو جيل الرجل زيد فبطل
 ما على وثاقه والرجل منقول لما زيد هو المخصوص بالوجه **والعبر** اي ان اغلب المخصوص بعد هذا
كأغلب مخصوص بعد في الوجهين المذكورين بقول بعضهم المخصوص بعد هذا مطلقا
 وقيل ان زائدة المخصوص فاعل **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اي قبل مخصصه **او**
يعاد اي بعد مخصصه **جدا تميز** نحو جيل زيد ولا زيد وجيل زيد ولا ولا فتميز في وجهين
 القهر من المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا لان لسانه اشار الى اليوم مثل الصغير نعم رجلا نريد يحتاج الى التميز
 الا انهم تركوا الكثير عنادون الصغير في نعم وليس وجيل تركوا التميز عنادون نعم وليس اي فقالوا زيد ولا
 يقال نعم زيد تقضي لا لا تظهر على المخصص وانما من الالتياس في المخصوص فيه عند تركه فاعل بخلافه
 حيث لا يترتب عليه التميز في الالباس فاعل فيها اذا كان المخصص معقبا للاسم بالاضافة نحو نعم رجلا
 السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان وريد نعم الرجل السلطان لا القبس المخصوص بالفاعل فاعل
 فياذا لم يلبس نحو نعم رجلا زيد طرط الباب **او حال** نحو جيل النعم وهو كذا ولا يخل عليه
 المصنف **واللام على وفق المخصوص** الحار والمجمد صفة للذكر تميزا عما في مكانا على وفق المخصص
 اي على موافقة المخصوص في الاقراء والاشياء والمجموع والذكر النافذ ولما وجد الواصفة للاتحادها في افعال
 عليه وكثرة ما قرن المخصص فلا بد من جواففة والمخبر ان يقول على وفقه لا يقدم المخصص الا ان وضع المظهر
 موضع المخصص انما هو التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصص من الفاعل ومفعولهما من قسم الاسم
 والفاعل شرع في قسم الحق فقال **الحرف مادل على معنى في غير** اي حاصل في غير اي مكان
 ليس تضمنت او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اي عدد اول لمراد لا يقتضين ان يمدل على
 معنى اي على تقدير يدل على الاسم الواقع بعد تضمننا باعتبار الوضع التركيبي وكلام فاعل وقال على معنى حاصل
 فاعل اي ممدول لمراد لا يقتضين ان يمدل على معنى اي على تقدير يدل عليه المفعول الواقع بعد تضمننا باعتبار
 الوضع التركيبي وكلام فانه يدل على معنى حاصل في الجملد اي ممدول لها ولا يمتلأ فاعل ان يمدل على معنى
 يدل عليه الجملد المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقديره ما سبقها وقيل معنى قوله مادل على معنى
 في غير ما كان علاقة للحرف في معنى في غير ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقة او قد سبق
 الكلام في هذا كله في تعريب الاسم على سبيل التوضيح والنشرح فلا تشغل بذلك هنا ومن **شبهة**

المال ورتبته في غير الوجوب نحو ما جاء من رجل دخل جلد من لحد خلافا للكويت
 والاختفش فانهم جوزوا زيارتها في الوجوب باسم الجنس ايضا وقرأهم قد كان من مطر
 تشبهه متاولا جيب سواد حيث زهدت من في الوجوب فاجاب عنه بأنه متناول بالحل على التبعيض اى
 قد كان بعض مطر او شئ من مطر **والى الانتهاء** اى لانتهاء النفاذ اى لنتهاء المعنى كقولهم متناول
 ثم انما الصيام الى الليل وتوكل خرجت الى السوق ويجئنى مع قليلا اى دنانير قليل او جيبنا
 او ارببعية يعنى مع كون ما قبله دخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم اى مع أموالكم
 وحقق كذلك اى مثل الذى ذكرناه لانتهاه الغاية ويجئنى مع كثير اى زمانا كثيرا اى
 يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى لاسها اى مع لاسها وقوله كثيرا لانتهاه اى جيبنا
 قليلا ويجئنى حق بالظاهر اى الاسم الظاهر فلا يقال عتاه متناك استغناء عنها بل ولا
 صوب التمسك في ذلك بالاستعمال خلافا للمبرد فكذا جاز دخلها على الضم ايضا وفي الظاهر
 اى يميل ما بعده على ما قبلها حقيقة نحو زيد في الارز والمال في القيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب
 والنجاة في الصدق ويجئنى على قليلا اى دنانير قليلا كقوله تعالى ولا صلتكم في حوزة القل اى على جيبنا
 الفعل والباء لا الصاق اى لا الصاق الفعل بالحوزة حقيقة نحو برداء او جابرا نحو صررت بربوى
 النطق مرفوعا بكان يقرب منه زهد والاستغناء اى لا لالا على ان ما دخل في عليه يستعان به نحو
 كبرت باقتم والمصاحبة نحو دخلت عليه بباب السفر اى مع ثياب السفر والمقابلة نحو اخذت
 هذا الثوب بذرهم والتعديت اى لجعل الفعل اللازم متعديا مثل الهرة والضمير في كبرت
 زهدا وكبرت زهدا نحو ذهبت في هذا اى خرجت ولما فسرها النحوية بذلك
 قد ثبت على بعض التعديت للفعل الفاعل عن المفعول به وفي هذا المعنى مشترك جميع حروف الجر والظرفية
 نحو طبلوا العلم ولرب الصيين وترأوا في الخبر اى في خبر المتكلم وفي الاستفهام
 اى وقت الاستفهام نحو هل زيد قائم والنفي نحو ليس زيد قائم وما زيد قائم فيا سمى زيدا
 قياسه اى ان كان قياسه اى لا بس التماس ولانك اى يقول ان ذلك مطلق الاستفهام يتناول الهرة
 وهل مطلق التقي يتناول ليس وما ولا الشبهة بل ليس ولا التبرئة والحكم مخصوص ببل وبليس وما
 الشبهة به وقبل بلا التبرئة ايضا فحق الحلاق الاستفهام والتقي نظر ولعله لولد الاستفهام وانقى المحو دهن

في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور وهو الاستقهايم بل والتي بليس وما المشبهة به فلا يقال ان هذا يقام
 وفي غيره اى في غير الخبر المذكور **سماكتا** اى ان باءهما جيتا ان باءه سماع مثل **جيبك**
 و **جيبك** درهم فنوله **جيبك** في هذا المثال مبتداء ودرهم خبره فالهاء واوثة في المبتداء سماعا
جيبك زيد على العكس والباء واوثة في الخبر سماعا **والقبيد** اى القيد اى بقصره فالهاء واوثة في
 المفعول قال الله تعالى ولا تلتقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلتقوا انفسكم الى التهلكة بقرت الجهد فانكم اذا
 تركتم الجهد قلب الاملاء فهلكتم **واللام للخصاص** سواء كان اختصاص ملك نحو المال
 لزيد واخصاص استحقاق نحو اجل للفرس واخصاص نسبتة نحو فلان ابن له **والتعليل** سواء
 كانت العلة سببا فائيا عن ضيق الدار بى فان الدار بى علة فائية لقصد الفعل لاجلها او سببا باضاليس
 فائية يقصد قصد ما يخرج من تحتها فان الحافنة ليست علة فائية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب
 باعث على الخرج **ومزلة** نحو قوله تقلد روف لكم اى ردتكم لان روف متعد بنفسه **وبمعنى عن مع**
القول نحو قلت له ان لم يفعل الشراى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان
 خيرا ما سبقونا اليه اى من الذين آمنوا **وبمعنى الواو في القسم** صفة الواو متعلق بالظرف
 للسقما بى الواو الكاش في القسم اى بى ولو القسم **للتعجب** اذا كان الجواب امر عظيماء فنوله لا
 يوحى الاجل بى والله ولا يقال لله لقد طار الدباب **وبالتقليل** اى للتقليل انما ماضيه
 عليه كم لتكثير انما ماضيه هذا هو الموضوع له الاصل ثم استعمل لكثرة استعمال لى ضد حتى
 صارت في معنى التكمير كالحققة وفى التقليل كاجاز الحق الى القرينة كقولك رب بلده قطعت ونظيره
 في ذلك قد قام هذا الواضع للتقليل ثم استعمل في التكمير في مقام المذبح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين
 وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب الضاح واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كقولهم
 لكونها للتقليل وكون كم للتكمير وهو اسم بالثقاق فكذلك ما قبله والثاني انما لم يجد فيه لانه حرف الجر
 وهو التعليل اى بتدوير الفعل او معناه الى ما يليه لان عاملا قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم كثرته
 فان كثرته متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل
 بحرف الجر فكان حرف الجر في مثل هذه التوبة العلل الضعيف وغيره نظر لان العامل الضعيف بالناظر
 انما يتقوى باللام فقط لا فانها التخصيص كقوله تعالى لربهم ربهون وكقوله تعالى ان كنتم للرب

للرب يا تعجبون ولما تقوية في ربها فيس سهو وفي كلامهم واثنائك انه لو كان حرف حتر لما جان محراب ربكم
 اكثر منه لان الفعل الذي عدى الى مفعول مجزئ الحتر والى صيغة تلك الحرف معا فلا يقال المريد ضربه فسلم
 انهم واما قد رخصت احبابنا ابراهيم الله تعالى بان اكثرته صفة والفعل الذي خلق به رب رجل محذوف اي
 رب رجل كريم اكثرته اكثر منى ونحو ذلك لان رب لا تدخل الامل بكثرة موصوفة حاملها محذوف غالبا كما
 في اللحن والرائع انه لو كان حرفا لمجان ظهور الفعل في محراب رجل كريم جاء في جواب من قال ملجاء
 رجل للمعرفة ان اظهار عامل الفعل المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في محراب رجل
 كريم حصل وتعلق بمحراب رب على وجه الغياض الامل وبه الوقوع وهذا دليل على التسمية : : : :
 ولما صدر الكلام هذا على كذا الخبر التي هي بعضها لكونها الانشاء والتثنية وكون كبر لا يشاء التثنية ولكم
 الخبر تصديا لكلام مختصة بنكتة موصوفة اما اختصاصها بنكتة فلتحقق معنى التثنية الذي هو مدلول رب
 لان التثنية انما ياتي بها اذا كانت مجهولة لا يمكن التثنية والتثنية بخلاف المعرفة فاما اما متعينة فقلها كما
 والتثنية لكونها كالجح فلا يبعد التثنية واختصاصها بنكتة موصوفة فلتحقق معنى التثنية ايضا لان
 الموصوف اختص من قبل الموصوف والاختصاص هو الاعم الذي ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل
 والقيمة المقيمة اقل من مطلق القيمة ولورود الاستعمال على ذلك فيقول لا يجب ذلك والذي هو الجواب
 فلذا قال **على الرابع** وهذا ذهب الى على وابن السليج ومن تابعها وفعليها اي علمها ما
ض ولو كانت مكفوفة بها لكان بها التثنية الخفية الواقعة وذلك لا يتصور الا في الماضي **محذوف**
 مرفوع على انه صفة محراب رجل ليعشر فليسته صفة رجل والفعل الذي خلق به رب محذوف واما حذوف
 لحصول العلم به لان الجارية المحررة يدل على الفعل العام وهو كافي في الحصول ولان انما حذوف لان لاكثر
 ان يكون رب جواب سوال خاص ومقدم فكان بما فلا يقول هل اكثر من لقيته فنقول رب رجل ليعشر
 اي رب رجل ليعشر اكثر من لقيته فنقول هل اكثر من لقيته فنقول رب رجل ليعشر اي رب رجل ليعشر اكثر من
 هذا نفس ولما قال **غالبا** اي حذفا غالبا او متاعا غالبا لان قد جاء رب رجل كريم حصل **وقد**
تدخل رب على ضميرهم ليس له معاد حتمية بنكتة منصوبة على انها تارة لانها
 لما كان بينهما احتياج الى التبيين محرابه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير في نعم رجلا وهذا الضمير
 مفرد من كذا فيقول وبع رجلا وبع امراء وبع رجلا وبع امراء وبع رجلا وبع امراء وبع رجلا وبع امراء

عائد إلى شيء في الدن لا إلى شيء تقدم فكيف يجب مطابقة خلافا للكوفيين في مطابقة
 التميز في الزائد والثنية والنج والتذكير والعاثيت يقولون ربه جل ولا ربه بال وبعها السراة وبعون
 منقذ ويلحقها أي ويلحق ربه ما الكافواي المانعة لكل فندخل ربه بعد حقوق ما على الجمل
 الهمية والغضبية غير بما زبد قلنا و، بما قام يزيد قال الله تعالى سب ما جود الذي كلفا وقد يكون ما زائد
 فندخل الاسم فجهره قول الشاعر ربه خربة ربه وواو هاندخل على نكرة موصوفة
 أي ولو ربه أو ولو يقدر بعد هاء ربه وفي عند هاء من حرف الجر تسامح لأن الجار هو ربه المندرج بعد هاء
 والواو ولو العاطف ويدخل هذه الواو على مظهر منك موصوف كقولك وبلدة ليس بها أنيس وواو
 القسم وهي إنما يكون عند حدوث الفعل أي لا يكون إلا عند حدوث الفعل لكثرة
 استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها وهو الباء فلا يقال أقسمت أو حلفت أو حلفت بالله لغیر
 السؤال فلا يقال والله أخشى من الاستعمال بخلاف باء القسم مختصة بالظاهر فلا يقال
 وك لا فعل كذا خطأ الرتبة عن رتبة الأصل وهو الباء بتخصيصه بأحد القسمين وحق منهما الظاهر لأصل القسم
 ثم اعلم أنه قول ووالقسم متبدل والجملة التي بعدها خبر وقوله لغير السؤال خبر آخر وقوله مختصة خبر آخر وقوله
 بالظاهر صلة الاختصاص والباء دخلت في القسم بدون القسم والباء مثله أي مثل الواو في الاختصاص
 بجنس الفعل وكذا لغير السؤال فلا يقال أقسم بالله ولا تأله أجرياً مختصة بأمم الله تعالى فتوالت
 لا يكيد أصنامكم تأ الرحمن ولا يقال وتألوهيم لأنها مبدل من الواو فلم يدخل إلا على لفظة الله تعالى لا على
 عن حال أصلها وهو الواو بتخصيصه ببعض الظهورات وحق منها ما هو أصل في باب القسم وهو أمم الله تعالى
 والباء أعظم منهما أي من الواو والباء في الجميع أي في جميع ما ذكر أي في خلاف الفعل وكذا فيها
 لوزن السؤال والدخول على الظاهر والدخول على المعنى الله تعالى فاقبل قوله في الجميع يقتضيه الاختصاص
 للذكر كرم أيضاً ولا معنى لأمية الباء حيث لا يجمع بين يقال الباء بوجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه
 ممكن التناقض قيل معنى كذا أهم في هذه الأمور إنما يخص بهذه الأمور بالاستعمال أهم من أن يكون في
 هذه الأمور بخلافها يجوز فيها الظاهر من الفعل نحو أقسم بالله واستعمالها في قسم السؤال نحو بالله أحسب
 واستعمالها في كل قسم ظاهر أو مضمراً غير بالله وبالرحمن وبك لا تمان كذا ويتلقى أن باب القسم
 باللام وأن في ثباته قوله تعالى لا يكيد أصنامكم وقوله تعالى إن سيحكم شقي في جواب والليل

والليل لا يمشي وحروف النفي في القول لقوله تعالى والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
ويجوز جوابه أي جواب القسم **أنا اعترض** أي وقت توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية
بحوز زيد والله قائم وضرب والله زيد والله تذهب والله لا تذهب والمنفرد في زيد والله قائم والله لمزيد قائم
وفي ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد وفي أن تذهب والله لا تذهب والله لا تذهب الزعب أو
تقدّم أي تقدم القسم ما يدل عليه أي على الجواب بحوز زيد قائم والله وضرب زيد والله
الحلال والله والمنفرد في زيد قائم والله لا يزيد قائم وفي ضرب زيد والله لقد ضرب زيد وفي الحلال
والله والله لهذا الحلال وإنما عدلت الجواب في هاتين الصورتين لأنه لم توسط القسم بين ما هو جوابه
في المعنى أو تقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ثم أعلم أن كل ما فاعل تقدم ومفعول ما
انصل به من الصغير وعن **الليحاوزة** عور ريت السهم عن القوس **وعلى الاستعلاء**
أي الاستعلاء شئ على شئ حقيقة بحوز زيد على السطح أو كما هو عليه بين **وقد يكونان** أي يكون
عن **وعلى أسمين الدخول** من أي عند دخول من عليه ما يعني إذا دخل من على على يكون بمعنى
الغلق بحوز قول عدلت من عليه بعد ما تمّ ظلوها أي من فوقه وإذا دخل من على من يكون بمعنى الجواب فقلت
من من يمتد بها من جانب يمتد **والكاف للتشبيه** نحو الذي كزيد عندك وقوله عليه الصلوة
والسلام كأنك نوابط عليك تشبه القوية بالكون في الملازمة بخير أو شئ أي حول عليكم قوله شئ كونكم
في الخير والشر والكاف في قولهم خلق الأشياء كما شاء كان التشبيه ليدربها معنى آخر وفي التشبيه تعلق
الخلق بكل من التشبيه والمشبّه به من غير تفرقة أي خلق الأشياء خلقا مثل خلق شئ وهذا تشبيه
الخلق الخارجي بنوع من الخلق المنصور في الذهن في تعلق كل منهما بالتشبيه وكذا كان في قولهم حدث
حدث مثل حدث بحبه وهذا التشبيه بالحدث الخارجي بنوع من الحدث المنصور في الذهن في تعلق كل منهما
بالحدث أو الكم وكيف الذين يتعلق الحب بالحدث باعتبارها وقد يكون المقارنة في الوقوع نحو أيتك كاطلع
الفر أي الفرس الأيتان وطلع الشمس في الوقوع **وزائدة** نحو ليس كمثل شئ أي ليس مثله شئ ويمكن
أن لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية لأنه يلزم من نفي مثل المثل أن لا يكون
له مثل لأنه لو كان له مثل بالضرورة وقد قلنا ليس كمثل شئ فيلزم من نفي المثل **وقد تكون الكاف**
اسما تقول فيمكن عن كالبه بالعلم ويجتزأ كان بالظاهر فلا يقال كاستغناء بلفظ

المشمل عنها والنها لو دخلت على الحضر لادى الى اجتماع الكافين لئلا يشبهت بالحقايب يطره المعنى الكا
 ولما في قولهم هذا انا كانه وما لثت كافا لان ضل لمقصل عندهم كالمظهر كذا في التعليل. **ومن مثل**
والناقد مدح كونه وهو لكونها الخف **للزمان الابتداء** بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مائة
 للبناء الثانية **في الزمان الماضي** هو ما رتبة منذ يوم الجمعة اى انتهى ويوقى اياه من يوم الجمعة
والظرفية اى بمعنى في الحاضر اى في الحال **تخو ما رتبة من شهرنا ومن**
يومنا اى انتهى ويوقى في شهرنا ومن يومنا ولا يدخل على المستقبل لوضعهما بالماضي والحال وضعا
وحاشا وعلا **وخلا للاستثناء** هو جلاء في القوم حاشا زيد وعلا زيد وخلا زيد لكن
 حاشا يستعمل في الاستثناء عن السوء لئلا يبرر الشئى عن حكم المستثنى منه نحو ساء القوم حاشا زيد
 ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لقوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حرف الجر على
 الاصح وعلا وخلا منها على الاصح فان قيل لم يتعلق الكبار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله
 تعالى وقيل حاش الله ما هذا شمل جل اللام زائلا وحاشا شمل بين وفن والتقدير نصف كل موجود بالسوء حاشا الله
 فلا يخرج يوسف من كل ولكن ما حاشا عليه من سوء هذا التعريب مما يقال بالفارسية في اللوح بالحسن في عيب
 خالست قوله كذا لكن درمى عيسى بن داود ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارية شرع في بيان الحروف المشبهة
 بالفعل فقال **الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل**
 وانما هي هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة بالفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على
 الفتح كالماتى وفي انقسامها الاسماء وانما اخرجت لعل لانها لا تشاء انفسا ولتشاء الترحى بخلاف الاربع
 السابقة لها اى هذه الحروف **صدر الكلام سو ان** المفردة فمضى بعكسها الفاء
 للتعليل اى انما عكس ما سواها اى في قوله ما علم المصدر والتعلق بغيرها وليتحققها اى يلحق هذه الحروف
 ما الكافية **فقال** هذه الحروف هي الحروف ما الكافية **عن الفعل** لان ما الكافية تنقسم عن الفعل
على الاصح لان ما الكافية اخرجهما عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهي انقسامها الاسماء لان
 ما الكافية لو دخلت عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد قيل يجعل ملائمة وتدخل هذه الحروف
حينئذ اى حين يربطها ما على الافعال لان ما الكافية تخرجها عن الفعل ومن زعم دخولها على
 انهم قولهم تعالى انا حوت طيكة الية **لان الكسوة للتعبير عن اجلة** **لما** **وان** **المفتحة**

فوفى المشبهة بالفعل

المفترقة **مع جعلها** الاضافه باء في ملاسته اي مع بئنه وانته بعد ها **في حكم المفرق** بان
 تجعل الجمله بئنا بيل المفرد وطريقا وبيل الجمله بالمفرد ان يجعل مصدر المجرضا فال الاسم فقال في بلقي ان
 زيد منطلق مطلقا من زيد ويجعل مصدر المجرضا فال الاسم ويقال في بلقي ان زيد ان تسلمه تشكرا
 بلقي تشكرا من زيد غير المعلوم اي او يجعل مصدر المجرضا فال الاسم وايضا ان كان ما يضاف اليه مبيها
 له في متعلقه فقال في بلقي ان زيد ابو قائم يثنى قائما اي زيد فان مصدر المجرضا فيصير في الاب المضاف
 الى الاسم وذلك اليب من نسباه اي من متعلقاته وان امكن للمجرضا مفعول مصدر يقد مصدر مفعول جار ومضافان
 الى الاسم اول ما يضاف الى الاسم ان كان ما يضاف اليه مبيها في بلقي ان زيد في كلام عربي بلقي كذا في
 كلامه في هذا نفس **ومن ثم** اي من اجل ان الكسور لا يفسر عن الجمله وان المفترقة يجعلها في حكم المجر
وجبا لكسرها اي يجب ايتان ان الكسور في موضع **الجملة** اي في موضع بقي الجمله بها وان امكن
 في تاويل **الفتر** **والفتر** اي عجب ايتان المفترقة في موضع **المفرق** اي في موضع يكون ان يابعد في
 تاويل الفتر **فكسرت** الفاء للتفيسر فكسرتا هززة مائة اة ابتداء واي في ابتداء الكلام كقولهم قلنا ان الله
 غفور رحيم **وبعد القول** الذي يحسن الحكاية روي القول الذي يحسن الظن والمفترقة لان معمول القول
 يحسن الحكاية حلة محكية **وبعد الوصول** نحو الذي انك ضربته فاعلام لان صلة الوصول لا يكون
 الاجلة **وفتحت** هززة مائة ان حالها **فا علتر** نحو بلقي انك قائم **ومفعول** نحو عرفت
 انك قائم **ومبتدأ** نحو عقد انك قائم **ومضافا اليها** نحو حصل لم انك قائم لوجوب كون الفاعل
 والمفعول والمبتدأ والمضافات اليه مفعولا وتبينه ان فاعله ومفعولاه ومبتدأه ومضافاه اليها مجاز لان الفاعل
 هو اة يابعد ها لا اة بعدها وكذا اليواق ولما نحو اجد لولا **وقالوا لولا انك منطلق**
انطلقت انما اي لان ما بعد لولا مبتدأ ومفعول المجرع عند الجبريت والمبتدأ انما يكون مفعولا
 ولما نحو اجد لولا **وقالوا لو انك** قد لغت **لان** اي لان جداول فاعل فعل محذوف وهو
 ثبت لا لانه اة لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفعولا قال الله تعالى ولما انهم صرخوا اي وثبت مبيها
فان جازر التقدير وان اي فان كان موضع جاز فيه التقدير لان تقدير الفتر وتقدير المجرع **جاز**
الامر ان اي فتحة وكما مثل ان يكره في فاني **الكره** فيكون جملة جملة اسمية جازية
 وجب الكسور ان جعلها في بلقي مبتدأ ومفعول المجرع في الجمله جازية وجب الفتر لان المبتدأ لا يكون الا مفعولا

تأنيث التي اياه وكل قول الغرض وقولك ان زيد كايقل يسئل ان الله عبد القفا والهازة
وشبهه فالكسر على المنحولة اسمية واضع بعد الالحاقية اي فاذا هو عبد القفا والهازم والفتح على انها معها
مبتدأ فيكون الخبر اي واذا عود يقر للقفا والهازم ثابت له وان اعرفت هذا فاعلم ان قوله او بمعنى
وغيره مفعول ما لم يسم فاعلم وقوله زيد مفعول ثان وقوله كايقل حيلة مقترنة وقوله يسئل مفعول ثالث
والله متان عظامان في التبيين تحت الاخيرين جعلها الشاعر بارقة ما فوق الواحد اي بارزتها على
تغليبها ومعنى عبد القفا والهازم اي لم يسم يخدم قفا اي همة ان يكتب لياكل ويعظم قفا ولها مفعول
من كان همة ما يدل على جوده فقيمة ما يخرج من جوده **ولذلك** اي ولعل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالهم لان قائدها التأكيد فجاء العطف على محل ذلك الاسم
بالرفع جازا العطف على اسم **ان المكسورة لفظا او حكما** قيل للمكسورة اي سوك
كانت المكسورة لفظا نحو ان زيد قائم وعمر او حكما وهي التي وقعت بعد لعم غرطت ان زيد قائم وعمر
لانها وان كانت مفقودة لفظا فهي مكسورة حكما لسد هامس الخبر في حيث قامت مقام مفعول العم وقوله
بالرفع متعلق بالعطف اي متلبسا بالرفع حلا على محل **دون الفسوحة** حلا اي مجازا من الفتوة
بمعنى لا يجوز العطف على اسم ان الفسوحة بالرفع وقبل ان الفتوة كالمكسورة في حلة العطف على محل مثل ان
زيد قائم وعمر فان قوله وعمر مطلق على اسم ان المكسورة بالرفع حلا على محل وهذا المثال غير
مذكور في بعض النسخ **ويشترط** في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان زيد
قائم وعمر او تقديرنا نحن زيدا وعمر قائم اذا التفتد بان زيدا قائم وعمر ومنه قوله ولا فاعلموا اننا و
انتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا في خلاف وعدوة وانما اشترط مضي الخبر لانه
لو عطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقيل ان زيدا وعمر ذاهبان كادى الى كون الشيء معولا لهما ملين مختلفا
او قوله ذاهبان من حيث انه خبر زيد معول ان لان زيدا معولا لها ومن حيث انه خبر عمر معول الابتداء وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لم يشترط مضي الخبر فيمكن مجوز قوله ولا فاعلموا اننا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق يتبوه حله على تقدير الخبر **ولا اثر** في جواز العطف على محل اسم بدون مضي الخبر
لكونه اي اسم ان صهييا كما في البيت المذكور كما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابغون
والصابغون معصف قوله والصابغون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين خلافا

خلاف المبرر والكسائي فانما قد اقبل اسم المبرر والعرب واليه في ذلك فاجاز العطف على اسمها
 المبرر قبل مضى الخبر لفظا او حكما او شرطا في العطف على محل اسمها العرب مضوا الخبر **مثل انك ومن يبد**
في اصبان يتجوز الخبر على محل اسمها قبل مضى الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان ما في
 العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لا يفرق بين اسمها العرب واليه وقال الشاعر الظاهر ان التثنية في
 الغناء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين جاز العطف على فعل اسمها عند الغناء
 قبل مضى الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح
 ان مضى الخبر شرط جاز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان المانع المذكور موجود
 مطلقا واستعمال الضم على هذا ولكن كذلك اقبلت المكسورة في جواز العطف على محل اسمها
 مضى الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عرو خارج وخالد لان كونه لا يستلزم ان يكون هو لا يتلزم
 كما لا يتلزم التاكيد واماستر الخروف فلم يجز العطف على محل اسمها لان لا يتلزم **والذي ليس اى ولا**
 ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المنقوطة يجعلها بمعنى الفرد **دخلت اللام مع المكسورة دونها**
 اى دون المنقوطة ثم حق هذا اللام ان يدخل اول الكلام لصدورها لکنهم كرهوا اجتماع حرفين متقنفيين في اللفظ
 وهما كذا لان معنى اللام هو معنى ان احدى التاكيد وكلاهما حرفان لا يتلزمان فكرهوا اجتماعهما فاخرجهما
 وصدرا وان لا نهما عاملة واللام حرف عاملة والعامل اخرى بالتقديم على ما ليس بمعامل فدخلوا على الخبر
 اذا فصل بينهما وبين ان باللام نحو ان زيد لا قام او على الاسم ان فصل بينهما اى بين الاسم و
 بينهما اى بين ان بظن هو خبر مقدم نحو قوله تعالى **ان من تيسرته للبراهيم او على ما يليهما**
 اى بين الاسم والخبر من محمول الخبر المتقدم نحو ان زيد لا يطعم اكل وان زيد لا يلقى الدار قائم ودخل
 هذه اللام في لكن اى في جملها لوق اسمها اذا فصل اوفى متعلق الخبر المتقدم **ضعيف** وذهب
 الكوفيون الى دخول اللام مع كنى ايضا كان متساكين بقوله ولكننى في خبرها العبد والعبد الذى امره
 العشق وبارها لا يصير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فتحى بما كما يلحق بان والبصريون
 استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان ينشخ الحاقها بان ايضا لابطال احد اثر اللام بان توسط لكنه اغنى
 فيها القوة مناسبة ما بان لا تقار معناها وهو تأكيد الجملة والابتداء في غيرهما على التثنية وحملوا الجلب
 على الشدة وكقولهم امر الجانيس للجوز شقة ترمى من المشاة بعظم الزقوة حيث دخل اللام في خبر المبتدأ

ان او على ان اصل الكسرة لكن اشتق فصار كما يقال علماء في على لاء وايش في المي شق فاللام دخلت في خبر ان
 للكسوة لا في خبر كن وتخفف الكسوة اي لئلا للكسوة الحنة لئلا السديد وكثرة الاستعمال
 فيلزمها اي الكسوة بعد التخفيف اللام سواء اعلنت او اعلنت اما في الاحمال فالفرق بين التخفيف
 الثانية واما في الاحمال فلا طرد الجهور على عدم لزومها في الاحمال حصول الشق بالحل وقال ابن مابن
 يلزم اللام مع الاحمال عند خروج اللبس المتأخر وذلك في المبني والمصور وانجنت في هذه اللام قد هب
 ابو علي وثبها لان هذه اللام ليس لام الابتداء والاولى يصيب التعليق في من جعلها في لثام ولما دخلت فيها
 لا يدخل لثام الابتداء نحو قوله باليد ربات ان ذلك لسبب ذهب جماعة لانها لام الابتداء والجرى عن تمام
 ان التعليق لما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهذا دخل على المفعول الثاني والبيت محمول على الشد و
 ويجوز العاوها اي انهاء للكسوة بعد التخفيف عن العمل وهو القالب لقوله الشبه اللغظي وهو كونهما
 ثلاثية مفنونة الا ان كونهما في ان كل لما يجب لينا معضرين ويجوز انما لها نحو قوله تعالى وان كل لما
 لمؤنبة تام بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب العاوها والاية مجتمعة لهم ويجوز دخولها اي دخول
 ان الكسوة بعد التخفيف على فعل من افعال داخل المبتداء والجرى باب كان وباب علت
 فلا يجمع ان الكسوة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية ويجوز ان يلزم اللام نحو ان كانت
 لكثرة وان ظنك ان الكاذبين وان جعلنا اكثرهم لنا سيقن الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا
 يلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بين ان التخفيف وان النافية والدعاء لا يدخله ان النافية فلا ليس
 خلافا للكوفيين في التعيين اي في تعميم دخولها على كل فعل وتساوي قوله باللة ربات ان
 فذلك لسبب وجبت عليك عقوبة الشد ولقولهم ان ترينك لنفسك وان تشينك مكتوب لغيره وذلك
 عند الجعبرين شاذ وتخفف المفتوحة اي ان المفتوحة للفرق فتعمل المفتوحة بعد التخفيف
 في ضمير شان مقدر اقباء لعملها لقوة شبهها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد ان لا
 اله الا الله وانا علت في ضمير شان مقدر لجعل بينهما وبين الجملة التي يلزمها رجلا حيث اللفظ بسبب
 هذا الاسم لان لها بابا مهيأ لارتباط ولاسمها بغيرها ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي خبرها
 ارتباط وانا بطول الارتباط اللفظي الارتباط بينهما معنى وذلك لانها حرف موصول وهي مع جملة
 في تقدير اللفظ اي المصدر ان هو حرف مصدر فكان في وحدها بعض حروف ذلك الفخذ قتل حل

فقد خل ان الفتوة بعد التحفيف **على الجمل مطلقا** مفعولا مطلقا اي دخولا مطلقا ومفعولا
 فيه اي زمانا مطلقا اي سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان ضلها من دخول البيت والخبر والا **شأن**
اعمالها اي اعمال الفتوة بعد التحفيف **في غير** اي غير ضمير الشأن كقوله فلوانك في يوم الرخاء
 سالتني فراك لم اجعل ولنت صدوقا لسانا غير يصف نفسه بحال الجود يعني فراك على اشد من كل
 شديد ومالك احب الي من كل محبوب . اي مع شرط حب الوصال لو سالتني فراك
 لاجبت الي ذلك طلبا له هناك ومخصيل الطوال في هذا البيت بيان كمال ارضاء العاشق العشوق
 ويلزمها اي ان الفتوة المحققة مع **الفعل** ظهري اي عند دخولها على الفعل او حال اي يلزم ان
 حال كونها مقرونه بالفعل **السيين** كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقوله واظهر
 ضم المراد يفعلي موت ياتي كل ما قدرا او قل كقوله تعالى يعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
او حروف النفي كقوله تعالى ان لا يرون ان لا يبيع اليهم وكقوله تعالى ان لم يزل احد وكقوله
 علمت ان ما خرج زهد وعلمت ان ان يخرج ربه وانما يلزمها الصيغة الحرفية ليكون عوضا عن ذهب
 عنها من حذف احد ثوبتها واسمها وهو ضمير الشأن والفرق بينهما وبين ان المصدرية في اول قوله
 لان المصدرية لا يوصل بينهما وبين الفعل بشئ من الحروف المذكور لتكونها مع الفعل بتاويل المصدرية
 فلا يوصل بينهما وبين ما يورثها الضمها وانما هيئت هذه الحروف للتوضيح والفرق بينهما خاصة
 بالاضال لما ذهب عنها ما به مشابهة الافعال عوضا عما هو المنصوب بالاضال ثم المراد بالفعل المنصرف
 اي يلزمها مع الفعل المنصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المنصرف كقوله تعالى ان ليس الا نساء الا
 ما سعى وقوله تعالى وعسى ان يكون فلا تترك اجلهم حيث لا يلزم من ذلك لعدم الحاجة الى الفاعل
 لان ان المصدرية لا يدخل على فعل غير منصوب وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها
 احد هذه الحروف لانها حينئذ لا تشبه وان المصدرية فلم يمتح الى الفرق والتوضيح ولكن يجوز مع الجملة
 الاسمية الضدية بخلاف نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وبادات الشرط نحو علمت ان من ضلوت
 اضرب او يكمن علمت ان كره فلا مولى ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله في فتنه كسوف الهند قد علم ان
 هالك كل من يخفى ويشغل وكان للتشبيه نحو كان زيدن الاسد وقد يكون للشك نحو كانت
 نشي وتخفف اي كان فلتا في بعد التحفيف من العمل على الافصح اي على الاستعمال

كقولهم وصله مشقة اللون كان تكديها حقان ويجوزها بعد التفتيف فذهب فيها لسان قياسا على اللفظ
 المحقق كذا قالوا ويجوز بان لا يفسد لعدم الداعي اليه وهو كمال التشبه بالفعل ولكن الاستدلال
 اعطى السامع ربح ما عساه يتوهم هذه الكلمة مفردة قال الكوفيون في مركبة من لا وان
 الكسوة المصدرية بالكاف اكثر اثناء وصلها الا كان تنقل كثر الحقة الى الكاف وحذف الحقة يتوهم
 لكن بين كل امين متغايرين معني ^{استد} استغنى عن ثانيا وثالثا من حيث الحقة لان ^{استد} استغنى
 رات ربح توهم قولهم كلاهما في التثنية الاستثناء فكما ان الاستثناء يستدعي وينجز الاستثناء
 البقي لا يجاب بالاجاب الباقى والمقصود التماثل المعنى فكذلك هذا اللفظ قد يكون نحو جاء من زيد لكن
 عموما ويجوز ان يكون محذورا فاما كقولهم مسافة قال الله تعالى ولواريكهم كثيرا فاشتم الى قوله
 ولكن الله سلم اهمل الله لم يذكر كثيرا وتختلف ^{لكن} فيلغى بعد التفتيف عن العمل لانها اشبهت يا
 التفتيف لكن العاطفة في اللفظ المعنى فاجوز مجريها في ترك العمل ولا مضى وبوض اجاز العملها مخففة
 ولا لم يرد لها شاهد كذا في الشرح ويجوز جعلها ^{اصح} مع لكن مخففة ^{اصح} او ^{اصح} وهذه الواو
 عاطفة للجلد على الجلد وجعلها اعتراضية اظهر وتكون ^{اصح} على اعتراض تميز المخففة عن العاطفة لان دخول حرف
 على فعلها ليس بجائز وليست ^{اصح} للتمنى نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمنى والترجي ان التمنى
 مستحيل او مستبعد والترجي يمكن جدا واجازا ^{اصح} اذ ليس زيد قائما بتعصب الجزئي بتقدير
 فعل من التمنى انى شئت او انى زيد قائما وهو يتعدى الى مفعولين ولعل للترجي نحو لم زيد
 قائم وشهد الجزمها ^{اصح} لعل جعلها من الجزم كقولهم لعل ابى المتوارث منك تهرب ويشكل جملتنا
 بيان التعلق لان التماس انما يمكن مرادة لا بدله من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرها ثم لا بد من بيان الحروف
 المشبهة بالفعل شيع في بيان الحروف العاطفة فقال الحروف العاطفة الواو والفاء ^{اصح}
 وحتى واو واما واو ^{اصح} او بل ولكن المخففة ولما قبل الواو لكونها اصلا في باب
 الصطف وكونها لفظ الجمع واعقبها بان كرم لا يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء على ثم لتساخي والتدريج
 واخر حق لانها للتدريج فعملها التناجيز ثم ذكر ما لحد الامرين وهي واو واما ^{اصح} ثم اعقب بد كذا التفتي
 الاضرب والاستدراك فالاصح ^{اصح} الاول للجمع بين المفردين في كونها مسندتين
 تنوزن بد عالم وقارى او مسند اليها نحو زيد وعمر قائمان او مفعولين نحو ضرب زيد وعمر او وصمت يوم

يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وانفلاء الخير وقت ودلوعها لوجهها من زبد
راكبا وضاحكا وتزينت بخطاب زبد نفسا وعل او نحو ذلك او بين الجنتين في حصول مضمونها
مخجاء من زبد وذهب عرق فان قيل يحصل مضمونها بلا عطف ايضا بان قيل جارتي زبد ذهب
عرق وقيل الجدة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصودا وغلطا قالوا فيد النص
على كونها مقصودين وعدم كون الاولى غلطا قالوا **والجمع مطلقا** من غير تعيد بتوحيب الوفاق
او ترقي او تدرج **الترتيب** فيها اي في الواو والفاء للترتيب مع الوصل ونحو مثلها
اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة وحق مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان مهلة اقل
من زمان مهلة ثم فحق واسطة بين الفاء و ثم ومعطوفها اي معطوف حتى جزم من متبوع
اي جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منصرف نحو ثوبت الباردة حتى الصباح
فا الصباح ليس جزء من الباردة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزء
من الباردة لكنه قريب منها والقريب من الشيء في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حدث معطوف
اي جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكله نحو ثوبت الباردة حتى الصباح وانما اشبه كون معطوفها
جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف فقولنا في المعطوف نحو قد لم الجش حتى الامير او ضعفا او
قدم الحاجض لانشاء وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة بجملة يكون من حيث المعنى تاييدا وتخصيص
بعض الاجزاء بالاكيد وانه بعض لا يكون الا بفتح فيميزه عن غيره من الاجزاء يوجب احتمالا في ثبوت الحكم
فيه من قوة اضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالا في ثبوت الحكم من قوة اضعف ولما استلزم صحة عطف
الجزء هذا الاعتبار يجعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحة وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة وهذا
ما هو منظور في وضعه انتهى وضعت للتدرج اي يعطف بها جزء من التابع لقادة هذا الفرع وهذا
وان كان يتاخر في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها اذ افاد هذا المعنى ما هو من حقيقة افاد ما هو
في حكم الجزء حكما نحو ثوبت الباردة حتى الصباح وقوله ليفيد قوة اضعف تعلق بفهوم الكلام كانه قال يعطف
بها جزء من التابع يعيد قوة اضعف او واما امر يشترط في انما **الحال الامير** او الامور
مبها اي غير معين وهو غير موجب نحو اطلع منهم انما او كقولنا على اصحابها اي الاخذ الامير منهم والامير
مستفاد من وقوع الاصل بهم في سياقه فليعلم ان او واما سواء في المعنى ان او ان او يفارق لهما في انك

في اما لتي في اول الكلام على الشك وفي او تبتدل على القطع ثم يظهر الشك وفي ان او يحى بمعنى اني لا
 يحى ايضا للاضراب بخلافه تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيد ^{بالمائة} او ينقص اما قد قيل بل للاضراب
 وتلازم القطع ولا يصح ذلك في اخبارنا الله تعالى فاما معنى الاضرب في كلامه تعالى فيدل معنى الاضرب في
 كلام الله تعالى ان الاول كل اخبار ما مضى للناس فاضرب عما يخطئ فيه الناس من عدوهم وقال او يزيد
 اي ارسلناه الى جماعة عداوهم عدا الناس مائة الف وليس كذلك بل يزيدون فاما المتصلة
 احسن من الامم المنقطعة **المنقطعة** المستفهام دون هذه الخيرة غريبة في الاستفهام ولا
 من غرة الاستفهام من ان يكون لفظا او قدوة كقولهم ما ادرى وان كنت داريا يصح رين الجلام
 بشان يلها اي بل المتصلة اي يقرها بارتباطها بالمتنويين وفي معنى النسخ احد الامرين
 والاخر اي بل المتواليات والامم **المتواليات** اي مرة الاستفهام اي وان كان على الامم المتصلة اسم
 مفعول وجعلت في هذه الخيرة ذلك خوفا من ان لا يراهم امرأة واضرب زيد امكم عمر وبنات اولها وام المتصلة
 فانه لا يلزم ان يلها احد المتنويين والاخر الخيرة بعد ثبوت احدهما اي بعد ثبوت العلم بكون
 احد الامرين بهما عند الحكم لاحل التعيين **الطلب** التعيين الجار متعلق بقوله يلها ومن شاع
 ان والاعمال ان المتصلة يلها احد المتنويين والاخر الخيرة لم يجز هذا التركيب وهو اولى زيد ام
 عمر حيث يل احد المتنويين وقال سيبويه هو جائز حسن ولا يلا امرات عمر وحسن ولعله اعتبر الخيرة
 اذ لم يزل زيد ام رابت عمر ومن شاع ولا يلها الطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد الجنسين
 عند الحكم كان جوابها اي جواب المتصلة بالتعيين دون نحو اولها يقال فبوالاعمال
 فالدار امه امرأة رجل او يقال امرأة تعجب احد الجنسين ولا يقال هم اولها والمتصلة اعمام للقطعة
 كبل **المنقطعة** اي للاضرب عن الاول مع الشك الثاني مثل هذا اي هذه القطع زابل ام شاة اي اهل
 شاة كانه ظهر لك قطيعة من بعد فقلت على ذلك انما لا بد لي ان القطيعة التي زابلها اب من جلد
 لان المتكلم لم يزل تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا بلا شك فاجرعهما جعنا فاذا قرب منهما علم انها
 ليست بابل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك انها شاة او شى اخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على
 الخبر فبل هي استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او العطف بادان اول ولا بد ان
 في الاول وشك في الثاني كان كانه قال جرد قوله انما لا بد لي ان ذلك فقال ام شاة هي في غير تمام شاة

امره ان يقول على هذا الوجه الى التمسك من حيث المعنى واما قبل المصطوف عليه لا نرى مقوم
 اصلا فقولنا واما مبتدأ وقولنا لا نرى مقوم وقولنا قبل المصطوف عليه ظن لا نرى اي كثر اما الازمنة قبل
 المصطوف عليه مع اما العاطفة جاثية مع او نحوها من امانيد واما عرو واما ان امانيد بعرو
 وذلك لان وضع اما العاطفة لبيان اول الكلام على الشك ولما او يجوز ان يجعل كذلك قصد واما
 قبل المصطوف عليه بها ويجوز ان يجعل ذلك على عرو من الشك وذهب ابو الفارح م الى ان اما ليست بعا
 لفتحة او او عليها وقد سماها على المصطوف عليه فلو كانت عاطفة لما فعلت الا لطفة فيجوز ان يكون المقدم على المصطوف
 عليه واجب بيان اما المقدمه ليست بعا لطفة بل هي الشك المحض من غير معنى عطف والاول لا خلاف عليها ليست
 للمصطف كفه في المعنى والمقصود باما الحد المشبه بل في زبدت لتأكيد المصطف في المعنى اما لطفة عاطفة تليها
 كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا لمقارنتها غير اما لطف في التركيب بخلاف كان فانه
 معها جاثية لعدم مقارنتها من غير اما لطف في التركيب ولا قبل ولكن احدهما اي الاحد لا يرد
 وجبت لكن لا لفتي الحكم من مقوم بعد ايجابه للفتح ولا عطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها اذ
 قليل قبل الاضرب ومعنى الاضرب جعل الاول موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المصطوف
 عليه فيحصل ان يكون موجبا او عطفيا كما انه غير ممكن اصالا معا بعدا في الواجب موجب وفي غير الواجب لا
 قال الجوهري موجب يعني ان في اللفظ معنى فاما جاد في زيد بل هو مرسل عندهم باجاء عرو وعنده
 بل اياه في عرو ولكن لا يستدرك من ان اثار ما قبلها لما بعدها فثباتا من حيث المعنى كما هو
 للشدة ولكن الزمنة النفي اي السبق للنفي استعانة لا نحو ما عرو زيد لكن عرو نفى عرو زيد
 بان جالده يمكن الحكمه على ذلك واما وجبت يلكن رضا الوهم المخاطب ان عرو المحي اي ايضا لا نرى
 بينهما في سبب من الاسباب يكونان فيضنه لاهت لم يمت سبق الايجاب نحو جاد زيد لا عرو ثم لما
 فرغ من حروف المخاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال حروف التنبيه الواو اما وها
 وسببت بها التنبيه للمخاطب بها قال ولما التوكيد مصفون الجلد ببتدا بهما الكلام لا لتمام السامع
 ونهيب بالعين الجلد في ذهنه وتدخله على الجلد خيرة او طلبية امرا او مبهمة او ليست بها ما او تنبها
 او غير ذلك دون الفرض بخلاف ها فاها فاما تضرع الفرض وتكثر في اسماء الاشياء وفي فصل بين ما وبين اسم
 الاشياء اما بانقسم نحو ها او الله فله ها عرو ذا واما بالعبارة المربع المنفصل نحو قوله تعالى ها ادم

حروف التنبيه
 الواو اما وها

هاء واو هما قليلا كقول الشاعر نحو قسمنا المال ضفين بدنا فقلت لهم هذا لها وهذا يا
 ولا الف في قولنا زاليا للاستبصار وصله ذالى والعنق في قولها لمرأة اى هذا النصف فلكل المرأة
 النصف والمراد بالاستبصار الفصل بين حرف التثنية وهو هاء وبين اسم المثنى وهو واو بحرف الضمة
 وهو واو فخطه هذا وهو واو يعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التثنية شرع في بيان حروف النداء
 فقال **حروف النداء** خمسة وايا وهيا واى والحزة لكن **يا اعجبا** اى اعجز حروف النداء
 اى يستعمل في العجب والبعد وقال ابن خضري في البعد وما ذكره المصنف ثم اولى الاستعمال لها في النداء
 والبعد على السواء **وايا وهيا للبعد واى في الحزة والحزة للقريب والنداء**
 وقد يستعمل النداء فقول حروف النداء مبتداء وبأخر وايا وهيا عطف على واى والحزة على عطف
 ايا وهيا وقول اعجبا بحرف مبتداء محذوف اى في اعجبا بالحزة معترضة وكذا قول البعيد اى هو البعيد
 بالحزة معترضة وكذا قول للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال
حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الحزة **واجل** بكسر الهمزة **واقبل** بكسر الهمزة **واين**
 بكسر الحزة وقد شيد الوزن ولما قلنا يقول لو اردت بالايجاب ايجاب النفي السابق لم يتناول فهو نحو ما ان
 في لهت بالايجاب النفي السابق بل هو مقترنة لما سبق الايجابا او نفيها ولو اردت اثبات ما قبلها اى نفيها
 ما قبلها وتحقيقه كما هو نفيها او اثباتا لم يتناول بل اذ هي مختصة بالايجاب النفي فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان أولى وأكمل ويمكن ان يراد به الاولى وانما سماها حروف الايجاب تعليبا **فهم** محذوف
 اى محقق لما سبقها ايجابا او نفيها خبر الاستفهام ما نفي في جواب الامم مزيد بمعنى قام زيد وفي جواب
 الريقم زيد بمعنى لم يقدّم زيد وانما يدل التصديق ما سبقها لان التصديق لما يكون الخبر معهم فهم القسمين
 الجزاء والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم ونعمتين ونعمتة ونعم ونعمتة ونعم ونعم
 يقع الوزن وقلب العين حاء موحدة **وبلى** مختصة بالايجاب النفي السابق اى يجمل النفي السابق
 ايجابا خبرا كان ذلك النفي الاستفهام ما قلنا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي للتصديق النفي بل يجمل ايجابا
 كان ذلك النفي والاستفهام ما نفي في جواب الست بويك اذن ربنا ولو قيل في موضع بل هنانم كان كذا
 الاثر حيث لا يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نعم هنا
 جعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان الحزة للانكار دخلت على النفي فانحازت الى اثبات

س
هـ

هـ

اثباتا وبقي هذا القول ما ورد في حديث الحشيمية من ثم جدد قوله عليه الصلاة والسلام لو كانت
 على اليك بن فضيسة لما كان يقبل منك فانه ايجاب للمقبول لا تصديق للذي وقد اشتهر هذا في العرب
 كذا في الشعر وقد شئت استعالي المصدق الايجاب عن قوله وقد وجدت بالوصل بيني وبينها على ان
 من رأى القبور لم يعدن بالنون الحقيقية **واي اثبات** اي حرف اثبات امشيتة بعد لا شئت
 ويلزمها القسم اي كملت الاعلام فيقال اي والله واي وربي ولا يصح فعل القسم بعدها
 فلا يقال اي اقسمت بربي وفي ايها الله ذا انما تجزم عن هاء التنبيه مع واحد هاء حرف الياء الساكنين
 والثاني فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وحذف الفتحة ولذلك الخ بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف
 الايجاب لصونه آخرها من الخرب والحدس وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير هذا الكيفية في كل لغة
 اجعلها بحرف في كلمة واحدة فاشبه ما بين اجتماع الساكنين على حد هاء وهذا ايضا من خصائص حفظ الياء
 ذكر بعضهم ان هذه الكلمة يحذف في الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي يعني ضمير وهذا مخالف لما
 ذكر الشيخ ابن الجايب رحمه الله تعالى **واجل وجيز** ان تصديق للخبى سواء كان الخبر موجبا
 او نفييا فالواقع بعد الاستئناسهما وسائر ما يتدعى الطلب نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل
 او جبر ان وفكر بعضهم ان اي حاء المصدق الدعاء ايضا كما جله في قول عبد الله بن الزبير ولو انك
 قصص ان اعلم بيا جاء ضاله شيا فاطم بطنه فقال ذلك الاعراب لعن الله فانه حلت في الياء فقال ابن
 الزبير اي وراكبها اي لعن الله تلك النافذة وراكبها وهذا بخلاف ما ذكره المصنف من كون ان قصصا يقا
 الخبر **الله** الا ان يروا بالخبر المتكلم دون الكذب بخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكره المصنف من
 وان في قوله بكسر الهمزة في الصبح يلغى واليوم ويقن شيئا فمقتضى وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون
 للمصدق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وجبر ان
 اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة**
 اي الحروف التي من شأنها ان تضاف اليها اللفظ الزائدة ومعبت حروف الصلوة ايضا وماعندتها في
 الكلام التاكيد او تحصيل النظم او كليهما وسببت زائدة مع انها فيفيد التاكيد وتحسين النظم كقوله عز وجل
 على اصل المعنى وهي ان وان بكسر الهمزة واللام وفيها في الثانية وما والوا ومن والباء والواو
 فان مع ما لا يخفى فانما لا يفسر هذا الكلام تفسير موضع بل ياتي اي فان قرأ زائدة حاملة

في
 الخ

في
 الخ

مع ما للنايئة او كان الزيادة كاستماع ما للنايئة كثير تأكيد النفي كقول الحسن في مدح تبعتها عليه السلام
والسلام ما ان ملحت محذوقا لم يكن مدحتي مقالتني بحذوقه للنايئة صفه ما هي محذوقه على انها
مضاف اليها بارة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النايئة عند اذاعة اللفظ ان يحكى كما هو وهو الكين ^{اللفظ}
فيقال ما للنايئة ولا النايئة وان يرب ويحب يرب يصعب زيادة الف بصولة هرة الساكني يكون ^{على}
اقواله نية فيقال ما للنايئة ولا النايئة **وقلت مع المصدرية** اعطيت ان اى زباديتها ^{من}
الصفات من الصير والصير على ذلك زيادة اى على زباديتها مع ما المصدرية نحو انظرها ان جلس ^{فان}
اى مدة جلوس القاضى **ولما** عطفت على المصدرية اى قلت زباديتها مع لما نحو لما ان قام زيد قلت ^{فان}
على قولهم فان مع ما مع لما كثيرا اى ترادى اللفظ للنايئة كاستماع لما كقولهم تعالى فلما ان جاء البشير
وبين لو والقسم عطفت على قولهم لما اى ترادى اللفظ بين لو والقسم نحو ولما ان قام زيد قلت
وقلت اى زباديتها او قل محذورة زيادة انما المقنونة للنايئة **مع الكاف** اى كان التشبيه كقولهم كان
ظليته بجبريية اى كظليته وليست ان فى قوله وعسى ان يكون وان لو اسما فاما واى ترادى كقولهم
بعضهم بل الاول ان المحقق من الثغلة والثانية مفسرة **وما مع اذا** اى زباد ما زباد ما حاصلة مع
اذا او زيادة الكائن مع اذا نحو اذا ما خرج اخرج **ومتى** نحو متى ما نذهب اذهب بمعنى متى تذهب ^{هيب}
واى نحو قوله تعالى وايا ما نذ عوا فلهذا ساء الحسن **واين** نحو اينما تجلس اجلس **وان**
نحو اما ترى من البشر وقوله **نشرطا** قد يلج ما ذكره لان ما ذكره كل ما يستعمل شرطا ونحوه زيادة ما
مختص بمجال الشرطية وانصابه على الحال اى دولت شرط او دولت شرط اى على الظروف اى وقت اقامة الشرط
او في الشرط **ومع بعض حروف الجر** ما كقولهم تعالى فيها جهنم من الله لئن لم ^{هيب}
خطيتهم اغرقوا **وقلت** زيادة ما مع المضاف نحو لاسيما زيد اى لا سوى زيد ونحو قولك
فغضبت من غير ما جوم ونحو قوله تعالى مثل ما انتم تظنون وقيل انه ما بعد حرف الجر من المضاف فكثرة
حجوة الجر بعد ما بدل منها **والامع** **الواو** اى يزداد مع الواو العاطفة او زيادة لكاثنته مع الواو
لما قلنا بعد **لنفي لفظا** او معنى نحو ما جاءنى زيد ولا عمر ونحو قوله تعالى غير المنصوب بيلهم ولا
للتأني فان غير مجملها النايئة وكذلك بعد الذى نحو لا تضرني زيد ولا عمر **وبعد ان المصدرية**
عطفت على قولهم **الواو** اى ترادى بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى فامنه ان لا تتبين ان اسرك ولين

وليس بملحق على قوله سبحانه لا تجدني منكم ولا أنا من الضالين ولا أنا من الضالين ولا أنا من الضالين ولا أنا من الضالين
 المصدرية ولا الضالين **وقلت** رواية لا تقول عني لا الزيادة **قبل القسم** كقوله تعالى لا أقسم برب
 القيمة ولا أقسم بهذه الليلة **والشعر** في زيارتها قبل القسم التنبؤ على ظهور القصة بحيث يستغنى عن
 القسم فيبرز ذلك في صورة حق القسم **وشدت مع المصاف** أي شدت زيارته لاوشدني
 لا زيادة كانت مع المصاف كقولهم فلان في بيته لا حور منته وما شعر الحور الحلاله أي فلان في بيته لا حور
 منته وما شعر **ومن الباء والدال** الزائدة **نقله** ذكرها أي ذكرته بزيادة الباء والهمزة
 فلا يفيد ثم لما فرغ من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حروف التفسير فقال **حرف التفسير** سقطت في
 التثنية بالاضافة **أي وإن** فإن الفاء للتفسير **فإن** المنقصة **بما في معنى القول**
 كالسر والزيادة والكناية ونحوها نحو فادبناه أي يا إبراهيم وكنت إليه أن قد وادبته أن ذهب وأوجبت إلى
 امرؤوسى أن امرئوسيه ولا يقع بعد جميع القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول وأما نحو قوله تعالى
 ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله فمفسر الأسر لا القول ويشترط أن يكون ما بعد هاء الجر مفعول
 بما قبلها بخبرية أو عمل فنقول تعالى وأمرهم أن الحمد لله رب العالمين ليست أن منه مفسر كون **فإن**
 خبر لما قبلها ثم الفعل قبلها أما حدث منه مفعول عام هي تفسير وهو منزل منزلة اللازم المحتاج إلى
 بالتفسير معنى قوله وفادبناه أي يا إبراهيم نادبناه يشق أو يلفظ هو قولنا يا إبراهيم فنقول يا إبراهيم
 فمفسر الفعل العام المحدث وهو قس أو يلفظ أو يقال معنى نادبناه فقلنا أو يقال معنى نادبناه فقلنا
 النداء فاحتاج إلى بيان المنادى فمفسر مستأنفا فقال إن يا إبراهيم وقد يدرك مفعولها عام فيفسر بحر كسبت
 إليه ما ينفعه إن قد ونحو وادبته بما يقع به أن آمين بالله ونحو قوله تعالى وادبته إلى أمك ما يوحى به
 أن قد تفرغ على مفسر كل بهم معناه نحو ما في زيد أي أبو عبد الله أجملة كقولهم وقوميتي بالظن أي أنت
 مدبب وتلقيني لكن إياك لا ألقى فنقول وقوميتي بالظن كلام بهم يحتاج إلى التفسير أي أملت من محبة
 فسر شلظرك أي أنت فذنب ولكن مشددة واسمها ضيفه شان محمد وف أي لكنه ولو لا ضيفه ضيفه
 الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حروف التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال
حروف المصدر الاضافة بادق ملازمة أي حروف تجعل الجملة مصدر **وإن وإن** و
 جاء كي ولو مصدرين في معنى الاستعالات **فلا وإن** أي ما وإن **الفعلية** أي الجملة الفعلية

اى جعل الحجة الفعلية مصدرا وان للاسمية خاصة اى جعل الحجة الاسمية مصدرا وقد
 كثر جعلها مصدرا وتعلمها في جوهر الحجة الاسمية كما مر الا اذا خففت او كثرت بما يجنب
 فيها الحجة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه. ويجوز عن بعض مصدرا المصدرة الحجة الاسمية ايضا
 كقولهم واعلان اولادهم بعد ما افتان راسك كالشعاع الخلس وامان فصلها بفعل تصرفت لا
 عن ماضيا او مضارعا ولا جاز سبويه كونه اسما وهما والمخرق في قوله اعلنة للاسفهام وهو صدق
 محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اى اطلق علقته اى الحب حيا ام الوليدة بعد ما افتان به
 راسك اى اشعار راسك كالشعاع الخلس التمام بالفتح ثبت في الجبل ايضا اذا بفس يشبه الشيب به
 والخلس الخلط وطير به باسم يقال اخلس النبات اذا اخلط وطير به باسم واخلس الشعر اذا اخلط سقا
 بالياء اى الحب ام الوليدة حيا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر شرع في بيان حروف
 الخفيض فقال **حروف الخفيض** اى حروف تدل على الخفيض على الفعل الا ان نحو هذا تنوب
 قبل الموت وادخلت على الماضي اداة التنديم والوفاج على ما فات نحو هذا قرأت القرآن وهى **هلا**
والاولو ولوما لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو الخفيض فصلا
 للدلالة من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **ويلزمها** اى حروف الخفيض **الفعل** **الفظا**
 نحو هذا نصير **هلا** او **تقديرا** نحو هذا من يلا نصير لان الخفيض والحث اما يتعلق بالفعل وقد
 جاء بالحجة الاسمية بعد ما في الضمير نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشعاعة الى فهدا انفس ليلى
 شفيعها ثم لما فرغ من بيان حروف الخفيض شرع في بيان حروف النفع فقال **حروف النفع**
قد في الماضي **النفس** من الحال اى يكون ما بعد ما تنوفا كقولك لن تنوفا وكوب
 الامر ونظيره قد ركب الامر وقد يحذف الفعل بعد ما نحو قوله اقلنا لرجل عن ابن زكنا لما نزل برجا
 وكان قد نزل وكان قد نزلت كما بنا برحانه فقله اقل فعل ماض على وزر علم معناه قرب ارتحنا لنا
 مكانا فارتحنا لصحة غرضنا على الارتحال وفي **المضارع** **للتقليل** اى لتقليل الفعل نحو
 انك لا تدوب قد يصدق وقد يستعمل للكثير في موضع الملاح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وقول
 الشاعر قد انزل القرآن منصف احوالنا وفضل القرآن بكسر القاف الكوفي الشجاعة واصغرا لاننا مل كنا يمين
 الموت ثم لما فرغ من بيان حروف النفع شرع في بيان حروف الاستفهام فقال **حرف الاستفهام**

الاستغناء سقطت من التثنية بالاختصار **المشتق وهل لها** أي الهمزة وهل صدر الكلام
 أي لا يفيد بها ما في غيرها لا يفيد إلا أن على هذا نوع الكلام وهو الاستغناء فيصدران لذلك لأن
 أول الأمر الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية **تقول** في الاسمية
 أريد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل هل زيد قائم وهل أقام زيد **والهمزة**
أعم قصري أي أكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث إن الهمزة تدخل الاسم عند وجود الفعل
 في الكلام بخلاف هل فإنها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكنها في الأصل بمعنى قد
 المختص بالفعل كقوله تعالى هل إن على الإنسان أي قد إن فإذا وجد الفعل لم تكن العهد السابق
 وهو كونهما بمعنى قد المختص بالفعل وحسن إليه أي اشتاق وعالت إليه ولم تصل بغير بخلاف ما
 إذا لم يجد الفعل فإنها تصير وقد هل هناء أي فاعل هناء فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد ضربت كما
 لا يجوز فكخرج وقد زيد ضربت ويجوز زيد خرج ولزيد ضربت بخلاف هل زيد قائم فإنه جائز لعدم
 الفعل في التركيب ومن حيث أنها يستعمل للانكار دون هل ومن حيث أنها تستعمل مع امطر و هل
 لا تستعمل إلا شاذ ومن حيث أنها تدخل على حروف العطف وقد دخلها في بخلاف هل لا تستعمل
 أصل في الاستغناء واخص من هل في بكثرة الاستعمال اليق وأشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله
 تعالى إلى أمثلة ما ذكرنا بقوله **تقول** أريد ضربت ولا نقول هل زيد ضربت حيث لا يليها
 الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فإنه جائز لعدم الفعل في التركيب **واقضرب**
زيد وهو انخول بمعنى انكار ضرب زيد في حال الاخوة والافعال هل تضرب لأن هل لا
 تستعمل للانكار **وأريد عندك أم عمر** ولا نقول هل زيد عندك أم عمر لأن أم لا
 يقابل إلا الهمزة في قوله تعالى أم إذا ما وقع بدخل الهمزة على العاطفة ولا نقول هل ثم وقول أم
 إذا ما وقع محطوف على مقدري إذا جاء وقت العذاب وقع ثم إذا ما وقع آمنتم وحينئذ لا ينفع إلا
وقوله تعالى لمن كان على بينة من ربه كن بربها الآية الدنيا فهو مبتدأ ومحدث الخبر
 بدلا من ما سبق والجملة معطوفة على مقدري فمن كان مؤمنا كن هو كافر فمن كان على بينة من ربه
 كن بربها الآية الدنيا وقوله تعالى **أو من كان** ميتا فاحيينا مبتدأ خبره قوله كن مثله
 في الظل والجملة معطوفة على مقدري آمن آمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحيينا كن مثله في الظل

ولا نقول صل من كان وهل ومن كان فقول **دون هل** ظرف لقوله نقول فيكون **يكنى لكل**
 أي نقول باستعمال الخبر في جميع ما ذكره دون هل ولنا حلنا الأمثلة المذكورة على حذفت المعطوف عليه
 زهايا إلى من ذهب صاحب الكشاش فانه إذا دخل الخبر على حرف العطف حمل على حذفت المعطوف عليه
 فقد ربحه فقولنا قلنا أو كلها عا هـ وعل هذا بنك فربى منهم لكفى أو كلها عا هـ وعل هذا بنك فربى
 منهم وذكر الشارح انها ليست بما عطف على محذوف والأجزاء وقوهها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون
 معطوف عليه ولم يجزى الأميين على كلام مقدم فحمل قوله قلنا كلها عا هـ والية عطف على قوله
 ثم لما فرغ من بيان حرف الاستفهام شيع في بيان حرف الشرط فقال **حروف الشرط ان ولو**
وأما الهاء أي حرف الشرط **صدر الكلام** لا يفتاد على أحد أنواع الكلام ففسد لئلا
 من أول الأمر على كون الكلام من ذلك النوع **فان الاستقبال** وان دخل على الماضي
 نحو ان خرجت خرجت وكلته ان في قوله وان دخل متصلة **ولو عكسه** أي لو الماضي وان دخل
 في المستقبل نحو لو يطعم في كثير من الأمر لستم أي لو قسم في الجهل والملاك **ويلزم ان** أي ان ولو
الفعل لفظا نحو ان يكبر ولو طلعت الشمس أو تقديري أو قوله تعالى وان احده من الشرطين
 استخبارك وقوله لو ذات سوار لطعتي والتقدير لو لطعتي ذات سوار جواب لو محذوف أي لو لم يكن
 ذات سوار لم يكن بي عار بلطمتها ومن ثم أي والاجل انهما يلزمان الفعل قيل **لو انك بالفتح**
المعبر والمجروح حال **لا انما** قال **عل** فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله
 ومن ثم يتعلق بقوله بل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه
 فاعل دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك **وانطلقت بالفعل** أي بصيغة
 الفعل عطف على قوله لو انك أي ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع
منطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض أي مثل الموضع عن الفعل المفسر المحذوف وهو
 ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم
 المتعلقان من جنس واحد وأما قوله أكرم بها خلة لو انما صدقت موعودها ولو ان النفع مقبول بصيغة
 الامم فحمل على تقدير لو ان النفع مقبول فآخبر بما صدق وقبول صفة لا خبر ان او وارء على قول البعض
 وغيره نظرا لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لفظ الجهور وضعف التاليف يخل بالفصاحة وأجيب

واجب بالالكلام الواجب من العرب الوثوق بصريتهم قبل وضع قاعه الفعلا يكون خفيفا ولا مستعانا
 خالف الجمهور والكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا لمجان وتقع الاسم في الخبر لتعذر في اى
 لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما في الارض من شجر لخلام **واذا تقدم القسم**
اول الكلام على الشرط يتعلم تقدمه وقوله اول ظرف تقدمه فان قيل شرط ترك في في الظرف
 ان يكون زمانا او مكانا بهما اوله ليس كذلك فكيف صح ترك في قول هو ظرف تقدمه بضمضم الدخول اى وانما
 تقدم القسم على الشرط لخلام اول الكلام لزوم الماضي الضمير عند ال الشرط اولى القسم اى لزوم ذلك
 الشرط الماضي اوله من ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعد ما ضيا لفظا او معنى بدخول لم على الصانع و
 انما لم الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فالقسم الماضي في الشرط لخلام
 يصل منه ايضا فينوافق في عدم عمل حرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط معنى ترجمما للسابق
 مع كثرة الاستعمال نحو والله ان اتيته اى وان لم تاتني لا كرميت فضوله ان اتيته ضيا
 الماضي للفظ وقوله ان لم تاتني مثال الماضي للمعنى وان توسط اى توسط القسم يتقدم
الشرط او غيرى اى غير الشرط جازان يعتبر بان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى جازان
 ان يكون عند ال الشرط اى جازا اعتبارا للشرط والغاؤه وان يكون حائلا الى القسم اى جازا اعتبارا للقسم والغاؤه
 اى جازان يجعل الجواب لفظا جازا للقسم ولزم حرف الشرط الماضي وبصير الشرط ملغيا جازان يجعل الجواب
 جازا للشرط بالجزم وبصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتني اتك بالجزم باعتبار الشرط و
ان اتيته والله لا تيتك باعتبار القسم والغاؤه الشرط وتقدم القسم كاللفظ اى
 كتلفظ القسم اى القسم القدره مثل القسم المفوظ في اعتبار الغاؤه كاحتر مثل قوله تعالى **لئن**
اخرجوا لا يخرجهم معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب
 والله في قوله ولئن اخرجوا هي اللام الموطنة للقسم وهي لام يدخل على الشرط بعد تقدم القسم عطف الوطنة
 لتوون ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى **ان اطعتموهي** انكم لم تتركوه اى والله ان اطعتموهي انكم
 لم تتركوه فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الغاؤه في الجواب لان حلة اسمية **واما التفصيل**
 اى تفصيل اجمله للتكلم نحو قولك جاهدوا عنك امانا يد فكم قد فكم ما بشره فغضب واما ما قد فكم فغضب
 عنه **والنمر حذف فعلها** اى فعل ما اى الفعل الداخل عليه اما هو الشرط لتضمنا معنى

الابتداء وعوض عن الفعل المحدث بغيرها أي بين أمّا وبين فإنها أي ثاء ما جزمه
 ما في خبرها أي جزمها وهاو ذلك الجزء أما ابتداء نحو ما زلت فمطلق وأما معجول لما وقع
 بعد لفاء نحو ما يوم الجمعة فمطلق فإن قوله يوم الجمعة معجول مطلق مطلقاً أي زماناً
 مطلقاً أي سواء كان ما بعد أما يمتنع تقدم ما في خبر نحو ما نزلت فمطلق أو لم يكن نحو ما نزلت فمطلق
 وهذا ما ذهب إليه سيبويه اختاره المصنف وإنما عرض ذلك لتلايق الين حرف الشك والجزء المتكامل
 للتنبه على أن المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل وقيل هو أي ما بعد أما معجول الشرط
 المحدث مطلقاً لجزء الجزء مثل ما يوم الجمعة فمطلق مطلقاً بتقدير ما نزلت كغيره
 الجمعة فمطلق ورد بانه ولو جاز نصبه بتقدير نزلت كغيره فمطلق مطلقاً بتقدير ما نزلت
 نصب فمطلق بتقدير منها يذکر نزلت فهو مطلق لكنه لم يجز وقيل وهذا قول المحدث أن
 كان ما بعد ما جاز التقدم نحو ما يوم الجمعة فمطلقاً فمطلقاً من القسم الأول أي هو جزء
 الجزء والآخر وان لم يكن جاز التقدم نحو ما نزلت فمطلقاً من القسم الثاني أي هو جزء
 قبلها من القسم الثاني أي معجول شرط المحدث بتقدير ما نزلت فمطلقاً من القسم الثاني أي هو جزء
 جزء الجواب وجعل لا ما خافية تعميم التقدم بما يشبهه فمطلقاً من القسم الثاني أي هو جزء
 الشرط لما مر لأن اقامة جزء الجزء معكم على الشرط لا منعه من بيان حرف الشرط شريح بيان
 حرف الربع فقال حرف الربع أي اللزج والزهير كلا معناه ليس كذلك يعني هي من باب
 التثنية موضوعة لرفع الخبر أي لرفع كقولك كذا لئن قال فلان بغيره أو لرفع الطلب كقولك
 كذا بعد قوله رب ارجعون لعل العمل صالحاً وقد جاء بمعنى حقاً كقولك تعالى كذا لئن قال فلان
 ولا بعد جملته كونه اسماً لكن الخبرين انفعوا على حرفه لكونه لتحقيق الجزاء كان فكلاً في خبره
 تعالى ثم طبع ان نزلت كذا ان كان لا يأتينا عينا لا يحل للوحدتين كونهما لرفع فمطلقاً ثم لما فرغ
 من بيان حرف الربع شريح في بيان ثاء الثابتة الساكنة فقال ثاء الثابتة الساكنة صفة ثاء
 الثابتة وليس باعتبار من اللوصوت لأن الصفات في ذلك في باب الصفة حكم في اللام فمطلقاً
 من باب المستند اليه لتحقيق الانتظام والقرينة بين الثاء والمند اليه نحو ضربت هند واللام في قوله
 لطفت المستند اليه للتدليل على اللزج في ثاء الثابتة المستند اليه سلمه للحرف ثاء الثابتة وليس باثر حاصل

مشروحا قال تاء التائب السكونية اخترازا عن تاء التائب المتحركة فانها تلحق بالتائب الاسم لا
 بالتائب المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي نجس واما الحاق علامة التثنية
 والجمعين اى جمع التذكير والنون في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا للدلالة على ان المسند اليه
 شئ او مجموع مذكر او مؤنثا كالحاق تاء التائب للدلالة على ان المسند اليه مؤنث وضعيف
 نحو قام اخوك او قاموا اخوك من اخواتك للزوم تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية
 والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواتك قاموا واخواتك قم وجاز الحاق علامة
 العلامة في اسم الفعل نحوها تيا وهاتوا وتعالوا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير
 بل هي حرف دلالة في اول الاسم بل ان للسند اليه مثنى او مجموع مذكر او مؤنث كناء التائب تدل
 على ان للسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو في غير العقلاء نحو اكلون البراءة
 والنون في الذكور العقلاء نحو يصرون اقا ربهم ثم لما منع من بيان تاء التائب السكونية شئ في بيان
 النون فقال النون فون ساكنة وضعافا لا يرد تحريكها لا لجمع الساكين نحو زيد
 العالم عندنا تدب حركه الاخر ولا يرد نحو اب واخ وده حيث يتبع حركه الوسط
 لان ثوبنها وان تبع حركه الوسط لكن بعد ما صار الوسط آخر محمد في الاو ثوبا مثنيا لا
 لتأكيد الفعل فيه اخترازا عن فون الخفيفة نحو اصرين وهو اى النون للممكن نحو
 والتكثير نحو ص واخ والعوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وجئتكم اصله يوم او كان
 كذا وحين الاكان كذا والمقابلات نحو مسلمات والترنم وهي النون الاخففة قافية الشعر
 مقيدة او مغلظة بدل حرف الاطلاق والقافية للطفلة التي اخرجها احد الملمات الثلاث او حرف
 الاطلاق وهي الحرف التي نشأت من اشباع حركه أو الشعر وهي احد الملمات الثلاث نحو قوله تعالى
 عادل والعتابين وقولي انما صيت لقد اصابن والقافية المقيدة التي اخرجها حرف ساكن غير الملمات
 الثلاث نحو قائم الا حاق خاوى المختص ويحد النون من العلم موصوفا حال من العلم اى حال
 كون العلم موصوفا بغير مضافا حال من ابن اى حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاء في يد
 عمر وانا يحد لقصد التحقيق لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال وتحد في جئتكم
 ابن خطا الخفيفة في الكتابة والدلالة على الامتناع واما لم يحد النون في قوله جارتين من نفس

بسم الله الرحمن الرحيم

فلهذا علم ان قيساً علم موصوفين باین مصداقاً الى علم آخر لما كان الضروية وحدها لا تقيد له الحق بقرينة حال قل
هو الله احد الله العمل فبين قرا احد غير النون في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذكر الله الا بكلمة واحدة
النون من ذكر ونصب الله على الضروية ثم لما فرغ من بيان النون شرع في بيان التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة
ساقطة فاعلم النون الخفيفة على النون الثقلية وان كانت في التثنية والتثنية عند كسر الكوفيين تحذفها ومشددة في غير
الحقة الفصح مع غير الالف سواء كانت الف الضمير نحو اضربان او الف الزائدة في جميع الموصوفين نحو اضربان فنقول
اضربان ومكسورة مع الالف للتشبيه بكون الالف في المتعادل بين ثقل الكثرة وخفة الالف وتخصي اي نون
التاكيد ساقطة او مشددة وبالحقيقة مستأنفة اي تخفض كل واحد من نون التاكيد بالفعل المستقبل في الامر صفة
المستقبل اي الفعل المستقبل للكائن في الامر نحو اضربان والهي عزلة تضرع ولا يستفهم نحو هل تضرع والتهنى
عزلة تضرع والضرع نحو انا تقول بنا فصيبي خبراً والقسم نحو والله لا فعلن كذا لهما ومضاً التاكيد
والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي يكون امر او نهي او استعها ما امتنوا او امرنا واما يندخل جواب القسم ولا لم
يلزم منه معنى الطلب فنسبها لجواب القسم والعلل لانه لا القسم على اعتناء بشا من ونيان اعتناء كماله المطلوب وثقت
او معنى التاكيد في التثنية تشبيهه بالثنية لان لا يكون منه معنى الطلب فزول لا فعلن وتلقى بالثنية فاما اضربان وما
يقولون لان التثنية تلحق بالعدم وحل عليه المضادة كذا ما يقولون ولزمت نون التاكيد في مثبت جواب القسم
نحو والله لا فعلن لان القسم محل التاكيد فكذا ان يؤكده والفعل باسم منفصل من الفعل وهو القسم من غير
التي كذا بما يخصه ويتصل به وهو النون بعد صلاته للتاكيد خلافاً لما ذهبين والاعتناء في مثبت القسم من باب
جود كلفه وكثرت نون التاكيد في الشرط والمؤكد كراهية بالزائدة مثل اما فعلن قال الله تعالى فاما ترى من النيران
احداً وذلك لانه لما ذكر شرط بالزائدة قصد ما يكد الفعل بالنون ايضاً لئلا يخط القصور بالذات وهو
من غير المنصوص بالذات وهو جرح الشيط وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مع ضمير المذكورين وهو الواو مضمر نحو
اضربان للذات على الواو المحذوف للسكينة قوله مع ضمير المذكورين حال من ضمير مضموم ومع التثنية اي انشئ
التحاطة ان التثنية موصولة مكسورة نحو اضربان للذات على الواو المحذوف للسكينة ويقام عدله اي فيما حل المذكور
اي الواحد لما ذكر غالباً كان او محاطاً وفي الظاهرية مفتوح للفتحة نحو اضربان واضربان ولا فعلن لان قبلها هذا
اللفظ يتناول التثنية والجمع والزمن فيهما داخلان في عموم قوله فيما عدله ولا يكون ما قبل النون فيها مفتوحاً
معناه ويقام عدله مفتوح لان لا يمكن ما قبلها الف وهذا التثنية بدلالة قوله وتقول في التثنية والجمع الوقت اضربان

اضربان واخرين بنزاهة الالف للفصل ثم لا يجمع الزوات ويجزى ان راو يوله مفتوح ثم من ان يكون خفية عن
 اضرين احكاما اضران واخرين ان الالف في حكم الفتح وث حكم العدم لانها غير جازم حصين لسكونها و صفتها
 وما قبلها مفتوح فلا يتوهم الاشتكال فان قيل انتفاء الساكنين انزلهم في اللدغم الذي قبله حرف مذكرا اذا كان
 المدغم وعرف المذ في كلمة واحدة وذلك لم يوجد في اضران واخرين ان الالف في كلمة آخر والنون في كلمة اضر
 يندى ان يجذف الالف لانتفاء الساكنين ولا يفسر كاحداث الواو في اضران ولا يفسر قيل في غو ذلك
 ما ع من حدن الالف ان لو حدث الالف من التثنية كالتيس بالواحد ولو حدث من جمع الموث لفرعها
 اليه بان فعدم الحدف لعللة الالتباس والاجتماع فكان انتفاء الساكنين في غو ذلك يجعل التثنية ما على
 باعتبار اعتقاد الحكمي لحون اللبس ونزوم الاجتماع فجعل مفسرا ولا يدخلها اي لا تدخل التثنية ويجمع الموث
 النون الخفية لانها الواو في منها الالف لزم انتفاء الساكنين لا على حد لغوهم الشديد بعد المدة ولو حدث
 لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع الموث خلافا ليوست فانما جازم ذلك وجعل انتفاء
 الساكنين مفسرا اذا كانا لها حرفين وان لم يكن الثاني ما عا كما في الوقف وليس ذلك يرضى عند اكثره ويخفى
 ان يكون مضيا لا مكان التكلم ولجئ في ذلك في الكلام المرضى كافي قوله تعالى الا ن وقد عصيت قبل وهما اي نون
 التاكيد التثنية والخفية في غيرهما اي غير التثنية وجمع الموث مع الضمير بانه كالمفصل اي كاللفظ المنفصل
 حرف العلة وتجزئتها على التفصيل يعني جيبان بما مر الفصل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة الساكنة للصد من حدن
 حرف العلة وتجزئتها على التفصيل يعني ان كان الضمير ملة يحدن الضمير ولا يخلط على نفسه فيقول في اضران اضران وفي اضران
 جحدن الواو كما في قولهم الكلمة المنفصلة اضران والقوم واقر الجش جحدن الواو في اضران واقر اضران واقر جحدن
 كما في قولهم كلمة المنفصلة اضران والقوم واقر الجش وفي اضران اضران واقر اضران واقر اضران
 كما في قولهم كلمة المنفصلة اضران والقوم واقر الجش واقر اضران واقر اضران واقر اضران
 كقصة لحي نون التاكيد بالفتح وجمع الموث وليس المقصود هنا بان اتصال النون بالاضال الصحيحة كونهما على اصل
 بيان اتصال النون بالاضال المستقلة فان لم يكن فيه ضمير بل مستكن فكلا الاتصال اي فيهما اي في التاكيد كالساكن
 وهو انت التثنية في ر ما حدث عنه قول في اخر قرون وفي اخر اميرين وفي اخر اثنين كما في قولهم واقر اضران
 ومن امي لاجل ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمتصل قيل هل تدين بفتح الياء
 لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالمتصل المستقلة كان زوال سكوت الامر لزمها بعود ما حدث للسكون فقال

